مركز دراسات الوحدة العربية

مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر)

الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس)

# مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي

## بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس)

أحمد موسى بدوي
أسماء رمضان
جيلالي المستاري
حسن رمعون
خالد كاظم أبو دوح
الزبير عروس
ساري حنفي

سعد الدين إبراهيم
الطاهر لبيب
عبد الله بن حسين الخليفة
عبد الحكيم خالد الحسبان
عبد القادر زغل
فؤاد نوار
لاهاي عبد الحسين

مجاهدي مصطفى
محسن بوعزيزي
محمد إبراهيم صالحي
محمد أعراب
مي الدباغ
نورية بن غبريط - رمعون
الهواري عدّي

**تحرير وتقديم**

ساري حنفي  نورية بن غبريط - رمعون  مجاهدي مصطفى

# مستقبل العلوم الاجتماعية
# في الوطن العربي

مركز دراسات
الوحدة العربية

مركز البحث في الأنثروبولوجيا
الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر)

الجمعية العربية
لعلم الاجتماع (تونس)

# مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي

## بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس)

أحمد موسى بدوي
أسماء رمضان
جيلالي المستاري
حسن رمعون
خالد كاظم أبو دوح
الزبير عروس
ساري حنفي

سعد الدين إبراهيم
الطاهر لبيب
عبد الله بن حسين الخليفة
عبد الحكيم خالد الحسبان
عبد القادر زغل
فؤاد نوار
لاهاي عبد الحسين

مجاهدي مصطفى
محسن بوعزيزي
محمد إبراهيم صالحي
محمد أعراب
مي الدباغ
نورية بن غبريط - رمعون
الهواري عدّي

**تحرير وتقديم**

ساري حنفي  نورية بن غبريط - رمعون  مجاهدي مصطفى

**الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية**

مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران ـ الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس)/ أحمد موسى بدوي... [وآخ.]؛ تحرير وتقديم ساري حنفي، نورية بن غبريط ـ رمعون ومجاهدي مصطفى.

٤٩٣ ص.

ببليوغرافية: ص ٤٥٩ ـ ٤٧٨.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-690-5

١. العلوم الاجتماعية ـ البلدان العربية. ٢. علم الاجتماع ـ البلدان العربية. أ. بدوي، أحمد موسى. ب. حنفي، ساري (محرّر). ج. بن غبريط ـ رمعون، نورية (محرر). د. مصطفى، مجاهدي (محرّر). هـ. مركز دراسات الوحدة العربية. و. مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. ز. الجمعية العربية لعلم الاجتماع. ح. مؤتمر «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» (٢٠١٢: وهران ـ الجزائر).

301

العنوان بالإنكليزية

**The Future of Social Sciences in the Arab World (Conference)**

*Edited by Sari Hanafi,*
*Nouria Benghabrit - Remaoun, and Medjahdi Mustapha*

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

**مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

**مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية**

email: crasc@crasc-dz.org

---

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤

# المحتويات


**قائمة الجداول** ..... ١١

**كلمات الافتتاح** (١) نورية بن غبريط ـ رمعون ..... ١٥

(٢) مارلين نصر ..... ١٩

(٣) محسن بوعزيزي ..... ٢١

**المشاركون** ..... ٢٧

ساري حنفي

**مقدمة** ..... نورية بن غبريط ـ رمعون

مجاهدي مصطفى ٢٩


## القسم الأول
## المرجعيات


**الفصل الأول** : **المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي: مقاربة تأليفية** سعد الدين إبراهيم ٥٩

**أولاً** : المصادر الغربية للرعيل الأول من عُلماء الاجتماع العرب ..... ٥٩

**ثانياً** : البدء بالرحلة ..... ٥٩

**الفصل الثاني** : **الفراغات المعرفية في العلوم الاجتماعية العربية:**
**الشيخ محمد عبده، النقلة «الإبيستيمية»**
**المجهضة** ..... الهواري عدِّي ٧٥
**أولاً** : الازدواجية القطبية في نظام فكر محمد عبده ..... ٧٧
**ثانياً** : إعادة إحياء الفلسفة الكلامية القروسطية ..... ٨٢
**ثالثاً** : الانتماء الفكري المزدوج إلى محمد عبده ..... ٨٧

## القسم الثاني
## التكوين العلمي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا

**الفصل الثالث** : **التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية:**
**حالة المشرق العربي** ..... أحمد موسى بدوي ٩٧
**أولاً** : تطور علم الاجتماع في مصر ..... ٩٨
**ثانياً** : تطور الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في السودان .. ١٠٥
**ثالثاً** : تحليل خطاب المنتج البحثي ..... ١١٢

**الفصل الرابع** : **توجهات علم الاجتماع في العراق:**
**الماضي والحاضر** ..... لاهاي عبد الحسين ١٣١
**أولاً** : جهود علمية سابقة ..... ١٣٣
**ثانياً** : نتائج البحث الاستطلاعي الميداني الحالي:
الخلفية الاجتماعية لمجتمع البحث ..... ١٣٧
**ثالثاً** : أداة البحث ..... ١٣٧
**رابعاً** : النتائج التفصيلية ..... ١٣٩
**ملحق** استمارة الاستبيان ..... ١٥١

**الفصل الخامس** : **التكوين العلمي في علم الاجتماع:**
**حالة السعودية** ..... عبد الله بن حسين الخليفة ١٥٣
**أولاً** : بنية الخطة الدراسية لأقسام علم الاجتماع
في العربية السعودية ..... ١٦١

**ثانياً** : تحليل الإنتاج الفكري للباحثين السعوديين
في علم الاجتماع ..... ١٨١

**الفصل السادس** : **تكوين طلبة ما بعد التدرّج في الأنثروبولوجيا في الجزائر:**
**حالة المدرسة الدكتورالية** ..... مجاهدي مصطفى
فؤاد نوار ١٩٥

**أولاً** : التكوين في الأنثروبولوجيا: الضرورة الملحّة! ..... ١٩٨

**ثانياً** : المنتوج الأولي للمدرسة الدكتورالية:
«خطابات أنثروبولوجية متمايزة» ..... ٢٠٤

**الفصل السابع** : **الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية**
**في الأردن: الإشكاليات الإيبيستيمولوجية**
**والعملية** ..... عبد الحكيم خالد الحسبان ٢١٩

**أولاً** : الحالة الراهنة ..... ٢٢٢

**ثانياً** : الإشكاليات التي تعيشها الدراسات الاجتماعية
والأنثروبولوجية في الأردن ..... ٢٢٤

**ثالثاً** : الإشكالات الإيبيستيمولوجية ..... ٢٢٦

**رابعاً** : الإشكالات العملية ..... ٢٣٣

**الفصل الثامن** : **الإنتاج المعرفي الاجتماعي الفلسطيني:**
**التمويل والمحدّدات الوطنية** ..... ساري حنفي ٢٤٣

**أولاً** : المجتمع البحثي ..... ٢٤٤

**ثانياً** : الحقل البحثي ..... ٢٥٠

**ثالثاً** : أشكال جديدة للمعرفة ..... ٢٥٢

**الفصل التاسع** : **مدخل في تاريخ الممارسة السوسيولوجية وواقعها:**
**المدرسة الجزائرية نموذجاً** ..... الزبير عروس ٢٦١

**أولاً** : الجامعة والعلوم الاجتماعية: محطات تاريخية ..... ٢٦٣

**ثانياً** : في تاريخ توطين المصطلح والممارسة ..... ٢٦٧

**ثالثاً** : مدرسة الجزائر: رحلة الجوار، والتشابه، والاختلاف ..... ٢٦٧

**رابعاً** : التاريخ الفارق في ثنائية مدرسة المتروبول/ مدرسة الجزائر ..... ٢٦٩

**خامساً** : الإغلاق السياسي والمعنوي ..... ٢٧١

**الفصل العاشر** : **ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر** ..... حسن رمعون ٢٨٩

**أولاً** : العلوم الاجتماعية في النظام المؤسساتي للدولة الوطنية ..... ٢٩١

**ثانياً** : تغيير النماذج ..... ٢٩٣

**ثالثاً** : تطور العلوم الاجتماعية في الآونة الأخيرة ..... ٢٩٨

**الفصل الحادي عشر** : **«إنسانيات»: تجربة مجلة جزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية** ..... جيلالي المستاري
نورية بن غبريط ـ رمعون ٣٠١

**أولاً** : النشر في المجلة ورهان الثنائية اللغوية ..... ٣٠٣

**ثانياً** : من يكتب في مجلة «إنسانيات»؟ ..... ٣٠٧

**ثالثاً** : مواضيع مجلة «إنسانيات» ..... ٣١٢

## القسم الثالث
## أسئلة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

**الفصل الثاني عشر** : **الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الدينية في الجزائر: عناصر من أجل حوصلة المعارف** ... محمد إبراهيم صالحي ٣٢٥

**أولاً** : الأنثروبولوجيا: حقل للدراسة لم ينضج بعد في الجزائر ..... ٣٢٦

**ثانياً** : الأنثروبولوجيا الدينية: مثال نموذجي لحالة متردّدة .. ٣٣٢

**الفصل الثالث عشر : الأشراك المعقّدة لسوسيولوجيا العموم**
**في الوطن العربي: دراسة تجربة** ..... ساري حنفي ٣٣٧
**أولاً** : دمشق، والقاهرة، ورام الله: الحبو نحو
سوسيولوجيا العموم ..... ٣٣٨
**ثانياً** : بيروت: نحو المواجهة ..... ٣٤١
**ثالثاً** : بين علم الاجتماع النقدي والشعبي ..... ٣٥١

**الفصل الرابع عشر : السؤال اللساني: اللغة والكتابة**
**في العلوم السوسيولوجية** ..... محسن بوعزيزي ٣٥٥
**أولاً** : هل كتبنا نصوصنا؟ ..... ٣٥٧
**ثانياً** : ما الكتابة في علم الاجتماع؟ ..... ٣٦٠
**ثالثاً** : كيف كتب علماء الاجتماع العرب نصوصهم؟ ..... ٣٦٠

**الفصل الخامس عشر : النوع الاجتماعي في الوطن العربي:**
**نحو تأصيل المفهوم واستخدامه في صياغة**
**سياسات عامة فعّالة** ..... مي الدباغ
أسماء رمضان ٣٧١
**أولاً** : ما هو النوع الاجتماعي؟ ..... ٣٧٤
**ثانياً** : أهمية طرح ودراسة مصطلح «النوع الاجتماعي» ... ٣٨٠
**ثالثاً** : أهمية تطبيقية (عنصر مهم في وضع
ورسم السياسات) ..... ٣٨٣

**الفصل السادس عشر : سوسيولوجية الثورة العربية**
**والأسئلة الجديدة** ..... خالد كاظم أبو دوح ٣٩٥
**أولاً** : الثورة على خلفية تراث العلوم الاجتماعية ..... ٣٩٧
**ثانياً** : مفهوم الثورة... مقاربة سوسيولوجية ..... ٣٩٨
**ثالثاً** : اتجاهات التنظير الاجتماعي للثورة ..... ٤٠٠
**رابعاً** : المدّ الثوري في المجتمع العربي ..... ٤٠٧
**خامساً** : لماذا يحتج ثم يثور الإنسان العربي؟ ..... ٤٠٨

**سادساً** : المجتمع العربي من الحرمان إلى التحالفات العابرة للطبقات ..... ٤١٣
**سابعاً** : الحركات الاحتجاجية والثورية وتجذير ثقافة الاحتجاج في المجتمع العربي ..... ٤١٨
**ثامناً** : أدوات وفواعل جديدة للتغيير الثوري ..... ٤٢١
**تاسعاً** : حصاد الربيع العربي: البدء في إسقاط النظام ..... ٤٢٤

**الفصل السابع عشر** : **مواضيع البحث السوسيولوجي في المغرب ومقارباتها التاريخية** ..... محمد أعراب ٤٢٩
**أولاً** : من ابن خلدون إلى السوسيولوجيا الاستعمارية .... ٤٢٩
**ثانياً** : سوسيولوجيا الالتزام والتحرّر ..... ٤٣٠
**ثالثاً** : سوسيولوجيا المرأة أو السوسيولوجيا في صيغة المؤنث ..... ٤٣٥
**رابعاً** : سوسيولوجيا الاكتشاف ..... ٤٣٧
**خامساً** : الاهتمام بالدراسات الأنثروبولوجية ..... ٤٣٩
**سادساً** : السوسيولوجيا: الميدان، النظريات والخبرة ..... ٤٤٢

## شهادات

(١) **دفاعاً عن الكتابة في العلوم الاجتماعيّة** ..... الطاهر لبيب ٤٤٧

(٢) **الثورة التونسية وأزمة «الباراديغم» المؤسِّس لعلم الاجتماع التونسي** ..... عبد القادر زغل ٤٥٣
**أولاً** : المنشقون الأثيريون ..... ٤٥٦
**ثانياً** : الحداثة والتسامح الديني المتجذّران شعبياً ..... ٤٥٦

**المراجع** ..... ٤٥٩
**فهرس** ..... ٤٧٩

# قائمة الجداول


| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| م ـ ١ | المراكز البحثية/ المؤسسات الفكرية في بلدان عربية مختارة (٢٠١٣) | ٣٦ |
| م ـ ٢ | نوع المراجع في تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي ..... | ٤٥ |
| ٣ ـ ١ | البيانات الأساسية للبحثين المصري والسوداني ..... | ١١٣ |
| ٣ ـ ٢ | العلاقات الكمّية المستخلصة من المنتجَين البحثيَيْن المصري والسوداني ..... | ١١٥ |
| ٤ ـ ١ | تَوَزُّع الرسائل والأطروحات المجازة من قبل القسم، بحسب الفئات الخمسية للسنوات ..... | ١٣٤ |
| ٤ ـ ٢ | تَوَزُّع الرسائل والأطروحات المجازة بحسب الجنس ..... | ١٣٥ |
| ٥ ـ ١ | مواد علم الاجتماع، والوحدات الدراسية المخصّصة لها بحسب أقسام علم الاجتماع قيد البحث والمرحلة الدراسية ..... | ١٥٨ |
| ٥ ـ ٢ | مواد علم الاجتماع لدرجة البكالوريوس موزّعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، والساعات المخصّصة لها ..... | ١٦٤ |
| ٥ ـ ٣ | مواد علم الاجتماع لدرجة الماجستير موزعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، والساعات المخصّصة لها ..... | ١٦٨ |
| ٥ ـ ٤ | الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع لمرحلة البكالوريوس، موزعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، وعدد الساعات المخصّصة لتدريسها ..... | ١٧٤ |

٥ ـ ٥ الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع لدرجة الدكتوراه موزعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، وعدد الساعات المخصّصة لتدريسها ..... ١٧٦

٥ ـ ٦ الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع لمرحلة الدكتوراه، موزعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، وعدد الساعات المخصّصة لتدريسها ..... ١٨٠

٥ ـ ٧ تَوَزُّع الإنتاج الفكري للباحثين في علم الاجتماع السعوديين بحسب التخصّصات الفرعية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ٢٠١٢) ..... ١٨٢

٥ ـ ٨ تَوَزُّع عناوين الإنتاج الفكري للباحثين المواطنين في علم الاجتماع في العربية السعودية بحسب التخصّصات الفرعية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ٢٠١٢) ..... ١٨٦

٦ ـ ١ تَوزُّع الطلبة على مختلف مسابقات الدخول إلى المدرسة الدكتورالية (سنة أولى ماجستير) ..... ٢٠٠

٦ ـ ٢ تَوَزُّع الطلبة المقبولين للدخول إلى المدرسة الدكتورالية (سنة أولى ماجستير) بحسب التخصص ..... ٢٠٢

٦ ـ ٣ تَوَزُّع الطلبة المقبولين للدخول إلى المدرسة الدكتورالية (سنة أولى ماجستير) بحسب الجامعة ..... ٢٠٣

٦ ـ ٤ تَوَزُّع الطلبة المقبولين للدخول إلى المدرسة الدكتورالية (سنة أولى ماجستير) بحسب الجنس ..... ٢٠٤

٦ ـ ٥ حوصلة حول عدد مذكّرات الماجستير المناقشة في المدرسة الدكتورالية إلى غاية عام ٢٠١٤ ..... ٢٠٥

١١ ـ ١ عدد صفحات مجلة «إنسانيات» بحسب السنوات واللغة المستخدمة ..... ٣٠٥

١١ ـ ٢ المقالات المنشورة في مجلة «إنسانيات» بحسب السنوات واللغة المستخدمة ..... ٣٠٦

١١ ـ ٣ المقالات المنشورة في مجلة «إنسانيات» بحسب الأفق الجغرافي للباحثين ..... ٣١٠

١١ ـ ٤ مواضيع مجلة «إنسانيات» بحسب السنوات ..... ٣١٣

# كلمات الافتتاح

# (١)

**نورية بن غبريط ـ رمعون**(*)

السادة عمداء الجامعات
السيدة والسادة مديري مراكز البحث والمراكز الثقافية
السيد ممثل سفارة فلسطين بالجزائر
السيد قنصل إسبانيا بوهران
السيدة ممثلة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان
السيد الأمين العام للجمعية العربية لعلم الاجتماع
السيدة رئيسة مجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا، كوديسريا (داكار، السنغال)
سيداتي وسادتي،
زملائي الأفاضل،

يسعدني ويشرفني أن أرحّب بكم جميعاً بمناسبة انعقاد فعاليات هذا المؤتمر حول «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» المنظّم بمبادرة من مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، لبنان) وبالشراكة مع مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران، الجزائر)، وبالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع

(*) مختصّة في علم الاجتماع، ومديرة مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ـ الجزائر.

(تونس) المنعقد في الظروف الراهنة التي تشهدها معظم الأقطار العربية والمرتبطة بسيرورة التجنيد والتغيير.

تمثّل العلوم الاجتماعية حقلاً أو فرعاً معرفياً يختلف فيه التطور، وكذا المكانة المكتسبة في المجال الأكاديمي، وكذا الوضع الاجتماعي باختلاف التخصّصات والفترات التاريخية. ونحن نشهد في يومنا هذا اتساعاً في رقعة هذا الحقل، إذ إن حديث المختصّين اليوم أصبح عن العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر من حديثهم عن العلوم الاجتماعية وحدها وبمعزل عن العلوم الإنسانية.

ففي سنة ٢٠٠٤، قمنا بتنظيم ندوة حول «حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية»، حيث تمّت دراسة تطور معارفنا حول المجتمع الجزائري خلال النصف الثاني من القرن الماضي. وقد انصبّ اهتمامنا خلال هذه الندوة حول وضع حوصلة للنتائج المتحصل عليها، وكذا تحديد مواقع الضعف والصعوبات التي تواجه تطور مختلف التخصصات الاجتماعية في الجزائر. أما في سنة ٢٠٠٩، فقد احتضنت وهران الجلسات الوطنية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. كما احتضنت هذه السنة (في يومي ٢٦ و٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢) جلسات الحوصلة العامة للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

لقد تمّ التطرق، من خلال أشغال هذه الملتقيات والجلسات إلى المسائل المتعلقة بالظروف المنهجية والتطبيقية التي تتم فيها الأبحاث الميدانية، بالإضافة إلى محتوى ودقة النماذج المسخّرة، وميكانزمات نقل المعارف. كما أننا تطرقنا من خلالها إلى خصوصية المقاربات المرتبطة بمختلف التخصّصات، وكذا الخلل الوظيفي، إضافة إلى صعوبة المشاركة الفعالة في الدينامية العالمية لإنتاج المعارف.

عرف حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، أكثر من أي حقل آخر، تطوّراً مضطرباً. فإنتاج المعارف التي تثير مسألة ظروف إنتاجها، يحيل، لا محالة، على السياق الذي أدّى إلى نشأة هذه التخصّصات وتطوّرها. وفي الحقيقة، لا يمكن الفصل بين البحث في العلوم الاجتماعية والتفكير في واقع تدريس هذه العلوم، باعتبار أن هذا البحث يتم بشكل أساسي بوصفه تكويناً في إطار تحضير شهادات التخرّج.

ففي المؤسسة الجامعية، ومقارنة بعدد الطلبة المسجلين، يحتل هذا الحقل مكانة مركزية، حيث بلغ عدد المسجلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية خلال السنة الجامعية

٢٠١٠/ ٢٠١١، حوالي ١,٠٧٧,٩٤٥ أي ما يعادل ٦٥ بالمئة من نسبة الطلبة المسجّلين في مرحلة التدرج، مقابل ٢١,٤ بالمئة من المسجلين في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، و٨,٢ بالمئة في العلوم الطبيعية وعلوم الأرض، و٥,٣ بالمئة في العلوم الطبية.

وقد عرفت نسبة الطلبة المسجلين بمرحلة التدرّج، ابتداء من سنة ٢٠٠٥، انخفاضاً مقارنة بالعدد الإجمالي للطلبة، وذلك في كل من تخصّص العلوم الدقيقة والتكنولوجيا (٢٢,٣٣ بالمئة)، وكذا العلوم الطبية (٧,٢ بالمئة). أما في مرحلة ما بعد التدرّج، فتبلغ نسبة الطلبة المسجلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية ٤٠,٦ بالمئة مقابل ٣٢,٩ بالمئة، بالنسبة إلى العلوم الدقيقة، و١٧,٥ بالمئة بالنسبة إلى العلوم الطبية، متبوعة بنسبة ٨,٨ بالمئة بالنسبة إلى العلوم الطبيعية والأرض.

يدفعنا التحليل الأوّلي للأرقام والنسب السالفة الذكر إلى طرح السؤال التالي: هل لهذا الوجود القوي تأثير في قدرة إنتاج المعرفة حول المجتمع؟ علماً أن هذا الإقبال الكبير للطلبة على تخصّص العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي تمخّض عن سيرورات أخرى للتغيير، أدى شيئاً فشيئاً إلى حدوث تحوّلات عميقة أهمها: غياب التدريبات الميدانية، عدم اعتماد مذكرات التخرج في الليسانس بالنسبة إلى بعض التخصّصات، إضافة إلى تدريس يعتمد أكثر فأكثر على الكتب.

إنّ عرض المعرفة، في وقتنا الراهن، بالرغم من تقليص حجمه، تعترضه جملة من الاعتبارات المرتبطة بعامل الجودة، والمنفعة والدقة، وكذلك نسبة الانتشار. ففي الجزائر قامت البرامج الوطنية للبحث في إطار القانونين الأول والثاني حول البحث، بتحديد «الطلب الاجتماعي» من خلال محاور وتيمات بحث ذات أولوية، حيث يشهد هذا الطلب اهتماماً مضاعفاً. فمن جهة، هناك اهتمام السلطات العمومية من خلال «معاينة ودراسة المشاريع قبل الدخول بها إلى حيز التنفيذ»، ومن جهة أخرى، اهتمام الباحثين بالترسيخ والتثبيت الوطني للموضوعات المقترحة.

وحتى، وإن كان هذا الطلب شرعياً، فلا بدّ من أن يأخذ بعين الاعتبار الآفاق البعيدة المدى. وتتمّ إعادة تأهيل مهام الإنتاج العلمي من خلال تعزيز القدرات المؤسساتية الجامعية للتكوين والبحث، وعن طريق الاستثمار الجاد في سبيل تحسين جودة التكوين والتثمين العلمي، إضافة إلى أهمية تحسين وضعية الباحثين والأساتذة الباحثين، وهي سيرورة تحقّقت بشكل كبير في الفترة الراهنة.

كما يفترض هذا الأمر التزاماً مستنيراً يأخذ بعين الاعتبار خصوصية العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأهميتها في جمع المعارف وتكثيفها حول مجتمعنا والعالم الذي يتطور فيه هذا الأخير.

إنّ الفكر النقدي وروح الانفتاح والفضول والتسامح هي السبل الضرورية للتفوق في هذا المجال، ولا بدّ من مراعاتها طويلاً قبل الوصول إلى نتائج. كما علينا أن نفيد من كل هذه النتائج عندما يتعلق الأمر بخياراتنا التربوية والثقافية.

فالبحث والتدريس بالنسبة إلى الأستاذ الباحث في العلوم الاجتماعية، مهنتان تتطلبان جهداً فكرياً متواصلاً مع مواجهة نقدية دائمة، في إطار تعاون وطني ودولي قائم على ثلاثة مبادئ: يتعلّق **المبدأ الأول** بعملية المقارنة بالنسبة إلى الموضوع نفسه من أجل تحديد وتعيين كل ما قد يكون بنيوياً أو من باب المفارقة والخصوصية. أما **المبدأ الثاني**، فهو الالتزام الجماعي بالعمل النظري ـ المنهجي الذي يذهب في اتجاه التشكيك في مبدأ التقسيم منتج/ مستهلك، والذي يعكس طبيعة العلاقة شمال/ جنوب. في حين أن **المبدأ الثالث** يخصّ انتشار الإنتاج في مجال البحث من خلال دعم النشر وتأسيس شبكة للمحترفين في نشر وتعميم المادة العلمية.

تخضع العلوم الاجتماعية اليوم لافتراضات الاستخدام الاجتماعي، ولسوء الحظ، فإن المشروعية في أيامنا هذه هي في صف الدراسات الشاملة والتخطيطية أكثر من كونها في صف الإنتاج الموضوعي للمعارف حول العالم المعيش. ولكن، لكل بحث في العلوم الاجتماعية، مهما كان حقله أو موضوعه، منفعته التي تكمن في إنتاج الفهم والروابط ومعنى هذه الروابط.

يتميّز الاقتصاد العالمي اليوم بثلاثة عوامل أساسية: المكانة المتزايدة للابتكار، وتطور تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال، والارتفاع المهول في اقتصاد الخدمات. وقد صاحب هذه السيرورة ارتفاع مذهل في الطلب الموجّه إلى العلوم الاجتماعية: إدارة المؤسسات وتسييرها، ومسألة الموارد البشرية، والاقتصاد اللامادي، وتخطيط التحقيقات في مجال العلوم الاجتماعية... إلخ. يمكن القول إنّ العلوم الاجتماعية تحظى اليوم أكثر من أي وقت مضى، بمستقبل واعد. وحتى تؤدّي هذا الغرض المنوط بها على أكمل وجه، عليها أن تكون حريصة على تحقيق مساعيها وغاياتها الخاصة بها أوّلا.

في الأخير أشكركم على كرم الإصغاء، وأجدّد مرة أخرى الترحيب بضيوفنا الأعزاء.

# (٢)

**مارلين نصر**(*)

سيداتي سادتي،

١ ـ أتكلم هنا نيابةً عن مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية د. يوسف الصواني الذي اعتذر عن الحضور، ويتمنى لنا جميعاً ندوةً ناجحة لنعمل معاً نحو مستقبل أفضل للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي.

إن مركز دراسات الوحدة العربية بغنى عن التعريف، وهو عمل منذ ٣٣ عاماً على إنتاج الأبحاث والكتب في العلوم الاجتماعية كافة ونشرها في جميع العواصم والمدن العربية لخلق رباط وتفاعل بين الباحثين والعلماء والمفكّرين العرب. كما يعقد بانتظام ثلاثاً إلى أربع ندوات والعديد من الحلقات النقاشية في شتى الموضوعات الهامة المطروحة على الساحة العربية.

فهذه الندوة التي تجمعنا اليوم هي الثالثة في هذا العام، بعد ندوة أقامها المركز عن أمين الريحاني بالتعاون مع جامعة سيدني، وندوة «الثورة والانتقال الديمقراطي» التي عقدت في تونس بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. ونحن الآن في طور

(*) أستاذة جامعية، ومديرة الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، سابقاً ـ لبنان.

التحضير لندوة رابعة ستعقد في خريف هذا العام حول علاقة الدولة أو السلطة بالدين، وهذا الموضوع يطرح نفسه من جديد في هذا الظرف بالذات الذي تمر به الأوطان العربية.

إن المركز مؤسسة مستقلة مادياً وسياسياً تعمل منذ تأسيسها لتحقيق مشروعها النهضوي العربي الذي يمكن اختصاره بتحقيق حرية الإنسان العربي والتعددية والديمقراطية وكل أنواع التقارب والتعاون العربي، وصولاً إلى الاتحاد والوحدة والتنمية والعدالة الاجتماعية.

٢ ـ إن مبادرة مركزنا إلى تنظيم هذه الندوة يدخل في إطار عمله المتواصل لدعم ثلاث جمعيات علمية عربية هي: الجمعية العربية لعلم الاجتماع، والجمعية العربية للعلوم السياسية، والجمعية العربية لعلماء الاقتصاد. كما يساهم المركز في إصدار مجلاتها العلمية. ولم تكن هذه الندوة لترى النور لولا استجابة مركز وهران للأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، واستضافة المشاركين فيها، والمساهمة في تنظيمها وفي أبحاثها، ولولا تعاون الجمعية العربية لعلم الاجتماع التي ساهمت بوضع مخطط هذه الندوة.

٣ ـ نحن الآن نقوم هنا بمهمة تبرز صعوبتها لثلاثة أسباب:

أ ـ هي مهمة صعبة لأنها محاولة تقييم مستوى علم الاجتماع والنظر في مساهماته وقصوره، ليس فقط على مستوى كل بلد عربي، ولكن على المستوى العربي العام.

ب ـ هي مهمة صعبة أيضاً بسبب التناقض بين الرغبة العلمية في التواصل والتعاون بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والإنسانيات على المستوى العربي، وضعف إمكاناتهم وغياب قنوات التواصل العلمي بينهم، وتعثر نشر إنتاجهم العلمي وتوزيعه.

ج ـ هي مهمة صعبة كذلك لأنها متعلقة بانقطاع التواصل بين الأوساط العلمية العربية، إذ نشاهد منذ أكثر من عقد نشوء جمعيات مهنية في العلوم الإنسانية داخل كل بلد عربي (سوسيولوجيا، تاريخ، علم نفس)، إلا أن التنسيق بينها لا يزال في بداياته، وأملنا كبير في أن تتسع شبكة العلاقات العلمية فيما بينها.

وأخيراً، نتمنى لهذه الندوة النجاح من خلال أبحاثها ونقاشاتها، وأن يساهم باحثوها الكبار والشباب في مدّ هذه الجسور، وتوسيع أفقهم المعرفي والإنساني.

# (٣)

**محسن بوعزيزي**(*)

يسعدني أوّلاً أن أشكر د. نورية بن غبريط ـ رمعون، مديرة مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران، الجزائر)، على قبولها مشاركة الجمعية العربية لعلم الاجتماع في تطوير هذه الفكرة التي تُعنى باستشراف مستقبل علم الاجتماع العربي، انطلاقاً من تقويم الحصيلة أو الحصاد. ثم أترحّم على روح فقيدنا رئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع د. خلدون النقيب الذي وافاه الأجل وهو على رأس جمعيتنا. لقد توفي قبل أن يرى الدولة التسلّطية التي كتب عنها تنهار تحت ضغط شعوبها. وأحيي بعد ذلك بعض رموز الجيل الأوّل الذين يحضرون بيننا الآن، والذين ساهموا في تأسيس الجمعيّة، وهم: د. الطاهر لبيب، ود. سعد الدين إبراهيم، ود. محمد حافظ ذياب، ود. عبد القادر الزغل، ود. سالم ساري.

لقد كان الغرض من هذه الفكرة معاينة الفراغات البحثية، على معنى المحاور التي ظلّت متروكة، لهذا السبب أو ذاك، والتوقّف عند الحدود النظريّة والمنهجيّة في ما أُنجز من أعمال. ويظلّ السؤال عمّا لم يُنجز هو الرّهان الأوّل لهذه الندوة، وما فيها من محاور وزّعت بعناية. كان المنطلق إحساس بمحدودية الجهد رغم الانتظارات، وإذا

(*) أستاذ علم الاجتماع، جامعة تونس المنار، وأمين عام الجمعية العربية لعلم الاجتماع ـ تونس.

بالانتفاضات العربية تكشف ما كان على عالم الاجتماع أن يُمسك به من أبعاد خفيّة، ومن لغات صامتة، ولامبالاة صاخبة، وغليان يعتمل في الدّاخل، فلا نراه. فمستقبل علم الاجتماع هو أيضاً مستقبل قدرتنا على قابلية التوقّع في ضوء ما يمكن أن تكشف عنه سيرورتنا الاجتماعية على قيادة السّياسة بالمعرفة عوض أن تقودنا. وقد يحدث هذا حينما يعتبر عالم الاجتماع أنّ من أوكد واجباته إزعاج السلطة ببدائله النقديّة بدل مغازلتها، فيتخلّى عن الأمير ليقترب من المجتمع وهو بصدد الفعل في ذاته. ويحدث هذا أيضاً حين تساهم المعرفة الاجتماعية في صناعة ما تُعلن عنه فتردّه واقعاً. حينها فقط يتمّ الاعتراف الاجتماعي بعلم الاجتماع، وهذا الاعتراف يُقاس بردّة فعل المجتمع على هذه المعرفة، إقبالاً أو نفوراً.

التوقّعات هي مداخل وأدوات للسلطة: أن تتوقّع مستقبل الآخرين هو أن تمنح لنفسك سلطةً عليهم، أو في الحدّ الأدنى مكانة وجيهة بينهم. فالذي يقول ما قد يمكن أن يكون، يساهم في نظر بيير بورديو، إلى هذا الحدّ أو ذاك، في ردّ ما يقوله واقعاً. السياسي اليوم، وكذلك رجل الدين، في تونس على الأقل، حتّى وإن كان أميّاً في السياسة، يحوّل قوله إلى فعل. أمّا عالم الاجتماع، فيساهم في إظهار ما هو كائن بالفعل. وكل دهائه يكمن، في أحسن الأحوال، في إخفاء إرادته خلف ما يسمّيه معاينة. ولذلك يبدو اليوم الداعية والسياسي أكثر قدرة على تغيير الواقع منّا، بصرف النّظر عن اتجاه هذا التّغيير الذي غالباً ما يكون نحو الماضي الذي لا يمضي. وبعض علماء الاجتماع عندنا جمهور لدعاة.

في مجتمعاتنا العربية، يبدو العرّاف فاعلاً اجتماعياً يلجأ إليه النّاس أكثر مما يلجأون إلينا، لأنّه يسمح لنفسه بالتوقّع خطأ أو صواباً. أمّا عالم الاجتماع، وإذا ما تجاوز الفهم والتفسير نحو التوقّع، ونحو المستقبل، فإنّ مغامرته ستكون علميّة. فهل بإمكان هذه البحوث اليوم التي تفضلتم بإنجازها أن تُعلن عجز أدواتنا المعرفية والنظريّة والمنهجيّة السابقة التي بناها واقع القرن التاسع عشر في أوروبا، عن ملاحقة الواقع؟ أليس واقعنا اليوم بقصويته أحياناً، وخصوصيته أحياناً أخرى، أسرع منها وأعقد؟ إنّنا في أشدّ الحاجة اليوم إلى سوسيولوجيا جديدة تستطيع أن تدرس المنعطفات الكبرى والظواهر القصوى، فترتفع أصوات علماء الاجتماع من أجل المجتمع، قبل غيرهم من السياسيين والحقوقيين والإعلاميين، ليرى ما لا يراه غيره. وليتحقّق هذا، ثمّة أسئلة إبيستيمولوجية باتت ضرورية اليوم قبل أن يصبح السؤال عن جدوى هذا الاختصاص

مبرّراً، خاصة بعد أن أغارت فروع أخرى من المعرفة الإنسانية على ما كان حكراً على عالم الاجتماع، كالحديث، مثلاً، عن التاريخ الحاضر.

لماذا عجزت سوسيولوجية المجتمعات العربية عن إنتاج نظرية واحدة للعالم الاجتماعي؟ ولماذا بقينا دائماً ننظر إلى واقعنا بعيون غيرنا، وببراديغمات بناها فاعلون ينتمون إلى واقع مختلف عنّا وعن واقعنا؟ ما الذي يجعل عالم اجتماع مثل بيير بورديو، بمفرده، يفعل بواقعه الفرنسي، فيشرّحه فهماً وتفسيراً، ما لم تستطع الجماعة العلمية العربية مجتمعة أن تفعله؟ ثم هل هناك جماعة علمية عربية في علم الاجتماع بالمعنى العميق للكلمة؟ أولم تُشعِرنا «الثورات العربية» بعجزنا، أو بالأحرى بعجز أدواتنا المعرفية عن تجاوز الحسّ المشترك؟ لا، بل إنّ هذا الحسّ المشترك الذي دعا دوركهايم إلى القطع معه منذ تأسيس الاختصاص، كان أكثر حسّاً، أو بالأحرى وعياً بطبيعة اللّحظة، وأكثر قدرة على الحدس، وبالتالي على الفعل في التاريخ الحاضر والقادم، ومن بين أهمّ الظواهر التي تَعلّق بها، نظريّاً، عالم الاجتماع، هي ظاهرة التّغيير. وها إنّ التغيير يمرّ من بين أصابعه، من دون أن يمسك بديناميّاته الداخليّة. أليس حريّاً به اليوم أن يعلن فشله وفشل استراتيجياته البحثية عن الإمساك بالواقع؟ أوليس من الضروري اليوم أن تكفّ مراكزنا البحثية العربية الكبرى التي جعلت من المعرفة رهاناً لها، عن الانشغال بالأيديولوجيا وبما يتبعها من مقولات كبرى لا جدوى منها، لتحثّ أهل العلم على إنتاج معرفة مبتكرة تنطلق من الواقع قبل التأمّل؟

هذه الأسئلة وغيرها، منها ما كانت مُعلَنة، ومنها ما كانت مجرّد حدس، كانت وراء هذا الطموح الكبير الذي صغناه معاً في هذه الندوة. لقد كان هذا الطّموح تعلّقاً بمستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي انطلاقاً من تقويم الحصاد أو الحصيلة. وقد يثير سؤال المستقبل في المعرفة الاجتماعية حفيظة بعض المحافظين من أهل الاختصاص على اعتبار أن علم الاجتماع يقف، كما أُريدَ له منذ القرن التاسع عشر في فرنسا وألمانيا، عند الفهم والتفسير، غير أنّ ذلك لا يمنع من التجريء على المستقبل بتكثيف الحدس ووجهات النّظر، انطلاقاً من الواقع لتجريد النصف الثاني منه وتأويله في شكل فرضيات تتعلّق بمستقبل ظواهرنا. ومن دون ذلك سنترك فراغات معرفية ليملأها غيرنا بغير دراية. ولنا في ما قدّمته السوسيولوجيا الكلاسيكية، خاصة مع ماكس فيبر، بعض الدّعم النظري. فالنمط المثالي، مثلاً، دليل لبناء فرضيات حول الواقع انطلاقاً من تكثيف وجهات نظر

الباحث في اتجاه واحد. ولنا كذلك في مفهوم الحدس عند برغسون بعض السّند، إذ الحدس ضرب من المعرفة تحتاج ملكة فكرية من نوع خاص، وتعود إلى المدّة وإلى الواقع في بعده الخام دون وساطة التأويل.

إنّ السؤال عن مستقبل علم الاجتماع معناه أنّ ماضيه لم يبلغ درجة المأمول، ومعناه أيضاً أنّ حاضره لم يعط، في ما أنتج وما يُنتج من أعمال، مبرّرات كافية لوجوده. هذا الوجود يقاس، ولو إلى حدّ ما، بتكوّن جماعة علمية عربية قادرة على أن تخلق ديناميّة فكريّة في دراسة الواقع العربي. وقد لا يتسنّى ذلك ما لم يُحاول أهل هذه المعرفة إعطاء الكلمة لمن لا كلمة لهم من النّاس العاديين، وتجنّب النزعة التأمّليّة في المقولات الكبرى التي تترك جانباً تفاصيل الواقع، وما يعتمل داخله من جيشان، وما يتشكّل فيه شيئاً فشيئاً من ميكانيزمات داخلية ستنضج يوماً في شكل طاقة دفاعية مجدّدة للمجتمع. وإنّ إعطاء الكلمة لمن لا كلمة لهم، هو ردّها إلى أهلها ولفاعليها الحقيقيين، ووضع حدّ لـ «معرفة الفنادق» بما فيها من تعالٍ وادعاء واهمٍ يعتقد احتكار الإمساك بمفاتيح الفهم والتفسير. هذا يعني أنّ على عالم الاجتماع العربي أن يصبح رجل ميدان يتابع الفعل، وهو بصدد التشكّل قبل أن يُسند إلى نفسه لقب رجل الفكر. فالفكر يخرج من رحم الواقع، وليس من قاعات الفنادق الفاخرة، حتّى وإن أصاب خطابها بذكائه بعض الواقع.

وإنّ مستقبل علم الاجتماع، إن كان له مستقبل، سيكون في الثورة على السلطة، أيّ سلطة، وفي الحدّ الأدنى إزعاجها بالنّقد وكشف آليات الهيمنة التي غالباً ما تلجأ إليها لدوام تسلّطها. ومن أنواع السّلطة التي يفترض أن نثور عليها تلك المعارف المحافظة التي تأبى التّغيير لما صاحبها من أرثوذكسية حولها في رؤوسنا، وقد يصعب الانقلاب عليها دونما سوسيولوجيا مناضلة ضد السائد والمألوف، وما هو متّفق عليه، ومن دون ذلك سيطول مكوث هذا السائد فينا وبيننا؛ الأمر الذي يجعل من الرؤية النقدية لأدواتنا المعرفية أمراً ملحّاً، شرط أن نكفّ عن اعتبار النّاقد عدواً، ما دام يمتلك عناصر البرهنة على ما يعتبره نقداً. ولعلّ أفضل طريقة لتقدير باحث وما أنتجه من بحث هي محاولة البرهنة على ما فيه من تقصير علمي بوضع أسئلة جديدة غير الأسئلة الموضوعة. والأسئلة الجيّدة أفضل من الإجابات الجيّدة.

وقد يكون المستقبل لهذه السوسيولوجيا التي تستهدف المألوف، فتحرج أهله، في خلق حيويّة جديدة، كشفاً للقدرات الداخلية الهادئة للمجتمع وهو يفعل في ذاته، على

رأي ألان توران، ليستجيب إلى حاجته في التّحوّل. ولكن هذا مشروط بحياد الباحث الذي، رغم اقترابه من الفاعل الاجتماعي، عليه ألّا يتحوّل هو أيضاً إلى فاعل اجتماعي، وإلا صار عمله ضرباً من الالتزام الأيديولوجي، وشكلاً من أشكال الممارسة السياسيّة. وقد يبدو واقعنا السياسي اليوم أكثر إيثاراً لدور رجل السياسة على مهنة عالم الاجتماع. وهنا يصبح التذكير ضرورياً بأن علم الاجتماع يمثّل جهداً دؤوباً ضد كلّ السّلط التي تحكم واقع العلاقات الاجتماعية الظاهرة منها والخفيّة. ولعلّ هذا مدخل من مداخل المستقبل إلى هذه المعرفة.

وسؤال المستقبل، مستقبل معرفتنا الاجتماعية هو، في آخر التحليل، سؤال حول استراتيجياتنا البحثيّة بما فيها من براديغمات ومقاربات ومفاهيم. هذه الاستراتيجيات، كما هو معروف، جاءت وليدة واقع مختلف، اجتماعي واقتصادي وسياسي، الأمر الذي قد يقلل من نجاعتها النظرية والمنهجية حين تطبيقها على واقعنا العربي. خذ مثلاً الفيبرية التي تربط بين فعل الفاعل ودلالة فعله، وما يتفرّع عنها من مقاربات، كالفردية المنهجية والتفاعلية الرمزية، كيف يستطيع الفاعل الفرد أن يسند المعنى إلى فعله مع أنّ مجتمعه لم يمنحه مساحة من استقلاليته كفرد، لأنّه مجتمع عادة ما لا يؤمن إلا بالفاعل الجماعي؟ معنى هذا أنّ المجتمعات التي لم تحقّق حداثتها ولم تحرّر أفرادها يصعب تحليلها بمقاربات خرجت من رحم الحداثة. فماذا أنجزت سوسيولوجية المجتمعات العربية؟ وماذا بقي فيها من دون إنجاز، فيُصنّف ضمن الفراغات المعرفية؟

# المشاركون

| | |
|---|---|
| **أحمد موسى بدوي** | باحث في العلوم الاجتماعية ـ مصر. |
| **أسماء رمضان** | باحثة مشاركة، جامعة زايد ـ الإمارات العربية المتحدة. |
| **جيلالي المستاري** | مختص في الفلسفة، وأستاذ بحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر. |
| **حسن رمعون** | مدير قسم في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وأستاذ التعليم العالي في جامعة وهران، قسم علم الاجتماع ـ الجزائر. |
| **خالد كاظم أبو دوح** | مدرّس علم الاجتماع السياسي، جامعة سوهاج ـ مصر. |
| **الزبير عروس** | أستاذ علم الاجتماع، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية. |
| **ساري حنفي** | أستاذ مشارك في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت، ورئيس تحرير **المجلة العربية لعلم الاجتماع «إضافات»**. |
| **سعد الدين إبراهيم** | أستاذ جامعي، ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ـ القاهرة. |
| **الطاهر لبيب** | أستاذ وباحث في علم الاجتماع ـ تونس. |
| **عبد الله بن حسين الخليفة** | أستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. |
| **عبد الحكيم خالد الحسبان** | أستاذ في قسم الأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، إربد ـ الأردن. |
| **عبد القادر زغل** | أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية. |

| | |
|---|---|
| **فؤاد نوار** | مختص في علم الاجتماع، وأستاذ بحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر. |
| **لاهاي عبد الحسين** | أستاذة في كلية الآداب، جامعة بغداد. |
| **مارلين نصر** | أستاذة جامعية، ومديرة الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية سابقاً ـ لبنان. |
| **مجاهدي مصطفى** | مختص في علم الاجتماع، وأستاذ بحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر. |
| **محسن بوعزيزي** | أستاذ علم الاجتماع، جامعة تونس المنار، وأمين عام الجمعية العربية لعلم الاجتماع ـ تونس. |
| **محمد إبراهيم صالحي** | مختص في الأنثروبولوجيا، جامعة تيزي وزو ـ الجزائر، وباحث مشارك في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر. |
| **محمد أعراب** | أستاذ باحث في علم الاجتماع، المدرسة العليا للتكنولوجيا، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس ـ المغرب. |
| **مي الدباغ** | مديرة برنامج النوع الاجتماعي والسياسات العامة، كلية دبي للإدارة الحكومية ـ السعودية. |
| **نورية بن غبريط ـ رمعون** | مختصة في علم الاجتماع، ومديرة مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ـ الجزائر. |
| **الهواري عدِّي** | معهد الدراسات السياسية، ليون ـ فرنسا، وباحث مشارك في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر. |

# مقدمة

**ساري حنفي**
**نورية بن غبريط ـ رمعون**
**مجاهدي مصطفى**

«إن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع العربي هي القيام بعمل حاسم ضمن مساقين: (أ) تفكيك المفاهيم التي ظهرت من المعرفة السوسيولوجية وخطاب أولئك الذين تحدثوا نيابة عن المنطقة العربية، التي تتسم في الغالب بالأيديولوجيا المركزية ـ الإثنية ـ الغربية، و(ب) نقد المعرفة السوسيولوجية والخطاب حول المجتمعات العربية الذي ينتجه العرب أنفسهم»[١].

يشير هذا الاقتباس إلى علاقة مثار إشكاليات بين ميراث العلوم الاجتماعية الغربية والمجتمعات العربية المحلّية. ونحن نضمّ صوتنا إلى صوت ألان روسيون[٢] الذي يجادل بأن علم الاجتماع في المنطقة العربية كان في الأصل جزءاً من المشروع الاستعماري. وكتب المستشرقين مثل «*Description de L'Egypte*» الذي يضمّ خمسة مجلدات ترجع إلى القرن التاسع عشر، والذي قام بتأليفه مجموعة من الأكاديميين الذين رافقوا جيش نابليون الغازي، لهي خير دليل على ذلك. وفي أواخر حقبة الاستعمار، وغداة استقلال الأقطار العربية، برز اتجاهان رئيسيان لعلم الاجتماع، شجب

(١) Abdelkébir Khatabi, «Sociologie du monde Arabe: Positions,» *BESM*, no. 126 (1975), pp. 13.
(٢) Alain Roussillon, «Sociologie et identité en Égypte et au Maroc: Le travail de deuil de La colonisation,» *Revue d'histoire des sciences humaines*, vol. 2, no. 7 (2002), pp. 193-221.

**الأول** العلوم الاستعمارية، ونزع صبغة الاستعمار عنها، وعاين **الثاني** التبعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي برزت بعد الاستقلال. وكانت الإشارة إلى ابن خلدون ممراً لا بدّ منها للتفكير في «خصوصية» الوطن العربي و«تمايزه»[٣].

وتحت تأثير فانز فانون وتيرز ـ موندیستس، انشغل كثير من علماء الاجتماع آنذاك (أنور عبد الملك، والطيب تيزيني، وعبد الكريم الخطابي، وغيرهم) ببراديغم هُويّة العلوم الاجتماعية إلى أن أضناهم البحث أحياناً، ولذلك لم يُنتجوا بحوثاً ربما تُبيّن لنا كيفية إحداث شرخ بينها وبين «البحوث الاستعمارية». كما انشغل أنصار الاتجاه الثاني، وهم الحداثيون، بتحديث المشروع الوطني واعتمدوا غالباً نموذجاً حداثياً أغفل في الأغلب دراسة جهات اجتماعية فاعلة تقف خلف المشاريع التطويرية. وقد كتب عبد الوهّاب بوهديبة[٤] ذات مرّة «لا يوجد علم الاجتماع إلا سوسيولوجيا التنمية». وعلى العموم، توجد عمليتان تثيران إشكاليات في الوطن العربي، هما مأسسة (Institutionalization) العلوم الاجتماعية بوصفها تخصّصات أكاديمية ومهننة (Professionalisation) الباحثين الاجتماعيين (السوسيولوجيين، والأنثروبولوجيين، والجغرافيين، وما إلى ذلك).

لم تبرز في الوطن العربي مجموعات منفصلة للعلوم الاجتماعية، إلا في سبعينيات القرن الماضي. ومن الناحية السياسية، كانت هذه المجموعات تتفاهم وتستوحي من براديغمات ومنهجيات العلوم الاجتماعية الفرنسية، وإلى حدّ أقل كثيراً من العلوم الاجتماعية الأمريكية، وقد شاركت في خدمة عملية سياسية، وتحديداً تصميم مجتمع جديد. القضية الأساسية في نظر علماء الاجتماع بعد الاستقلال هي كيفية خدمة الدولة أو الأمّة أو المشروع الحديث الذي تنفّذه الدولة، وهذا يسري على جميع المجتمعات بعد حقبة الاستعمار أيضاً. ركّز هذا المشروع، سواء أكان شيوعياً أم اشتراكياً أم قومياً أم موالياً للولايات المتحدة، على حاجة البلاد إلى إدارة حديثة وقطاع اقتصادي منتج. وأدّى ذلك إلى انهماك العلوم الاجتماعية في حلّ المشكلات التقنية عوض انتقادها.

ومن المهم أن نعرف بأنه عندما أصبح فؤاد شهاب رئيساً للبنان في سنة ١٩٥٨، أمر بإعداد مخطّط اجتماعي واقتصادي وعمراني للعاصمة بيروت. قيل له آنذاك إنه لا يوجد في لبنان من يستطيع القيام بذلك، وأنه في حاجة إلى جلب خبراء فرنسيين. فأمر الرئيس

(٣) Mohamed Kerrou, «Etre Sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique,» *Peuples Mediterranéens*, nos. 54-55 (1991).

(٤) Abdelwahab Bouhdiba, «La Sociologie du développement africain,» *Current Sociology*, vol. 16, no. 2 (1970), pp. 8-9.

على أثرها بتأسيس معهد العلوم الاجتماعية في سنة ١٩٥٩. وقد أُسند إلى خرّيجي هذا المعهد مدّة طويلة من الزمن وظائف حكومية في الوزارات المختلفة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعانيها لبنان. وهذا يشبه إلى حدّ ما المذهب الكاميرالي (Cameralism) الذي ازدهر في ألمانيا في الفترة من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. وكانت القضية المركزية: كيف يمكن تأمين وظائف ورفاه (Welfare) للدولة، وكامل النظرية الاجتماعية منبعث من هذه المهمة المركزية[٥].

لا تزال مجموعتا هذين المنهجين (الهوية، واستئصال الاستعمار، والابن خلدونية، ومذهب التنمية (Developmentalism)، والتحديث) ناشطتين في السوسيولوجيا العربية، لكن على المرء أن يضيف براديغم التمثلات الثقافية بكونه منهجاً يشدّد على تمثلات الفاعلين الاجتماعيين أكثر من تشديده على البنى الاجتماعية التي تؤثر في أسباب تبلور هذه التمثلات. ليس هناك عيب في هذه البراديغمات، لكنّ همّنا الوحيد هو البحث إن كان هناك توازن بين الإنتاج البحثي الاجتماعي المختلف المعتمد على هذه البراديغمات.

اللافت هو قلّة الأعمال الحديثة الجادّة في علم الاجتماع في الوطن العربي التي تسمح لنا بالتوسع في مسار هذا الميدان. يسعى بعض المؤلّفين إلى تقديم تقييم نقدي للعلوم الاجتماعية (أو لأحد تخصّصاته) التي ينتجها الوطن العربي أو التي تتحدث عنه. كما أنه غلب على بعض المؤلّفين الاهتمام بإظهار فشل هذه العلوم[٦]، فيما توخّى البعض الآخر مزيداً من الدقّة[٧]، وركّز على الناحية التخصّصية[٨]. وبنى الجميع، عدا محمد قيرو، تقييماتهم على المنشورات باللغة الإنكليزية أساساً، لكنّ إسهامات شامي ونجيب لافتة على الخصوص لأنهما تجاوزا حدّ اطلاعنا على هيمنة البحوث حول

(٥) Albion Small, *The Cameralists: The Pioneers of German Social* (Canada: Batoche Books, 2001).

(٦) Leonard Binder, «Area Studies: A Critical Reassessment,» in: Leonard Binder, ed., *The Study of the Middle East: Research and Scholarship in the Humanities and the Social Sciences* (New York: Wiley, 1976).

(٧) Kerrou, «Etre Sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique».

(٨) Seteney Shami and Nefissa Naguib, «Occluding Difference: Ethnic Identity and the Shifting Zones of Theory on the Middle East and North Africa,» in: Sherine Hafez and Susan Slyomovics, eds., *Anthropology of the Middle East and North Africa: Into the New Millennium* (New York: Indiana University Press, 2013); Mitchell Timothy, «The Middle East in the Past and Future Social Science,» in: David L. Szanton, ed., *The Politics of Knowledge: Area Studies and the Disciplines* (California: University of California Press, 2002), <http://escholarship.org/uc/item/59n2d2n1#page-1>, and Jacques E. Kabbanji, «The «Internationalization» of Social Sciences as an «Obstacle» to Understanding the Ongoing Arab Revolts,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 7, no. 1 (2014), pp. 115-124.

الهوية الوطنية. وقد تم ذلك على حساب دراسة الأقلّيات الإثنية، وإن تمّت دراسة هذه الأقلّيات، فيكون ذلك لتناول علاقاتهم بالأكثرية عوض التركيز على خصوصياتهم.

التقييمات الأخرى أشمل وتأخذ الإنتاجَ المعرفي المحلّي في حسبانها، مثلاً يمكن الإشارة أيضاً في ما يخص إجراء حصيلة للمعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى صدور كتاب **نحو علم اجتماع عربي** في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي عن مركز دراسات الوحدة العربية[٩]، والذي يعتبر واحدة من المحطّات المهمة في متابعة تحوّلات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، وكذلك تنظيم مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في وهران لملتقيين سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ حول «ملامح العلوم الاجتماعية في العالم العربي المعاصر»، و«اتجاهات العلوم الاجتماعية في العالم العربي»، وندوة دولية حول «حصيلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر» [١] سنة ٢٠٠٤ تمثّل محطّة أخرى لتقييم تلك التحوّلات. ويمكن ذكر أيضاً دراسات وضعية الأنثروبولوجيا العربية لباقادر ورشيق[١٠].

ومع أن أبا بكر باقادر يرى أن ضعف الإنتاج الأنثروبولوجي في الشرق العربي لم يُحدث «القطيعة مع النموذج الغربي، نجد أن حسن رشيق أكثر تفاؤلاً حيال تطوّر الأنثروبولوجيا في المغرب العربي. وهو يرى أن هذا التخصّص برز ضمن حقل علم الاجتماع في ستينيات القرن الماضي، مركّزاً على الميدان السياسي، لكنّه ما لبث أن استقلّ ونضج. وهذا المسار تمت دراسته بعمق في بحث رشيق ورحمة[١١]. كحركة فكرية، يمكن القول إنه لا يزال علم الاجتماع العربي متنوعاً ومبعثراً، وفقط يمكن للتحليل، الذي يأخذ بعين الاعتبار التاريخ والسياق، إعادة التشكل المستمر للردّ على الديناميات المتغيّرة في الوطن العربي.

لن نقدّم في هذا المقام دراسة وضعية علم الاجتماع، ولكن سنسعى إلى تحديد حجم إنتاج علم الاجتماع ومكانه في الوطن العربي عبر معاينة دراسات حالة ملموسة. وبذلك نهدف إلى تلافي شجب إخفاق أو احتفال بنجاح، أو المعالجة بتحيّز لاحق، بل هدفنا بالتأكيد العودة بالنظر إلى الوراء بحثاً عن المنظور المناسب. ومن خلال التعامل

(٩) محمد عزة حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

(١٠) أبو بكر باقادر وحسن رشيق، **الأنثروبولوجيا في الوطن العربي** (عمّان: دار الفكر، ٢٠١٢).

(١١) Hassan Rachik and Rahma Bourqia, «La Sociologie au Maroc,» *Sociologies* (octobre 2011), <http://sociologies.revues.org/3719?lang=en>.

مع الإنتاج المعرفي، نحن لا نعتبره الإنتاج الأكاديمي الرئيسي وحسب (مقالات في مجلات مرجعية وكتب متخصّصة)، بل إننا سنعاينه من منظور شامل، وسنقتفي في ذلك تصنيف ميشال بوراوي الشهير للعلوم الاجتماعية (بحوث مهنية ونقدية وسياسيات وعمومية). في الواقع، سنطوّرها ليكون إسقاطُها على الوطن العربي أنسب، وسنتوسّع فيها لتشمل العلوم الاجتماعية بكل فروعها، ثم نعالجها من خلال دراسات حالة لتوضيح صلة هذا الإنتاج بالمجتمع وبصنّاع السياسة.

## أولاً: مواقع إنتاج البحوث الاجتماعية العربية

تستثمر الأقطار العربية جميعها، باستثناء أغلب الأقطار الخليجية، في البحوث الاجتماعية بمساعدة منح دولية. والجامعات أو المراكز البحثية هي من يُجري هذه البحوث، لكنّ الأقطار العربية التي هيّأت مناخاً مؤاتياً للبحث قليلة العدد، ذلك أن القمع السياسي والرقابة وغياب السياسات المعتمدة على البحث تعوق تبلور هذه البيئات.

أشار الباحثون المشاركون في مشروع إستيم (ESTIME) [مشروع «تقييم القدرات العلمية والتقنية في دول البحر المتوسّط»] بشكل واضح، إلى أن ظاهرة المراكز البحثية التي تأخذ شكل منظمات غير حكومية ليست واسعة الانتشار. لكنّ الواقع مختلف للغاية في المشرق العربي. فالمراكز البحثية، سواء الخاصّة أو التي تعمل كمنظمات غير حكومية، مزدهرة هناك وتُجري مسوحات عديدة في البحوث الاجتماعية التطبيقية لسببين رئيسيَّين: **الأول** هو العمليتان السلميتان في كلّ من لبنان (بعد اتفاق الطائف في سنة ١٩٨٩)، وفلسطين (عقب توقيع اتفاقيات أوسلو في سنة ١٩٩٣). **والثاني** متّصل بالليبرالية الاقتصادية في الأردن ومصر. الكلمة الأساسية لدى الجهات المانحة هي «تمكين» المجتمع المدني. وتُنتج هذه المراكز بحوثاً أو دراسات استشارية محضة، أي أنها بحوث غالباً ما تكون وصفية ينقصها العمق تتضمّن مخرجاتُها تقارير غير منشورة غالباً[١٢].

(١٢) أعدّ «المعهد الفرنسي للشرق الأوسط» ومشروع «تقييم القدرات العلمية والتقنية في دول البحر المتوسّط» (إستيم) قاعدةَ بيانات في سنة ٢٠٠٥ للمراكز البحثية والباحثين. من بين المراكز الأربعة والخمسين، أنتج ٢٧ مركزاً منهم تقارير (مؤلفاتٍ رمادية): «عموماً، تدقق المنظماتُ غير الحكومية في أعمال العاملين على الأرض والذين يتدرّبون ويعدّون التقارير والمسوحات ومحاضر المؤتمرات الجامعية أو توجّهها». انظر: Projet ESTIME: Répertoire des chercheurs; Répertoire des centres de recherche: Liban/Syrie/Jordanie,» Institut Français du Proche-Orient (IFPO) (Amman, Beyrouth, Damas) (2007), <http://www.estime.ird.fr/IMG/pdf/rapport_IFPO_2007.pdf>.

تُظهر الدراسات المسحية التي أجراها ساري حنفي في أواسط العقد الأول من القرن الحالي للمراكز البحثية في المشرق العربي أن المشرف على الأنشطة البحثية نوعان مختلفان من المنظمات بشكل أساسي: النوع **الأول** منظمات بحثية متخصّصة، مثل المراكز البحثية التي برزت ضمن وضعيات الجامعات أو خارجها (مثل المركز اللبناني للدراسات السياسية)، والنوع **الثاني** منظمات غير حكومية متخصّصة في التنمية والدعم والجهود التعاونية[١٣].

وعلى سبيل المثال، يعتبر الإنتاج البحثي في الأراضي الفلسطينية مهمَّشاً للغاية على صعيد المعاهد المنتسبة إلى جامعات (تستحوذ مراكز بحثية على أربعة فقط، أو على ١٠ بالمئة من المخرجات البحثية)[١٤]، فيما غالبية المنظمات التي تُجري البحوث هي منظمات غير حكومية. كما أن نحو ٤١ بالمئة من المنظمات التي تنتج البحوث هي هيئات متخصّصة، فيما البقية هي منظمات غير حكومية تُعنى بالشؤون الحقوقية والتنموية (انظر الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب).

لكن هناك حالتين استثنائيتين في المنطقة: لبنان وسورية من ناحية، ومصر من ناحية أخرى. ولا تزال الجامعات في لبنان معقل البحوث، إذ يشير بحث مشروع إستيم إلى أن ٨٥ بالمئة من الباحثين (٦٠ من أصل ٧١) منتسبون إلى جامعات لبنانية[١٥].

وتعيش سورية واقعاً مشابهاً، وإن اختلفت أسبابه: لا تزال الحكومة تتحكّم في النشر في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي بحوث تغلب عليها التقريظية، ومحدودة بمقارباتها البحثية وخضوعها لسيطرة سلطات الحزب الواحد، واستخدامها في الدعاية الأيديولوجية والتلاعب السياسي. لكنّ مصر حالة فريدة لأهمية المراكز البحثية العامّة في العلوم الاجتماعية التي تشكّل ظاهرة ترجع إلى خمسينيات القرن الماضي. وتستضيف مصر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي يتخذ من القاهرة مقرّاً له، بالإضافة إلى مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. والمراكز الأخرى تابعة

(١٣) Sari Hanafi, «Donor Community and the Market of Research Production: Framing and De-Framing the Social Sciences,» in: Michael Burawoy [et al.], eds., *Facing an Unequal World: Challenges from Sociology: vol. 3* (Sydney: International Association of Sociology, 2010).

(١٤) ثلاثة من هذه المراكز على علاقة بجامعة بيرزيت (معهد الصحّة العامّة، والمركز القانوني ومركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت) ومركز واحد تابع لجامعة القدس (مركز دراسات القدس). طبعاً عدد المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية قد ازداد كثيراً هذه الأيام.

(١٥) «Projet ESTIME: Répertoire des chercheurs; Répertoire des centres de recherche: Liban/ Syrie/Jordanie,» Institut Français du Proche-Orient (IFPO).

للجامعات، مثل مركز البحوث الأمريكي في مصر الذي يتخذ من القاهرة مقراً له أيضاً. وقد وجدنا في الأردن مجموعة متنوّعة من المنظمات البحثية، لكن الأهم من ذلك وجود الغالبية العظمى من هذه المنظمات خارج حرم الجامعات.

تُنتج أقطار المغرب العربي أكبر عدد من البحوث الاجتماعية والإنسانية، فيما تعاني مصر وأقطار المشرق العربي ركوداً نسبياً في هذين الميدانين[١٦]. ولدى دراسة العدد الإجمالي للمشاريع المدعومة في جميع الميادين في لبنان، مثلاً، وجدنا أن دعم المشاريع البحثية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ضعيف، فلم يتجاوز ٩ بالمئة في الجامعة الأميركية في بيروت، و٥ بالمئة في المجلس الوطني للبحوث العلمية. ويسود أغلبَ الأقطار العربية الأخرى وضع مشابه. وربما لا يكون السبب كامناً في شحّ الموارد المالية أو البشرية، أو في غياب الأولويات البحثية المرتبطة بالمشاغل اليومية لأفراد المجتمع، ولكن في ضعف الحوافز الأكاديمية المتاحة للأكاديميين وأساتذة الجامعات، ولا سيما في ميداني العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ومع أن الجامعات لا تزال تضطلع بدور رئيسي في بحوث العلوم الاجتماعية في المملكة المغربية وسورية وليبيا ولبنان، فإنّ أكثر من ٨٠ بالمئة من بحوث العلوم الاجتماعية هي ثمرة جهود مراكز بحثية أو وكالات استشارية غير منتسبة إلى جامعات، وبخاصّة في فلسطين والأردن ومصر، وكذلك في أقطار الخليج، وإن بدرجة أقلّ[١٧].

وبحسب تقرير مؤشّر المؤسسة البحثية «غلوبال غو تو ثينك تانك» (Global Go To Think Tank) لسنة ٢٠١٢[١٨]، تزخر المنطقة العربية بالمؤسسات البحثية والمراكز البحثية. ونشير إلى أن أغلب هذه المؤسسات تشكّلت في السنين القليلة الأخيرة (انظر الجدول الرقم (م ـ ١)).

يدير باحثون محلّيون/ عرب بعض هذه المراكز، وأهمّها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)، ومركز دراسات الوحدة العربية (لبنان)، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر)، ومنتدى البحوث الاقتصادية (مصر)، والمعهد

(١٦) Ali El-Kenz, «Les Sciences sociales dans les pays arabes,» ESTIME (6 June 2005), <http:// www.estime.ird.fr/article50.html>.

(١٧) Al Maktoum Foundation, and UNDP, *Arab Knowledge Report* (Dubai: Towards Productive Intercommunication for Knowledge, 2009), p. 202.

(١٨) «2013 Global Go To Think Tank Index Report,» The Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP) (University of Pennsylvania) (2014), <http://gotothinktank.com/dev1/wp-content/uploads/2014/01/GoToReport2013.pdf>.

التونسي للدراسات الاستراتيجية (تونس)، ومعهد أميدوس (المغرب)، ومركز الجزيرة للدراسات (قطر)، ومنتدى الفكر العربي (الأردن)، ومركز الدراسات الاستراتيجية (الأردن). تمثّل هذه المراكز نصف المراكز البحثية والمؤسسات الفكرية، وجميعها هيئات مستقلّة تُعنى بدراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع تشديد خاص على العلوم الاجتماعية التطبيقية. غير أن هناك مراكز أخرى ليست سوى فروع لمراكز/ وكالات دولية وعبر قومية، مثل المعهد الفرنسي للشرق الأوسط (لبنان)، ومركز بروكينز في الدوحة (قطر)، ومركز كارنيغي للشرق الأوسط (لبنان). تعمل الفئة الأولى ضمن إطار تعاوني إقليمي أكثر منها ضمن إطار دولي، والعكس صحيح بالنسبة إلى الفئة الأولى. لكنّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية متفطّن إلى هذه الحقيقة، ولذلك يُظهر اهتماماً برعاية بناء قدرات الباحثين المحليين من غير إغفال التنسيق والتعاون مع أوساط العلوم الاجتماعية الإقليمية والدولية. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه المراكز خارج أطر الجامعات، وأكثر استقلالاً عن الحكومة. وهذا اتجاه ثابت منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. وعلى سبيل المثال، لم تزد نسبة المراكز المستقلّة عن الحكومة على ٧ بالمئة في سنة ١٩٨٩[١٩].

**الجدول الرقم (م ـ ١)**

**المراكز البحثية/ المؤسسات الفكرية في بلدان عربية مختارة (٢٠١٣)**

| الدولة | مصر | الأردن | تونس | المغرب | لبنان | قطر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | ٥٥ | ٤٠ | ٣٩ | ٣٠ | ٢٧ | ١٠ |

**المصدر**: «2013 Global Go To Think Tank Index Report,» The Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP) (University of Pennsylvania) (2014), <http://gotothinktank.com/dev1/wp-content/uploads/2014/01/GoToReport2013.pdf>.

استغلت النخبة المستبدّة، بالإضافة إلى بعض السلطات الدينية، الوضع الإشكالي للعلوم الاجتماعية (نشأتها في ظل العهد الاستعماري وتمويلها الأجنبي) كوسيلة لإلغاء شرعيتها. ومن النادر في المنطقة العربية أن نسمع عن «ورقة بيضاء» كتبها باحثون

(١٩) عبد الله واثق شهيد [وآخرون]، **استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية**، سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، نقلاً عن: عمار جفال، **البحث السياسيّ والاستراتيجيّ في العالم العربيّ: ظروف الأطر المؤسساتيّة المختصّة وآفاقه** (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣).

أكاديميون بناء على طلب من السلطات العامة ومناقشتها في المجال العام. ويعمل الباحثون الاجتماعيون كعناصر فردية في مصفوفة مشاريع التحديث (وخصوصاً في المغرب العربي)، وليس كمجموعة مستقلة، أو كأفراد يقتصر دورهم على تبرير قرارات الحكومة. وفي المقابل، زُجّ بعلماء الاجتماع النقديين في السجون أو خرجوا إلى المنفى أو اغتيلوا. ففي إحدى المرات قال ضابط استخبارات لأحد الباحثين: «كل مجموعتك لا يملأون حافلة واحدة، ويمكن بسهولة أن نأخذكم كلكم إلى السجن!». بشكل عام، تقوم البلدان العربية الاستبدادية بالتقليل دائماً من بروز «جماعة الحافلة»، سواء تم تعريفهم بأنهم مثقفون منشقون أو بأنهم طبقة وسطى مثقفة، في تحريك الاحتجاجات. وقد أكدت الانتفاضات العربية منذ عام ٢٠١١ في تونس وليبيا ومصر واليمن والبحرين وجهة النظر هذه.

ولطالما أحسّت السلطاتُ الدينية بتهديد علماء الاجتماع كون الطرفين يتنافسان على مخاطبة المجتمع. ونسوق مثالاً من دراسة ساري حنفي لتنظيم الأسرة في سورية في سنة ١٩٩٤، التي تحدثت عن نقاشات تلفزيونية حادّة بين شخصيّة دينية هي الشيخ الراحل محمّد سعيد رمضان البوطي [الذي جادل بأن الإسلام يعارض تنظيم الأسرة بجميع أشكاله] وإحدى الناشطات المناوئات لرجال الدين والمنتمية إلى الاتحاد العام النسائي السوري، وهو منظّمة ترعاها الدولة. ومع أن مفهوم تنظيم الأسرة يقع ضمن مجال علم الاجتماع والديمغرافيا صراحة، لم يُستشَر أي من علماء الاجتماع في هذه المناقشات العامّة.

ومع أن علم الاجتماع على مستوى العالم، وكذلك الفلسفة، هما من الأدوات الرئيسية المستخدمة في الإصلاح الديني، فالحال ليست كذلك في الوطن العربي. ويوجد في العربية السعودية مثلاً مركزان بحثيان لافتان أُسّسا حديثاً، يهتمان بربط الشريعة (الدراسات الشرعية) بالحداثة، وهما: مركز نماء للبحوث والدراسات، ومركز التأصيل للدراسات والبحوث. يتحدث مركز نماء في بيان رسالته عن الحاجة إلى دمج خطاب إسلامي معتدل في الخطاب الفكري وأدواته، من أجل «تطوير الوعي» والاطلاع على «معارف العالم المعاصر وخبراته»[٢٠]. وبإلقاء نظرة فاحصة على أنشطة هذا المركز (دراساته ومحاضراته واستعراضاته للكتب) يظهر بجلاء وجود هذا الربط والدمج من خلال أدوات فلسفية ومنطقية، لا من خلال العلوم الاجتماعية، ذلك أن

(٢٠) انظر: مركز نماء للبحوث والدراسات (الرياض)، <http://nama-center.com/default.aspx>.

الباحثين المنخرطين في هذا المسعى، إما أنهم من المختصين في الشريعة أو الفلسفة أو التاريخ، أو أنهم مفكرون بكلّ بساطة. وهذه عناوين ثلاثة لدراسات تحمل دلالات واضحة على الموقع الإلكتروني: «الحرّية أو الشريعة؟»، و«مشكلات القيم بين الثقافة والعلوم»، و«مدرسة ابن رشد الفكرية وصلتها بالنهضة الأوروبية». إن الإشارة بإيجابية إلى مدرسة ابن رشد الفكرية أمر لم يحدث في الأمس القريب في دولة يهيمن عليها التيار السلفي والوهّابي. وينبغي للمرء هنا تسليط الضوء على الدور اللافت لثلاثة من الفلاسفة المغاربة، هم محمد عابد الجابري، ومحمد أركون، وعبد الله العروي. يمثّل المفكران الأوّلان أبرز مثالين على الفكر العربي المعاصر الذي يفسّر التراث العربي الكلاسيكي. ولا ريب في أن هناك استثناءات، ولكن من نوع استخدام خفيف لعلم الاجتماع. وعبد الله السُفَياني هو أحد المؤلّفين السعوديين الذين يروّج لهم مركز نماء. وقد نال السفياني شهادة الدكتوراه في التعليم من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في سنة ٢٠١٤ في مسعى للربط بين التربية كعلم والفقه، وهو ما يلاحظه المرء في عنوان شهادة الدكتوراه التي نالها «نقد الأنظمة التربوية من خلال فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية وتطبيقها في ميدان البحث التربوي». وفي محاضرة في «قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي» لعبد الله السفياني، حيث يطعن المحاضر في قدسية الفقهاء، مستخدماً الفلسفة والعلوم الاجتماعية في الإشارة إلى فرويد وابن خلدون[٢١].

إن بيان رسالة مركز التأصيل مشابه لسابقه[٢٢]، وإن كان اتجاه إصلاح المدارس الإسلامية الرئيسية المهيمنة السائدة أقلّ وضوحاً. واهتمامه بإعادة النظر في التفكير المعاصر بمثل أهمّية اهتمام مركز النماء، لكنّه يستخدم تقييماً نقدياً للمفكرين الفلاسفة الغربيين، مثل فرانسيس فوكوياما[٢٣].

يتقوّى هذا الميل إلى نزع الشرعية بطريقة إجراء علماء الاجتماع تحليلاتهم، إذْ أن منتجي المعرفة الاجتماعية في الغرب، وفي المنطقة العربية، يوجدون ما يسمّى أحياناً «أسطورة فرّادة» العرب. لقد اعتُبرت المنطقة العربية مكاناً يتميّز بخصوصية واستثنائية

(٢١) انظر: عبد الله السفياني، «حجاب الرؤية: قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي،» مركز نماء للبحوث والدراسات (٢٠١٤)، <http://www.nama-center.com/watchvideo.aspx?id=feyx248jaty>.

(٢٢) مركز التأصيل للدراسات والبحوث، <http://taseel.com>.

(٢٣) فائز صالح ومحمود اللهيبي، «موقف الفكر الإسلامي من الأطروحات الفكرية الغربية: نهاية التاريخ أنموذجاً،» مركز التأصيل للدراسات والبحوث (الرياض) (١٤ أيار/ مايو ٢٠١٤)، <http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=6251&ct=4&ax=3>، (يُلاحظ القارئ أن جميع المراجع باللغة العربية).

ثقافية، وبالمثل، اعتُبر المسلمون الذين هاجروا إلى الغرب فئة أنطولوجية غير متلائمة مع الثقافة[٢٤]. وهناك العديد من الأشخاص الذين لا يزالون يعتبرون المجتمعات العربية تشكيلة من متعصبين دينيين أو مجموعات قبلية متفرّقة. وهذه الاستثنائية صرفت الأنظار عن النقاش الحقيقي المتعلّق بالمجتمعات والسياسة والثقافة في المنطقة العربية[٢٥]، ولا سيّما على صعيد تحليل الطبقة الاجتماعية، وهو ما يُفرز وضعاً يجعل الباحثين في الغرب يقومون بدراسة الإسلام أو اللغة العربية بدلاً من دراسة المسلمين أو العرب.

## ثانياً: إسقاط تصنيف بوراووي على الوطن العربي

إن للنظام الجامعي ونظام الإنتاج المعرفي تأثيراً عظيماً في تشكّل النخب في الوطن العربي. وهناك العديد من العوامل التي سيكون لها دور، لكننا سنركّز على أحدها، وهو تجزئة أنشطة الباحثين. وغالباً ما تُنتج الجامعات نخباً مجزَّأة داخل كلّ دولة قومية، بحيث لا تتواصل بعضها مع بعض: فهي نخب إما تنشر عالمياً لكنّها تندثر محلّياً، أو أنها تنشر محلّياً لكنّها تندثر عالمياً (Publish globally and perish locally vs. Publish locally and perish globally).

ولكي نفهم مشكلة بروز الإنتاج الاجتماعي العربي، سنستخدم تصنيفاً مبتكراً رباعي الأبعاد توسّع فيه ميشال بوراووي في علم الاجتماع، بحيث أسهب في تطبيقه على العلوم الاجتماعية بجميع فروعها. يميّز بوراووي بين أربعة أنواع لعلم الاجتماع: النوعان الأولان (علم الاجتماع المهني والنقدي) (Professional and Critical Sociology) على الصلة بالجمهور الأكاديمي، أم النوعان الآخران (علم الاجتماع العمومي والسياسي) (Public and Policy Sociology) على صلة بجمهور أعرض. ويتألف علم الاجتماع المهني من «برامج بحثية متعددة متداخلة، لكل منها افتراضاته الخاصة، ونماذجه الأصلية (Exemplars) وأسئلته المحدِّدة، وأدواته المفاهيمية والنظريات الناشئة عنه»[٢٦].

---

(٢٤) Ferruh Yılmaz, «Right-Wing Hegemony and Immigration: How the Populist Far-Right Achieved Hegemony through the Immigration Debate in Europe,» *Current Sociology*, vol. 60, no. 3 (2012), pp. 368-381.

(٢٥) جاك قبانجي، «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية؟،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ١٤ (ربيع ٢٠١١).

(٢٦) مايكل بوراووي، «نحو سوسيولوجيا للعموم،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ١٠ (شتاء ٢٠١٠)، ص ٧٧ ـ ١١٧.

ويدرس البحث الاجتماعي النقدي الأسس ـ الظاهرية والمتضمَّنة، والمعيارية والوصفية ـ التي تقوم عليها البرامج الخاصة بالبحث الاجتماعي المهني. غير أن البحث الاجتماعي العمومي أسس لحوار بين البحث الاجتماعي ومستويات عدة من العموم، بمعنى أنه شكل حواراً مزدوجاً وعلاقات متبادلة، بحيث يعزِّز الحوارُ المثمر من خلال التثقيفَ المتبادل الذي لا يقتصر على دعم المجموعات المستهدفة، بل يُغني، إلى جانب ذلك، نشاط البحث الاجتماعي ذاتهم، ويساعدهم على وضع أجندات الأبحاث. إن مشاركة المجتمع في تصميم المقترحات البحثية، بالإضافة إلى المحاضرات وورش العمل ذات أصحاب المصلحة المختلفين بهدف نشر النتائج البحثية، هي وسيلة تُمكّن علماء الاجتماع من التفاعل مع العامّة، وتحديد أهمّية المواضيع المستقبلية للدراسات، سواء على مستوى حاجات المجتمع وعامة الناس، وبالتالي، ثمة مستويات أربعة للبحث الاجتماعي للعموم: المستوى **الأول**، يهتم بمنهج التدخل السوسيولوجي[٢٧] والبحث الإجرائي (Action Research). ويتمثل المستوى **الثاني** بالحديث والكتابة إلى العامة، حصراً، حول موضوعات كان الباحث قد تخصّص بها. كما يتمثل المستوى **الثالث** بالحديث والكتابة حول اختصاصه وكيفية ارتباطه بالوسط الاجتماعي والثقافي والسياسي المحيط به. أما المستوى **الرابع** والأخير، فيشمل الحديث والكتابة واتخاذ موقف إزاء ما هو أشمل من اختصاصه[٢٨]. ويتعين علينا هنا الإقرار بالموقف المعياري للباحث في المجال العام من دون أن يؤدي ذلك إلى التبني غير النقدي لقضية ما[٢٩].

أخيراً، إن هدف البحث الاجتماعي للسياسات هو تقديم الحلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع، أو شرعنة حلول تم التوصل إليها مسبقاً. وفي كثير من الأحيان يطلب بعض الزبائن (منظمات دولية، وزارات، وإلى ما هنالك) إجراء دراسات خاصة لتدخلاتهم، بواسطة عقد محدد[٣٠].

---

(٢٧) طوَّر هذا المنهج آلان تورين. انظر: Alain Touraine, *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981).

(٢٨) Alan Lightman, «The Role of the Public Intellectual,» Massachusetts Institute of Technology (2008), <http://web.mit.edu/comm-forum/papers/lightman.html>.

(٢٩) Nadia Marezouki, «Théorie et engagement chez Edward Saïd,» *Mouvements*, vols. 3-4, nos. 33-34 (2004), <http://www.cairn.info/revue-mouvements-2004-3-page-162.htm>, and Michel Wieviorka, «Sociologie Postclassique ou déclin de la sociologie?,» *Cahiers Internationaux de sociologie*, no. 108 (janvier 2000), pp. 5-35.

(٣٠) تناول باحثون كثير تصنيف بوراوي بإسهاب، وإن لم يستحسنها بعضهم. انظر مثلاً: Neil McLaughlin and Kerry Turcotte, «The Trouble with Burawoy: An Analytic, Synthetic Alternative,» *Sociology*, vol. 41, no. 5 (2007), pp. 813-828.

ومع أن الأنواع الأربعة لعلم الاجتماع معرّفة على قدم المساواة وموضوع نقاش في أوروبا (مثلاً بيير بورديو، وآلان تورين، وميشيل ويفيوركا)، وموضوع نقاش جزئي في أمريكا الشمالية (مثلاً ميشيل بوراووي، وهيربرت غانز، ودافيد رايسمان)، فالحال ليست كذلك في المشرق العربي. ويمكن ملاحظة غياب الحوار/ النقاش المتّصل بهذه القضية في المشرق العربي، وكذلك هناك عدم توازن بين المقالات/ الكتب المهنية المنشورة، والمقالات الصحافية والتقارير غير المنشورة في ٢٠٣ سيرة ذاتية لعلماء اجتماع في الوطن العربي. ويُظهر البحث أن الباحثين يتخصّصون غالباً في أحد أنواع العلوم الاجتماعية، وأنه لا يوجد نقاش بين هؤلاء الأفراد. إن صورة المثقف في الوطن العربي معروفة تماماً، فهو منظّر يتحدث عن التقليد، والحداثة، والاستبداد، والهوية، والوحدة العربية، والعولمة... إلخ، لكنه يتجنب اللجوء إلى المجتمع بحثاً عن معطيات تجريبية، حتى إن باحثي العلوم الاجتماعية غالباً ما يقعون في فخ الوعظ، كما الفلاسفة، يثيرون الأسئلة بدل تقديم أجوبة ملموسة. وأندر من ذلك احتمال سماع باحثين اجتماعيين متخصّصين وهم يتحدثون في الحياة العامّة. ولا يُعزى ذلك إلى غياب نتائج أبحاثهم عن وسائل الاتصال بالجماهير أو الصحف وحسب، بل إلى صعوبة إجراء عمل ميداني في الوطن العربي بالنظر إلى النظم الاستبدادية والافتقار إلى القدرة البحثية.

ومن خلال إسقاط تصنيف ميشال بوراووي للأنشطة البحثية (المهنية والنقدية والعامة والسياسية) على نموذج أكثر ملاءمة للوطن العربي، أشير إلى لحظات أربع لهذه الأنشطة:

١ ـ **اللحظة العالمية/ الشمولية** (Global/universalistic): تصرّ لحظة العقل الأرسطوية هذه على أن العلوم الاجتماعية تشبه أي علم آخر، ولذلك تحتاج إلى تقنيات لإجراء البحوث. وهذا يقتضي مقاربة نوموثية (Nomothetic) لإنتاج بيانات تتيح إجراء مقارنات مع سياقات أخرى.

٢ ـ **اللحظة المحلّية**: يكتسي مفهوم الوعي، على حدّ تعبير الهواري عدِّي (انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب) أهمّية بالغة. إن ذاتية (Subjectivity) الفاعلين وتأثير الثقافة يصبح جلياً، وهو ما يقتضي مقاربة أكثر تخصصية تسعى إلى فهم شامل للقضايا التي استجدّت في موقف واحد مع أخذ الثقافة المحلّية في الاعتبار. اللحظتان الأولى والثانية لحظتان مهنيتان ونقديتان في تصنيف بوراوي، لكن هناك ميل إلى الاستقطاب. وعلى سبيل المثال، بعد استعراض مجلتين علميتين في الخليج العربي، وجدنا أن

علم الاجتماع يفتقر إلى الوعي. لقد تحول علم الاجتماع إلى دراسة مشكلات صغرية باستخدام تقنية علمية، لكن من دون التعامل مع الطبيعة الاستبدادية للنظم الملكية هناك، بالإضافة إلى هياكل السلطة الأخرى وطبيعة الاقتصاد السياسي.

**٣ ـ اللحظة شبه المعيارية**: تشبه هذه اللحظة علم الاجتماع العمومي والسياسات وفقاً لتصنيف بوراووي. إنها تتضمّن تطبيق اللحظتين الأُوليَين للتحاور مع المجتمع، ومع صنّاع القرارات. تحتاج هذه اللحظة إلى استخدام لحظات محلّية/ عالمية (أو لحظات مهنية/ نقدية) لحلّ مشكلات المجتمع من خلال حملات توعية ومناصرة وحشد تأييد، وكذلك إلى استراتيجيات وسيناريوهات. وقد أطلقنا عليها لحظة شبه معيارية كونها مدفوعة أساساً بنتائج علمية، ولأنها تتضمّن خيارات تنبع غالباً من أسس سياسية وأيديولوجية وأخلاقية.

تظهر النتائج الأولية التي توصلنا إليها في تحليل محتوى إسهام علماء الاجتماع العرب في النقاش العام أنه لم يسهم في كثير من الأحيان الباحثون الاجتماعيون في المناقشات العامة؛ نجد ذلك الإسهام في المغرب العربي أكثر مما كان عليه في المشرق، وأكثر في البلدان التي يوجد فيها حرية التعبير من الدول الاستبدادية العربية. وإذا كان هناك بعض الاستخدام، فهناك كذلك بعض التَعَسّف. وهنا نسلّط الضوء على شكلين من أشكال التَعَسّف:

الشكل **الأول** هو طريقة طمس العديد من الباحثين الاجتماعيين للحدود اللازمة بين اللحظتين السابقتين (شيء أشبه بنوع فكرة فيبيرية لعلم خال من القيم) واللحظة المعيارية. مثال ذلك الكتابة بطريقة لا تحدّد لنا الحدود الفاصلة بين النتائج الإمبيريقية والأيديولوجيا، وبين مهنة وموهبة الباحث ومفاوضات السياسي. إنه ميل متجدد في علم الاجتماع العربي، لأنه أشير إلى ذلك في مطلع تسعينيات القرن الماضي أصلاً، بل وقبل ذلك[٣١].

والشكل **الثاني** من التَعَسّف هو عندما يصبح الاجتماعي العمومي مجرد متحدّث مضلل (Prolocutor)، بحسب تعريف **قاموس أوكسفورد** للكلمة: «استخدام لغة غامضة بهدف التضليل»، أي استخدام «الإقناع لنيل ولاءات عائمة تُستخدم لمرة واحدة بنجاح

(٣١) انظر: Kerrou, «Etre Sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique».

اعتماداً على القدرة البلاغية على تقديم أوضاع جديدة وتكوينها والتماسها»[٣٢]. وهذا مدفوع غالباً بمزيج الخوف من الدولة والسلطات الدينية.

**٤ ـ أخيراً**، هناك لحظة معيارية متّصلة بالأخلاق والدين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وللوصول إلى هذه اللحظة، يحتاج الباحث إلى التعامل مع جميع منظّمي الأعمال في المجتمع، وهذا يشمل الزعامات الدينية. وبالتالي، تُظهر البيانات التي جُمعت إلى الآن من تحليل افتتاحيات الصحف اللبنانية حواراً وتفاعلاً محدوداً للغاية بين هذه المجموعات[٣٣].

مثال ذلك، يتغطّى كثير من الباحثين اللبنانيين أنفسهم خلف موقف أغلبية اللبنانيين الذين يرفضون إعطاء الفلسطينيين المقيمين في لبنان حقوق الإنسان الأساسية (الحقّ في العمل والتملّك). وهم يختمون مقالاتهم غالباً بقول إن تحقيق هذه المطالب متعذّر لأن أغلبية اللبنانيين سترفضها. باعتماد هؤلاء المؤلّفين هذا الموقف يكونون قد اختاروا عدم اعتماد موقف معياري يذكّر الناس بالأخلاق وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في هذه المسألة.

## ثالثاً: الأنشطة البحثية المجزَّأة

لدى استطلاع السيَر الذاتية للباحثين، يتبيّن أن أعمار الباحثين الاجتماعيين الناقدين تزيد بوجه عام على الخمسين سنة. والاتجاه السائد غالباً هو أن الباحثين الكبار في السنّ لا يقومون بالعمل الميداني. كما أن الباحثين الاجتماعيين في السياسات والعموميين هم رجال غالباً. وربما يفسَّر هذا التحيّزُ الذكوري بالتنافسية والعدوانية الشديدة في سوق الخدمات الاستشارية.

لقد أعرب بعض من قابلتهم من علماء الاجتماع المهنيين والناقدين عن موقف متعالٍ من البحوث الاجتماعية العمومية، وفي السياسات. وهناك دراسة حديثة شملت ٢٣٨ باحثاً في ١٢ قطراً عربياً أظهرت قلّة استخدام النظم الصحية وأدلة البحوث

(٣٢) Richard Stanton, «On Mayhew: The Demonization of Soft Power and Validation of the New Citizen,» in: Øyvind Ihlen and Betteke Van Ruler, eds., *Public Relations and Social Theory: Key Figures and Concepts* (London: Routledge, 2009), p. 223.

(٣٣) ساري حنفي وريغاس أرفانيتيس، «كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية: سبات الحياة العامة للأكاديميين العرب،» **عمران**، السنة ٣، العدد ٩ (صيف ٢٠١٤).

السياسية في صناعة السياسات الصحية[٣٤]. وشجبت دراسات كثيرة أخرى ضعف التأثير في السياسات للعديد من المراكز البحثية[٣٥] في الأردن، واليمن، وكل البلدان العربية.

لقد تبنّى الباحثون المهنيون موقفاً موضوعياً مدّة طويلة من الزمن، وأغفلوا مسؤولياتهم الأخلاقية بتحاشي الإفصاح عن آرائهم (السلبيات والإيجابيات) في المنتديات العامّة، وفي كسب تأييد المسؤولين الحكوميين. وهذا الموقف يزداد جلاءً عند الأكاديميين في جامعات نخبوية. وتتجلّى القطيعة ليس فقط في إهمال الباحثين المهنيين للتأثير في السياسات، بل إن العكس صحيح كذلك. وبإلقاء نظرة خاطفة على السيَر الذاتية للاستشاريين الذين يجرون بحوثاً سياسية لمصلحة الدولة والمنظمات الدولية، يتبيّن أن نحو ثلاثة أرباع هؤلاء لم ينشروا بحوثهم في مجلات أكاديمية، وأنه ليس هناك أثر لعمل ميداني، وأن أغلب المخرجات هي إعادة إنتاج لأعمال باحثين آخرين. والظاهر أن هؤلاء الاستشاريين يفتقرون إلى علاقات متَسقة بين الأسباب والمؤثرات.

وهناك منافسة غير متكافئة بين الباحثين الاجتماعيين في مجال السياسات على حساب فئات أخرى من الباحثين الاجتماعيين، لأن تدخُّل المنظمات المانحة غالباً ما يحابي هذه الفئة التي يطلق عليها اسم «الخبير» (Expert). ويعكس ذلك وجود ما يسمّيه ريتشارد لي وآخرون[٣٦] زواجاً مضطرباً بين العلوم الاجتماعية والسياسات الاجتماعية (Social Policy)، حيث لم يتفق الطرفان تماماً على قواعد راسخة لعقد الزواج. على سبيل المثال، تقوم منظمات الأمم المتحدة أحياناً بإنتاج معارف في السياسات الاجتماعية

---

(٣٤) أظهرت النتائج أن ١٦ بالمئة من المشاركين فقط تفاعلوا مع صنّاع السياسة وأصحاب المصلحة في ترتيب الأولويات، وأن ١٩,٨ بالمئة أشركوا صنّاع السياسة في عملية تطوير بحوثهم. وفي ما يتصل بنشر البحوث، وُجد أنه يرجّح نقل الباحثين نتائج بحوثهم إلى باحثين آخرين (٦٧,٢ بالمئة) عوضاً من نقلها إلى صنّاع السياسة (٤٠,٥ بالمئة). انظر: Fadi El-Jardali [et al.], «Use of Health System and Policy Research Evidence in the Health Policy-Making in Eastern Mediterranean Countries: Views and Practices of Researchers,» *Implementation Science*, vol. 7, no. 1 (2012), p. 2, and Hana A. El-Ghali and Farah Yehia, «A Preliminary Overview of Policy Research Institutes in the Arab World: A Compilation and Synthesis Report,» American University of Beirut (Issam Fares for Public Policy and International Affairs) (April 2012), <https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/Documents/20140331ifi_RAPP_monograph.pdf>.

(٣٥) سامي الخزندار، **دور مراكز الدراسات وتحدياتها في اتخاذ القرار وصنع السياسات في الوطن العربيّ** (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)؛ مهدي شحادة وصالح بكري الطيار، **دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار** (بيروت: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٩)، ومحمد أحمد الأفندي، «دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار: حالة اليمن،» المركز العربي للأبحاث والسياسات (الدوحة) (٢٠١٢).

(٣٦) Richard Lee [et al.], *From National Dilemmas to Global Opportunities* (Paris: MOST Paper, Social Science and Social Policy, 2005).

تشرعن ذاتها منفصلة عن البحث المهني. لقد ورد في مراجع النص (وهي غير المراجع الإحصائية) في **تقرير المعرفة العربي**[٣٧] فقط ٣٠ مرجعاً أكاديمياً (١٢ بالمئة) من أصل مجموع المراجع البالغ ٢٤٢ مرجعاً، في حين أن نصف المراجع تقريباً (٤٧ بالمئة) مخصّصة لوثائق الأمم المتحدة (انظر الجدول الرقم (م ـ ٢)).

**الجدول (م ـ ٢)**

**نوع المراجع في تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي**

| المرجع | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **وثائق صادرة عن الأمم المتّحدة** | ١١٣ | ٤٧ |
| **دراسات للمنظمات الدولية** | ٤٠ | ١٧ |
| **وثائق ومقالات من الإنترنت** | ٣٠ | ١٢ |
| **منشورات أكاديمية** | ٣٠ | ١٢ |
| **وثائق رسمية** | ٢١ | ٩ |
| **صحف** | ٨ | ٣ |
| **المجموع** | **٢٤٢** | **١٠٠** |

**المصدر**: Al Maktoum Foundation and UNDP, *Arab Knowledge Report*: *Towards Productive Inter-communication for Knowledge* (Dubai: UNDP; Al Maktoum Foundation, 2009).

كما أظهرت السيَر المهنية أن الباحثين الاجتماعيين للبحث العمومي في المشرق العربي في أغلب الأحيان هم منفصلون عن زملائهم في البحث المهني. وقد حوّلتهم وسائل الإعلام والمؤسسات العامة إلى خبراء في أي موضوع يُطلب منهم. والطريف في ذلك أنني رصدت خلال العام الماضي برامج تلفزيونية في بعض القنوات العربية (الجزيرة، تلفزيون المستقبل، التلفزيون السوري، التلفزيون الفلسطيني، قناة العربية) بحثاً عن باحثي البحث العمومي العربي. وقد لاحظت أن بعضهم يقدم مداخلات حول مختلف المواضيع التي كانت تتصل أحياناً بمجال خبراتهم، لكنها في أحيان كثيرة لم

(٣٧) Al Maktoum Foundation, and UNDP, *Arab Knowledge Report: Towards Productive Intercommunication for Knowledge*.

تكن كذلك. إلى ذلك، أظهر الاطلاع على السيَر المهنية لبعض هؤلاء الباحثين البارعين في المجال الإعلامي أنهم لم ينتجوا الكثير في مجال الأبحاث المهنية والنقدية. وضمن التوجه نفسه، نادراً ما نصادف كتباً ألّفها باحثون اجتماعيون تُقرأ خارج الوسط الأكاديمي، بحيث تصبح وسيلة لإثارة المناقشات العامة الجارية حول إشكاليات أساسية للمجتمع العربي أو المحلي، من خلال الفجوة الموجودة بين تطلعاتهم وواقعهم ونزعاتهم والعلل التي يشكون منها. لقد درس العديد من الباحثين شخصية المفكّر وعلاقته بالوسط الأكاديمي وبالمجتمع.

ويرى هشام جعيط[٣٨] أنه في الوقت الذي يرتبط فيه المفكّرون الأوروبيون بتراثهم، نجد أن المفكّرين العرب قد هجروا تراثهم. كما يشكو كل من علي حرب[٣٩] وعبد الإله بلقزيز[٤٠] من أن المفكّرين العرب أصبحوا جد مسيَّسين، بل إنهم أصبحوا موالين لبعض التشكيلات السياسية، بدل أن يظلوا مفكّرين نقديين مرتبطين بالوسط الأكاديمي. أما رشيد الضعيف، فقد أشار إلى أن كثرة اعتياد بعض الباحثين على الكتابة في الصحافة اليومية أدّى بهم إلى إنتاج خطاب مسطّح وتبسيطي أحياناً في ما يتعلق بظواهر اجتماعية مركبة[٤١].

يمكن تلخيص كل ما سبق بالشكل الرقم (م ـ ١) الذي يظهر منه ما يلي:

١ ـ تضخّم في البحوث السياسية في المشرق العربي على حساب البحوث المهنية والنقدية، بسبب تأثير التمويل الأجنبي الذي يحابي بحوثاً تفضي مباشرة إلى توصيات لـ «حلّ» مشكلة اجتماعية. لكنّ الحال ليست كذلك في المغرب العربي.

٢ ـ ضعف البحوث العامة في أنحاء الوطن العربي كافة، وإن كان ذلك يصحّ في المشرق العربي بشكل خاص.

٣ ـ ليس هناك صلة بين أنواع هذه البحوث الأربعة في المشرق العربي، بينما نجد أن الوضع «صحي» أكثر في الأقطار العربية الفرنكوفونية، حيث نلحظ توازناً وتداخلاً بين أنواع البحوث الأربعة، وحيث يكون مقدار البحوث المهنية في المنطقة الأخيرة مؤشراً جيداً على وضع أكثر صحية هناك.

---

(٣٨) هشام جعيط، **أزمة الثقافة الإسلامية** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠١).

(٣٩) علي حرب، **أوهام النخبة أو نقد المثقف** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦).

(٤٠) عبد الإله بلقزيز، **نهاية الداعية: الممكن والممتنع في أدوار المثقفين** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)

(٤١) Jacques Kabbanji, *Rechercher au Liban: Communautés, scientifiques, chercheurs et innovation* (Beyrouth: Publications du Centre de recherche de l'institut des sciences sociales de l'université libanaise, 2010).

**الشكل الرقم (م ـ ١)**

**توزع الأبحاث الاجتماعية في المشرق والمغرب العربين بحسب نوع البحث**

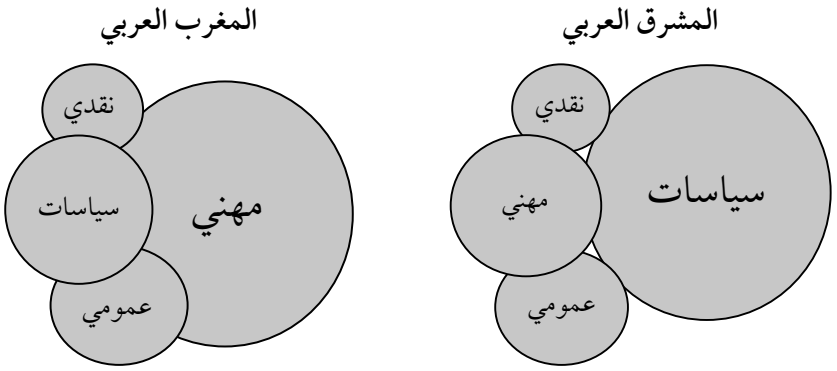


بالرغم من كل ما قلته، لا أحاول الإيحاء بأن على كل باحث أن يقوم بالأنواع الأربعة المذكورة من البحوث الاجتماعية. ولكن، حيثما توجد نزعة باتجاه تقوقع كل فئة من الباحثين على المستوى المجتمعي، تصبح هناك إمكانية كبيرة لإنتاج أبحاث متواضعة النوعية في كل نوع من أنواع البحث الاجتماعي. ويبرز على وجه الخصوص خطر جعْل الأبحاث المهنية والنقدية أكثر نخبوية وانفصالاً عن احتياجات المجتمع. كما نلاحظ أن مختلف البنى، كالجامعات ومنظمات المانحين ووسائل الإعلام، تدفع باتجاه هذا التخصيص.

## هذا الكتاب

تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، وأدرج كل مقال من المقالات المنشورة في هذا الكتاب في القسم المناسب لاهتمامات الباحث والموضوع. يتعلق **الأول** بالمرجعيات في العلوم الاجتماعية، أما **الثاني** فيحوي مجموعة الأعمال التي اهتمت بالبحث وتدريس العلوم الاجتماعية في الوطن العربي من دون إغفال الإنتاج العلمي، سواء ما ورد في سياق المقالات أو العمل الذي اشتغل حصرياً على تجربة بعينها. ويضم القسم **الثالث** أسئلة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وجملة الأعمال التي تناولت حقلاً محدداً، كالدين، واللغة، والنوع، والثورة، وغيرها من المواضيع، ويقف كل منها على أهم التساؤلات التي يطرحها الحقل المعرفي، سواء في الوطن العربي ككلّ أو قطر من أقطاره في حدّ أدنى.

## المرجعيات

يسعى سعد الدين إبراهيم من خلال مقاله إلى إبراز المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي، ويتتبع من أجل ذلك مسار ظهور العلوم الاجتماعية، مركّزاً على علم الاجتماع في مصر، والعراق، وسورية، ولبنان، والمغرب، وتونس. وإن كانت البداية في القرن الرابع عشر الميلادي مع العلامة ابن خلدون، إلا أن الرعيل الأول من أهل الاختصاص لم يكتشفوا هذا الإرث سوى على أيدي أساتذة غربيين. ويقف القارئ للمقال على حدثين مهمين في هذا المسار: يتعلق **الأول** ببروز علم الاجتماع في الغرب بوصفه حقلاً للدراسة و**الثاني** ببداية رحلة البحث في هذا المجال التي واكبت الموجة الاستعمارية مع بداية القرن العشرين، ومختلف جهود البحث والتحديث التي باشرها رجال الرعيل الأول ومن جاءوا بعدهم. وهو يبيّن في الوقت ذاته كيف كان للتقاليد البحثية للمدارس الغربية (البريطانية، والأمريكية، والفرنسية) آثارها في هؤلاء وفقاً للوجهة التي اختارها واختيرت للباحث. ويعود أيضاً إلى النموذج الخلدوني القائم على التمييز بين «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة» الذي أضحى تقليداً في دراسة المجتمع والدولة في المجتمعات المغاربية بعد توثيقه من قبل المؤرخين العرب والإمكانات التي يتيحها هذا التقليد في دراسة الحالات الراهنة في المجتمعات العربية.

يرافق الهواري عدِّي في مقاله «الفراغات المعرفية في العلوم الاجتماعية العربية» الشيخ محمد عبده في مساره نحو إنجاز نقلة «الإبيستيمية» في مجال المعرفة، ويقف على الأسباب التي يرى أنها أجهضت هذه النقلة. ويعود في تحليله للعوائق التي واجهها المشروع الفكري لمحمد عبده، والتي لا يمكن تحليلها خارج جدل ثنائية النقل والعقل الذي لم ينحصر في علم الكلام فقط، وإنما امتدت إلى المعرفة في مختلف الحقب.

كما يسعى المقال إلى رصد السعي الحثيث لمحمد عبدو نحو تخليص العلوم الاجتماعية من قيود «الثيولوجيا» ليفتح أمامها طريقاً نحو المستقبل، واقتضى ذلك التمييز بين «عالم الخالق» الذي يتعذر على العقل اختراقه وعالم الإنسان والطبيعة الذي يبقى مجالاً للعقل. ولم يكن تخلّف المسلمين بهذا المعنى «قضاءً وقدراً»، ولم يكن سببه «الإسلام»، بل عجز العقل عن فهم «بنيات الواقع» والنظر في الأسباب الاجتماعية والسياسية والدينية التي أدت إلى هذا التخلّف.

## رابعاً: التكوين العلمي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا

يتساءل أحمد موسى بدوي في مقاله: «التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية بحثاً وتدريساً في السودان ومصر» المدرج في هذا المحور، عن الشروط المطلوبة التي تمكّن الباحث العربي من بلوغ المستوى العالمي. وهو يرى أن هناك مشاكل بنائية أكيدة وإكراهاً يعانيه الباحث يتعلق بحريته في اختيار المواضيع والوصول إلى المعلومات التي تسمح له بتقديم تحاليل وتفسيرات، إلا أن هذه ليست العوائق الوحيدة. وعليه، يتوجه أحمد موسى بدوي إلى البحث في العوائق الإبيستيمولوجية في الإنتاج السوسيولوجي العربي. وانطلاقاً من هذا النقد الذي يفترض أن يكون مستمراً ومواكباً للبحث، يدرس الباحث مراحل تطوّر العلوم الاجتماعية، ولا سيما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر والسودان من خلال المقارنة بين التجربتين في ما يتصل بالتدريس والتدريب الميداني والكتابة في هذين المجالين.

ويقوم البحث الذي تقدمه لاهاي عبد الحسين في مقالها الموسوم: «توجهات علم الاجتماع في العراق: الماضي والحاضر» على دراسة حيّة مبنية على معطيات استقتها الباحثة من تحقيق ميداني مسّ عيِّنة من طلبة الدكتوراه في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية للسنة التحضيرية ٢٠١٢/ ٢٠١٣. تستثمر الباحثة هذه المعطيات لمناقشة الأسباب التي أدت إلى تدهور الإنتاج المؤهل للنشر في مجلات علمية محكمة وتراجعه، مهملة التطور الذي عرفته تخصّصات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا من حيث تعداد المشتغلين في هذه الحقول من حملة الشهادات العليا. ولا تأتي مناقشة النتائج مبتورة عن سياق تاريخي يعود إليه صاحب المقال بكل ما ينطوي عليه من نزعات مختلفة ميّزت الإنتاج السوسيولوجي في العراق خلال مراحله الأولى.

يبني عبد الله الخليفة إنتاجه للمقال الموسوم «التكوين العلمي في علم الاجتماع في السعودية» على تحليل منهجي للمواد التي تقدمها أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية خلال الأطوار الثلاثة: البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، إضافة إلى معالجة قاعدة البيانات التي تضمّ الأعمال المنجزة من قبل علماء الاجتماع السعوديين، والرسائل والأطروحات الجامعية، فضلاً عن السيَر الذاتية للمشتغلين في هذا الحقل. وليست هذه غاية تقصد لذاتها، وإنما يسمح هذا للباحث بالوقوف على «أجندة» التدريس والبحث في السعودية التي تشكّلت من خلال اختيار مواضيع موجودة عملياً. وقد سمح هذا للباحث ـ بعد عرض المسار التاريخي الذي أفضى إلى ظهور علم الاجتماع في

السعودية، وما واكب ذلك من تأثيرات الحرب الباردة، والتوجّس من التوجه الماركسي الذي أفضى إلى مشروع أسلمة المعرفة وتوظيف التراث الخلدوني ـ بالوقوف على التحديات التي واجهت الاختصاص والمتعلقة بالقدرة على تقديم الرؤى الفنية والعلمية التي تمكّن المجتمع من التكيّف مع الواقع المتجدّد.

يعود الباحثان مجاهدي مصطفى وفؤاد نوار في المقال: «تكوين طلبة ما بعد التدرّج في الأنثروبولوجيا في الجزائر، حالة المدرسة الدكتورالية»، إلى النقاش التاريخي حول علاقة الأنثروبولوجيا بالظرف الكولونيالي، حتى بدا التخصّص في حدّ ذاته على أنه علم استعماري. يطرح هذا تحديات أمام المشتغلين في ما يتعلق بالقدرة على التحوّل من «مواضيع للدراسة» إلى «منتجين للمعرفة الأنثروبولوجية». ويقتضي ذلك بروز مؤشرات، منها اختيارات مواضيع جديدة تدل على حصول قطيعة مع جملة المواضيع التقليدية التي تبنّاها البحث الأنثروبولوجي الكولونيالي الذي خدم أهدافاً استعمارية، وتوظيف مناهج من شأنها أن تفضي إلى إنتاج معرفي متحرر من ثقل الأيديولوجيا. ويضيف الباحثان، فضلاً عن ذلك، قدرة الطالب على الاستفادة من التكوين القاعدي في مرحلة الليسانس، وتوظيفه في البحث في طور الماجستير، لأن العمل في هذا المقال يسعى إلى بحث تجربة التكوين من خلال مدرسة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا التي باشرها مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية منذ سنة ٢٠٠٦ بالشراكة مع العديد من الجامعات الجزائرية. ويقوم التحليل على مجموعة من المؤشرات، منها التخصّص الأصلي للطالب (في غياب تكوين في الأنثروبولوجيا في مرحلة الليسانس)، وعناوين الرسائل ومواضيعها، والمناهج والمقاربات المستعملة، والمراجع المعتمدة في الدراسة. ويقرّ الباحثان بأن هذا العمل لا يمثل سوى مرحلة أولى ستليها دراسة أخرى تتناول بالبحث محتويات أطروحات الدكتوراه التي لم تتراكم بعد بالحجم الذي يسمح بالقيام بدراسة مستفيضة لهذا الإنتاج.

ويقدم عبد الحكيم حسبان قراءة في مسار بروز البحث في حقلي السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا في الأردن منذ بدايته الأولى مع الرحالة الألمان والإنكليز إلى غاية نشوء الجامعة الأردنية عام ١٩٦٢، ثم التوسّع الذي عرفته المؤسسات في مجال البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي. ولا يقتصر التحليل على سرد مسار تاريخي للبحث، وإنما يقف على مختلف العناصر التي أثرت فيه في كل مرحلة من المراحل التي ميّزت تاريخ الأردن، ويضع الإصبع على الصعوبات الوظيفية التي يواجهها البحث الذي لم

يدرج ضمن الأولويات لاشتغال الاقتصاد بمعزل عن البحث العلمي، مثلما هو الحال في أغلب الأقطار العربية.

يتجلّى مفهوم الحقل ـ الذي صكّه بورديو ـ بشكل أكثر شمولية في تحليل ساري حنفي للسياق العام الذي يؤثر في الإنتاج المعرفي في فلسطين، ولا سيما في تخصّصات العلوم الاجتماعية. وهو ينطلق أساساً من فكرة أوسع للحقل، كون الوكلاء الذين يشتغلون في الحقل المعرفي لا يرتبطون به بوصفه مجالاً ينطوي على ما هو معرفي وعلمي محض، وإنما هم يشتغلون في سياق يقتضي التعاطي مع مجالات سياسية وأيديولوجية ومالية، بوصفها حقولاً أخرى تشكّل الحقل الكلي الذي يمكّن من فهم المسألة من خلال تحليل أكثر عمقاً. فالباحث الاجتماعي يجد نفسه ضمن مقتضيات عديدة مرتبطاً بجهات سياسية وهيئات مانحة تضطره أحياناً إلى تبّني مفاهيم ومفردات تخدم أجنداتها السياسية. ويحمل الحديث عن السياق الفلسطيني التحليل إلى سياق استعماري صهيوني، الأمر الذي يعني أن المؤسسات البحثية والجامعية في فلسطين لا تشتغل في ظروف عادية شبيهة بتلك التي تتمتع بها نظيرتها في دول أخرى، والتي لا تشكو من قلة النفقات والصعوبات في مختلف نواحي الحياة اليومية. ولا يقتصر الموقف النقدي الذي يتبنّاه الكاتب على الظرف الاستعماري، بل يبيّن كيف أن التنافس بين المراكز أدى إلى إفقار الكثير من الجامعات الفلسطينية، حتى غدت «مجرد أماكن لتخريج طلبة لا صلة لهم بالمجال البحثي».

يشدّد الزبير عروس في دراسته لتاريخ السوسيولوجيا وممارستها في الجزائر على الضرورات التي تفرض تناول الموضوع في ظلّ الظروف التاريخية التي تشكّلت فيها كتلة المعارف في المنطقة العربية والمغاربية. ولا يخوض في هذه التجربة من دون أن يعرّج على الوضع العام وأهم العناصر التاريخية ذات الصلة ببروز المؤسسات الجامعية والبحثية في أقطار الخليج، ودول المشرق، ثم المنطقة المغاربية. وقد بدت هذه الفقرات التي أفردها للتجارب في المناطق العربية مهمة عند الانتقال إلى العلوم الاجتماعية في الجزائر والمغرب، كون ذلك يسمح باستخلاص عناصر للمقارنة بين مختلف التجارب في مواطن الالتقاء والافتراق نتيجة تميّز التجارب في التوجهات العامة للدول، ليس في ما يتعلق بمجال الممارسات البحثية، بل في مجالات سياسية واجتماعية وتنموية يكون لها انعكاسات أكيدة على مسارات البحث. ويبقى العرض والتحليل الذي خصّ به تاريخ الإنتاج في العلوم الاجتماعية في الجزائر كرونولوجياً منذ أواسط القرن التاسع

عشر، وارتباط الإنتاج في مراحله الأولى بالأهداف العسكرية الاستعمارية. ولا يعني هذا أن أسباب الكبح والتهميش بقيت بعد الاستقلال رهينة هذه المعطيات التاريخية، وإنما هناك كذلك حقائق أخرى (بعد الاستقلال) كانت لها آثارها في الإنتاج المعرفي يعود إليها الباحث من خلال الرؤى التي يقدمها بعض الباحثين.

وفي السياق ذاته، يأتي مقال حسن رمعون: «ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر» ليبيّن التدخل المؤسساتي الذي ينطوي على القرارات التي اتخذتها السلطات في مختلف المراحل بعد الاستقلال تحت عنوان إصلاح النظام الجامعي الذي ورثته في الأساس عن النظام الاستعماري، خلافاً لبعض الجامعات في الأقطار العربية التي أسستها نخب محلية، مثلما هو الحال بالنسبة إلى جامعة القاهرة وجامعة دمشق. يوضح الكاتب من خلال تتبع مراحل هذا التدخل الآثار التي ترتبت على مجال العلوم الاجتماعية التي أفضت إلى إسناد الوظيفية الأيديولوجية إلى بعض فروع العلوم الإنسانية، مثل التاريخ، والفلسفة، والأدب العربي، والعلوم الإسلامية، بينما تأرجح علم الاجتماع ضمن خانة تخصّصات البناء والتعمير إلى جانب العلوم الاقتصادية، وعلم النفس، والجغرافيا المالية، والتسيير، واللغات، تحت طائلة أن يحمل فعالية تطبيقية من خلال نتائج يمكن تجسيدها ميدانياً. ويربط المؤلف تحليله لمراحل التدخل المؤسساتي بمقتضيات وجود تيارين متعارضين موجودين في دواليب اتخاذ القرار، وهما التيار التكنوقراطي والتيار الشعبوي. وقد سعى كل منهما للسيطرة على المجتمع، وذلك قبل أن يتبلور تيار آخر إسلامي قائم على نموذج ديني محض، ومتعارض مع التكنوقراطي والشعبوي، ولا يمكن في الحقيقة فهم المشكلات التي تعانيها العلوم الاجتماعية، تدريساً وبحثاً، من دون العودة إلى هذه التيارات الموجودة في الميدان، بما فيها الفضاء الأكاديمي والسياسي.

في ما يخصّ الإنتاج العلمي، يتناول المقال: «إنسانيات: تجربة مجلة في العلوم الاجتماعية في الجزائر» لنورية بن غبريط ـ رمعون وجيلالي المستاري، بالتحليل والدراسة إنتاج مجلة **إنسانيات** خلال رحلة خمس عشرة سنة من النشر، أفضت إلى إصدار ٥٧ عدداً غطت مجالات متعددة (العمران والمدينة، والتاريخ والذاكرة، والتراث، والأسرة، والجندر، والشغل والمصنع، والشباب، إلى غير ذلك من المجالات) يعرضها المقال بمزيد من التوسّع. وتسمح لنا قراءة المقال أن نعيش مع الكاتبين تلك التجربة عن قرب، فهما لا يعتمدان فقط على المعطيات الإحصائية التي وردت في المقال، بل

كلاهما عاش التجربة عن قرب (كانت الدكتورة نورية بن غبريط ـ رمعون مديرة النشر، بينما شغل جيلالي المستاري عضو لجنة التحرير في المجلة)، وبالتالي تمّت قراءة المعطيات الإحصائية التي تم التوصل إليها من خلال جمع المادة التي جاءت بناء على المعايشة اليومية لمسار المجلة خلال سنوات طويلة، والتعامل مع مختلف الفاعلين من كتّاب ومحكّمين. ومع ذلك، نأمل أن يُفرد لتجارب النشر في المجلات العلمية في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي كتاب خاص بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات، وأهمية موضوع النشر العلمي، وكثرة المجلات، في غياب تصنيف واضح لها، ووجود أعمال سابقة حول المجلات لم يتم التعريف بها بالشكل الكافي.

## خامساً: أسئلة علم الاجتماع والأنثروبولوجي

يركّز محمد إبراهيم صالحي في مقاله: «الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الدينية في الجزائر: عناصر من أجل حوصلة المعارف» أهم تساؤلاته حول وجود حقل مؤسس للأنثروبولوجيا الدينية في الجزائر، كون الحقل يتشكل أساساً من مصطلحين كل منهما يثير بطبيعة الأمر حساسية خاصة، فالأنثروبولوجيا مهما برزت كحقل للبحث في الجزائر، فهي لم تتخلّص بعد من وصمة كونها حقلاً معرفياً كولونيالياً بالأساس، أما الحديث عن الديني، فمعناه إمكان تحويل الممارسات والمعتقدات، المنتسبة إلى منبع يقدّم على أنه تفسير للكون ونظام للفعل الاجتماعي، إلى حقل للبحث الأنثروبولوجي. وتوافر الدراسات، سواء تلك التي تتناول الموضوع بشكل حصري، أو الأعمال التي تثيره بشكل غير مباشر عندما تهتم بمجالات يخترقها الديني بالضرورة، مثل السياسة أو المواضيع الثقافية الأخرى، لا يعني بالضرورة وجود حقل قائم بذاته.

ويسرد الباحث في مقاله مجموعة شروط يسمح توافرها بالقول إن هناك حقلاً واضح المعالم. ويبيّن في سياق التحليل مختلف العوائق التي تواجه نشوء حقل مرتبط بموضوع على درجة عالية من الحساسية. ويقدم كذلك مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها في مسار تشكيل هذا الحقل لتفادي الصعوبات التي تنجم عن ردود الأفعال التي تعوق مسار نشاط البحث في هذا المجال الذي لا يخلو من المزالق المفضية إلى الصراعات.

يستثمر ساري حنفي في مقال: «الأشراك المعقّدة لسوسيولوجيا العموم في الوطن العربي: دراسة تجربة» مساره منذ تخرجه في الجامعة بعد الحصول على الدكتوراه سنة

١٩٩٤ في فرنسا، ليبدأ في مواجهة مختلف التحديات التي يواجهها المثقف الخارج من توّه من التكوين الأكاديمي، وسعيه إلى توظيف معارفه ومكتسباته عملياً. ويتبيّن من خلال التجربة الدور الذي تؤديه اللغة التي يستعملها المثقف (إلقاء وكتابة)، ليس للوصول إلى الجمهور المرجو بلوغه فقط، وإنما في تحديد المكانة التي يحتلها المثقف وطبيعة المشاكل التي سيواجهها. وهو يفرد لتجربته العملية في التعامل مع الهيئات المانحة حيّزاً كبيراً تتجلى من خلاله الشروط التي تحكم نشاط هذه الهيئات في مستويات متعدّدة: سياسية، وأيديولوجية، واستراتيجية، وقد سعى بعضها إلى الفصل بين السياسي والإنساني لنشر ثقافة من شأنها أن تقوّض روح مقاومة الاحتلال في فلسطين. وتبدأ بذلك الرحلة نحو «سوسيولوجيا العموم» التي يرتبط فيها المثقف عضوياً بالجمهور (وفقاً لتصور غرامشي في تقسيمه للمثقفين)، ويضع رصيده خدمة للحق في العودة، والحق في العمل، إلى غير ذلك من التجارب التي تسمح لقارئ المقال بتشكيل صورة وافية عن مضمون سوسيولوجيا العموم.

لا يقصد محسن بوعزيزي من وراء السؤال: هل هناك كتابة سوسيولوجية عربية؟؛ الإنتاج السوسيولوجي في حدّ ذاته، وإنما إحالة إلى العلاقة بين الدال والمدلول للوقوف على الرموز الحاملة للمعنى، واغتراب في اللغة بوصفها حاملة لمعنى يفضي إلى اغتراب في التدليل عن واقع وظواهر حقيقية في المجتمع، ومخاطبة أفراده وجماعاته من خلال كتابة سوسيولوجية لا تكون إلا بالتشارك وتقاسم المعنى ضمن شروط السياق ومقتضياته ومعطيات الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي. ولا شك في أن موضوع الكتابة في الحقل السوسيولوجي، وإيقاعها، ونبرتها، وقاموسها الخاص المرتبط بالإيقاع الاجتماعي، على درجة بالغة من الأهمية، إذا طرحنا السؤال: لمن نكتب؟ وبأية لغة؟ وهي أسئلة يسعى الكاتب إلى إيجاد إجابات عنها، ويفتح في الوقت نفسه مسالك جديدة للبحث في هذه المسألة الشائكة والشائقة.

تبحر الباحثتان مي الدباغ وأسماء رمضان بالقارئ في عمق المقاربة بالنوع في جوانبها النظرية ومختلف التجارب البحثية التي وُظفت في تحليلهما مفهوم النوع في الوطن العربي. وتتوضح عبر التحليل الكيفيات التي تم بها تاريخياً إسناد وظائف للنوعين، بناء على التمييز القائم على الجنس، بوصفه معطىً بيولوجياً. وهذا التقسيم ستتم شرعنته بمرور مراحل التاريخ، ونجد هذه الشرعنة في النصوص، وفي الأمثال الشعبية، وفي الممارسات اليومية التي يمكن أن تكون مجالات للبحث تثري الدراسات

في هذا الحقل. ومهما كان التطور الذي عرفه المفهوم، إلا أنه لا يزال متصلاً في كثير من الأحيان بالمرأة، مع أنه في العمق لا يخصّ فاعلاً بذاته بقدر ما يدرس العلاقات التي بُنيت على أساس هذا التمييز، وبالتالي، فالسؤال ليس سؤالاً نسوياً، وإنما سؤال علائقي صنعته معايير ثقافية شرّعت تمييزاً بُني على فصل بيولوجي في الأساس.

بعد مرور سنوات من الثورات التي بدأت في الوطن العربي منذ سنة ٢٠١١، وتراجع النشوة العابرة والزهو بها، يأتي دور السوسيولوجي ليقدم قراءته بعيداً من الانفعال والانبهار، متسائلاً عن أسبابها، وأهدافها، وفرصها، وتحدياتها، وأخطارها، ومساراتها، وامتداداتها. وينحو خالد كاظم أبو دوح في مقاله: «سوسيولوجيا الثورة العربية والأسئلة الجديدة»؛ هذا المنحى الذي يستعرض فيه أهم المداخل النظرية في التراث السوسيولوجي التي تقترح إمكانات لتفسير الثورات وفهمها، ويخوض بعد ذلك في تقديم قراءة وتحليل للثورات العربية في ظل هذا التراث. ولا تكمن أهمية ذلك في النجاح أو الفشل في التنبؤ بالثورة، بقدر ما ينطوي على فهم البنية الاجتماعية لمجتمعاتنا، ورصد العوارض والدوافع المفضية إلى الثورات.

ويسعى مقال محمد أعراب: «مواضيع البحث السوسيولوجي في المغرب ومقارباتها التاريخية»؛ إلى رسم المعالم الكبرى التي يمكن من خلالها تتبع مسار بروز حقلي السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا في المغرب. وهو يركز اهتمامه على مختلف الروّاد والأعمال التي أنجزت بعد استقلال المغرب، مشيراً إلى سوسيولوجيا الحقبة الاستعمارية التي لم تكن سوى غطاء علمي لأغراض استعمارية. كما يستعرض محمد أعراب، عبر فقرات المقال، مختلف التوجّهات التي عرفها الحقل المعرفي في ميدان السوسيولوجيا في المغرب من دون أن يسقط تأثيرات السياق العام والتحوّلات العامة التي تركت بصماتها على الإنتاج في مختلف المواضيع التي تندرج ضمن خانة المعرفة السوسيولوجية والأنثروبولوجية.

## شهادات

يطرح الطاهر لبيب من خلال شهادته: «دفاعاً عن الكتابة في العلوم الاجتماعيّة»، العلاقة بين البحث والكتابة التي طالما تحاشتها العلوم الاجتماعية العربية. ويقف في فقرات المقال على ما تحجّج به البعض لتغييب مسألة اللغة في كتابة البحث، على أنه نسج لفسيفساء الكلمات والعبارات المغتربة عن واقع يحتاج إلى دقة في التحليل،

لا إلى سجع في الكتابة، فهي مجرد حامل للمضمون، وليست من صلبه أو نسيجه. وقد أفضى هذا الأمر إلى تكدّس الأطنان من أعمال حبلى بالأرقام، وفاقدة للصياغة، وليست الصياغة بحثاً عن البلاغة، وإنما هي من صميم البحث ذاته في أغراضه وغاياته.

ووفقاً لشهادة عبد القادر زغل التي صاغها ضمن مقال «الثورة التونسية وأزمة «البارادیغم» المؤسِّس لعلم الاجتماع التونسي»، يتأسس البراديغم ويتطور من خلال قدرته على صياغة وتقديم المشكلات النموذجية، والتساؤلات المرتبطة بها وأساليب حلّها. ويتجنب الباحثون تحت سيطرة البراديغم السائد المشكلات والتعامل مع الظواهر التي تطابق مقتضيات البراديغم المسيطر في ظرف ما. وينطلق عبد القادر زغل من هذه الرؤية ليبيّن لماذا فاجأت الثورة التونسية علماء الاجتماع التونسيين، فهي مفاجأة لا يمكن تفسيرها إلا بنضوب باراديغم المؤسس لعلم الاجتماع التونسي الذي خاض في مسارات معيّنة، بينما كانت الظواهر النموذجية المؤثرة تسري في مستويات أخرى. ويعود من هذا المنطلق إلى مسألة التديّن، ولا سيَّما الإسلام السياسي، والفضاء العام، والنخب، والإنترنت، وغيرها من المعطيات التي من شأنها أن تؤسس لتساؤلات متجدّدة تستوعب الظواهر الاجتماعية الجديرة بالتناول.

# القسم الأول

# المرجعيات

# الفصل الأول

# المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي: مقاربة تأليفية

**سعد الدين إبراهيم**(*)

## أولاً: المصادر الغربية للرعيل الأول من عُلماء الاجتماع العرب

رغم أن المؤسس الأول لعلم «الاجتماع» هو عربي ابن عربي، أي العلامة **عبد الرحمن أحمد بن خلدون**، الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي، مع تأليفه لـ **المقدمة**(1)، إلا أن أحفاد أحفاده، لم ينتبهوا إلى هذا الإرث إلا بعد ستة قرون، ولم يستردّوه إلا من خلال أساتذة غربيين، تتلمذوا على أيديهم. وبهذا المعنى، كانت رحلة الجيل الأول من عُلماء الاجتماع العرب، في النصف الأول للقرن العشرين، متوازية تماماً مع رحلة بُلدانهم مع الاستعمار، ومع الحداثة.

## ثانياً: البدء بالرحلة

### ١ ـ البداية في فرنسا

ظهرت الحاجة إلى علم جديد يُساعد على فهم «الظواهر الاجتماعية»، وإعادة بناء المُجتمع، خلال السنوات الأخيرة، من طوفان الثورة الفرنسية (١٧٨٩ ـ ١٨٤٠). فما

(*) أستاذ جامعي، ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ـ القاهرة.

(١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**.

أحدثته تلك الثورة من اقتلاع لعروش ملكية عتيدة، وخلخلة لأنظمة اجتماعية وسياسية راسخة، خلال نصف قرن، لم يقتصر على فرنسا، ولكنه شمل كل بُلدان القارة الأوروبية، وبدرجة أقل قليلاً بُلدان الوطن العربي على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط، وبُلدان أمريكا اللاتينية عبر المُحيط الأطلسي.

ولأن طوفان الثورة لم يهدم أو يُقوّض أنظمة سياسية فقط، ولكن أيضاً أنظمة قيم ومؤسسات اجتماعية، فقد ظهرت الحاجة المُلحّة إلى علم جديد يُساعد على فهم ما يحدث، وعلى إعادة بناء أنظمة جديدة. وكان من أول من ألحّ على هذه الدعوة فيلسوف فرنسي، اسمه «**أوغست كونت** (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧)، وهو الذي صكّ اسماً لهذا العلم الجديد (Sociologie) الذي يتكوّن من مقطعين: «Socio» للإشارة إلى المجتمع، و«logie» وهو المُقابل اللاتيني لمُصطلح «علم»، أي أن الترجمة الحرفية لما اقترحه **أوغست كومت** هي «علم المجتمع».

وتزامنت هذه البداية الفرنسية مع كتابات الإنكليزي **هربرت سبنسر**، الذي روّج إلى الحاجة إلى علم اجتماع جديد مواز لما اقترحه الفيلسوف «**آدم سميث**»، لعلم يدرس الظواهر المتعلقة بـ «**ثروة الأمم**»، والذي أطلق عليه «**الاقتصاد السياسي**». وهكذا كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هو عصر ميلاد العلوم الاجتماعية الحديثة: الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة. ثم ظهر فرنسي آخر هو، **إميل دوركهايم** (١٨٥٨ ـ ١٩١٧)، الذي كان أهم عُلماء الاجتماع في جيله، وتتلمذ على يديه عدد من أبناء الرعيل الأول العربي في علم الاجتماع، مثل **منصور فهمي باشا**، و**علي عبد الواحد وافي**.

## ٢ ـ البداية المصرية

وتزامنت تلك البدايات الأوروبية للعلوم الاجتماعية الحديثة مع بدايات بناء الدول الوطنية في الوطن العربي، على أطراف الإمبراطورية العثمانية التي كانت تتعرّض للانحلال والاضمحلال. فظهر جيل طموح من حُكّام الولايات العثمانية، حاول الاستقلال عن مركز تلك الإمبراطورية في إسطنبول. ومنهم **محمد علي** في مصر، و**خير الدين** في تونس، و**داود باشا** في العراق، و**بشير الثاني الشهابي** في جبل لبنان.

وضمن الجهود التحديثية لهؤلاء الولاة، كان إرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا، وخاصة فرنسا، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والعقود الأولى من القرن

العشرين. وكان ضمن هؤلاء شاب أزهري موهوب، هو «**رفاعة رافع الطهطاوي**»، الذي انبهر بإنجازات الثورة الفرنسية في كل المجالات، وعاد مع زُملائه إلى مصر، حيث أشرف على حملة عملاقة لترجمة آخر ما وصلت إليه أوروبا في مختلف المعارف.

واستلزمت حركة الترجمة تلك مدرسة مُتخصّصة لتعليم اللغات الأوروبية الرئيسية: الفرنسية والإنكليزية والألمانية والإيطالية. وسُميت تلك المدرسة بـ «**الألسن**». وكان التركيز في البداية على ترجمة ما يُفيد في تحقيق الأحلام الإمبراطورية لـ **محمد علي**. فكانت للميادين العسكرية والهندسية الأولوية، وتليها بقية الميادين الطبية والإدارية، وأخيراً العلوم الاجتماعية والإنسانيات التي تلكأت إلى عدة عقود.

فرغم أن علم الاجتماع ظهر على المسرح الأوروبي في منتصف القرن التاسع عشر، إلا أن المُحاولات العربية الأولى لترجمة هذه المصادر واقتباسها تأخرت إلى نصف قرن تقريباً. وكان من أوائل من اجتهدوا في هذا الصدد هو **منصور فهمي باشا**، في عشرينيات القرن العشرين، وكان قد تلقى تعليمه في مدرستي الحقوق الخديوية في مصر، واستكمل تعليمه في فرنسا. واستهواه ذلك العلم الجديد، فتحول إلى دراسته. ولما عاد من بعثته، طلب الانتقال إلى كُلية **الآداب**. ولم يكن فيها قسم للاجتماع، فالتحق بقسم **الفلسفة**، حيث تمكّن من إدخال مناهج في علم الاجتماع، وكان ذلك في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته. ولكن **منصور فهمي** سعى سعياً حثيثاً إلى إقناع المسؤولين في **جامعة فؤاد الأول**، بإرسال عدة بعثات للحصول على الدكتوراه في علم الاجتماع.

## ٣ ـ الرعيل الأول (١٩٣٠ ـ ١٩٦٠)

وبالفعل، اختير عدد من النابهين من خريجي أقسام اللغات والفلسفة للحصول على الدكتوراه في علم الاجتماع من فرنسا وإنكلترا. وكان من أوائل العائدين بهذه الدرجة العلمية **علي عبد الواحد وافي**، و**حسن الساعاتي**، و**حسن سعفان**، و**أحمد الخشاب**، و**أحمد أبو زيد**، و**عبد المُعز نصر**.

وكان الجديد مع أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين هو تنوّع الجامعات الأوروبية التي بدأ يلتحق بها الطلاب العرب لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، فأضيفت الجامعات البريطانية إلى قائمة الجامعات الفرنسية في الأربعينيات والخمسينيات، وبالتدريج تحوّلت الغالبية إلى بريطانيا.

ويبدو أن ذلك سيصبح النمط في الدراسات العُليا في مختلف العلوم الاجتماعية. فقد بدأ ذلك في الدراسات العُليا للاقتصاد السياسي الذي تحول مُعظم دارسيه من فرنسا إلى بريطانيا. وكان أحد عوامل ذلك هو الهيمنة البريطانية على مصر منذ عام ١٨٨٢ وإلى عام ١٩٥٥. كما شاع في منتصف القرن العشرين الاعتقاد بأن دراسة علم الاجتماع في فرنسا يغلب عليها الطابع النظري، بينما هي في بريطانيا أكثر ميلاً إلى العمل الميداني والتجريبي.

وبالفعل، بدأت أسماء عُلماء الاجتماع الإنكليز تظهر جنباً إلى جنب. فبعد **هربرت سبنسر**، الذي ذكرناه في فقرة سابقة، بدأ ظهور عُلماء اجتماع إنكليز آخرين، مثل **روبرت غلاس**، و**جورج مارشال**.

ومن الجدير بالمُلاحظة هو الغياب شبه التام للتأثر بـ **كارل ماركس**، مع أنه كان قريباً زمنياً للغاية من الرعيل الأول لعُلماء الاجتماع المصريين. ولا تفسير لذلك، إلا ربما وقوع هذا الجيل الأول تحت تأثير الدعاية السياسية المُضادة لـ **ماركس**، أو ربما لموقف الرجل العدائي للدين، والذي تلخص في عبارته الشهيرة «أن الدين أفيون الشعوب»، وكذا لإنكاره تأثير العوامل الروحية في الإنسان والمجتمع، وفي مسيرة التاريخ البشري.

خلال حياة الرعيل الأول، ذهب جزء كبير من طاقة أفراده في الدفاع عن «علم الاجتماع»، كمشروع علمي وضعي واعد، وبأحقيته بأخذ مكانته اللائقة بين العلوم الاجتماعية، وفي المؤسسة الأكاديمية، وبجدارته في أن يكوّن أقساماً أكاديمية مُستقلة، إن لم يكن كُليات مُتخصّصة. وربما هذا ما يُفسر التأخر النسبي في ولادة أول قسم مُستقل لعلم الاجتماع (أو الدراسات الاجتماعية) في الجامعة الأم، وهي جامعة القاهرة. فقد دشّن أول قسم لذلك العلم عام ١٩٥٣، أي بعد ثورة يوليو (١٩٥٢)، بعام كامل. وكان أول رئيس له هو **د. علي عبد الواحد وافي**، وخلفه في ذلك الموقع **د. عبد العزيز عزت**، وكلاهما ممن تتلمذوا في المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع. وتعكس مؤلفاتهما الجامعية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين هذا التأثير.

وحتى من لم يتعلّم في فرنسا من الجيل المُعاصر لهما، سار على نهجهما في توقير المدرسة الفرنسية، مثل **د. مصطفى الخشاب**، و**د. أحمد الخشاب**، وطلابهما في كُلية الآداب بجامعة القاهرة.

وخلافاً لذلك، كان المبعوثون إلى بريطانيا في أواخر الأربعينيات قد عادوا إلى مصر من مُنتصف الخمسينيات وحتى منتصف ستينيات القرن العشرين. وتم تعيينهم في الجامعات الجديدة في ذلك الوقت، وهي جامعات الإسكندرية، وعين شمس، وأسيوط. ووضحت مُبكراً الفروق الفكرية والمنهجية في هذا الفريق من الجيل الثاني من عُلماء الاجتماع المصريين.

من ذلك، مثلاً، أن **د. حسن الساعاتي** الذي بدأ في جامعة الإسكندرية، ثم انتقل ليرأس قسم الاجتماع في جامعة عين شمس، قد انخرط مُبكراً في الدراسات الميدانية (الإمبيريقية). وآية ذلك أنه استشرف التأثيرات الاجتماعية المُحتملة لخطط ثورة يوليو لتصنيع البلاد. فتتبّع ما جاء في خطة السنوات الخمس الأولى في منطقة مُحدّدة، وهي مدينة الإسكندرية. وكانت دراسة رائدة، تلتها عشرات الدراسات التي سارت على نهجها، سواء في مصر، أو الجزائر، أو سورية في العقود الثلاثة التالية (١٩٦٠ ـ ١٩٩٠).

ولا شك في أن **حسن الساعاتي** قد تأثر في نشاطه الفكري والبحثي بالمدرسة الإنكليزية التي تدرّب فيها أثناء إعداده للدكتوراه في جامعة لندن. فقد حملت دراسته الميدانية للتصنيع في منطقة الإسكندرية ملامح دراسة ميدانية عن ظاهرة الفقر الذي تفشى في المُدن الصناعية البريطانية في بدايات الثورة الصناعية وأواسطها (١٧٨٠ ـ ١٩٠٠).

## ٤ ـ سيد عويس ورسائل إلى الإمام الشافعي

اكتسب الجيل الثاني من عُلماء الاجتماع العرب (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥) مزيداً من الثقة في مكانتهم الأكاديمية. وتناقصت تبريراتهم لإثبات الجدارة العلمية لمسعاهم، وتفرّغوا وأبدعوا في دراسة ظواهر ومشكلات مجتمعاتهم. وكان أحد هؤلاء المُبدعين هو **د. سيد عويس** الذي كان قد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة **بوسطن الأمريكية**. وكانت إسهاماته العديدة مؤشراً على دخول رافد غربي إضافي، وهو **الرافد الأمريكي**، في تكوين عُلماء الاجتماع العرب.

كان أول كُتب **سيد عويس**، التي أكسبته شُهرة بين أقرانه، وتلاميذه بعد ذلك، هو **دعاء الصامتين: رسائل إلى الإمام الشافعي**[٢]. ويحكي المؤلف قصة الكتاب في ما

(٢) سيد عويس، **دعاء الصامتين: رسائل إلى الإمام الشافعي**.

يلي: «في أحد أيام الجُمعة (وهو عطلة نهاية الأسبوع في مصر) توجه إلى مكتب البريد الرئيس في العتبة (قلب القاهرة) ليرسل خطاباً، فلاحظ أن أحد موظفي البريد، يتهيأ لإشعال النار في كومة من الرسائل. فحاول أن يستوقفه لمُخالفة ذلك القانون. فأخبره الموظف أن تلك **رسائل بلا عنوان**، أو أن عناوينها لا يمكن الاستدلال عليها. فادعى **سيد عويس**، أنه رغم تقدمه في العُمر، فإنه لم يفقد عقله تماماً، وهو لا يُصدق أن الناس يمكن أن ترسل خطابات بلا عنوان، أو لا يمكن الاستدلال على عناوينها! فما كان من موظف البريد إلا أن أطلعه على عيّنة منها. وكانت رسالة إلى **الإمام الشافعي** أحد أولياء الله الصالحين. فلمعت في ذهن **سيد عويس** فكرة خاطفة: التمس من ساعي البريد أن يُعطيه تلك الرسائل بدلاً من إحراقها .. وبعد لحظة تردّد، وافق موظف البريد .. وأسرع **سيد عويس** إلى شراء حقيبة من أقرب محل، وأخذ كومة الرسائل .. وعاد بها إلى منزله مُغتبطاً كالطفل .. لقد وضع يده على مادة خصبة: **ماذا يرغب بُسطاء المصريين أن يُعبروا عنه للسُلطة الدينية**، مُمثلة بأولياء الله الصالحين؟»

ووجد **سيد عويس** أن هناك ثلاثة أنماط رئيسية تندرج تحتها تلك الرسائل: النمط **الأول، الشكوى من الأقارب، أو الجيران، أو الأصدقاء**، لخذلانهم لهم وقت الحاجة، أو لعدم حفظهم للأسرار والأمانات. والنمط **الثاني** هو **الشكوى من ظلم وقع على صاحب الرسالة من مسؤول** في الحكومة أو في العمل. والنمط **الثالث** هو الرجاء أن يستجيب الله، أو أحد أوليائه الصالحين، في شفائه من مرض ألمّ به، أو تلبية أمنية لديه للزواج، أو الحج إلى بيت الله الحرام.

رجع **سيد عويس** إلى كُتب التاريخ، يُنقّب فيها عن **تفسيرات أو متشابهات**. وبالفعل، وجد في **التراث الفرعوني**، ما أطلق عليه المؤرخون «**رسائل الفلّاح الفصيح**». وهي رسائل وجّهها أحد الفلاحين البُسطاء في مصر القديمة عدة مرات إلى **فرعون مصر**، قبل أربعة آلاف سنة، يشكو فيها من ضيق العيش، بسبب تجاوزات المسؤولين، وخشونة جامعي الضرائب. ويستنتج **عويس** أن هناك قدراً كبيراً من الاستمرارية في وقائع التاريخ الاجتماعي المصري ومُفرداته.

ومن طرائف الإبداعات السوسيولوجية لـ **السيد عويس**، رصده وتحليله للعبارات التي يضعها سائقو العربات والحافلات على وسائل النقل تلك. فمثلها مثل **رسائل إلى الإمام الشافعي**، هي وسائل شعبية (فولكلورية) للتعبير عن **الذات الفردية**، وعن **العقل الجمعي**، في غياب قنوات رسمية أخرى للتواصل بين المواطنين البسطاء والسُلطة.

## ٥ ـ حامد عمّار: ونمط الشخصية الفهلوية

**حامد عمّار**، هو عالم الاجتماع المصري الذي درس التاريخ والتربية في أربعينيات القرن العشرين، حيث كان قد حصل على منحة من بريطانيا، مكّنته من دراسة علم الاجتماع في **جامعة لندن**، التي حصل منها على درجة الدكتوراه، بأطروحة «**النشأة في قرية مصرية**» (Growing Up in an Egyptian Village). وكانت دراسة وصفية تحليلية لتجربة النشأة في قريته «**سلوى**» في جنوب مُحافظة أسوان في بداية خمسينيات القرن العشرين.

وبعد ثلاثين سنة، قامت إحدى بناته بدراسة تتبعية للقرية نفسها، بعنوان «**قرية تشبّ على الطوق**» (An Egyptian Village Growing Up). ففي خلال العقود الثلاثة التي فصلت بين الدراستين، كانت مصر قد شهدت **ثورة ١٩٥٢**، التي أحدثت تحولات هيكلية وكيفية هائلة في السياسة والاقتصاد والثقافة، وفي بنية المجتمع المصري. ومن ذلك، تشييد السد العالي في أسوان الذي بسبب تمويله نشبت حرب بين مصر من ناحية، وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل من ناحية أخرى، إثر قيام الزعيم **جمال عبد الناصر** بتأميم شركة قناة السويس. وكان لا بد لقرية «سلوى» أن تتأثر وتتغيّر كثيراً بهذه الأحداث.

ومن إسهامات حامد عمّار رصد أنماط الشخصية في المناطق الحضرية، حيث سلّط الضوء في كتاب له بعنوان: **في بناء البشر**[٣]؛ على شخصية «**الفهلوي**»، الذي يُجيد الكلام، والقُدرة اللفظية في التغلب على من يتعامل معه، وخاصة في الأسواق، وعمليات البيع والشراء، وأحياناً يطلق عليه البعض تعبير «**غلباوي**»، ويُشبّهونه بمن يلعب بـ «**البيضة والحجر**»، ومن يوحي لك بأن «**البحر طحينة**»، أي تحويل الماء المالح إلى طعام شهي (طحينة)، وهو شخصية رغم خفّة ظلّها، إلا أنها غير مُنتجة على الإطلاق.

وخلاف ذلك تماماً نمط شخصية «**ابن البلد**» الذي يتميّز بالأمانة والشهامة، ويُسارع إلى نجدة جيرانه، وأبناء منطقته في لحظات الشدة والاحتياج. وشخصية «**الفلاح**» الذي يتندّر عليه أهل الحضر، رغم أنه شخصية طيبة ومُنتجة، وفيها شيء من الدهاء، خاصة في التعامل مع مُمثلي الحكومة التي لا يعرفها إلا كسُلطة لجباية الضرائب، ولتجنيد أبنائه في الجيش.

---

(٣) حامد عمّار، **في بناء البشر** (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٢).

## ٦ ـ محمد الجوهري كرائد لدراسة الثقافة الشعبية

ربما كان **محمد الجوهري** هو أبرز أساتذة علم الاجتماع المصريين في الرُبع الأخير من القرن العشرين. ومثل كثيرون ممن سبقوه في هذا الميدان، فهو مدين في تكوينه العلمي لأساتذة ألمان في علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وخاصة كقاعدة لدراسة **الثقافة الشعبية**، أو «علم الفولكلور»، حينما ابتعثته وزارة الثقافة المصرية إلى ألمانيا، في أوائل ستينيات القرن العشرين، للتخصّص في هذا المجال. وهو ما فعله على خير وجه.

ولكن **محمد الجوهري** فعل ما هو أكثر. فقد نسج علاقة عضوية بين ميدان الفولكلور والتيار الرئيسي لعلم الاجتماع. ثم قاد حملة نشطة لترجمة الأعمال الرئيسية المُعاصرة في المجالين، والتي تجاوزت الخمسين مُجلداً. كما استنّ تقليداً حميداً لنشر كتاب سنوي لعلم الاجتماع. وأتاح بذلك فُرص النشر «المقنّن» أمام الأجيال الشابة من دارسي علم الاجتماع، وعلم الأنثروبولوجيا.

ومثل **د. علي الوردي** في العراق، تتلمذ على يد **محمد الجوهري** العشرات من حائزي درجتي الماجستير والدكتوراه، من المصريين والعرب.

وتحلّق حول **الجوهري** جيلان من العاملين في مجالي الاجتماع والأنثروبولوجيا. ودعّم دوره الريادي والأبوي زواجه المُبكر من زميلة دراسة من خريجي جامعة القاهرة، وهي **د. علياء شُكري** التي حصلت بدورها على الدكتوراه من ألمانيا، وعادت إلى التدريس في **كُلية البنات**، في **جامعة عين شمس**، وأنجبا ثلاث بنات انجذبت كبراهن إلى الميدان الدراسي نفسه لوالدَيها.

وساعد تجانس المشارب في هذا الثلاثي العائلي على أن يصبح منزلهم صالوناً ثقافياً ـ علمياً لزُملائهم وتلاميذهم يجتمعون فيه دورياً للحوار حول قضايا العلوم الاجتماعية، طوال ما يُقارب النصف قرن.

## ٧ ـ علي الوردي: نمط شخصية النهّاب الوهاب

**علي حسين محسن الوردي** (١٩١٣ ـ ١٩٩٥) هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع في العراق، فهو الرائد الذي نهل من الثقافة الغربية، في **تنويعتها الأمريكية**. فقد قام بدراسته العُليا في علم الاجتماع في **جامعة تكساس**. وهو الذي قدم **عبد الرحمن ابن خلدون** لأمريكا، كرائد لعلم الاجتماع في القرن الرابع عشر، حتى قبل أن يولد بهذا

الاسم على يد **أوغست كونت** في فرنسا بعد ذلك بخمسة قرون. فعل **علي الوردي** ذلك في أطروحة الدكتوراه التي قدمها إلى تلك الجامعة العتيدة عام ١٩٥٠.

ولكن إنجازه الفذّ تمثل في تعليم جيل من أعظم العُلماء الاجتماعيين العرب على الإطلاق، وفي كتاباته ومؤلفاته الغزيرة عن المجتمع العراقي والشخصية العراقية. أما من تتلمذوا على يديه، فيشملون: **حاتم الكعبي** (١٩١٧ ـ ١٩٧٥)، و**شاكر مصطفى**، و**سليم العزاوي** (١٩١٧ ـ ١٩٨٥)، و**عبد الجليل الطاهر** (١٩١٧ ـ ١٩٩٠)، و**عبد الفتاح إبراهيم المُدرس** (١٩١٤ ـ ٢٠٠٣)، و**فؤاد البعلي** (١٩٣٠ ـ ٢٠٠٠). وكان **د. الوردي** وراء تشجيعهم، وتوفير الفُرص لهم لاستكمال دراساتهم العُليا في أرقى الجامعات الغربية، من السوربون في فرنسا، إلى جامعة لندن في بريطانيا، إلى جامعات أمريكية شهيرة، مثل كولومبيا، وشيكاغو، وكانساس، وسيراكيوز، في الولايات المتحدة.

وبهذه المسيرة، كان الرعيلان الأول والثاني من العراقيين المُشتغلين بعلم الاجتماع هم الأكثر تمرّساً بمناهج البحوث الميدانية والكمية من نظرائهم في بقية الأقطار العربية. وقد قام مُعظمهم بتلك المُهمة في دراسة المجتمع العراقي خير قيام، كما سيأتي الحديث عن ذلك تفصيلاً في ما بعد.

ومن طيّبات ما أسهم به كبير هذه المسيرة العراقية في العلم الاجتماعي، هو أنماط الشخصية العراقية المُرتبطة بالأنماط بالإيكولوجيا البيئية العراقية، وهي: السهول الزراعية حول نهري دجلة والفرات، ومُرتفعات كردستان في الشمال، ومُستنقعات جنوب العراق، حيث يلتقي النهران في شط العرب والصحراء المُترامية غرب العراق. وتتقاطع هذه الأنماط الإيكولوجية مع التنوّع العرقي لسُكان العراق، فهم عرب وأكراد، مسلمون ومسيحيون ويهود وصابئة، وهم قبائل وعشائر، وفلاحون وتجار وحرفيون. وينتج هذا التقاطع العرقي والإيكولوجي تنوعاً وصرامة في التقاليد والأعراف والأمزجة والطباع.

وإذا كان عالم الاجتماع المصري، **حامد عمّار**، قد رصد نمطاً لشخصية «الفهلوي» الذي يعيش في الحضر، ويُجيد اللف والدوران في التعامل مع مُشكلات الواقع اليومي، فإن **علي الوردي** قد رصد وحلل نمطاً من أنماط الشخصية العراقية الذي أطلق عليه مُصطلح «**النهّاب الوهاب**». وهي نتاج لأسلوب «**البدو**» في الإغارة على القوافل، وعلى سُكان الريف، وفي الوقت نفسه، فإن هذا النهّاب نفسه، في بيته وخيمته أو مضارب

العشيرة والقبيلة، يكون في غاية الجود والكرم والعطاء للضيوف الذين يقصدونه أو يحلّون عليه.

وقد وجدنا في نمط شخصية «**النهّاب الوهاب**» هذه تفسير للسلوك الذي جسّده الرئيس العراقي الراحل، **صدام حسين**. فبعد أن أغار على جيرانه في الكويت (١٩٩٠)، واحتل أرضهم، واستولى على حقول نفطهم، أعلن لشعوب العالم الثالث، استعداده لتزويدهم باحتياجاتهم من النفط مجاناً؛ أي أنه «نهب» أولاً، ثم «جاد» ثانياً.

ومن أهم مؤلفات **علي الوردي**: **مهزلة العقل البشري**، و**وعّاظ السلاطين**، و**خوارق اللاشعور** (أسرار الشخصية الناجحة)، و**لمحات من تاريخ العراق الحديث**، و**الأحلام بين العلم والعقيدة**، و**منطق ابن خلدون**، و**قصة الأشراف وابن سعود**، و**أسطورة الأدب الرفيع**، و**شخصية الفرد العراقي**. كما بحث في نفسية الشعب العراقي في ضوء علم الاجتماع الحديث، هذا إلى جانب مئة وخمسين بحثاً.

## ٨ ـ المدرسة العراقية في علم الاجتماع

أرسى **علي الوردي** الأسس التي نسج على منوالها جيلان من عُلماء الاجتماع العراقيين، الذين تعلم معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنهم **حاتم الكعبي**، و**شاكر مصطفى**، و**سليم العزاوي**، و**عبد الجليل الطاهر**، و**عبد الفتاح إبراهيم المُدرّس**، و**فؤاد البعلي**، و**قيس النوري**، و**متعب مناف السامرائي**.

فقد انشغلوا جميعاً بدراسات جوانب مُختلفة من حياة المجتمع العراقي المُعاصر، وخاصة في أواسط وجنوب العراق، وهو الجزء الأقل نمواً، أو أكثر تخلفاً. وربما كان ذلك لأنهم جميعاً ولدوا في جنوب العراق. ورغم تعليمهم في جامعة بغداد والغرب، إلا أنهم ظلّوا أوفياء لمرابع طفولتهم وصباهم، وأكثر تعاطفاً مع الفقراء والمحرومين من ذويهم في الجنوب.

وربما، يُفسر ذلك النزعة **الاشتراكية واليسارية** بين هذا الجيل من عُلماء الاجتماع العراقيين. وحينما لم تسعفهم مناهج علم الاجتماع أو الأطروحات الاشتراكية، فإنهم مثل رائدهم **علي الوردي**، لجأوا إلى القصة القصيرة أو الرواية الطويلة. وهذا ما سنجده أيضاً بين بعض عُلماء اجتماع المشرق، مثل **حليم بركات**، ومعظم عُلماء اجتماع المغرب، مثل **محمد جاسوس**، و**عبد القادر الكبيري**.

## ٩ ـ عُلماء الاجتماع في المشرق: عبد الكريم اليافي

مع فرض الانتداب الفرنسي على كل من سورية ولبنان، بعد الحرب العالمية الأولى، تأثر التعليم عموماً، والجامعي منه خصوصاً، بـ **المدرسة الفرنسية**، فتوجه من يبتغون تعليماً عالياً إلى فرنسا، ونحوا نحواً موسوعياً.

ولعل أبرز هؤلاء جميعاً في فترة ما بين الحربين، هو **عبد الكريم اليافي** (١٩١٩ ـ ٢٠٠٨)، الذي بدأ بدراسة الطب في دمشق، ثم الفيزياء والرياضيات في فرنسا، ثم بعد ذلك استهواه علم النفس وعلم الاجتماع، فانتقل إليهما، وأجادهما، وقضى الرُبع قرن الأخير من حياته أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة دمشق.

وكرّس **اليافي** الجزء الأكبر من مسيرته العلمية لتعريب العلوم عموماً، وعلم الاجتماع والسُكان خصوصاً، وأصدر عدة معاجم، واختير عضواً في مجمع اللغة العربية في دمشق. ومن مؤلفاته في علم الاجتماع: «**المجتمع العربي ومقاييس السُكان**»، و«**فصول في المجتمع والنفس**».

## ١٠ ـ صفوح الأخرس

لم يظهر في سورية عُلماء اجتماع عديدون، وبين القلائل الذين ظهروا بعد **عبد الكريم اليافي**، كان **صفوح الأخرس** (١٩٣٧ ـ ٢٠١٠)، الذي حصل على دراسته الجامعية الأولى في علم الاجتماع من **جامعة عين شمس في القاهرة** (١٩٦٠)، وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه من **جامعة كاليفورنيا**، و**جامعة بيركلي** (١٩٦٩). وكان بذلك أول سوري يحصل على هذه الدرجة من جامعة أمريكية. وانعكس ذلك على نشاطه الأكاديمي حينما عاد إلى جامعة دمشق، حيث طوّر من برنامج الدراسة، ليجعلها أكثر مواكبة للرُبع الأخير من القرن العشرين.

ورغم ثراء المصادر الغربية التي نهل منها وتكوَّن من خلالها عالما الاجتماع المذكورين أعلاه (**اليافي والأخرس**)، إلا أن إنتاجهما في المجال نفسه ظل مُتواضعاً. ولعل ذلك كان بسبب **هامش الحُرية المحدود** أمامهما، في ظل الحُكم الخانق لـ «**حزب البعث العربي الاشتراكي**» الذي هيمن على مقاليد الحياة في كل من سورية والعراق لأكثر من نصف قرن. فكما هو معلوم للكافة في هذا المجال، أن علم الاجتماع لا يزدهر إلا إذا توافر للمُشتغلين فيه هوامش رحبة من الحُرية. فطبيعة موضوعاته تلمس كل ما هو

حساس في **المجتمع والدولة**. وطبيعة مناهجه تنزع إلى النقد والمُساءلة، وتستوي في ذلك دراسته لـ «**أنظمة القيم**» أو دراسته لـ «**أنظمة الحُكم**».

ولما كان التعرّض لهذه الأخيرة من «**الممنوعات**» أو حتى «**المُحرّمات**»، فإن المُشتغلين بالعلم إما أنهم تحاشوها، أو هجروا بُلدانهم إلى بُلدان أكثر حُرية وتسامحاً مع دراساتهم النقدية. ولعل المثل الصارخ لذلك هو عالم الاجتماع السوري **حليم بركات** الذي أكمل دراساته العُليا في الولايات المُتحدة، ولما عاد ضاقت به بلاده. فانتقل إلى لبنان، حيث قام بالبحث والتدريس في الجامعة الأميركية في بيروت. ومع الغزو السوري للبنان في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، حمل **حليم بركات** حقائبه ورحل إلى الولايات المُتحدة، حيث تزامل مع لاجئ فلسطيني آخر، هو **د. هشام شرابي**، في جامعة «جورج تاون».

ولكن قبل أن يهجر **حليم بركات** لبنان، كان قد أنجز دراسة مهمة، بالمُشاركة مع زميل أمريكي هو **بيتر دودّ** (Peter Dodd) عن لاجئي حرب ١٩٦٧، بعنوان **الجسور المكسورة** (*Broken Bridges*) في إشارة واضحة إلى جسور نهر الأردن، التي عبر عليها اللاجئون الفلسطينيون للمرة الثانية في حياة الجيل نفسه، الذي كان قد عبرها لأول مرة عام ١٩٤٨/ ١٩٤٩، فراراً من الغزو الإسرائيلي.

## ١١ ـ عُلماء المخزن والسيبة في المغرب العربي

هناك نموذج في دراسة المجتمع والدولة، يعود إلى ابن خلدون منذ القرن الرابع عشر في وصف العلاقة بالسُلطة في المجتمعات المغاربية وتحليلها، وهو نموذج «**بلاد المخزن**»، و«**بلاد السيبة**»، الذي وثّقه المؤرخون العرب، وأخذه عنهم العُلماء الاجتماعيون الغربيون، مثل **جاك بيرك** في فرنسا، و**برنارد لويس** في بريطانيا، و**مايكل هدسون** في الولايات المتحدة.

وفحوى هذا المُقاربة الخلدونية أن «المخزن» هو المُقابل الوظيفي «للسُلطة المركزية» بلُغتنا المُعاصرة. وهو يُشير إلى الفضاء الذي يستطيع الحُكام فرض سيطرتهم عليه، وهو عادة حول مقر الحُكم في عاصمة البلاد، وحيث يستطيعون جمع الضرائب (المكوس أو الجبايات)، التي كانت تحفظ في «**مخازن**» كبيرة في قصر الحاكم، أو بالقرب منه. ومن هنا أصبح «المخزن» يرمز إلى السُلطة المركزية. وتشير بلاد المخزن، إذاً، إلى المجال الجُغرافي المُحيط بالقصر أو بقصور السُلطان، والتي تضيق أو تتسع

بحسب قوة شوكة هذا السُلطان. فإذا ضعفت شوكته، فإن الدائرة أو المجال حول القصر يضيق، ومع انكماشه تتضاءل مُحتويات المخزن، أي الموارد العينية والنقدية من الضرائب أو الجبايات.

وفي المُقابل، تتسع المجالات التي لا سُلطان للسُلطان عليها، فتفلت من دفع الضرائب ومن تنفيذ القوانين أو الأوامر السُلطانية. ولذلك سُمي هذا المجال، خارج السيطرة المركزية، ببلاد «السيبة»، أي التي «لا ضابط لها ولا رابط».

وفي النموذج الخلدوني في قيام الممالك وازدهارها، ثم ضعفها، وتحللها، وسقوطها، كانت هذه الدورة تستغرق عادة أربعة أو خمسة أجيال، أي ما يوازي مئة وعشرين إلى مئة وخمسين عاماً. وقد طبق نموذجه هذا على بُلدان المغرب، وعلى الممالك الإسلامية في الأندلس.

وعند العُلماء الاجتماعيين المغاربة، الذين تلقوا تدريبهم على أيدي أساتذة فرنسيين في فرنسا أو في بُلدانهم، فإنهم تأثروا بهذا النموذج في وصف وتحليل الواقع الاجتماعي السياسي المُعاصر في بُلدانهم في القرنين الأخيرين. حتى في ظل الاستعمار الفرنسي للبُلدان المغاربية الأربعة (موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس)، فإن **سُلطة الاحتلال** أصبحت المُقابل الوظيفي للمخزن.

وكما سبقت الإشارة في الحديث عن عُلماء الاجتماع في العراق في أربعينيات القرن العشرين، تميّز معظمم زملائهم في المغرب العربي بالنزعة «**الروائية**» نفسها. فمن ذلك أن واحداً من أهم أعلامهم، وهو **د. عبد الكبير الخطيبي**، الذي درس **الطبقات الاجتماعية** وظاهرة التحضر، قد حاز شُهرته مغربياً وعربياً ك **قصاص**، أكثر منه كعالم اجتماعي. وتبعه في ذلك عدد من الجيل الأصغر.

وفي تونس، في الرُبع الثالث للقرن العشرين، برز كل من **عبد القادر زغل**، و**عبد الباقي الهرماسي**، و**عبد الوهاب بوحديبة**، وهم من الذين نهلوا من الثقافة الغربية برافدها الفرنسي، وحاولوا التوفيق والمزاوجة بينها وبين تراثهم العربي الإسلامي الأمازيغي. وكان احتفاؤهم بمشروع الدولة الوطنية الحديثة في القُطر التونسي، يتعارض نوعاً ما مع المشروع القومي العربي، الذي كان يُبشر به زملاؤهم في المشرق العربي. وربما كان ذلك بسبب الفارق الزمني في مسيرة الاستقلال لبُلدان الإقليمين. فبينما استقلت معظم بُلدان المشرق العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين، لم تستقل بُلدان المغرب العربي

إلا في خمسينيات القرن العشرين وستيناته، أي أن العُلماء الاجتماعيين المشارقة قد أدركوا مُبكراً نواقص مشروع بناء الدولة الحديثة في بُلدانهم، وخواء المشروع القُطري الذي تمخض في النهاية عن دول تابعة للمتروبول الغربي الذي كان قد احتل بُلدانهم قبل قرن ونصف. وفي النهاية، استوى الأمر بتكريس المشروع القطري على أرض الواقع، بل تدنَّت التحديات إلى مستوى المُحافظة على تلك الدولة من التفتت!

وتأثر عُلماء الاجتماع المغاربة كثيراً بكتابات المصري ـ الفرنسي الماركسي **سمير أمين**، وزميله **أنور عبد الملك**، اللذين تلألأا ضمن كوكبة من الرفاق، من أمريكا اللاتينية، واللذين أسسا مدرسة ونظرية «التبعية» (Dependency Theory) في «النظام العالمي» (World System)، وذلك لتفسير استمرار إخفاق بُلدان العالم الثالث، ومنها البُلدان العربية، في تحقيق تنمية حقيقية ناجحة، بعد عقدين أو ثلاثة من «الاستقلال»، أي أن هذا الأخير، كان اسماً على غير مُسمى!

تلقى معظم عُلماء الاجتماع المغاربة دراساتهم العُليا في فرنسا. وبهذا المعنى، فقد ظلوا مُتأثرين بالخطاب المعرفي الغربي، حتى عندما كانوا يتطرقون إلى موضوعات مُغرقة في المحلية، فقد كان الناتج بنكهة «**فرانكفونية**». وكانت هناك بعض الاستثناءات المهمة لمن تلقّى قسطاً من دراساته في الولايات المتحدة، مثل المغربية **فاطمة المرنيسي** التي درست في جامعة براندیز (Brandeis)، والتونسي **عبد الباقي الهرماسي** الذي تلقى تعليمه في جامعة بيركلي في كاليفورنيا، والليبيّيْن **مصطفى التير**، و**فريدة العلاقي**، اللذين درسا في جامعتي بتسبرغ وكولورادو على التوالي.

ولأن ليبيا، كمعظم البُلدان العربية، وقعت في براثن الاستبداد المحلي الذي جثم على صدر أبنائها أكثر من أربعة عقود، فإن القلة الواعدة من عُلماء الاجتماع فيها لم يُحققوا ما كان تعليمهم يؤهلهم له. فانصرفوا إلى دراسة موضوعات «آمنة»، أو تركوا ليبيا مُبكراً في أول فرصة مؤاتية.

## خاتمة

حينما كتبنا دراسة بعنوان «علم الاجتماع العربي الأبلج»[٤]، في إشارة واضحة إلى فصاميته بين التراث الخلدوني في القرن الرابع عشر، وأدبيات الحداثة الغربية في القرن

(٤) Saad-Eddin Ibrahim, «Cross-Eyed Sociology in Egypt and the Arab World,» *Contemporary Sociology*, vol. 26, no. 5 (September 1997).

العشرين، أثارت المقولة بعض الخلاف. أما وقد مضى على تلك الدراسة زهاء ثلاثة عقود، وتغيّر العالم بوتيرة قصوى، واختفت دول وكتل سياسية، وظهرت دول وتكتلات جديدة، فقد كان لكل ذلك أن ينعكس على اجتهادات وكتابات العُلماء الاجتماعيين العرب. من ذلك تضاؤل درجة الفصامية والدونية السابقة في التعامل مع التراث والمُعاصرة. بل نكاد لا نعثر على هذه الثنائية في الأدبيات العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

إن الأكثر شيوعاً في الوقت الحالي هو النظرة «التدريجية»، لا «الاستقطابية» أو «التفضيلية»، وكذا التطوير الإبداعي للنماذج التراثية. ومثال ذلك ثنائية «المخزن» و«السيبة» التي حكمت تحليل التاريخ الاجتماعي لقيام الدول في المغرب والأندلس وازدهارها بداية، ثم اضمحلالها وزوالها، وهجمة الاستعمار الأوروبي منذ القرن الثامن عشر.

من ذلك أن التكوينات الاجتماعية في القرن الأخير، تأثرت بظاهرة «التحضر» (Urbanization) بأشكال محسوسة وملموسة. فقد أصبح هناك مُعادل وظيفي لبلاد «السيبة»، ليس في البوادي التي تزحف إحدى قبائلها على مقر السُلطة، بل في المُدن ذات الأسوار، ولكن مُمثلة في ما يُسمى في مصر بـ «المناطق العشوائية»، وما يُسمى في بُلدان المشرق «بالزرائب»، وفي بُلدان المغرب بـ «مُدن القصدير» (Bidonvilles). فأصبحت هذه التكوينات داخل المُدن العربية الكُبرى، وتضخّمت إلى مليونيات.

وأصبحت هذه «العشوائيات ـ الزرائبية ـ القصديرية» بمنزلة أحزمة ناسفة، على مرمى حجر من القصور الملكية ـ الأميرية ـ الرئاسية، بل هي التي أسقطت أربعة أنظمة حاكمة في تونس، وليبيا، ومصر، واليمن، وعلى وشك أن تفعل ذلك مع نظام خامس، وهو نظام حزب البعث في سورية.

وبهذا تغيّرت تجليات العلاقة بين المجتمع والدولة، ودخلت الجماهير، حتى غير المنظمة حزبياً مُعادلة السياسة، بشكل دائم وظاهر وصاخب، لأول مرة في العصر الحديث. وأصبحت ظاهرة «الحشد» في العواصم العربية أقرب إلى ما وصفه «**غوستاف لوبون**»، أثناء الثورة الفرنسية، بما ما سُمّي بثورات «الرعاع».

# الفصل الثاني

## الفراغات المعرفية في العلوم الاجتماعية العربية: الشيخ محمد عبده، النقلة «الإيبيستيمية» المجهضة

**الهواري عدِّي**(*)
**ترجمة: مولوجي ـ ڤروجي صورية**(**)

يعد محمد عبده، أحد أبرز المفكّرين الذين عرفهم العالم الإسلامي في الفترة المعاصرة. فهو من علماء الدين الذين سعوا إلى إصلاح التقاليد القديمة بجعلها أكثر تماشياً مع الحداثة والتقدم العلمي في مختلف تطبيقاته في أوروبا. وقد كانت قناعة الرجل قائمة على فكرة أن الوحي القرآني مبني على استخدام العقل، وأن الإسلام ليس سبباً في التخلّف الثقافي للمسلمين، وهو أمر يمكن شرحه من خلال الفهم والتطبيق الخاطئين للقرآن، اللذين كانا سبباً في الحيلولة دون الاستفادة التامة للمسلمين من الرسالة الإلهية.

وقد اتهم «عبده» علماء الأزهر بالجمود والانقطاع عن الواقع، وبإغفالهم لتعقيدات الحياة الاجتماعية. ولتجاوزهم، عمل على سلبهم ذلك الخطاب الديني الذي كان حكراً عليهم من خلال تشجيع المسلمين المتعلّمين على تملكه للكشف

(*) معهد الدراسات السياسية، ليون، فرنسا، وباحث مشارك في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر.

(**) باحثة دائمة في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر.

عن خباياه. فالنزعة التقليدية وتقديس الماضي يحجبان، بحسب محمد عبده، العقل الذي ينادي به الإسلام، لذلك فقد وضع برنامجاً عريضاً للإصلاح يمسّ مجال التربية، رغبة منه للقيام، على المستوى المحلي، بنشر العلوم والتقنيات التي ظهرت في أوروبا.

ومن هذا المنطلق، يعدّ عبده من أهم الكتَّاب الذين تطرقوا إلى إشكالية المعرفة في العالم الإسلامي، باعتباره حاول القيام بـ «نقلة إيبستيمية» كانت ستضع حدّاً للمعتقدات فوق الطبيعية النابعة من الممارسات البعيدة كل البعد من الإسلام، ومن الخطاب المحافظ للعلماء في الوقت ذاته. لقد حاول انطلاقاً من الموروث الديني وضع أولى لبنات معرفة حديثة ناشئة من الداخل. وبفضل هذا الطموح، حظي محمد عبده بمكانة جدَّ خاصة في الفكر العربي المعاصر، حيث انقسم تلامذته إلى فريقين متضادَّين: عُرف **الأول** بالحداثة العلمانية (لطفي السيد، وسعد زغلول ...)، واشتهر **الثاني** بالحداثة الدينية (رشيد رضا، وحسن البنَا ...). يعود السبب في التضارب الموجود بين صفوف هؤلاء الذين يدَّعون انتماءهم إلى محمد عبده، وإلى الازدواجية القطبية التي تميّز فكره، ذلك الفكر الذي يتجسد بشكل أساسي في كتابه الشهير **رسالة التوحيد**[1].

يتميز هذا الكتاب بالضغط الموجود بين قطب ثيولوجي يقترض مفاهيمه وأصنافه من الفلسفة الكلامية التي اشتهرت في العصر الوسيط، وقطب ذي نزعة وضعية حجبه عقم الثقافة الكلاسيكية التقليدية المهيمنة في المجتمعات الإسلامية. سنتطرق من خلال هذه المداخلة إلى هذه المسألة المعقّدة، وسنحاول أن نبيّن كيف أن المشروع الفكري لمحمد عبده المتمثل بخلق دينامية للعلوم الاجتماعية في البلدان ذات الثقافة الاسلامية قد باء بالفشل. صحيح أن مشروعه الفكري مشروع طموح، ولكن هذه الثنائية القطبية أضعفته، فهي من جهة تفتح الآفاق أمام النزعة الوضعية، ومن جهة أخرى تعيد إحياء النموذج الأفلاطوني القائم على إنكار الذات البشرية، وهو أمر لا يخدم، بطبيعة الحال، لا العلوم الإنسانية، ولا المجتمعات.

---

(١) يرى محمد حداد أن **رسالة التوحيد** هو كتاب موجه للعامة لا يعكس عمق فكر عبده الذي يتجسد في **تفسير القرآن**، وهي وجهة نظر لا يشاطره فيها العديد من المؤلفين الذين يعتبرون أن «رسالة التوحيد» تُعَدُّ بمنزلة مرجع مهم في «علم الكلام الإسلامي المعاصر». وأن يكون قد كتب بأسلوب مجرد يخلو من ثقل المعرفة الوسيطة لا يعني بالضرورة أنه كتاب عامي موجه إلى الجمهور العريض من المؤمنين. حول هذا الموضوع، انظر: محمد الحداد، **محمد عبده: قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني** (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٣).

## أولاً: الازدواجية القطبية في نظام فكر محمد عبده

اشتهر محمد عبده في أوساط الجماهير بوصفه عالم دين وإصلاحياً ينتمي إلى تيار النهضة الذي نشط فيه مع رفيق دربه جمال الدين الأفغاني، خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث عرف بـ «فتاواه» الجريئة التي أظهر من خلالها إرادته القوية في تكييف الإسلام مع الحياة اليومية العصرية بالرجوع إلى العقل. كما اشتهر بمواقفه المدافعة عن الإسلام المهدّد، بحسب رأيه، من الخارج بفعل التأثير الغربي، ومن الداخل، بالأفكار القديمة للمجتمع المسلم الذي «نسي» الروح العقلانية للقرآن. وظلّ عبده يكرر أن الإسلام ليس سبباً في تأخر المجتمعات المسلمة عن الغرب، وأنها هي وحدها مسؤولة عن هذا التأخر الذي لا بد من معالجة أسبابه الاجتماعية، والسياسية، والدينية.

ولهذا، نجده يقوم بإعادة قراءة النصّ المقدس ليبيّن أن الإنسان مسؤول عن وضعيته التاريخية، محارباً فكرة «القضاء والقدر» (ما يحدث هو مكتوب سلفاً)، والجبرية التي يبرئ من خلالها المسلمون أنفسهم، ويتهمون بشكل غير مباشر الخالق بانحطاطهم. وللوقوف في وجه فكرة الجبرية المنتشرة في صفوف المؤمنين والعلماء الذين يفترض بهم معرفة «الإسلام الحقيقي». يضع عبده، في الوقت نفسه، نظام تفكير يفسِّر العالم ومعنى أفعال الإنسان في هذا العالم. فهو منظِّر إسلامي فريد من نوعه، حيث إن نظامه الفكري، على الرغم من كونه يجمع بين الإلهي والدنيوي، يترك هامشاً واسعاً للإرادة البشرية. ومن هنا كانت ازدواجية عمله في قطب ثيولوجي موضوعه الصفات الإلهية، وقطب وضعي موضوعه طبيعة الإنسان وأفعاله. كما يحاول أن يبيّن من خلال بنائه النظري أن تخلّف المسلمين ليس سببه القدر الإلهي، وإنما عدم قدرة المسلمين على فهم «بنيات الواقع» كما أوجدها الخالق. وهو ما أدى به إلى التمييز بين مجال الخالق، الذي لا يمكن اختراقه أو سبر أغواره عن طريق العقل، ومجال الإنسان الذي يمكن تفسير الأسباب البشرية لتطوره باستخدام العقل. وقد وضع هذه الحدود لحماية علم التوحيد الإسلامي القديم الذي أعاد إحياءه، مع بعض التعديلات البسيطة.

وليكون له ذلك، وضع محمد عبده نظام فكر أشعرياً جديداً يقوم على الفرضيتين البنّاءتين لميتافيزيقا كل من أفلاطون وأرسطو، أو على التمييز بين «الصور الذهنية» والعالم الحسي، وتفسير السببية من خلال «المحرك الأول». إنه يربط من خلال هذين النظامين المجتمع والناس الذين يمنحهم الاستقلالية التي أدت، بحسب رأيه، إلى

انحطاط الحضارة الإسلامية. لقد حاول أن يبيّن أن الإرادة الإلهية ليست سبباً في هذا الانحطاط، وإنما الانحطاط هو مسؤولية الإنسان. وهو يصف، لهذا الغرض، فضاءين «إيبيستيميْن» قريبين بعضهما من بعض: من جهة، المجال الخاص بـ «الله»، الذي يتحدث عنه علم الكلام الأشعري، ومن جهة أخرى الفضاء الخاص بالطبيعة وبالإنسان، الذي تتعرّض له النزعة الوضعية الأوروبية التي كان ينادي بها ضمنياً. فقد كان يمدح العقل مع الاعتراف بعجزه أحياناً عن شرح المعجزات الإلهية. لهذا فقد وجد في عزل المجال الإلهي عن دائرة تساؤلات العقل حلاً لهذا التوتر، ليجدد، من ثمة، مجال اشتغال العقل على الطبيعة والإنسان لا غير. ولأن الاستخدام اللامحدود للعقل يمكن أن يناقض الوحي، نجد محمد عبده يضع حداً، أو خطاً أحمر يجب عدم تجاوزه. وقد كتب ما مفاده «سأبدأ كلامي بذكر حديث نبوي، وحتى إن لم يكن هذا الحديث صحيحاً، فإن معناه مؤكد في القرآن الكريم: تَفكَّروا في خلق الله ولا تَفكَّروا في ذاته..»[٢].

وعليه، فقد قسّم المعرفة إلى مجاليْن: مجال موضوعه ماهية الأشياء وجوهرها، ومجال آخر موضوعه الصفات الخارجية للظواهر، حيث يمكن للعقل تفسير هذه الظواهر الخارجية، ولكنه غير قادر على الوصول إلى الماهية والجوهر (ص ٣٤). فالله يتعالى على العقل، وحتى إن كانت رسالته عقلانية، فإن العالم الذي خلقه يمكن تفسيره علمياً باستخدام العقل. هكذا تَنبني النزعة الوضعية ذات الأسس الدينية التي تنحصر في عالم الحس والممتنعة عن صفات الخالق. إن هذا التقسيم لا يفتقر إلى الدقة، وهو يذكرنا بالتقسيم الذي قام به «كانط» (Kant) بين النوميين (أي حقائق الأشياء في ذواتها) التي تتجاوز المعرفة العلمية، والظواهر التي تتميّز بصفات موضوعية بالمعنى المزدوج للواقع الإمبيريقي وموضوع المعرفة. ولكن «كانط» قام بهذا التقسيم معتمداً على العقل العملي الذي يقتصر على ما يمكن معرفته. ومن الواضح أن محمد عبده لم يكن قد قرأ «كانط» حين كان يصبو إلى إقامة الدين على العقل.

إن الهدف الأساسي لتقسيم الفضاء الإيبيستيمي هو الإشارة إلى دور العامل البشري في انحطاط المسلمين، من دون أي تدخل للقرآن الكريم. فبالنسبة إلى محمد عبده، إن تدهور الحضارة العربية الإسلامية هو نتيجة لتلك الفكرة التي تعتبر أن القدرة الالهية تمحو إرادة المؤمنين. هذه الفكرة هي تفسير خاطئ للقرآن الكريم، ذلك أنه إذا كان الله يكتب كل ما يقع، فكيف يمكن شرح الهيمنة الأوروبية على المسلمين؟ هل الله هو

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

الذي أراد هذه الهيمنة؟ وعليه، فإن محمّد عبده يحاول أن يتجنّب هذا المطَبَّ، شارحاً أن هذه الهيمنة هي حادث بشري يمكن تفسيره من خلال الرجوع إلى تاريخ المسلمين الذين ابتعدوا عن الإسلام الحقيقي، ومن ثمة فإن هذا الحادث يخضع لقوانين يجب دراستها وتحليلها. لهذا السبب، فقد اهتم عبده بابن خلدون الذي قدَّمه إلى تلامذته من خلال تدريس كتبه. لقد كان الأمر الذي لفت اهتمامه لدى مؤلف **المقدمة** هو قدرة «العقل الدنيوي» على تفسير التطورات الاجتماعية والسياسية عن طريق نسق من المفاهيم المتجسدة في الواقع السوسيولوجي. ولربما من هنا، اكتسب حدس مسؤولية الإنسان، ليوضح أنه إذا كان المجتمع المسلم متخلّفاً وخاضعاً للسيطرة، فتلكم ليست نية الخالق ولا مسؤوليته: ذلك هو محتوى رسالته. ولإثبات حجته، نجده يستدل بآيات من القرآن الكريم ليؤكد من خلالها وجهة نظره، ومن بينها تلك الآية التي جاء فيها: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**﴾[٣].

يتكوّن مجال المعرفة عند محمد عبده من ثلاثة عناصر:

١ ـ الله وهو واجب الوجود الذي كشف عنه الدين، والذي يُستدلّ على وجوده بعلم الكلام.

٢ ـ الطبيعة التي خلقها الله وحباها بقوانين ثابتة.

٣ ـ الإنسان الذي وهبه الله العقل لفهم أسرار الطبيعة والحوادث البشرية، حيث يملك هذا الأخير إمكانات فكرية تسمح له بتقرير مصيره، في السرّاء والضرّاء، وفي الاستمتاع بخيرات الأرض أو في جهل قدراته وإمكاناته.

لقد خلق الله الطبيعة بتعقيداتها وأهداها للإنسان حتى يفهمها، يألفها ويستفيد منها. ففي علاقته مع الطبيعة يحتاج الإنسان إلى العقل الذي حباه الله به، وفي علاقته مع الخالق يحتاج الإنسان إلى الوحي النبوي الذي يزوّده بمعارف يعجز العقل عن الوصول إليها.

ولفهم بنية هذا الفضاء الإيبيستيمي، لا بد من التذكير أن الإرادة الإلهية ليست عشوائية، وعليه فإن تاريخ الإنسان ليس حادثاً طارئاً. كما يمكن للإنسان أن يقوم بمشروع مستقبلي، وعليه، فهو حرّ، ما دام العالم الذي خلقه الله يخضع لأنظمة يدعوها

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١.

عبده بـ «سنَن الله» التي يكفي معرفتها ليكون الإنسان سيد قدره[٤]. لقد خلق الله العالم بقواعد يفهمها الإنسان بواسطة ذكائه، ولكنه لا يتدخل لتعديل هذه القواعد، وهذا يعني أن الله عادل بالنسبة إلى الإنسان ومحايد بالنسبة إلى فعله على الأرض. إنّ مسألة أن يكون الإنسان سعيداً أو شقياً على الأرض، ناجحاً في حياته أو فاشلاً، هي مسألة تخصه هو نفسه لأنّه مسؤول عن مصيره. يقوم مخطط عبده على ثنائية الخلود/ التاريخية، وهما مصطلحان يحيلان إلى الله والإنسان من خلال وضع عالميْن منفصليْن، الرابط الموجود بينهما «يكاد يكون منقطعاً من وجهة نظر العقل والحواس، ولا يوجد بينهما ترابط إلا على مستوانا نحن أنفسنا، فقراءة معطيات الحياة الحاضرة لا تمكّننَا من معرفة الحقائق المرتبطة بالحياة المستقبلية، بصفة دقيقة»[٥].

يعترف محمّد عبده، تحت تأثير ابن خلدون، باستقلالية المجتمعاتي من حيث انفصاله عن المثالية البريئة للخطاب الديني ـ والمسيطرة لغاية الساعة ـ المنقطعة عن الأخلاق والنزعة البسيكولوجية. يبنى المجتمع، في نظره، على الضرورة الملحّة للإنسان لتلبية حاجياته عن طريق الجهد الواعي والعمل (ص ٥٢)، وليس بطريقة غريزية، كما هو الأمر بالنسبة إلى الحيوان (ص ٦٤). فالإنسان هو منتج للمجتمعاتي باعتباره يعيش في جماعات لا يمكنه الاستغناء عنها (ص ٦٦)، وباعتباره ناطقاً، وهو الأمر الذي يسمح له بإنتاج أفكار، وصور، وتمثلات. وتتجسد هذه التنشئة الاجتماعية من خلال تشاؤم أنثروبولوجي يبيّن أن الإنسان ليس ملاكاً ولا حيواناً (ص ٤٥)، وأن العنف والنزاع (ص ٦٨) شديدان إلى درجة لا يمكن كبحهما بمجرد الدعوة إلى الرّزانة (ص ٦٩). وإضافة إلى التشاؤم الأنثروبولوجي الذي يمكن أن نلمسه عند كُتّاب ينتمون إلى التقليد الإسلامي، فإن طريقة تفكير محمّد عبده تبيّن أنه قرأ لكُتَّاب أوروبيين، حيث اكتشف من خلالهم أن الحدث الاجتماعي يشرحه حدث اجتماعي آخر.

تحيل **رسالة التوحيد** على إمكان وجود خطاب علمي حول المجتمع، نظراً إلى تحرر الفعل البشري من أغلال الجبرية الموروثة عن القرون الغابرة. انطلاقاً من هذه الوضعية، يعدّ محمد عبده مفكراً حداثياً، يحيل الحدث الاجتماعي إلى العقل الذي ينتظر منه إعطاء شروحات عقلانية. تجد السببية في الفضاء الاجتماعي، بحسب رأي عبده، مصدرها في الذاكرة، والمخيال، وفكر الإنسان، وهذا يعني أن مصير هذا الأخير

(٤) الحداد، المصدر نفسه، ص ١١٩.
(٥) المصدر نفسه، ص ٦٣.

مرتبط بمعرفته وإرادته». في كل الحالات ـ كتب محمّد عبده ـ «تنتج الأفعال عن الجهد والحرية، ولا شيء يمنع الإنسان من اختيار الجهد، وإذا كان هناك شيء لا بد من أن يحدث حتماً، فهذا لأن علم الله به يجعله مطابقاً للواقع، ولكن الحقيقة لا يمكن تعديلها»[٦]. يعدّ مقطع «ولكن الحقيقة لا يمكن تعديلها» جزءاً من جملة ثقيلة المعنى، مفادها أن قوانين الطبيعة التي ينتمي إليها الإنسان ليست عشوائية، وتخضع لعقلانية تستمد عناصرها البنّاءة من الأنثروبولوجيا البشرية. ويمكن مقاربة هذه الجملة من خلال جملة أخرى لهيغل يقول فيها: الحقيقة عقلانية، ما يعني أنها ثابتة وغير متغيّرة، وأنها تمتلك في حدِّ ذاتها استقلالية يحتاج إليها العلم ليجعل منها موضوع مقاربة باستخدام مناهج مناسبة. وتسمح هذه الوضعية بإحالة الحقيقة على العقل وتساؤلاته العلمية.

من خلال هذا البناء، يجعل محمد عبده المجتمع مستقلاً ذاتياً، ويحيله على الفعل البشري. فالتقدّم الاجتماعي هو تسلسل بشري يتم في فضاء علماني، لا يخضع لا لما فوق الطبيعة ولا للحدس. ويجعل محمّد عبده الله مصدراً للقوانين الاجتماعية الناشئة عن طبيعة الإنسان، والتي يجدر بالمؤمن احترامها إذا ما أراد أن يتصرف بوصفه كائناً بشرياً عقلانياً. ف **رسالة التوحيد** هي إعادة قراءة للقرآن الكريم، تصف رؤية يحتل فيها الدّين مكانة دنيا تقتصر على الضرورة، ويُمثل فيها المجتمع جملة أفعال البشر والأعمال المنوطة بهم، وهي بالتالي تقحم مسؤولية الإنسان. يتضمن عمل محمّد عبده علم توحيد وفلسفة اجتماعية ونزعة وضعية، وهي نزعة وضعية يباركها القرآن الكريم، تبني عرشاً مهيباً لله، خالق السموات والأرض. ليجعل بذلك من تأثيره في تصرفات الإنسان تأثيراً حيادياً. ففي الأصل، هناك الله الذي هو السبب الأول، والذي وضع الطبيعة وحباها بقوانين يفهمها العقل البشري. وهناك أيضاً الإنسان الذي هو منتج تاريخه، من دون أن يعلم ذلك في أغلب الأحيان. ويحاول محمّد عبده إقناع المسلم بأن تاريخه مرتبط به وليس بالله.

يكمن السؤال الأساسي في معرفة السبب الذي جعل هذه النزعة الوضعية لا تتمخّض عن نشأة للعلوم الاجتماعية أو عن وعي إيبيستيمي كان سيؤدي، مع مرور الزمن، إلى نقد للممارسات الاجتماعية، وإلى «استخدام العامّة للعقل». وللإجابة عن هذا التساؤل، فإننا نقترح فرضية أن فكر محمد عبده، من خلال تشبّعه بالعقيدة

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٥.

القروسطية للأشعري، منع النزعة الوضعية الدنيوية التي كان يدعو اليها من تحرير دينامية عامة لبناء الإنسان والمجتمع.

## ثانياً: إعادة إحياء الفلسفة الكلامية القروسطية

علم التوحيد، بحسب محمد عبده، هو «التوحيد»، «علم يدرس وجود الله وصفاته»[٧]، ويدعى أيضاً «علم الكلام»، علم كلام الله والتفكير من خلال الكلام. فبالنسبة إليه، يهدف هذا العلم إلى شرح النبوءات عن طريق الخطاب العقلاني الموجود في القرآن الكريم، والذي لا يعلمنا أي شيء يتناقض مع العقل، حتى وإن كان الدين أحياناً يحدّثنا ببعض الأمور التي تتعدّى نطاق فهم الإنسان وإدراكه. فالوحي، بالنسبة إلى عبده هو خطاب عقلاني، حتى وإن عجز العقل أحياناً عن شرح بعض الأسباب الإلهية. لا يعيد محمد عبده بناء علم كلام جديد، ولكنه يسترجع عقيدة الأشعري الذي أوجد توازناً بين المعتزلة والحنابلة. فقد رفض الأشعري وتلامذته، من خلال التصدي للأرثوذكسية الحنبلية إخضاع الوحي القرآني للفلسفة الإغريقية التي زوّدت المعتزلة بمفاهيم أقامت عليها التأسيس العقلاني للرسالة القرآنية. ونجد عبده، في الجدل القائم بين الحنابلة والمعتزلة، يقف في صف الأشعري الذي يعتبره قد تبنّى الرأي الوسط، متصدياً لدوغمائية هؤلاء وطيش أولئك[٨]. إن النقد المشروع ضد إفراط المعتزلة، بحسب محمد عبده، زاد على حدَه إلى درجة غاب فيها الحل الوسط، وهو الأمر الذي يفسر انحطاط الفكر الإسلامي المحكوم عليه بالتكرار والتقليد، في حين «يعد العقل من بين أقوى دعائم الدين الإسلامي، ومن بين أشد ركائزه»[٩].

ويبقى محمد عبده صاحب نظام فلسفي سكولائي وبرهاني من خلال الرجوع إلى المسبّبات، نظام يشرح الحادث الذي ينتمي إلى عالم الفساد عن طريق سبب ضروري ينفلت عن التجربة الأولى لعالم الحس. وبالرجوع إلى الطرح الأرسطي للضرورة والصدفة والممكن والمستحيل والمحرك الأول، يبرهن محمد عبده على وجود الله خالق الكون، كما يؤكده القرآن الكريم: «من البديهي»، يقول عبده، «إن جملة الممكنات هي ممكن، وكل ممكن يحتاج إلى سبب يمنحه فرصة الوجود، ومن ثمة،

(٧) Chikh Mohamed Abdou, *Rissalt Al-Tawhid: Exposé de la religion musulmane*, Introduction française de B. Michel et Chikh Mostapha Abdel Razik (Paris: Grenthner, 1925), p. 4.

(٨) تُعتبر الأرثوذكسية الأشعرية بمنزلة حلّ وسط بين القطبين: الدوغمائية الحنبلية والعقلانية المعتزلة.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

فإن جملة الممكنات تحتاج إلى خالق»[١٠]. واجب الوجود هو مصدر للحياة والمعرفة، ومن صفاته الإرادة والقدرة اللتان أوجدتا عالماً متناسقاً ومتكاملاً، وهو ما يثبت وحدة الخالق. يعدّ أسلوب عبده أسلوباً عصرياً، لكنّ البناء المفاهيمي يعود إلى الفلسفة الإسلامية القديمة التي هزمها علم الكلام ليعطي تأسيساً عقلانياً للعقيدة الإسلامية. إنه من أهم خصوصيات فكره الذي يعبر عن التناقض الموجود بين إرادة عصرنة المجتمع ونمط تفكير لم ينفصل عن ثقافة العصر الوسيط، كما توضحه الفقرة التالية: عندما نلاحظ العالم العلوي وما يحويه من نجوم، وشموس وأقمار، ثم عندما نتأمل العالم الأرضي وما يحويه من نبات وحيوان، فإننا نستنتج لا محالة أن هذا الكل يحكمه قانون واحد» [١١].

لقد حاول محمد عبده، بعد مرور عشرة قرون من الزمن، إعادة إحياء الفلسفة العربية للدفاع عن الإسلام. وهي الفلسفة التي اعتبرتها الأرثوذكسية الحنبلية المهيمنة ابتداء من القرن الثاني عشر، فلسفة آثمة، حيث عبّرت عن مقولات منها مقولة «من تمنطق فقد تزندق» (أي من درس المنطق أصبح ملحداً). ولا بد من التذكير أن الفلسفة العربية بمفكّرَيْها الجليليْن ابن سينا وابن رشد، هي قراءة أفلاطونية وأرسطية للإسلام، وأنها أنتجت نظاماً فلسفياً قوياً يصحب فيه العقل الوحي. لقد تمّت أسلمة أفلاطون وأرسطو، وتم تصنيفهما في مصاف الأنبياء، كإبراهيم، وموسى، وعيسى... إلخ. وقد استرسلت هذه الحركة الفكرية بعيداً إلى درجة أصبح فيها العقل يطغى أحياناً على الوحي، وهو الأمر الذي أثار غضب التقليد الأرثوذكسي القائم حصرياً على القرآن والسنَّة. فعلى المستوى الفلسفي، كان الغزالي هو من ندّد بفكر إبن سينا الذي كان درسه، وهو يؤكد، من بين ما يؤكده: خلود العالم، والله يعلم الكليات فقط، ولا يعلم الجزئيات، ووحدها الأرواح تبعث يوم القيامة دون الأجساد.

فما كان يخشاه أصحاب المذهب التقليدي هو أن تنتشر الفلسفة في أوساط المتعلّمين، وأن تهيمن على نقاش العامة[*]. يكمن الخطر في استخدام العامة للعقل، ولذلك كان لا بد من وضع حدّ له.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١١) محمد عبده، **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده**، تقديم محمد عمارة، ٥ ج (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٣)، ج ١، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(*) إلجام العوام عن علم الكلام.

يدفع العالم الإسلامي اليوم ثمن هزيمة الفلسفة أمام الشريعة من خلال إدانة ابن رشد. فقد كان لا بد للطريق الذي سار عليه هذا الأخير من أن يستمر ويتواصل للخروج من التقابل العقيم لثنائية عقل/ وحي، وهو ما تم القيام به في الدين المسيحي من قبل «توما الأكويني»، تحت تأثير الرشدية اللاتينية. وعليه، فسيكون من المبالَغ فيه اعتبار عمل محمد عبده امتداداً لعمل المعتزلة، حتى وإن طالب هو نفسه بذلك. فهو، على العكس، متأخر عن هذا التيار الفكري، كونه يقف وقفة أشعرية تعيد إحياء الفقه السكولائي. وقد دعا محمد عبده إلى الاقتداء بالمعتزلة، متناقضا بذلك مع ذاته، على اعتبار أن الحركة الفكرية التي أسسها مع جمال الدين الأفغاني تدعى «السلفية»، علماً أن أول من استخدم مفهوم «السلفية» هو ابن حنبل، ومن بعده ابن تيمية، تحديداً، لمعارضة الفلسفة الإغريقية التي اتهمت بكونها السبب في ردّة المسلمين عن تراث السلف. ويحيل مفهوم السلفية إلى السلف الصالح الذي يفترض بهم معرفة التفسير الصحيح للإسلام. وكان ابن تيمية قد استخدم هذا المفهوم من بعد ابن حنبل لمحاربة تأثير الفلسفة الإغريقية في العقيدة الإسلامية. لقد كان هذا المصطلح سلاحاً ضد المعتزلة الذين اتهموا بالرِّدّة عن الوحي القرآني، بسبب مرجعياتهم المرتبطة بأفلاطون وأرسطو. ولهذا السبب، بالتحديد، لا يمكن لأحدهم أن يدّعي الانتماء إلى السلفية والمعتزلة في آن واحد[١٢].

لقد اصطدم محمد عبده في محاولته للعصرنة بحاجزين يخالفان فكره تماماً: يكمن الحاجز **الأول** في كونه رجع إلى الفلسفة الأرسطية، من خلال ابن رشد، محاولاً خلق دينامية بحث علمي في العالم الإسلامي في الوقت الذي لم تعُد تصلح فيه فلسفة أرسطو التي عفَا عليها الزمن بعد اكتشافات كل من غاليلي ونيوتن، وبعد تشكّل الأنظمة الفلسفية لديكارت وكانط. أما الحاجز **الثاني**، فيكمن في التقسيم الذي قام به عبده في مجالات المعرفة: العقل مشروع لمعرفة الطبيعة والفعل الاجتماعي، لكنه رفض إخضاع الوحي القرآني للتفكير. أكيد أن عبده لم يقرأ «كانط» الذي طرح السؤال الجوهري المتمثل بـ: ماذا يمكنني أن أعرف؟ هذا السؤال يرسم حدوداً أمام العقل الذي كان يجيب

(١٢) ليست فكرة العودة إلى الأصل هي الفكرة المزعجة، وإنما التجنُّد ضدّ الفلسفة هو ما يطرح إشكالاً عندما يدّعي أحدهم أنه معتزلي.

يرى بعض الكتّاب أن عبده ليس سلفياً، بل إصلاحياً، وهم يعتمدون في رأيهم هذا على رفضه الدائم الانقاص من قيمة الحاضر، واعتبار «الماضي أحسن من الحاضر». وهذا ليس متناقضاً مع الموقف السلفي الذي يعتبر أن السلف الصالح كانت له نظرة طاهرة ونقية إلى الإسلام. وقد كتب محمد عبده أن ممارسة الإسلام تعرّضت، في مجرى التاريخ، لتأثير المسيحية الإغريقية البربرية... إن هذا التأكيد ـ الذي لا يخدم المعتزلة ـ هو ما تنبني عليه الأيديولوجيا السلفية.

في العصر الوسيط عن كل شيء. قد يبدو من المفارقة التأكيد أن المعرفة العلمية العصرية بدأت مع تبيان حدود العقل، أي مع مسلّمة أن العقل لا يملك جواباً عن الأسئلة التي يطرحها الإنسان. لقد تجاهل محمد عبده هذا الموقف الكانطي من خلال عدم التفريق بين مجالات الوحي القرآني والعقل، محاولاً إعطاء أسس عقلانية للخطاب الديني.

هكذا، فإنه زاد من شرعية «العلماء» في قول ما هو صائب وما هو خاطئ. وقد اعترف لهم بسلطة التدخل في الحقل المعرفي الدنيوي، وهو الأمر الذي منحهم قوة استخدموها للقضاء على كل فكر لا يلتزم بالوحي. لقد منحهم سلطة للتدخل في الحقل الأكاديمي، وللحكم في ما يتوافق وما لا يتوافق مع العقيدة التي هم حراسها، عقيدة ترفض تاريخية الماضي، وترفض الأسس الأنثروبولوجية للإنسان وللمجتمع معاً.

غير أنه لا يكفي القول إن العالم الدنيوي هو مجال العقل لبناء علوم الإنسان. أضف إلى ذلك أنه لا بد من إعادة تنظيم المعرفة الدينية حتى لا تشكّل عائقاً أمام المعرفة الدنيوية، وحتى تسمح بخلق شروط ثقافية، وأيديولوجية، وسياسية بغية تطوير العلوم الإنسانية. لقد كان علم الكلام الإسلامي الذي حافظ على سكولائيته، من خلال «العلماء» الذين شكّلوا قوة سياسية ـ كما كان الشأن بالنسبة إلى الكنيسة قبل عصر الأنوار ـ لا يشجع، بل كان يمنع منعاً باتاً أي محاولة لظهور الذات، وفي غياب الذات لا وجود لعلوم الإنسان. من هذا المنظور، حمل عبده على عاتقه جزءاً من مسؤولية فشل تلامذته الوضعيين الذين لم يصمدوا أمام هجمات علماء الأزهر. فلقد كان له الفضل نسبياً في إحالة العالم الدنيوي للعقل، ولكنه لم يكن مجدداً في علوم الدين، بل على العكس، زاد من قوة الاتجاه الإيماني. لقد حاول إخضاع الواقع البشري للمقاربة الوضعية، ولكنه فشل، لأنه في المقابل أراد إعادة ترميم الفلسفة الأشعرية القديمة التي تتعارض مع الوضعية السوسيولوجية.

ولأنه لم يحاول التحرر من ربقة الثقافة الإسلامية القديمة، وأيضاً من الفلسفة الإغريقية التي قامت عليها هذه الثقافة، فإن نزعته الوضعية توقفت عند حدود علوم الطبيعة، وبقي محروماً بذلك من النظرة إلى الذات والوعي الإيبيستيمي اللذين يمكّنانه من فهم موضوع الممارسات الاجتماعية. لقد كان متأثراً بالوضعية الأوروبية التي أدمجها في علمه الديني في مقابل تناقض لازمه دائماً. لقد دعا محمد عبده إلى الوضعية الكونتية مع بقائه مرتبطاً بالفلسفة الكلامية للعصر الوسيط. أما ما غاب عنه، فيكمن في اكتشافات غاليلي ونيوتن التي قلبت موازين المعرفة الحديثة، وكانت لها تأثيرات عميقة في

الفلسفة، وفي علوم الدين في أوروبا. فبعد «غاليلي» و«نيوتن»، قام «ديكارت» و«كانط» بإعادة تنظيم العلاقة بين العلوم والفلسفة، وهو ما أثّر في الثيولوجيا المسيحية، حيث تمّ الانتقال من إله متسامٍ إلى إله متأصل يحمله الوعي الفردي. فقد شكّك ديكارت في ازدواجية الفرد في روحٍ وجسد، لانصهارهما في ذاتية واعية بوجودها، وأعاد «كانط» تنظيم المعرفة الحديثة بفضل العقل المحض، وتوقّع الفعل بفضل العقل العملي(١٣).

ولأنها كانت منقطعة عن جذورها الفلسفية، فإن الوضعية عند محمد عبده لم تستطع الصمود أمام هجمات «العلماء» الذين كانوا يرون فيها خطراً يهدد الفكر التقليدي الذي اعتبروا أنفسهم حماة له. وإذ لم يتمكّن محمد عبده من خلق دينامية فكرية في التاريخ والسوسيولوجيا والاقتصاد السياسي والعلوم السياسية... فالسبب يكمن في عدم احتكامه إلى فلسفة للمعرفة، بسبب علمه السكولائي غير المشجّع. ويمكن شرح هشاشة فكره بوصفه «وعياً معرفياً دون ذات»، وهو وعي مجنّد لخدمة علوم الطبيعة، حيث يغيب الفاعل، وليس لخدمة علوم الإنسان والمجتمع(١٤).

ويبدو أن محمد عبده لم يكن يدرك أن النزعة الوضعية التي كان يدعو إليها، كانت تتناقض مع الثيولوجيا التي كان يفترض به تبريرها على المستوى الفلسفي. فالوضعية ليست بالتقنية ولا بالمنهج، إنما هي فلسفة تمخّضت عن هزيمة الميتافيزيقا وثيولوجيا العصور الوسطى في أوروبا، لعجزها عن توفير أسس معرفية للمعرفة. لقد أقامت النزعة

(١٣) إن إعادة تنظيم المعرفة في علم الفلك والفيزياء منذ غاليلي ونيوتن أدّت إلى إحداث شرخ في الفقه المسيحي التقليدي. فما تسبّب في حرج لهذه الأخيرة، لا يكمن في كون الطبيعة من دون ذات (فهو أمر تقبّله الدكاترة الأرسطيين في السوربون)، ولكن أن تشكّك هذه المعرفة الجديدة في الحقائق الأكيدة التي قام عليها الفقه الكلامي العصروسيطي. فلقد أحرق جيوردانو برونو (Giordano Bruno) لأنه دافع عن فكرة خلود العالم، وهي فكرة تتناقض مع فكرة عرش الإله المنغلق، ولكن بعد مضي عدّة عشريّات من القمع والملاحقة، فإن دكاترة الإيمان اقتنعوا بضرورة التأقلم مع العالم الجديد الذي ظهر رغماً عنهم. إن الانتقال من تمثلات إله متسام إلى إله متأصّل يحمله الوعي الفردي أصبح ممكناً بفضل ديكارت الذي ساعد على تقبّل فكرة انصهار الجسد والروح في الأنا، وبفضل «كانط» (Kant) الذي سمح بالتمييز بين الذاتية والموضوعية. إن العقيدة المسيحية المعاصرة تدين بالكثير للفلسفة التي ساعدتها على التخلّص من نمط تفكير العصور الوسطى الموروثة عن الأزمة الغابرة. فلا يكفي التعبير عن وعي معرفي موجود سلفاً في الفلسفة الإغريقية لإثبات النزعة الوضعية.

(١٤) هـذا ما يفسّر استمالة الإسـلام السياسي بشكل أسهل للبيولوجيين، والفيزيائيين، والكيميائيين، والمختصّين في الرياضيات أكثر من استمالته للسوسيولوجيين، والأنثروبولوجيين أو المؤرخين. تجدر الإشارة إلى أن التيار الإسلامي المتمخّض عن فكر محمد عبده (من خلال جينيالوجيا رضا وحسن البنّا)، يضم في صفوفه، بشكل أساسي، مهندسين، وأطباء، وفيزيائيين، وبيولوجيين، وكيميائيين...، في حين أن هؤلاء الذين يدّعون الانتماء إلى نزعة الوضعية هم بشكل عام، المؤرخون الأدباء، والسوسيولوجيون، واللسانيون... حيث يجد الفريق الأول ذيعاً وسنداً عند أقلية الناس الذين يشاطرونهم فئات النموذج الأفلاطوني، في حين نجد أعضاء الفريق الثاني معزولين، ومهمشين، ومطاردين، ومهجَّرين في أغلب الأحيان.

الوضعية قطيعة مع الميتافيزيقا والثيولوجيا اللذين حاربتهما[١٥]. ومع هذا، فإن محمد عبده بيَّن الحدود الفاصلة في معرفة الفعل الاجتماعي خلال القرن التاسع عشر الذي عرف ميلاد الفينومينولوجيا مع ديلتي (Dilthey)، وطوّرها هوسرل (Husserl) أكثر فأكثر خلال القرن العشرين.

## ثالثاً: الانتماء الفكري المزدوج لمحمد عبده

كما رأينا، فإن فكر محمد عبده يعبّر عنه تياران متناقضان: **الأول** هو بحث عن الحداثة لاستدراك التأخر عن الغرب في مجال العلوم والتقنيات، و**الثاني** هو دفاع عن التراث الديني الذي تهدده طموحات هذه الحداثة. لقد كان يعبّر عن تناقض موجود في قلب المجتمعات العربية المسلمة، مطالباً ورافضاً للحداثة في الوقت ذاته. لقد كان تأثيره بارزاً في العديد من الأجيال الفكرية والسياسية الذين كانت لهم مواقف أيديولوجية متضاربة. إنّ القومية العربية المعلمنة نشأت في بداية القرن العشرين على يد سعد زغلول ولطفي السيد، وكذا التيار الإسلامي نشأ على يد رشيد رضا وحسن البنا، وكلهم يدّعون انتماءهم إلى فكر محمد عبده. لكن هذا الأمر لا يعني أن الاتفاق على هذا المفكّر هو اتفاق بالإجماع، لأن جوانب عمله كانت تتعدد وتتضارب، فقد جذبت الفلسفة الكلامية التي قام بصقلها الإسلاميون، في حين أعجب به القوميون الذين أرادوا إعادة خلق النموذج الأوروبي على أرض الإسلام... مع احترام المبادئ الإسلامية. وأدّت الازدواجية أو الثنائية القطبية في فكر عبده إلى انقسام تلامذته إلى قسمين: بعضهم إسلاميون، عرفوا في الأوساط الشعبية، والبعض الآخر حداثيون علمانيون، وهم الأقلية التي تعيش الغربة في بلدها.

ويتمثل أحسن مثال على ذلك بالكاتبيْن اللذيْن يدعيان انتسابهما إليه، واللذين كتب كل منهما كتاباً حول الموضوع نفسه ـ **الحكم في الإسلام** ـ مع فارق سنة بينهما، وكان مصيرهما الفكري مختلفاً تماماً. فـ **الأول** هو رشيد رضا الذي تم تبنِّيه والاعتراف

(١٥) يعترف «أوغست كونت» أن الثيولوجيا تعبّر عن إرادة معرفة القوانين التي تسيّر العالم المنقسم بين السماء والأرض، واضعة بذلك معرفة سكولائية تزعم أنها تمارس تأثيراً عشوائياً وغير محدود على العالم، فهي أكثر قسوة من الميتافيزيقا التي لا تشكّل، كما يقول، إلا انتقالاً بين الحالة الدينية والحالة الوضعية. وباستبعادها للثيولوجيا وللميتافيزيقا، فإن الوضعية أصبحت في حدّ ذاتها فلسفة مقترضة من «كانط» (Kant)، كما أصبحت تمثّل الاتصال بين الذاتية/ والموضوعية التي تترجمها ثنائية تنظيم/ وسط، مع البحث عن وضع حدّ لسلطة الروح المطلقة، ولبديل للأنا.

به بوصفه تلميذاً من الدرجة الأولى لعبده من العلماء الذين رحبوا بكتابه[١٦]. أما **الثاني**، فهو علي عبد الرازق الذي تم نبذه وتفنيد كتابه بشدة ومنعه من البيع[١٧]، فقد قاطعه كل العلماء الذين لا يتصوّرون أن السلطة في الإسلام قد تكون موضوع تنقيب وبحث تاريخي وعلمي. لذا تمّ إقصاؤه من «محكمة المنصورة الشرعية، حيث كان يمارس عمله قاضياً. فعلي عبد الرازق لم يقم في كتابه بخيانة فكر معلمه الذي كان يعتبر أنه لا وجود لحكم ديني[١٨].

فإذا كان الكاتبان يختلفان إلى هذه الدرجة، وينتميان إلى حقلين فكريين متضادين، بل ويتّهم كل منهما الآخر بالخيانة، وفي الآن نفسه يدّعي كل منهما أنه تلميذ لمحمد عبده، فهل يمكن تحديد الوريث الشرعي له بعد مرور مئة سنة على تاريخ وفاته؟ هل هو المتكَلم الأشعري الجديد الذي مهّد لظهور التيار الإسلامي أم هو الوضعي السبنسيري (نسبة إلى سبنسر) الذي فشل في مشروعه؟ في الواقع، يمثل محمد عبده الاثنين معاً، وهذا التناقض هو الذي يفسر أهداف التأثيرات الفكرية والتغيرات الاجتماعية لمشروعه الوضعي الذي كان يطمح إليه[١٩]. فالنزعة الوضعية هي فلسفة علمانية لا يمكنها أن تتطور إلا إذا تخلّصت من الوصايا الميتافيزيقية. إن إقصاء «العلماء» لعلي عبد الرازق يبيّن أن وجود الفكر السكولائي القروسطي والنزعة الوضعية في النظام نفسه يؤدي لا محالة إلى فشل هذا الأخير. كما تجدر الإشارة إلى أن الخطاب الديني يقبل النزعة الوضعية للعلوم التجريبية دون العلوم الاجتماعية. لقد اعتمد هذا الخطاب على الفلسفة الإغريقية من خلال تعليمات أرسطو الذي يعطي الأهمية للملاحظة الإمبيريقية في الطبيعة، إضافة إلى تعاليم أفلاطون الذي يعتبر أن حقيقة الأشياء أو ماهيتها مخفيّة. في المقابل فإن الخطاب الديني يحارب النزعة الوضعية للعلوم الاجتماعية التي يعتبرها منافساً وخصماً. فتلامذة محمد عبده الإسلاميون يتمسكون بالنزعة الوضعية للطبيعة، وتلامذته المنافسون لهم يسعون إلى استخدامها في تفسير الظواهر الاجتماعية.

---

(١٦) محمد رشيد رضا، **الخلافة أو الإمامة العظمى: مباحث شرعية سياسية اجتماعية إصلاحية** (القاهرة: مطبعة المنار، ١٩٢٤).

(١٧) Ali Abderrazak, *Les Fondements du pouvoir en Islam* (Paris: La Découverte, 1994).

(١٨) تبدو هذه الفكرة واضحة في «الإسلام والنصرانية»، في: عبده، **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده**.

(١٩) الادعـاء المتزامن بانتساب الإسلاميين والحداثيين العلمانيين إلى عبده لا يخلو من القصد عند هؤلاء وأولئك. فإسلاميون يعودون إليه ليظهروا ارتباطهم بالحداثة، وخصومهم يتحججون بسلطته للتأكيد بأنهم مسلمون.

لقد دخلت النزعة الوضعية بمفهومها الحديث إلى الوطن العربي في وقت مبكر. وكان أول المدافعين عنها هو اللبناني شبلي الشميّل (١٨٦٩ ـ ١٩١٧) ـ الذي لا بد من أن يكون محمد عبده قد قرأ له ـ والذي كان يستلهم في كتاباته من مؤلفين أوروبيين من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهناك مؤلف آخر أقرب إلينا وأشهر وأكثر جرأة في دفاعه عن النزعة الوضعية، هو المصري زكي نجيب محمود الذي تدل عناوين كتبه على توجهه الفلسفي[٢٠]. وعلينا أن نشير أيضاً إلى تأثير المادية التاريخية من خلال مؤلفين طبقوا هذه المقاربة على التراث، مثل الطيّب تيزيني[٢١]، وحسين مروة[٢٢]، غير أنه لم يكن لكل هؤلاء الكُتّاب تأثير في الطلبة، ولا في النخب الاجتماعية. لقد كان للنزعة الوضعية كُتّابها، ولكن لا قُرّاء لها. ويكمن السبب في أن المجتمع بقي إلى حدّ الساعة، بشكل واسع، تحت التأثير المهيمن لـ «علماء الدين» ومعرفتهم الكلاسيكية، التي أعطاها الإسلاميون، مثل سيِّد قطب وأبو العلاء المودودي، صبغة أيديولوجية ـ سياسية.

ورغم أنه كان لديه تلامذة في الاتجاهين، فلم يكن محمد عبده في مأمن من نقد الفريقين له. فقد رفض بعض الإسلاميين أعماله التي اعتبروها مؤامرة مع الغرب ضد الإسلام[٢٣]. ومع هذا، فإن النقد الإسلاموي الأكثر اعتدالاً هو نقد سيد قطب الذي كان يكنّ الاحترام لعبده، وكان يتأسّف لذهاب هذا الأخير بعيداً في دفاعه عن العقل على حساب الوحي. لقد اتّهم سيد قطب عقلانية عبده التي، كما يقول، تعترض عالمية قوانين الطبيعة التي أرادها الخالق. فلقد جعلها في ما بعد، مستقلة عن إرادة الخالق إلى درجة نسيان «مبدأ آخر للنظرة القرآنية التي تعتبر أن الإرادة والقدرة الالهية لا حدود لها...»[٢٤]. لقد تراجع قطب مقارنة بالأشعري، متبنّياً موقف ابن حنبل. كما أنه أكد من جديد رفض تفسير الوحي القرآني انطلاقاً من العقل البشري.

من جهة أخرى، انتقد محمد عبده أيضاً كُتّاباً من أصحاب الخطاب العلماني. ففي كتابه الشهير **الأيديولوجيا العربية المعاصرة** يطرح عبد الله العروي السؤال المتعلق

---

(٢٠) ولنذكر أيضاً: أسطورة الميتافيزيقا، منطق الوضعية (١٩٥٩)، *Le Mythe de la métaphysique* (١٩٥٣)؛ **نحو فلسفة علمية** (١٩٥٩)، *La Logique positiviste* (١٩٥٩)، *Vers une philosophie scientifique* (١٩٥٩)، و**تجديد الفكر العربي** (١٩٧١) *Le Renouvellement de la pensée arabe* (١٩٧١).

(٢١) طيب تيزيني، **مشروع رؤية جديدة في الفكر العربي في العصر الوسيط**، في الفكر الفلسفي العربي (دمشق: دار دمشق، ١٩٧١).

(٢٢) حسين مروة، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، ٢ ج (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩).

(٢٣) سعيد رمضان البوطي، **العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر** (دمشق: دار الفكر، ١٩٨١).

(٢٤) سيّد قطب، **في ظلال القرآن**، ٦ ج (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢).

بفشل النزعة الوضعية في الوطن العربي قائلا: «ولكن، إذا كان الإسلام الحداثي [مشيراً إلى عبده] يرشح النزعة الوضعية .... وإذا كانت هناك تغطية مهيمنة للكيفية على السببية في فهم المسائل، فما هو سبب مقاومة العرب للوضعية الغربية عندما تطبّق على مجتمعاتهم؟»[٢٥].

يجيب العروي قائلاً إن الموضوعية لا تُفهم بالكيفية نفسها عند الغربيين وعند العرب. فبالنسبة إلى الأوائل، تعدّ الموضوعية «معطى يكفي إدراكه»[٢٦]. وبالنسبة إلى الآخرين، فالموضوعية هي «هدف يجدر تحقيقه بقدر ما يجدر تصوره»[٢٧]. وإذا كان العروي يضع القارئ على الطريق الصحيح، إلا أنّه لا يجيب عن التساؤل المهم الذي يطرحه. لقد أُولى الأهمية للعرب والغربيين الذين لهم تصورات مغايرة عن النزعة الوضعية والموضوعية. ويبدو لنا، أن الإجابة أكثر بساطة، حيث إنه، بعد تجاوز الميراث الفلسفي الإغريقي، اكتشف الغربيون الذات والوعي، وهو ما أدى في القرن التاسع عشر إلى ظهور الفينومينولوجيا. فبعد تحررها من الفلسفة السكولائية للعصر الوسيط، تطوّرت النزعة الوضعية إلى مرحلة اكتشاف الأنا والفينومينولوجيا. وكان لا بدَّ، في البداية، من تحرير معرفة طبيعة الميتافيزيقا، ليتضح مع دلتي (Dilthey) في القرن التاسع عشر أن علوم الروح تحتاج إلى مقاربة مختلفة. لا يحيل هذا الأمر إلى اختلاف في الثقافة، ولكنه يشير إلى تسلسل في الفكر العلمي الذي له تاريخه الخاص.

إن موضوعية الذات ليست معطى، بل استعداد عقلي من تحصيل الذات العارفة للتفكير في موضوع البحث. فالموضوعية تحتاج إلى أن تكون الذات العارفة في حدّ ذاتها واعية، أي أن تكون واعية بذاتيتها الخاصة، غير أن الفلسفة الإغريقية، في تعطشها للشرح الاستدلالي والبحث عن العلة الأولى، وهو ما يبرر اتجاهها الميتافيزيقي، قائمة على فكرة الكائن الأعلى، وتدير ظهرها للوعي. فلا المعرفة الدينية، ولا الفلسفة اليونانية التي أثرت فيها، تولي أهمية للوعي، وكل منهما تفضل تصنيف العقل الذي ينعته أرسطو بماهية الإنسان. لقد ساهمت الحقبة الإغريقية القديمة في التعريف بالعقل الذي استخدمه العرب لإضفاء صبغة عقلانية على رؤيتهم للعالم. ولكن إذا كان العقل ذا صبغة كونية، فإن الوعي الذي هو من اكتشاف الغرب الحديث، ذو صبغة تاريخية، وهو

(٢٥) Abdallah Laroui, *L'Ideologie arabe contemporaine: Essai Critique* (Paris: F. Maspéro, 1973), p. 117.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

ما تصدّى لظهوره العرب. ففي النموذج الأشعري المتمخّض عن الفلسفة الأفلاطونية لا يوجد مكان للوعي، والعقل يكفي للكشف عن الجواهر الخفية. لقد كان لا بد من انتظار ديكارت لمعرفة أن الإنسان عبارة عن وعي، وانتظار ماركس للتأكد من أن الوعي يخفق في الكثير من الأحيان. وهذه النتيجة في حدِّ ذاتها انتصار للفلسفة على السكولائية التي كانت تشيِّد العالم بأعين الكائن الأعلى، وليس بأعين الذات العارفة.

لقد أسهب حسن حنفي بتحليل التوتر الموجود بين الثيولوجيا والوضعية في فكر عبده من خلال مقال يحمل عنواناً معبّراً: «ثيولوجيا أم أنثروبولوجيا»[٢٨]، ينادي من خلاله حنفي ويدعو إلى تكريس الثيولوجيا في سبيل تطور البشرية وتقدمها. ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق، كما يقول، إلا بشرط «إيجاد كوجيطو» لتحويل الثقافة الثيومركزية (بمعنى الثقافة التي مركزها الدين) إلى ثقافة أنثربومركزية. فالثيولوجيا، بحسب رأيه، هي صورة مقلوبة للعالم ورجالات الدين يمشون فيها على رؤوسهم. فإذا ما استخدموا أرجلهم، صاروا أنثروبولوجيين. وتعدّ الثيولوجيا بالنسبة إليهم علماً مغالطاً دون موضوع، وهي انعكاس مقلوب لاهتمامات الإنسان حول النموذج التأملي. «يريد الإنسان أن يكون كاملاً، عالماً، قوياً، رؤوفاً ورحيماً .... إلخ. ثم إنه يجمع بين أغلى ما يملك وأكثر ما يحب»[٢٩].

هذا التصور الدوركهايمي للدين أدى بحسن حنفي إلى التفكير في أنه يكفي استبدال الموضوع الافتراضي للثيولوجيا بالموضوع الحقيقي حتى تصبح هذه الأخيرة أنثروبولوجيا مفتوحة على واقع العالم. ويرى حسن حنفي أنّ الحركة الإصلاحية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده «لم تؤد دورها كما يجب»[٣٠]، لأنها أعادت إحياء الأسس النظرية نفسها المرتبطة بالتناقض الموجود بين المادي والروحي. لكنّه لم يستشعر أصالة فكر محمد عبده الذي أراد أن يجمع كل شروط تلك النقلة التي لم تتحقق. إن بناء الأنثروبولوجيا هو مهمة العديد من الأجيال المتعاقبة التي يمثل فيها المفكّرون حلقات متسلسلة. فديكارت الذي يذكره حسن حنفي، على سبيل المثال، كان حلقة أساسية في نقلة استمرت على يد كانط. من هذا المنظور، تعدّ نظرة محمد عبده نظرة ثاقبة مقارنةً بنظرة حنفي، فصحيح أن الأول يعتمد على السكولائية، ولكنه، في الوقت نفسه، يضع

(٢٨) Hassan Hanafi, «Théologie ou Anthropologie?,» in: Anouar Abdel-Malek, Abdel-Aziz Bellal et Hasan Hanafi, *Renaissance du Monde Arabe* (Bruxelles: Duculot, 1970), pp. 233-264.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٤٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

لها حدوداً، وهو الأمر الذي كان بإمكانه أن يدفع المفكرين الذين كانوا يدّعون انتسابهم إليهم بالتفريق بين الثيولوجيا والعلم. وكان بإمكان محمد عبده أن يكون رائداً من رواد الحداثة في الفكر الاسلامي من دون أن يكون حداثياً محضاً. فقد حاول القيام بنقله إبيبستيمية، ولكنه لم يستطع الوصول بها إلى آخر المطاف.

في المقابل، حاول حسن حنفي تحويل الثيولوجيا الكلاسيكية إلى أنثروبولوجيا متطلعاً إلى علمنة المعرفة الدينية ومفاهيمها، أي إعادة صياغة الثيولوجيا الدوغمائية بلغة فلسفية وسياسة عصرية: أمة، دولة، تاريخ، تقدم... إلخ. وإذا كان المعتزلة قد قاموا بأسلمة أفلاطون وأرسطو، فقد أراد حسن حنفي أسلمة هيغل وماركس. وكانت النتيجة «تيار إسلامي ماركسي»، وليست أنثروبولوجيا كانطية. وفي هذه الحوصلة، يفقد الإسلام روحانيته، وتفقد الماركسية خاصيتها العلمانية. فأن تجعل رجل الدين من القرن العاشر يمشي على قدميه، لن يؤدي بالضرورة إلى خلق أنثروبولوجيا، حيث ظهرت هذه الأخيرة في أوروبا بعد تغيير النموذج الإيبيستيمولوجي.

أمّا في ما يخصّ أنور عبد الملك، فإنه يرى أن محمد عبده قام بإخضاع الأمة للإسلام، وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يمنع علمنة المجتمع. فهو يعتبر أنه «من خلال عصرنة الدين التقليدي أعاد إليه عبده فعاليته، وجعل منه ما أراده أن يكون: الرابط الوحيد القادر على لمّ شمل الأمة، والفلسفة الوحيدة المقبولة، لأنه قومي ومطابق للأصل»[٣١].

ويرى أنور عبد الملك أنه من دون محمد عبده ما كان ليعاد إحياء التقاليد الدينية تحت راية الحداثة. غير أنّ هذا الموقف يعطي الكثير من الأهمية للدين، وكأن هذا الأخير مستقل عن المجتمع. لم يقم محمد عبده بإعادة إحياء التقاليد أو الأفكار القديمة، بل المجتمع هو من فعل ذلك، لأنه لم يكن لديه القوة الكافية والقدرة على الانقطاع عن الثقافة القروسطية. إن أنور عبد الملك يطلب الكثير من عبده الذي لم يكن يستطيع وحده القيام بهذه القطيعة الفكرية التي لم تحصل في أوروبا إلا بعد تعاقب

(٣١) Anouar Abdel-Malek, *Idéologie et renaissance nationale: L'Egypte moderne* (Paris: Anthropos, 1969), p. 403.

بالنسبة إلى عبد الملك، مؤلف كتاب حول الجدل الاجتماعي، فإن عصرنة دين ما، أي عصرنة تأويله بحسب الواقع المعيش للمؤمنين، أي تقوية هذا الدين وجعله خالداً.

هذا الموقف الذي يفترض أن الدين يقع خارج السجلّ الاجتماعي، وأنه من الممكن الفصل بينهما عن طريق عصرنة السجل، وترك الدين تحت وطأة الأفكار القديمة.

العديد من الأجيال والمفكّرين، من ديكارت، وسبينوزا، وروسو، وصولاً إلى كانط وماركس. ولكن في الوقت نفسه لا بد من الاعتراف بأن محمد عبده قد مهّد الطريق لذلك. إنّه بمحاولته حماية التراث الديني قد قام بإحداث شرخ فيه. وقد وضع ألبرت حوراني الإصبع على هذا الفعل اللاإرادي لعبده، والذي لا تزال أعراضه بادية على المجتمعات المسلمة. إنه يرى أن محمد عبده «كانت له نية تشييد جدار ضد العلمانية، لكنه، في الواقع، قد فتح طريقاً ملائماً أمام هذه الأخيرة التي كان بوسعها أن تهيمن على الآراء الواحدة تلو الأخرى. فليس من باب الصدفة أن يكون فريق من تلامذته هو من قام، في ما بعد، بتطوير أطروحته في اتجاه العلمانية التامة»[٣٢].

إن فشل مشروع محمد عبده، وبغض النظر عن اللاتناسق في نظامه الفكري، يمكن تفسيره من خلال مقاومة المجتمع للنظرة الوضعية. فثيولوجيا العصر الوسيط التي كانت تدرس من طرف علماء الدين لا تزال مسيطرة على المجتمع. وستظل متربّعة على العرش ما دام خصمها المتمثل بالفلسفة غائباً عن الساحة. إنّ النقاش الذي يدور بين علماء الدين وعلماء الاجتماع، والمؤرخين، واللسانيين، والصحفيين، يتجه دوماً لمصلحة علماء الدين لأن لديهم جمهوراً، ولديهم دولة، بخلاف خصومهم. إن قوة علماء الدين مصدرها فكرة العصمة الدوغمائية، كما تم وضعها بشكل نهائي من قبل العقيدة الأشعرية في فترة كانت تشمل فيها المعرفة الدينية المقدّس والدنيوي. فكلّما استمرت الفلسفة في إغفال حصر مبدأ العصمة في مجال المقدس، فإن العلوم الاجتماعية ستجد صعوبة في تملّك الأرضية التي تبنى عليها مشاريعها. إن عصمة الدوغمائي هي وضع فكري له تشعّبات سياسية تظهر من خلال الدعم الذي يقدمه جمهور المؤمنين. إنّها شكل معقْلن ومستنير للمعتقدات الشعبية، وهو ما يمنحها صبغة اجتماعية وقوة سياسية.

يعود فشل تقدّم الوضعية عند محمد عبده إلى عوامل سوسيولوجية وتاريخية. فالأفكار والتمثُّلات ليست مستقلة عن الوسط الاجتماعي الذي يشجّع على انتشارها أو يقوم بإحباطها ومحاربتها. لقد ساند المجتمع المدني في أوروبا النزعة الوضعية، ودافع عنها، وتمكّن من فرض الاستخدام العام للعقل من خلال مواجهة السلطات التقليدية التي ظلت مرتبطة بالرؤية المسيحية، أو في أحسن الأحوال بالرؤية الأرسطية للعالم. لقد خلقت فلسفة الأنوار في أوروبا دينامية فكرية لم تتمكّن الأنظمة الملكية الحاكمة

(٣٢) Albert Hourani, *La Pensée arabe et l'occident* (Paris: Namfal, 1991), p. 151.

التي كانت تندّد بها البرجوازية من مواجهتها، غير أنّه لم يكن هناك في الوطن العربي، في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قوى اجتماعية تحمل النزعة الوضعية، وتفرض رؤية معينة للعالم. وقد بيّنت محاولات حظر كتب قاسم أمين حول المرأة، وعلي عبد الرازق حول نظام الحكم في الإسلام، وطه حسين حول الشعر الجاهلي، أنّ النخبة الاجتماعية المصرية لم تكن مستعدة ثقافياً للانتقال من النموذج الأفلاطوني للتقليد الأشعري إلى النزعة الوضعية المشكوك فيها، فقد تملّكها خوف من وضع حدٍّ لتصَور نظام العالم، كما تمّ بناؤه انطلاقاً من الوحي القرآني.

# القسم الثاني

## التكوين العلمي
## لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا

# الفصل الثالث

# التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية: حالة المشرق العربي

أحمد موسى بدوي(*)

## مقدمة

لو سلّمنا جدلاً أن الباحث السوسيولوجي العربي استيقظ في صباح اليوم الحاضر، أمام واقع جديد، يصبح فيه حرّاً في اختيار موضوعات بحثه، ومتمكّناً من جمع البيانات والمعلومات بشفافية كاملة، وقادراً على تقديم كل الأسباب والتفسيرات من دون اختزال؛ لو سلمنا بهذا الأمر، فهل يعني ذلك أن الباحث العربي سوف يتمكّن من بلوغ المستوى العالمي في الممارسة العلمية. والإجابة هي النفي القاطع، لأن مشكلات الإنتاج العلمي في السياق العربي ليست مرهونة فقط بالعوائق البنائية.

ومع أن هذا البحث يقرّ بوجود عوائق بنائية أكيدة، أهمها الإكراه السياسي والسلطوي على الباحثين العرب، ذلك الإكراه الذي يحدد سقف البحوث، ونطاقها، وحدود التفسير، ويحول في معظم الأحيان دون ردّ الظواهر المدروسة إلى أسبابها الحقيقية، إلا أن البحث لا يهتم بدراسة هذه العوائق، ويتخذ منحى آخر مختلفاً. حيث ينتمي إلى البحوث التي تحاول كشف العوائق الإيبيستيمولوجية في المنتج السوسيولوجي العربي. وهذا الاتجاه في البحوث، يجب أن يستمر، ويتطور، لأنه

(*) باحث في العلوم الاجتماعية ـ مصر.

يمارس نقداً مستمراً على الخطاب العلمي، بغية تحسينه وتجويده. وعليه، فإن كل المهتمين بالتحليل النقدي للخطاب العلمي، لا يستهدفون كشف عورات الباحث العربي، بقدر ما يستهدفون، فرز البحوث الأصيلة من المزيفة، وتجنّب عديمة القيمة، مما ينتشر في الفضاء الثقافي العربي. ومن نافلة القول إن الالتزام بعدم شخصنة النقد، وحماية الغفلية، هي أسس أخلاقية لا بد من أن يتسلح بها المهتمون بنقد المنتج السوسيولوجي العربي.

من جهة ثانية، فالبحث، يسعى إلى الاستفادة من فلسفة العلم وتاريخه (خاصة لدى كارل بوبر، وغاستون باشلار)، والدرس الإبيستيمولوجي، وسوسيولوجيا بيير بورديو، في استحداث أدوات منهجية تلائم تحليل المنتج العلمي العربي، مثل **قياس الزمن المعرفي للمنتج**، و**قياس كثافة القراءة**، و**قياس كثافة التأليف**، في محاولة للوصول إلى مستوى الدقة الكمية، جنباً إلى جنب **التحليل النقدي للخطاب** (CDA)، وتضافر هذه الأدوات، يقربنا زلفى من الموضوعية في تقييم المنتج العلمي الاجتماعي في المشرق العربي ونقده، إنتاجاً واكتساباً، متخذين من الحالتين المصرية والسودانية نموذجاً.

## أولاً: تطور علم الاجتماع في مصر

حين تأسس علم الاجتماع في مصر، كان المجتمع المصري على عتبة التحول، ولكنه لم يزل مجتمعاً تقليدياً، فلم يخبر التحولات الكبرى التي أدت إلى ظهور علم الاجتماع في أوروبا، فالإقطاع الزراعي هو النظام الاقتصادي السائد، ونظام الحكم ملكي وراثي، وحركة التصنيع في مهدها، ونظام التعليم محدود، ملائم لمحدودية فرص الحراك الاجتماعي. في هذا السياق، **يصبح المجتمع المصري موضوعاً للأنثروبولوجيا الاجتماعية، أكثر منه لعلم الاجتماع**، هذه الحقيقة التي تلامس الواقع، لم تكن يوماً قيد الدراسة والبحث، ولأن علم الاجتماع ظهر في مصر بلا موضوع يدرسه، فقد بدا للعديد من المشتغلين بهذا العلم، في لحظة التأسيس أنه علم للتأمل والتفكير في مشكلات المجتمع، استنباطياً أكثر منه استقرائياً.

تمر عمليات اكتساب العلم الاجتماعي الوارد من الغرب وإنتاجه، بمراحل تطور شبه ثابتة، فالبداية **تقليدية**، بلا إنتاج علمي تقتصر على عمليات اكتساب العلم ـ وصفه، وفهمه، ومعرفة فائدته للمجتمع ـ خالية من الإبداع النظري والمنهجي، ثم تأتي القراءة الثانية للعلم **نقدية** الطابع، يعرض فيها ما تم اكتسابه على الواقع بظواهره المختلفة،

وتبدأ **إرهاصات الإنتاج** العلمي، ومن رحم هذه المرحلة النقدية تولد مرحلة التوطين، وحين يتمكّن المهتمون من تطوير نظريات وأدوات منهجية ملائمة لدراسة الواقع، وهو الأمر الذي يعود انعكاسياً على العلم كتراث إنساني، فيطوِّره. بناء على هذا التصنيف الافتراضي، فإن البحث يقسم مراحل تطور علم الاجتماع في مصر، إلى أربع مراحل أساسية، لكل منها ملامح أساسية، وهي: مرحلة النشأة التقليدية المحصورة، ثم المرحلة الاحتفالية، ثم المرحلة التقليدية التعددية والتوسع المنفلت، ثم مرحلة الشرح على المتون التقليدية.

## ١ ـ مرحلة النشأة التقليدية المحصورة (١٩٢٥ ـ ١٩٥٢)

في عام ١٩٢٥، تأسس أول قسم لعلم الاجتماع في الجامعة المصرية، كفرع في قسم الفلسفة في جامعة القاهرة، ولم يستقل عنها إلا عام ١٩٥٦[١]. وفي عام ١٩٤٨، تأسس معهد العلوم الاجتماعية، ثم قسم للاجتماع والفلسفة في جامعة الإسكندرية. وفي عام ١٩٤٩، تأسس قسم لعلم الاجتماع في جامعة عين شمس. وكان القائمون بتدريس العلم من الأجانب أو الأساتذة المصريين قد تدرّبوا في أوروبا.

لقد انحصرت عمليات اكتساب المعرفة السوسيولوجية في التراث الفرنسي، وتعرّضت السوسيولوجيا للتشويه منذ لحظة انتقالها إلى قراء العربية، فالكتاب الأول في علم الاجتماع، كما وصفه فريدريك معتوق: «كتاب مدرسي يعتمد على مرجعية تتجاهل مؤسسي علم الاجتماع (...)، وقد وضع أول قطار لعلم الاجتماع لدينا على سكة مخطئة»[٢]. ويرسي مؤلفو الكتب الأكاديمية، تقليداً غير أخلاقي، كما يؤكد محمد الجوهري، فيخلطون ـ للأسف ـ بين الترجمة والتأليف[٣] في لحظة من لحظات تأسيس العلم في مصر لا يكون فيها إلا تقليدياً ومكتسباً.

من هذه البداية غير الموفّقة، ارتبكت عمليات اكتساب المعرفة بهذا العلم، وظل استاتيكياً ساكناً محصوراً في الإرث الفرنسي، غير معني بما يحدث من تطور في هذا العلم. لذلك، فقد انشغل جيل الرواد وتلاميذهم بقضايا: «ذات طابع نظري تختلط

(١) أحمد زايد، «سبعون عاماً لعلم الاجتماع في مصر،» **مجلة كلية الآداب** (جامعة القاهرة)، السنة ٥٦، العدد ٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥)، ص ٢.

(٢) فريدريك معتوق، **تطور الفكر السوسيولوجي العربي** (بيروت: جروس برس، [د. ت.])، ص ٩٢.

(٣) محمد الجوهري، «علم الاجتماع في مصر ورسالة هذه المجلة،» **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع** (القاهرة)، العدد ١ (١٩٨٠)، ص ٧.

فيها الفلسفة بالأخلاق والتربية، كما هو الحال في المدرسة الفرنسية»[٤]، ولم يواكب الجيل الأول وسلفه التغيّر المتسارع الذي شهدته السوسيولوجيا في الأكاديميات الأوروبية والأمريكية، وظلت السوسيولوجيا بعيدة من الواقع، ورضيت بما قسمه لها الرواد، باعتبار أن محاولة اقتراب العلم من موضوعه، جهل وعدم وعي، أو بعبارة علي عبد الواحد: «من المؤسف حقاً أن أرى الكثيرين ممن يدرسون علم الاجتماع يتجهون اتجاهاً عملياً، فيركّزون على دراسة بعض الأوضاع الحاضرة وطريقة علاجها، ويعتقدون أن هذا علم اجتماع (...)، وليس هذا الاتجاه من بين أغراضه وأهدافه، كما تعلمتها وفهمتها»[٥].

لقد افتقر علم الاجتماع منذ النشأة إلى المنهجية الإمبيريقية، وفقد ميزته الأساسية كنظام معرفي مبني على دراسة الواقع الميداني، ساعد على ذلك أن المجتمع المصري آنذاك لم يشهد تحولاً نوعياً تتوالد عنه ظواهر وعلاقات ونظم اجتماعية جديدة، فظلت سوسيولوجيا استاتيكية حتى ثورة يوليو.

## ٢ ـ المرحلة التسويغية الاحتفالية (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)

ورث السلف السوسيولوجيا الاستاتيكية من جيل الرواد، ودهمتهم ثورة يوليو، بإيقاعها السريع في إحداث التحولات الكبرى، فكان انفعال علماء الاجتماع بالثورة احتفالياً، ويتحول الواقع مثالاً للفكر، وظهرت السوسيولوجيا مندهشة بجمال هذا الواقع وكماله وقوته وتنظيمه، فخرج العلم عن أهدافه كموجّهٍ ومنبّه ومرشد للقرار السياسي.

والقارئ لمؤلفات هذه الفترة، يلحظ كيف أن الكتابة السوسيولوجية، لم تعُد تنتمي إلى نظام معرفي مستقر، ولم يعُد من وظيفتها الكشف عن أسباب التخلّف، والبحث عن سبل التقدم، وترشيد الفعل السياسي. هنا يتحول العقل السوسيولوجي إلى عقل أسير (Captive Mind)، بتعبير محمد حسين العطاس، وتشير العديد من شواهد الكتابة السوسيولوجية في تلك المرحلة إلى وجود خلط مشوّش في استخدام مصطلح «الاجتماعي»، بحيث تختفي الحدود بين المدلول السياسي والمدلول العلم سوسيولوجي للمصطلح. ونكتفي بالعبارة الجوهرية التالية التي تظهر هذا الخطاب

(٤) زايد، «سبعون عاماً لعلم الاجتماع في مصر،» ص ١٣.

(٥) علي عبد الواحد وافي، «طبيعة علم الاجتماع وطرائق تطبيقه،» في: محمود أبو زيد، إعداد وتقديم، **علم الاجتماع والاجتماعيون: تجارب وخبرات** (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٥)، ص ٢٠٣.

التسويغي الذي يتعسف بوضع ميثاق ثورة يوليو ضمن الأدوات التفسيرية لعلم الاجتماع: «هذه المرحلة ـ يقصد بعد قيام ثورة يوليو ـ قد اتصفت، أولاً، بكثرة البحوث الميدانية الاستطلاعية، والبحوث غير المسبوقة التي تدل على الأصالة والجدة، ذلك أن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هي، أولاً وقبل كل شيء، ثورة اجتماعية، كما ورد على لسان قائدنا جمال عبد الناصر في أكثر من مناسبة، وأكثر من خطاب، وهي ثورة اجتماعية قبل أن تكون سياسية، كيف لا، والميثاق يذكر صراحة أن أول سبب من الأسباب التي أدت إلى فشل ثورة ١٩١٩ هو أن القيادات الثورية أغفلت مطالب التغير الاجتماعي إغفالاً يكاد يكون تاماً»[٦].

وفي الوقت الذي يشهد فيه المجتمع المصري التحولات، يختبئ علم الاجتماع في عباءة الثورة، لأن رواد هذه الفترة ورثوا علماً استاتيكياً غير قادرٍ على استقراء هذه التحولات، ما أدى إلى انهيار علم الاجتماع، وفَقْدِ جدواه المجتمعية، وخروجه من حسابات متخذي القرار، بعد أن اكتفى بتأصيل ميثاق الثورة ضمن النظام المعرفي لعلم الاجتماع. ومع ذلك، فقد اتجهت الدولة إلى ايفاد المبعوثين في مختلف أنحاء العلم لاكتساب المعرفة العلمية في التخصّصات كافة، اعتباراً من صدور قرار رئيس الجمهورية الرقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨.

## ٣ ـ التقليدية التعددية والتوسع المؤسسي المنفلت (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)

بعد أن عطل علم الاجتماع الاحتفالي مسيرة تطور علم الاجتماع، بدأت تلوح في الأفق العلمي بوادر تأسيس **الانطلاقة الثانية والحقيقية لعلم الاجتماع في مصر**، وذلك بعد عودة المبعوثين (من: فرنسا، وألمانيا، وأمريكا، والاتحاد السوفياتي، ودول أوروبا الشرقية). في هذه المرحلة، بدأت الإرهاصات الأولى لـ **المرحلة النقدية**، من خلال الرسالة التي تقدم بها أحمد زايد (١٩٧٦)[٧] للماجستير حول «الاتجاهات النقدية الحديثة في علم الاجتماع الغربي»، وظهور كتاب محمود عودة **علم الاجتماع بين الاتجاهات الرومانسية والراديكالية** (١٩٧٧)، وكتاب السيد الحسيني **نحو نظرية اجتماعية نقدية** (١٩٨٢)، وكتاب عبد الباسط عبد المعطي **اتجاهات نظرية في علم**

(٦) شحاتة سعفان، **موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر: منذ بدء القرن الماضي حتى الآن**، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية؛ ١٢٤ (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، [١٩٧٠])، ص ١٠٣.

(٧) زايد، «سبعون عاماً لعلم الاجتماع في مصر».

**الاجتماع** (١٩٨١). هذه الأعمال مثلت اتجاهاً جديداً في علم الاجتماع المصري، يحدث قطيعة مع علم الاجتماع الاستاتيكي الذي ساد الأكاديمية المصرية، وبدأ الانشغال الحقيقي بموضوعات علم الاجتماع.

ولم تتطور هذه الانطلاقة، فدهمتها قرارات سياسية، منذ سبعينيات القرن الماضي تتمثل بحدوث «تدافع نحو إنشاء الجامعات والكليات، من دون إعداد جيد، ومن دون تخطيط واع متعمق»[٨]، فأضيفت في عقد السبعينيات ثماني جامعات جديدة. وفيها جميعاً أنشئت أقسام لعلم الاجتماع، بالإضافة إلى بعض معاهد الخدمة الاجتماعية.

وقد أصاب علم الاجتماع من التدهور ما أصاب جميع الأقسام العلمية في هذه الفترة، وحالت قرارات النظام السياسي دون تطور علم اجتماع مصري حقيقي، يستثمر الانفتاح على المدارس السوسيولوجية، وبوادر التفكير العلمي النقدي. فقد ترتب على هذا التوسع المنفلت نقص حاد في مدرّسي السوسيولوجيا، أدى إلى كارثتين: **الأولى** هي تدهور عمليات اكتساب المعرفة، و**الثانية** هي التهاون في منح الدرجات العلمية لسد العجز في الكوادر.

وهذا يعني أن اللحظة التي ظهر فيها الجيل القادر على تطوير علم الاجتماع هي اللحظة نفسها التي تحولت فيها السوسيولوجيا إلى علم مدرسي، ولا علاقة لعلم الاجتماع بالمشروع التنموي، وصارت البحوث في تلك الفترة تهتم بقياس التأثيرات البعدية ـ أي بعد تنفيذ مشاريع التنمية ـ وليست بحوثاً ممهدة لهذه المشاريع. فالأقسام العلمية الناشئة ـ وحتى المركزية المستقرة ـ لم تختطَّ لنفسها مشروعاً علمياً يسهم ويخطط ويقيم عمليات التنمية. وظلت الإبداعات السوسيولوجية في هذه الفترة مرتبطة بإمكانات فردية استثنائية.

## ٤ ـ الوضع الراهن ـ مرحلة الشرح على المتون التقليدية

كيف أتى الجيل الذي تولى المسؤولية بعد جيل السبعينيات إلى الحرم الجامعي في مرحلة التوسع المنفلت؟ يعرف كل المعاصرين لهذه الفترة أن الأقسام العلمية النظرية التي كان يتم افتتاحها في الجامعات الجديدة، كانت تستقبل طلاب الثانوية من دون حد أدنى للقبول، فانتظم فيها الطلاب ذوو القدرات المحدودة الحاصلون

(٨) سعيد إسماعيل علي، **نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٢٣٣ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٧)، ص ١٧.

على أدنى الدرجات في الثانوبة العامة، وكانت فرصة لا تكرر لهذا الجيل، لأن قدراته ودرجاته لا تتيح له في الظروف العادية سوى الالتحاق بالمعاهد الفنية فوق المتوسطة التي يقضي فيها الطالب عامين ويحصل على دبلوم فني. ومن هؤلاء، خرج الجيل الأول لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجديدة. وعليه، فإن القدرات الفردية الضعيفة واكبتها عمليات اكتساب سطحية ومختزلة لوجود عجز في الكوادر، ثم لحقها تهاون في قبول طلاب الدراسات العليا، وتَعَجُّلٌ في منحهم الدرجة العلمية، فأصبح هؤلاء الطلاب أعضاء في هيئة التدريس من دون استحقاق علمي، وكان ذلك لا يمنع من وجود استثناءات فردية محدودة.

على أية حال، فإن السوسيولوجيا الإمبيريقية، التي ولدت في المرحلة السابقة، لم تترجم في صورة مشاريع علمية كبيرة، فقد أصبح الإنتاج السوسيولوجي متشرذماً، فالطالب في مرحلة الليسانس يكاد لا يجد في المقررات دراسة إمبيريقية كبيرة حول الواقع المصري، ولا يشارك في بحوث يجريها القسم، فيصبح تعامله مع النظريات والمناهج لا يتجاوز مستوى التعامل مع نصوص تقرأ وتحفظ للحصول على درجة علمية. لقد اختزل العلم السوسيولوجي في صورة كتاب ركيك، وخلا من كل مهارات الإبداع والتقنية، لأنه تخلّى هذه المرة عن موضوعه وعن أدواته على السواء. وتشهد المرحلة الراهنة جملة المتناقضات النظرية والمنهجية العميقة في الإنتاج السوسيولوجي على مستوى الجامعة، فالتوسع المنفلت، وإتاحة التعليم الجامعي لأعداد من الطلاب فاق الحدّ، تستوعبهم بنية متهالكة، أجهض المبادرات النقدية الفردية التي ظهرت، وظلت على حالتها الفردية، ولم تتحول أو تتطور إلى جهود جمعية، تفضي إلى توطين علم الاجتماع. وأمسى البحث الاجتماعي راهناً، كما يذهب عزت حجازي: «يحمل بصمات التخلف ويساعد في تكريسه»[٩].

## ٥ ـ حالة تدريس علم الاجتماع في مصر

يتضح مما سبق أن علم الاجتماع في مصر لم يشهد بعد عصره الذهبي، ولم يتطور من التقليدية إلى النقدية، وإلى التوطين، بعد إجهاض الانطلاقة الحقيقية له في السبعينيات. في هذا السياق، يصبح تدريس علم الاجتماع راهناً يعاني جملة من

(٩) عزت حجازي، «من الذاتي والموضوعي في وضع علم الاجتماع في مصر،» في: محمود أبو زيد، معد ومقدّم، **علم الاجتماع والاجتماعيون: تجارب وخبرات** (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٥)، ص ١٦٣.

المشكلات، فالمصادر المعرفية الأساسية تعود إلى جيل السبعينيات، وتتم إعادة طبعها عاماً بعد عام، ويزداد الأمر سوءاً إذا أراد الجيل اللاحق على جيل السبعينيات طبع كتب دراسية، فتكون مسخاً وشرحاً على متن يؤدي إلى إحداث تشوّش تام في عمليات اكتساب المعرفة. وإذا أضفنا رداءة الورق، وسوء الطباعة، تتحول قراءة الكتاب إلى عبء نفسي على الطالب، وقد وصفها بحق أحد الأساتذة بأنها: «كتب التجميع .. هكذا أُسَمِّيها .. ما فيش فيها وحدة موضوع، ولا عمق في التحليل، وما فيش التزام بالمضمون العلمي للمادة، وبيحصل نوع من التحرج في القسم من مراجعة الكتاب الجامعي، أو لفت انتباه الأساتذة إلى أوجه القصور في هذه الكتب».

أما بالنسبة إلى وضع **المحاضرة** راهناً، فلأن معظم هذا الجيل صار عضواً في هيئة التدريس، عبر مرحلة التهاون في منح الدرجات العلمية، فإنه لا يحمل من المهارات والمعارف ما يسوّغ له تقديم شيء جديد في المحاضرة، بل إن المحاضرة تظهر العيوب والمشكلات المعرفية لدى عضو هيئة التدريس، لأنها تتم عبر الاتصال المباشر بين المرسل والمتلقي، بخلاف الكتاب. وقد لخّص أحد الأساتذة هذا الأمر بقوله: «أوعى تفتكر إنو الطالب غير مكترث أو غبي، الطالب ذكي ويثمن ما يقدم له في المحاضرة جيداً. فيه دكاتره بتقرا من الكتاب، وفيه دكاتره إذا أراد الشرح يزداد الغموض، وهناك من يضيق صدره ولا يسمح بالحوار أو الأسئلة، وفيه دكاتره لا تكترث بالعملية التعليمية».

وفي ما يتعلق بـ **التدريب العملي**، فالمؤكد أنه لا يوجد تدريب ميداني في أقسام علم الاجتماع في مصر، ويمكن استثناء الجامعات المركزية، مع أنها كذلك لا تقدم للطالب التدريب الميداني الكافي، لأنه لا يتم من خلال مشروع بحثي يتولاه القسم، ولكنه يقتصر فقط على التدريب على بحوث الخدمة الاجتماعية، ويقوم بالتدريب الاختصاصيون في هذه المؤسسات. ويلخص أحد الأساتذة ذلك بقوله: «في التدريب، على وضعه الحالي، لا يمكن أن يكسب الطالب مهارة القياس السوسيولوجي، ولا حتى مهارات الخدمة الاجتماعية»، وهذا ما يشعر به الطالب أيضاً، كما يظهر من التصور التالي لأحد الطلاب: «بصراحة إهمال، أنا ما استفدتش منه أي حاجة، في رابعة فيه مشروع بحث، والطلبة بتجيب بحوث من السنوات السابقة وتضربها ـ بمعنى تنقلها حرفياً مع تغيير اسم الطالب». وعليه، فإن تدريس علم الاجتماع يتم راهناً داخل رواق الجامعة، ولا يخرج الطالب إلى الميدان إلا حين يبدأ في إعداد رسالة الماجستير، وتكون ممارسته بأسلوب التجربة والخطأ.

## ثانياً: تطور الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في السودان

بدأ التعليم الجامعي في السودان بحدث ثقافي استثنائي، له تأثير بارز في تاريخ السودان المعاصر، ففي عام ١٩٠٢ تأسست كلية جوردن التذكارية، وفيها تلتمس منذ البداية تقديم تعليم عالي الجودة، فكانت شهادات التخرج فيها تمنح تحت الإشراف الكامل لجامعة لندن التي كانت تتولى عقد الامتحانات، وتحديد القائمين عليها، وتقييم النتائج[١٠]، ولم يدرس علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا حال إنشاء هذه الكلية، بل كان إنتاج البحوث الأنثروبولوجية يتم خارجها.

والعلم الاجتماعي في السودان، يعني أولاً الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ثم لاحقاً علم الاجتماع، وعليه فإننا سنحاول في ما يلي تقديم تصنيف مرحلي لتطور الأنثروبولوجيا في السودان، كما نحاول الكشف عن نقطة انطلاقها، وكيفية التقائها بعلم الاجتماع. وهو تصنيف يتفق في معظمه مع تصنيف «كينسون» الثلاثي، وعالم الأنثروبولوجيا السوداني عبد الغفار محمد أحمد، مع إضافة مرحلة أخرى، لتصير أربع هي: **مرحلة إنتاج الأنثروبولوجيا العالمية من السودان، ثم مرحلة اكتساب وإنتاج الأنثروبولوجيا في السودان، ثم العصر الذهبي للعلم الاجتماعي في السودان**، ثم المرحلة الأخيرة التي نسميها **التوسع المنفلت وكسوف شمس الأنثروبولوجيا**.

### ١ ـ مرحلة إنتاج الأنثروبولوجيا العالمية في السودان

كان السودان في هذه المرحلة موضوعاً للبحث الأنثروبولوجي، وشهدت هذه الفترة دراسات لأهم الأنثروبولوجيين في العالم في ذلك الوقت، وهي الدراسات التي أصبحت من كلاسيكيات العلم الأنثروبولوجي. بداية من أول دراسة قام بها سليجمان وزوجته عن القبائل في السودان النيلي عام ١٩٠٩، مروراً بأعمال إيفانز بريتشارد، ونادل ولينهاردت، التي استمرت حتى عام ١٩٥٨.

ومع أن الإنتاج الأنثروبولوجي في تلك الفترة كان يحقق ما يسمّيه بينوا دي ليستوال وظيفة تسويغية (Legitimating Function) تستفيد من قيمة الصدق التي يتميّز بها المنتج العلمي، وتعمل على تحويل هذا المنتج إلى رموز يستفيد منها رجال الإدارة

(١٠) Walter Rüegg, *A History of the University in Europe: Volume 3, Universities in the Nineteenth and Early Twentieth Centuries (1800-1945)* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), p. 193.

ورجال السلطة[١١]، إلا أنه لا يمكن نفي الفائدة العلمية والتطبيقية التي قدمتها هذه الدراسات لبلد كبير الحجم متنوع الأعراق والأديان واللغات، كما أن هذا الإنتاج كان سبباً في تطور الأنثروبولوجيا، حيث يذهب آلان برنارد إلى أن إيفانز بريتشارد «استطاع عبر دراساته العديدة في جنوب السودان أن يثبت تهافت الأنثروبولجيا البنائية الوظيفية، ويقدم مبادرته في ربط الأنثروبولوجيا بالتاريخ، وبالعلوم الإنسانية، بصفة عامة، بدلاً من ربطها بالعلوم الطبيعية، كما تدّعي البنائية الوظيفية[١٢].

ويذكر عبد الغفار أحمد «أن من أكثر الأعمال انتشاراً في هذه الفترة التي كان لها أهمية خاصة بالنسبة إلى تطور العلم، وحتى التأثير في علوم أخرى، مثل علم السياسة والفلسفة والأديان، كانت أعمال إيفانز بريتشارد المعروفة، ودراسات نادل عن النوبة، ودراسات لينهاردت عن قبائل الدينكا»[١٣].

أما تأثيرها العلمي، على مستوى الأكاديمية السودانية، فلا يمكن إنكاره، فقد مثلت هذه الدراسات الكلاسيكية، المصدر الرئيسي للممارسة العلمية النقدية التي قدمها العلماء السودانيون بعد عودتهم من أوروبا اعتبارا من عام ١٩٧١. وكانت سبباً في انتقال العلم الاجتماعي في السودان إلى المرحلة النقدية من دون المرور بالمرحلة التقليدية، لأن إنتاج الأنثروبولوجيا العالمية في السودان، أكسب السودانيين العلم وهو في أوج تطوره، عن طريق شارحيه ومنتجيه الأصليين، وعن موضوع يخصّ مجتمعهم، ما جعل عمليات الاكتساب تنطق نقدية.

## ٢ ـ اكتساب الأنثروبولوجيا وإنتاجها في السودان

في عام ١٩٥٨ افتتحت كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتكوّن من أقسام الاقتصاد، والعلوم الاجتماعية، والعلوم السياسية، وإدارة الاعمال. وتهيأ لها منذ إنشائها، برأي أستاذ معاصر لهذه الفترة: «إدارة سودانية، ثابرت على بناء الاحترام والسمعة العلمية لهذا الوليد، ومن هؤلاء سعد الدين، وعمر عثمان، وكان لديهم الوعي

(١١) Benôit de L'Estoile, «The «Natural Preserve of Anthropologists»: Social Anthropology, Scientific Planning and Development,» *Social Science Information*, vol. 36, no. 2 (1 January 1997), p. 348.

(١٢) Alan Barnard, *History and Theory in Anthropology* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000), pp. 159-163.

(١٣) عبد الغفار محمد أحمد، **في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان**، ترجمة مصطفى مجدي الجمال (القاهرة: مركز البحوث العربية؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٤٧.

بأن مهمتهم خلق جيل من الكوادر العلمية السودانية، لمواجهة الظواهر والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحّة، انطلاقاً من الرؤية العلمية التي ستكرسها هذه الكلية الوليدة».

ظلّ تدريس الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع يتمّ باللغة الإنكليزية حتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، واستطاع القسم أن يقدم برامج معرفية عالية الجودة، ونجح في إعداد جيل من الطلاب للالتحاق بجامعات أوروبا. وفيها أنجزت العديد من الدراسات المهمة، منها: دراسة إيان كينسون عن البقارة (١٩٦٦)، ودراسة طلال أسد عن الكبابيش (١٩٧٠)، ودراسة جين بكستون عن قبيلة المنداري (١٩٦٣)، ودراسات فريدريك بارث، وبركلي هارولد[١٤].

وقد شهدت هذه المرحلة اتفاقيات وبرامج مشتركة مع أكبر الجامعات الإنكليزية (جامعات أكسفورد وكمبردج وهل)، وجامعة برغن النرويجية، ومع المؤسسات الراعية للبحث العلمي، وخاصة مؤسسة فورد الأمريكية. كما نجح هذا القسم في جذب أنظار الباحثين من مختلف أرجاء العالم، الأمر الذي يدل على أن عملية اكتساب المعرفة فيه لم تكن تقليدية، وهو إنجاز تم في زمن قياسي ـ عقد الستينيات ـ ما يؤشر على أن العمل داخل قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع، كان دؤوباً ومخططاً في الوقت نفسه، ويؤشر أيضاً على أن إنتاج الأنثروبولوجيا في المرحلة الاستعمارية، لم يذهب سدى، فقد شكّل المصدر المعرفي الرئيسي الذي بنى عليه القسم برامجه المعرفية.

## ٣ ـ العصر الذهبي للعلم الاجتماعي في السودان

يرى العديد من الأنثروبولوجيين، كما يذهب بيتر بيلز، أن «الخطاب الأنثروبولوجي الذي تم تأسيسه في المرحلة الاستعمارية ما يزال هو الخطاب السائد بعد الاستقلال، وما يزال يعتمد الأسس التي نهضت عليها الأنثروبولوجيا في الماضي[١٥]. غير أن هذه النظرة لا تنطبق على حال الأنثروبولوجيين السودانيين، فبعد عودة المبتعثين، وتشكيل النواة الوطنية لهيئة التدريس، شرعت الكوادر السودانية في إعمال العقل النقدي في

(١٤) خليل عبد الله المدني، «علم الاجتماع في الوطن العربي (الواقع والطموح): دراسة في نشأة وتطور علم الاجتماع ودوره المعرفي في كل من: مصر والسودان والسعودية،» **التنوير**، العدد ١ (شباط/ فبراير ٢٠٠٦)، ص ٦٤.

(١٥) Peter Pels, «The Anthropology of Colonialism: Culture, History, and the Emergence of Western Govern mentality,» *Annual Review of Anthropology*, vol. 26 (1 January 1997), p. 166.

التراث الأنثروبولوجي السابق عليهم، لمقاربة مشكلات التخلّف ودواعي التنمية، ولم يكن منطقياً الاستسلام إلى النظرة الموروثة من زمن الأنثروبولوجيا السوداء، وظهرت بوادر اتجاهات راديكالية ـ نظرية ومنهجية ـ كتحول الاهتمام عن البنائية الوظيفية، وصار منهج الملاحظة بالتدخل بديلاً من منهج الملاحظة بالمشاركة، وشهدت الفترة إنتاجاً علمياً منشوراً في الدوريات العلمية الدولية، ومن أسف أن هذا الإنتاج لم يجد طريقه إلى الأكاديميات العربية، بسبب عائق اللغة.

على أية حال، فقد مثلت هذه المرحلة حصاداً لما تم إنجازه في العقد السابق، وأصبح قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع في جامعة الخرطوم قبلة الباحثين من مختلف أرجاء العالم، ومنه امتدت برامج تدريس العلوم الاجتماعية إلى جامعات جوبا والجزيرة. كما شهدت هذه المرحلة التقاء الأنثروبولوجيا بعلم اجتماع التنمية، وعلم الاجتماع الريفي، وعلم الاجتماع البدوي، وعلم الاجتماع الحضري، بغرض إعداد كوادر قادرة على المشاركة في جهود التنمية التي تتولاها الدولة أو المنظمات الدولية وغير الحكومية العاملة في السودان.

والذي يميّز العلم الاجتماعي الأكاديمي في السودان أنه ارتبط بالواقع منذ تأسيسه، لأنه واكب موضوعه مباشرة، وامتلك المهارات العلمية لدراسته، والرؤية الاستراتيجية لإنتاج العلم لإرشاد القرار السياسي. ويشير أحد الأساتذة إلى ذلك بقوله: «كان لدينا تخطيط لما نسعى إلى استكماله من دراسات، إذ لم تكن الأمور تسير عشوائية، وركزنا على المناطق التي لم تأخذ نصيبها من البحث في السابق، فاتجهت الدراسات نحو شمال السودان ووسطه. لأنه كان لدينا بالفعل دراسات كلاسيكية في الأنثروبولوجيا حول جنوب السودان».

كانت عمليات اكتساب المعرفة في تلك الفترة لا نظير لها على مستوى الأكاديميات العربية، كما يذهب أحد الأساتذة إلى القول إن «الطالب في هذه الفترة كان يتوافر له أعظم الأساتذة على مستوى العالم في الأنثروبولوجيا، بتنوع مشاربهم النظرية ومهاراتهم الميدانية، وكان مشاركاً أصيلاً في البحوث الميدانية، ثم يعود إلى الحرم الجامعي ليدرس ما شارك في صنعه في صورة برامج ومقررات دراسية. أعتقد أن هذا أفضل تدريب يمكن أن يتلقاه طالب علم، وليس من المستغرب أن يكون العديد من الطلبة السودانيين المبتعثين إلى الخارج على درجة عالية من الإبداع والتميز».

مما سبق، يتضح أن الأكاديمية السودانية كانت جاهزة للمشاركة الفاعلة في ميدان التنمية، على عكس حال الأكاديمية المصرية بعد الثورة التي كانت تحمل في جعبتها علماً استاتيكياً غير قادر على مقاربة مشكلات التنمية بالأسلوب العلمي المنضبط، فظلت خارج حسابات متخذي القرار. ومع أن الأكاديمية السودانية شاركت بفاعلية في مشروعات تنموية عديدة، إلا أن المشكلات البنائية الكبيرة في السودان حالت دون استفادة المجتمع السوداني الكاملة من هذه الأكاديمية، في عصرها الذهبي، ونكتفي بعرض مثال لذلك.

لقد امتلك المنتج السوسيولوجي في ميدان التنمية الريفية رؤية متميّزة، لم تنطلق من الصورة الرومانسية للريف، ولم تُمجد فيه العادات والتقاليد المرتبطة بنظم العمل الجماعي، ونظم الملكية والاقتصاد البدائي، ولكنها انطلقت من وجهة نظر، مخالفة، على اعتبار أن التنمية الريفية الحديثة لا بد من أن تضمن تقسيماً جديداً للعمل وتوزيع العوائد والملكية، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتوزيع الدخل بصورة عادلة، ومساهمة الفرد في النشاط الاقتصادي، وتحسين البناء الاجتماعي الأساسي، والمساهمة الشعبية في اتخاذ القرارات[١٦].

وهذه الرؤية العلمية الطموحة تحتاج إلى آليات اقتصادية واستقرار سياسي لتحقيقها. ولكنها كانت ـ دائماً ـ تصطدم بواقع غير مؤات، وحتى بعد اتفاقية انهاء الحرب في الجنوب، «كانت الغالبية العظمى من الاستثمارات العربية والأجنبية، وحتى الحكومية، قد اتجهت إلى تلك المناطق الريفية التي توجد فيها بنية أساسية جاهزة»[١٧]، وبالتالي فإن الرؤية العلمية للتنمية لم يكتب لها النجاح أو التطبيق في المناطق الريفية السودانية النائية عن المركز أو تلك التي لم تصلها مشاريع البنية الأساسية.

وربما يتساءل القارئ: أين موقع جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، في الفضاء الأكاديمي السوداني؟ وهو السؤال نفسه الذي وجهته إلى الأساتذة السودانيين، وقد اتفقوا جميعاً على أن جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، كانت تمثل رافداً مهماً في نشر التعليم الجامعي في السودان، ولكنها لم تكن رقماً مهماً في إنتاج العلم الاجتماعي في السودان.

---

(١٦) عبد الغفار محمد أحمد [وآخرون]، **دراسات في قضايا التنمية في السودان** (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٧)، ص ٢٤٧.

(١٧) Elke Grawert, *Making a Living in Rural Sudan-Production of Women, Labour Migration of Men, and Policies for Peasants' Needs* (London: MacMillan, 1998), p. 179.

## ٤ ـ التوسع المنفلت وكسوف شمس الأنثروبولوجيا

ما كاد السودان ينهي الحرب في الجنوب عام ١٩٧٢، ويبدأ سياسته الانفتاحية، حتى دخل في نفق اقتصادي حالك الظلمة، أثر في مجمل الحياة في السودان، فقد بدأ بمعدل تضخم ٢٠ بالمئة في السنة المالية ١٩٧٧/ ١٩٧٨، وانتهى إلى ارتفاع مستوى التضخم إلى أكثر من ١٠٠ بالمئة في السنة المالية ١٩٨٩/ ١٩٩٠. وقد أدى استمرار هذه الضغوط التضخمية المفرطة إلى تآكل الأصول الثابتة لكثير من المشاريع، وأحدثت انهيارات في البُنى والهياكل الإنتاجية، وشللاً شبه تام في مشاريع البنية الأساسية[١٨].

كان تأثير هذه المرحلة في الأكاديمية السودانية بالغاً، فقد هجرها معظم الأكاديميين بحثاً عن أمنهم الوجودي. ولسمعتهم العالمية، فقد تلقفتهم الأكاديميات في أفريقيا، وأوروبا، والولايات المتحدة، إلى جانب العمل في المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وانتهى عقد الثمانينيات بتغيير نظام الحكم في السودان، وبالحساب المنطقي يتوقع المهتم بشأن التعليم في السودان أن تكون أولى الخطوات اتخاذ التحسينات المطلوبة لإعادة جذب الكوادر العلمية من الخارج، غير أن الواقع اختلف، فقد تبنت الدولة سياسة توسعية غير مبرّرة في التعليم الجامعي، تحت شعار «جامعة لكل ولاية».

ويلخص أحد الأساتذة الأمر بقوله: «معظم الجامعات أنشئت بليلٍ بقرارات يصدرها رئيس الجمهورية في خطبه الجماهيرية، وتم التنفيذ بتحويل العديد من مباني المدارس الثانوية إلى جامعات من دون أن تتوفر لها المقوّمات الأساسية ...». ويذهب زكريا إمام إلى القول إن ظهور العديد من المعوقات بسبب هذا التوسع منها: «تناقص الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي، وهجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج، ووقف الابتعاث وانحسار العون الخارجي، والتوسع في القبول الذي لم يواكبه توسع في البنيات الأساسية»[١٩].

في هذا السياق، تنهار بنية التعليم العالي، ومنها البنية المؤسسية للعلم الاجتماعي، وبتعبير الأساتذة: «لقد فقدنا مكانتنا، كأفضل مرصد أنثروبولوجي في الماضي، بعد أن فقدنا معظم البرامج المشتركة مع الجامعات الكبرى، ومعظم المنح العلمية التي كانت

(١٨) محمد أحمد مدني، «ديون السودان الخارجية: الأزمة والحلول،» **مجلة الدراسات السودانية**، السنة ١٠، العدد ١ (نيسان/ أبريل ١٩٩٠)، ص ١٢٥.

(١٩) زكريا بشير إمام، **ثورة التعليم العالي في السودان: الحصاد والإنجاز** (الخرطوم: المركز القومي للإنتاج الإعلامي، ٢٠٠٥)، ص ٦٠.

تقدم من المراكز البحثية في الخارج، بل فقدنا ميزانية القسم ذاته». لقد تضافر الظرفان الاقتصادي والسياسي، وحدوث التوسع المنفلت في مؤسسات التعليم العالي، وتسبّبا في كسوف شمس الأنثروبولوجيا والعلم الاجتماعي في السودان، وإذا استمرت هذه العوامل في التأثير، فسيتحول الكسوف إلى غروب.

## ٥ ـ حالة تدريس العلم الاجتماعي في السودان راهناً

مما سبق، يتضح أن حالة تدريس الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في السودان تتأثر راهناً بالظروف الاقتصادية التي مر بها السودان، وبالسياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة في التعليم العالي، كما تأثرت بهجرة الكوادر العلمية إلى الخارج. وبالرغم من ذلك، فما زال العديد من الكوادر الرائدة في العلم الاجتماعي، ترابط في الأكاديميات السودانية، وهو ما يخفف نسبياً من حدة المشكلة، بمعنى أن الطالب السوداني يستطيع أن يتلمّس طريقه مع قلة الإمكانات المادية وتغيّر السياسات، بسبب تراكم الخبرات المتاحة للطالب من قبل الأساتذة، وهي ميزة لا تتوافر لغيره من الطلاب في المنطقة العربية، لكن مهارات البحث الميدانية سوف تقل، لضعف برامج التدريب الميداني، ومع كفاية المصادر المعرفية وثيقة الصلة بالمجتمع السوداني، إلا أن تعريب الدراسة، وضعف مهارات الطلاب اللغوية، سيحول دون الاستفادة القصوى من هذه المصادر، لأن معظمها كتب باللغة الإنكليزية.

ويلخص أحد الأساتذة مشكلات التدريس راهناً بما يلي: «الكتاب المدرسي غير متوفر بسبب عدم قدرة معظم أعضاء هيئات التدريس على التأليف باللغة العربية بحكم تنشئتهم العلمية الغربية، وتوجد صعوبات في استيراد الكتاب المدرسي بسبب شحّ الإمكانات المادية لدى الجامعات، حيث لا تحصل من الخزينة على شيء غير فصل المرتبات، ويعتمد الطلاب اعتماداً كبيراً على المحاضرات وتدوين ما يقوله المدرّس وحفظه، ثم إعادة إنتاجه في الاختبارات... انتهى عهد التفكير النقدي المبدع والمستقل، ولا يوجد تدريب ميداني مكثف، وربما قام الطلاب برحلة واحدة طيلة فترة الدراسة بغرض تطبيق أدوات جمع البيانات».

إضافة إلى هذه المشكلات، يشير الواقع إلى ظهور متغير جديد ذي ملامح أيديولوجية، ففي العام ١٩٩٣ صدر قرار وزارة التعليم العالي بإنشاء إدارة تاصيل المعرفة، وبدأت الجامعات، بناء على هذا القرار، بإنشاء إدارة تسمى «إدارة مطلوبات

الجامعة» مهمتها الاشراف على تدريس مواد يكتسب من خلالها الطالب النموذج المعرفي الإسلامي. ويدور محور المقرر في هذه المواد حول: «قراءة ونقد النموذج المعرفي الغربي (العلماني)، واكتساب النموذج الإسلامي (الوحي مصدر للمعرفة، الكون مصدر للمعرفة)، والاسهام في تحويل النموذج المعرفي التوحيدي إلى نموذج فعّال قادر على إنتاج العلم[٢٠]. وقد لخص أحد الأساتذة أسباب هذا التوجه وطبيعته في ما يلي: «الدعوة إلى تأصيل العلوم، وخاصة العلم الاجتماعي قديمة، ولكن بزغ نجمها مع وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة، وجاءت متزامنة مع التوسع في الجامعات. (...) نعم، هناك مخاوف لدى المثقف السوداني، وأعتقد أن السبب في ذلك ارتباط التيار بالنظام الحاكم، مما جعله يبدو كتيار سياسي أكثر من حركة فكرية حرّة، هذا بالطبع لا يقدح في المساهمات الفكرية للتيار، ولكن ارتباطه بالسلطان جعله موضع ارتياب من النخب الفكرية في السودان».

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة وبحث مستقلّ: هل يمكن أن تقدم الأكاديمية السودانية علماً اجتماعياً عربياً أو إسلامياً، لا ينطلق من رؤية تمييزية في وطن كبير بتنوعه العرقي والديني واللغوي والثقافي، وهو التنوع الذي يمثل مكمن قوة السودان وضعفه في الوقت نفسه؟

مما سبق، يتضح أن تدريس العلم الاجتماعي يمرّ راهناً بحالة من التردّي، لأسباب سياسية واقتصادية، وظهور توجه أيديولوجي خارج إرادة الأساتذة، وليس بسببهم، ما جعلنا نعتبرها ـ حتى الآن ـ مرحلة كسوف، ربما تشرق بعدها شمس هذا العلم، كما يذهب أحد الأساتذة إلى القول: «نستطيع في غضون خمس سنوات أن نستعيد سمعتنا العلمية، إذا ما توفرت الإمكانات، وابتعدت السياسة عن الجامعة، فلدينا كوادر علمية عالمية تنتظر لحظة تغيّر الأحوال لتعود وتقدم أفضل ما لديها».

## ثالثاً: تحليل خطاب المنتج البحثي

في هذا المحور من البحث، نقدم تحليلاً لأربعة من المنتجات البحثية في كل من مصر والسودان، وربما يكون اعتمادنا على هذه العيّنة المحدودة مؤثراً في عملية التعميم، غير أن مبرّر البحث في الاكتفاء بهذه العيّنة، أن البحث الواحد منها يعتبر ممثلاً

(٢٠) الطيب إبراهيم محمد خير، **مسارات التأصيل وتطبيقاته في السودان: عرض وتقويم تجربة التأصيل في التعليم الجامعي** (الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، ٢٠٠٨)، ص ٤٧.

لحالة الإنتاج العلمي في الأكاديمية موضع البحث، كونه يتم تحت إشراف هيئة علمية، ويجاز من لجنة تضم كبار الأساتذة في التخصّص، وبالتالي فإنه يختزن داخله دلالات عديدة تصلح لأن تكون أساساً للتعميم، بحد أدنى على مستوى الجامعة التي أجازت البحث، ومع ذلك فالبحث الراهن مجرد خطوة تحتاج إلى بحوث مستقبلية وثيقة الصلة.

وقد اعتمدنا على آلية التحليل النقدي للخطاب التي تتخذ من المعيار الإيبيستيمولوجي أساساً للتصنيف، وهي مدعومة بتحليل علاقات تربط طائفة من البيانات الكمّية التي تم إحصاؤها يدوياً من تحليل هذه الرسائل، بحيث تتيح لنا الكشف عن الزمن المعرفي للمراجع المستخدمة في البحث، وكثافة القراءة والتأليف، والعلاقة بين النصّ والاستشهاد.

## ١ ـ التحليل الكمّي للمنتج البحثي

### أ ـ البيانات الكمّية الأساسية للبحث

**الجدول الرقم (٣ ـ ١)**

**البيانات الأساسية للبحثين المصري والسوداني**

| البيان | البحث المصري | | البحث السوداني | |
|---|---|---|---|---|
| | ماجستير | دكتوراه | ماجستير | دكتوراه |
| | لغة الكتابة | | لغة الكتابة | |
| | العربية | العربية | الإنكليزية | الإنكليزية |
| | سنة الإجازة | | سنة الإجازة | |
| | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ |
| المساحة الكلية للنص في الصفحة | ٢٩٨ | ٥٠٦ | ١٥٢ | ٢٦١ |
| مساحة الكتابة العلمية في الصفحة | ٢٩١ | ٤٦٦ | ١٤٤ | ١٨٧ |
| عدد المراجع المستخدمة فعلياً | ٦٠ | ١٧٤ | ٣٨ | ٥٨ |
| عدد المراجع التي استخدمت مرة واحدة فقط | ٣٢ | ١٠٦ | ١٥ | ٣٠ |
| تكرار المراجع في النصّ | ١١٣ | ٣٥٧ | ١١٥ | ١٤٢ |
| عدد المراجع المعاصرة | ٣٠ | ٣٢ | ١٨ | ١٤ |
| عدد المراجع شبه الحديثة | ٧ | ٦٤ | ١١ | ٢٢ |
| عدد المراجع التقليدية | ١٠ | ٤٤ | ٤ | ١٠ |
| عدد المراجع القديمة | ١٣ | ٣٤ | ٥ | ١٢ |

(١) **ملاحظات حول البيانات الأساسية**: يلاحظ القارئ أن البيانات الكمّية المعروضة في الجدول الرقم (٣ ـ ١) تقدم مؤشرات أولية عن حالة المنتج البحثي.

(أ) **الملاحظة الأولى**: أن بحثي الأكاديمية السودانية كتبا باللغة الإنكليزية، مع أن التعليم الجامعي قد تم تعريبه، وهو مؤشر على أن اللغة الإنكليزية صارت متجذّرة في الثقافة العلمية السودانية، وبالتالي فإن الباحث السوداني لا يزال قادراً على الاحتكاك العلمي القوي مع التراث العلمي وثيق الصلة.

(ب) **الملاحظة الثانية**: أن البحث السوداني اعتمد الأسلوب الرشيق في الكتابة، حيث نجد أن مساحة الكتابة العلمية أقل ٥٠ بالمئة تقريباً من مساحة البحث المصري، والترشيد في الكتابة العلمية ضرورية، شريطة ألّا تكون مخلّة بضرورة البيان والوضوح، وكفاية المعلومات اللازمة للوصف والتحليل وتحصيل النتائج.

(ج) **الملاحظة الثالثة**: أن عدد المراجع المستخدمة في البحث المصري أكبر من نظيره السوداني، فهل تم استخدام هذه المراجع استخداماً نقدياً، أم أنها أدرجت بلا معالجة، فأدت إلى ظهور أحمال زائدة في البحث المصري؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يتكفل بها المحور الأخير من البحث.

### ب ـ حساب العلاقات بين البيانات الأساسية(*)

يتضح من الجدول الرقم (٣ ـ ٢) أن كثافة القراءة منخفضة في البحثين المصري والسوداني، وهي تدور في فلك مرجعين إلى ثلاثة مراجع لكل عشر صفحات من

---

(*) قمنا بتطوير هذا الحساب في: أحمد موسى بدوي، «القدرة التنافسية للبحث الاجتماعي العربي: تحليل مقارن للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ١٢ (خريف ٢٠١٠)، ص ٧٤ ـ ٩٤.

وفي ما يلي بيان بحساب هذه العلاقات:

- كثافة القراءة في البحث لكل عشر صفحات = (عدد المراجع المستخدمة فعلياً/ مساحة الكتابة العلمية) × ١٠.
- كثافة التأليف في البحث لكل عشر صفحات = (تكرار المراجع في النص/ مساحة الكتابة العلمية) × ١٠.
- نسبة الاستشهاد الأفقي = عدد المراجع المستخدمة لمرة واحدة/ تكرار المراجع في النص.
- نسبة الاستشهاد الرأسي = ١٠٠ – نسبة الاستشهاد الأفقي.
- نسبة المراجع المعاصرة = (عدد المراجع المنشورة في فترة العقد الأول السابق على إجازة البحث/ عدد المراجع المستخدمة فعلياً) × ١٠٠.
- نسبة المراجع شبه الحديثة = (عدد المراجع المنشورة في فترة العقد الثاني فقط/ عدد المراجع المستخدمة فعلياً) × ١٠٠.

=

البحث. وتتمثل مشكلة ضعف القراءة، باضطرار البحث، بسبب عدم الاطلاع الكافي على التراث العلمي، إلى اللجوء إلى أسلوب الاستشهاد الخام، والاعتماد على مراجع بعينها، ونقل أفكار الآخرين من دون معالجة، ومن دون تقديم بدائل. ويتضح أيضاً أن كثافة التأليف متقاربة في ثلاثة بحوث، باستثناء بحث الماجستير المصري، بسبب أن البحث ـ كما سيتضح من التحليل الكيفي ـ اعتمد ممارسة نوع من الخطاب السردي الذي يخلو من المعالجة النقدية.

**الجدول الرقم (٣ ـ ٢)**

**العلاقات الكمّية المستخلصة من المنتجَين البحثيَيْن المصري والسوداني**

| م | العلاقة | البحث المصري | | البحث السوداني | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ماجستير | دكتوراه | ماجستير | دكتوراه |
| ١. | **كثافة القراءة** (مرجع لكل عشر صفحات) | ٢,١ | ٣,٧ | ٣ | ٣,١ |
| ٢. | **كثافة التأليف** (مرجع لكل عشر صفحات) | ٣,٨ | ٧,٦ | ٨ | ٧,٦ |
| ٣. | **نسبة الاستشهاد الأفقي** (بالمئة) | ٢٨ | ٣٠ | ١٣ | ٢١ |
| ٤. | **نسبة الاستشهاد الرأسي** (بالمئة) | ٧٢ | ٧٠ | ٨٧ | ٧٩ |
| ٥. | **نسبة المراجع المعاصرة** (بالمئة) | ٥٠ | ١٨ | ٤٩ | ٢٤ |
| ٦. | **نسبة المراجع شبه الحديثة** (بالمئة) | ١٢ | ٣٧ | ٢٩ | ٣٨ |
| ٧. | **نسبة المراجع التقليدية** (بالمئة) | ١٦ | ٢٥ | ١١ | ١٧ |
| ٨. | **نسبة المراجع القديمة** (بالمئة) | ٢٢ | ٢٠ | ١٣ | ٢١ |

على أية حال، فإن لدينا مشكلة في البحثين المصري والسوداني تتمثل بانخفاض كثافة القراءة والتأليف. ونسبة الاستشهاد الأفقي، وهذه النسبة لها حدود مسموح بها في البحوث الطويلة، كالماجستير والدكتوراه. والملاحظ أن البحث السوداني اتجه نحو ترشيد الاستشهادات الأفقية، وبالتالي فإن هذا الإجراء سيساعد هذه البحوث على

= • نسبة المراجع التقليدية = (عدد المراجع المنشورة في فترة العقد الثالث فقط/ عدد المراجع المستخدمة فعلياً) × ١٠٠.

• نسبة المراجع القديمة = (عدد المراجع المنشورة بعد العقد الثالث السابق على إجازة البحث/ عدد المراجع المستخدمة فعلياً) × ١٠٠.

التعمّق في تناول القضايا، وزيادة القدرة على التأليف، والابتعاد عن أسلوب عرض الأفكار. أما بخصوص الزمن المعرفي الذي تدور في فلكه المراجع المستخدمة في البحث، فقد اتضح أن جميع البحوث اعتمدت على مراجع معاصرة وشبه حديثة، ما يشير إلى اتجاه هذه البحوث نحو تقديم معرفة جديدة، غير أن بحثَي الماجستير المصري والسوداني يعتمدان على مراجع أكثر معاصرة من بحثَي الدكتوراه، فهل استطاع البحث المصري استثمار هذه الميزة في إنتاج علمي جديد؟

## ٢ ـ تحليل خطاب المنتج البحثي المصري

### أ ـ بحث الماجستير

يعالج هذا البحث أساليب التنشئة الأكاديمية للباحثين في مجال علم الاجتماع في مصر. وهو ينقسم إلى سبعة فصول، ومقدمة منهجية، وملخص، وقائمة بالمراجع والملاحق. في الفصل **الأول** تتعرّض الدراسة لبناء الأساس النظري للبحث من مرجعية سوسيولوجيا العلم، وفي الفصل **الثاني** تستعرض تاريخ علم الاجتماع في مصر، ثم تتناول في الفصل **الثالث** المؤسسات الأكاديمية المعنية بتدريس علم الاجتماع في مصر، ثم تعرض في الفصل **الرابع** أساليب التنشئة الأكاديمية لدى طلاب مرحلة الليسانس، وفي الفصل **الخامس** تقدم أساليب التنشئة الأكاديمية لطلاب الدراسات العليا، وفي الفصل **السادس** تتعرض للقيم والعلاقات السائدة داخل المجال الأكاديمي المصري، ثم تلخص في الفصل **السابع** ما توصلت إليه من نتائج، وتحدد بناء عليها مجموعة من الآليات لتطوير عمليات اكتساب وإنتاج المعرفة السوسيولوجية في مصر.

(١) **الملاحظة الأولى: ممارسة الخطاب الاختزالي غير المبرّر**: عند تحليل ما تسميه الدراسة «مقدمة منهجية»، تلاحظ أنها تضمّنت: مشكلة البحث وأهميته وتساؤلاته وأهدافه، إضافة إلى مراجعة سريعة للتراث العلمي وثيق الصلة. وهي تتضمّن ثلاث دراسات، تناولها البحث بأسلوب عرض، مع ذكر عنوان الدراسة السابقة، وأهم النتائج، من دون الانتقال من هذه المراجعة السريعة إلى إجراء إبيستيمولوجي ونظري، يحقق معنى التراكم العلمي، وهو إبراز الإضافة التي يقدمها البحث، خلافاً أو بناء على هذه الدراسات. غير أن الدراسة اكتفت بهذا العرض المختزل للتراث العلمي تحت دعوى أنها دراسة استطلاعية، ولا يبرر كونها استطلاعية، أن تتوقف عن ممارسة تقاليد الكتابة العلمية، فتعمد إلى نتائج الدراسات السابقة، وتدّعي أنها راجعت التراث، لأن التراكم

العلمي هو تراكم نظري ومنهجي ومعرفي. بعد ذلك، تعرّضت الدراسة للأسلوب المنهجي، ثم دلفت مباشرة إلى ذكر الأداة الوحيدة المستخدمة في جمع البيانات، وهي المقابلة الحرّة المتعمّقة، فحدّدت العيّنة التي يطبق عليها البحث. ولم تذكر كفاية وملاءمة هذه الأداة المنفردة على إنتاج بيانات كافية لتحقيق أهداف البحث. وبصفة عامة، فإن الدراسة لم تقدم تبريراً لأي خطوة من الخطوات المنهجية، فجاءت المقدمة المنهجية، بصفة عامة، سطحية، تركّز على الإجراءات، ولا تبرر لها. وهذا الاختزال غير المبرّر، يعني مقدماً أن الباحث يتوقع من القارئ المتخصّص أن يتقبل الإملاءات التي تقدمها الدراسة من دون مناقشة.

**(٢) الملاحظة الثانية: ممارسة الخطاب السردي**: تبدأ معظم فصول الدراسة بلا مقدمة أو تمهيد، فالباحث يفاجئ القارئ بالمواضيع التي سوف يتناولها في البحث، من دون تقسيم داخلي للفصل، حيث لا يوجد في الفصل **الأول**، مثلاً، عنوان جانبي واحد، فجاءت فقراته أقرب إلى الحكاية (Narrative Discourse)، ولا يستطيع القارئ أن يمسك بطرف العلاقات التي تبغي الدراسة عرضها في هذا الفصل. ويظهر كذلك أن الباحث بسبب تخففه من المعالجة النقدية، سار في اتجاه الاستشهاد الخام، فهو ينقل أفكار الآخرين من دون تعديل أو النظر فيها، وبالتالي فإن إمكانية أن يضيف هذا الفصل جديداً إلى القارئ المتخصّص هي إمكانية معدومة. ويُلاحظ أيضاً أن الفصل بدأ بأحد المراجع الأساسية في سوسيولوجيا العلم، إلا أن الباحث لم يستطع تطوير نقطة الانطلاق الصحيحة التي بدأ بها، وشرع في الاستعانة بمادة علمية تدخل في تاريخ علم الاجتماع، وبعضها الآخر يرتبط بأزمة النظرية في علم الاجتماع العام، وكانت النتيجة أن الباحث أخفق في تعريف القارئ بنشأة علم اجتماع العلم وتطوره وموضوعه، وتحول الفصل إلى سرد قصصي لتاريخ علم الاجتماع العام ومشكلاته النظرية.

وبالمثل، نجد بقية الفصول تتبع الممارسة السردية نفسها، ونكتفي باستخلاص مفاتيح ربط الفقرات التي اعتمدها الباحث في الفصل **الثاني**، لكي نثبت استمرار ممارسة الخطاب السردي في البحث:

«نعود إلى الحديث عن نشأة علم الاجتماع في مصر (...) قبل أن نستطرد في الحديث عن تطور علم الاجتماع من خلال تلك الأقسام العلمية (...)، ولم نسمع عن قضية واحدة لباحث اجتماعي.. (...)، وربما ما يزيد من حدة إصرارانا على عدم اعتبار تلك القضية [يقصد قضية سعد الدين إبراهيم] تمثل صدام باحث اجتماعي مصري مع

السلطة، ما أشار إليه الكاتب سلامة أحمد سلامة في جريدة **الأهرام** حول ما قد شاع عن...».

إن الدأب على استخدام هذه الروابط السردية ـ الحديث والسماع والإشاعة ـ يجر الباحث من دون وعي إلى قضايا تخرج عن نطاق البحث وهدفه، مثل الاستطراد في شرح ملابسات سياسية تتعلق بقضية منظورة أمام المحاكم في تلك الفترة، وهذا يمثل زيادة غير مبررة في مساحة الكتابة، هدفها الأساسي المزايدة على موقف سياسي معيّن.

**(٣) الملاحظة الثالثة: ممارسة خطاب الاستشهاد الخام**: يُظهر تحليل هذا البحث أن هناك تشوّشاً في مفهوم الكتابة العلمية، يرتبط بعمليات اكتساب المعرفة في مرحلة الليسانس والدراسات العليا، يترتب عليه خلل في مهارات التفكير العلمي وتقلص فرص الكشف العلمي، فتتحول عملية البحث العلمي إلى تجميع لأفكار الآخرين، ووضعها في سياق البحث. ولأن الدراسة اعتمدت على الخطاب السردي في الكتابة، فإنها لجأت في تعاملها مع المراجع إلى ممارسة خطاب الاستشهاد الخام في هذا البحث، حيث نجد أن مساحة الاستشهادات، في أول فصلين، تصل إلى ٥٢ بالمئة من مساحة ٥٥ صفحة، تجاوزت مساحة الاقتباس الواحد في العديد من المرات مساحة الصفحة الكاملة. ولأنها لم تعالج فقد شكّلت أحمالاً زائدة.

ولأن الدراسة لم تبذل الجهد العلمي الكافي في بحث المنهجية وطرق عرض البيانات وتحليلها، فإنها أخفقت في تقديم عرض كيفي مكتمل الشروط، فقد جمعت الدراسة بيّنات ثرية بالمعلومات، وتعكس الجهد المبذول، والمهارة في تطبيق أداة المقابلة المتعمّقة. ومع ذلك، لم يكن أسلوب عرض البيانات على مستوى الثراء المعلوماتي، بسبب مشكلات إبيستيمولوجية تتعلق بعمليات اختزال البيانات وتحليلها وتجريدها وتصنيفها، وهي العمليات الأساسية في التحليل الكيفي. كما أن الدراسة لم تقدم تحديداً للمفاهيم الأساسية للبحث، وخلت من إطار نظري خاص بها، نتج منه عجز في التفسير، ما جعلها تلجأ إلى المعرفة السوسيولوجية العفوية في مرحلة تحليل البيانات وتفسيرها.

### ب ـ بحث الدكتوراه

يعالج البحث موضوع الخطاب السياسي للطبقة الوسطى، وينقسم إلى بابين: **الباب الأول** يبحث الإشكالية النظرية والمنهجية للدراسة، ويتضمن أربعة فصول؛ يهتم

الفصلان **الأول** و**الثاني**، بحلّ إشكالية الطبقة في علم الاجتماع، ويستهدف استخلاص مفهوم الدراسة للطبقة الاجتماعية، وتحديد خصائص الطبقة الوسطى المصرية، ثم ينتقل في الفصل **الثالث** إلى بحث منهجية تحليل الخطاب، وفي الفصل **الرابع** يقدم الإطار المنهجي لدراسة الخطاب السياسي.

وينقسم **الباب الثاني** إلى ستة فصول، خصص الفصل **الخامس** لتقديم خطة العمل الميداني، ثم ينتقل في الفصل **السادس** إلى الكشف عن الخطاب السلطوي، وفي الفصل **السابع** يكشف عن الخطاب الليبرالي للطبقة الوسطى المصرية، وفي الفصل **الثامن** ينتقل إلى تحليل الخطاب الماركسي، وفي الفصل **التاسع** يتناول تحليل الخطاب السلفي، وفي الفصل **العاشر** يتناول الخطاب السياسي القبطي. ثم يقدم خاتمة وقائمة المراجع والملخصات والحواشي. وقد استخدمت الدراسة المدخل التاريخي، والمقابلات المتعمّقة، وتحليل عيّنة من نصوص المقالات المعبّرة عن التيارات السياسية المذكورة.

(١) **الملاحظة الأولى: ممارسة خطاب الاحتفال البيليوغرافي**: اتبعت الدراسة ممارسة الاستشهاد الاحتفالي البيليوغرافي، ونسمّيه أيضاً «خطاب الاستشهاد بالمزيد.. انظر»، والذي يعمد فيه الباحث إلى البحث عن المراجع وثيقة الصلة، لا ليقرأها ويفيد منها، وإنما لكي يثبتها ببليوغرافياً في الحواشي من دون فائدة حقيقية تعود على البحث. وهذه الدراسة ترهق القارئ بإحالات بلغت ٤٢ إحالة بطول البحث، يتراوح فيها عدد المراجع بين ٢ إلى ١٢ مرجعاً. ويتضح ذلك من الفارق الكبير بين المراجع العربية المستخدمة فعلياً والمثبتة في قائمة المراجع، الذي وصل إلى ١٠٤ مراجع غير مستخدمة. وإحالة القارئ تكون مقبولة علمياً، من دون مبالغة، في استخدام هذا الإجراء. وقد دأب البحث على إيراد المراجع في حواشي الصفحات، من دون الاستشهاد بنصوصها، وإحالة القارئ على قراءات غالباً ما يكون النصّ، وليس القارئ، في أشد الاحتياج إليها، والعبارة الجوهرية التالية تشير إلى إحدى الإحالات التي ترشد القارئ إلى مرجع مهم في منهجية تحليل الخطاب، ولو استخدمته الدراسة في متنها لقضى على التشوّش الذي بدا عند معالجة منهجية تحليل الخطاب:

(١) لمزيد من التفصيل حول منهجية تحليل الخطاب، انظر:

Louis Philip and Marianne W. Jorgensen, *Discourse Analysis as Theory and Method* (London: Sage Publication, 2002).

(٢) **الملاحظة الثانية: الوعي السوسيولوجي المشوّش**: يحاول الباحث في الفصل **الأول** من الدراسة أن يحلل مفهوم الطبقة من خلال أربعة عناوين فرعية، تهتم بتحديد مفهوم الطبقة عند كل من:

(أ) النظرية الماركسية الكلاسيكية، والجديدة.

(ب) الاتجاه الوظيفي الكلاسيكي والمحدث.

(ج) بيير بورديو.

(د) علماء الاجتماع المصريين.

ويزعم في المقدمة أنه سينتهي إلى استخلاص مفهوم الطبقة.

ولكن حين شرع الباحث في تحقيق هدف هذا الفصل، وقع في العديد من المشاكل، بعضها يرجع إلى أسباب إيبيستيمولوجية، في مهارة التحليل والاستخلاص، وبعضها يرجع إلى فقر في الرأسمال العلمي السوسيولوجي، الذي يظهر في عدم وعي الباحث ببعض المسلّمات في تاريخ النظرية السوسيولوجية. فعلى سبيل المثال، حين استعرض الباحث الجزء الثاني من الفصل، بعنوان «الطبقة عند أنصار الاتجاه الوظيفي» قام بوضع ماكس فيبر على رأس الاتجاه الوظيفي، من دون أن يتعرّض لأفكار الاتجاه الوظيفي الكلاسيكي من قريب أو بعيد، ولكنه بدلاً من ذلك بدأ يلتقط بأسلوب الاستشهاد العشوائي ما يجده من مصادر فيها ذكر لكلمة «طبقة»، من دون وعي بالوزن النسبي للأفكار التي يستعرضها.

(٣) **الملاحظة الثالثة: المصادرة على القواعد الإيبيستيمولوجية**: المفترض من الناحية الإيبيستيمولوجية أن يقوم الباحث في نهاية الفصل باستخلاص الأفكار الرئيسية التي تضمنتها أجزاء الفصل، ويناقشها، فيتفق أو يختلف مع بعضها بذكر المبرر، تمهيداً لتحقيق الوعد الأخير الذي ذكره في مقدمة الفصل، وهو استخلاص مفهوم للطبقة. غير أنه باغت القارئ بتقديم استشهادات أخرى في موضع يحظر فيه الاستشهاد، لأنه ببساطة موضع الإنتاج العلمي، مستخدماً لغة واثقة متعالية بأسلوب الطمس والإدماج بين صوت الباحث وصوت المستشهد به. يبدو ذلك في العبارة الجوهرية التالية المقتبسة من نهاية الفصل، فالباحث يستخدم عبارة تشير بلا لبس إلى أن الكلام التالي بعدها من إنشائه، ولكن القارئ يفاجأ به يحيلنا على الاستشهاد الرقم (٢):

«ومن خلال العرض السابق يستطيع الباحث التأكيد أنه ...» (٢).

ثم يختم الباحث بتقرير أنه سيعتمد على مفهوم أحد العلماء، مع مراعاة الواقع المصري، ولم يحدد لنا مبرر هذا الاعتماد، ولكنه يقع في تناقض إيبيستيمولوجي قبل أن يودع هذا الفصل، فقد ذكر أنه سيعتمد على أفكار بولانتزيس، وينطلق في الوقت ذاته من مقولة لعاطف غيث. تنطلق الأفكار الأولى من مفهوم تاريخي للطبقة الاجتماعية، وتحدد مستويات اقتصادية وسياسية وأيديولوجية لتصنيف طبقات المجتمع، في حين تظهر نظرة غيث متناقضة تماماً معها، كما يظهر من العبارات التالية:

«سوف يعتمد البحث على أفكار بولانتزيس المركزة عن الطبقات الاجتماعية (...)، ولكن مع مراعاة الظروف البنائية الراهنة للمجتمع المصري (...)، وهو ما يعني أن الواقع يفرض علينا إضافة أبعاد جديدة أو استبعاد أخرى، حيث يعترف الباحث بما قرّره عاطف غيث من أن الطبقات الاجتماعية ليست حقائق في حدّ ذاتها بقدر ما هي وجهات نظر يكوّنها الباحث أثناء ملاحظته لموضوع دراسته ...». ولم يخبرنا الباحث كيف ينتظم مفهوم «الطبقة» لديه من خلال قضيتين متناقضتين، فكيف تكون الطبقة تاريخية مادية، وتصورية معنوية، في آن واحد؟ وهذه الأخطاء مقبولة في مراحل اكتساب المعرفة، وفي قاعات التدريب، أما ظهورها في أطروحة الدكتوراه، فهذا يعني وجود خلل عميق في اكتساب مهارات الكتابة العلمية.

على أية حال، فإن تحليل هذه الدراسة يظهر نمطاً متكرراً من الأخطاء، منها الإيبيستيمولوجي، في التحليل والاستخلاص، والعلمي بعدم التمييز بين الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، وعدم تسكين علماء الاجتماع في النموذج المعرفي الذي ينتمون إليه، إلى جانب أخطاء الكتابة العلمية، من حيث الاستشهاد العشوائي، والدأب على طمس وإدماج الاستشهادات في النصّ، وتبنّي أفكار متناقضة. وهذا التحليل يثبت ما ذكرناه في الجزء الأول حول عمليات اكتساب وإنتاج المعرفة السوسيولوجية في مصر.

## ٣ ـ تحليل خطاب المنتج البحثي السوداني

### أ ـ بحث الماجستير

تستهدف الدراسة جهود التنمية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية في ولاية كسلا، وتأثير هذه الجهود في العلاقات الاجتماعية والإثنية في الولاية. الدراسة، بصفة عامة، من البحوث الرشيقة، بمعنى أنها لا تحمل أوزاناً زائدة على حاجتها، وتقدم

تقريرها بسهولة وثقة. وهي مكتملة الشكل، كما أنها تضع في نهاية بحثها، كتقليد علمي منضبط، قائمة بالمواضيع وثيقة الصلة التي تحتاج إلى بحوث مستقبلية. وهو تقليد انفردت به البحوث السودانية دون المصرية. تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة وقائمة بالمراجع: الفصل **الأول** هو عبارة مقدمة منهجية، اتبعت فيها الدراسة الأسلوب العلمي المنضبط في مقاربة مشكلة البحث. ويستعرض الفصل **الثاني** الإطار النظري للبحث، بالتركيز على نظريات التنمية، ومفهوم المساعدات، وعلاقة التنمية بالمساعدات. وفي الفصل **الثالث** استعرضت جهود التنمية في ولاية كسلا من خلال البيانات الحكومية، وبيانات المنظمات غير الحكومية. ثم استعرضت نتائج المقابلات في الفصلين **الرابع** و**الخامس**، وقدمت في نهاية البحث عرضاً للنتائج والتوصيات، وقائمة بالبحوث المستقبلية.

(١) **الملاحظة الأولى**: **خطاب الاختيار العلمي المنضبط**: قدمت الدراسة ممارسة علمية منضبطة في تحديد مشكلة البحث وكيفية مقاربتها، حيث تناولت في فصلها **الأول** مقدمة أوضحت فيها طبيعة ولاية كسلا ومواردها الاقتصادية، وأنشطة السكان، وتركيبها العرقي، والوزن النسبي لكل جماعة عرقية، ونصيبها من الأرض والموارد. ثم عرضت لسؤال البحث الرئيسي وتفريعاته، وأهمية البحث، وأهدافه في لغة علمية منضبطة. كما عرضت للدراسات السابقة وثيقة الصلة، بالتركيز على أهدافها ونتائجها. والملاحَظ أن الدراسة لم تتوسع في أهداف البحث، وإنما قصرتها على ثلاثة أهداف، ثم ختمت الفصل بعرض أسلوب البحث وأدواتـه المنهجية التي اعتمدت فيه البحث الكيفي أسلوباً، معتمدة على أدوات المقابلة والملاحظة كأداتين رئيسيتين لجمع البيانات التي تحقق أهداف البحث، فضلاً عن تحليل المادة الإعلامية المحلية (الإذاعة والتلفزيون والصحافة المحلية). ويلفت الانتباه إلى أن الباحثة عرضت لفئات العيّنة التي تنوي جمع البيانات منها، مبررة أسباب أخذ هذه العيّنة لتحقيق أهداف البحث، ولإثبات كفاية أدوات البحث في جمع المادة العلمية اللازمة.

(٢) **الملاحظة الثانية**: **الخطأ في الاستدلال**: الدراسة، كما ذكرنا بصفة عامة، حققت أهدافها، باستثناء وحيد، ولكنه بالغ الأثر، وهو أن أحد افتراضات الدراسة يزعم أن عمل المنظمات غير الحكومية يؤدي إلى الاستقطاب الإثني في المنطقة، وحين أرادت الباحثة إيجاد شواهد تثبت هذا الافتراض، لم تجد، فعرضت لشواهد أخرى لها دلالة مختلفة لا تثبت ولا تنفي الافتراض، وهو الأمر الذي كان يستوجب تعديل

الافتراض، والسؤال الفرعي المرتبط به، بدلاً من المضي قدماً في استعراض نتيجة لا تبررها البيانات التي عرضتها الدراسة، وإهدار الجهد المتميّز الذي قدمته لمقاربة مشكلة البحث.

فقد أظهرت الدراسة أن عمل المنظمات غير الحكومية، يتم تحت السيطرة من قبل الحكومة المحلية والمركزية، حيث يتم الاتفاق على المشاريع أولاً، ومن حق الحكومة توجيه مسار هذه المشاريع في المناطق التي ترى أنها أحوج إلى التنمية. ومن جهة أخرى، تلتزم المنظمة بإرسال تقرير دوري إلى الحكومة المحلية والمركزية، حول المشروع والعاملين فيه، والميزانيات... إلخ. الأمر إذاً تحت سيطرة الحكومة المحلية والمركزية، وتثبت العبارات الجوهرية التالية وقوع الدراسة في خطأ الاستدلال:

(The process of polarization was activated after the political events (...). The instrument of the government to polarize people was using development (...) like what happened when the *Wali* of Kassala visited the Rashaida villages and dug 33 wells (...) Hadendowa in Kassala believe that the government supports Beni Amer against them (...) In fact Hadendowa rejected the Wali because he will strengthen and empower Beni Amer (...) The Beni Amer has a strong position in the state (...). This fact is supported by some of the development workers in the state who observe that many of schools, health centers, and other services are located in the area of Beni Amer).

يتضح من العبارات السابقة أن الاستقطاب الإثني بين قبائل البجا (الهادندوه) والرشايدة وبني عامر واقع ملموس، ولكن تتزايد حدّته، بسبب تدخل الحكومة المحلية في توجيه مسار مشاريع التنمية، لتحقيق مصالح الجماعات العرقية الموالية لها، أو لتحقيق مكاسب سياسية معينة، أو بسبب انتماء الوالي نفسه إلى «بني عامر». كل هذه الأسباب، لا يستدل منها على أن المنظمات غير الحكومية تعمل على الاستقطاب العرقي: فالترتيب المنطقي للبيانات يشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تعمل تحت سيطرة الحكومة المحلية والمركزية التي من حقها تغيير مسارات التنمية، وأن النتائج أثبتت أن الحكومة وجهت مسار هذه المشاريع في الاتجاه الذي يخدم سيطرتها السياسية، الأمر الذي أحدث المزيد من الاستقطاب الإثني، كما هو جلي في المثال السابق.

ولكن الدراسة، تغضّ الطرف عن البيانات التي عرضتها في الفصل **الخامس**، وتأتي بنتيجة تتجاوز الجهد المبذول في جمع البيانات للإجابة عن

هذا السؤال الخطأ منذ البداية في صياغته. لتقدم ما انتهت اليه بخصوص هذا السؤال:

(Generally, the study finds that in situations of conflict over the limited resources within the ethnic groups in the state, NGOs increased the already existing tensions, or they provided an additional reason to increase ethnic tension).

ما يعنينا، في هذا السياق، أن وضع البحث على السكة الخطأ ـ بتعبير فريدريك معتوق ـ منذ البداية، يجعل الكشف العلمي بلا معنى، لأن الباحث وهو في طريقه إلى إثبات فرضيته المغلوطة، سوف يضع جانباً الحقائق التي يتم اكتشافها خلال عملية جمع البيانات، ويظل يبحث عن مبررات أخرى من الواقع لإثبات فرضيته، وربما ينتهي البحث من دون أن يحدث ذلك، ويفاجأ القارئ بأن الباحث يثبت فرضيته بشكل تعسفي من دون سند علمي، مستخدماً العبارة الشائعة «أثبتت نتائج الدراسة أن ...»، وهذا يعني أن الجهد المبذول يذهب سدى.

والدراسة، التي بين أيدينا، تنقل الواقع بأمانة، ولكنها تركت المحصول المعرفي الذي قامت بتنميته خلال الجهد الميداني المتميّز، من دون حصاد. بمعنى آخر، إن البحث يختزن في داخله طاقة معرفية كافية لحلّ لغز البحث الرئيسي، وإنتاج معرفة موضوعية حول الظاهرة موضع الدراسة، ولكنها صارت مهدرة بعد أن وضعت في غير مسارها الطبيعي.

### ب ـ بحث الدكتوراه

يتناول البحث أثر العوامل الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في معدل الخصوبة في السودان، وهو الموضوع الذي يترتب عليه، في حالة السودان، تحديد لأولويات تنموية في سائر قطاعات الدولة، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم والاسكان، وهو ينتمي أيضاً إلى طائفة البحوث الرشيقة، الذي يقدم للقارئ المتخصص معالجة منهجية منضبطة علمياً لظاهرة اجتماعية. وتقع مساحة الكتابة العلمية في سبعة فصول: الفصل **الأول** (مقدمة منهجية) خصص لتحديد مشكلة البحث وأهميتها والفروض، والأهداف، والتساؤلات، ثم منهجية البحث. وفي الفصل **الثاني** تتعرض الدراسة إلى الاطار النظري ومراجعة التراث العلمي وثيق الصلة بموضوعها. وفي الفصل **الثالث** تشخيص لحالة الخصوبة على مستوى المجتمع السوداني، ثم يقدم الفصل **الرابع** تحليلاً للبيانات

الخاصة بالخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لعيّنة البحث المأخوذة من مجتمع أم درمان. وفي الفصل **الخامس** تكشف الدراسة العلاقة بين الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في معدل الخصوبة في مجتمع البحث. وفي الفصل **السادس** يقوم الباحث بتعميم نتائج البحث الميداني على مجتمع أم درمان، استرشاداً بنتائج الفصلين الخامس والثالث معاً. وفي الفصل **السابع** والأخير يعرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم يعرض لتوصيات البحث الموجه إلى صناع القرار السياسي على المستويين المحلي والمركزي، ثم ينهي الفصل بعرض للبحوث المقترحة في المستقبل وثيقة الصلة بالبحث.

(١) **الملاحظة الأولى: الكتابة العلمية الرشيدة:** تلفت الكتابة العلمية في هذا البحث الانتباه إلى الممارسة الإيبيستيمولوجية المتجددة التي استخدمت في كتابة تقرير هذه الدراسة، ونكتفي بالاستشهاد بالعبارة التالية التي تشير إلى البساطة في تحديد سؤال البحث الرئيسي، مع أن الحيثيات تحمل في طياتها حمولة منطقية ونظرية وواقعية في آن واحد، وهو ما يشير إلى وعي إيبيستيمولوجي بتوظيف المنطق والنظرية والشواهد الواقعية في تناغم وتكامل يفضي إلى بيان ووضوح تام في سؤال البحث. فلكي يحدد الباحث السؤال، انطلق أولًا من الواقع، حيث معدل الخصوبة في السودان يتناقص بشكل غير متوقع، مع أن السودانيين لا يستخدمون وسائل منع الحمل، والرغبة في الإنجاب لا تزال مرتفعة. وهذا يعني أن معدل الخصوبة يجب أن يرتفع عكس ما حدث في الواقع. ثم عاد الباحث إلى قراءة التراث العلمي، فاكتشف أن هذا اللغز بلا حل، الأمر الذي يحتّم الحاجة إلى إيجاد تفسير جديد لهذه الظاهرة. وبناء على ذلك يظهر سؤال البحث من دون تكلف، كما في العبارات الجوهرية التالية:

(This trend of declining fertility is regarded as unexpected. It is known that, population in Sudan is non contraception users, (...) and the desire number of children the woman would have was found to be 6.0. The desire for children is strong. (...) the mortality level in Sudan is still very high, and therefore, under such a condition fertility is expected to be high. Thus, the observed decline in fertility appears to be contrary to conventional thinking in demography. It also becomes questionable when considering that the desire for large number of children is still high in the face of high infant and child mortality. Moreover contraceptives use is low compared to the developed countries, which makes it difficult to explain why fertility has declined.

If fertility has actually declined what are the factors responsible for this decline?).

(٢) **الملاحظة الثانية: الممارسة المنهجية الإبداعية**: تبدو هنا الممارسة المنهجية الإبداعية في أفضل صورها، فالباحث امتلك استراتيجيا منهجية، كما امتلك مهارات فنية خاصة لتحقيق هذه الاستراتيجيا. فمن الناحية الاستراتيجية، يظهر أن الباحث حدد مشكلة بحثه وأهميتها وأهدافها، والتصميمات المنهجية لدراستها، ثم ذهب يتلمس إطاراً نظرياً لبحثه، ويستعرض الجهود التي سبقته، بداية من أعلى مستوى من ناحية النطاق، فيستعرض البحوث والإحصاءات على مستوى العالم، ثم يهبط إلى مستوى البلدان النامية، ثم يقترب من نطاق بحثه باستعراض البحوث والإحصاءات الخاصة بالبلدان الآخذة في النمو، ومنها يهبط إلى الحالة السودانية، بالانتقال من العام إلى الخاص.

وعند الفصل **الرابع**، يتحول اتجاه البحث من الخاص إلى العام، من القاعدة (مجتمع بحثه)، حيث يستعرض خصائص مجتمع البحث، ثم يبدأ بكشف تأثير العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في مجتمع البحث فقط. ثم يصعد مرة أخرى في الفصل **السادس** لإجراء تعميم على مجتمع أم درمان الكبير، مستخدماً المعرفة الميدانية، ومقارنة نتائج هذه المعرفة بتشخيص الحالة السودانية والتراث العلمي وثيق الصلة. ثم يستعرض نتائجه، وتوصياته الموجهة إلى صناع القرار السياسي، ثم البحوث التي يقترحها على المجتمع العلمي التي من شأنها العمل على استمرار التراكم العلمي مستقبلاً.

أما من ناحية المهارات المنهجية، فقد ظهرت على مستوى الوعي بالملاءمة المنهجية، فالباحث قام بتصميم (يشبه تصميم المهندس للبناء) في الفصل **الأول**، ويبرر لاختيار مشكلة البحث من خلال عرض: خلفية عامة عن مشكلة البحث، ثم فروض الدراسة، وأهمية البحث، ثم عرض تصميماته التي سيتبعها لحل لغز البحث، فعرض لمصادر بياناته الثانوية والرئيسية، والنطاق الجغرافي لبحثه، ومنه إلى مجتمع البحث، ثم نظريته في اختيار عيّنة البحث من هذا المجتمع، ثم يعرض لأدوات البحث التي سوف يطبقها، والفريق المساعد له، وكيف تم تدريبه، وطريقة جمع البيانات، وعملية معالجة البيانات الكمية إحصائياً، وكذلك تنظيم البيانات الكيفية وتصنيفها. لقد قام الباحث وعرض كل الإجراءات المنهجية المتّبعة، وجرى تبرير الاختيار المنهجي في كل مرحلة.

نكتفي بعرض هذا الشاهد الذي سارت على منواله كل تبريرات البحث في الاختيار المنهجي:

1.4.3. The Target Population:

(By this the researcher means the sample of women that will form the main group of this study; only ever married women under 50 years of age are included in this study. There are three categories of ever married women: (a) currently married, (b) currently widowed, and (c) currently divorced. The main reason for including only ever married women of reproductive age is that the operation of the various socio-cultural factors that influence fertility can best be assessed and understood by looking at these women. This study also includes a number of currently married men whose wives have been included in the study (qualitative data/focus group discussions).

يلاحظ القارئ أن الباحث يقدم أولاً لتعريفه الإجرائي للجماعة المستهدفة في البحث، وهي جميع السيدات أقل من ٥٠ عاماً، المتزوجات أو اللائي سبق لهن الزواج، ثم يحدد ثلاث فئات مستهدفة: السيدات المتزوجات، السيدات الأرامل، السيدات المطلقات. ثم يبرر عدم إدراجه للسيدات اللاتي لم يسبق لهن الزواج في الجماعة المستهدفة بالبحث، بأن فاعلية العوامل السوسيو ـ ثقافية المؤثرة في معدل الخصوبة، يمكن تقديره وفهمه من خلال هذه الفئات. كما يشمل البحث جماعة مستهدفة من الرجال المتزوجين يتم جمع بيانات منهم بأسلوب البحث الكيفي، وتحديداً بالمقابلة البؤرية الجماعية.

(٣) **الملاحظة الثالثة: كفاءة العمل الجماعي**: يُظهر تحليل الدراسة شخصية الباحث القيادية، وقدرته الكافية على إدارة عمليات جمع البيانات، وأصعبها المسح الذي قام به لمنطقة الدراسة، مستخدماً فيه فريقاً من السيدات يتكوّن من ١٢ مساعدة، من حمَلة الثانوية أو من خريجات الجامعات، وجاعلاً لكل ثلاث منهن قائدة للمجموعة، والجميع يعملن تحت إشراف الباحث. ثم قدم لهن التدريب الكافي لمدة خمسة أيام لإكسابهن المهارات الأساسية لجمع البيانات، إضافة إلى قدرته على السيطرة على عمليات جمع البيانات وإزالة العقبات، حتى استطاع أن ينتهي من المسح الذي بلغ عدد مفرداته ما يقرب من ألف مفردة. وهناك العديد من الملاحظات الإيجابية التي تظهر استحقاق هذا البحث بأن يكون نموذجاً للبحث العلمي المنضبط، الذي يقدم إضافة معرفية إلى الحقل الذي ينتمي إليه.

## خاتمة

يتضح من العرض السابق أن المشكلات التي تواجه إنتاج السوسيولوجيا في مصر هي مشكلات عميقة، تحتاج إلى تغيير كيفي في أساليب تدريس علم الاجتماع، بربطه بمشروع علمي تنموي تتولاه الأقسام، ويكون في الوقت نفسه موجّهاً إلى المنتج البحثي. فقد أظهرت الملاحظات القليلة التي عرضنا لها أن هناك مشكلة في التفكير العلمي، بغياب الممارسة الإبيستيمولوجية المنضبطة وعدم الوعي بعملياتها، الأمر الذي يجعل الباحث يتحول نحو الكتابة العفوية العادية، السردية أحياناً، والوصفية والتجميعية في معظم الأحيان.

ويتضح أيضاً أن هناك خللاً في المعرفة السوسيولوجية (النظرية) لدى الباحثين، وهو خلل تاريخي، ارتبط بالمشكلات التي عرضنا لها عند تناول مراحل تطور علم الاجتماع في مصر، كما يظهر كذلك التهاون في عرض الإجراءات المنهجية وممارستها، وهو أمر يرتبط أيضاً بتحول علم الاجتماع إلى علم مدرسي، وافتقاد الأكاديميات المصرية لبرامج التدريب الميداني، ما يجعل الممارسة المنهجية تتبع أسلوب التجربة والخطأ، وهي تقليدية في أحسن الأحوال، وخالية من الإبداع على الدوام.

وعلى مستوى المنتج البحثي السوداني، نستخلص أن العلم الاجتماعي يسير راهناً بقوة الدفع الذاتي للعصر الذهبي، وهذه القوة يستفيد منها راهناً الجيل الحالي، فلا يزال المنتج البحثي ينزع نحو الإبداع والكشف العلمي، على مستوى الممارسة الإبيستيمولجية والنظرية والمنهجية. وهذا يعني أن الطالب يتعرض خلال سنوات الدراسة لمعرفة علمية غير مشوّشة، حتى أنه في فترة كسوف شمس العلم الاجتماعي، لا يزال الأساتذة القائمون على الأقسام العلمية يقدمون خبراتهم العلمية وينقلون تجاربهم الميدانية إلى الطلاب، ولا يزال التدريب الميداني الحقيقي من التقاليد الثابتة في الأقسام العلمية. كما أن القارئ يلحظ أن الباحث السوداني ورث قيمة العمل الجماعي في المجال العلمي، ويستشعر ـ دائماً ـ أهمية البحث الاجتماعي وضرورته، لأنه تعرض لبرامج معرفية أثناء الدراسة بنيت على دراسات علمية تقارب مشكلات المجتمع السوداني. والعلم الاجتماعي راهناً، تتجاذبه قوتان: الدفع الذاتي للعصر الذهبي، وهي متناقصة بالطبيعة، وقوة التوجيه الأيديولوجي وانهيار البنية المؤسسية. ويصعب التنبؤ في هذه الحالة، ولا ندري إن كان العلم الاجتماعي سوف ينهض من كبوته أم يتحول إلى آثار تنبئ بحركة علمية مضت وانقضت.

إن العلم الاجتماعي في مصر والسودان هو في مسيس الحاجة إلى نقطة انطلاق جديدة، تحرر **الأول** من المحبس الجامعي، وتحرر **الثاني** من العجز المادي والبشري، ومن التوجيه الأيديولوجي.

## مراجع إضافية


بدوي، أحمد موسى. «القدرة التنافسية للبحث الاجتماعي العربي: تحليل مقارن للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ١٢، خريف ٢٠١٠.

Al-Teraifi, Al-Agab A. «Origen and Development of Native Administration in the Sudan.» *Sudan Journal of Economic and Social Studies*: vol. 4, no. 1, 1982.

# الفصل الرابع

# توجهات علم الاجتماع في العراق: الماضي والحاضر

**لاهاي عبد الحسين**(*)

## تقديم

وُصِفَتْ الخمسينيات من القرن الماضي(١) باعتبارها الفترة التي شهدت الانطلاقة الأولى والأكثر أهمية في تأسيس علم الاجتماع وتقديمه ودفعه كفرعٍ من فروع المعرفة الإنسانية في العراق. ففي تلك الفترة أُعلن عن إقامة أول قسم أكاديمي لعلم الاجتماع في كلية الآداب، جامعة بغداد، برئاسة د. علي الوردي الذي كان عاد قد لتوّه من جامعة تكساس الأمريكية بعد نيله شهادة دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع عام ١٩٥٠. ومن ثمّ، تمّ تأسيس قسم الخدمة الاجتماعية في كلية البنات، جامعة بغداد.

توّجت هذه الانطلاقة بجهود د. الوردي في الدعوة والعمل على بلورة أفكار وفرضيات «وطنية»، تستلهم من الواقع المحلي وتستنير بأعمال مفكّرين عرب من أمثال ابن خلدون(٢). كان معظم من عمل في التدريس في القسم خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٨ قد حصل على شهادة الدكتوراه أو الماجستير من جامعات

(*) أستاذة في كلية الآداب، جامعة بغداد.

(١) Ayad Al-Qazzaz, «Sociology in Underdeveloped Countries: A Case Study of Iraq,» *The Sociological Review*, vol. 20, no. 1 (February 1972), p. 93.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٥.

أمريكية مرموقة، مثل شيكاغو، وكاليفورنيا بيركلي، وميريلاند، وتكساس. ترافق ذلك مع زيادة أعداد الطلبة المقيّدين وازدياد شعبية العلم حتى توافرت القناعة بتقديم مادة علم الاجتماع لتكون مادة أساسية تدرّس في المدارس الثانوية العراقية منذ عام ١٩٦٧[٣].

وبحسب القزاز[٤]، فإن اهتمامات أولى الطلبة العراقيين الدارسين آنذاك في الجامعات الأمريكية كان منصبّاً حول الشأن العراقي، بحيث وظفوا أطروحاتهم لبحث الجوانب المتعدّدة فيه، كما حال أطروحة الكعبي التي ركّز فيها على دراسة العوامل النفسية والاجتماعية للحركة القومية في العراق، وأطروحة محمد المشّاط التي التي تناولت موضوعة التغيّر الاجتماعي والجنوح في العراق، وأطروحة يونس حمادي التكريتي التي تناولت ظاهرة التحضر والعائلة في الشرق الأوسط، مستخدماً بيانات سكانية، وأطروحة القزاز التي ركّز فيها على دراسة قوة العمل في الصناعة النفطية في العراق.

نشر د. معن خليل عمر في عام ١٩٩٠، كتابه الموسوم **رواد علم الاجتماع في العراق**[٥]، سلط فيه الضوء على خمسة من العلماء الاجتماعيين والأنثروبولوجيين البارزين في العراق، وهم على التوالي: علي الوردي؛ عبد الجليل الطاهر؛ حاتم الكعبي؛ شاكر مصطفى؛ سليم وعبد الجبار عريم. تناول الباحث في هذا الكتاب علم الاجتماع في العراق خلال فترة التي أعقبت فترة الانطلاقة المصادفة لسنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي يمكن أنْ يُطلق عليها فترة النضج والإنتاج السوسيولوجي والأنثروبولوجي الملحوظ. وقد وصف د. عمر النتاجات العلمية لرواد علم الاجتماع المشار اليهم أعلاه بكونها تميّزت بنزعة صراعية، أي أنّها بُنيتْ وفق النظرية الصراعية، باستثناء شاكر مصطفى سليم الذي أنجز أطروحته من وجهة نظر وظيفية بنائية معتمداً بشكل ملحوظ على الإرث النظري لعالِم الأنثروبولوجيا البريطاني إيفانز بريغارد صاحب الدراسة الشهيرة حول «النوير».

لاحظ الباحث نفسه أنّه باستثناء الوردي، فإن الكتابات السوسيولوجية والأنثروبولوجية في العراق عانت غياب الإطار النظري المحدّد والواضح، كما لم يكن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في نظره مهتمّين بقياس أثر الثقافة العربية في الشخصية

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٥.
(٤) المصدر نفسه، ص ٩٦.
(٥) معن خليل عمر، **رواد علم الاجتماع في العراق** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠).

العراقية، باستثناء الـوردي. ولعل الأهـم بنظر د. عمر هو أنّ تلك الكتابات اتسمت بالتفرّد والبعد في الاهتمام والتركيز على بعضها البعض، أي أنّها لم تعط انطباعاً بقدرٍ من التوافق والتنسيق في ما بين أولئك الكتّاب بشأن المواضيع المجتمعية المشتركة موضوع الاهتمام، برغم حسّهم الوطني الواضح وانشغالهم بالشأن العراقي، ومساعيهم للمساعدة على حلّ مشكلاته وأزماته، إنّما كان كلٌ منهم في طريق. ولا يبدو لي أنّ جديداً طرأ على ذلك الوضع الذي وصّفه د. عمر آنذاك، باستثناء التضخم الذي أصاب القسم مقاساً بزيادة أعداد التدريسيين المشتغلين من حملة الشهادات العليا في مجالات علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والخدمة الاجتماعية، والذي يقرب اليوم من ثلاثين شخصاً.

ترافق هذا الوضع مع زيادة الاهتمام بالعنوان الوظيفي (المهني) الذي أصبح الأساس في توزيع المواد العلمية للتدريس والإشراف على مدى الأربعين سنة الماضية من دون اهتمام يذكر بالنتاج العلمي من بحوث ودراسات تتأهل للنشر في مجلات ودوريات علمية محكمة. وهذا ما أدى إلى هبوط غير مسبوق بمستوى الأداء الأكاديمي انعكس على الأداء النوعي للطلبة والخريجين.

يسعى هذا البحث الاستطلاعي الميداني إلى التحقق من هذا الوضع ومحاولة استنطاقه على سبيل التأمل فيه واقتراح المعالجات التقنية الفنية اللازمة، من خلال عيّنة قصدية مختارة من طلبة مرحلة الدكتوراه في مجالي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية للسنة التحضيرية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣. ولعل ميزة هذا البحث هو أنّه يتجاوز حدود التقييم الشخصي، وإنْ كان صاحب هذا البحث أكاديمياً وتدريسياً حاضراً، وغاية ذلك تقديم فكرة مدعمة من خلال إقرار الطلبة وقناعاتهم بواقع الحال على هذا الصعيد، كونهم المتأثر الأول والأكثر حساسية بما يحدث في هذا المجال.

## أولاً: جهود علمية سابقة

قبل الشروع بتقديم نتائج البحث الاستطلاعي الميداني الحالي، فإنّه من المفيد إعطاء إحصاءات عامة أساسية حول عدد رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه التي أجيزت من قبل قسم علم الاجتماع التابع لكلية الآداب في جامعة بغداد منذ تأسيس الدراسات العليا فيه سنة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، أي قبل ما يقرب من الأربعين عاماً، وهي مدة كافية لتسليط الضوء على توجهات القسم الأكاديمية واهتماماته.

أجيزت خلال الفترة المذكورة أعلاه ٤٤٦ رسالة ماجستير وأطروحة دكتوراه، لا يزال منها ٢٢ رسالة قيد الإتمام، و٣٢ أطروحة منها قيد الإنجاز[٦]. يكشف لنا الجدول الرقم (١) توزيع الرسائل والأطروحات المجازة من قبل القسم بحسب الفئات الخمسية للسنوات. ويوضح كذلك ظهور أطاريح الدكتوراه في مطلع التسعينيات، واستمرار إجازتها بوتائر عالية بلغت أوجها خلال السنوات الممتدة ما بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠١١ والتي قارب عددها المجاز ٤٩، أي ما يقرب من ثلثي عدد رسائل الماجستير المجازة من قبل القسم. وما يلاحظ هو أنّ الطفرة الحاصلة في عدد الرسائل والأطروحات المنجزة خلال تلك الفئة من السنوات (١٣٠ رسالة) يعود إلى زيادة عدد السنوات المتضمّنة في الفئة بواقع سنتين بالمقارنة بالفئات الظاهرة في الجدول الرقم (٤ ـ ١)، وبالتأكيد فإنّ الإنتاج الكمّي في القسم، كما يتضح من خلال هذه الأرقام، معتبر.

**الجدول الرقم (٤ ـ ١)**

**تَوَزُّع الرسائل والأطروحات المجازة من قبل القسم**

**بحسب الفئات الخمسية للسنوات**

| السنوات | الماجستير | الدكتوراه | المجموع |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ | ١٩ | لا | ١٩ |
| ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ | ٢٩ | لا | ٢٩ |
| ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ | ٣٦ | لا | ٣٦ |
| ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ | ٢٦ | ١٢ | ٣٨ |
| ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ | ٣٤ | ٢٦ | ٦٠ |
| ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ | ٤٧ | ٣٣ | ٨٠ |
| ٢٠٠٥ ـ ٢٠١١ | ٨١ | ٤٩ | ١٣٠ |
| **قيد الإنجاز** | ٢٢ | ٣٢ | ٥٣ |
| **المجموع** | **٢٩٤** | **١٥٢** | **٤٤٦** |

**المصدر**: تمّ تكييفه من قبل الباحثة.

(٦) خالد حنتوش ساجت، «النتاج البحثي في القسم الأم لعلم الاجتماع في العراق: دراسة تحليلية ـ إحصائية لما أنتج في الدراسات العليا (١٩٧٢ ـ ٢٠١١)،» بحث مقبول للنشر في بيت الحكمة (بغداد) (٢٠١٣).

لكن رغم هذا الإنتاج المعتبر، إلا أنه غير متساوٍ وفق اعتبارات جنس الباحث، فحصَّة الذكور تزيد بما يقرب من الضعف على حصة الإناث[٧]، بواقع ٢٩٩ رسالة وأطروحة للذكور، و١٤٧ رسالة للإناث. والجدول الرقم (٤ ـ ٢) الذي يعطي صورة عن تَوَزُّع الرسائل والأطروحات المجازة يعكس هذا الواقع.

**الجدول الرقم (٤ ـ ٢)**

**تَوَزُّع الرسائل والأطروحات المجازة بحسب الجنس**

| الجنس | ماجستير | دكتوراه | المجموع |
|---|---|---|---|
| ذكور | ١٩١ | ١٠٨ | ٢٩٩ |
| إناث | ١٠٣ | ٤٤ | ١٤٧ |
| **المجموع** | **٢٩٤** | **١٥٢** | **٤٤٦** |

**المصدر**: تمّ تكييفه من قبل الباحثة.

أما في ما يتعلق بتوزيع الرسائل والأطروحات من حيث كونها ميدانية أو نظرية، فإن التحليل يبيّن أنّ هناك اهتماماً واضحاً بالدراسات الميدانية، حيث بلغ عددها ٣٦٧ رسالة وأطروحة، فيما بلغ عدد الرسائل والأطروحات النظرية ٧٩[٨]. أما التخصّصات التي كتبت في ضوئها الرسائل والأطروحات، فقد ضمّت[٩] ٤٦ اختصاصاً ابتداء من علم الاجتماع الأسري الذي أنجزت في سياق إشكالياته ٤٥ رسالة وأطروحة، مروراً بمواضيع ذات الصلة بالمشكلات الاجتماعية، والتي أنجزت في ضوئها ٤١ رسالة وأطروحة، وصولاً إلى المواضيع المرتبطة بالجريمة والإصلاح، وأنجزت فيها ٣٦ رسالة وأطروحة... وانتهاء بالثقافة الجنسية التي أنجزت في ضوئها رسالة ماجستير واحدة فقط.

يظهر هذا التوصيف أنّ الطلبة طوّروا مواضيعهم في ضوء المقررات أو المواد العلمية التي مرّوا بها، كما هو الحال في مادة علم الاجتماع الأسري، والمشكلات الاجتماعية، والجريمة والإصلاح، والتغير الاجتماعي، وعلم الاجتماع السياسي،

(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه.

والديمغرافيا، والأنثروبولوجيا الاجتماعية... ويظهر توزيع الرسائل والأطروحات، بحسب مكان إجراء الدراسة، أنّ حصة الأسد ذهبت، كما هو متوقع، إلى محافظة بغداد بـ ١٤٤ دراسة، تلتها محافظة الأنبار بـ ١٢ دراسة، وكردستان ٦ دراسات، وكركوك ٧ دراسات، وهكذا حتى تنخفض دون الخمسة بالنسبة إلى المحافظات: بابل، والنجف، وكربلاء، وواسط، والقادسية، وميسان، والبصرة، والموصل[١٠].

قد يتغيّر في المستقبل هذا التوزيع المكاني للرسائل والأطروحات المشار إليها سلفاً بحسب تنامي عدد الجامعات الحكومية وغير الحكومية التي تمّ تأسيسها في هذه المحافظات، وبحسب اهتمامها بتأسيس أقسام للدراسات العليا فيها. فعلى سبيل المثال، شرعت أقسام علم الاجتماع في كليات الآداب في الجامعة المستنصرية في بغداد، وجامعة الموصل، وجامعة القادسية، وجامعة صلاح الدين، في أربيل؛ وكلية العلوم الإنسانية، وجامعة السليمانية في إقليم كردستان، بمنح شهادات الماجستير حصراً في مختلف مجالات علم الاجتماع المعروفة لديهم. ويقدِم الطلبة الطامحون من الحاصلين على شهادة الماجستير في كل الجامعات العراقية المذكورة إلى بغداد ليتمّوا مراحل تأهيلهم وإعدادهم للحصول على شهادة الدكتوراه من قسم علم الاجتماع في كلية الآداب، في جامعة بغداد، حصراً.

يفتح لنا هذا التقديم المجال لإعلان نتائج البحث الاستطلاعي الميداني الذي أنجز، بغرض الوقوف على آراء عدد من طلبة الدراسات العليا وتصوّراتهم وتقييماتهم، وبالخصوص الطلبة المسجلين في مرحلة الدكتوراه في مجالَي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لمفهومهم للعلم الذي يدرسونه، وما إذا كان هناك ما يمكن أنْ يسمى «علم اجتماع عراقي»، واستكشاف مدى معرفتهم وإحاطتهم بأعمال نخبة مختارة من علماء علم الاجتماع في العراق، إسهاماتهم وإنجازاتهم إلى جانب نظرتهم إلى المفصليْن الرئيسييْن في ميدان العلم: النظرية والمنهج، وأخيراً نظرتهم إلى المستقبل الذي يمكن لهم أنْ يشاركوا في صنعه، وذلك من خلال استمارة استبيان مكثفة تمّ تصميمها لهذا الغرض[١١].

وتقع نتائج البحث الاستطلاعي في ثلاثة أقسام رئيسية، هي على التوالي: الخلفية الاجتماعية لمجتمع البحث، والنتائج الميدانية التفصيلية، والخاتمة.

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) انظر استمارة الاستبيان التي استخدمت لهذا الغرض في الملحق في نهاية هذا الفصل.

## ثانياً: نتائج البحث الاستطلاعي الميداني الحالي: الخلفية الاجتماعية لمجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث الاستطلاعي الميداني الحالي عشرة طلاب، هم كل الطلبة المقيّدين لنيل شهادة الدكتوراه من طلبة مرحلة الدكتوراه في مجالي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ممن يواصلون دراستهم للسنة التحضيرية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، بواقع ستة طلاب في مجال علم الاجتماع، وأربعة في مجال الخدمة الاجتماعية. ويلاحظ أنّ طلبة علم الاجتماع من الذكور حصراً، فيما تتكوّن مجموعة طلبة الخدمة الاجتماعية من ثلاث إناث وذكر واحد فقط. تعطي هذه الحقيقة الأولية مؤشراً واضحاً على نوع التحيّز وتوجهه والتمييز الجنسي الذي يطبع سياسات القبول والاستثناء للطلبة على مستوى الدراسات العليا في القسم، الأمر الذي يتجلى بدفع الإناث إلى مجال علمي معيّن، وبالتالي مهني دون آخر، ويؤسس للتهميش والاستبعاد المنظّم لشريحة اجتماعية على حساب أخرى. وقد خوّلت مرحلة الدكتوراه لعلماء الاجتماع من الإناث لهذه السنة الدراسية مترادفة مع سيطرتها على تخصّص الخدمة الاجتماعية.

تتراوح أعمار الطلبة المبحوثين ما بين مقتبل الثلاثينيات ومنتصف الأربعينيات، وكلهم من المتزوّجين باستثناء اثنتين من الإناث في مجال الخدمة الاجتماعية ممن لم تتزوّجا من قبل على الإطلاق، أما القراءة في الملامح المهنية لفئة الطلبة المبحوثين فتبيّن أنّ ثمانية منهم يعملون تدريسيين في مختلف الكليات والمعاهد العراقية المنتشرة في أنحاء البلاد، فيما أبرق الاثنان الآخران بأنّهما لم يحصلا على عمل رسمي مهني بعد[١٢]، وتوزع مجتمع البحث من حيث محل الإقامة الدائم على عدد كبير من المحافظات بالقياس إلى عدد الطلبة المشمولين بالبحث، حيث جاء نصفهم من محافظة بغداد، والنصف الثاني من محافظات ديالى، وميسان، وواسط، والسليمانية.

## ثالثاً: أداة البحث

بُنيت لأغراض القيام بهذا البحث الاستطلاعي الميداني استمارة استبيان تكوّنت من أحد عشر سؤالاً مفتوحاً، استهدفت اختبار معارف الطلبة ومداركهم بحكم ما علق

(١٢) يقصد الطلبة في العراق بالعمل الرسمي المهني «الوظيفة الحكومية»، حصراً التي ينظر إليها باحترام لما تنطوي عليه من ضمانات تقاعدية ومهنية مهمة. في ما عدا ذلك، فإنّهم يعتبرون أنفسهم خارج قوة العمل رغم أنّهم قد يعملون لحسابهم الخاص أو لأي جهة أخرى، ويحصلون على المال الذي يقيمون أودهم فيه.

في أذهانهم من تصوّرات ذات صلة بالمواضيع محل الاهتمام خلال سنوات التدريب والتأهيل في قسم علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة بغداد، حيث أنهى معظمهم دراساتهم الأولية والعليا لمرحلة الماجستير.

خصّ السؤال **الأول** تعريف علم الاجتماع، واستعلم السؤال **الثاني** عما إذا كان هناك «علم إجماع عراقي» مجسداً بنظريات ومنهجيات متميّزة، أما السؤال **الثالث**، فقد بحث في ما قدمه «علم الاجتماع العراقي» إن افترض وجوده. وبغرض التوغّل أكثر في ما قدمه علماء معروفون في مجال علم الاجتماع في العراق باستثناء علي الوردي، سئل الطلبة (السؤال **الرابع**) أيضاً عمّا يعرفونه عن عدد مختار من هؤلاء العلماء، وهم على التوالي: عبد الجليل الطاهر[١٣]، وحاتم الكعبي[١٤]، وشاكر مصطفى سليم[١٥]، وقيس النوري[١٦]، ويونس حمادي التكريتي[١٧]. وتناول السؤال **الخامس** إسهام علم الاجتماع في فهم قضايا المجتمع العراقي وتحليلها وتفسيرها. وبهدف استطلاع آراء الطلبة على صعيد وظيفة النظرية والمنهجيات المستخدمة، خصّص السؤالان التاليان: السؤال **الأول** (السؤال **الثامن**) يتعلق بالمواضيع التي يفترض أنْ يهتم بها علم الاجتماع في العراق، ومن ثمّ الموضوع الذي يقترحه الطالب بوصفه موضوعاً للأطروحة. أما السؤال **الآخر**

(١٣) عالم اجتماع عراقي معروف، ساهم بتأسيس قسم علم الاجتماع بالتعاون مع د. علي الوردي، ووضع عدة مؤلفات في مجال الظاهراتية والمشكلات الاجتماعية؛ اشتهر بمفهوم «القوقعة»، لتفسير الشخصية العراقية. توفي مبكراً بعد معاناة سياسية اضطرّته إلى الهرب من العراق والعمل في ليبيا خلال ستينيات القرن الماضي.

(١٤) عالِم اجتماع عراقي عُرِفَ بكتاباته العلمية الرصينة المصمّمة للتعريف بعلم الاجتماع الحديث وتقديمه إلى جماعات الدارسين والمثقفين في العراق. وضع عدداً من الكتب في مجال علم اجتماع الثورة، وحركات المودة، والسلوك الجمعي ونمو الفكر الاجتماعي، إضافة إلى عدد من المقالات والبحوث النظرية التي نشرت في مجلات علمية عراقية محكمة مثل مجلة **الأستاذ** الصادرة عن كلية التربية في جامعة بغداد.

(١٥) هو عالِم أنثروبولوجي عراقي معروف، صاحب كتاب **قاموس الأنثروبولوجيا: مدخل إلى الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الاجتماعية**؛ عُرِفَ بدراسته الموسومة، «الجبايش» التي نال بمقتضاها شهادة الدكتوراه في علم الأنثروبولوجيا من جامعة لندن عام ١٩٥٧ ونشرها باللغة العربية عام ١٩٧٢ بدعم من قِبَل جامعة بغداد.

(١٦) عالِم أنثروبولوجيا عراقي معروف، حصل على شهادته في مجال الأنثروبولوجيا من جامعة واشنطن سياتل. وضع عدداً من الكتب العلمية المنهجية في مجال النظرية السوسيولوجية والأنثروبولوجية، والتنظيم الاجتماعي، والأنثروبولوجيا الحضرية، والحضارة والشخصية، إضافةً إلى نشره عدداً كبيراً من المقالات والبحوث في مجلات عربية ودولية محكمة.

(١٧) عالِم اجتماع عراقي متخصّص في علم السكان. وضع كتاباً منهجياً في علم السكان نُشِرَ من قِبَل جامعة بغداد التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ ثلاثين عاماً، وتقوم الجامعة باستنساخه كل عام لغرض توفيره لطلبة المرحلة الثالثة في قسم علم الاجتماع من دون إذن المؤلف. شارك في العديد من المؤتمرات وورش العمل في مجال السكان والتنمية والتخطيط.

(السؤال **العاشر**)، فخصّص للتساؤل عن العمل الذي يُرغب في الحصول عليه بعد نيل الشهادة. وأخيراً، تم التطرق إلى معرفة نظرتهم المستقبلية من خلال التساؤل حول آفاق هذا العلم، وكيف يرونه بعد عشر سنوات من الآن؟

## رابعاً: النتائج التفصيلية

بدأ العمل البحثي بالتساؤل **أولاً** عن: «ما هو علم الاجتماع، من وجهة نظرك، وبحسب فهمك؟»، وقد كان الجواب للطلبة العشرة المبحوثين انعكاساً لما نضج في فهمهم في هذا المجال، كما كان انعكاساً للطريقة التي تمّ فيها تدريس علم الاجتماع، وهي الطريقة التي بدأت قوية وسريعة، إلا أنّها سرعان ما تلكأت وتقهقرت، وخصوصاً في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، حيث اشتعل أوار الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، واجتياح الكويت (آب/ أغسطس ١٩٩٠) وفرض الحصار الأممي الشامل على البلاد.

عرّف أكثر من طالب علم الاجتماع باعتباره علم دراسة المجتمع والظواهر الاجتماعية والمؤسسات والعلاقات، وعرّفه آخر بأنّه علم دراسة الفعل الاجتماعي، بل ذهب آخر إلى تعريفه بأنّه العلم الذي يدرس الإنسان بوصفه كائناً حياً وكائناً بيولوجياً، بينما عاد بنا طالب آخر إلى فكرة أنّ علم الاجتماع إنّما هو علم «الهندسة البشرية» بكل ما تنطوي عليه من علاقات وتفاعلات وتعاون وصراع وتكيّف، فهو إذاً منظومة كلية شاملة متكاملة لدراسة كل ما يقع في المجتمع، وفي سائر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكان السؤال **الثاني** حول ما إذا كان هناك علم اجتماع عراقي، بدءاً، وليس علم الاجتماع في العراق، من وجهة نظر المبحوثين! فكان أنْ حسم خمسة منهم الجواب بـ «لا»، معقّبين على ذلك بالقول: «هناك دراسات وبحوث وباحثون، إنّما ليس علم اجتماع عراقي». وكان من بين العشرة طلاب من قال: «نعم، إنّما بنسبة قليلة»، وكتب آخر «إلى حدٍّ ما... يميل إلى عدم الوجود»، و«نعم، إنّما توقف مع كتابات الوردي»، كما قال اثنان من الطلبة المبحوثين: «نعم» من دون توضيح لسبب ذلك.

وعلى افتراض أنّ الجواب كان «نعم»، جاء السؤال **الثالث** حول ما الذي قدمه علم الاجتماع العراقي، فكان أنْ أعاد أحد الطلبة التشديد على أنّ هناك بحوثاً

وباحثين فحسب، وقال آخر إنّ هناك جهوداً لرفع الفوارق الطبقية وما إليها، أو أنّه لا يزال يدور في إطار محاولة فهم المجتمع العراقي. ورأى طالب آخر أنّ علم الاجتماع العراقي ساعد على تأسيس الدراسات العليا، وساهم في ظهور علماء من أمثال د. علي الوردي، واختتم الخامس بالإشارة إلى كتابات الوردي في الشخصية العراقية.

ويبدو لي أنّ هذا الطيف المتنوّع من الأجوبة يشير إلى حقيقة نعتبرها مهمة جداً، وهي أنّ الطلبة المبحوثين يتمتعون بفهم جيد لما يمكن أنْ يسمّى «علم اجتماع عراقي»، فالعلم الذي لا يرقى إلى مستوى الإنتاج الفكري المميّز لا يسمّى علماً، إنّما يكتفى بالإشارة إليه على أنّه جمع جهود. مثل هذه الأجوبة المتنوّعة تعكس ما تتركه هذه التصوّرات على الجوانب السيكولوجية والمعنوية الأدبية للمشتغلين في هذا التخصّص ممن يشعرون بالإحباط والانكفاء، الأمر الذي يؤدي بالمحظوظين منهم إلى اختيار نوع من الخلاص بطريقة الانزواء للعيش في أبراج عاجية يحققون فيها ذواتهم. وفي الوقت الذي يساهم هذا النوع من الخلاص في سدّ حاجة الفرد ويقيه محنة الشعور باللاجدوى، إلا أنّه لا يساهم مساهمة جدّية في خدمة العلم كميدان من ميادين المعرفة الإنسانية التي تتطلب عملاً مشتركاً وتضامنياً.

وقدم السؤال **الرابع** عيّنة من علماء علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المعروفين في العراق، ممن وردت أسماؤهم قبلاً[١٨]، وطُلب من المبحوثين أنْ يعبّروا عن آرائهم في ما يتعلق بكل واحدٍ منهم. فكانت المفاجأة أنْ صرّح أكثر من طالب أنّه لا يعرف الطاهر والكعبي والتكريتي، وحتى النوري، ممن لم تمض سنة على اعتزاله الإشراف والتدريس لتقدمه في السنّ. وكتب أحد المبحوثين جملة مفادها أنّ ما يجمع هؤلاء العلماء الخمسة إنّما هو انقطاع الصلة تقريباً بينهم وبين الجيل الحالي.

وعموماً، وصف المبحوثون أولئك العلماء الخمسة بالأكاديميين العراقيين ممن كان لهم إسهام في الشأن العراقي، إلا أنّ إسهاماتهم كانت نظرية أكثر منها ميدانية، ونجح طالب واحدٌ فقط من المبحوثين بتسمية كتاب واحد معروف لكلٍ منهم. تسلط هذه الإجابات الضوء على ضعف الصلة، إنْ لم يكن انهيارها بين الطلبة وأساتذتهم الرواد، الأمر الذي لا يبشّر بالقدرة على التطور والإنتاج والإبداع.

(١٨) علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا المشار إليهم: عبد الجليل الطاهر، حاتم الكعبي، شاكر مصطفى سليم، قيس النوري، ويونس حمادي التكريتي.

وفي ما يتعلق بالسؤال **الخامس** حول إسهام علم الاجتماع في العراق في فهم قضايا المجتمع العراقي وتحليلها وتفسيرها، امتنع أربعة من الطلبة المبحوثين عن الجواب تماماً، ووصف الخامس والسادس المساهمة بأنّها ضعيفة وطوباوية، وأنّها لم تنجح بتقديم حلول جذرية للمشاكل التي يعانيها المجتمع، بينما قال آخر إنّ «السرد التاريخي» يأخذ مساحة كبيرة في طروحاتهم، وأنّ هناك تراجعاً وتردّداً يظهر في أعمالهم نتيجة ضغط الأنظمة السياسية والحكومات العراقية السائدة. وعبّر مبحوث آخر عن أنّ التفسير غالباً ما ينحو باتجاه القبلية والعشائرية والعادات والتقاليد التي تسيطر على المجتمع من الماضي حتى الوقت الحاضر، وأنّ محاولات التحليل غالباً ما تظهر خجولة وضعيفة.

أميل شخصياً إلى الاتفاق مع هذا الرأي الذي ينطوي بتقديري على حقيقة مهمة، وهي أننا لم نصل بعد إلى مستوى الإنتاج الفكري المتميّز والمستقل لنقدم مفهومات مميّزة تساعد على فهم الواقع بكل تجلياته المعقّدة. وينعكس هذا، بدوره، على انسحاب المحاولات التحليلية إلى أفكار نمطية شائعة، بل ومعروفة حتى بالنسبة إلى الأشخاص غير المختصّين، كما الحال في الاتكاء على عوامل القبلية والعشائرية والعادات والتقاليد السائدة، فعلم الاجتماع الحديث تحرك بعيداً من هذه الأفكار المطروقة محاولاً تطوير مقاربات نظرية ومنهجية جديدة تحدّد على نحوٍ أدق أسباب، أو في الأقل، القوى القرينة لظواهر محدّدة. ولعل محاولة بيتر بلاو لتحليل البيروقراطية من خلال تطوير ما اقترح بتسميته الفرضية المتحررة من الثقافة (Culture Free Hypothesis)[١٩] إنّما هي من المحاولات الريادية المهمة في هذا المجال. ونشر آدم كوبر في ما بعد كتاباً جاء بعنوان: **الثقافة: التفسير الأنثروبولوجي**[٢٠]، أعرب فيه عن الرغبة في التخلص من مفهوم «الثقافة» كأداة تحليلية، كونها استخدمت تاريخياً لتعبّر عن آراء النخب الحاكمة والتيارات الفكرية السائدة في مختلف المجتمعات الإنسانية. بالتأكيد، هناك الكثير من الجهود العلمية الأخرى التي تسعى إلى تطوير المفهومات والأدوات اللازمة للبحث، لتكون في منأى عمّا هو معروف ومألوف. وعلى العكس تساعد في الكشف عما هو ضبابي وغير جلي لتسجل إسهاماً على صعيد المعرفة والإنجاز العلمي والمهني الدقيق.

---

(١٩) Peter M. Blau, «The Comparative Study of Organizations,» in: Oscar Grusky and George A. Miller, eds., *The Sociology of Organizations: Basic Studies*, 2nd ed. (New York: Free Press, 1981), pp. 110-128.

(٢٠) آدم كوبر، **الثقافة: التفسير الأنثروبولوجي**، ترجمة تراجي فتحي، عالم المعرفة؛ ٣٤٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨).

وبغرض الوقوف على فهم الطلبة المبحوثين للدور والوظيفة النظرية في علم الاجتماع، سئلوا سؤالاً مباشراً (السؤال **السادس**) عن غرض النظرية العلمية من وجهة نظرهم. وقد حدّدت إجابات الطلبة غرض النظرية، خصوصاً كونها تساعد على بلورة الفرضيات والكشف عن الحقائق والتنبؤ بها، ووصفها البعض الآخر بأنّها تفسر موضوع الدراسة، وتساعد على الفهم، وتعطي فكرة عن الموضوع، وتنظم البحث وتوجّهه.

ما يلاحظ هو أنّ الطلبة المبحوثين، وهم «نخبة ممتازة» من عموم طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة بغداد قدموا تفسيرات مقنعة ومقبولة شكلاً، الا أنّ المطّلع على الطريقة العملية لفهم النظرية واستخدامها وفق طريقة كتابة رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، يستطيع أنْ يرى بسهولة أنّ هناك بوناً شاسعاً بين التعبير عن شيء والوسيلة المحدّدة لاستخدامه، فالفهم النظري المجرد شيء، والطريقة التي غالباً ما ينساق إليها الطلبة، بل وحتى معظم التدريسيين حالياً، شيء آخر، إذ غالباً ما يشار إلى النظرية السوسيولوجية كما لو أنّها «باترون» يمكن أنْ يُلبس على جسم معين لتكون النتيجة مناسبة أو غير ذلك. وفي الغالب يختار الباحث الذي يعمل وفق هذا الترتيب عملاً أو ظرفاً اجتماعياً ينحو باتجاه متنبأ به ابتداء، كما الحال في توقع أنْ تكون الحداثة بحسب فهم علماء الاجتماع الكلاسيكيين وتنظيرهم متناقضة مع الدين، من دون الأخذ بالاعتبار في أنّ للجماعات الإنسانية طرقاً للتعامل مع هذه الأفكار، وبالتالي نقضها أو في الأقل تعديلها، أو تعامل النظرية السوسيولوجية كما لو أنّها أداة يمكن توظيفها لتصل بالباحث إلى نتائج لا تتطلب بالحقيقة بحثاً وتساؤلاً، وإنّما أداة تعطي مبرراً شكلياً لإضفاء الجوانب الأكاديمية المطلوبة لتسويق العمل، بحثاً أكان أم دراسة. هذا، بتقديري، يقف دون النهوض بالدراسات الاجتماعية في العراق لترقى إلى مستوى إنتاج الفكرة وتحرير الدليل، برغم الجهود الكبيرة التي يبذلها الباحثون والباحثات الشباب في مختلف ميادين العلم وفروعه المتعدّدة.

وفي ما يتعلق بأكثر الطرق استخداماً في الدراسات الاجتماعية (السؤال **السابع**)، أجمع الطلبة المبحوثون على شيوع استخدام طريقة المسح الميداني أو المسح بالعيّنة، وأنّه غالباً ما يدعم بالوصف والسرد التاريخي، وهذه ـ حقيقةً ـ هي أكثر الطرق استخداماً في أقسام علم الاجتماع في مختلف الجامعات العراقية، ابتداء من بغداد إلى الموصل، والأنبار، والقادسية، وواسط، فضلاً عن جامعتي صلاح الدين والسليمانية في إقليم

كردستان، حتى صار الأمر كما لو أنّه تحصيل حاصل والمقياس الوحيد على علمية الدراسة والتزامها بالسياقات الأكاديمية المقبولة والمبرّرة.

ومع أنّ الطلبة مطّلعون ـ بتقديري ـ على طرق منهجية أخرى، وأنّهم قرأوا عن الكثير المتنوّع من الطرق في مادة «طرق بحث» التي يمرّون بها ابتداء من الدراسات الأولية، ومروراً بمرحلة الدراسات العليا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه، إلا أنّهم أجابوا بدقة حول ما رأوه وخبِروه، وليس بحسب ما تعلّموه واطلعوا عليه. وهذه واحدة من المشكلات الجوهرية التي تعانيها أقسام علم الاجتماع في العراق في الوقت الحاضر، فما إنْ تستخدم طريقة حتى تصبح «حجّة»، بحكم هيمنة البعض من التدريسيين على القرار، ليتصرف الطلبة معها كما لو أنّها الـ «Paradigm» الذي يجري تطبيقه من دون مراعاة لطبيعة المشكلة وقدرة الطالب على الخوض فيها وتقليبها في ضوء طرق أخرى مساعدة، كما الحال في الاستخدام الصحيح والمضني لطريقة الملاحظة، والملاحظة بالمشاركة، ودراسة الحالة، وقصة الحياة والمخبرين، ناهيك بما يمكن القول بشأن القيام بدراسات تتطلب استخداماً للطرق الإحصائية المتقدمة، كالترابط، والانحدار، والانحدار التعددي، وتحليل العوامل، واستخدام المقياس والجماعة البؤرية، وما إليها بحثاً عن الدليل الإحصائي العلمي الدقيق.

كما لا يزال التخلّف واضحاً في ما يتعلق بطرق الاتصال الإلكتروني التي توفر فرصاً أوسع بالتأكيد للاتصال بجمهور واسع من المبحوثين. يذكر في هذا المجال أنّ للدكتور علي الوردي رأياً شائعاً ومعروفاً بشأن صلاحية طريقة المسح الاجتماعي من خلال استمارة الاستبيان، إذ قال منذ أكثر من أربعين عاماً، أي منذ بدايات التوسع في قبول الطلبة في أقسام علم الاجتماع والتوجه إلى الدراسات العليا، إنّ استمارة الاستبيان لا تصلح على الإطلاق في العراق بحكم الطبيعة المحافظة والمتشكّكة للفرد العراقي، الأمر الذي يتطلب البحث عن طرق أخرى بديلة لاستكشاف الحقيقة وتحليلها، ومن أكثرها قبولاً، بنظره، ومن خلال إعماله الطرق الأنثروبولوجية التي تكثر من الملاحظة، وتتقن فن الاستماع، وتعتمد على المخبرين، فضلاً عن بصيرة الباحث وثقافته الواسعة وإلفته بموضوع الدراسة، وحرصه على الإحاطة به وفهمه.

وأشار الوردي، في هذا السياق، بوضوح، إلى فكرة الفهم الذاتي لماكس فيبر، وحرص على استخدامها في مختلف أعماله. مع ذلك، سارت طريقة المسح الاجتماعي

من خلال استمارة الاستبيان كالنار في الهشيم منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وربما يعود ذلك إلى سهولة تصميمها وعمليتها، وقلة تكلفتها المالية أيضاً. المشكلة هي أنّ هذه الطريقة غالباً ما تستخدم من دون التمكن نظرياً من الموضوع، الأمر الذي يفسح في المجال لوضع سلسلة أسئلة يعتمد فيها الطالب، في الغالب، على تصوّره الشخصي المحدود، ودونما تقيّد بقواعد المنهج العلمي السليم. والحق أنّه لو وظفت الإمكانات المادية، إضافة إلى العلمية التقنية، في أقسام علم الاجتماع، لربما بلغنا وضعاً مختلفاً كان يمكن أنْ يعود على ميدان العلم بالخير والمدد الوفير.

لقد أعطى الطلبة قائمة واسعة وشاملة للقضايا التي يمكن أنْ تكون محل اهتمام في ما يتعلق بالمواضيع (السؤال **الثامن**) التي يفترض أنْ يهتم بها علم الاجتماع، من وجهة نظرهم، كما الحال في الطفولة، والمرأة، والفقر، والعولمة، والسياسة، والتعليم وما اليها، وأظهر بعضٌ من هؤلاء الطلبة ميولاً إصلاحياً واضحاً من خلال الدعوة إلى التدخل لأحداث التغيّر المطلوب، كما في الإشارة إلى القضايا والمشكلات السلبية والإيجابية، ودراسة الجوانب «المتخلخلة» في الحياة الاجتماعية، أو رسم السياسات المصمّمة لمعالجة الأوضاع غير الصحية على صعيد الأسرة والمؤسسة التربوية. وهذه قضية مهمة أخرى تتعلق بالتوجهات الرئيسية لعلم الاجتماع، على وجه العموم، فإلى أي درجة يستطيع المختصّ في هذا المجال أنْ يحدث تغييراً بمحض البحث والدراسة؟ وإلى أي درجة يمتلك هذا الباحث أو الباحثة القدرة على كسب ثقة صانعي السياسات الاجتماعية ليتعاونوا ويعملوا في ضوء نتائج البحث العلمي؟ إنّه أمرٌ مطروح لمزيد من التأمل والتفكر.

وظهر من السؤال **التاسع**، حول الموضوع الذي يفكر طلبة السنة التحضيرية هؤلاء الخوض فيه لأغراض كتابة الأطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه، أنّهم حرصوا على التوجّهات نفسها السائدة في القسم منذ أنْ بدأ بالدراسات العليا في سبعينيات القرن الماضي، فقد اتسمت المواضيع بالشمولية التي لا تسمح إلا بدرجة متواضعة من الدخول في ثنايا الموضوع محل الاهتمام. خذْ، على سبيل المثال، مواضيع العلاقة بين العولمة الثقافية والهوية المتعدّدة الأبعاد، والنظرية والاقتصاد السياسي، والمشاركة السياسية للمرأة، وشبكة الحماية الاجتماعية، والمجال المكاني والزماني للمصنع، والعشيرة، والمشاكل الاجتماعية لشريحة اجتماعية معيّنة، ومنظمات المجتمع المدني، والديمقراطية، وما إلى ذلك.

يمكن أنْ نضيف هنا أنّ الطلبة غالباً ما تناولوا الموضوع من وجهة نظر وظيفية بنائية تتعامل مع الحالة، كما لو أنّها بناء قائم صلد، مطلوب تفحص أبعاده المتعدّدة بطريقة الوصف الجامد والثابت، ويهملون بذلك الجانب الديناميكي الذي ينطوي على صيرروات التحوّل والتغيّر ومحاولة تعقبها أو الكشف عنها، إضافة إلى تفحّص الجوانب الأخرى، كما في دور العلاقات الفردية في صنع الحقيقة الاجتماعية وصياغتها. ويكمن السبب في هذا الإهمال، بتقديري، في طريقة التأهيل والتقيّد بمسارات محدّدة، والاعتماد على نظريات معينة من دون متابعة التطورات التي حدثت لها، ولا الكيفية التي طوّر فيها طلبة علم الاجتماع ودارسوه وعلماؤه تلكم النظريات، أو خروجهم عليها نتيجة إخفاقها في الإحاطة بالظروف والحالات المتغيّرة التي تتطلب تفاعلاً متجدداً معها.

ويلاحظ أنّ طلبة علم الاجتماع في العراق ما زالوا يناقشون كثيراً من القضايا في ضوء أفكار علماء الاجتماع الكلاسيكيين من أمثال أوغست كونت، وإميل دوركهايم، وماكس فيبر، وفرديناند تونيس، وغيرهم، ويلمّون بالنزر اليسير بأفكار علماء الاجتماع المعاصرين، وفي مقدمتهم تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، من دون إعمال جدّي للمنهج النقدي، الأمر الذي يؤدي بهم إلى محاولة تطبيق أفكار هؤلاء العلماء ممن انتُقدوا في عقر دارهم من دون تمحيص يذكر، أو عندما تظهر خيبة الأمل واضحة في أعمالهم، فإنّهم ينحون نحواً أيديولوجياً، دينياً أكان أم سياسياً، في نقد تلكم النظريات، والمطالبة بالعودة إلى الجذور والتراث والدين. لقد كان الوردي، بحسب القزاز[٢١] والنقيب[٢٢]، أول من انتقد استخدام النظريات السوسيولوجية الغربية، ودعا إلى الاعتماد على أفكار أكثر قدرة على مجاراة الواقع، كما في أعمال ابن خلدون، ومن نسج على نسجه من العلماء المسلمين.

وفي ما يتعلق بالعمل الذي يرغب المبحوثون في الحصول عليه بعد نيل الشهادة (السؤال **العاشر**)، فقد كان، كما توقعنا، العمل كتدريسي في جامعة أو كلية، في ما أشار اثنان من الطلبة العشرة المبحوثين إلى رغبتهم في العمل في وظيفة محلل سياسي وباحث، إلى جانب العمل كتدريسي أو أكاديمي.

(٢١) Al-Qazzaz, «Sociology in Underdeveloped Countries: A Case Study of Iraq,» p. 98.

(٢٢) مرتضى حسن النقيب، «علي الوردي والتحديث في المجتمع العراقي،» جامعة بغداد (كلية الآداب) (٢٠١٣) (بحث غير منشور).

أخيراً، طُرح سؤال التوقعات (السؤال **الحادي عشر**): كيف ترى علم الاجتماع في العراق بعد عشر سنوات من الآن؟ النتيجة هي أن معظم الطلبة المبحوثين توقّعوا حالة من النمو والتطور البطيء، بل إنّ البعض منهم تنبّأ بتوقفه عن العطاء لضعف النتاجات العلمية، فيما وصف آخر مستقبل العلم بأنّه غامض، أو في أحسن الأحوال أنّه لنْ يتطور كما يرتجى منه، بسبب الاعتماد على «المنهجيات العتيقة» ذاتها... إلخ.

بالتأكيد، داعب الأمل أذهان البعض ممن رأى أنّ علم الاجتماع في العراق سيتقدم نحو الأفضل، وأنّه قد يساهم بحلّ عددٍ لا حصر له من المشكلات، وأنّه قد يتقدم حقيقةً إذا ما قُبِلَ على مستوى الدولة. ولعل التطلع إلى دور «الدولة»، إنّما هو مشكلة أخرى قد تعيق المساعي لتطوير مجال العلم في وقتٍ تتجه فيه الدولة أكثر فأكثر إلى اعتماد سياسة الاقتصاد الحرّ والقطاع الخاص والمجتمع المدني المتحرر من هيمنتها، وهذا ما يطرح قضية تستحق النقاش والتقليب حتماً.

## خاتمة

هذه هي نتيجة الدراسة الاستطلاعية الميدانية التي قمت بها استكمالاً للجهد الذي بدأه الزملاء أياد القزاز، ومعن خليل عمر، وهي نتيجة تدلّ بوضوح على تراجع يدعو إلى التشاؤم إنْ لم يُصر إلى معالجة الأوضاع الشاذة التي أدت إلى توقف ميدان العلم عن العطاء بسبب الانهماك بالشؤون الإدارية والمهنية ذات الصلة بالوظيفة، وقبول فكرة «الاستحقاقات الوظيفية» التي تعني أن توزع المحاضرات ومشاريع التخرج والإشراف على رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه ليس على أساس الكفاءة والتخصّص واحترام رغبة الطالب في اختيار الأستاذ الذي يرغب في العمل معه/ معها، وإنّما على أساس الحصة التي توزع بالتساوي لكل من بلغ مستوى «أستاذ مساعد» فما فوق، فضلاً عن إعطاء التدريسيين في مستوى «مدرّس» الفرصة في الإشراف في حالة توافر القناعة لدى رئاسة القسم في أنّه قد آن الأوان لذلك.

يبدو لي أنّ هذا الوضع انعكس على شعبية علم الاجتماع، الأمر الذي حال ويحول دون استقطاب طلبة مختارين وراغبين على الضدّ من الطلبة المنسبين والمجبرين، بحكم توزيعات بيروقراطية لا تهتم البتّة برغباتهم وخياراتهم الشخصية. وإذا ما علمنا أنّ بلوغ الترقيات العلمية يكتنفه الكثير من التلاعب وغياب الموضوعية والتمسك بالشكليات

التي تجرد العمل العلمي من مضمونه، وتفسح في المجال لـ «الطقوسية»، بحسب تعبير روبرت ميرتون المعروف بنظريته في الانحراف، فإنّ آفاق التقدم تبدو ضيّقة بامتياز.

يضاف إلى ذلك التحالفات الشخصية التي تسمح بعقد الاتفاقات السرية في هذا الاتجاه أو ذاك، بعيداً من الشفافية والمهنية، المقترن بانعدام الدعم المالي واللوجستي اللازم للقيام ببحوث ميدانية واسعة تشمل شرائح متنوّعة من المجتمع، وفي مختلف المحافظات، الأمر الذي يضيّق الآفاق أكثر فأكثر. وهذه مشكلة سبق التطرق إليها من قبل أياد القزاز في البحث المشار إليه من قبل، وهي تعود في الحقيقة إلى بدايات تأسيس علم الاجتماع في العراق، فالبحث الاجتماعي الميداني، على وجه الخصوص، يتطلب فريقاً من العمل، وإمكانات مادية، ووقتاً للتفرّغ له، ناهيك بما يمكن أنْ يقال بشأن توفير المستلزمات المادية اللازمة، كما في مراكز البحث ووحداته، والمجلات العلمية المحكمة، ودور النشر، التي تحرص على مدّ صلات التواصل مع المنظمات والجمعيات ومراكز البحث المحلية والقومية والدولية.

لعل مستوى التأهيل والتدريب ونوعيتهما اللذين يحظى به الطلبة اليوم، في مقدمة المستلزمات اللازمة للنهوض بمستقبل العلم، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بتوفير الفرص المناسبة والمغرية للطلبة الشباب ممن لا يزالون يعملون على رسائلهم وأطاريحهم، ليطوّروا إمكاناتهم، ويوسّعوا من آفاقهم، وليحاولوا البحث عما هو جديد، وبالتأكيد الاهتمام بإنتاج الدليل الذي يقدمه الطالب، فلا ينبغي أنْ يُكتفى بممارسة طقوس كتابة الرسالة أو الأطروحة، بحسب مقاييس محددة ومكررة تتبع تصاميم عفّى عليها الزمن.

هذه ليست دعوة باتجاه الثورة والتمرّد على السياقات الأكاديمية الأساسية، بالتأكيد، مثل دقة العنوان، ومراجعة الدراسات السابقة، وتصميم الجانب الميداني، والاهتمام بتوثيق المصادر وضبطها، إنّما أنْ يقوم الطالب بكل هذا بحيوية وشفافية ودقة تظهر فيها شخصيته العلمية القوية والمرهفة في الوقت نفسه، ليتمكن/ تتمكن من التوصل إلى استنتاجات يمكن التحقق منها ومحاججتها ونقدها، وبالتالي تطويرها.

في أحدث ما تمت الدعوة إليه، في هذا المجال، ترى ناهدة عبد الكريم[٢٣] أنّ على علم الاجتماع في العراق أنْ يتحرر من دوره كشارح لفكر السلطة أو الفكر الغربي،

(٢٣) ناهدة عبد الكريم، «مهام علم الاجتماع في العراق خلال المرحلة الراهنة: رؤية في الهوية،» (بحث غير منشور قُدِّمَ في مؤتمر كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٣)، ص ١ ـ ١٩.

ليصبح علماً نقدياً، وهو ما يتطلب العودة إلى المرجعيات الفكرية والمنهجية الصحيحة لتلبية متطلبات المرحلة الراهنة، فالمجتمع العراقي اليوم في وضعٍ مختلف، لا وجود فيه للسلطة المطلقة أو المغلقة، الأمر الذي يفسح في المجال واسعاً من أجل التغيير باتجاه التطور وإعادة البناء.

في نظري، فإنّ الجهد العلمي الكبير الذي بذل حتى اللحظة من قبل علماء الاجتماع في العراق، وفي مقدمتهم الوردي، والطاهر، والكعبي، وسليم، والنوري، والتكريتي، وغيرهم، لم يتجاوز مرحلة تقديم المعارف والأفكار عن مختلف فروع علم الاجتماع، بحسب ما أتت إليهم بحكم الدراسة والتأهيل. ومن المعروف أنّ الوردي هو أول منْ قدم علم الاجتماع إلى المجتمع العراقي، كفرعٍ من فروع المعرفة الإنسانية. ومن خلال كتاباته الغزيرة، تعرّف القراء إلى الفروع المتعدّدة لعلم الاجتماع، وفي مقدمتها آنذاك «علم النفس الاجتماعي»، و«علم اجتماع المعرفة»، و«علم الاجتماع الصناعي»[٢٤].

وجاء عبد الجليل الطاهر ليسبر غور توجّهات نظرية جديدة غير مألوفة في مجال علم الاجتماع في العراق، مثل الظاهراتية، والطرائقية، ومادة المشكلات الاجتماعية، هذا إضافة إلى اهتمامه بالعشائر العراقية ودورها في تاريخ العراق السياسي[٢٥]، وتلاهما حاتم الكعبي، خريج جامعة شيكاغو الذي وضع كتابه **السلوك الجمعي**، وقدم له روبرت بلومر بمقدمة تشجيعية رائعة[٢٦]، كما وضع كتباً وبحوثاً في مجال حركات المودة، وعلم اجتماع الثورة، وفكرة المنقذ المنتظر.

يُذكر، في هذا المجال، أنّ الكعبي وضع قائمة طموحة من الأعمال التي صنّفها تحت عنوان كتب معدة للنشر، إلا أنّ المنية وافته، ولما يبلغ مطلع الستينيات من العمر. وتميّزت كتابات شاكر مصطفى سليم بالرصانة والالتزام الأكاديمي العالي، ابتداء بدراسته المعروفة بـ «الجبايش»، وهي دراسة حقلية ميدانية لقرية من قرى الأهوار عرفت

(٢٤) علي حسين الوردي، **خوارق اللاشعور أو أسرار الشخصية الناجحة** (بغداد: مستنسخ، ١٩٥٢) (على سبيل المثال، لا الحصر، علماً بأنّه ذيّل الكتاب بوعدٍ لتقديم جزء ثاني ولكنّه لم يفعل).

(٢٥) عبد الجليل الطاهر: **العشائر العراقية** (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٢)، و**العشائر والسياسة** (بغداد: مطبعة الزهراء، ١٩٥٨).

(٢٦) حاتم الكعبي، **السلوك الجمعي** (بغداد: مطبعة الديوانية الحديثة، ١٩٧٣)، الجزء الأول... (لم يأت الجزء الثاني البتة).

بهذا الاسم، وتقع في جنوب العراق، مروراً بـ **قاموس الأنثروبولوجيا**[٢٧] و**الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، وما إليها. وكتب د. يونس حمادي التكريتي كتاباً هو الأشمل والأكثر إحاطة بنظريات علم السكان وتوجهاته، وقد صدر عن جامعة بغداد في ثمانينيات القرن الماضي[٢٨].

وكذلك فعل د. قيس النوري في مجال النظرية والتنظيم الاجتماعي والأنثروبولوجيا الحضرية وما إليها[٢٩]، ووضع د. علاء البياتي دراسات تطبيقية مهمة في مجال الأنثروبولوجيا، وقد أسهم كل هؤلاء العلماء بإسهامات مهمة في اطلاع طلبة العلم على وجه الخصوص، والقراء على وجه العموم، بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقوى التي تتحكم فيها، إلا أنّهم جميعاً لم يبلغوا مبلغ الإنتاج المستقل للمعرفة النظرية، على الرغم من الشهرة والسمعة الطيبة اللتين حظوا بهما، وخصوصاً في وسط طلبتهم ومريديهم.

مع ذلك، يعتبر الوردي الاستثناء الذي أصاب قدراً واسعاً من الشهرة والشعبية، لكتاباته النقدية الجريئة التي نجح فيها إلى حدٍ بعيد بفتح الأذهان على التفكير النقدي، وما أسماه المنهج العلمي الحديث. وحاول الوردي كذلك أنْ يُخضع الفرضيات الثلاث الرئيسية[٣٠] التي قدمها في كتابه الموسوم **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، للتحقق والاختبار من خلال استخدام المنهج التاريخي والمادة التاريخية التي نشرت في ما بعد في أواخر السبعينيات ومقتبل الثمانينيات في كتابه متعدد الأجزاء الموسوم **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**[٣١]، إلا أنّه لم يتوصل إلى نتائج حاسمة في هذا الشأن.

تدور الحوارات والتعليقات والمناقشات اليوم في العراق حول ما إذا كان هناك مفكّرون في مجال علم الاجتماع في العراق أمْ لا. والحق أقول إنّ لدينا علماء

---

(٢٧) شاكر مصطفى سليم، **قاموس الأنثروبولوجيا** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨١)

(٢٨) يونس حمادي التكريتي، **مبادئ علم الديمغرافية: دراسة السكان** (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، [د. ت.]).

(٢٩) قيس النوري: **التنظيم الاجتماعي**، (بغداد: جامعة بغداد، ٢٠٠٩)، و**الشخصية العربية ومقارباتها الثقافية** (بغداد: المركز العلمي العراقي، ٢٠١١).

(٣٠) الفرضيات الوردية المشار إليها هنا: التناشز الاجتماعي؛ ازدواج الشخصية وصراع الحضارة والبداوة. انظر: علي الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي** (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥).

(٣١) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** (طهران: [د. ن.]، ٢٠٠٤).

«عليمون»، بحسب تعبير عالم اللغة العربية مصطفى جواد، صاحب الكتاب ذائع الصيت **قلْ ولا تقلْ**، وليس لدينا مفكّرون، فالمفكر منتج للمعرفة مطورٌ لها، وليس مطلعاً وعالماً بها وشارحاً لها فحسب. وبالمقارنة بأسماء من أمثال ابن خلدون، وماركس، ولوك، وهيوم، وديكارت، ونيتشه، وسارتر، وغيرهم، فإنّنا لا نزال نقف بعيداً. بالتأكيد، ليس في هذا مثلبة، بحدّ ذاته، لأنّ للظروف الاجتماعية والسياسية، وانعدام الحريات، والتواصل مع العالم الخارجي لفترات طويلة وقاسية من الزمن، أدواراً مهمة في كل هذا التعطيل. إلا أنّ المكاشفة ووضع النقاط على الحروف هي التي يمكن أنْ تؤدي بالأجيال الشابة إلى محاولة تجاوز المحنة، وربما الارتفاع إلى مستوى «الصانع والمنتج للمعرفة»، وليس مجرد «المستهلك والمستخدم لها».

من جانبٍ آخر، هناك قضية التراكم والانقطاع. فقد عانى العراق تاريخياً، وبسبب رحلة الأهوال التي مرّ بها، مشكلة انعدام، أو في الأقل، تشتّت التراكم والانقطاع، والتي استهلت بالانقطاع الثقافي الكبير بين السومريين والبابليين قبل ما يزيد على السبعة آلاف سنة. واستمر الوضع على هذه الشاكلة حتى يومنا هذا. فقد دأبت الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم العراق الحديث على طمس جهود من سبقها، حتى لكأنّ الزعيم الأوحد أو القائد المستبدّ صنع كل شيء بيديه من دون دورٍ يذكر للمجتمع والأمة والجماعة، سلباً أكان ذلك أم إيجاباً، وهذا ما يدعو في تقديري إلى إعادة النظر بطرق النظر والمحافظة على إرث الماضي، لتبيّنه ووضع الترتيبات اللازمة للتشجيع على الاتصال والتواصل العلمي والأكاديمي والمهني، سواء على مستوى العراق أو على مستوى الصلة بدول الجوار ودول العالم الآخذة في الانفتاح والاندماج.

# ملحق

## استمارة الاستبيان

١ ـ عرّف «علم الاجتماع»، من وجهة نظرك، وبحسب فهمك؟

٢ ـ هل هناك «علم اجتماع عراقي»، بنظرك؟

٣ ـ إذا كان الجواب «نعم»، ما الذي قدَّمه علم الاجتماع العراقي؟

٤ ـ ما الذي تعرفه عن:

أ. عبد الجليل الطاهر؛

ب. حاتم الكعبي؛

ت. شاكر مصطفى سليم؛

ث. قيس النوري؛

ج. يونس حمادي

٥ ـ صفْ إسهام علم الاجتماع في فهم وتحليل وتفسير قضايا المجتمع العراقي؟

٦ ـ ما غرض النظرية في علم الاجتماع، بنظرك؟

٧ ـ ما هي أكثر الطرق استخداماً في الدراسات الاجتماعية في العراق، بنظرك؟

٨ ـ ما المواضيع التي يفترض أن يهتم بها علم الاجتماع في العراق، بنظرك؟

٩ ـ ما الموضوع الذي تفكّر في الخوض فيه لأغراض كتابة الأطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع؟

١٠ ـ ما العمل الذي ترغب في الحصول عليه بعد الحصول على الشهادة؟

١١ ـ كيف ترى علم الاجتماع في العراق بعد عشر سنوات من الآن؟

- **ملاحظة**: اذكر اختصاصك؛ عملك الوظيفي الحالي؛ المدينة التي تقيم فيها بصورة دائمية؛ عمرك؛ حالتك الزواجية.

# الفصل الخامس

# التكوين العلمي في علم الاجتماع: حالة السعودية

**عبد الله بن حسين الخليفة**(*)

**مقدمة**

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور علم الاجتماع في المجتمع السعودي. فانطلاقاً من طبيعة علم الاجتماع، فإنه من المتوقع أن يكون له دور دينامي، يتجلّى في دور مساعدة المجتمع على التكيّف مع التغيرات الثقافية والاجتماعية التي ترتبت على قوى تحديث علم الاجتماع وتطويره.

إن وجود علم الاجتماع، سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي، أصبح ضرورة بتوجه المجتمع السعودي وتطلعه منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وبما يدعم ويعزّز استقراره السياسي وتكامله الاجتماعي. فمع ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات، واعتماد الحكومة لخطط التنمية الخمسية الطموحة (١٩٧٠ ـ ٢٠١٣)، فقد شقت العربية السعودية طريقها إلى التنمية، كما أخذ اقتصادها في النمو بمعدلات متسارعة، الأمر الذي نقل البلاد من حالة مجتمع بدوي متجانس، يغلب عليها الطابع الاجتماعي الريفي منذ خمسة عقود، إلى مجتمع حضري متمايز. ووفقاً لذلك، فقد ظهرت العديد من الحوائج والتحديات الاجتماعية

(*) أستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض.

التي جعلت من الضرورة قيام الحكومة والمؤسسات المدنية بالتدخل والتعامل مع هذه الأوضاع الجديدة الطارئة. وعليه، فإنه ليس من المستغرب أن نعرف أن علم الاجتماع في العربية السعودية، قد تم الاستفادة منه لأول مرة على مستوى الحكومة منذ فترة طويلة قبل أن يصبح هذا العلم جزءاً من منظومة التعليم والممارسات الجامعية. فخلال أواخر الستينيات، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية ـ بالتعاون مع الأمم المتحدة ـ بإرسال مجموعة من الطلبة السعوديين إلى الولايات المتحدة لمواصلة دراستهم وتدريبهم في حقل عمل الاجتماع. وفي أوائل السبعينيات، نال بعض منهم درجة الدكتوراه، ومن هؤلاء من انخرط في العمل الأكاديمي، فأصبحوا من أوائل علماء الاجتماع الذين عملوا في جامعة الملك سعود في الرياض، التي كانت حتى ذلك الوقت قد أنشأت أول قسم علم الاجتماع في العربية السعودية.

وبحلول منتصف السبعينيات (١٩٧٥)، تم إنشاء قسمين آخرين، هما قسم علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد الإسلامية في الرياض، وقسم علم الاجتماع في جامعة الملك عبد العزيز في جدّة. وقد استقطبت تلك الأقسام للتدريس فيها العديد من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات العربية، خصوصاً من مصر والسودان والأردن وسورية ولبنان، إلى جانب عدد قليل من الجامعات المغاربية. وبعد شروع تلك الأقسام في تخريج الطلاب، درجت تلك الأقسام على انتقاء معيدين من الخريجين المتميّزين ليشكّلوا نواة هيئة التدريس الوطنية بعد تلقي تعليمهم وتدريبهم عبر برامج الابتعاث إلى الخارج، والتي كانت وزارة التعليم العالي، بصفتها الجهة الرسمية التي تتبع لها الجامعات، قد أقرّتها كسياسه لبناء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. وقد شكّلت الدول الغربية ـ خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا ـ إلى حدٍّ كبير، وبعض من الأقطار العربية، بشكل محدود، الوجهة التي أمّها غالبية المبتعثين، حيث يمضى معظمهم سبع سنوات في المتوسط لإتمام تعليمه العالي، ومن ثم يعودون إلى الانضمام إلى ركب التعليم والتدريس والبحث في الأقسام التي قامت بابتعاثهم.

وعلى الرغم من أن علم الاجتماع قد أصبح جزءاً من التخصّصات الأكاديمية السعودية منذ سبعينيات القرن الماضي، كما هو حال معظم العلوم الاجتماعية، بما في ذلك علم النفس، والتاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، إلا أنه ظلّ نسبياً تخصّصاً هامشياً خلال العقود الثلاثة اللاحقة. وقد شكّل ذلك في الأساس انعكاساً للمناخ الاجتماعي والسياسي السائد خلال فترة الحرب الباردة، إذ كان ينظر إليه باعتباره علماً ذا دلالات

ومفاهيم ماركسية واشتراكية في مجتمع ظل لفترة طويلة مناوئاً للمعسكر الشيوعي والاشتراكي خلال فترة الحرب الباردة، متجسداً ذلك في حركة التضامن الإسلامي التي قادها على مستوى العالم الإسلامي الملك فيصل منذ الستينيات، واستمرت من بعده إلى سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشرقي برمّته.

ولهذا السبب، تحديداً، فقد دأبت أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية على البحث عن طرق تمكن مناهجها السوسيولوجيه من التعامل مع التصورات الماركسية والاشتراكية للقضايا الاجتماعية، حيث شاع، في هذا الإطار، عرض تلك التصورات للدارسين ونقدها من المنظور الإسلامي. وقد ألقى ذلك بظلاله على الآليات التي يتم بها التعاقد مع المتخصّصين من الأقطار العربية للعمل في تلك الأقسام، حيث يجري تجنب التعاقد مع ذوي التوجهات الماركسية والشيوعية. وفي هذه المرحلة المبكرة من تأسيس أقسام علم الاجتماع، ظهرت فكرة أسلمة العلوم الاجتماعية لأول مرة على مستوى الوطن العربي في العربية السعودية على يد قسم علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وذلك في أواخر السبعينيات، وفي قسم علم الاجتماع في جامعة الملك عبد العزيز خلال الجزء الأول من الثمانينيات، وأصبحت هناك مواد تدرّس في تلك الأقسام تحت مسمّيات مختلفة، بما في ذلك علم الاجتماع الإسلامي، وعلم الاجتماع من منظور إسلامي، والتأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع. كما تم تقديم علم اجتماع ابن خلدون في أقسام علم الاجتماع الثلاثة خلال العقد الأول من تأسيسها. ويمكن إلى حدّ كبير النظر إلى تلك التطورات المتمثلة بأسلمة علم الاجتماع، وإدراج مواد في هذا الإطار، بما في ذلك إدراج علم اجتماع ابن خلدون في المناهج الدراسية التي تدرّس في الأقسام الثلاثة، كآلية لتعزيز قبول علم الاجتماع، وتجاوز أي من الآثار السلبية من الناحية الثقافية، وبالتالي إضفاء الشرعية عليه.

وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن القول، إلى حدّ ما، إن هناك آلية أخرى مهمة برزت لقبول علم الاجتماع وتوطيده في سياق مجتمع ذي نظم عقائدية وثقافية قوية، كالمجتمع السعودي. وقد تجسدت تلك الآلية في النزعة البراغماتية الماثلة في بنية مناهج التدريس المتّبعة في أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية. فمن الممكن، إلى حدّ كبير، القول إن تلك البراغماتية ظلت ماثلة في المناهج بقدر ما خلت تلك المناهج من أي مواد فلسفية أو نظرية بحتة في علم الاجتماع تنطوي على انتقادات جوهرية للوضع الراهن بكل تجلياته، فضلاً عن غياب المواضيع ذات المضامين الفلسفية العميقة،

كمواد النظريات الاجتماعية، وعلم الاجتماع السياسي، والفلسفة الاجتماعية، والتي لم تصبح جزءاً من الخطط الدراسية لتلك الأقسام إلا في التسعينيات من القرن الماضي والفترات اللاحقة لها. وعلى الخلاف من ذلك، فقد جرى توجيه المناهج الدراسية في أقسام علم الاجتماع بشكل عام نحو المواضيع والقضايا التي تلبّي الحاجات والتحديات الاجتماعية القائمة، حيث تعمل تلك المناهج على تزويد طلاب علم الاجتماع بما يمكّنهم بعد التخرّج من القيام بما يساهم في تكيّف وتأقلم الناس مع بيئتهم المحيطة الآخذة في الصيرورة والتغيّر المستمر.

وانطلاقاً من وجهات النظر السابقة، فإن الهدف من هذا البحث يتجسد في تحليل دور علم الاجتماع في المجتمع السعودي. وعلى وجه التحديد، فإن هذا الدور يمكن توضيحه عبر الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ ـ ما هي طبيعة مواد التدريس في علم الاجتماع التي يجري تقديمها في المراحل الدراسية المختلفة من قبل أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية؟

٢ ـ ما هي طبيعة الممارسات الاجتماعية في مجال البحوث الاجتماعية في سياق المجتمع السعودي؟

٣ ـ ما هي الأدوار التي يقوم بها علم الاجتماع في المجتمع السعودي؟

٤ ـ إلى أي مدى يمكن القول إن علم الاجتماع ذو أهمية في المجتمع السعودي؟

## الإجراءات المنهجية

لنرَ إلى أي مدى يتم تدريس علم الاجتماع، وكيفية ممارسته في الأوساط الأكاديمية السعودية، وسبل تعامله مع القضايا والظواهر الاجتماعية، فإن هذا البحث قام على تحليل محتويات الأدبيات ذات العلاقة ومضامينها، الأمر الذي يعكس بشكل رئيسي الأبحاث والأطروحات وأوراق العمل التي أعدّها علماء الاجتماع السعوديون. وينصبّ التركيز، بشكل خاص، على عناوين الأبحاث الأكاديمية، وعلى مشاركاتهم العلمية الأخرى خارج الجامعة. فعادة ما تقوم الهيئات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني بدعوة علماء الاجتماع إلى القيام بأبحاث عملية (Action Research)، أو العمل في قطاعاتها الإدارية والتخطيطية، أو في تقديم الاستشارات، وأحياناً العمل كمديرين في القطاعات الإدارية العليا. وفي ضوء ذلك، فإن الإجراءات المنهجية في هذا البحث هي على النحو التالي:

## ١ ـ منهج البحث

يستند البحث إلى المنهج الوصفي التفسيري، فقد تم الاعتماد هنا أساساً على تحليل المضمون الكمّي[١]، وذلك عبر استخدام برنامج (MAQDA 11) الذي تمّ توظيفه لترميز جميع الظواهر الاجتماعية التي تبرز في عناوين الأعمال السوسيولوجية، جنباً إلى جنب مع تواريخ النشر للمؤلفات قيد البحث والدراسة. إن التركيز على الظواهر باعتبارها المفاهيم الأساسية المتطرَّق إليها في الأعمال السوسيولوجية قيد البحث، سيجعل من الممكن ملاحظة طيفٍ واسعٍ من الظواهر الاجتماعية التي استحوذت على الاهتمام العلمي لعلماء الاجتماع السعوديين. وبحكم طبيعتها، فإنه عند النظر إليها في سياق من السياقات السياسية والاجتماعية للعربية السعودية، فإنها ستقدم صورة حيّة للمجتمع السعودي، وتُظهر مدى دينامية علم الاجتماع في قدرته على بحث الظواهر الناشئة ودراستها، وتقديم الرؤى العلمية التي تساعد المجتمع على التعامل مع القضايا المهمة والملحّة.

## ٢ ـ وحدة التحليل

يستند تحليل هذا البحث إلى وحدتين تتمثلان بـ:

أ ـ مواد علم الاجتماع التي تقدمها أقسام علم الاجتماع الثلاثة على المستويات الأكاديمية الثلاثة.

ب ـ عناوين الأعمال البحثية المنجزة من قبل علماء الاجتماع السعوديين، سواء أكانت أعمالاً منشورة أم مشاركات علمية في المؤتمرات والندوات.

## ٣ ـ مصادر البيانات

نظراً إلى كون هذا البحث محاولة لدراسة الدور الأكاديمي والعملي الذي يقوم به علم الاجتماع في العربية السعودية، فإن ذلك يتطلب مجموعتين من البيانات لتحقيق ذلك الهدف، هما:

أ ـ المجموعة **الأولى** هي معلومات عن مواد التدريس في علم الاجتماع على مستوى درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه التي يتم تدريسها في أقسام علم

(١) Udo Kuckartz, *Qualitative Content Analysis* (London: SAGE Publications, 2013), Limited.

الاجتماع في الجامعات السعودية. وفي الوقت الذي تمثل فيه تلك المناهج والوحدات (الساعات) المخصّصة لها السياسات التعليمية الخاصة بالتعليم العالي في العربية السعودية، فإن التوجه العام لكل جامعة يؤدي دوراً رئيسياً، ليس فقط في نوع المواد والوحدات المخصّصة لها، ولكن ذلك التوجه العام يعمل على التفسير والشرح لطبيعة المواد والمواضيع والقضايا المختارة من قبل الطلاب والممارسين من خريجي تلك الأقسام عندما ينخرطون في العملية البحثية والأمور المرتبطة بذلك. كما أن التباينات الإقليمية قد يكون لها أيضاً بعض الآثار في المواد والمواضيع السوسيولوجية التي تقدمها أقسام علم الاجتماع المعنية.

ويعرض الجدول الرقم (٥ ـ ١) بعض الإحصاءات الوصفية حول عدد المواد الدراسية، وحجم الوحدات المخصّصة لها، والتي تقدمها أقسام علم الاجتماع قيد البحث، ويركّز الجزء الأول من التحليل على البنية الأكاديمية لكل قسم بمزيد من التفاصيل.

**الجدول الرقم (٥ ـ ١)**

**مواد علم الاجتماع والوحدات الدراسية المخصّصة لها**
**بحسب أقسام علم الاجتماع قيد البحث والمرحلة الدراسية**

| | | ١ | ٢ | ٢ |
|---|---|---|---|---|
| | | **البكالوريوس** | **الماجستير** | **الدكتوراه** |
| **جامعة الملك عبد العزيز** | إجمالي المواد | ٢٢ | ٢٨ | ٤ |
| | إجمالي الساعات | ٦٩ | ٨٤ | ١٢ |
| **جامعة الملك سعود** | إجمالي المواد | ٢٥ | ١٤ | ١١ |
| | إجمالي الساعات | ٦٠ | ٢٦ | ٣٣ |
| **جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** | إجمالي المواد | ٤٤ | ٢١ | ١٧ |
| | إجمالي الساعات | ١٠٥ | ٤٨ | ٣٤ |

ب ـ أما المجموعة **الثانية** من البيانات، فتتمثل بعناوين الإنتاج العلمي لعلماء الاجتماع السعوديين. وفي هذا الصدد، تم تأمين المصادر التالية:

(١) قاعدة بيانات مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، وتغطّي هذه القاعدة معظم البحوث والمنشورات في مجالات العلوم الإنسانية المتصلة بالعربية السعودية في قاعدة البيانات هذه. وقد تبيّن مدى أهمية قاعدة البيانات هذه في احتوائها على رسائل الدكتوراه والماجستير المقدمة من الجامعات السعودية وعدد من الجامعات الأجنبية. فمن قاعدة البيانات هذه تمّ تأمين نحو ١٤٥ عنواناً شكّلت حوالى ١٤ بالمئة من جميع العناوين التي قام عليها البحث.

(٢) دليل الرسائل والأطروحات الجامعية في أقطار مجلس التعاون الخليجي (١٩٣٥ ـ ١٩٨٦) المعدّ من قبل د. عبد الله بن ناصر الوليعي. فمن هذا الكتاب المرجعي، تم تأمين ٢٩ عنواناً، مثلت نحواً من ٢,٧ بالمئة من إجمالي العناوين. وتمثل هذه العناوين الأطروحات والرسائل الجامعية التي أنجزها علماء الاجتماع السعوديون الذين حصلوا على تعليمهم العالي في الخارج حتى عام ١٩٨٦.

(٣) السيَر الذاتية (C.V.) للمشتغلين السعوديين في علم الاجتماع العاملين في كبريات الجامعات الرئيسية الثلاث (جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك عبد العزيز). فمن هذا المصدر، تم التمكّن من الحصول على معلومات مستفيضة عن الإنتاج الفكري لـ ٣٨ من علماء الاجتماع السعوديين، بما في ذلك إسهاماتهم الأكاديمية والإدارية. وفي هذا الصدد، تحسن الإشارة إلى أنه تم استبعاد علماء الاجتماع غير السعوديين، نظراً إلى كون عملهم في الجامعات السعودية غالباً ما يكون مؤقتاً، ولفترات قصيرة، ولكون أعمالهم البحثية نادراً ما تتناول القضايا المحلية للمجتمع السعودي. ومن هذا المصدر، تم جمع ٨٩٠ من العناوين التي شكّلت نحواً من ٨٣,٣ بالمئة من إجمالي العناوين.

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر المذكورة سابقاً لا تغطّي جميع عناوين المؤلفات والإنتاج الفكري في علم الاجتماع في العربية السعودية، فهي لا تشمل بالضرورة الإنتاج الفكري لعلماء الاجتماع الذين يعملون كممارسين في الجهات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ فمعظم إنتاجهم الفكري يظلّ غير منشور أو يبقى محتَفظاً به في شكل تقارير للاستخدام الخاص لتلك الجهات والمؤسسات. يضاف إلى ذلك الإنتاج الفكري السوسيولوجي لغير السعوديين العاملين في الجامعات السعودية، لكونها تعكس في مجملها البلدان التي ينتمون إليها بدلا من البلد الذي يعملون فيه في الوقت الحاضر. ويدخل، ضمن الأعمال السوسيولوجيه التي لم يشملها البحث، الإنتاج

السوسيولوجي الصادر عن الشركات والمؤسسات الاستشارية وبيوت الخبرة؛ فمعظمها ظلت أعمالاً غير منشورة ومحدود الاطلاع عليها، وغالباً ما يتم الاحتفاظ بها للاستخدام الحصري للجهات المموّلة لها.

إن المعلومات المستقاة من السيَر الذاتية للمشتغلين السعوديين في علم الاجتماع تنطوي على أهمية خاصة بقدرتها على تسليط مزيد من الأضواء على دينامية علم الاجتماع في العربية السعودية، وهي دينامية يمكن رؤيتها في استحواذ المشكلات والتحديات والقضايا الاجتماعية والحالات الطارئة الملحّة على انتباه علماء الاجتماع السعوديين؛ الأمر الذي انعكس على جلّ ما قاموا ويقومون به من أبحاث وأعمال علمية، وهو ما سيتمحور حوله المبحث الثاني من التحليل في هذا البحث.

## ٤ ـ المتغيّرات

يركّز البحث هنا على أربعة متغيّرات تعكس الهدف المنشود من هذا البحث، وهي:

أ ـ مسمّيات مواد علم الاجتماع التي تقدمها أقسام علم الاجتماع الثلاثة في الوقت الحاضر، ويشمل هذا جميع المقررات التي تدرّس في المراحل الدراسية الثلاث (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه).

ب ـ إجمالي عدد الساعات (الوحدات) المخصّصة لكل مادة من مواد علم الاجتماع.

ج ـ مسمّيات الظواهر الاجتماعية التي تظهر في عناوين الأدبيات المعروفة في علم الاجتماع في العربية السعودية.

د ـ تاريخ النشر الخاص بكل عنوان من عناوين الأدبيات المعروفة في علم الاجتماع في العربية السعودية.

## ٥ ـ تحليل البيانات

تمّ توظيف الإحصاءات الوصفية، كالتكرارات والجداول التربيعية، لعرض التوزيعات التكرارية والنسبية لمواد علم الاجتماع والوحدات المخصصة لها، وفقاً للخطط الدراسية الحالية لأقسام علم الاجتماع الثلاثة قيد البحث. والهدف هنا

لا يقتصر على مجرد تقديم للكيفية التي يقدم بها علم الاجتماع للطلاب، ولكن أيضاً لتسليط الضوء على التخصّصات الفرعية التي استحوذت على الاهتمام من قبل الأقسام العلمية لعلم الاجتماع؛ فذلك الاهتمام الذي نالته تلك التخصّصات لا يظهر جلياً فقط في الحجم الكبير نسبياً لعدد الوحدات المخصّصة لتلك المواد، ولكن يبدو أيضاً في وجود تلك المواد في جميع الأقسام العلمية الثلاثة، وفي مثولها أيضاً في جميع البرامج المقدمة من تلك الأقسام على مستويات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وهو ما يمثل محور التركيز في المبحث الأول من التحليل في هذا البحث.

وبالمثل، تم استخدام التكرارات والجداول التربيعية للاستدلال على الممارسات الاجتماعية الفعلية، وذلك بهدف إبراز الظواهر الاجتماعية التي استحوذت على الجزء الأكبر من البحث السوسيولوجي الذي قدمه الباحثون في علم الاجتماع في العربية السعودية. ولا بد من التأكيد هنا أن توقيت ظهور هذه البحوث يعكس دينامية التخصّص، طالما أنه قادر على التعامل مع القضايا الاجتماعية قبيل وفور حدوثها؛ وهو ما يشكل محور التركيز في المبحث الثاني من التحليل في هذا البحث.

## أولاً: بنية الخطة الدراسية لأقسام علم الاجتماع في العربية السعودية

لتحليل بنية المناهج الدراسية في أقسام علم الاجتماع الثلاثة المستهدفة بهذه الدراسة، سنعرض ثلاثة جداول لهذا الغرض (الجداول (٥ ـ ٢)، و(٥ ـ ٣)، و(٥ ـ ٤)) التي توضح مواد علم الاجتماع التي يجري تدريسها في المستويات الأكاديمية الثلاثة (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه).

فبخصوص الجدول الرقم (٥ ـ ٢) المتعلق بالمواد التي يجري تدريسها على مستوى درجة البكالوريوس، فإنه يبيّن أن مواد علم الاجتماع التي يتم تقديمها في تلك المرحلة تختلف عدداً من ٢٢ مادة، كما الحال في قسم الاجتماع في جامعة الملك عبد العزيز إلى ٤٤ مادة، كما الحال في قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وبالمثل، فإن إجمالي حجم الوحدات المخصّصة لتلك المواد يختلف ويتراوح من ٦٩ وحدة إلى ١٠٥ وحدات، كما في حالة قسمي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك عبد العزيز على التوالي. وبالتركيز على طبيعة تلك المواد، فإنه من الواضح أن المواد الأساسية في تخصّص علم الاجتماع قد نالت القسط الأكبر من الاهتمام، حيث يبدو ذلك واضحاً في تخصيص وحدات دراسية أكثر (٨ أو ٩ وحدات) مقارنة بالمواد الأخرى في التخصّص. وتشمل تلك المواد كلاً من المدخل إلى علم الاجتماع، والنظرية في علم الاجتماع، ومناهج وطرق البحث الاجتماعي، والإحصاء.

وإلى جانب ذلك، تبيّن أن ثماني مواد شكّلت أهمية محدّدة للتخصّص على مستوى درجة البكالوريوس بقدر ما خصّص لكل منها ٨ وحدات دراسية، وتشمل هذه المواد كلاً من علم اجتماع الأسرة، وعلم اجتماع التنمية، وعلم اجتماع السكان، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع الصناعي، وعلم الاجتماع التنظيمي، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم اجتماع الجريمة.

وفي المركز الثالث، تأتي خمس من المواد التي تدرّس عادة من قبل الأقسام الثلاثة بواقع ٧ وحدات لكل منها، وتتمثل بعلم الاجتماع الطبي، والتغير الاجتماعي، وعلم الاجتماع التربوي، وعلم الاجتماع الحضري، والمجتمع السعودي.

أما في ما يخصّ المواضيع المتبقية المتمثلة بـ ٣٣ مادة، فقد بلغ عدد الوحدات الدراسية المخصّصة لكل منها ٦ فما دون، كما أنها لا تدرّس إلا من قبل بعض الأقسام العلمية الثلاثة المذكورة دون الأخرى. هذه المواد تستحوذ على أكثر من ٣٠ وحدة دراسية، حيث يتوقع من طلاب قسم الاجتماع في جامعة الإمام التسجيل فيها، ولكن ليس الأمر كذلك في ما سواه من القسمين؛ الأمر الذي يعكس أساساً التباين بين الجامعات التي تتبع لها الأقسام الثلاثة من حيث إجمالي الوحدات المطلوبة من الطلاب للتخرّج.

ومن المهم أيضاً أن نفهم أن جزءاً من هذا الاختلاف بين الأقسام الثلاثة قد يعكس التوجه العام لجامعة الإمام التي لا تشاركها فيه بالضرورة بقية الجامعتين؛ فمنذ إنشاء جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية منذ عام ١٩٦٠ حتى نهاية القرن الماضي، فإن محور التركيز فيها كان على علوم اللغة العربية والدراسات الشرعية، في حين نشأت جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، منذ البداية، كجامعتين حديثتين تضمّان غالبية التخصّصات الأدبية والعلمية. إن هذا الوضع قد يساعد على تفسير حقيقة

أن المناهج الدراسية في قسم علم الاجتماع في جامعة الإمام تتضمّن مواد مستقلة مخصّصة لمواضيع، مثل علم الاجتماع عند ابن خلدون، وعلم الاجتماع الإسلامي، والمجتمعات المسلمة، وعلم الاجتماع اللغوي، وهي مواضيع، كما هو موضح في الجدول الرقم (٥ ـ ٢)، ليس لها وجود في القسمين المناظرين[٢].

يعرض الجدول الرقم (٥ ـ ٣) مواد علم الاجتماع الخاصة بمرحلة الماجستير؛ ويوضح هذا الجدول أن عدد مواد علم الاجتماع يختلف من قسم إلى آخر من الأقسام الثلاثة. فحين يبلغ العدد ٢٦ مادة في حالة قسم الاجتماع التابع لجامعة الملك عبد العزيز، فإن العدد بلغ ٨٤ مادة في حالة قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود.

ويعتبر هذا الاختلاف كبيراً، وهو يعود إلى حقيقة مفادها أن قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود يقدم أكثر من برنامج مستقل يطلق عليها مسارات، بحيث يستقل كل مسار بتخصّص من التخصّصات الفرعية المعروفة؛ الأمر الذي يتيح معالجة الموضوع التخصّصي محور المسار بشيء من العمق والشمولية.

ما تجدر الإشارة إليه هنا هو حقيقة أن مواد مرحلة الماجستير اتجهت بوضوح نحو القضايا الاجتماعية المحلية والإقليمية بصورة أكثر بروزاً من البرامج الجامعية. ويمكن ملاحظة ذلك في وجود مواد رئيسية تركّز على مواضيع مثل المجتمع السعودي، والقضايا الاجتماعية المعاصرة في المجتمع العربي السعودي، والدراسات البدوية، والدراسات الريفية، ودراسات متقدمة في علم الاجتماع الريفي والبدوي، والدراسات الاجتماعية في الوطن العربي، والمجتمعات المسلمة المعاصرة، والتنمية والتحديث، والعولمة والتغيّر الثقافي والاجتماعي، والقضايا التنموية المعاصرة، وطرق البحث النوعي.

هذا الاتجاه يمكن رؤيته بوضوح، وبطريقة أكثر تركيزاً، عندما نقوم بتصنيف جميع مواد علم الاجتماع لمرحلة الماجستير في فئات واسعة للتخصّصات الفرعية داخل تخصّص علم الاجتماع، وهو ما يعرض له الجدول الرقم (٥ ـ ٣).

---

(٢) على الرغم من عدم وجود مواد مستقلة ومخصصة لعلم الاجتماع عند ابن خلدون في القسمين المذكورين، إلا أن هذا الموضوع يتمّ تناوله في سياق مواد مثل النظرية الاجتماعية، والفكر الاجتماعي، والمدخل إلى علم الاجتماع.

## الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

### مواد علم الاجتماع لدرجة البكالوريوس موزّعة بحسب الجامعات وعدد المواد والساعات المخصّصة لها

| م | أسماء المواد | الجامعات | | | إجمالي المواد | إجمالي الساعات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية | جامعة الملك عبد العزيز | جامعة الملك سعود | | |
| ١ | مقدمة في علم الاجتماع | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٩ |
| ٢ | النظرية الاجتماعية | ٣ | ٣ | ٣ | ٣ | ٩ |
| ٣ | مناهج وطرق البحث في علم الاجتماع | ٣ | ٣ | ٢ | ٣ | ٨ |
| ٤ | البحوث الاجتماعية التطبيقية | ٠ | ٠ | ٨ | ١ | ٨ |
| ٥ | الإحصاء الاجتماعي | ٣ | ٣ | ٢ | ٣ | ٨ |
| ٦ | علم اجتماع الأسرة | ٣ | ٣ | ٢ | ٣ | ٨ |
| ٧ | علم اجتماع التنمية | ٣ | ٣ | ٢ | ٣ | ٨ |
| ٨ | علم اجتماع السكان | ٣ | ٣ | ٢ | ١ | ٨ |
| ٩ | علم الاجتماع الاقتصادي | ٣ | ٣ | ٢ | ٣ | ٨ |
| ١٠ | علم الاجتماع الصناعي | ٣ | ٣ | ٢ | ٣ | ٨ |
| ١١ | علم الاجتماع من التنظيم | ٣ | ٣ | ٢ | ٣ | ٨ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٢ | علم الاجتماع السياسي | ٣ | ٣ | ٢ | ٣ | ٨ |
| ١٣ | علم اجتماع الجريمة | ٣ | ٣ | ٢ | ٣ | ٨ |
| ١٤ | علم الاجتماع الطبي | ٢ | ٣ | ٢ | ٣ | ٧ |
| ١٥ | التغيير الاجتماعي | ٢ | ٣ | ٢ | ٣ | ٧ |
| ١٦ | علم الاجتماع التربوي | ٢ | ٣ | ٢ | ٣ | ٧ |
| ١٧ | علم الاجتماع الحضري | ٢ | ٣ | ٢ | ٣ | ٧ |
| ١٨ | المجتمع السعودي | ٢ | ٣ | ٢ | ٣ | ٧ |
| ١٩ | نصوص اجتماعية باللغة الإنكليزية | ٣ | ٣ | ٠ | ٢ | ٦ |
| ٢٠ | علم الإنسان | ٢ | ٣ | ٠ | ٢ | ٥ |
| ٢١ | تصميم البحوث الاجتماعية | ٣ | ٠ | ٢ | ٢ | ٥ |
| ٢٢ | علم اجتماع القانوني | ٣ | ٠ | ٢ | ٢ | ٥ |
| ٢٣ | علم اجتماع الشباب | ٢(*) | ٣ | ٠ | ٢ | ٥ |
| ٢٤ | إحصاء | ٢ | ٣ | ٠ | ٢ | ٥ |
| ٢٥ | المشكلات الاجتماعية | ٢ | ٣ | ٠ | ٢ | ٥ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٦ | بحث ميداني | ٤ | ٠ | ٠ | ٢ | ٤ |
| ٢٧ | تاريخ الفكر الاجتماعي | ٢ | ٠ | ٢ | ٢ | ٤ |
| ٢٨ | علم النفس الاجتماعي | ٢ | ٠ | ٢ | ٢ | ٤ |
| ٢٩ | علم اجتماع الشيخوخة | ٢(*) | ٠ | ٢ | ٢ | ٤ |
| ٣٠ | الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية | ٣ | ٠ | ٠ | ١ | ٣ |
| ٣١ | علم الاجتماع الريفي | ٣ | ٠ | ٠ | ١ | ٣ |
| ٣٢ | الأنثروبولوجيا التطبيقية | ٢(*) | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٣٣ | علم الاجتماع التطبيقي | ٢(*) | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٣٤ | علم اجتماع المجتمع المحلي | ٠ | ٠ | ٢ | ١ | ٢ |
| ٣٥ | الحاسب الآلي في البحوث الاجتماعية | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٣٦ | التدريب الميداني | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٣٧ | العلاقات الإنسانية | ٢(*) | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٣٨ | علم اجتماع ابن خلدون | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٣٩ | علم الاجتماع الإسلامي | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠ | علم الاجتماع اللغوي | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٤١ | المجتمعات المسلمة | ٢(*) | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٤٢ | مناهج البحث الكيفية | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٤٣ | تقييم الآثار الاجتماعية | ٢(*) | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٤٤ | القياس الاجتماعي | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٤٥ | علم الاجتماع الاتصال | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٤٦ | علم اجتماع البيئة | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٤٧ | علم اجتماع المعرفة | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٤٨ | علم الاجتماع الديني | ٢ | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٤٩ | علم الاجتماع الرياضة | ٢(*) | ٠ | ٠ | ١ | ٢ |
| ٥٠ | موضوع خاص | ٠ | ٠ | ٢ | ١ | ٢ |
| ٥١ | إجمالي المواد | ٤٤ | ٢٢ | ٢٥ | ٩٥ | |
| | **إجمالي الوحدات** | **١٠٥** | **٦٩** | **٦٠** | | **٢٤٢** |

(*) في كل فصل دراسي، يتم طرح أربع فقط من هذه المواد الثماني (الاختيارية) في قسم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ الأمر الذي رفع عدد المواد إلى ٤٤ مادة، ومجموع وحداتها بالطبع إلى ١٠٥ مواد بدلاً من ٤٨ مادة، و١١٣ وحدة.

## الجدول الرقم (٥ ـ ٣)

### مواد علم الاجتماع لدرجة الماجستير موزعة بحسب الجامعات وعدد المواد والساعات المخصّصة لها

| م | المواد | عدد المواد | جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية | جامعة الملك عبد العزيز | جامعة الملك سعود | عدد الساعات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | مشروع بحثي | ١ | ٦ | ٠ | ٠ | ٦ |
| ٢ | الجريمة والانحراف | ١ | ٢ | ٣ | ٠ | ٥ |
| ٣ | نصوص اجتماعية باللغة الإنكليزية | ١ | ٢ | ٣ | ٠ | ٥ |
| ٤ | علم اجتماع المعرفة | ١ | ٢ | ٣ | ٠ | ٥ |
| ٥ | إحصاء (١) | ٢ | ٤ | ٠ | ٠ | ٤ |
| ٦ | المجتمعات والصناعة | ١ | ٢ | ٠ | ٢ | ٤ |
| ٧ | موضوع خاص | ١ | ٢ | ٠ | ٢ | ٤ |
| ٨ | البحوث التطبيقية | ٢ | ٠ | ٠ | ٤ | ٤ |
| ٩ | نظريات علم الاجتماع المعاصر | ١ | ٣ | ٠ | ٠ | ٣ |
| ١٠ | مناهج البحث الاجتماعي | ١ | ٣ | ٠ | ٠ | ٣ |
| ١١ | الدراسات الاقتصادية المعاصرة | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ١٢ | الدراسات الأسرية المعاصرة | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٣ | الدراسات المعاصرة في علم الإنسان | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ١٤ | الخدمة الاجتماعية المعاصرة | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ١٥ | الدراسات السكانية | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ١٦ | التنمية والتحديث | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ١٧ | علم الاجتماع البيئي | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ١٨ | المجتمعات المحلية | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ١٩ | دراسات البداوة | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢٠ | الدراسات الريفية | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢١ | المجتمع السعودي | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢٢ | التحليل الديمغرافي الاجتماعي | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢٣ | التخطيط الاجتماعي | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢٤ | علم النفس الاجتماعي | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢٥ | التنظيمات الاجتماعية | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢٦ | تصميم البحوث الاجتماعية من خلال الحاسب الآلي | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢٧ | الإحصاء الاجتماعي | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٨ | الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢٩ | النظرية الاجتماعية | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٣٠ | علم اجتماع الصحة والمرض | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٣١ | علم اجتماع القانوني | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٣٢ | علم الاجتماع الإعلام | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٣٣ | علم الاجتماع المرأة | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٣٤ | تطبيقات الإحصاء في علم الاجتماع | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٣٥ | الدراسات الحضرية | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٣٦ | تطبيقات الحاسوب في البحوث الاجتماعية | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٣٧ | القضايا الاجتماعية المعاصرة في المجتمع العربي السعودي. | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٣٨ | المجتمعات المسلمة المعاصرة | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٣٩ | العولمة والتغير الثقافي والاجتماعي | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٤٠ | القرابة، المرأة والزواج | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٤١ | مناهج البحث النوعي | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٤٢ | التنمية الريفية | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٣ | القياس الاجتماعي | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٤٤ | تقييم المشروعات الاجتماعية | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٤٥ | التنظيمات الاجتماعية في الإسلام | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٤٦ | تصميم البحوث الاجتماعية | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٤٧ | دراسات متقدمة في علم الاجتماع الريفي والبدوي | ١ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ٤٨ | قضايا التنمية المعاصرة | ١ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ٤٩ | علم الاجتماع الاقتصادي | ١ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ٥٠ | المنظمات الحديثة | ١ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ٥١ | مناهج البحث الاجتماعي (١) | ١ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ٥٢ | مناهج البحث الاجتماعي (٢) | ١ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ٥٣ | نصوص اجتماعية بلغات أجنبية | ١ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ٥٤ | النظرية الاجتماعية (١) | ١ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ٥٥ | النظرية الاجتماعية (٢) | ١ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ |
| ٥٦ | رسالة(*) | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| | الإجمالي | ٥٨ | ٤٨ | ٨٤ | ٢٦ | ١٥٨ |

(*) ليس لمادة «رسالة» ساعات محدّدة.

ويبيّن الجدول الرقم (٥ ـ ٤) أن برامج الماجستير في الأقسام المعنية بالدراسة أولت اهتماماً ملحوظاً بما لا يقلّ عن ست فئات واسعة تعكس المواد الأساسية وبعض التخصّصات الفرعية لعلم الاجتماع، ومنها مادتا طرق البحث والإحصاء، والنظريات الاجتماعية، والتي خصص لهما على التوالي ٣٤ و١٢ ساعة من الساعات المطلوبة في برنامج الماجستير، الأمر الذي يؤكد أهمية هذه المواضيع للإعداد العلمي والمهني للطلاب الذين من المتوقع انخراطهم في التدريس والبحث بعد حصولهم على الدرجة العلمية المنشودة.

وعلى القدر نفسه من الأهمية، تأتي فئات كل من علم اجتماع التنظيم، وعلم الاجتماع الريفي، وعلم اجتماع الجريمة والقانون والضبط الاجتماعي، وعلم اجتماع التنمية التي خصّص لها عدد من الساعات أكثر من سواها في برامج الماجستير، حيث خصص لها من الساعات ١٧، و١٣، و١٢، و٨، و٧ على التوالي؛ فمن نافلة القول إن القضايا الاجتماعية المحلية المرتبطة بمحاور التركيز في تلك الفئات من المواد، تشكّل أهمية حيوية للسياق الاجتماعي والاقتصادي الماثل في المجتمع السعودي.

وفي ما يتعلق ببرنامج الدكتوراه، فالجدول الرقم (٥ ـ ٥) يعرض للمواد التي يحتوي عليها البرنامج في الأقسام العلمية المعنية بهذا البحث. ويبين الجدول أن عدد تلك المواد يتراوح من ٤ مواد، كما الحال في قسم علم الاجتماع في جامعة الملك عبد العزيز إلى ١٧ مادة، كما في حالة قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

هذا التباين الكبير يعود إلى حقيقة أن قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يقدم أكثر من برنامج تخصّصي، وهو ما يعرف بالمسارات، ويستقلّ كل مسار منها بالتركيز على فئة محدّدة من فئات التخصّصات الفرعية الرئيسية داخل التخصّص الأكبر (Substantive Areas of Specialization).

وعموماً، يمكن للمرء أن يلاحظ أن لدى كلٍ من الأقسام العلمية الثلاثة أسماء محدّدة للمواد المخصّصة لبرنامج الدكتوراه، التي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها محاولة من جانب كل قسم من هذه الأقسام للتشديد على جملة من المواضيع المحدّدة

في برنامج الدكتوراه الخاصة بها بما يحقق العمق العلمي والتخصّصي لمخرجات البرنامج.

ويمكن أيضاً أن ينظر إليها من جانب آخر من حيث محاور التركيز؛ فمن بين مواد برامج الدكتوراه المقدمة من قبل أقسام علم الاجتماع الثلاثة البالغ عددها ٣٣ مادة، فإن عشراً منها ذات أهمية وبعد ثقافي ومحلي وإقليمي. فالقضايا الاجتماعية التي تعكس ظواهر التغيير والتنمية مأخوذة في الحسبان عبر ثلاث من مواد برنامج الدكتوراه، متمثلة بـ التنمية: النظرية والقضايا، والتغيّر الاجتماعي والثقافي، والمجتمع السعودي: التحديث والتغيّر، والمشكلات الحضرية والبيئية.

وبالمثل، فإن القضايا المحلية المتصلة بمسائل الجريمة والانحراف والضبط الاجتماعي قد استحوذت على ثلاث مواد من مرحلة الدكتوراه، ممثلة بكل من الجريمة والانحراف في المجتمع السعودي، ونظريات الجريمة والانحراف، وقضايا الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي.

وأخيراً، فإن قضايا توطين علم الاجتماع وتأصيله قد تم تخصيص ثلاث مواد في برنامج الدكتوراه لها، وهي تتمثل بكل من قضايا التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، والفكر الاجتماعي في الوطن العربي المعاصر، ومسألة توطين التكنولوجيا في المجتمع السعودي.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المواد المميّزة الثماني، يجري تقديمها من قبل قسم علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في حين أن اثنتين منها فقط يتم تقديمهما من قبل قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود.

أما قسم علم الاجتماع في جامعة الملك عبد العزيز، فقد انفرد عن القسمين المناظرين بالتركيز على المقرّرات الأساسية بما في ذلك النظرية، ومصادر البيانات، والبحوث المتقدمة والأساليب الإحصائية، مقتصراً على التركيز على البعد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والمحلي في برنامجه لمرحلة الماجستير، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

## الجدول الرقم (٥ ـ ٤)

### الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع لمرحلة البكالوريوس
### موزعة بحسب الجامعات وعدد المواد وعدد الساعات المخصّصة لتدريسها

| م | الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع | جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية | | جامعة الملك عبد العزيز | | جامعة الملك سعود | | إجمالي الساعات | إجمالي المواد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الساعات | المواد | الساعات | المواد | الساعات | المواد | | |
| ١ | طرق البحث والإحصاء | ١٥ | ٧ | ٩ | ٣ | ١٠ | ٥ | ٣٤ | ١٥ |
| ٢ | علم اجتماع التنظيم | ٤ | ٢ | ٩ | ٣ | ٤ | ٢ | ١٧ | ٧ |
| ٣ | علم الاجتماع الريفي | ٢ | ١ | ٩ | ٣ | ٢ | ١ | ١٣ | ٥ |
| ٤ | النظرية في علم الاجتماع | ٥ | ٢ | ٣ | ١ | ٤ | ٢ | ١٢ | ٥ |
| ٥ | رسائل | ٨ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ | ٢ | ١٠ | ٤ |
| ٦ | علم اجتماع الجريمة/ القانون/ الرقابة الاجتماعية | ٢ | ١ | ٦ | ٢ | ٠ | ٠ | ٨ | ٣ |
| ٧ | علم اجتماع التنمية | ٢ | ١ | ٣ | ١ | ٢ | ١ | ٧ | ٣ |
| ٨ | علم السكان | ٠ | ٠ | ٦ | ٢ | ٠ | ٠ | ٦ | ٢ |

يتبع

تابع

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٩ | علم الاجتماع الحضري | ٠ | ٠ | ٦ | ٢ | ٠ | ٠ | ٦ | ٢ |
| ١٠ | المجتمعات العربية والمسلمة | ٢ | ١ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٥ | ٢ |
| ١١ | المجتمع السعودي | ٢ | ١ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٥ | ٢ |
| ١٢ | نصوص اجتماعية بلغة أجنبية | ٢ | ١ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٥ | ٢ |
| ١٣ | علم اجتماع الأسرة | ٢ | ١ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٥ | ٢ |
| ١٤ | علم اجتماع المعرفة | ٢ | ١ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٥ | ٢ |
| ١٥ | الخدمة الاجتاعية المعاصرة | ٠ | ٠ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ١ |
| ١٦ | علم الاجتماع البيئي | ٠ | ٠ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ١ |
| ١٧ | علم النفس الاجتماعي | ٠ | ٠ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ١ |
| ١٨ | علم الاجتماع الاتصال | ٠ | ٠ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ١ |
| ١٩ | علم اجتماع الصحة والمرض | ٠ | ٠ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ١ |
| ٢٠ | علم الاجتماع المرأة | ٠ | ٠ | ٣ | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ١ |
| ٢١ | نصوص اجتماعية بلغة أجنبية | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ١ | ٢ | ١ |
| | الإجمالي | ٤٨ | ٢١ | ٨٤ | ٢٨ | ٢٦ | ١٤ | ١٥٨ | ٦٣ |

## الجدول الرقم (٥ ـ ٥)

### الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع لدرجة الدكتوراه

### موزعة بحسب الجامعات وعدد المواد وعدد الساعات المخصّصة لتدريسها

| م | المواد | عدد المواد | جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية | جامعة الملك عبد العزيز | جامعة الملك سعود | عدد الساعات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | إحصاء متقدم | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٢ | علم الاجتماع المقارن والتاريخي | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٣ | المنظمات المعقدة | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٤ | الجريمة والانحراف في المجتمع السعودي | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٥ | الجريمة ونظرية الانحراف | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٦ | دراسات ديمغرافية | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٧ | التنمية: النظرية والقضايا | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٨ | توطين قضايا التكنولوجيا في المجتمع السعودي | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ٩ | المنظمات السياسية الحديثة | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠ | التبادل الاجتماعي والثقافي | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ١١ | قضايا الضبط الاجتماعي في المجتمع السعودي | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ١٢ | مناهج البحث الاجتماعي (مستوى متقدم) | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ١٣ | قضايا التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ١٤ | علم اجتماع الأسرة | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ١٥ | بناء النظرية الاجتماعية | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ١٦ | المداخل النظرية لدراسة المنظمات الاجتماعية | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ١٧ | المشاكل الحضرية والبيئية | ١ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| ١٨ | النظريات الاجتماعية المعاصرة | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ١٩ | مصادر المعلومات الإنكليزية في العلوم الاجتماعية | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢٠ | دراسات في تصميم البحوث الاجتماعية | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |
| ٢١ | التطبيقات الإحصائية في العلوم الاجتماعية | ١ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٢ | دراسات متقدمة في مناهج البحث الاجتماعي | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ٣ |
| ٢٣ | دراسات متقدمة في نظريات علم الاجتماع | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ٣ |
| ٢٤ | المجتمع السعودي: التحديث والتغيير | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ٣ |
| ٢٥ | الإحصاء الاجتماعي | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ٣ |
| ٢٦ | الفكر الاجتماعي في العالم العربي المعاصر | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ٣ |
| ٢٧ | علم اجتماع المعرفة | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ٣ |
| ٢٨ | البحوث التطبيقية | ٢ | ٠ | ٠ | ٦ | ٦ |
| ٢٩ | موضوع خاص | ٣ | ٠ | ٠ | ٩ | ٩ |
| | إجمالي المواد | ٣٢ | ٣٤ | ١٢ | ٣٣ | ٧٩ |
| | إجمالي الساعات | | ١٧ | ٤ | ١١ | ٣٢ |

وعلاوة على ذلك، فإن اتجاه برامج مرحلة الدكتوراه الثلاثة نحو الاهتمامات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية يبرز بشكل أكثر وضوحاً من خلال الجدول الرقم (٥ ـ ٦) الذي يبيّن مواد مرحلة الدكتوراه بعد إعادة تصنيفها في فئات واسعة تعكس التخصّصات الرئيسية داخل علم الاجتماع.

فمن الجدول يتبيّن أن مواد طرق البحث والإحصاء والنظرية في علم الاجتماع قد حافظت على مركزها في رأس القائمة من حيث عدد الساعات المخصّصة لها، وهو ما يدل على أهميتها العلمية والمنهجية وضرورتها في إعداد طلاب دراسات عليا وتخريجهم مدربين تدريباً جيداً للقيام بما هو متوقع منهم علمياً ومهنياً بعد الحصول على الدرجة العلمية المنشودة، حيث خصّص لها بحسب البرنامج ما بين ٦ ـ ١٢ ساعة، وما بين ٣ ـ ٦ ساعات على التوالي. فالمواد المتمثلة بكل من «المواضيع الاجتماعية الخاصة» جنباً إلى جنب مع مواد «علم اجتماع التنظيم»، و«علم اجتماع الجريمة/ القانون/ الرقابة الاجتماعية»، و«المجتمع السعودي» و«علم اجتماع التنمية»، جميعها نالت عدداً جوهرياً من الساعات الدراسية في برامج مرحلة الدكتوراه.

وكخلاصة لهذا المبحث من الدراسة، فإنه يمكن للمرء أن يرى من النقاش الجاري أن دارسي علم الاجتماع في الأقسام المعنية الثلاثة قد تم توجيههم بشكل مركّز إلى المواضيع الأساسية في التخصّص، بما في ذلك النظريات الاجتماعية، وطرق البحث، والإحصاء، وذلك باعتبارها مواد ووسائل أساسية للبناء المنهجي للمتخصّص في هذا العلم، كما تم توجيه اهتماماتهم العلمية والمهنية نحو تخصّصات فرعية تنطوي على دلالات محلية وثقافية واجتماعية مهمة، بما في ذلك الجريمة والانحراف، والتنمية، والتغيّرات الاجتماعية والثقافية، والتفكك الاجتماعي، والصحة، والأمراض.

ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه التوجّهات التي تم التشديد عليها وإعطاؤها أولوية وأهمية معيّنة في برامج تلك الأقسام، ابتداء بمرحلة البكالوريوس، وانتهاء بمرحلة الدكتوراه، قد برزت على مستوى البحث والممارسة في الإنتاج الفكري والأنشطة العلمية والمهنية الصادرة عن المتخصّصين في علم الاجتماع في العربية السعودية؛ وهو ما يشكّل محور التحليل في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

## الجدول الرقم (٥ ـ ٦)

### الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع لمرحلة الدكتوراه موزعة بحسب الجامعات وعدد المواد وعدد الساعات المخصّصة لتدريسها

| م | الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع | جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية | | جامعة الملك عبد العزيز | | جامعة الملك سعود | | عدد الساعات | عدد المواد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الساعات | المواد | الساعات | المواد | الساعات | المواد | | |
| ١ | مناهج البحث والاحصاء | ٦ | ٣ | ٩ | ٣ | ١٢ | ٤ | ٢٧ | ١٠ |
| ٢ | الظرية في علم الاجتماع | ٤ | ٢ | ٣ | ١ | ٦ | ٢ | ١٣ | ٥ |
| ٣ | موضوع خاص | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٩ | ٣ | ٩ | ٣ |
| ٤ | علم الاجتماع التنظيم | ٦ | ٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٦ | ٣ |
| ٥ | علم اجتماع الجريمة/ القانون/ الرقابة الاجتماعية | ٦ | ٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٦ | ٣ |
| ٦ | المجتمع السعودي | ٢ | ١ | ٠ | ٠ | ٣ | ١ | ٥ | ٢ |
| ٧ | علم اجتماع التنمية | ٤ | ٢ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٤ | ٢ |
| ٨ | علم اجتماع المعرفة | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٣ | ١ | ٣ | ١ |
| ٩ | علم السكان | ٢ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ١ |
| ١٠ | علم اجتماع الأسرة | ٢ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ١ |
| ١١ | علم الاجتماع الحضري | ٢ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ١ |
| | الإجمالي | ٣٤ | ١٧ | ١٢ | ٤ | ٣٣ | ١١ | ٧٩ | ٣٢ |

## ثانياً: تحليل الإنتاج الفكري للباحثين السعوديين في علم الاجتماع

نتناول في هذا المبحث رصد الإنتاج الفكري للباحثين السعوديين في مجال علم الاجتماع، وذلك عبر التركيز على الدلالات والمضامين العلمية للعناوين التي ظهر تحتها ذلك الإنتاج. ولتحليل تلك العناوين التي تم جمعها من مختلف الموارد على النحو المشار إليه من قبل، فقد تم إعداد الجدول الرقم (٥ ـ ٧) لإيضاح توزيع دراسات علم الاجتماع وبحوثه في العربية السعودية خلال أربعة عقود (١٩٧٠ ـ ٢٠١٣). وتجدر الإشارة هنا إلى أن قاعدة البيانات التي تم تأمينها خصيصاً لهذا البحث ضمّت أكثر من ١٠٣٧ عنواناً. وقد تم في هذا البحث إخضاعها لتحليل المحتوى عبر برنامج (MAXQDA 11)، وذلك في ضوء ما سبقت الإشارة إليه.

ومن المهم أن نذكر أن عناوين الدراسات والبحوث السوسيولوجية تلك هي من إنتاج علماء الاجتماع السعوديين العاملين في قطاع التعليم العالي، ولكنها لا تشمل علماء الاجتماع غير السعوديين، ولا علماء الاجتماع العاملين في القطاع الخاص أو الفروع الحكومية الأخرى للأسباب المشار إليها في ما سبق. أما وقد تم إيضاح ذلك، فإنه من الممكن فحص البيانات الموضحة في الجدول الرقم (٥ ـ ٧).

ويبيّن الجدول أن العناوين الواردة فيها تتوزع على ٤٠ فرعاً تغطّي معظم التخصّصات الفرعية المعروفة على نطاق واسع في علم الاجتماع. ولكن من الأهمية بمكان ملاحظة أن ١٢ من هذه التخصّصات الفرعية تستحوذ وحدها على أكثر من ٦٩ بالمئة من إجمالي تلك العناوين. وتتمثل هذه التخصّصات الفرعية بحسب نسبة الساعات الدراسية المخصّصة لها بكل من: علم الاجتماع الجريمة (١٦,٢ بالمئة)، وعلم اجتماع الأسرة (١١,٧ بالمئة)، وعلم اجتماع المرأة (٦,٩ بالمئة)، وعلم الاجتماع الديني (٦ بالمئة)، وعلم الاجتماع الاقتصادي (٥,٧ بالمئة)، والفقر ومشكلات الإسكان (٣,١ بالمئة)، وعلم اجتماع التنظيم (٣,٣ بالمئة)، وعلم اجتماع التنمية (٣,٣ بالمئة)، وعلم اجتماع الشباب (٣,١ بالمئة)، وعلم اجتماع التربية (٣,١ بالمئة)، وعلم اجتماع الشيخوخة (٣,١ بالمئة)، وعلم الاجتماع الطبي (٢,٧ بالمئة).

ومن الواضح أن هذا النمط من النتائج يتفق مع ما سبق التوصل إليه عند تحليل بنية المناهج الدراسية في أقسام علم الاجتماع، حيث لوحظ التركيز فيها على القضايا الاجتماعية للتنمية والجريمة... إلخ.

**الجدول الرقم (٥ ـ ٧)**

**تَوَزُّع الإنتاج الفكري للباحثين في علم الاجتماع السعوديين بحسب التخصّصات الفرعية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ٢٠١٢)**

| م | التخصّصات الفرعية | ع | النسبة المئوية | النسبة المئوية التراكمية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | علم اجتماع الجريمة | ١٦٨ | ١٦,٢ | ١٦,٢ |
| ٢ | علم اجتماع الأسرة | ١٢١ | ١١,٧ | ٢٧,٩ |
| ٣ | علم اجتماع المرأة | ٧٢ | ٦,٩ | ٣٤,٨ |
| ٤ | علم الاجتماع الديني | ٦٢ | ٦ | ٤٠,٨ |
| ٥ | علم الاجتماع الاقتصادي | ٥٩ | ٥,٧ | ٤٦,٥ |
| ٦ | الفقر ومشكلات الإسكان | ٣٨ | ٣,٧ | ٥٠,١ |
| ٧ | علم اجتماع التنمية | ٣٤ | ٣,٣ | ٥٣,٤ |
| ٨ | علم الاجتماع التربوي | ٣٤ | ٣,٣ | ٥٦,٧ |
| ٩ | علم اجتماع الشيخوخة | ٣٢ | ٣,١ | ٥٩,٨ |
| ١٠ | علم الاجتماع التنظيم | ٣٢ | ٣,١ | ٦٢,٩ |
| ١١ | علم اجتماع الشباب | ٣٢ | ٣,١ | ٦٦ |
| ١٢ | علم الاجتماع الطبي | ٢٨ | ٢,٧ | ٦٨,٧ |
| ١٣ | البنية الاجتماعية | ٢٧ | ٢,٦ | ٧١,٣ |
| ١٤ | علم الاجتماع السياسي | ٢٦ | ٢,٥ | ٧٣,٨ |
| ١٥ | التغير الاجتماعي | ٢٢ | ٢,١ | ٧٥,٩ |
| ١٦ | علم الاجتماع الانحراف | ٢٢ | ٢,١ | ٧٨ |
| ١٧ | علم الاجتماع الحضري | ٢١ | ٢ | ٨٠ |
| ١٨ | علم الاجتماع الثقافي | ٢٠ | ١,٩ | ٨٢ |
| ١٩ | علم الاجتماع الريفي | ٢٠ | ١,٩ | ٨٣,٩ |
| ٢٠ | علم اجتماع الأدب | ٢٠ | ١,٩ | ٨٥,٨ |
| ٢١ | الهجرة | ١٤ | ١,٤ | ٨٧,٢ |
| ٢٢ | علم اجتماع البيئة | ١٢ | ١,٢ | ٨٨,٣ |
| ٢٣ | الضبط الاجتماعي | ١١ | ١,١ | ٨٩,٤ |
| ٢٤ | الديمغرافيا الاجتماعية | ١١ | ١,١ | ٩٠,٥ |

يتبع

تابع

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٥ | مناهج البحث الاجتماعي | ١١ | ١,١ | ٩١,٥ |
| ٢٦ | علم الاجتماع الترفيه | ١٠ | ١ | ٩٢,٥ |
| ٢٧ | علوم وتكنولوجيا | ٩ | ٠,٩ | ٩٣,٣ |
| ٢٨ | المشكلات الاجتماعية | ٨ | ٠,٨ | ٩٤,١ |
| ٢٩ | النظرية الاجتماعية | ٨ | ٠,٨ | ٩٤,٩ |
| ٣٠ | العنف ضد الأطفال | ٨ | ٠,٨ | ٩٥,٧ |
| ٣١ | علم الاجتماع الإعلام | ٧ | ٠,٧ | ٩٦,٣ |
| ٣٢ | التنمية الاجتماعية | ٥ | ٠,٥ | ٩٦,٨ |
| ٣٣ | علم اجتماع المعرفة | ٥ | ٠,٥ | ٩٧,٣ |
| ٣٤ | المخدرات | ٤ | ٠,٤ | ٩٧,٧ |
| ٣٥ | عمالة الأطفال | ٣ | ٠,٣ | ٩٨ |
| ٣٦ | علم الاجتماع الصناعي | ٢ | ٠,٢ | ٩٨,٢ |
| ٣٧ | اليتم والتيتم | ٢ | ٠,٢ | ٩٨,٤ |
| ٣٨ | الصراع الاجتماعي | ٢ | ٠,٢ | ٩٨,٦ |
| ٣٩ | علم النفس الاجتماعي | ٢ | ٠,٢ | ٩٨,٧ |
| ٤٠ | علم اجتماع العمل | ٢ | ٠,٢ | ٩٨,٩ |
| ٤١ | علم اجتماع العمل التطوعي | ٢ | ٠,٢ | ٩٩,١ |
| ٤٢ | علم الاجتماع التطبيقي | ١ | ٠,١ | ٩٩,٢ |
| ٤٣ | الأقليات العرقية | ١ | ٠,١ | ٩٩,٣ |
| ٤٤ | العمالة الأجنبية | ١ | ٠,١ | ٩٩,٤ |
| ٤٥ | التمايز الاجتماعي | ١ | ٠,١ | ٩٩,٥ |
| ٤٦ | علم الاجتماع اللغوي | ١ | ٠,١ | ٩٩,٦ |
| ٤٧ | علم الاجتماع الفقر | ١ | ٠,١ | ٩٩,٧ |
| ٤٨ | علم الاجتماع الرياضة | ١ | ٠,١ | ٩٩,٨ |
| ٤٩ | علم الاجتماع للتكنولوجيا | ١ | ٠,١ | ٩٩,٩ |
| ٥٠ | النظرية في علم الاجتماع | ١ | ٠,١ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ١٠٣٧ | ١٠٠ | |

وعلاوة على ذلك، فإن هذا التوزيع للعناوين وفق التخصّصات الفرعية ينطوي على أهمية أكثر وضوحاً، إذا ما تم الأخذ في الاعتبار توقيت المنشورات بتحديد السنوات والفترات التي خرجت فيها تلك الأدبيات السوسيولوجية، وذلك كما هو مبيّن في الجدول الرقم (٥ ـ ٨) الذي يعرض التوزيع النسبي للعناوين السوسيولوجية بحسب فروع علم الاجتماع والفترة الزمنية التي خرجت فيها تلك الأدبيات.

هذا، وقد تم تقسيم متغيّر الوقت هنا إلى خمس فئات متمثلة بالفترات: (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠)؛ (١٩٨١ ـ ١٩٩٠)؛ (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)، (٢٠٠١ ـ ٢٠١٠)؛ و(٢٠١١ ـ ٢٠١٣). ونظراً إلى فقدان بعض البيانات المتعلقة بسنوات النشر لبعض العناوين المأخوذة من السيَر الذاتية للمؤلفين السعوديين في حقل علم الاجتماع، فإن التحليل الكمّي الفعلي قد اقتصر بالضرورة على ٨٨٨ عنواناً تمثل في مجملها العناوين المتوافر عنها بيانات سنوات النشر.

ووفقاً للجدول الرقم (٥ ـ ٨)، فإن معظم بحوث ودراسات علم الاجتماع في السعودية قد ظهرت خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠١٠)، حيث مثلت البحوث التي ظهرت في تلك الفترة ما نسبته ٤٨ بالمئة، تلتها تلك البحوث التي ظهرت في الفترة (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)، حيث مثلت ٣١ بالمئة من إجمالي جميع العناوين.

ويعكس هذا الوضع الزيادة التدريجية للمتخصّصين السعوديين في علم الاجتماع العاملين في أقسام علم الاجتماع التي كان يهيمن عليها علماء الاجتماع غير السعوديين من الوطن العربي، خصوصاً مصر والسودان؛ فابتداء من العقد الأخير من القرن العشرين، أخذت أعداد المتخصّصين السعوديين في علم الاجتماع تتزايد عاماً بعد آخر، كنتيجة طبيعية لبرامج الابتعاث إلى الخارج الذي تبنّته وزارة التعليم العالي منذ العقود الأخيرة من القرن المنصرم وحتى الوقت الراهن.

وعلاوة على ذلك، وباستثناء فرعين من فروع علم الاجتماع، وهما علم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع الطبي، فإن التخصّصات الفرعية العشرة الأخرى ـ المشار إليها في الجدول الرقم (٥ ـ ٨) باعتبارها التخصّصات التي استحوذت على الحجم الأكبر من النسب المئوية ـ هذه التخصصات قد ظهرت في الغالب خلال الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠١٠). وأخذاً ذلك في الاعتبار، فإنه يمكننا أن نقدم هنا بعض الأمثلة في حدود ما تسمح به طبيعة هذا البحث.

و**المثال الأول** من تلك الأمثلة هو ما يتعلق بتلك التخصّصات التي ظهرت في تلك الفترة على وجه الخصوص، كتلك العناوين التي تناولت «مشكلات الفقر والإسكان»؛ فنحواً من ٩٥ بالمئة من البحوث التي تناولت الفقر والإسكان قد ظهرت خلال فترة (٢٠٠١ ـ ٢٠١٠)، وهي الفترة التي شهدت أول اعتراف رسمي في تاريخ العربية السعودية بالفقر باعتباره مشكلة اجتماعية. ففي عام ٢٠٠٢، أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز أن الفقر مشكلة اجتماعية تواجه العربية السعودية. ومنذ ذلك الحين شكّلت قضايا الفقر والظواهر ذات الصلة به، مثل السكن، أهمية خاصة ونالت اهتماماً كبيراً؛ وهو ما جعل منها مجالاً أساسياً وبارزاً للبحث والتقصّي السوسيولوجي في العربية السعودية.

أما **المثال الثاني** الذي يمكن إيراده في هذا السياق للاستشهاد به على حركية علم الاجتماع وفعاليته في العربية السعودية، فيمكن ضربه أو أخذه من حالة علم الاجتماع الديني. فعلى الرغم من أن إجمالي البحوث والدراسات المنشورة في علم الاجتماع الديني لا تمثل سوى ٦ بالمئة من جميع العناوين، فإنه من المهم أن نلاحظ أن ١٩ بالمئة منها قد ظهرت خلال فترة (١٩٨١ ـ ١٩٩٠)، و٥٧ بالمئة منها ظهر في العقد (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠).

ويكفي هنا الإشارة إلى أنه خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩٠)، والفترة التالية لها (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)، شكّلت الصحوة الإسلامية ظاهرة اجتماعية في أنحاء عدة من الشرق الأوسط على وجه الخصوص، والعالم الإسلامي بشكل عام؛ وهي ظاهره ترتبت أساساً على الأحداث السياسية والتحولات الاجتماعية التي تزامنت مع العقدين الأخيرين من القرن الماضي، بما فيها الغزو السوفياتي لأفغانستان، والثورة الإيرانية في أواخر السبعينيات، ومن ثم انهيار الاتحاد السوفياتي وما تبعه من تحولات سياسية في دول أوروبا الشرقية في وقت لاحق. وخلال تلك الفترة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠)، انغمس عدد من الباحثين في علم الاجتماع في العربية السعودية في القضايا التي تعكس جوانب مختلفة من التوجهات والتطلعات الإسلامية التي تنوعت ما بين الدعوة إلى أسلمة العلوم الاجتماعية أو تأصيلها؛ والتي شكّلت مسألة نشر حولها العديد من الدراسات والبحوث، إلى تحليل طيف واسع من القضايا، كالتفاعل بين الحداثة والإسلام، والعلاقة بين الإسلام والغرب، والتطرف الديني، الإرهاب، والأوضاع الراهنة للمسلمين الذين يعيشون في مجتمعات غير مسلمة.

## الجدول الرقم (٥ ـ ٨)

## تَوَزُّع عناوين الإنتاج الفكري للباحثين المواطنين في علم الاجتماع في العربية السعودية بحسب التخصّصات الفرعية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ٢٠١٣)

| التخصصات الفرعية | | الفترات | | | | | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | (ع) | ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ | ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ | ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠ | ٢٠١١ ـ ٢٠١٣ | |
| ١ | علم اجتماع الجريمة | (ع) | ٠ | ١٣ | ٤٧ | ٧٨ | ٤ | ١٤٢ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٩ | ٣٣ | ٥٥ | ٣ | ١٠٠ |
| ٢ | علم اجتماع الأسرة | (ع) | ١ | ١٥ | ٣١ | ٥٨ | ٥ | ١١٠ |
| | | (بالمئة) | ١ | ١٤ | ٢٨ | ٥٣ | ٥ | ١٠٠ |
| ٣ | علم اجتماع المرأة | (ع) | ١ | ١١ | ٢٢ | ٢٩ | ٣ | ٦٦ |
| | | (بالمئة) | ٢ | ١٧ | ٣٣ | ٤٤ | ٥ | ١٠٠ |
| ٤ | علم الاجتماع الديني | (ع) | ٠ | ١٠ | ٣١ | ١٢ | ١ | ٥٤ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ١٩ | ٥٧ | ٢٢ | ٢ | ١٠٠ |
| ٥ | علم الاجتماع الاقتصادي | (ع) | ٣ | ١٢ | ١١ | ٢٤ | ٣ | ٥٣ |
| | | (بالمئة) | ٦ | ٢٣ | ٢١ | ٤٥ | ٦ | ١٠٠ |

يتبع

تابع

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٦ | الفقر ومشكلات الإسكان | (ع) | ٠ | ٠ | ٠ | ٣٥ | ٢ | ٣٧ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ٠ | ٩٥ | ٥ | ١٠٠ |
| ٧ | علم الاجتماع التنظيم | (ع) | ٠ | ١ | ٧ | ٢٠ | ٣ | ٣١ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٣ | ٢٣ | ٦٥ | ١٠ | ١٠٠ |
| ٨ | علم اجتماع التنمية | (ع) | ٠ | ٥ | ١١ | ١٢ | ١ | ٢٩ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ١٧ | ٣٨ | ٤١ | ٣ | ١٠٠ |
| ٩ | علم اجتماع الشباب | (ع) | ٠ | ٥ | ٨ | ١٥ | ١ | ٢٩ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ١٧ | ٢٨ | ٥٢ | ٣ | ١٠٠ |
| ١٠ | علم الاجتماع التربوي | (ع) | ١ | ٤ | ١١ | ١١ | ١ | ٢٨ |
| | | (بالمئة) | ٤ | ١٤ | ٣٩ | ٣٩ | ٤ | ١٠٠ |
| ١١ | علم اجتماع الشيخوخة | (ع) | ٠ | ٣ | ١٠ | ١٢ | ٢ | ٢٧ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ١١ | ٣٧ | ٤٤ | ٧ | ١٠٠ |
| ١٢ | علم الاجتماع الطبي | (ع) | ١ | ٢ | ١٠ | ٨ | ٢ | ٢٣ |
| | | (بالمئة) | ٤ | ٩ | ٤٣ | ٣٥ | ٩ | ١٠٠ |

يتبع

تابع

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٣ | علم الاجتماع السياسي | (ع) | ١ | ١ | ٣ | ١٤ | ١ | ٢٠ |
| | | (بالمئة) | ٥ | ٥ | ١٥ | ٧٠ | ٥ | ١٠٠ |
| ١٤ | التغير الاجتماعي | (ع) | ١ | ٨ | ٦ | ٤ | ٠ | ١٩ |
| | | (بالمئة) | ٥ | ٤٢ | ٣٢ | ٢١ | ٠ | ١٠٠ |
| ١٥ | علم اجتماع الانحراف | (ع) | ٠ | ١ | ٤ | ١٢ | ٢ | ١٩ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٥ | ٢١ | ٦٣ | ١١ | ١٠٠ |
| ١٦ | علم الاجتماع الثقافي | (ع) | ٠ | ١ | ٦ | ٩ | ١ | ١٧ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٦ | ٣٥ | ٥٣ | ٦ | ١٠٠ |
| ١٧ | البنية الاجتماعية | (ع) | ٠ | ١ | ٥ | ١٠ | ٠ | ١٦ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٦ | ٣١ | ٦٣ | ٠ | ١٠٠ |
| ١٨ | علم اجتماع الأدب | (ع) | ٠ | ٢ | ٧ | ٧ | ٠ | ١٦ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ١٣ | ٤٤ | ٤٤ | ٠ | ١٠٠ |
| ١٩ | علم الاجتماع الحضري | (ع) | ١ | ٥ | ٦ | ٤ | ٠ | ١٦ |
| | | (بالمئة) | ٦ | ٣١ | ٣٨ | ٢٥ | ٠ | ١٠٠ |

يتبع

تابع

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠ | علم الاجتماع الريفي | (ع) | ٣ | ٦ | ٣ | ٣ | ٠ | ١٥ |
| | | (بالمئة) | ٢٠ | ٤٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٠ | ١٠٠ |
| ٢١ | الهجرة | (ع) | ٠ | ٢ | ٣ | ٥ | ٠ | ١٠ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٢٠ | ٣٠ | ٥٠ | ٠ | ١٠٠ |
| ٢٢ | الضبط الاجتماعي | (ع) | ٠ | ٢ | ٢ | ٥ | ١ | ١٠ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٢٠ | ٢٠ | ٥٠ | ١٠ | ١٠٠ |
| ٢٣ | الديمغرافيا الاجتماعية | (ع) | ٠ | ٠ | ٥ | ٤ | ١ | ١٠ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ٥٠ | ٤٠ | ١٠ | ١٠٠ |
| ٢٤ | مناهج البحث الاجتماعي | (ع) | ٠ | ٢ | ٤ | ٣ | ١ | ١٠ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٢٠ | ٤٠ | ٣٠ | ١٠ | ١٠٠ |
| ٢٥ | علوم وتكنولوجيا | (ع) | ٠ | ٢ | ٢ | ٣ | ١ | ٨ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٢٥ | ٢٥ | ٣٨ | ١٣ | ١٠٠ |
| ٢٦ | المشاكل الاجتماعية | (ع) | ٠ | ١ | ٥ | ٢ | ٠ | ٨ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ١٣ | ٦٣ | ٢٥ | ٠ | ١٠٠ |

يتبع

تابع

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٧ | علم اجتماع البيئة | (ع) | ٠ | ١ | ٤ | ٣ | ٠ | ٨ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ١٣ | ٥٠ | ٣٨ | ٠ | ١٠٠ |
| ٢٨ | علم اجتماع الترويح والترفيه | (ع) | ٠ | ٠ | ٣ | ٤ | ٠ | ٧ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ٤٣ | ٥٧ | ٠ | ١٠٠ |
| ٢٩ | علم اجتماع الإعلام | (ع) | ١ | ١ | ١ | ٤ | ٠ | ٧ |
| | | (بالمئة) | ١٤ | ١٤ | ١٤ | ٥٧ | ٠ | ١٠٠ |
| ٣٠ | العنف ضد الأطفال | (ع) | ٠ | ١ | ٠ | ٣ | ٢ | ٦ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ١٧ | ٠ | ٥٠ | ٣٣ | ١٠٠ |
| ٣١ | التنمية الاجتماعية | (ع) | ٠ | ٠ | ٢ | ١ | ٢ | ٥ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ٤٠ | ٢٠ | ٤٠ | ١٠٠ |
| ٣٢ | النظرية الاجتماعية | (ع) | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ | ١ | ٥ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٤٠ | ٠ | ٤٠ | ٢٠ | ١٠٠ |
| ٣٣ | علم اجتماع المعرفة | (ع) | ٠ | ١ | ٣ | ١ | ٠ | ٥ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٢٠ | ٦٠ | ٢٠ | ٠ | ١٠٠ |



يتبع

تابع

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٤ | عمالة الأطفال | (ع) | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ | ٠ | ١٠٠ |
| ٣٥ | المخدرات | (ع) | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ٢ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ٠ | ٥٠ | ٥٠ | ١٠٠ |
| ٣٦ | اليتم والتيتم | (ع) | ٠ | ٠ | ٢ | ٠ | ٠ | ٢ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ١٠٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ |
| ٣٧ | الصراع الاجتماعي | (ع) | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ | ٠ | ١٠٠ |
| ٣٨ | علم النفس الاجتماعي | (ع) | ٠ | ١ | ١ | ٠ | ٠ | ٢ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ |
| ٣٩ | علم اجتماع العمل التطوعي | (ع) | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ | ٠ | ١٠٠ |
| ٤٠ | علم الاجتماع التطبيقي | (ع) | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ١ |
| | | (بالمئة) | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| الإجمالي | | (ع) | ١٤ | ١٢٤ | ٢٧٨ | ٤٢٨ | ٤٤ | ٨٨٨ |
| | | (بالمئة) | ٢ | ١٤ | ٣١ | ٤٨ | ٥ | ١٠٠ |

## خاتمة

تمحور الهدف من البحث حول دراسة دور علم الاجتماع وتحليله في المجتمع السعودي. واستهل البحث بنظرة تاريخية موجزة تناولت الطرق التي عبّر من خلالها علم الاجتماع، وتم تقديمه في المجتمع السعودي. وقد اعتبر التحول الاجتماعي والاقتصادي الجاري في المجتمع السعودي منذ أواخر الستينات من القرن الماضي ذا أهمية حيوية، إذ وقف وراء تأسيس علم الاجتماع على حدّ سواء في القطاعات الحكومية والأكاديمية. كما أن التصورات والرؤى المناوئة لإدخال على الاجتماع وإضفاء الطابع المؤسسي عليه ـ التي ظهرت في بعض الأحيان في بعض السياقات الثقافية والاجتماعية الدولية ـ لم تمنع علم الاجتماع من المشاركة وأخذ مكانة له، سواءً في المؤسسات الأكاديمية السعودية أو على المشهد الحكومي.

فقد جرى تجاوز أمثال تلك التصوّرات والرؤى على الصعيدين الفكري والعملي؛ ففكرياً، أثبتت الدعوة إلى أسلمة علم الاجتماع أو تأصيله إسلامياً، وكذلك اعتماد علم الاجتماع عند ابن خلدون في المناهج الدراسية لأقسام علم الاجتماع، جدواها وأهميتها كآلية فعالة لمواجهة وتهميش أي مهدّدات فكرية لتأسيس علم الاجتماع أو عرقلته من أداء ما هو متوقع منه في المجتمع.

وعلى المستوى العملي ـ وربما بصورة أكثر أهمية ـ ما أكدته مقولة هذا البحث المتمثلة بأن اتجاه وميل المناهج الدراسية لأقسام علم الاجتماع نحو التشديد على البعد العملي والتطبيقي، ساعد إلى حدّ كبير على إضفاء الشرعية وتعميق الطابع المؤسسي على علم الاجتماع في المجتمع السعودي. ولم يقتصر هذا الجانب التطبيقي والبراغماتي لعلم الاجتماع على المستوى الأكاديمي، بل شمل أيضاً المستوى العملي أيضاً.

فعلى المستوى الأكاديمي، فإن التحليل الذي قام عليه هذا البحث المتعلق ببنية المناهج الدراسية في أقسام علم الاجتماع، وعلى مستوى المراحل الأكاديمية الثلاث ـ البكالوريوس والماجستير والدكتوراه ـ قد أظهر بشكل جلي اتجاه تلك المناهج نحو المواضيع والمواد الدراسية ذات الآثار والمترتبات الوظيفية والعملية.

وعلاوة على ذلك، فإن تحليل عناوين الأبحاث والدراسات السوسيولوجية التي أنتجها علماء الاجتماع في العربية السعودية تنطوي على الدلالات والصلة التطبيقية

لعلم الاجتماع ذاتهما في المجتمع. فقد أثبت علماء الاجتماع، بما قدموه من إنتاج فكري في إطار تخصّصهم، جاهزيتهم للتعامل العلمي مع أيٍ من الحالات الطارئة التي تواجه مجتمعهم. إن الصورة العامة المستخلصة من نتائج البحث تثبت، بلا ريب، أن علم الاجتماع في العربية السعودية أصبح علماً مؤسسياً قادراً على الاستجابة علمياً وعملياً، وبإمكانه مواجهة التحدّيات الكبرى التي ظهرت عبر العقود الماضية.

وأخذاً في الاعتبار هذه النتائج، فإنه يمكن للمرء أن يؤكد بكل ثقة، أن علم الاجتماع يقوم بأدوارٍ حاسمة وحيوية، مثبتاً قدرته، ومبرهناً على فعاليته وأهميته في تقديم الرؤى الفنية والعملية التي يحتاج إليها المجتمع في التكيف مع الواقع بمعطياته المتجدّدة، وتزويده بالحلول العملية، لمواجهة التحديات التي يفرضها ذلك الواقع، ويحتّمها تشابك المجتمع وتفاعله مع الواقع العولمي، بصفته السمة البارزة للحياة الاجتماعية في عالم اليوم.

## المراجع


عبد السلام، طارق. «منهج تدريس علم الاجتماع في الدراسات العليا من منظور تأصيلي: برنامج ماجستير علم الاجتماع بمعهد إسلام المعرفة نموذجاً.» ورقة قُدِّمَت إلى ندوة: علم الاجتماع من منظور إسلامي، التي عُقِدت في قاعة رواق المعرفة بالقاهرة، بين ١٧ و٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

الغريب، عبد العزيز بن علي. «آراء بعض معلمي مقررات علم الاجتماع بالمرحلة الثانوية ودورها في تدعيم القيم الاجتماعية لدى الطلاب.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

ـــــــــ. «مناهج الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في الجامعات السعودية.» **مجلة العلوم الأمنية** (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية): العدد ٤١، ٢٠٠٤.

ليلة، علي. «مشروعية بناء علم الاجتماع من منظور إسلامية.» ورقة قُدِّمَت إلى ندوة: علم الاجتماع من منظور إسلامي، التي عُقِدت في قاعة رواق المعرفة بالقاهرة، بين ١٧ و٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

المدني، خليل عبد الله. «علم الاجتماع في الوطن العربي (الواقع والطموح): دراسة في نشأة وتورعلم الاجتماع في كلّ من: مصر، السودان، والسعودية ودوره العلمي والمجتمعي.» ورقة قُدِّمَت إلى ندوة: علم الاجتماع من منظور إسلامي، التي عُقِدت في قاعة رواق المعرفة بالقاهرة، بين ١٧ و٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

Alwelaie, Abdullah N., *Theses and Dissertations on GCC States (1935-1986)*. Riyadh: Alwatan Books, 1987.

Dhaouadi, Mahmoud. «Toward Islamic Sociology of Cultural Symbols.» A. S. Noordeen, 1996.

Dhaouadi, Mahmoud. «New Explorations into the Making of Ibn Khaldun Umran Mind.» A. S. Noordeen, 1997, <http://ksu.edu.sa/sites/ksuarabic/umessage/archive/928/investigations/pages/main_t2.aspx>.

Al-Khalifah, Abdullah. «The State of Sociology in a Muslim Society: The Case of Saudi Arabia.» paper presented at: George Town University (Washington, DC), 1997.

Al-Khalifah, Abdullah. «Islam and Society in Saudi Arabia.» paper presented at: The «Saudi Arabia in 100 Years Conference» Held in Rome, Italy, in Cooperation with the Saudi-European Dialogues, 1998.

King Faisal Center of Islamic Studies, Data Base of Ph.D. and Master Thesis.

<http://www.imamu.edu.sa/support_deanery/e__learn/pages/session.aspx>.

<http://www.kau.edu.sa/content.aspx?site_id=0&lng=ar&cid=6659>.

# الفصل السادس

# تكوين طلبة ما بعد التدرّج في الأنثروبولوجيا في الجزائر: حالة المدرسة الدكتورالية

**مجاهدي مصطفى**[*]
**فؤاد نوار**[**]

أعاد مؤتمر «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» النقاش حول علاقة تخصص الأنثروبولوجيا بالظرف الكولونيالي، وقد اختلفت مواقف بعض المشاركين من عودته، فبقدر ما اعتبر بعض المشاركين أن مثل هذا النقاش لا يزال ضرورياً لمعرفة الرهانات التاريخية التي أطّرت العلاقة بهذا التخصص المعرفي، فقد اعتبر البعض الآخر أن مثل هذا الجدل هو بمنزلة العودة إلى الوراء، لأنه جدل سبق «حسمه» في البلدان المغاربية على العموم، وفي الجزائر على الخصوص، منذ أكثر من ثلاث عشريات (منتصف السبعينيات من القرن الماضي)، معتبرة الفصل بين «المواقف الأيديولوجية من العلم»، ومن موضوعه مهمة الإيبيستيمولوجيا التي يجب أن تتعامل مع هذا «الإرث» وتحقق في مضمونه[1] المعرفي والأخلاقي.

---

(*) مختص في علم الاجتماع، وأستاذ بحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر.

(**) مختص في علم الاجتماع، وأستاذ بحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر.

(١) Ahmed Ben Naoum, «L'Anthropologie coloniale dans la perception officielle de l'anthropologie en Algérie,» dans: Nadir Marouf et Khadidja et Faouzi Adel, *Quel Avenir pour l'anthropologie en Algérie* (Oran: CRASC, 2002), pp. 47-63.

سبق لبعض المؤتمرات العلمية أن عالجت مثل هذه النقاشات في الجزائر[٢]، ونعتقد أن فعاليات مؤتمر تيميمون (أدرار ـ الجزائر) المنشورة[٣] تعدّ إسهاماً مهماً في إطار إعادة تأطير إشكالية العلاقة بهذا التخصص في الجامعات الجزائرية، المنبوذ رسمياً خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي بحكم اقتران معارفه المنتجة حول المجتمع الجزائري بالظرف الكولونيالي، وبحكم اشتغاله وإنتاجه لهذه المعارف وفق تصنيفات قائمة في غالبيتها على تمركز عرقي، ثقافي وغربي بيّن.

أورد عادل فوزي، معدّ إشكالية الكتاب الموسوم **أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر**؟ الذي تضمن أشغال مؤتمر تيميمون مجموعة من التساؤلات اعتبر ضمنها أن تحديات التعامل العلمي مع هذا التخصّص لا تكمن في محاكمة إرثه الكولونيالي[٤] علمياً أو أخلاقياً، وإنما تكمن في المقدرة على التحوّل من «مواضيع للدراسة» إلى «منتجين للمعرفة الأنثروبولوجية» حول مجتمعنا، وهذا يقتضي التحكم في ميكانزمات التكوين والبحث والتكوين المتواصل بواسطة البحث. يقول فوزي عادل:

«هل بإمكاننا حقاً أن نصبح فاعلين في حقل الأنثروبولوجيا بعدما كنا موضوعاً غرائبياً لمدة من الزمن؟ وبأي ثمن؟ وماذا نفعل بالإرث المتراكم؟ هل نرسل «الأعمال الكافرة» إلى محاكم التفتيش، وبعدها إلى المحرقة، أو يمكن استخلاص الدروس والاستفادة منهجياً من جميع التحقيقات التي جرت حتى الآن، قائلين إنه لا يمكننا اليوم طرح الأسئلة نفسها التي طرحها من سبقونا؟»[٥].

قد يكون من الطبيعي العودة إلى مناقشة العلاقة بين الظرف الكولونيالي والمعرفة الأنثروبولوجية أو الإثنوغرافية المنجزة خلال الفترة ذاتها، سواء ارتبط ذلك بالجزائر أو بغيرها من الأقطار التي عرفت موجات الحركات الاستعمارية، لكن عودة هذا التخصّص إلى الاهتمام بالمجتمعات المسمّاة «متطورة» من خلال مواضيع «المهمشين»

---

(٢) المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع الـ ٢٤ في الجزائر سنة ١٩٧٤.

(٣) انظر: مؤتمر «أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر»، الذي نظّمه مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، في تيميمون، بين ٢٢ و٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩. وقد نُشِرَت الأعمال في: نذير معروف وخديجة وفوزي عادل، **أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر**؟ (وهران: منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ٢٠٠٢).

(٤) Philippe Lucas et Jean Claude Vatin, *L'Algérie des anthropologues* (Paris: Maspero, 1975).

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤.

و«المعزولين»، ومن خلال الاهتمام بـ «مظاهر الحياة اليومية»، المرتبطة أيضاً باكتشاف «الآخر المختلف» ضمنها، قد يدفع أيضاً إلى دراسة ظروف تغيير الميدان وظروف تغيير إشكالياته[٦]، خصوصاً بعد منتصف القرن العشرين، وهذه اللحظة المهمة التي تعيد رسم معالم جديدة لهذا التخصّص ليست مرتبطة فقط موضوعياً بتلاشي حدة «الظاهرة الاستعمارية».

يسهم الحديث عن «مهنة الأنثروبولوجي»[٧] في مناقشة مسائل البحث والتكوين في هذا التخصص في الجزائر[٨]، ونعتقد أن الدراسة والتحليل لتجربة التكوين في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية التي شُرع فيها منذ بداية التأسيس للمدرسة الدكتورالية في موسم ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ يعتبران في غاية الأهمية لمناقشة العديد من المواضيع على غرار مسألة علاقة الجيل الجديد من الباحثين الشباب بمواضيع هذا التخصّص وعلاقاتهم مع إرثه.

يحتاج هذا التحليل إلى تحديد إجرائي لمعنى «دراسة أنثروبولوجية»[٩] عادة ما تقترن شكلاً ببعض العناوين التي يقترحها الطالب المنتمي إلى المدرسة الدكتورالية المقبل على مناقشة مذكّرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه. لذا، وإن كنّا نسلّم سلفاً بأن الدراسات المقدمة، خصوصاً ضمن مرحلة الماجستير، على الأقل، لا يمكن تصنيفها إلا ضمن خانة المحاولات الأولى[١٠] للولوج إلى عالم البحث الأكاديمي في

---

(٦) انظر: George Balandier: *Le Détour* (Paris: Fayard, 1985); *Le Grand système* (Paris: Fayard, 2001), et *Civilisation et Puissance* (Paris: L'Aube, 2005).

(٧) مارك أوجيه، **مهنة الأنثروبولوجي**، ترجمة محمد الجويلي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠).

(٨) لا نستطيع في هذا المقام أن نورد كامل المعطيات عن واقع تكوين في هذا التخصّص، سواء كان ذلك في مرحلة التدرّج أو مرحلة ما بعد التدرّج، ولكن يجب الإشارة إلى أن تخصص الأنثروبولوجيا بقي لغاية بداية سنوات الألفين مجرد مقاييس في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية في مرحلة التدرج، أما التكوين في مرحلة ما بعد التدرج فقد اقتصر على ما وفره «معهد الثقافة الشعبية» في جامعة تلمسان من مجال للتكوين في تخصص «الأنثروبولوجيا».

(٩) انظر: أبو بكر باقادر وحسن رشيق، **الأنثروبولوجيا في الوطن العربي** (بيروت: دار الفكر؛ دمشق: دار الفكر المعاصر، ٢٠١٢)، ص ١٥ ـ ٢٠.

إجرائياً، قد نسمّي دراسة أنثروبولوجية كذلك، لأن صاحبها تحصّل على لقب علمي من معهد متخصّص، باعتبار أن العنوان يشير صراحة إلى كلمة أنثروبولوجيا، أو لأن المشرف هو من حاملي الشهادات العليا في التخصص نفسه، أو لأن النهجية المستعملة والمفاهيم تحيل على ذلك، أو لأن غالبية المراجع المستعملة فعلياً مرتبطة بتخصص الأنثروبولوجيا.

(١٠) يعتبر الأساتذة المشرفون على المدرسة الدكتورالية في الأنثروبولوجيا أن مرحلة الماجستير (سنة من التكوين النظري وسنتان على الأقل لإعداد المذكّرة) هي مرحلة غايتها الأولى إعادة تكوين وتوجيه الطلبة نحو =

تخصّص الأنثروبولوجيا، إلا أنها في الوقت نفسه قد تسمح بتتبّع نوعية «الخطابات الأنثروبولوجية» المنتجة، ونوعية المواضيع والإشكاليات المطروقة، وحالات تجلي «القطيعات المعرفية»[١١] مع التخصّصات التي سبق للطالب أن زاول دراسته فيها في مرحلة التدرّج، مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ، والعلوم السياسية والقانونية، والثقافة البربرية، خصوصاً في ظل انعدام التكوين في مرحلة التدرج في الأنثروبولوجيا.

يسعى هذا الفصل مبدئياً إلى مناقشة واقع التكوين في أحد تخصّصات العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين: من هم طلبة الأنثروبولوجيا في المدرسة الدكتورالية المؤطرة علمياً من قبل مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية؟ وكيف يشكّل هؤلاء خطاباتهم الأنثروبولوجية حول الإشكاليات التي اقترحوها ضمن مذكّرات الماجستير المناقشة؟

## أولاً: التكوين في الأنثروبولوجيا: الضرورة الملحّة!

عمّقت مختلف النشاطات العلمية البحثية التي أجراها مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، على مدار عشريتين من الزمن، من المواقف حول نوعية التكوين في العلوم الاجتماعية التي ترى أن الجامعات الجزائرية قد فشلت في إعادة إنتاج النخب التي سبق تكوينها خلال السنوات الأولى للاستقلال[١٢].

لم تستثن هذه المواقف واقع التكوين والبحث في تخصّص الأنثروبولوجيا، الذي يُختزل تارة في مقياس ضمن أحد تخصّصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتارة يتم التكفل به في بعض التخصّصات الموجودة ضمن تخصصات الثقافة الشعبية[١٣]، ودراسة الفولكلور، وتارة يلحق بالتاريخ عندما يتعلق الأمر بالبحوث الأركيولوجية.

---

= تخصص الأنثروبولوجيا، خصوصاً إذا كان كل الطلبة من غير الحاصلين على شهادة الليسانس في التخصص عينه.

(١١) نقصد إجرائياً بهذا المصطلح ما يلي: درجة الاعتماد على نصوص الآباء المؤسسين للتخصص، ودرجة الاعتماد على دراسة الباحثين المحليين في الأنثروبولوجيا، ودرجة التعامل مع المفاهيم الكلاسيكية للتخصص، وطريقة القيام بالعمل الميداني.

(١٢) حول موضوع واقع العلوم الاجتماعية في الجزائر، انظر: نورية بنغبريط رمعون ومصطفى حداب، مشرفان، **الجزائر بعد ٥٠ سنة: حصيلة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ١٩٥٤ ـ ٢٠٠٤** (وهران: منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ٢٠٠٨).

(١٣) مجاهدي مصطفى، مرقومة منصور وفؤاد نوار، «تخصّص الأنثروبولوجيا في الجامعة الجزائرية،» **إنسانيات**، العدد ٢٧ (٢٠٠٥)، ص ٢٧ ـ ٣٨.

لذا اعتبر التأسيس المدرسة الدكتورالية في الأنثروبولوجيا ضرورة ملحّة ومستعجلة[١٤] يجب التكفل بها في ظل تواصل غياب التكوين على مستوى التدرّج بالخصوص في العديد من أقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات الجزائرية.

فتح المركز بالتعاون مع ستّ جامعات جزائرية[١٥] المجال لتكوين الطلبة الحاصلين على شهادات الليسانس في بعض تخصّصات العلوم الاجتماعية للتسجيل في المسابقة الوطنية الممهدة للانتماء إلى السنة الأولى ماجستير[١٦] ضمن المدرسة الوطنية الدكتورالية في الأنثروبولوجيا. وقد حددت اللجنة العلمية عدد المناصب المتنافس[١٧] عليها خلال المواسم الثلاثة التي شهدت تنظيم مسابقات سنوات ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، و٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، و٢٠١٢ ـ ٢٠١٣.

بلغ عدد المسجلين للمسابقة الأولى ٧٧١ طالباً، وقد تناقص هذا العدد خلال المسابقة الثانية التي جرت في الموسم ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، ليصل إلى ٢٦٤ طالباً. وواصل هذا العدد تراجعه ليتم تسجيل ١٤١ طالباً في آخر مسابقة جرت للالتحاق بهذه المدرسة الوطنية في الموسم ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣. نظرياً، رُبط هذا التراجع في عدد المقبلين على طلب التكوين في هذا التخصّص في طور ما بعد التدرّج ببعض القيود التي تم فرضها بداية من الموسم الثاني حول عتبة المعدلات المفروضة على كل طالب متقدم إلى المسابقة الوطنية، والمتمثلة بإلزامية الحصول على شهادة الليسانس في أحد تخصّصات العلوم الاجتماعية بمعدل لا يقل عن ١٢/ ٢٠، وتحديد الدخول فقط للحاصلين حديثاً على شهادة الليسانس، وإقصاء بعض التخصّصات في العلوم الاجتماعية، مثل التاريخ والحقوق، من الالتحاق بهذه المسابقة.

رفع تراجع نسبة المسجلين في مسابقات الدخول إلى المدرسة الوطنية في الأنثروبولوجيا من نسبة القبول، خصوصاً في ظل التحديد الصارم لعدد المناصب،

---

(١٤) انظر إلى النص الممهّد لإنشاء المدرسة الدكتورالية في الأنثروبولوجيا على مستوى الموقع الرسمي لمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

(١٥) جامعات وهران (جامعة التأهيل)، مستغانم، تلمسان، تيزي وزو، بجاية وقسنطينة.

(١٦) فتحت المدرسة استثناء التكوين في طور الدكتوراه للحاصلين على شهادة الماجستير في تخصص الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، وقد بلغ عدد المناصب ٧، طالبان اثنان من الذكور، وخمس طالبات إناث.

(١٧) حدّدت المسابقة عدد الطلبة المقبلين على التكوين خلال الموسمين الأول والثاني بـ ٣٦ طالباً (٦ طلبة لكل جامعة)، وبـ ٢٥ طالباً في الموسم الثالث (٥ طلبة لخمس جامعات بعد خروج جامعة بجاية). ولم يلتحق في الموسم الثاني بالمدرسة سوى ٣٤ طالباً نتيجة لعدم تسجيل طالبين في خلال الفترة القانونية للتسجيلات.

فإذا كانت هذه النسبة لم تتجاوز خلال الموسم الأول ٤,٦٧ بالمئة، فإن هذه النتيجة تضاعفت مرتين على الأقل خلال الموسم الثاني لتصل إلى ١٢,٨٨ بالمئة، وتضاعفت أربع مرات خلال الموسم الثالث للمسابقة لتصل إلى ما نسبته ١٧,٧٣ بالمئة من مجموع المسجلين خلال الموسم ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣.

**الجدول الرقم (٦ ـ ١)**

**تَوزُّع الطلبة على مختلف مسابقات الدخول إلى المدرسة الدكتورالية (سنة أولى ماجستير)**

| | عدد المسجلين للمسابقات | عدد المناصب المفتوحة | نسبة القبول (بالمئة) | عدد الجامعات المشاركة |
|---|---|---|---|---|
| موسم ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ | ٧٧١ | ٣٦ | ٤,٦٩ | ٦ |
| موسم ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ | ٢٦٤ | ٣٤ | ١٢,٨٨ | ٦ |
| موسم ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ | ١٤١ | ٢٥ | ١٧,٧٣ | ٥ |
| **المجموع** | **١١٧٦** | **٩٥** | **٨,٠٨** | **ـ** |

**المصدر**: أرشيف المدرسة الدكتورالية، CRASC، وهران.

تعكس خصوصيات الشهادات بالنسبة إلى الطلبة الفائزين في المسابقات الثلاث حالة عدم تجانس التكوينات الأولية التي تم الحصول عليها في مرحلة التدرّج على مستوى مختلف أقسام العلوم الاجتماعية لدى الجامعات المشاركة في هذه المدرسة. لذا، وفي ظل غياب التكوين على مستوى التدرّج في تخصّص الأنثروبولوجيا[١٨] حتى بداية الألفية الثالثة، وجدت المدرسة نفسها أمام تحدّي ضمان إعادة تأهيل الطلبة في هذا التخصّص، خصوصاً في طور الماجستير (يتضمن هذا الطور سنة من التكوين النظري، وسنة إلى سنتين للقيام بالتحقيق الميداني وكتابة المذكّرة)، وهو تحدّ يجب مواصلته بالتسجيل المباشر في طور الدكتوراه في المدرسة نفسها والتي ينبغي أن تتوّج بمناقشة رسالة انطلاقاً من «دراسة أنثروبولوجية» تُجَلِّي حالة القطيعة الواضحة مع شهادة طور التدرّج، وتثبت قدرة الطالب على تمكّنه من مزاولة البحث في هذا التخصّص.

(١٨) Ahmed Benaoum, «L'anthropologie coloniale dans la perception officielle de l'anthropologie en Algérie,» dans: Marouf et et Adel, *Quel Avenir pour l'anthropologie en Algérie*, pp. 47-63.

تطرح حالة عدم تجانس الشهادات في الطور الأول ضمن المدرسة الدكتورالية ثلاث صعوبات أولية على الأقل تم استنتاجها من حوارات أجريت مع بعض الطلبة الذين ناقشوا مذكّرات الماجستير، والذين يزاولون حالياً نشاطهم المهني بوصفهم باحثين دائمين في المركز[١٩].

تحيل الصعوبة **الأولى** إلى تباين رأسمال التكويني لدى الطلبة المقبولين في إحدى المسابقات الثلاث، والمرتبطة موضوعياً بالاختلاف في درجات الاطلاع على أعمال الآباء المؤسسين لمختلف تخصّصات العلوم الاجتماعية في مرحلة الليسانس (علم الاجتماع، علم النفس، الديمغرافيا، الثقافة واللغة الأمازيغية، الحقوق). وتثير الصعوبة **الثانية**، مسألة تباين العلاقة مع التكوين في ما يخصّ التحكّم في التحقيقات الميدانية الضرورية لكل مرشّح لمهنة الأنثروبولوجي، فإذا كانت تخصّصات علم الاجتماع وعلم النفس تضمن قدراً من التكوين في هذا الجانب، بغضّ النظر عن نوعيته، فإن تخصّصات الحقوق واللغة والثقافة الأمازيغية، وحتى الديمغرافيا، لا تكاد تضمن القدر نفسه من المعرفة أو التحكّم في أبجديات التحقيقات الميدانية. أما الصعوبة **الثالثة** فترجع إلى الاختلافات المنهجية في التعامل مع ميدان الدراسة بين بعض التخصّصات التي يبدو أن لها تصوّراً مشتركاً حول العمل الميداني، مثل تخصّصَي علم الاجتماع وعلم النفس.

أسفرت نتائج المسابقات الثلاث عن فتح مجال التكوين ضمن المدرسة الوطنية الدكتورالية في الأنثروبولوجيا لـ ٩٥ طالباً في طور الماجستير (الطور الأول)، و٧ طلبة في طور الدكتوراه (الطور الثاني) استثناء في الموسم ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ من بين الحاصلين على شهادات الماجستير في تخصّصات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. جاءت غالبية طلبة الطور الأول من تخصّصات علم النفس وعلم الاجتماع، وقد بلغ تعدادهم ٧٧ طالباً موزّعين كما يلي: ٤١ طالباً من خريجي أقسام علم الاجتماع، و٣٦ طالباً من خريجي أقسام علم النفس، كما يتوزّع باقي الطلبة المقبولين في الطور نفسه والبالغ عددهم ١٨ طالباً على تخصّصات «اللغة والثقافة الأمازيغية» (١٢ طالباً)، والحقوق (٣ طلاب)، والديمغرافيا (٣ طلاب).

(١٩) في إطار مناصب العمل الدائمة التي يتمّ فتحها سنوياً في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية لفائدة الحاملين لشهادتي الماجستير والدكتوراه يتنافس ضمن هذه المسابقات العديد من خريجي هذه المدرسة الذين يختارون ميدان البحث الدائم بوصفه مجالاً للوظيفة، بينما فضّل ويفضّل البعض الآخر من خريجي المدرسة نفسها التقدّم إلى مسابقات التوظيف في الجامعة.

تعطي بانوراما تخصّصات العلوم الاجتماعية المقبولة في المدرسة الدكتورالية نظرة حول تصوّر الدراسات والتكوين في الأنثروبولوجيا، كما يرى ذلك معدّو برنامجها التكويني، وهي نظرةٌ تعتقد أن هذا التخصّص بإمكانه أن يكون مجالاً ممكناً لتلاقي التخصّصات المتعددة والمختلفة في العلوم الاجتماعية لدراسة الظاهرة نفسها، رأسمالها يعتمد بالخصوص على القدرة على التوفيق بين التكوين المتحصّل عليه في مرحلة الليسانس والتكوين المتحصّل عليه في الطور الأول ضمن المدرسة.

هذا التصوّر يكاد يكون بعيداً من النظرة الكلاسيكية أو التقليدية للتكوين في حقل الدراسات الأنثروبولوجية، وحتى في غيرها من العلوم الاجتماعية، والتي ترى أن هذا التخصّص كبقية التخصّصات العلمية ـ لا يمكنه أن يشذّ عن مسارات التكوين التي تبدأ بتحقيق الكفاءات الضرورية في طور التدرّج، وتتواصل عملية تحصيلها وتقويتها في مرحلة ما بعد التدرّج سواء تعلق الأمر بالماجستير أو الدكتوراه.

**الجدول الرقم (٦ ـ ٢)**

**تَوَزُّع الطلبة المقبولين للدخول إلى المدرسة الدكتورالية**

**(سنة أولى ماجستير) بحسب التخصص**

| | موسم ٢٠٠٦ـ٢٠٠٧ | موسم ٢٠٠٨ـ٢٠٠٩ | موسم ٢٠١٢ـ٢٠١٣ | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **علم الاجتماع** | ١٢ | ١٨ | ١١ | ٤١ |
| **الديمغرافيا** | ٣ | – | – | ٣ |
| **علم النفس** | ١٥ | ٨ | ١٣ | ٣٦ |
| **لغة وثقافة أمازيغية** | ٣ | ٨ | ١ | ١٢ |
| **الحقوق** | ٣ | – | – | ٣ |
| **التاريخ** | – | – | – | – |
| **المجموع** | **٣٦** | **٣٤** | **٢٥** | **٩٥** |

**المصدر**: أرشيف المدرسة الدكتورالية، CRASC، وهران.

اختلف توزيع الطلبة بحسب شهاداتهم على الجامعات المشاركة ضمن المدرسة، فإذا كانت غالبية الناجحين من جامعات وهران، وتلمسان، ومستغانم، وقسنطينة، من

حاملي شهادات الليسانس في مختلف تخصّصات علمَي الاجتماع والنفس، فإن التنوّع جاء من جامعتيْ تيزي وزو وبجاية من خلال إمداد المدرسة بـ ١١ طالباً من الحاصلين على شهادات الليسانس في «اللغة والثقافة الأمازيغية»[٢٠]، بإمكانهم الإسهام في تحريك الدراسات الأنثروبولوجية مستقبلاً في منطقة القبائل، خصوصاً لتوافرهم على عامل التحكّم في اللغة المحلية (الأمازيغية) ودراستهم الجامعية الأولية لمعالم الثقافة الأمازيغية.

**الجدول الرقم (٦ ـ ٣)**

**تَوَزُّع الطلبة المقبولين للدخول إلى المدرسة الدكتورالية**

**(سنة أولى ماجستير) بحسب الجامعة**

| | علم الاجتماع | علم النفس | الديمغرافيا | لغة وثقافة أمازيغية | الحقوق | التاريخ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **جامعة وهران** | ٩ | ٧ | ـ | ـ | ١ | ـ | ١٧ |
| **جامعة مستغانم** | ٦ | ١٠ | ـ | ـ | ـ | ـ | ١٦ |
| **جامعة قسنطينة** | ٩ | ٦ | ـ | ١ | ١ | ـ | ١٧ |
| **جامعة تيزي وزو** | ٣ | ٥ | ١ | ٨ | ـ | ـ | ١٧ |
| **جامعة تلمسان** | ٧ | ٨ | ـ | ـ | ١ | ـ | ١٦ |
| **جامعة بجاية** | ٧ | ـ | ٢ | ٣ | ـ | ـ | ١٢ |
| **المجموع** | **٤١** | **٣٦** | **٣** | **١٢** | **٣** | **ـ** | **٩٥** |

**المصدر**: أرشيف المدرسة الدكتورالية، CRASC، وهران.

كمّياً، حافظت مسابقات الدخول إلى المدرسة الدكتورالية على نوع من تساوي حظوظ النجاح بين الجنسين للولوج إلى مرحلة التكوين في الطور الأول لما بعد

(٢٠) فتح المجال التكوين في الأنثروبولوجيا لحاملي الليسانس في اللغة والثقافة الأمازيغية، ليس مردّه فقط إلى ارتباط بعض الوجوه الثقافية المحلية لهذه المنطقة بهذا التخصّص، والنضال من أجل الاعتراف الثقافي بالتنوّع، وهو ما تسعى إليه الدراسات الأنثروبولوجية، وإنما لتنويع ملامح التكوين، خصوصاً إذا كان ٢٣ طالباً من حاملي شهادات الليسانس في تخصّصي علم النفس وعلم الاجتماع، ومن المتقنين هم أيضاً إلى اللغة الأمازيغية بحكم أصولهم.

إن دراسة مضامين مذكّرات التخرّج وأطروحات الدكتوراه مستقبلاً وتحليلها هما ما قد يكشفان لنا حالة العلاقة بين المعرفي والأيديولوجي النضالي. وهذا الكلام لا يخصّ فقط مضامين هذه المذكّرات، بل كل المنتجات في العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

التدرّج، وبالإمكان القول إن المسابقات الثلاث أعادت إنتاج الواقع العددي للجنسين في الجامعات الجزائرية اليوم، والتي تشهد تفوقاً عددياً للإناث على الذكور.

يقدر عدد الإناث ضمن هذه المدرسة في طور الماجستير بـ ٤٩ طالبة، مقابل ٤٦ طالباً من الذكور، وينبغي التذكير بأن مسألة بُعد المسافات بين مدينة التكوين (وهران، مدينة من الغرب الجزائري) وباقي الولايات التي تنتمي إليها هؤلاء الطالبات، وخصوصاً ولايات قسنطينة وبجاية وتيزي وزو، لم تشكّل عائقاً لالتحاقهن بالمدرسة، وهذا يعطي لنا صورة عن قابلية الحراك الجغرافي لدى هؤلاء الطالبات من أجل الحصول على تكوين في طور ما بعد التدرّج.

**الجدول الرقم (٦ ـ ٤)**

**تَوَزُّع الطلبة المقبولين للدخول إلى المدرسة الدكتورالية**
**(سنة أولى ماجستير) بحسب الجنس**

| | موسم ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ | موسم ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ | موسم ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الإناث | ٢٢ | ١٥ | ١٢ | ٤٩ |
| الذكور | ١٤ | ١٩ | ١٣ | ٤٦ |
| **المجموع** | **٣٦** | **٣٤** | **٢٥** | **٩٥** |

**المصدر**: أرشيف المدرسة الدكتورالية، CRASC، وهران.

يجب الإشارة أخيراً إلى أن المسابقة الأولى كانت استثنائية للغاية، ليس لأنها فقط فتحت المجال لتخصّصات العلوم الاجتماعية للتكوين في الأنثروبولوجيا، ولا من حيث طابعها الوطني، وإنما لأن عدد المسجلين للدخول إلى المسابقة الأولى بلغ ٧٧١ مسجلاً موزعين على الجنسين كما يلي: ٥٤,٣٤ بالمئة إناث، و٤٥,٦٦ بالمئة ذكور.

## ثانياً: المنتوج الأولي للمدرسة الدكتورالية: «خطابات أنثروبولوجية متمايزة»

سمحت المدرسة الدكتورالية لـ ٥٣ طالباً في الطور الأول بمناقشة مذكّراتهم التي كانوا قد سجلوها ضمن الدفعة الأولى أو الدفعة الثانية، بينما لم تناقش سوى أطروحة

دكتوراه واحدة منذ نشأة المدرسة[٢١]. ينبغي التذكير إلى أن التعداد الرسمي للمقبولين في المدرسة الدكتورالية خلال موسمي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ عرف تغيّراً بفعل عدم مقدرة ١٧ طالباً من مواصلة التكوين، سواء بسبب فشلهم في اجتياز الامتحان النهائي للسنة النظرية خلال الطور الأول أو بسبب عدم توفقهم في إنهاء مذكّرة الماجستير في الوقت المحدّد من طرف اللجنة العلمية للمدرسة. فإذا كان ¾ من الطلبة المسجلين في الدفعتين الأولى والثانية قد تمكّنوا من مناقشة مذكّرات الماجستير، فإن هذه النسبة مرشحة للبقاء في المستوى نفسه بالنسبة إلى الدفعة الثالثة التي سجلت إلى غاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ إقصاء ٤ طلبة في السنة النظرية فقط بعدما كان التعداد الأول ٢٥ طالباً.

**الجدول الرقم (٦ ـ ٥)**

**حوصلة حول عدد مذكّرات الماجستير المناقشة في المدرسة الدكتورالية إلى غاية عام ٢٠١٤**

| | موسم ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ | موسم ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٤ | المجموع |
|---|---|---|---|
| **جامعة وهران** | ٣ | ٥ | ٨ |
| **جامعة مستغانم** | ٦ | ٢ | ٨ |
| **جامعة قسنطينة** | ٤ | ٥ | ٩ |
| **جامعة تيزي وزو** | ٦ | ٥ | ١١ |
| **جامعة تلمسان** | ٤ | ٤ | ٨ |
| **جامعة بجاية** | ٥ | ٤ | ٩ |
| **المجموع** | **٢٨** | **٢٥** | **٥٣** |

**المصدر**: أرشيف المدرسة الدكتورالية، CRASC، وهران.

يعطي تحليل المنتوج الأوّلي للمدرسة الدكتورالية، المتمثل بـ ٥٣ مذكّرة ماجستير، الفرصة لتتبع مدى «نجاح» هذا التكوين في ضمان إعادة تأهيل طلبة العلوم الاجتماعية وتكوينهم في تخصّص الأنثروبولوجيا، وإذا اعتبر المشرفون العلميون على هذه المدرسة أن الغاية من الطور الأول هي ضمان انتقال سلس للطلبة من تخصّصاتهم

(٢١) من بين ٧ طلبة سجّلوا مباشرةً في طور الدكتوراه موسم ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ لم تناقَش سوى رسالة واحدة خلال شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٢، أي بعد ٦ سنوات من التسجيل الأول. إذا كان معدل سنوات التكوين ومناقشة الماجستير هي في حدود الثلاث سنوات، فإن هذا المعدل إلى غاية هذه السنة سيتراوح ما بين ٦ و٨ سنوات.

الابتدائية نحو متطلبات تخصّص المدرسة، فإن عملية تحليل مضامين هذه المذكّرات من حيث الإشكاليات المطروحة، من حيث العلاقة مع الميدان، ومن حيث المفاهيم المستعملة التي قد تعكس علاقة نوعية مع المراجع المستعملة، تعتبر مؤشرات مهمة لتقييم منتوج هذا الطور.

### ١ ـ عناوين رسائل الماجستير: البحث عن شرعية الانتساب إلى الأنثروبولوجيا

يسمح تحليل عناوين مذكّرات الماجستير التي تمت مناقشتها من بناء تصوُّر عن الاستراتجيات المتّبعة من طرف الطالب[٢٢] لتبرير انتمائه إلى تخصّص الأنثروبولوجيا في محاولة لبناء شرعية الانتساب إلى تخصص القائمة في البداية على محمولات العنوان.

يُمْكن من خلال جرد عناوين ٥٣ مذكّرة تحديد ثلاث طرق لصياغتها؛ تتمثل الطريقة **الأولى** باستعمال عبارات «دراسة أنثروبولوجية»، أو «مقاربة أنثروبولوجية لـ...» أو «الأسس الأنثروبولوجية لـ ...»، والتي رافقت، على سبيل المثال، مواضيع البحث في إشكاليات علاقة الطلبة باللباس أو البحث في ظاهرة العنف في الملاعب، وإحصائياً، اعتمد ١٨ عنواناً لمذكّرات التخرّج على هذا النوع من الصياغة. وتتمثل الطريقة **الثانية** باستعمال الألفاظ المرتبطة بالمواضيع الكلاسيكية للأنثروبولوجيا، مثل «الطقوس»، أو

---

(٢٢) عنوان المذكّرة قد يكون اختياراً شخصياً حراً للطالب، كما قد يكون ثمرة مناقشات بين المشرف والطالب، وقد يكون أيضاً مرتبطاً بتدخّل اللجنة العلمية للمدرسة الدكتورالية التي بإمكانها أن تقترح تعديلات تراها مناسبة بالنسبة إليها. والمقام هنا ليس معرفة من هو الفاعل الأساسي في ذلك.

ونودّ أن نسجّل في هذا السياق أنّ اختيارات مضامين المذكّرات بالنسبة إلى الطلبة في مرحلة الماجستير لا تعود إلى تأثير المشرف على المذكرة (غير الحائز في غالب الأحيان شهادة في الأنثروبولوجيا، وإنما يستعمل في أبحاثه مقاربات هذا الحقل)، بل تعود غالباً إلى:

ـ تأثّر الطلبة بمضامين المقاييس المُدرَّسة، فعند دراسة مقياس أنظمة القرابة في المجتمعات المغاربية نرى أن كل الطلبة يودّون تقديم موضوع في هذا الحقل، وعند دراستهم لأعمال غيرتز ترى غالبيتهم يودّون محاكاة الدراسة الشهيرة observer l'islam...، وهو تأثر نابع من الرغبة في التموقع والبحث عن شرعية لإثبات التحوّل من تخصّص الليسانس إلى الأنثروبولوجيا.

ـ التأثّر بالمشرفين العلميين الثلاثة على المدرسة الدكتورالية، إذ نجد أنّ المشرف **الأول** شديد الحرص على «أنظمة المصاهرة والقرابة» (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧)، ونلاحظ أنّ **الثاني** مهتمّ بالبحث في «المسألة الدينية» (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)، واهتمّت المشرفة **الثالثة** بأنثروبولوجيا مؤسسات التنشئة (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣).

ـ يأتي في الأخير تأثير المشرف على المذكّرة بعدما يختار الطالب موضوعه. كما نعتقد أن المشكل لا يقع على مستوى الطور الأول (الماجستير)، بل هو موجود في الأساس في طور الإعداد لرسالة الدكتوراه (كيف سيختار الموضوع، وكيف سيختار المشرف، وكيف...)، وهذا يستدعي القيام بمقابلات مع كل الطلبة الذين اجتازوا الطور الأول.

«استراتجيات القرابة»، أو «التراث»، أو «الممارسات اللغوية الشفوية»، أو «الجماعة القروية»، وضمن هذا التصنيف يمكن إحصاء ١٤ عنواناً على الأقل. أمّا الطريقة **الثالثة**، فترتبط باستعمال ما يدلّ على المكان المحلي لإعطاء الانطباع بأن دراسة هذا المكان لا يمكن أن تكون إلا أنثروبولوجية بالأساس، والأمثلة عن ذلك، والتي يمكن إحصاؤها في ٢١ حالة عنوان، يمكن أن تكشف عن النموذج الثالث الذي يحاول تارة الإشارة إلى «الحمامات الشعبية»، أو «الفضاء المنزلي»، أو «فضاءات الإنترنت»، أو مقار «الزوايا الطرقية»، وتارة يشير صراحة إلى البلديات[٢٣] التي تمّت فيها الدراسة (الحناية، وتاوريت منقلات، وعين القشرة، وأيت وغليس، وجرجرة، والقبائل، وأيت اسماعيل... إلخ).

ترفع العناوين المقترحة للمذكّرات التي تمّت مناقشتها، خصوصاً ما تعلق منها بالدفعة الأولى، شعار البحث عن توضيح شرعية الانتساب إلى تخصّص الأنثروبولوجيا، وتحاول من خلال واجهات هذه المذكّرات التي تعتمد إحدى الاستراتجيات الثلاث السالفة الذكر القول إن حالة إعادة التأهيل التي مرت عبر سنة من التكوين النظري، وسنتين من العمل الميداني، على الأقل، كانتا كفيلتين للقول إن الغاية الأولى من التكوين أمكن تحققها، وإذا كانت كل «الدراسات الأنثروبولوجية» قد أنجزت على أساس دراسة ميدانية باستعمال تقنيات كيفية، وبالخصوص «الملاحظة بالمشاركة»، فإنه بالإمكان القول إن البحث عن شرعية الانتساب لا يتوقف عند العنوان، بل يتواصل من خلال توضيح المسافة بين الطالب الباحث وميدان دراسته، فطلبة المدرسة الدكتورالية الحائزون شهادات الليسانس في علم النفس عبّروا عن تجاوز تقنيات «الاختبارات» التي لا تستعمل في الدراسات الأنثروبولوجية، واستعانوا بالمقابلات وتحليل السيَر الذاتية والملاحظة، وطلبة علم الاجتماع يبدون أنهم قد عبّروا عن موقف من التقنيات الكمية بلجوء غالبيتهم إلى التقنيات الكيفية (المقابلات، وتحليل السيَر الذاتية، والملاحظة بالمشاركة... إلخ) التي تبحث في المعنى، وكأن لسان حالهم يقول صراحة إن استعمال «الاستمارة»، بوصفها تقنية وحيدة للدراسة الميدانية أو مرفقة بالتقنيات الكيفية، قد يقلل من «شرعية» الانتساب إلى الأنثروبولوجيا، وطلبة اللغة والثقافة الأمازيغية حاولوا أن يكشفوا عن تغيّر في العلاقة بالمعرفة من خلال الاعتماد على الدراسات الميدانية الكيفية.

---

(٢٣) تتشابه البلديات التي تمّت فيها «الدراسات الأنثروبولوجية» المنجزة في مرحلة الماجستير من حيث الخصائص الإدارية، فهي بلديات لا تمثل المقر الولاية، وفي غالب الأحيان لا توجد فيها المرافق نفسها التي نجدها عادة في البلدية مقرّ الولاية، فهي بلديات قد توصَف تارةً بالنائية، وتارةً بالمعزولة، وتارةً بالنموذجية.

تعطي المذكّرات، اعتماداً على مؤشري العنوان وطبيعة الدراسة الميدانية، الانطباع بـ «نجاح» الطور الأول في ضمان إعادة تأهيل طلبة العلوم الاجتماعية في تخصّص الأنثروبولوجيا، لكن قراءة متن المذكّرات تبيّن أن هذا النجاح لا يعدو أن يكون نسبياً للغاية، خصوصاً إذا تم ربط ذلك بمؤشرين آخرين هما: علاقة التخصّص الأولي للطالب بالموضوع، وطريقة معالجته ونوع المراجع المستعملة لتحليل معطيات الميدان[٢٤].

## ٢ ـ المواضيع التي عالجتها المذكّرات

يعتبر الاهتمام بالمواضيع التي يختارها الطلبة لتكون حقلاً لدراستهم مؤشراً على أشكال التفاعل بين مضامين برنامج السنة النظرية، وتوجيهات الأساتذة ونظراتهم المتباينة لممارسة البحوث الأنثروبولوجية، وحالة العلاقة مع التخصص الأصلي، فدراسة هذه الاختيارات يمكن أن تكشف عمّا إذا كان التكوين قد مكّن الطالب من إحداث قطيعة ثنائية، تظهر **الأولى** في محاولة الابتعاد عن تبرير الانتساب بطريقة شكلية من خلال الاعتماد على المواضيع الكلاسيكية التي طرحتها الأنثروبولوجيا في بداياتها الأولى، والتي بقيت لفترة طويلة تحدد أجندة البحث في هذا الاختصاص، مثل مواضيع السحر، والطقوس، والأساطير، والأطر الاجتماعية للذاكرة. أما القطيعة **الثانية**، فتبرز من خلال حرص الطالب على الانتقال من المواضيع المتداولة في حقل التخصّص الذي زاول فيه دراسات التدرّج، وقدرته على الاستفادة من ذلك في التخصّص الذي زاول فيه الدراسة لمدة أربع سنوات، واستعمال ذلك في ميدان التخصّص الجديد. ونعتبر أن تصنيف المواضيع والإشكاليات المطروحة، وفقاً للتخصصات الأولية لطلبة المدرسة، بإمكانه أن يكشف لنا حدود إعادة التأهيل والقطيعة.

---

(٢٤) تتوزّع خطابات بعض الطلبة المبحوثين حول علاقة منتوجهم بتخصّص الأنثروبولوجيا التي تمّ رصدها ضمن الدراسة الاستطلاعية، إضافةً إلى المؤشرين السابقين، إلى ثلاثة أصناف: خطابات طلبة يعتبرون أن ما أنجزوه هو «دراسة أنثروبولوجية»، وتبريرهم في ذلك الظاهرة المدروسة نفسها، والتي، بحسبهم، لا يمكن لأيّ تخصّص آخر دراستها سوى «الأنثروبولوجيا». وبما أن هذه الفئة **الأولى** من الخطابات اعتمدت تقنيات كيفية، فإن مقوّمات تبرير الانتساب موجودة، بينما تعتبر الفئة **الثانية** أن ما قاموا به هو مجرّد محاولة التوفيق بين التخصّص الأصلي لشهادة الليسانس وبعض متطلبات التخصص الجديد، لذا تراهم يحرصون على عدم نعت ما أنجزوه بالدراسة الأنثروبولوجية، ويفضلون استعمال مقاربة سوسيو أنثروبولوجية، خصوصاً بالنسبة إلى الطلبة القادمين من تخصص علم الاجتماع، تعبيراً عن وعيهم الخاص بمتطلبات التخصص، بينما تعتبر الفئة **الثالثة** أن ما قاموا به هو مجرد محاولة فاشلة لأنهم لم يتمكّنوا حقيقة من إحداث القطيعة مع التخصّص الأصلي. تحتاج مثل هذا النتائج الأولية إلى تعميق التحليل.

- **مذكرات الطلبة القادمين من تخصّص علم النفس**

تسمح لنا القراءة في المواضيع التي اختارها الطلبة القادمون من علم النفس الذين زاولوا تكويناً في الأنثروبولوجيا، باستخلاص بعض الملاحظات العامّة. تأتي خيارات الطلبة القادمين من هذه الشعبة منصبّة أكثر على دراسة ممارسات الأفراد والعلاقات في فضاءات مختلفة داخل المجتمع (٦ مذكّرات)، وتلي ذلك من حيث الأهمية دراسة الحراك الاجتماعي والتحولات بأربع مذكّرات، متبوعة بثلاثة أبحاث متعلقة بموضوع المرأة، ولا تحلّ دراسة الطقوس والتداوي إلا في المرتبة الأخيرة بمذكّرتين اثنتين كل واحدة منهما تخصّ مجالاً من المجالين المذكورين.

انصبّ اهتمام **الفئة الأولى** من الطلبة الحاصلين على شهادات الليسانس في علم النفس ـ خاصة في علم النفس الإكلينيكي ـ على مواضيع العلاج والتداوي بين المنطق «الحداثي» والمنطق «التقليدي»، لذا كان التركيز على البحث في صورة الطبيب والراقي لدى المريض، وفي موضوع التداوي بالأعشاب الطبية بوصفه نموذجاً لما يصطلح عليه اليوم بالطبّ البديل.

| **الأسس الأنثروبولوجية للعلاج التقليدي: حالة الطالب والراقي**[٢٥] |
| --- |
| **التداوي بالأعشاب الطبيعية ـ مقاربة أنثروبولوجية** |

وركّزت **الفئة الثانية** على دراسة «الطقوس»، وقد ارتبط ذلك بالاحتفاليات المتعلقة بالولادة أو تعلق الأمر بالممارسات التي تقام على «أضرحة الأولياء»، فبالنسبة إلى الموضوع **الأول** حاولت المذكرة أن تكشف عن حالة التعارض بين الطقوس «السلفية» و«الطقوس الشعبية»، أو بعبارة أخرى بين طقوس «العقيقة» وطقوس «السابع». ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى الموضوع **الثاني** الذي يتوجه إلى تحليل الطقوس المرتبطة بموسم زيارة ضريح ولي صالح في منطقة محددة (بلدية سيدي امحمد) التي يحاول صاحب الموضوع أن يقدم من خلالها صورة مونوغرافية لكل الرهانات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تترافق مع هذه الاحتفاليات.

(٢٥) ما هو موجود ضمن هذه الإطارات التوضيحية هو عناوين المذكرات التي نوقشت.

لا تتوقف خيارات طلبة مدرسة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا القادمين من تخصص علم النفس عند هذا النموذج من المواضيع، بل تمتد في مجال البحث لتشمل مواضيع حول المرأة في علاقاتها مع مختلف المؤسسات المجتمعية، وتنشئتها وأنشطتها المختلفة، والقرابة، والحراك، والجماعات بين الاستمرارية والتغيّر والممارسات في الفضاءات المختلفة.

يمكن من خلال قراءة المواضيع القول إن الطلبة القادمين من هذا التخصص لا يوردون مصطلح «النوع» في مذكّراتهم، خلافاً لما سنجده خلال قراءتنا لمواضيع الطلبة القادمين من تخصص علم الاجتماع، وهذا قد يعود، في رأينا، إلى تأثر الطلبة بالمصطلحات والمفاهيم التي يتم تداولها في الكليات، فمصطلح «النوع» أو «النوع الاجتماعي» أكثر تداولاً في عناوين مذكّرات الليسانس لدى طلبة علم الاجتماع. وهذا لا يعني البتّة أن المسألة النسوية غائبة عن اهتمامات الطلبة القادمين من علم النفس، بل إن التحليل القائم على التمييز بين الجنسين سنجده ضمنيا في متون مذكّراتهم، ويظهر ذلك جلياً في مواضيع مثل أساليب التنشئة (مثلما ورد ذلك في العنوان: أساليب التنشئة لدى العائلة الميزابية المعاصرة بين الاستمرارية والتغيّر، وتعليم الفتيات محل تساؤل)، بينما ستقلّ هذه المقاربة عند دراسة الممارسات النسوية التي تتم في فضاءات حصرية للنساء، مثل الحمام الشعبي. ولا تُظهِر هذه المواضيع المتعلقة بالمرأة صلة واضحة المعالم بالمواضيع «التقليدية» التي عادة ما يختارها الطلبة خلال مسارهم التكويني في ميادين علم النفس (نقصد مثلاً، صورة الذات لدى المرأة)، بل تُظهِر هذه الخيارات مدى تفاعل الطلبة ولو نسبياً مع مضمون التكوين، نتيجة للاطلاع على الأعمال التي أنجزت في تخصّصيْ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا حول المسألة نفسها.

يقتصر الاهتمام بمسألة المرأة بوصفها ميداناً للبحث بالنسبة إلى الطلبة القادمين من تخصص علم النفس على الطالبات، في حين لم يتم التطرق إلى موضوع المرأة من طرف الطلبة الذكور، وهذا خلاف ما سنراه مع الطلبة القادمين من علم الاجتماع، والذين اختاروا المواضيع المتمحورة حول المرأة.

**نساء جزائريات حارسات لتراث لامادي صوفي: التلقين، والتنشئة الاجتماعية والمحافظة.**
**مهمة المرأة في الطريقة العلاوية، الزاوية الأم في مستغانم**

**أساليب التنشئة لدى العائلة الميزابية المعاصرة بين الاستمرارية والتغيّر.**
**تعليم الفتيات محل تساؤل**

**الحمام: استعمالات اجتماعية وممارسات نسوية**

اختارت فئة أخرى من طلبة علم النفس مواضيع متعلقة باستراتيجيات القرابة، والترحال، وتغيّر الرابط الاجتماعي والديني، ومسار تشكّل الأعيان، وهذه الاختيارات تجعل من هذه الفئة «الأبعد» تماماً عن تخصّص علم النفس بالمقارنة بزملائهم من التخصّص نفسه، والأقرب كذلك إلى المواضيع «التقليدية» للأنثروبولوجيا.

**استراتيجيات القرابية للعائلات الكبرى في تلمسان**

**حياة الترحال بين الاستمرار والزوال ـ دراسة أنثروبولوجية**
**حول نمط الإنتاج الرعوي عند البدو الرحل**

**الرابط الاجتماعي والديني في محكّ التغيّر: حالة تاوريرت منقلات في جرجرة**

**مسار تشكل الأعيان بالنسب والالتزام الجمعوي: حالة جمعية شقراني في وهران**

ركزت الفئة الأخيرة على مواضيع مرتبطة بالمؤسسات والفضاءات «الحديثة نسبياً» مثل فضاء الإنترنت، ملعب كرة القدم، الجامعة والجمعية والتي تعطي الانطباع بالقطيعة مع مواضيع الانثروبولوجيا «التقليدية»، وتفتح مجال المغامرة العلمية من خلال دراسة الفضاءات الافتراضية للشباب «أنثروبولوجياً»، أو من خلال دراسة العنف في الملاعب ومظاهر تشكّله محلياً، أو من خلال دراسة الحياة اليومية لعالم «السجناء»، وتحليل أنظمة إعادة التنشئة ضمن هذه المؤسسة «العقابية».

**مقهى الإنترنت: فضاء للتنشئة الافتراضية للشباب مستعملي الإنترنت**

**العنف بالملاعب: مقاربة أنثروبولوجية ـ حالة أنصار فرق كرة القدم في الغرب الجزائري**

**جمعية الإرشاد والإصلاح ـ دراسة أنثروبولوجية للمكتب البلدي في عين قشرة، قسنطينة**

**عالم السجناء ـ دراسة أنثروبولوجية حول الحياة الجماعية للأفراد**

**علاقة الطلبة الجامعيين باللباس ـ دراسة أنثروبولوجية في جامعة مستغانم ـ**

**مقاربة أنثروبولوجية للحياة الاجتماعية لدى الشباب**
**حاملي الشهادات الباحثين عن الشغل: حالة بلدية فريحة**

## • اختيارات طلبة علم الاجتماع

تختلف خيارات الطلبة القادمين من علم الاجتماع بالمقارنة بزملائهم من تخصص علم النفس، فدراسة الحراك والتحولات الاجتماعية تأتي لديهم على رأس الاهتمامات بأحد عشر موضوعاً متبوعة بالمواضيع التي تهم المرأة (سبعة مواضيع)، تليها ممارسات الأفراد في فضاءات ومجالات مختلفة بخمسة مذكرات. ولم يرد مصطلح «الطقوس» سوى في مذكرة واحدة، وقد كان مرتبطاً بالزواج، بينما لا أثر لمسألة العلاج لدى طلبة علم الاجتماع.

**تنظيم الطقوس والإنتاج الاجتماعي لاحتفاليات الزواج: حالة الجزائر العاصمة**

غطت المواضيع علاقة المرأة بمجالات العمل، والدين، وصورتها من خلال الأدب المتداول شفاهياً. وعددياً، جاء موضوع الاهتمام بعلاقة المرأة بالعمل في صدارة اهتمامات الطلبة الحاصلين على شهادات الليسانس في علم الاجتماع، سواء تعلق الأمر بمسألة التوزيع الاجتماعي للأدوار داخل الفضاء المنزلي، أو تعلق الأمر بالعمل الليلي للنساء القاطنات في إحدى البلديات في منطقة القبائل، أو تعلق الأمر بدراسة سيرورات الانتقال من البيت إلى المصنع، والعكس، في مناطق تصنف اجتماعياً ك «محافظة».

لم تستثن مواضيع «النوع الاجتماعي» دراسة الظاهرة السلفية عند النساء في تلمسان في محاولة لفهم المنطق الاجتماعي لهذه الفئة الدينية التي تسكن عادة في أحياء

توصف بالشعبية، كما نسجل تحليلاً للخطابات الشفهية حول المرأة في العالم القروي القائمة على جرد مضمون الأمثال الشعبية حولها محلياً ودراستها.

لقد سبق أن ذكرنا أن طلبة علم النفس (الذين اشتغلوا حول موضوع المرأة) كلهن إناث، يوظفن ضمنياً المقاربة بالنوع من دون أن يرد المصطلح في عناوين مذكّراتهن، وهذا يختلف نسبياً عمّا نجده لدى طلبة مدرسة الدكتوراه الذين زاولوا دراسات التدرج (الليسانس) في تخصص علم الاجتماع، إذ يرد مصطلح النوع بوصفه محدداً للمقاربة المعتمدة، وهو ما نلاحظه في أغلب المذكّرات المنجزة من طرف هذه الفئة.

لا يقتصر الاهتمام بمثل هذه المواضيع على العنصر النسوي فقط، بل هناك طالبان اشتغلا على الموضوع وفق تَبَنٍّ صريح للمقاربة المعتمدة على النوع من دون أن يبرز ذلك في العنوان.

| |
|---|
| **النوع والتوزيع الاجتماعي للأشغال المنزلية لدى النساء العاملات** |
| **النوع الاجتماعي، العمل والتحولات الاجتماعية:**<br>**العمل الليلي لدى النساء القبائليات، منطقة القصور في بجاية** |
| **بين المصنع والبيت، أنثروبولوجيا معاش العاملات**<br>**في مصنع النسيج في الأربعاء نات إراثن في تيزي وزو** |
| **مسارات نساء وتملك فضاءات مهنية جديدة** |
| **العلاقات الاجتماعية بين الجنسين: العائلات المهاجرة**<br>**من تيارت نحو سيدي البشير، حي في ضواحي وهران** |
| **الظاهرة السلفية عند النساء ـ مدينة تلمسان نموذجاً** |
| **صورة المرأة من خلال الأدب الشفهي في الوسط القروي نموذجاً** |

تتمركز جلّ مذكرات الطلبة القادمين من علم الاجتماع حول دراسة القرابة، والحراك الاجتماعي، والتحولات، وتتمثل السمة المشتركة بين كل هذه الأبحاث

بأنها دراسة ميدانية تتناول منطقة محلية أو ريفية أو حضرية محددة. وردت مصطلحات التحولات، والتغير، والاستمرار، والاستقرار في خمس مذكرات من بين ١١ مذكرة، بما يوحي بأنها تسعى إلى محاولة فهم وتفسير ما يطرأ من تغيّر على طبيعة العلاقات الاجتماعية في مجتمع محلي يتفاعل مع محيط خارجي. ركّز النصف الثاني من طلبة هذا التخصّص الذين اختاروا هذا المحور اهتمامهم حول ممارسات جماعية تضامنية، مثل «التويزة»، و«مسألة التنمية المحلية»، و«الحياة داخل الزاوية الدينية» أو «معاش وخطاب الطُلبة المسافرين» وتمثُل القداسة في المجتمع المحلي.

**استراتيجيات القرابة وأساليب الزواج الأقارب (الأندوغامي) في محك التحولات الاجتماعية: حالة جماعة قروية سيلال في منطقة بجاية**

**جماعة قروية قاطنة في الجبل في محك التحولات الشاملة: تيبدار ـ آيت واثليس في بجاية**

**الجماعات الريفية في محك التحولات السوسيو اقتصادية وإعادة التشكل الاجتماعي: حالة تامقرة، في بجاية**

**عصرنة، استمرارية وإعادة تشكل الرابط الاجتماعي: حالة بلدية بوزقان في آيت ايديور في القبائل**

**عوامل الاستقرار والتغير في المجتمع الريفي ـ دراسة مونوغرافية لمنطقة سيدي مزغيش، ولاية سكيكدة من ١٩٦٢ إلى ٢٠٠٩**

**علاقات الجوار ـ المدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة**

**التويزة وأبعادها الاجتماعية الاقتصادية والثقافية في المجتمع الجزائري ـ دراسة سوسيو أنثروبولوجية في بني سنوس ـ تلمسان**

**تمثل مجموعة محلية لفاعلي التنمية الريفية: حالة قرية دحمان في بني ورسوس ـ تلمسان**

**المظاهر الثقافية والاجتماعية لواقع الطلبة المسافرين ـ دراسة أنثروبولوجية لغوية**

**الزاوية القادرية: دراسة الأنثروبولوجيا في عين تموشنت ـ دراسة أنثروبولوجية ـ**

**القداسة والمجتمع من خلال مونوغرافيا قرية آيت في ويحيى في القبائل**

اهتمت فئة أخرى من طلبة هذه المدرسة الحاصلين على شهادات الليسانس في علم الاجتماع أيضاً بدراسة وتحليل الممارسات داخل المنظومة التربوية، سواء تعلق الأمر بإشكالية اللغة واستعمالاتها في الفضاء المدرسي، أو مدى تفاعل الأساتذة مع مقتضيات الإصلاح التربوي خلال فترة زمنية محددة. لم تقص هذه الخيارات البعد السياسي في التحليل، إذ لا تزال المسألة الانتخابية بوصفها أحد منتجات الحداثة مخترقة من طرف منطق ثقافي واجتماعي محلي يسعى إلى تحويل الأدوار السياسية لهذه الأداة من خلال تطويعها في كثير من الأحيان لتكريس انتماءات «تقليدية».

**دار العجزة: دراسة مونوغرافية لمؤسسة المسنين الخاصة: «دار عجزة مصطفى العشعاشي» نموذجاً، تلمسان**

**الممارسات اللغوية في المدرسة بين الرسمي وغير الرسمي: حالة ثانوية صليحة ولد قابلية في مستغانم**

**مقاربة أنثروبولوجية لتمثلات وتطبيقات أساتذة التعليم الثانوي ضمن الإصلاح التربوي من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ ثانوية**

**الانتخابات ومنطقه الثقافي، والاجتماعي، والسياسي في الفكر الجزائري ما بين ١٩٩١ و٢٠٠٧: بلدية الحناية نموذجاً، تلمسان**

**اثر الانتماء الجغرافي للأفراد في التعاملات الاقتصادية في السوق الأسبوعي الشعبي لسيدي الخطاب: مقاربة أنثروبولوجية**

- **اختيارات طلبة اللغة والثقافة الأمازيغية**

توجهت أغلب الدراسات الميدانية للطلبة القادمين من تخصّصات اللغة والثقافة الأمازيغية لدراسة المجتمعات المحلية في منطقة القبائل، وجاءت المواضيع مرتبطة بالحقل الديني في صدارة اهتمامات هذه الفئة[٢٦]. وما يثير الانتباه عند هذه الفئة أن موضوع اللغة الأمازيغية كان الغائب الأكبر، وكأن عدم اختيار مثل هذه المواضيع يدخل في مسار شرعنة الانتماء إلى هذا التخصّص الجديد.

(٢٦) أغلب مذكرات هذه الفئة كتبت باللغة الفرنسية.

تعطي القراءة في مضامين المذكّرات المنجزة من طرف هذه الفئة صورة عن تشابه الاختيارات مع باقي تخصّصات الطلبة القادمين من أقسام علم النفس وعلم الاجتماع، ولكن مع محاولة لتأكيد البعد الهوياتي المحلي الأمازيغي الذي تتميز به هذه المنطقة من الجزائر.

يبدو أن الاستثناءيْن الوحيديْن في حزمة المواضيع التي تناولتها هذه الفئة يأتيان من ظواهر تخصّ منطقة القبائل، وبالتحديد موضوع «الالتزام النضالي بالنسبة إلى فاعلي الربيع الأمازيغي (١٩٨٠)» وموضوع «السلوك الديني لدى معتنقي المسيحية».

**استراتيجيات القرابة ومنطق السلالات: حالة مجموعة دينية «ايحنوشن» في أزفون (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٧)**

**ظاهرة تأخر سن الزواج، مقاربة أنثروبولوجية لخريجات الجامعة في منطقة القرارم قوقة، ميلة**

**العصرنة والمجتمع: الفاعلون في الحركة الجمعوية: حالة بلدية آيت إسماعيل في بجاية**

**مؤسسة دينية أمام تحولات المجتمع المحلي: زاوية سيدي منصور في تيميزار، منطقة القبائل**

**دراسة للممارسات والسلوك الديني لدى معتنقي المسيحية في منطقة القبائل**

**مواقف الشباب تجاه الديني: حالة قرية تيويديون آت جند في القبائل**

**«الحجاب»: أشكال بناء واشتغال المثالية اجتماعية جديدة: دراسة للوسط الحضري في بجاية**

**مقاربة أنثروبولوجبة للمعاش اليومي والممارسات الاجتماعية لدى الشباب البطال: حالة بادية تميزارت في تيزي وزو**

**مقاربة أنثروبولوجية للالتزام النضالي لدى فعلي الربيع البربري (١٩٨٠)**

**الأطفال المشردون بين التكفل بهم والتهميش الاجتماعي: حالة مركز رعاية الطفولة في بوخالفة، تيزي وزو**

## خاتمة

يعتبر هذا الفصل محاولة لتحليل أولي لمنتوج المدرسة الوطنية الدكتورالية في الأنثروبولوجيا، ونعتقد أن هذا التقييم بإمكانه أن يتواصل من خلال إدراج مؤشرات أخرى بإمكانها المساهمة في تعميق هذه الدراسة، وخصوصاً تحليل مضامين التكوين في جوانبها النظرية والمنهجية خلال الطورين الأول (الماجستير) والثاني (الدكتوراه)، كما بإمكانه ان يتواصل من خلال دراسة المسارات العلمية لمؤطري مختلف المذكّرات والرسائل.

تكشف القراءة في محتويات البيبليوغرافية المستعملة من طرف مختلف الطلبة حدود الانتقال من التخصّصات الأصلية إلى تخصّص الأنثروبولوجيا، كما تكشف في الوقت نفسه حدود التعامل مع الإرث الكولونيالي للأنثروبولوجيا، فأغلب الطلبة ركّزوا على دراسة مواضيع ذات صلة بالحياة اليومية دونما المغامرة في دراسة الظواهر المختارة وتحليلها، وفق أفق زمني طويل المدى، كما ان كل الدراسات المناقشة حدّدت مناطق جغرافية محلية، الأمر الذي جعلها تتفادى العموميات.

يبقى هذا التحليل ظرفياً كونه لا يدرس سوى منتوج المدرسة في مرحلة الماجستير، ومن شأن تسارع مناقشة رسائل الدكتوراه أن تكشف لنا عن واقع التحوّل الفعلي إلى حقل البحث في الأنثروبولوجيا، كما أن دراسة خطابات وتمثلات الطلبة حول واقع تكوينهم في هذا التخصص من شأنه أن يثري النقاش حول الصعوبات التي يجدها الطلبة في استثمار تكويناتهم الأولية في الحقل المعرفي الجديد بالنسبة إليهم.

# الفصل السابع

# الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية في الأردن: الإشكاليات الإيبيستيمولوجية والعملية

عبد الحكيم خالد الحسبان(*)

## الخلفيات التاريخية

يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين عاشهما البحث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي في الأردن لجهة هوية الجهة التي تقوم باجراء البحث والدراسات في هذين المجالين. ففي مرحلة البدايات، كان البحث السوسيولوجي يتم من خلال تقاليد غير محلية، وتحديداً غربية، وبالتالي فإن البحث السوسيولوجي كان يتم من قبل باحثين غير محليين، في حين أنه منذ السبعينيات بدأ الاهتمام المحلي بعلم الاجتماع، وبالتالي بدأت جذور التقاليد المحلية بإجراء الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية في المجتمع الأردني.

ترجع الدراسات الأولى التي تم إجراؤها حول المجتمع الأردني إلى بداية القرن التاسع عشر، حيث قام العديد من الرحّالة الألمان والإنكليز بزيارات ميدانية لمناطق مختلفة في المشرق العربي، ومن ضمنها الأردن. وقد تركّز عمل هؤلاء الرحّالة في تلك الفترة على الوصف السكاني، وعلى المسوحات الجغرافية والسكانية. ويمكن

(*) أستاذ في قسم الأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، إربد ـ الأردن.

الإشارة، مثلاً، إلى أعمال الرحالة شوماخر[١] وبيركهارت[٢] اللذين قاما برحلات ريادية إلى الأردن، وجالا على مختلف المناطق في الأردن ليوثقا للمواقع التاريخية ومراكز الاستيطان في تلك الفترة، وللمجموعات الاجتماعية والثقافية التي كانت تعيش في هذه المواقع. ويمكن القول إن عمل هؤلاء الرحالة تمثل شكلاً من التوثيق التاريخي لمرحلة مهمة في التاريخ الأردني، كما تكتسب هذه الأعمال قيمتها من ندرة الأعمال البحثية في تلك الفترة حول الواقع السكاني والاجتماعي في الأردن. ونجد في أعمال هؤلاء الرحالة مجهوداً مسحياً كبيراً للمناطق الأردنية المختلفة من حيث مناطق الاستيطان المهمة في تلك الفترة، ومن حيث الوصف الدقيق للمجموعات السكانية التي سكنت في هذه المناطق.

وبالرغم من القيمة العلمية والمعرفية لعمل هؤلاء الرحالة في المناطق الأردنية، إلا انه لا بد من الإشارة إلى الجوانب الخطيرة في أعمالهم، إذ إن عمل هؤلاء الرحالة كان يرتبط بشكل عضوي بأهداف القوى الغربية، وتحديداً الجهات اليهودية في الغرب التي كانت تسعى بشكل حثيث إلى إقامة كيان يهودي في المشرق العربي. وليس أدلّ على هذا الارتباط بين المشروع الغربي بإقامة كيان يهودي في المشرق وطبيعة العمل العلمي أو المعرفي الذي كانوا يقومون به، هو الهوية الدينية والأيديولوجية لهؤلاء الرحالة الذين اعتادوا القدوم إلى المنطقة.

وفي مرحلة لاحقة، أصبح البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي يتم على أيدي جيل من الباحثين الغربيين، وتحديداً من الأمريكيين والبريطانيين ممن قدموا إلى الأردن لإجراء الجانب الميداني من أبحاثهم. ويمكن القول إن معظم هؤلاء كانوا من طلبة الدكتوراه في الجامعات الغربية، وممن فضّلوا اتخاذ الأردن موضوعاً لتخصّصهم ودراستهم. ويمكن الإشارة إلى العمل المهم الذي قام به الأنثروبولوجي الأمريكي ريتشارد أنتون[٣] في قرية كفرالما في شمال الأردن في خمسينيات القرن الماضي، وحيث أمضى أنتون فترة طويلة بين سكان هذه القرية. وتعتبر دراسة أنتون بمنزلة الدراسة الأنثربولوجية الأولى للمجتمع الأردني، وهي تكتسب أهميتها في ريادتها زمنياً، كما في

(١) Gottlieb Schumacher, *Northern 'Ajlun within the Decapolis* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1890).

(٢) John Lewis Burckhardt, *Travels in Syria and the Holy Land* (Madrid: J. Murray, 1822), and George Augustus Wallin, *Travels in Arabia (1845-1848)* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1907).

(٣) Richard T. Antoun, *Arab Village: Social Structure of a Transjordanian Peasant Community*, Indiana University Social Science Series, 29 (Indiana: Indiana University Press, 1972).

المنهجيات النظرية التي استندت إلى العمل الإمبيريقي داخل المجتمع الأردني، والتي طورها أنتون لاحقاً إلى دراسة المجتمعات العربية عموماً.

وبدءاً من سنوات الستينيات من القرن الماضي، وفي غياب أي جسم مؤسسي محلي، بدأ النشاط البحثي الاجتماعي والأنثروبولوجي يتم من خلال مراكز بحثية ودراسية مرتبطة بالسفارات الغربية في عمّان، وبوزارات الخارجية في بلادها. وهنا لا بد من الإشارة إلى المركز الأمريكي للدراسات الشرقية، والمعهد البريطاني، ومركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر الفرنسي، والمعهد البروتستانتي الألماني. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن هذه المراكز كانت تموّل وتدار بشكل كامل من قبل الحكومات التي تتبع لها هذه المراكز البحثية، حيث عملت هذه المراكز أيضاً على استضافة الباحثين الغربيين وتشجعيهم على إجراء بحوثهم الميدانية حول المجتمع الأردني.

ومع إنشاء الجامعة الأردنية في عام ١٩٦٢ التي كانت بمنزلة أول جامعة في البلاد، فقد بدأ التكوين المؤسسي المحلي للبحث الاجتماعي والأنثروبولوجي في الأردن. ويمثل إنشاء قسم علم الاجتماع في السبعينيات من القرن الماضي البداية الحقيقية المؤسسية للاهتمام بالمشاكل الاجتماعية، وبإجراء البحوث الاجتماعية من قبل جسم أكاديمي متخصّص. وفي سنوات السبعينيات من القرن الماضي، تم إنشاء جامعة اليرموك في مدينة إربد شمال البلاد، لتكون ثاني أقدم جامعة، وحيث تم إنشاء قسم لعلم الاجتماع في هذه الجامعة في عام ١٩٩٢، وفي مرحلة لاحقة، وفي الثمانينيات من القرن الماضي، تم إنشاء جامعة مؤتة في جنوب البلاد لتكون الجامعة الحكومية الثالثة، وحيث تم إنشاء ثالث قسم لعلم الاجتماع في البلاد.

وشهدت سنوات الثمانينيات، وتحديداً في عام ١٩٨٤، إنشاء القسم الوحيد للأنثروبولوجيا في الأردن ضمن معهد الآثار والأنثروبولوجيا الذي تحول لاحقاً إلى كلية الآثار والأنثروبولوجيا. وتوحي تسمية «معهد» بالكثير من المعاني المتصلة بالبحث، وليس فقط بالتدريس. لقد تم إنشاء معهد الآثار والأنثروبولوجيا على يد مجموعة صغيرة ورائدة من الأنثروبولوجيين الذين كانوا يحظون في تلك الحقبة بدعم كبير من رئاسة الجامعة آنذاك، وبدعم ولي العهد الأردني آنذاك الأمير الحسن بن طلال. وتم إنشاء المعهد ليمنح الشهادة في الدراسات العليا فقط، وهو ما يؤكد الطابع البحثي، وليس التدريسي لهذا الجسم الأكاديمي البحثي. ويمكن القول إن إنشاء معهد الآثار والأنثروبولوجيا مثّل قفزة نوعية في البحث الأنثروبولوجي في الأردن، بالنظر إلى تميّز

أصحاب الكفاءات الأكاديمية العاملين فيه، والذين كان معظمهم، إن لم يكن جلّهم، من الباحثين الغربيين العاملين في البحث الميداني على المجتمع الأردني، وبالنظر إلى نوعية الطلبة الذين كان يتم قبولهم، والذين كانوا يخضعون لسلسلة طويلة من الاختبارات، ليتم فرز العناصر الكفية القادرة على مواصلة الدراسة.

## أولاً: الحالة الراهنة

بدءاً من سنوات التسعينيات من القرن الماضي، توسع الجسم المؤسسي المنخرط في البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي في الأردن. وجاء هذا التوسع نتيجة لعوامل تتعلق بتوسع التعليم العالي في الأردن، حيث تمّ السماح بإنشاء جامعات خاصة في البلاد، كما تتعلق بجملة من الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مسّت الأردن ومنطقة المشرق العربي أيضاً. ففي سنوات التسعينيات توسع الاهتمام بالدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية، وإضافة إلى أقسام علم الاجتماع الثلاثة في الجامعات الأردنية، فقد تم إنشاء العديد من مراكز البحث في البلاد، مثل المجلس العالي للعلوم والتكنولوجيا، وفي وقت لاحق تم إنشاء مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في عمّان.

كما شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي والسنوات الأولى من القرن الحالي توسعاً كبيراً في مراكز البحث والدراسات والمنظّمات غير الحكومية التي تعتمد في عملها على الفرص التمويلية التي تقدمها جهات خارجية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا. ويمكن الإشارة إلى أن عدد مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة التي تمّ تسجيلها في مديرية المطبوعات والنشر ـ والتي هي الجهة المخوّلة منح التصاريح لمراكز الدراسات والأبحاث ـ قد تجاوز المئة والخمسين مركزاً مسجلاً. وهي في معظمها مراكز صغيرة يعمل في كل منها عدد محدود من الأشخاص، وتهدف بالدرجة الأولى إلى اقتناص الفرص التمويلية التي تقدمها الجهات المانحة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا.

لقد حصل هذا التوسع في المراكز البحثية السوسيولوجية والأنثروبولوجية نتيجة الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الغنية بالمنطقة العربية بالنظر إلى حجم المصالح الكبيرة التي تملكها في هذه المنطقة. ويمكن الجزم أن هذا الاهتمام قد تضاعف بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي جعلت من العالم الإسلامي مركزاً للعمل

البحثي، بحيث تحوّل الأردن إلى مركز رئيسي للباحثين الغربيين من الراغبين في دراسة الأردن والعالم الإسلامي، وبما يوفره الأردن من بيئة بحثية حرّة، بالنظر إلى العلاقات الحميمة التي تربط تاريخياً الحكم الأردني بالعالم الغربي.

وإضافة إلى كل هذه الأذرع البحثية التي نشأت في البلاد، فقد نشأت أذرع بحثية مرتبطة بالكثير من الأمراء والأميرات ممن يرأسون أو يديرون مؤسسات ذات طابع بحثي وإغاثي وإنساني. وهي تصنّف على أنها مؤسسات غير حكومية، وهي تجري الأبحاث الأنثروبولوجية والسوسيولوجية، وتستقطب في الوقت نفسه المساعدات الأجنبية والأممية، وتقوم بتوزيعها على اللاجئين من الدول المجاورة، وحيث يستقطب الأردن النسبة الأعلى من هؤلاء اللاجئين، سواء أكان من فلسطين أم من العراق أم من سورية. وهنا يمكن الإشارة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى بعض هذه الأذرع، مثل: «الصندوق الهاشمي»، و«الصندوق الهاشمي لتنمية البادية»، و«هيئة الإغاثة الهاشمية»، و«مؤسسة نور الحسين»، و«مؤسسة نهر الأردن».

ومن المهم الإشارة إلى أنه، وحتى يومنا هذا، ما زال البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي يتم في الجزء الأكبر منه على يد باحثين أجانب، وتحديداً من المجتمعات الغربية، كالولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا. وفي الغالب، يرتبط هؤلاء الباحثون بمراكز البحث الغربية المقيمة منذ عقود في العاصمة الأردنية، وفي حالات أخرى يأتي هؤلاء الباحثون من خلال بعثات تنظّمها الجامعات الغربية. وقد يفضل الكثير من طلبة الدكتوراه والماجستير في الدول الغربية إجراء بحوثهم في الأردن، بالنظر إلى العلاقات السياسية الوثيقة التي تربط الحكم في الأردن بهذه الدول الغربية، وهو ما يجعل عمل الباحثين الغربيين يتم من دون مضايقات أمنية، كما الحال عليه في الأقطار العربية الأخرى. وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة أيضاً إلى أن كثيراً من البحث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي الذي يجري في الأردن يتم على أيدي طلبة الدكتوراه الأردنيين أنفسهم ممن يدرسون في الجامعات العربية أو الغربية، ويفضلون في الغالب العمل البحثي حول مجتمعهم الأردني.

وفي ما يتصل بالمواضيع البحثية التي طالما تطرق إليها المختصّون في علمَي الاجتماع والأنثروبولوجيا، فيمكن القول إنه طرأ تطور في خيارات الدارسين البحثية. ففي حين كانت الدراسات الأولى في الأنثروبولوجيا، على سبيل المثال، تركّز على موضوعات تتعلق بالتحديث والتنمية، فقد شهد عقد الثمانينيات تركيزاً على قضايا

اللاجئين الفلسطينيين في الأردن عموماً وفي المخيّمات على وجه التحديد، كما ركّزت الدراسات على قضايا الدولة والعشيرة في الأردن، وعلى قضايا الاقتصاد الفلاحي. أما في علم الاجتماع، فقد ركّزت الدراسات على عمل المرأة، وعلى تطور شكل الأسرة في المجتمع الأردني، وعلى قضايا المخدِّرات. أما في التسعينيات من القرن الفائت، فقد تطورت المواضيع البحثية لتشمل مواضيع الهوية والجنوسة والتاريخ الشفوي، وخصوصاً لدى اللاجئين الفلسطينيين والهجرات الفلسطينية وحقوق المرأة (هل بالإمكان ذكر نماذج من هذه الدراسات) والتنمية السياسية والتاريخ الاجتماعي للمدن الأردنية. ويلاحظ أنه، وفقط بدءاً من التسعينيات، بدأت الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية بالتطرق إلى قضايا الفقر في المجتمع الأردني.

## ثانياً: الإشكاليات التي تعيشها الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية في الأردن

تعاني الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية في الأردن العديد من الإشكاليات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى ضعف الدور والوظيفة اللذين يقوم بهما البحثان الأنثروبولوجي والسوسيولوجي هناك. ويمكن تلمّس هذا الضعف في الدور الذي تؤديه الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية، بحيث يمكن القول، ومن دون تردّد، إن العلوم الاجتماعية، وتحديداً علمَي الاجتماع والأنثروبولوجيا، يبدوان معزولين عن دوائر صنع القرار في الحقل الاقتصادي، كما في الحقل السياسي، كما في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. كما يمكن تلمّس محدودية هذا الدور لهذين الفرعيْن المعرفييْن في المجتمع الأردني من خلال محدودية إنتاج الباحثين في هذين الحقلين المعرفييْن، إن كان على مستوى النشر في المجلات العالمية المحكمة[٤] (انظر المرجع أدناه حول الواقع الكمّي والنوعي للبحث العلمي في الأردن)، أو على مستوى الانخراط في أنشطة ثقافية وإعلامية في المجتمع الأردني.

ويمكن القول إن الضعف الذي تعيشه الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية في الأردن، يعزى إلى العديد من الإشكاليات التي يتصل بعضها بطبيعة البحث

(٤) «Evaluation of Scientific and Technological Capabilities in Mediterranean Countries,» ESTIME (1 June 2005), <http://www.estime.ird.fr/article3.html>.

السوسيولوجي والأنثروبولوجي نفسه، وبطبيعة «مجتمع البحث» العامل في هذين الحقلين. وهنا يمكن الحديث عن المشكلات ذات الطبيعة الإيبيستيمولوجية، فيما يعزى البعض الآخر من هذه الإشكاليات إلى طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم عليها المجتمع الأردني. وبكلمات أخرى، فإنه يمكن الجزم بأن فهم المأزق الذي تعيشه الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية في الأردن يرتبط بثلاثة مستويات من البنى؛ بنية الحقل المعرفي نفسه، كما يتم إنتاجه في الأردن، وبنية «مجتمع البحث العلمي» عموماً، والمختصّين بالبحث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي تحديداً، وبنية «المجتمع والدولة» في الكيان الأردني، كما تم تشكّلهما تاريخياً، وكما تتم إعادة إنتاجهما حالياً.

ويمكن الجزم بأن الإشكالية الكبرى التي تنبثق منها جميع الإشكاليات الأخرى، سواء أكانت معرفية أم عملية، تتعلق بطبيعة المسار التاريخي والحالي الذي سلكته، وما زالت تسلكه، الدولة الأردنية، كما تتعلق بطبيعة العلاقة التي طالما حكمت العلاقة بين طرفي ثنائية المجتمع والدولة في الأردن. ومن المهم الإشارة إلى أن تشكيل الدولة الأردنية جاء ضمن الخرائط التي تلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ومكّنت الدول الاستعمارية من تشكيل مجمل الكيانات السياسية في الشرق الأوسط عموماً، وفي بلاد الشام على وجه الخصوص، وحيث كان الأردن جزءاً مما كان يسمّى «سورية الطبيعية» أو بلاد الشام. لقد جاء إنشاء الكيان الأردني ضمن ترتيبات اتفاقية سايكس ـ بيكو التي صاغها البريطانيون والفرنسيون في عام ١٩١٧، ونصّت ـ من ضمن ما نصّت عليه ـ على خلق دولة يهودية على أرض فلسطين. وعليه، يمكن القول إن إنشاء الكيان الأردني لم يكن ضمن مسار طبيعي تاريخي تطورت بمقتضاه البنى الاجتماعية الداخلية، لتأتي الدولة الأردنية وأجهزتها كنتاج لهذا التطور الداخلي، وإنما يمكن الجزم بأن إنشاء الدولة الأردنية جاء ليلبّي متطلبات الجغرافيا السياسية الجديدة التي خلقها الاستعماران البريطاني والفرنسي، وبما يلبّي مصالح هذه القوى الغربية. وعليه، يمكن القول إن الديناميات الخارجية، وليست الداخلية، كانت وما زالت هي المتحكّمة في استمرارية وضعف وقوة الكيان الأردني.

وبكلمات أخرى، فإنه يمكن القول إن الحالة الأردنية تمثل خصوصية شديدة على صعيد أشكال الدولة في العالم. فالكيان الأردني لم يخلق وفق حاجات المجتمع في هذه المنطقة من العالم، وإنما تم خلق الدولة من قبل القوى الخارجية لتقوم بوظائف

تتعلق بهذه القوى في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما انعكس على شكل الدولة في الأردن، من حيث البنية الاقتصادية، ومن حيث علاقة الدولة بالمجتمع، بحيث يقال دوماً، إنه، وفي كل الحالات التاريخية، كان المجتمع يقوم بخلق الدولة، إلا في الحالة الأردنية، فقد كانت الدولة هي التي تقوم بعملية خلق المجتمع وإنتاجه.

لقد انعكست خصوصية تشكّل الدولة في الأردن على شكل البنية الاقتصادية السائدة، وانعكست بالتالي على علاقة البحث العلمي بالمجتمع وبالتنمية الاقتصادية. ففي الأردن، تمثل الوظائف التي يقوم بها الحكم على المستوى المحلي، وعلى مستوى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعلى مستوى المحافظة على استقرار النظم الحليفة للولايات المتحدة أهم المصادر للدخل، كما أن النظرة البسيطة إلى مكوّنات الاقتصاد الأردني تخلق القناعة بأننا لسنا أمام اقتصاد حقيقي يقوم على الإنتاج، إذ إن أكثر من ٤٠ بالمئة من القوى العاملة تعمل في الجيش، وفي قطاعات الأمن، كما إن أكثر من ٢٠ بالمئة من هذه القوى العاملة تعمل في القطاع العام البيروقراطي، وإنما أمام اقتصاد يقدم خدمات أمنية واستراتيجية ليتلقى عوائد مالية كبيرة مقابل هذه الوظائف. إن هذه الطبيعة المشوّهة لشكل الدولة والاقتصاد تنعكس بالتأكيد على وظيفة العلم والبحث العلمي، بحيث تكون النتيجة المنطقية أن العلم والبحث العلمي لا يشكّلان بالضرورة أي أولوية بالنظر إلى أن الاقتصاد يعمل بصورة منفصلة تماماً عن البحث العلمي، وبحيث يبدو البحث العلمي بأنه لزوم ما لا يلزم.

## ثالثاً: الإشكالات الإيبيستيمولوجية

يمكن القول إن جذور المأزق الإيبيستيمولوجي الذي تعيشه الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية يكمن، إلى حدّ كبير، في حداثة ظاهرة البحث العلمي في بلد شهد إنشاء أول جامعة فيه في عام ١٩٦٢، كما يكمن في الطريقة التي تشكّل بها البحث العلمي عموماً، والبحث في الحقلين الاجتماعي والأنثروبولوجي تحديداً. فالبحث العلمي يعدّ ظاهرة حديثة وطارئة على المجتمع الأردني، بل ومستوردة، ويمكن الجزم بأنه رغم المحاولات الحديثة لإدماج البحث العلمي في مختلف مفاصل المجتمع والدولة الأردنيين، إلا أن البحث العلمي عموماً، والبحث العلمي الأنثروبولوجي والاجتماعي على وجه التحديد، ما زال يشكّل ظاهرة غريبة وهامشية في مختلف مفاصل المجتمع والدولة الأردنيين.

ومن المعروف أن جذور البحث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي في الأردن تشكّلت تاريخياً على يد باحثين غربيين. وسبقت الإشارة إلى الأعمال الأولى التي سجلت في دراسة المجتمع الأردني من قبل باحثين غربيين، وليسوا أردنيين أو عرباً. وتؤكد هذه الحقيقة الولادة الغريبة والطارئة للبحث العملي عن المجتمع الأردني، كما تشير إلى طبيعة علاقة القوة والهيمنة التي تنظّم العلاقة بين المجتمعات الغربية التي ترسل الباحثين، والمجتمع الأردني الذي يستقبل الباحثين، ولا يملك القدرة على إنتاج هؤلاء الباحثين، وبالتالي يمكن الحديث عن أن المسارات الأولى في البحث العلمي تم وضعها بما يخدم القوى الغربية المهيمنة، وتتجلّى هذه الهيمنة في طبيعة المواضيع التي كان البحث العلمي الاجتماعي والأنثروبولوجي يتطرق إليها ويعالجها، والتي كانت تخدم في الحقيقة مصالح القوى الغربية المنتجة لهؤلاء الباحثين وأولوياتها، ولا تخدم بالضرورة مصالح المجتمع الأردني المستقبل لهؤلاء الباحثين الغربيين.

ويمكن القول إن حالة الاغتراب التي تعيشها الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية ما زالت قائمة حتى أيامنا هذه. وتتخذ هذه الحالة أشكالاً عديدة، منها ما يتصل بطبيعة المواضيع التي يتم اختيارها من قبل الباحثين كمواضيع ذات اهتمام، ومنها ما يتصل بهوية معظم الباحثين العاملين في مجال الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية، إذ إن الغالبية العظمى من البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي يقوم به باحثون غربيون، سواء أكانوا من المقيمين في مراكز البحث الغربية، أم أولئك الذين توفدهم جامعاتهم للإقامة في الأردن، بعد أن يكونوا قد اختاروا مواضيع بحثية عن المجتمع والثقافة الأردنيين.

وتتخذ حالة الاغتراب التي يعيشها البحث السوسيولوجي شكلاً آخر أكثر تعقيداً حينما يتعلق الأمر بالمنهجيات التي يستخدمها الباحثون في دراساتهم حول المجتمع والثقافة الأردنييْن. فمن البديهي القول إن العلوم الاجتماعية والإنسانية قد نمت وتطوّرت داخل سياق الحضارة الغربية. وبسبب مستوى الفصل المحدود بين الذات والموضوع في العلوم الاجتماعية، فان علمَي الاجتماع والأنثروبولوجيا يحملان في طياتهما، سواء أكان ذلك على مستوى الموضوع أم على مستوى المنهج، جزءاً من الذات الثقافية والتاريخية الغربية.

لقد نشأ علم الاجتماع في العالم الغربي نتيجة للثورة الصناعية، وللتطور الرأسمالي الذي عاشته مجتمعات أوروبا الغربية. وكان ظهور علم الاجتماع بمنزلة محاولة من قبل

عالم الأكاديميا الغربي لفهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تطلّ برأسها على أوروبا، كنتيجة للثورة الصناعية، وللتطور الرأسمالي السريع. وعليه، فقد اتخذ علم الاجتماع صبغة أوروبية، وظلّ محكوماً حتى اليوم بدراسة المجتمعات الصناعية المعقّدة كموضوع له. وبالنتيجة، فإن مجمل المقولات والمفاهيم والمنهجيات التي طوّرها علم الاجتماع تعكس بشكل أو بآخر بعض الخصوصيات التاريخية الخاصة بالمجتمعات الغربية الصناعية الرأسمالية.

وعلى النقيض من علم الاجتماع، فقد كانت نشأة علم الأنثروبولوجيا مختلقة إلى حدّ ما. ويمكن القول إنه عند الحديث عن تاريخ العلوم، يمكن ملاحظة شكل من تقسيم العمل بين علمَي الاجتماع والأنثروبولوجيا. وفي حين اتخذ علماء الاجتماع من دراسة المجتمعات الغربية موضوعاً لدراساتهم، فإن علماء الأنثروبولوجيا اتخذوا من المجتمعات البسيطة غير الصناعية موضوعاً لهم. وبكلمات أخرى، فإنه، في حين تخصّص علماء الاجتماع في دراسة المجتمعات الغربية التي يتحدّرون منها، وإليها ينتمون، وكان علمهم بمنزلة خطاب حول الأنا، فإن علماء الأنثروبولوجيا تخصّصوا في دراسة المجتمعات غير الأوروبية، أي تلك المسمّاة «المجتمعات البسيطة أو البدائية،» وبالتالي فإن دراستهم لهذه المجتمعات تشكّل خطاباً علمياً حول الآخر.

أما على مستوى المنهج والمنهجيات، فثمة تطور مختلف سلكه كلا العِلمين، ففي حين اعتمد علم الاجتماع على المناهج الكمّية، متمثلاً الظواهر الاجتماعية باعتبارها ظواهر قابلة للقياس، ويمكن تحويل الظواهر النوعية إلى ظواهر كمية قابلة للقياس، فإن علم الأنثروبولوجيا، وبسبب اتخاذه من المجتمعات البدائية موضوعاً له، طوّر نظرة نوعية إلى المجتمع، وإلى الظواهر الاجتماعية التي ينتجها. ويعود هذا التباين بين العِلمين إلى الاختلاف الكبير بين نمطَي المجتمعات التي يدرسها كل منهما. ففي حين يدرس علم الاجتماع مجتمع المدينة الصناعية التي تتميّز بالضخامة، ولكن أنماط عيشها تميل إلى التجانس، وهو ما يعزّز النظرة الكمية لهذه الظواهر، فإن علم الأنثروبولوجيا اتخذ من المجتمعات البسيطة أو البدائية التي تتشكّل من وحدات تحليل صغيرة العدد ديمغرافياً موضوعاً له، وبالتالي طوّرت الأنثروبولوجيا أشكالاً مختلفة من المنهجيات النوعية، مثل الإثنوغرافيا، ودراسة الحالة، والعمل الميداني، والملاحظة بالمشاركة، وهي كلها منهجيات تعتمد الرؤية الإمبيريقية في دراسة الظواهر بدلاً من تلك النظرية والكمّية التي يعتمدها علم الاجتماع.

إن استخدام هذه المنهجيات في دراسة المجتمع الأردني الذي يمثل نموذجاً اجتماعياً وثقافياً مختلفاً عن المجتمعات الغربية، يحمل في طياته إشكاليات كبيرة. ففي المجتمع الأردني الذي تشكّل حديثاً، وتعتبر ظاهرة الدولة حديثة جداً، وتتغلغل قيم العشائرية والمناطقية والجهوية، وقيم التديُّن الشديد، تختلف أنماط السلوك ومنظومات القيم الفردية فيه، بفعل تغلغل هذه العوامل، وهو ما يجعل من الصعب، بل من المُحال، اعتماد المناهج الكمّية المستخدمة كثيراً في علم الاجتماع الغربي في تحليل المجتمع الأردني. وبكلمات أخرى، فإن عمليات التنميط والتجانس التي عاشتها المجتمعات الأوروبية بفعل وجود الدولة المركزية التي تعمل كقوة لخلق التجانس الثقافي والاجتماعي والمفاهيمي، وبفعل تغلغل الرأسمالية الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل هي أيضاً على خلق نوع من التنميط والتجانس داخل الجسم الاجتماعي من خلال آليات إنتاج السلعة وتوزيعها واستهلاكها.

لقد أتاح تغلغل قوى التجانس والتنميط في المجتمع الغربي لعلم الاجتماع تطوير رؤية كمية للمجتمع تتجلّى في الاستخدام الكثيف للمنهجيات الكمّية، مثل الاستبانة والتحليل الإحصائي. وعليه، فإن استخدام هذه المنهجيات الكمّية بكثافة في الدراسات الاجتماعية في الأردن الذي يتسم بالتنوع الشديد على مستوى البناء الاجتماعي والقيمي والمعرفي، يمثل إشكالية كبيرة تؤدي إلى محدودية في النتائج التي تتوصل إليها الدراسات الاجتماعية بل وتمثل العوامل التي تقوِّض صدقية الدراسات الاجتماعية في دراسة المجتمع الأردني وتحليله.

وبالنظر إلى الاعتبارات السابقة، فإن المنهجيات الأنثروبولوجية يمكن أن تسجل إضافة نوعية على صعيد الدراسات الاجتماعية في دراسة الواقع الأنثروبولوجي. فالمنهجيات الأنثروبولوجية لا تميل تقليدياً إلى المنهجيات الكمية، وهي تفضّل المنهجيات النوعية بالنظر إلى أن الأنثروبولوجيا كحقل معرفي اتخذت من الجماعات البدائية البسيطة المحدودة العدد ديمغرافياً، والمتجانسة لغوياً ودينياً ومعرفياً، بالنظر إلى مركزية علاقات الدم في خلق الهوية المشتركة للجماعة موضوعاً معرفياً لها. ويمكن القول إن المجتمع الأردني يمثل خليطاً معقّداً من العناصر الثقافية التي تنتمي إلى المجتمعات البسيطة من قبيل هيمنة روابط العشيرة والدين والمنطقة، ومن قبيل غياب مفهوم الفاعل الاجتماعي كفرد مواطن، ومن قبيل غياب مفهوم الطبقة الاجتماعية، في حين أن هناك وجوداً قوياً للدولة، وهناك أشكالاً من التشريعات والقوانين والتقنيات التي

تنتمي إلى المجتمع المعقّد. إن تعايش العناصر الثقافية التقليدية الموروثة التي تنتمي إلى المجتمعات القديمة البسيطة، مع عناصر اجتماعية وثقافية تنتمي إلى المجتمع الحديث المعقّد يجعل من دراسة المجتمع الأردني مسألة في غاية الصعوبة على المستوى الإيبيستيمولوجي، بحيث يجوز القول إن دراسة هذا المجتمع تتطلب الجمع والمزاوجة بين أكبر عدد ممكن من المنهجيات الكمّية والنوعية.

ثمة إشكالية إيبيستيمولوجية أخرى تعانيها الدراسات العلمية عموماً، والدراسات الاجتماعية على وجه التحديد، وهي النظرة النفعية والبراغماتية إلى العلم والمعرفة العلمية، بحيث ينظر الباحث الأردني إلى العلم على أنه مجرد عدة للشغل، أو مجرد صندوق لعدة الشغل، لا أكثر، بحيث يتم اللجوء إلى العلم من أجل حلّ بعض المشكلات العملية أو التقنية. ويمكن الجزم بأن العلم والمعرفة العلمية في المجتمع الأردني يعيشان في بيئة غريبة عنه، ذلك أن العلم لم يتحوّل، كما الحال في بعض المجتمعات الصناعية الأخرى، إلى منظومة فكرية ومعرفية شاملة تصيغ مواقف الفرد من كل قضايا الحياة، بحيث يكون بمنزلة رؤية للكون. إن النظرة السائدة في المجتمع الأردني إلى المعرفة العلمية هي على أنها مجرد مجموعة من الأدوات والردود التي تمكّن من تحقيق بعض النتائج النفعية العملية، أو من أجل تحسين نوعية الحياة المادية وزيادة الثروة المادية داخل المجتمع. وعليه، فإن هناك ميلاً شديداً إلى الفصل ما بين المعرفة العلمية ومنظومة المفاهيم والقيم السائدة لدى الفرد، ولدى العاملين في النشاط البحثي، بحيث يحرص الفرد، كما الباحث، على إبقاء المعرفة العلمية بعيدة من تكوينه النفسي والعقلي والمفاهيمي.

وبكلمات أخرى، فإنه يمكن القول إن أحد مظاهر الأزمة التي يعيشها العلم والمعرفة العلمية في المجتمع الأردني هو ميل الفرد العادي، كما الباحث العلمي، إلى الفصل ما بين المعرفة العلمية والنظم المعرفية التي يستخدمها الفرد في رؤية الواقع وفهمه وتفسيره. فالعلم لم يتحوّل بعد إلى منظومة معرفية وفكرية ونظرية تحدّد مواقف الفرد العادي، كما الباحث العلمي، من كل قضايا الحياة، ولكن العلم ما زال ينظر اليه على أنه مجرد معرفة يحقق فوائد نفعية ومادية وتقنية بحتة.

ولعل التجلّي الأوضح لهامشية المعرفة العلمية والتفكير العلمي في المجتمع الأردني الكبير، كما لدى مجتمع الباحثين في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، هو عدم تمييز الباحثين ما بين أشكال المعرفة التي يستخدمونها. فمن المعروف أن البشرية

طوّرت عبر صيرورتها التاريخية أربعة أشكال من المعرفة، هي: المعرفة الأسطورية، والمعرفة الدينية الميتافيزيقية، والمعرفة الفلسفية المفرطة في الذاتية، والمعرفة العلمية التي تقوم على الفصل المطلق بين الذات والموضوع، وتقوم على دراسة الظواهر من خلال تجزئتها إلى مواضيع صغيرة يمكن للباحث السيطرة عليها معرفياً، ومن ثم تحليلها من خلال خطوات المنهج العلمي التي تقوم على جمع البيانات، ووضع الفرضيات، ثم اختبار الفرضيات إمبيريقياً، وصولاً إلى وضع القانون العلمي الذي يبقى، حتى بعد اختباره إمبيريقياً، مجرد قانون لم يتم التثبّت من صحته، وإنما لم يتم التثبّت من خطئه حتى الآن.

إن الظاهرة الأكثر فظاظة لذلك الخلط المدمّر ما بين أنماط المعرفة، وعدم القدرة على تمييز المعرفة العلمية عن أنماط المعرفة الأخرى، هو في الظاهرة المتنامية لدى الباحثين في المجتمع الأردني ما بين المعرفة الدينية والمعرفة العلمية. فثمة نزعة متنامية لدى الباحثين إلى المزج ما بين المعرفتين واعتبارهما بمنزلة نمط معرفي واحد.

وثمة نزعة أخرى يمكن ملاحظتها بسهولة في مختلف الفروع المعرفية منذ عدة عقود. ويتعلق الأمر هنا بمحاولة «أسلمة» مختلف الممارسات الاجتماعية في الأردن. فبدءاً من عادات اللباس، مروراً بعادات الطعام وعادات تلقّي العزاء في حال فقدان قريب أو عزيز، ووصولاً إلى البحث العلمي، هناك محاولة «لأسلمة» مجموع الممارسات الثقافية والاجتماعية في الأردن. ويمكن القول إن الصعود السعودي الوهابي المتحالف مع العالم الغربي، وامتلاكه لسلطة المال والإعلام، قد عمل على خلق هذه الموجة وتعزيزها داخل المجتمعات العربية، ومن ضمنها المجتمع الأردني. ويمكن ملاحظة هذه النزعة في «أسلمة» العلوم من خلال الحديث المتنامي عن الاقتصاد الإسلامي الذي وصل إلى حدّ طرح برامج للماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كما يمكن ملاحظة نزعة مشابهة في علوم القانون. وقد امتدت عمليات أسلمة العلوم إلى علوم، كالطب، بحيث غدا ما يسمّى بالطب النبوي هو أحد أشكال المعرفة الطبية التي يقبل عليها الناس في الأردن. كما يمكن تسجيل الكثير من الحالات لأطباء تخرّجوا في الجامعات الأوروبية ممن صاروا يعالجون الناس، ليس من خلال الممارسة الطبية العلمية، وإنما من خلال ما يسمّونه بالطب النبوي أو القرآني. وفي مجال علوم الآثار، هناك في الأردن من يسير على خطى علماء الآثار التوراتيين، من حيث اعتبار أن مهمة علم الآثار في الأردن هي تفسير النصّ القرآني، وإثبات صحته من خلال الدليل الأثري.

ويذهب البعض في رفضهم للمنهج العلمي إلى حدّ العداء السافر للمعرفة والمنهجية العلمية، بحيث يصل الأمر إلى حدّ شيطنة العلم والعاملين فيه[٥].

وفي مجال الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، لا يفصل كثير من الباحثين بين الإيمان ومعتقدهم الديني من جهة، والمعرفة العلمية من جهة أخرى. ويحول المعتقد الديني لدى كثير من الباحثين دون القبول بأولى الشروط أو الأسس التي يقوم عليها المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية. فالعلوم الإنسانية تقوم على فكرة أن الإنسان هو صانع وجوده، وهو صانع للظواهر الاجتماعية التي يعيشها، وهو المحرك للتاريخ، في حين أن فكرة القدرية متغلغلة لدى معظم الباحثين. فالشرط الأول لازدهار العلوم الإنسانية والاجتماعية هو في قبول مقولة إن أي ظاهرة اجتماعية أو إنسانية من نتاج حركة الجماعة والمجتمع، وإن أي ظاهرة اجتماعية وإنسانية هي من صنع الإنسان، باعتباره كائناً له وجود مادي، بحيث يمكن للحواس أن ترصد الظاهرة المدروسة، كما يمكن لها أن تدرس الأسباب أو العلل المادية التي تقف وراء هذه الظواهر المادية. إن رفض اعتبار الظواهر الاجتماعية بمنزلة ظواهر صنعها الإنسان، وصنعتها الجماعة، وردّها إلى قوى غيبية ميتافيزيقية، يحدّ كثيراً من عمل الدراسات الاجتماعية، ومن تطورها، كما يحدّ كذلك من إمكانات تطورها. كما أن ممارسة البحث العلمي من خلال ردّ الظواهر الاجتماعية والإنسانية إلى قوى غير إنسانية، يجعلنا نقف أمام خطاب أيديولوجي أكثر منه علمياً، بحيث يغدو البحث العلمي مجرد اجترار لمقولات أيديولوجية.

وعلى صعيد المنهجيات والأطر النظرية المستخدمة في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية في الأردن، فإنه يمكن الحديث عن نوع من العجز الذي يعانيه الباحثون على صعيد مواكبة النظريات والمدارس النظرية التي يمكن استخدامها في تحليل البيانات وتفسيرها. وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن جزءاً غير يسير من الباحثين الأردنيين ما زال يستخدم المدارس الوظيفية أو الوظيفية البنيوية في التحليل، ويميل البعض الآخر إلى استخدام دوركهايم أو تالكوت بارسونز، بالرغم من قِدم هذه النظريات، وظهور أطر نظرية أكثر حداثة، وأكثر تعقيداً في تحليل الظواهر الاجتماعية. ويمكن ردّ هذا التأخر في مواكبة التطورات على صعيد الأطر النظرية إلى حقيقة أن معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية في الأردن هم من خريجي الجامعات العربية، وبالتالي فإنهم، ولعوامل لغوية، وعوامل ثقافية، لا يتمكّنون من مواكبة النظريات الغربية من خلال الاطلاع

(٥) Farid Alatas, *Alternative Discourses in Asian Social Science: Responses to Eurocentrism* (Thousand Oaks: Sage Publication, 2006).

المباشر على هذه النظريات، باللغات الأجنبية التي كتبت بها، كالإنكليزية أو الفرنسية أو الألمانية. إن معظم الباحثين الأردنيين ينتظرون حتى تتم ترجمة هذه الكتب النظرية إلى اللغة العربية، وبما أن عملية الترجمة في الوطن العربي هي بطيئة ومحدودة، ولا تشمل إلا جزءاً بسيطاً من الأعمال المعرفية في العالم الغربي، فإن معظم الباحثين الأردنيين يلجأون إلى أطر نظرية تجاوزها الزمن في كثير من الأحيان.

## رابعاً: الإشكالات العملية

إلى جانب الإشكالات ذات الطبيعة الإبيستيمولوجية التي سبقت الإشارة إليها، تعاني الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية في الأردن العديد من الإشكالات التي تحدّ من إنتاجية هذين الفرعين المعرفيْن، كما تحدّ من إمكان تطورهما على المديين القصير والطويل. ويقصد بالإشكالات العملية تلك المتصلة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالبحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي، كما يقصد بهذه الإشكالات تلك المتصلة بمجتمع البحث العلمي نفسه، من حيث هوية الباحثين، ومستوى تأهيلهم، وشكل العلاقة التي تسود في ما بينهم، وتلك العلاقة التي تربط بينهم وبين المجتمع الكبير، وبينهم وبين الأطر المؤسسية المعنية بالبحث العلمي عموماً، وبالدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية خصوصاً، في المجتمع الأردني.

ويمكن القول إن جزءاً كبيراً من الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية في الأردن يتم من خلال أطر مؤسسية تمثل مؤسسة الجامعة العمود الفقري فيها. إن معظم العمل البحثي الأنثروبولوجي والاجتماعي يتم من خلال أقسام علم الاجتماع في الجامعات الأردنية الثلاث (الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة)، ومن خلال قسم الأنثروبولوجيا الوحيد على مستوى الأردن. وعليه، يمكن القول إن جزءاً من أزمة البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي يتأتى من الأزمة الكبيرة التي تعيشها الجامعة نفسها في الأردن. فالجامعة التي مثلت ظاهرة كونية استفادت منها المجتمعات البشرية في توليد المعرفة التقنية، وفي نشر المعرفة العلمية بالقدر نفسه الذي استفادت فيه من الجامعة في تثوير الهرميات الاجتماعية التقليدية، واستبدالها بهرميات حداثية تستند إلى مبدأ المفاضلة في الكفاءة والمعرفة، وحجم المهارات التقنية؛ هذه الجامعة تعاني أزمة حادة في السياق الأردني. وتعيش الجامعة في الأردن أزمة على صعيد دورها في إنتاج المعرفة، كما على صعيد دورها في تثوير البنى الاجتماعية التقليدية. إن حجم

الأبحاث وبراءات الاختراع المحدود الذي يخرج من هذه الجامعات الأردنية يبيّن الدور المحدود الذي تؤديه على صعيد إنتاج المعرفة العلمية. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن الجامعة في الأردن، بما تشهده من ممارسات قبلية وجهوية وعشائرية وطائفية وشِللية، يظهر الدور غير الحداثي الذي تؤديه. فسياسات قبول الطلبة، كما سياسات تعيين الكادر الأكاديمي والإداري، كما سياسات اختيار الطلاب لابتعاثهم إلى خارج الأردن للحصول على شهادة الدكتوراه، هي في معظمها ممارسات تستند إلى معايير مناطقية وشِللية وعشائرية وجهوية، وليس إلى معايير تقنية ومواطنية.

وبالنظر إلى فارق الأجور والرواتب بين تلك التي يحصل عليها موظفو الدولة في مختلف الإدارات الحكومية، وتلك التي يحصل عليها العاملون في الجامعات، بحيث يمكن القول إن مستوى الرواتب في الجامعات يبلغ على الأقل ضعفَي نظيره في الإدارات الحكومية، فإن الجامعات الأردنية مثلت بؤراً لاستقطاب كل الطامحين إلى الحصول على دخل مادي مرتفع.

ويمكن القول إن من تستقطبهم الجامعات ليسوا بالضرورة هم ممن يسعون إلى العلم، وإلى التميّز العلمي، وإنما هم في الغالب ممن يرغبون في صعود السلّم الاجتماعي والاقتصادي بأي وسيلة كانت، وإن كانت تلك الوسيلة هي الجامعة. فالجامعات الأردنية أصبحت تستقطب في الغالب العناصر الأكثر رغبة في العيش الكريم اقتصادياً، وليس بالضرورة أولئك الموهوبين علمياً وأكاديمياً. إن فارق الدخل بين من يعمل في مختلف الإدارات الحكومية، ومن يعمل في الجامعات، جعل العاملين في الجامعات يحظون بموقع اجتماعي متميّز على صعيد الثروة ومظاهر الاستهلاك المادي. وهو ما جعل منهم شريحة أنانية تخاف كثيراً على امتيازاتها التي هي أشبه بالرشوة التي يقدمها النظام لعالم الأكاديميين لمنع أي مظاهر احتجاج أو انخراط في الشأن العام من قبلهم. ويمكن لمن يتابع المواقع الإلكترونية أن يرى مستوى الحقد الذي يمارس من قبل المجتمع، وخصوصاً موظفي القطاع العام في الأردن، بحق الأكاديميين، بسبب فارق الدخل بينهم وبين نظرائهم في الدولة الأردنية. إن شريحة أساتذة الجامعات، وبالتالي مجتمع الباحثين، يعيش في حال من القطيعة الاجتماعية والعاطفية عن المجتمع الكبير.

ويمكن القول إن النشاط البحثي الذي يقوم به الباحثون لا يخدم كثيراً المجتمع المحلي. فالقطيعة القائمة بين صناعة البحث العلمي وصناعة القرار، أي القطع، وربما

العداوة بين «العالم ورجل العلم ورجل السياسة» تجعل من مجتمع البحث العلمي يعيش في جزر معزولة عن المجتمع الكبير. إن عملية صنع القرار وصنع السياسات في الأردن، سواء أكان ذلك في الاقتصاد، أم في البيئة، أم في السياسات الاجتماعية، أم في السياسات الخارجية، لا تخضع على الإطلاق للدراسات وللنشاط البحثي الذي يقوم به المختصّون. فصناعة القرار هي من اختصاص الوزير تحديداً الذي لا يخضع تعيينه إلا لاعتبارات عشائرية أو مناطقية، أو للسياسات الإقليمية أو الدولية التي يراعيها النظام دوماً عند تشكيله لطاقمه الحكومي.

وإضافة إلى القطيعة بين عملية صنع القرار والبحث العلمي، هناك قطيعة بين البحث العلمي والمجتمع الكبير من حيث المواضيع التي يختارها الباحثون لأبحاثهم. كما أنه، إضافة إلى ضعف الأبحاث، من الناحية العددية، فإن المحتوى النوعي للأبحاث القليلة الموجودة يؤكد طابع الانفصال، بل والاغتراب للمواضيع البحثية عن القضايا الملحّة التي يعيشها المجتمع ويحتاج إليها.

وبالنظر إلى ضعف التمويل المحلي للمشروعات البحثية التي كانت إلى وقت قريب غائبة تماماً، فإن معظم النشاط البحثي كان، وما زال، في جزئه الأعظم، يتم بواسطة المال الأجنبي. وعندما يتعلق الأمر بالوطن العربي، وبالأردن تحديداً، فإن معظم النشاط البحثي يتم تمويله من قبل الدول الغربية وحلفائها، مثل اليابان. وعليه، فإن من بدهيات المنطق أن من يملك التمويل يملك في النهاية سلطة تحديد المواضيع البحثية والأولويات في النشاط البحثي، كما يملك أيضاً سلطة توجيه النشاط البحثي بما يخدم أهدافه. إن نظرة سريعة على المواضيع البحثية التي جرى تنفيذها في الأردن يبيّن بجلاء أن النشاط البحثي كان يتم في كثير من الأحيان توجيهه من قبل الخارج، وبدلاً من أن يقوم الأردنيون بتحديد المواضيع البحثية، بما يخدم قضايا بلادهم، كان الخارج يوجّه النشاط البحثي بما يخدم في الغالب مصالح هذا الخارج، ومصالح الكيان الإسرائيلي الذي يرتبط بهذا الخارج الذي هو دائماً الدول الغربية. وعلى سبيل المثال، شكّل اللاجئون الفلسطينيون حقلاً خصباً للدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية، كما شكّلت قضايا المرأة، وقضايا الأقليات، مواضيع رئيسية للباحثين، وفي معظم الأحيان، كانت الجهات المموّلة هي التي تشترط دراسة هذه المواضيع.

وبالنظر إلى أن معظم البحث الأنثروبولوجي والسوسيولوجي يجري من خلال قسمَي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك، فقد أصبحت الجامعات

في الأردن بمنزلة جزر معزولة عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه. ويعمل العديد من العوامل على تحويل الجامعات إلى جزر معزولة عن المجتمع الكبير من قبيل سياسات القبول للطلاب التي تكرّس الفئوية والعشائرية والنخبوية، ونوعية البرامج الأكاديمية المطروحة، ومستوى تفاعل الجامعة وتواصلها مع المجتمع المحلي المحيط. أما على صعيد البحث العلمي، فيتسم مستوى التواصل بين المجتمع الكبير ومجتمع الباحثين بالضعيف الكبير، وبالمحدودية في ما يتعلق بمشاركة مجتمع البحث العلمي في صناعة الواقع والمساهمة في القضايا العامة. ويمكن القول إن ضعف مشاركة الباحثين ومجتمعهم في الشأن العام، يعزى إلى مجموعة من العوامل، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو أكاديمي، ومنها ما هو معرفي، ومنها ما هو اجتماعي.

في ما يتعلق بالعامل السياسي، فقد عملت السياسات المتعاقبة للدولة الأردنية على فصل النخب عن الاهتمام بالشأن العام، وأدت سياسات العصا والجزرة التي استعملها النظام في تحويل النخب الأكاديمية إلى مجرد ذوات فردية تبحث عن مصالحها المادية الضيّقة. أما العصا والجزرة هنا فهما ملاحقة من يمارسون أي نشاط سياسي أو حزبي لا يتسق مع خط النظام، ومضايقتهم وحرمانهم الفرص الأكاديمية، في حين تمثلت سياسة الجزرة بالتوزير المستمر لمن يقوم بالترويج لسياسات النظام من الأكاديميين من خلال دعمه لتولي المناصب الإدارية في الجامعات نفسها، أو بتسميته وزيراً أو مديراً عاماً في بيروقراطية الدولة، وهو موقع يندر أن تجد أكاديمياً واحداً زاهداً فيه. لقد أصبحت الوزارة والمنصب العام الهدف للأكاديمي والباحث الأردني، ولم يعُد العمل البحثي مهماً في ذاته، وإنما أصبح بمنزلة أداء للوصول إلى بيروقراطية الدولة.

ويمكن القول إن هناك انقساماً كبيراً وحاداً في ما يتعلق بمستوى انفتاح الباحثين على مشاريع التمويل الدولية، أو على الارتباط بشبكات بحثية محلية أو إقليمية أو عالمية، بين الباحثين العاملين في العلوم البحتة والعلوم التطبيقية من جهة، وأولئك العاملين في الكليات الإنسانية، وفي كليات التربية والفنون. ويمكن الجزم بأن مستوى انخراط أعضاء هيئة التدريس كباحثين في مشاريع بحثية محلية أو إقليمية أو عالمية، يميل بشكل كبير إلى مصلحة المختصّين في العلوم الطبيعية، وفي كليات الهندسة، وفي كليات العلوم التطبيقية، في حين يندر أن يتم العثور على أعضاء هيئة تدريس في كليات التربية أو الآداب أو الفنون الجميلة أو الشريعة، ممن ينخرطون في مشاريع بحثية محلية أو إقليمية أو عالمية.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالعديد من العوامل، منها ما يتعلق بالجامعة والبلد الذي تخرّج فيه عضو هيئة التدريس، ومنها ما يرتبط بطبيعة التمويل وتوافره بالنسبة إلى التخصّصات المختلفة، ومنها ما يتعلق باللغات الأجنبية التي يتقنها الباحث. في الأردن يمكن الملاحظة، بسهولة، أن الغالبية الساحقة، إن لم يكن كلهم، هم من المتخصّصين في العلوم الإنسانية، وفي العلوم التربوية، مع استثناءات قليلة هم ممن تخرّجوا في جامعات عربية. في حين يمكن القول إن جلّ حمَلة الدكتوراه، أو معظمهم الساحق، هم ممن تخرّجوا في جامعات غربية، وتحديداً أمريكية. ويعود هذا الأمر إلى سياسات الابتعاث والإيفاد في بعثات دراسية للحصول على الدكتوراه التي تتبناها الجامعات الأردنية، والتي توجّه الطلاب باتجاه الجامعات الأمريكية أولاً، والأوروبية ثانياً، في حين أن معظم العاملين في كليات الآداب والتربية والفنون هم من غير المبعوثين، وممن أنهوا دراساتهم في الدكتوراه على نفقتهم الخاصة، وبالتالي فإنهم يتجهون إلى الجامعات الأردنية أو العربية، نظراً إلى انخفاض التكلفة المادية.

وتفسر هذه الحقيقة المستوى الأعلى من انخراط الباحثين في العلوم الطبيعية والهندسية في مشاريع دولية بحثية. فالعاملون في هذه التخصّصات سبق لهم أن عاشوا في المجتمعات الغربية، وبالتالي فهم يملكون معرفة أكبر، وجرأة أكبر، في الانخراط في مشاريع البحث العلمي مع فرق بحثية أجنبية. وهم يملكون معرفة مشابهة أو قريبة من المعرفة التي يملكها نظراؤهم من الباحثين الغربيين، من حيث طرائق العمل البحثي. وعلى العكس منهم، يشعر المختصون في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية بالرهبة من الانخراط في مشاريع بحثية مع باحثين أجانب.

ففي جامعة اليرموك، يلاحَظ أن الكثير من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم، وفي كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، انخرطوا في مشروعات بحثية مموّلة من شركتي أوراكل ومايكروسوفت العالميتين. كذلك نجح بعض أعضاء هيئة التدريس من المختصّين في تكنولوجيا المعلومات في التقدم إلى مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً مشاريع تمبوس وENPI. وسبق لبعض العاملين في كلية العلوم أن حصلوا على تمويل من مؤسسات تمويل أوروبية وعالمية، مثل اليونسكو ومؤسسات تمويل ألمانية لمشاريع في قطاع الطاقة الشمسية أو في مراقبة ظاهرة التصحر في الأردن.

وتؤدي القدرات اللغوية دوراً كبيراً في انخراط الباحث في مشاريع بحثية عالمية أو في شبكات بحثية علمية عالمية. وفي حين لا يعاني كثير من الباحثين، في كليات العلوم

والهندسة، مشاكل لغوية، بالنظر إلى تخرجهم في جامعات غربية، فإن المختصّين في العلوم الإنسانية والتربوية، وفي كليات الشريعة، يعانون مشاكل لغوية، ولا يتقنون في الغالب إلا اللغة العربية، وبالتالي فإن مستوى انخراطهم في مشاريع بحثية منخفض، بل إن مشاركتهم في مؤتمرات عالمية محدود للغاية، ومنهم من لم يشارك طوال حياته في مؤتمر علمي خارج الأردن.

ويشكّل ضعف المهارات اللغوية عند العاملين في الكليات الإنسانية والاجتماعية والأدبية والتربوية مشكلة أخرى ذات صلة بالبحث العلمي. ويتعلق الأمر هنا بعدم قدرة المختصّين في هذه التخصّصات على مواكبة التطورات العلمية في حقولهم المعرفية، بالنظر إلى عدم إتقانهم للغات الأجنبية، الأمر الذي يجعلهم معزولين عن آخر التطورات في حقولهم المعرفية، وبالتالي يجعلهم في حال من القطيعة مع المشاريع البحثية العالمية. إن معظم المختصّين في هذه العلوم لا يعتمدون إلا على اللغة العربية في متابعة الأدبيات والأبحاث في تخصّصاتهم، وبالنظر إلى بطء ومحدودية حركة الترجمة في الوطن العربي، فإن هؤلاء الباحثين يبقون غير مواكبين للإنتاج العلمي الصادر حديثاً في تخصّصاتهم.

ويمكن الجزم بأنه، وبالنظر إلى ضعف الموازنات التي تخصّصها الجامعات الأردنية للبحث العلمي، بسبب توجه معظم موازنات الجامعات إلى بند الرواتب والأجور، فإن الجزء المهم من الأموال التي تنفق على البحث العلمي في الأردن هو من مصادر خارجية، حيث يؤدي الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر لتمويل المشاريع البحثية، تليه الولايات المتحدة، ثم اليابان. ومنذ فترة قريبة، بدأت بعض الصناديق العربية، وتحديداً الخليجية، بتوفير بعض التمويل للمشاريع البحثية.

يؤدي اعتماد الباحثين الأردنيين على التمويل الأجنبي إلى نتائج، بعضها سلبي، وبعضها الآخر إيجابي، على صعيد البحث العلمي. فمن النتائج الإيجابية أن التمويل الأجنبي يسدّ فراغاً كبيراً في ظل الشحّ الكبير الذي تعانيه الجامعات الأردنية في المال المخصّص للبحث العلمي، وفي ظلّ غياب المال الحكومي المخصّص للبحث العلمي، وفي ظلّ إحجام القطاع الخاص عن تمويل المشاريع البحثية. وبالتالي، يمكن القول إنه لولا التمويل الأجنبي لاختفى الجزء الأكبر من النشاط البحثي في الأردن.

ومن النتائج الإيجابية الأخرى المترتبة على انخراط الباحثين الأردنيين في مشاريع بحثية مموّلة من جهات غربية، يتعلق باكتساب الباحثين الأردنيين مهارات معرفية وتقنية جديدة، بما يؤدي إلى تطوير مهارات وقدرات الباحثين الأردنيين الذي يحققون فائدة كبيرة من خلال اطلاعهم على أنماط حديثة من المواضيع البحثية، ومن المنهجيات والتقنيات الحديثة، التي يحملها معهم الباحثون الغربيون. إن الانخراط في مشاريع بحثية أوروبية وأمريكية تجعل الباحث المحلي مواكباً لنمط المواضيع التي يعمل الباحثون الغربيون عليها.

كما تعمل المشاريع البحثية والتمويلية الغربية على طرح مواضيع بحثية جديدة، ربما يعجز كثير من الباحثين المحليين عن طرحها أو تطويرها. ويمكن الحديث، على سبيل المثال، عن المشاريع الكثيرة التي موّلها الاتحاد الأوروبي، وبعض دول الاتحاد الأوروبي منفردة، في الأردن، في مجال التراث الحضاري أو الثقافي. ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، لم يكن أحد يتحدث عن التراث في الأردن، ولم يكن هناك أدنى اهتمام بالتراث، بالنظر إلى أن كل الاهتمام البحثي كان منصبّاً على العمل الأثري، وعلى الحفريات الأثرية. ولكن بفضل المشاريع الأوروبية، أصبحت المواضيع المتعلقة بالتراث الثقافي والحضاري، من أكثر المواضيع رواجاً، وزاد وعي كثير من الباحثين بأهمية البحث العلمي في مجال التراث الثقافي.

كما عملت هذه المشاريع الأوروبية على تغيير النظرة السلبية لدى الأردنيين إلى مفهوم التراث. فبعد أن كان التراث المعماري، على سبيل المثال، يشكّل مصدراً للعار والخجل، وكان الجميع يسعى إلى هدم منزله القديم ليستبدله بمنزل حديث، أصبح كثير من الأردنيين ينظر باحترام إلى العمارة التقليدية، وإلى التراث المعماري الحضاري، بسبب الكمّ الكبير من المشاريع التي موّلها الاتحاد الأوروبي في موضوع التراث الثقافي والحضاري. ويمكن القول أيضاً إن المشاريع الأوروبية عملت، إلى حدّ كبير، على صوغ كثير من الممارسات الخطابية المتضمنة في البحث العلمي في الأردن.

لعل من أهم الإشكاليات العملية التي تواجهها الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية في الأردن تتأتى من عدم تفهّم صنّاع القرار في قطاع التعليم العالي، وقطاع البحث العلمي، وقطاع الجامعات، لمتطلبات البحث العلمي، وتمييزهم بين البحث النظري، أو المخبري، أو الميداني. كما تتأتى هذه الإشكالية من كون معظم صنّاع القرار في هذه القطاعات، هم من المختصّين في العلوم الطبيعية والطبية والهندسية،

وهم بالتالي أقل معرفة بمتطلبات البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي. ونظراً إلى وجود مخيال اجتماعي سائد لدى مختلف الشرائح الاجتماعية في الأردن، يرى أن العلوم الطبيعية والطبية والهندسية هي بمنزلة علوم طبيعية ذات صدقية تستحق الاحترام والموثوقية، في حين يرى أن العلوم الإنسانية والاجتماعية هي بمنزلة فروع لا تتمتع بالصدقية والموثوقية نفسهما، إلى الحدّ الذي يذهب فيه البعض من هؤلاء إلى نفي صفة العلمية عن هذه الفروع المعرفية؛ ونظراً إلى أن عدم تفهم صنّاع القرار في الجامعات لمتطلبات البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي الذي يتطلب في الغالب عملاً ميدانياً ووجوداً كبيراً للباحث في الميدان، وداخل المجتمع المدروس، على الرغم من إصرار إدارات الجامعات على وجود الأكاديميين في مكاتبهم، وداخل الحرم الجامعي، طوال أيام الأسبوع؛ فإن كلّ ذلك يحدّ كثيراً من النشاط البحثي في مجال الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية.

وثمة مشكلة عملية أخرى تواجهها الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية في الأردن، وهي تتصل بالتأكيد بعوامل ثقافية وتاريخية. ويتعلق الأمر هنا بميل الباحثين إلى العمل البحثي بصورة منفردة، وعدم قدرة الباحثين على العمل ضمن فرق بحثية، وضمن عمل بحثي جماعي. إن معظم الدراسات والأبحاث التي تجرى في الأردن يقوم بها باحثون منفردون، وهو ما يضفي محدودية كبيرة في نتائج هذه الدراسات، نظراً إلى أن النشاط البحثي العلمي هو في جوهره نشاط متعدد المسارات، كما أن مواضيع البحث هي دائماً ذات مكوّنات معرفية متعددة، ولا تنتمي إلى مجال معرفي واحد متجانس. ففي حين يهيمن على النشاط البحثي في الجامعات المتقدمة، أي المنهجيات التي لا تنتمي إلى فرع معرفي واحد، وإنما إلى عدة فروع معرفية، نظراً إلى تداخل المواضيع العلمية، وعدم إمكان الفصل المطلق بينها، فإن معظم الباحثين الأردنيين يمارسون نشاطهم البحثي بشكل انفرادي، ولا يتمكّنون من العمل ضمن فرق بحثية جماعية. ويعود هذا الأمر إلى عوامل ثقافية ترتبط أساساً بشكل البناء الاجتماعي في الأردن الذي لا يتميّز بالانقسامية والشقاقية، وبالتالي لا يشجع على قيم التعاون والتكامل مع الآخرين، كما يستند إلى عوامل معرفية تتمثل بعدم إدراك كثير من الباحثين الطبيعة المعرفية التعددية للبحث العلمي.

وثمة مشكلة أخرى تحدّ كثيراً من النشاط البحثي في الأردن، إن كان على مستوى العلوم الطبيعية أو على مستوى الدراسات الاجتماعية والإنسانية. ويتعلق الأمر هنا

بالغرض المحفِّز أو المشجع للنشاط البحثي. إن معظم النشاط البحثي في الأردن موجّه إلى أغراض الترقية الأكاديمية التي يشتمل عليها نظام الترقيات في الجامعات الأردنية، والتي يطمح إليها الأكاديميون الأردنيون بهدف تحسين دخلهم المادي، وتحسين فرصهم في الوصول إلى بعض المواقع القيادية داخل الجامعات الأردنية، كالوصول إلى موقع عميد الكلية، أو موقع نائب رئيس الجامعة، أو موقع رئيس الجامعة، حيث يشترط في تولي كل هذه المواقع الحصول على الترقية الأكاديمية، وغالباً الحصول على رتبة الأستاذية، وهي أعلى الرتب الأكاديمية في الجامعات الأردنية. إن ارتباط البحث العلمي بالترقية الأكاديمية، بشكل رئيسي، يحدّ كثيراً من تطور البحث العلمي، إن كان في مجال العلوم البحتة أو في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. فالبحث هنا، بدلاً من أن يكون في خدمة العلم أو في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الكبير الذي ينتمي إليه الباحث، يصبح البحث العلمي مجرد عملية تقنية وبيروقراطية هدفها تمكين الباحث من الوفاء بمتطلبات الحصول على الترقية الأكاديمية، وهو ما ينعكس بالضرورة على طبيعة المواضيع البحثية التي يختارها الباحث، كما ينعكس على نوعية وسوية البحث العملي الذي يقوم به الباحث.

وفي حين يشكّل الباحثون الاجتماعيون والأنثروبولوجيون في كثير من المجتمعات الغربية ما يمكن تسميته بالجماعات أو «Community»، من حيث وجود كثير من عناصر الهوية المشتركة لدى الباحثين، ومن حيث وجود تدفق في المعلومات بين مكوّنات الجماعة، ومن حيث هيمنة تيارات فكرية ونظرية تخلق أشكالاً من الاستقطاب داخل هذه الجماعات، فإن الباحثين الأردنيين في المجالات الاجتماعية والأنثروبولوجية، لا يشكّلون أكثر من أفراد متناثرين، ولا يملكون الحدّ الأدنى من التواصل في ما بينهم، إن كان على مستوى شبكات المعلومات، أو على مستوى الأنشطة العلمية، كالمؤتمرات والورش التي تعمل على تعريف الباحثين بعضهم ببعض، وتعمل على خلق إحساس بهوية مشتركة للباحثين، وبما يمكّنهم من التحول إلى جهة مؤثرة في المشهد الوطني العام، سواء أكان ذلك على صعيد البحث والدراسة أم على صعيد صنع السياسات الوطنية.

# الفصل الثامن

# الإنتاج المعرفي الاجتماعي الفلسطيني: التمويل والمحدّدات الوطنية(*)

**ساري حنفي(**)**
**ترجمة: أمين الأيوبي**

## مقدمة

يُدرَّس علم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية منذ زمن غير بعيد، ويوجد في فلسطين إحدى عشرة جامعة وكلّية، أقدمها جامعة بيرزت، وقد تأسست في سنة ١٩٧٢، تليها جامعة النجاح (أكبر الجامعات الفلسطينية). ويُدرَّس في خمس من هذه الجامعات علم الاجتماع باللغة العربية، وقد بلغ عدد الطلاب الذين التحقوا بهذه الجامعات ١٤٠ ألف طالب لغاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، منهم ١١ بالمئة ملتحقون بكلّيات متوسطة، و٣٤ بالمئة يدرسون في «جامعة القدس المفتوحة»، و٥٥ بالمئة يدرسون في الجامعات. لكنّ البحوث في علم الاجتماع خارج إطار المشاريع الجامعية زادت منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ولا سيَّما البحوث التي تجريها المنظمات غير الحكومية.

---

(*) في الأصل هذا الفصل هو ترجمة لـ: «Palestinian Sociological Production: Funding and National Considerations,» in: Sujata Patel, ed., *International Handbook of Diverse Sociological Traditions* (London: Sage Publication, 2010).

وبودّي التعبير عن عميق امتناني لجميع الباحثين الذين ناقشوا الأفكار المذكورة في هذه الدراسة وقرأوا مسوداتها المتنوّعة. وأرغب في التقدّم بالشّكر خصوصاً إلى سليم تماري وسوجاتا باتيل وريغاس أرفانتيس.

(**) أستاذ مشارك في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت، ورئيس تحرير **المجلة العربية لعلم الاجتماع «إضافات»**.

سأحلّل في هذه الدراسة كيفية تأثير نقاط الاتصال بين هياكل السلطة في المجتمع الفلسطيني والدولة الفلسطينية، وبين المجتمع الدولي وسوق الإنتاج البحثي، في الموضوعات البحثية، وفي العلاقة بين المانحين والمنظمات غير الحكومية. بُني تحليلي على ثلاث مجموعات من الأبحاث، تضمّ **الأولى** دراسة تقيّم نمو البحوث في الأراضي الفلسطينية، ولا سيَّما المتصلة بالدراسات السكانية[١]، و**الثانية** تضمّ دراسة أعددتُها لمشروع بحثي بعنوان «تقييم القدرات العلمية والتقنية في دول البحر المتوسط» (ESTIME)[٢]، و**الثالثة** تضمّ دراسة تعاين العلاقة بين المانحين والمنظمات غير الحكومية، الدولية منها والفلسطينية[٣].

ينبغي النظر إلى إنتاج البحوث الاجتماعية في سياق الاحتلال والمنفى، وهما العمليتان اللتان صاغتا تاريخ فلسطين. ففي سنة ١٩٤٨، أي بُعَيد انتهاء الحرب العالمية الثانية والمحرقة النازية، روّج المجتمع الدولي لمشروع استعماري أفضى إلى إقامة الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين. وفي سنة ١٩٩٣، وقّعت الحكومةُ الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو. وبموجب هذه الاتفاقية، اعترفت منظمةُ التحرير الفلسطينية بإسرائيل، ووافقت على تقاسم الأراضي الفلسطينية، فيما وافقت إسرائيل على إقامة كيان فلسطيني غير سياسي على الأراضي التي احتلّتها في حرب عام ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزّة. لكنّ الشطر الثاني من الاتفاق لم يتحقق، وهناك نحو خمسة ملايين فلسطيني كانوا، ولا يزالون، يعيشون لاجئين في الوطن العربي في سنة ٢٠١٣.

## أولاً: المجتمع البحثي

يبيّن آلان روسيون[٤] أن علم الاجتماع في الوطن العربي كان جزءاً من المشروع الاستعماري. فالكتب التي صنّفها المستشرقون، مثل كتاب **وصف مصر** *(Description*

(١) Sari Hanafi, «Report on the Survey and Database of Research on Population Issues in Palestine,» Population Council (Cairo), (Unpublished Report) (2004).

(٢) احتوى مشروعَ إستايم (ESTIME) المعهد الفرنسي لبحوث التنمية (IRD).

(٣) أُجري البحث المتصل بهذا المشروع بالاشتراك مع ليندا طبر وأدّى إلى نشر كتاب. انظر: ساري حنفي وليندا طبر، **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية** (رام الله: مركز مواطن، ٢٠٠٥).

(٤) Alain Roussillon, «Sociologie et identité en Égypte et au Maroc: Le Travail de deuil de la colonisation,» (Sociology and Identity in Egypt and in Morocco: The Work of Mourning of the colonization), *Revue d'Histoire des Sciences de l'homme*, no. 7 (octobre 2002), pp. 125-173.

(*de l'Egypte*) تُظهر هذا القصد. وفي أثناء المرحلة الأخيرة من الحقبة الاستعمارية، وبخاصة بعد استقلال الأقطار العربية، برز علم اجتماع محلّي هو علم الاجتماع الإسلامي. سعى إلى فكّ ألغاز الطبيعة الخاصة بالمجتمع العربي الطبقي، لكنه تمسّك بموقف استشراقي بتحليل ثقافته «الدخيلة»، على أنّ مجتمع العلوم الاجتماعية لم يبرز في المنطقة إلا في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته لمعاينة مجتمعه. أقام وسط علم الاجتماع هذا علاقة معقّدة ومتناقضة مع علم الاجتماع الغربي وعلمائه. صاغت هذه العلاقةُ شراكةً غير متكافئة، كون علم الاجتماع المحلّي بقي معتمداً في تحليلاته على وجهات النظر الأكاديمية التي تطورت في الغرب، لكنه أقام علاقة تعاونية معها. لذلك، تُعتبر علوم الاجتماع غالباً فرعاً معرفياً غربياً يشكك في شرعية وجهات النظر تلك.

كان إنتاج البحوث الاجتماعية الفلسطينية مقتصراً على الجامعات أساساً، مثل «سوسيولوجيا الفلسطينيين» (The Sociology of the Palestinians) الذي أريد من كتابته بناء علم اجتماع لفلسطين «مرتبط بالمجتمع وملتزم بقضاياه، وتطبيقي التوجّه»[٥]، بحيث يكون متحسساً للتّبعية، والطبقات الاجتماعية، والاستغلال الاستعماري[٦]. لكنّ هذا التوجّه المتعارَف عليه لعلم الاجتماع تغيّر في تسعينيات القرن الماضي. أحد الأسباب الرئيسية لهذا التغيّر هو الوضعية المؤسسية للبحث. فالزيادة في عدد المراكز البحثية التي يسيّرها مانحون أجانب جزء من أجندة الليبرالية الجديدة. وترى هذه المراكز أن هناك حاجة إلى دعم منظمات المجتمع المدني المحلّية لتسهيل التحوّل من مجتمع ابتُلي بالصراع إلى مجتمع خارج من الصراع، بهدف إعادة تشكيل طرق دمج الطبقات الدنيا في العلاقات الناشئة بين الدولة والمجتمع. وهذا ما يصحّ خصوصاً اليوم في حالة فلسطين التي لها تاريخ حافل بالصراعات الداخلية والخارجية. إن لهذه الأجندة تأثيراً مباشراً في تكوين المعرفة في علم الاجتماع.

وقد جادل كريشنا وآخرون[٧] بأنه عوض بناء مؤسسات علمية وطنية تنظّم المعرفة في بنى منسجمة، نجد أنها تبني هرميات في الميدان البحثي. ولهذه الأجندة مضامين

(٥) Khalil Nakhleh and Elia Zureik, ed., *The Sociology of the Palestinians* (London: Croom Helm, 1980), pp. 11-12.

(٦) Salim Tamari, «The Palestinians in the West Bank and Gaza: The Sociology of Dependency,» in: Nakhleh and Zureik, eds., Ibid., p. 238.

(٧) V. V. Krishna, Roland Waast and Jacques Gaillard, «Globalization and Scientific Communities in Developing Countries,» UNESCO, World Science Report (1998), p. 269.

خطيرة في سياق فلسطين، نظراً إلى ضعف الهيكل التعليمي المؤسسي المتعارَف عليه، واحتلال الأراضي الفلسطينية، والتأثير الكبير للكيانات الدولية في سياساتها الداخلية.

وبحلول سنة ٢٠٠٨، باتت المنظّمات غير الحكومية تتولّى بشكل أساسي إعداد البحوث في علم الاجتماع في الأراضي الفلسطينية. لكنّ هذه البحوث تأخذ شكل أعمال استشارية (مشاريع بحثية صغيرة تقاريرها غير منشورة) وبحوث أكاديمية. يوجد اليوم اثنان وأربعون مركزاً بحثياً بعد أن كان عددها لا يتجاوز ثلاثة مراكز في سنة ١٩٨٨. من هذه المراكز، أربعة في جامعات، فيما تدير المراكزَ الأخرى منظماتٌ غير حكومية تشدّد على التنمية والمدافعة. لكنّ هذه المنظمات تعاني شحّ التمويل الخاص والعام، وهي مرغَمة على الاعتماد على التمويل الأجنبي الذي يعوّق جهودَها التخطيطية الطويلة الأجل وتوظيفَ عامِلين مؤهَّلين. وهذا يؤثر في طبيعة البحوث التي تبقى مبعثرة على نحو يحول دون تعميق تخصصات بحثية من قبل مراكز البحوث والباحثين.

أضف إلى ما تقدم، وجود أوساط بحثية كبيرة تدرس أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان ومصر (وفي الأردن أيضاً، وإن بدرجة أقل) وهي تشكل حلقات وصل بين الجامعات والمراكز البحثية. لكنّ حال من يعدّون بحوثاً في الأراضي الفلسطينية ليست كذلك، حيث نال عدد قليل من الباحثين شرعية مهنية في التدريس، وفي إجراء البحوث في آن واحد. ولا ريب في أنه يمكن اعتبار أن هناك عدداً قليلاً من المقاولين البحثيين (Intellectual entrepreneurs)[٨]، والمراد بذلك الذين شاركوا في أغلب العقود البحثية في الأراضي الفلسطينية.

ويمكن ربط التحولات الجارية في أجندة الجهات المانحة بثلاث عمليات[٩]:

حدث في **العملية الأولى** تحوّل جوهري منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي في طبيعة الاقتصاد السياسي للمساعدات داخل قطاع المنظمات غير الحكومية. وقد أدّت هذه التطورات إلى تغييرات في تنظيم المساعدات وتوزيعها على المستوى الدولي، ذلك أن المنظمات غير الحكومية الشمالية كانت المانح الرئيسي للمنظمات غير الحكومية الجنوبية، وهو ما يقوّي التضامن الفردي بين الطرفين، بينما اليوم يجري التشجيع على

(٨) Vincent Romani, «Universités et Universitaires palestiniens,» *Egypte Monde Arabe: D'une Intifada à l'autre: La Palestine au quotidien*, no. 6 (2003), pp. 55-80.

(٩) حنفي وطبر، **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية**.

تقديم المساعدات من خلال منظمات ثنائية ومتعددة الأطراف تتوسّط المنظماتِ غير الحكومية الجنوبية والوكالات الحكومية والتنموية. لذلك، انطلقت عملية إضفاء طابع مهني ومؤسسي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة المدافعة والبحث، بسبب زيادة تدخلاتها في التعاون التنموي. وقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية ممارسات جديدة على شكل بحوث وبرامج تدريبية تعليمية مدنية وأنشطة زيادة الوعي[١٠].

تزامن ذلك مع احتدام المنافسة بين المؤسسات الفلسطينية على الحصول على هذه المساعدات. لذلك، تعيّن على المنظمات غير الحكومية التي تأسست سابقاً أن تكافح لكي تحافظ على بقائها التنظيمي. ونشبت خلافات بين المنظمات غير الحكومية المعتمدة على الطبقة الوسطى الحضرية الجديدة من جهة، والجمعيات الخيرية التقليدية، وتلك التي تنظّم اللّجان الشعبية من جهة أخرى. كما وضع المانحون الغربيون معايير جديدة للتمويل، وشروطاً لتوزيع المساعدات. وقد أدّى ذلك إلى نشوء هرمية للمنظمات، على صعيد فرص الحصول على المساعدات. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك مفرّ من تهميش الجمعيات الخيرية واللّجان الشعبية[١١]. لذلك، أدى تقلّص التمويل المتاح، بالإجمال، إلى تركيز الأموال في أيادي حفنة عالية الكفاءة والحرفية من المنظمات والمراكز البحثية التي لها علاقات مع عواصم الدول المانحة.

وفي **العملية الثانية**، أوجد التحوّلُ في الاقتصاد السياسي للمساعدات الممنوحة للمنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين، أشكالاً جديدة للرأسمال الاجتماعي والسياسي. وأدّى ذلك إلى تشجيع المراكز البحثية وإقامتها على حساب المساعدات التي تُمنح للجامعات؛ وهذا جزء من أجندة سياسية جديدة لتمكين مؤسسات المجتمع المدني. فالجهات الدولية الفاعلة ترى في الجامعات مؤسسات عامة مربوطة بالحكومة أكثر منها مجتمعاً مدنياً. ومع أنها أقرّت بالتبعات المؤسسية لإجراء البحوث خارج فضاء الجامعات، فقد سلّطت الضوء على مزايا عمل ذلك من خلال وحدات صغيرة الحجم لا تواجه عراقيل جهاز إداري جامعي وتتميّز بالمرونة والكفاءة. وتجادل هذه

(١٠) ريما حمامي، «المؤسسات الأهلية الفلسطينية: مهننة السياسة في غياب المعارضة،» **السياسة الفلسطينية** (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس) (ربيع ١٩٩٦)، ص ١٠.

(١١) شكّلت الأحزابُ والفصائل السياسية هذه اللجان لتهيئة الناس لمواجهة الأوضاع الناجمة عن الاحتلال والمقاومة.

المؤسسات بأن هذه الوحدات قادرة أيضاً على مواصلة البحوث حين تقفل الجامعات أبوابها، بسبب الصراعات السياسية الداخلية وحالات حظر التجوال الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

زد على ذلك أنه يردّد صدى هذا الموقف مراكزُ بحثية تخشى قياداتُها حصول الجامعات على حصة من تمويل المراكز كنفقات عامة إذا ما أصبحت تابعة لهذه الجامعات. والنتيجة هي إفقار الجامعات الفلسطينية، وعجزها عن إيجاد موارد مناسبة للبحث. أضف إلى ذلك أن وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للتعليم العالي اللذين يموّلان الجامعات الفلسطينية لم يهتموا بالبحث العلمي. وغدت هذه الجامعات مجرّد أمكنة لتخريج طلاب ليس لهم صلة بالمجال البحثي. وهذه العملية قد أدت إلى إضعاف الدولة من سلطاتها في آخر الأمر.

اعترف بعض المانحين بهذه المشكلة مؤخراً، مثل مؤسسة فورد، وشجّعوا الباحثين الشباب منذ سنة ١٩٩٩ على تمويل منافسة سنوية بالتعاون مع جامعة بيرزيت. ونتيجة لذلك، نُشرت مقالات سوسيولوجية التوجّه عالية الجودة. وحذت حذو فورد مؤخراً وكالاتٌ بحثية أخرى، مثل «معهد الدراسات التطبيقية الدولية» (FAFO) (النرويج)، و«المركز الدولي للبحوث الإنمائية» (كندا)، و«المجلس القومي للسكان» (القاهرة)، ومؤسسات ألمانية، والمركز الفرنسي للبحوث في الشرق الأدنى (IFPO) بتمويل مشاريع جامعية فلسطينية.

وفي **العملية الثالثة** أسهم ارتباط المنظمات غير الحكومية المحلية بقنوات تقديم المساعدات في نموّ فاعلين جُدد في هذا القطاع، وهو ما أدّى إلى تغييرات في الهياكل المفاهيمية والمؤسسية للمنظمات غير الحكومية. وبناء على ذلك، تولّت إدارةَ هذه المنظمات غير الحكومية نخبةٌ جديدة عابرة للحدود[١٢] تقيم صلات مع نخبة معولمة. تقيّم هذه النخبة القضايا والمشكلات بإبرازها في المناقشات، وفي الأطر الفلسفية التي تطوّرت في البحوث الدولية، والتي تظلّ منفصلة عن السياقات المحلية. لذلك، تمثّل المنظماتُ غير الحكومية المعاصرة «مواقع متجزّئة»، بمعنى أنها متموضعة محلّياً ضمن القنوات التنموية والشبكات التي تعمل على صعيد عالمي.

(١٢) جميل هلال، **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة** (رام الله: مركز مواطن، ٢٠٠٦).

وإذا حاكينا تصنيفات جاك كبانجي[١٣]، يمكن للمرء الآن أن يميّز بين ثلاث فئات من الباحثين الاجتماعيين العاملين حالياً في فلسطين: الفئة **الأولى** تضمّ باحثين اجتماعيين ملتزمين (أو ناشطين) وعاملين من منطلقات أيديولوجية أو سياسية أو وطنية في حلّ المشكلات المجتمعية. وتضمّ الفئة **الثانية** أشخاصاً لا يؤمنون بإسناد دور ريادي للدولة في مشروع تحديث المجتمع الفلسطيني، ويبحثون عن جهات فاعلة جديدة في المجتمع المدني لإكمال هذا المشروع. وتضمّ الفئة **الثالثة** والأخيرة خبراء مهتمّين بالبحوث السوسيولوجية، كونها أداة إنمائية لإدارة الأزمة الاجتماعية، لكن من دون الانخراط في بحوث عميقة وبحوث نظرية نقدية.

إن تنافس هذه الفئات الثلاث على الموارد، جعل البحث مدفوعاً بالتزام مبالغ ببراديغم الهوية على حساب النقد الاجتماعي.

يتميّز التحليل السوسيولوجي المعاصر بتشديد زائد على العوامل الخارجية، وعلى الدور السلبي الذي أداه الاستعمار في المجتمع الفلسطيني، وبتقليل أهمية العوامل الداخلية، والتناقضات في هذا المجتمع. وإضافة إلى ما تقدم، لا تعكس مواضيع الدراسات المقتبسة من الغرب ويروّج لها المانحون، مثل إحلال الديمقراطية أو الرضا الشعبي، الصيرورات الداخلية المرتبطة بالمجتمع الفلسطيني الحالي. وليس هناك في الوقت عينه تشجيع على دراسة المواضيع المحلية الجديدة. ونتيجة لهذا التناقض، علِق الباحثون في مصيدة، فانتقاد غياب الديمقراطية يعني ضمناً انتقاد هياكل السلطة القائمة، وتوسعاً في القبول بالمواقف التي تتبنّاها المنظمات الدولية المانحة. وبالتالي، حصيلة ذلك في الغالب معرفة عملية[١٤]، ذات إطار مفاهيمي ضعيف. وعلى حدّ تعبير أدورْنو[١٥]: «وجه الخطر في الفن الملتزم سياسياً أنه سيُفضي إلى فنّ سيئ، ومن دون أن يصبح سياسة جيدة أيضاً».

بعد أن أصبحت التفجيرات الاستشهادية في السنين الأخيرة للانتفاضة الثانية الوسيلة الأساسية للأعمال العسكرية التي يقوم بها الفلسطينيون، صار في مقدورنا

---

(١٣) جاك كبانجي، «كيف تقرأ الإنتاج الاجتماعي العربي،» **إضافات: مجلة علوم الاجتماع العربية** (الجمعية العربية لعلم الاجتماع ـ بيروت)، (نشرة غير دورية) (٢٠٠٥)، ص ٧٥ ـ ٧٧.

(١٤) Vincent Romani, «Sociologues et Sociologies en cisjordanie occupée: Engagements et hétéronomies: Etude de cas,» (Sociologsts and Sociologies in Occupied West Bank: Engagment and Heteronomies) (Unpublished Paper) (2007).

(١٥) Theodor Adorno, «Commitment,» in: Andrew Arato and Eike Gebhardt, eds., *The Essential Frankfurt School Reader* (New York: Continuum, 1982).

رؤية اتجاه جديد في أوساط بضعة باحثين فلسطينيين في علم الاجتماع، ينتقدون هذه النزعة الوطنية التي اختزلت النضال إلى وسيلة واحدة، ويلتزمون بتغيير المجتمع الفلسطيني. كما شجب العديد من المواطنين الفلسطينيين هذه الأعمال من خلال التماسات ومقالات نُشرت على صفحات الجرائد، ووصفت هذه الأعمال بأنها جرائم حرب.

## ثانياً: الحقل البحثي

إن استخدام بيير بورديو لمفهوم «الحقل» (Field) يساعد على توضيح طبيعة الإنتاج الفكري.[١٦] الميدان ثمرة تفاعل بين قواعد معيّنة، ووضعية الوكيل ورأسماله (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والرمزي)[١٧]. تتميّز قواعد الحقل البحثي في حالة فلسطين بالتعقيد، وبإسهام الجهات الفاعلة المحلية، وكذلك الوكالات المانحة في إرسائها.

وفي هذا السياق، فإن الحقل الفكري ساحة اجتماعية للصراع على تخصيص أنواع محدّدة من الرساميل. فعلى حين يركّز المفكرون غالباً على الأفكار والأيديولوجيات المتنافرة في تفسير الصراع في حقل ما، نجدهم يتجاهلون هيكلية السلطة التي صاغته. توجد خطوط انقسام عديدة داخل هذه الهيكلية: بين كبار العلماء المعروفين وحديثي العهد بالمهنة، وبين الناطقين بالإنكليزية والناطقين بالعربية والفرنسية. فالمفكّرون الكبار، والمفكّرون الذين يتكلمون بالإنكليزية، يعيقون محاولات الآخرين توطيد أنفسهم. وللمفارقة فبعد أن همّشت هذه النخبةُ الباحثة الباحثين الجدد والطلاب المتخرّجين حديثاً، نجدها تشتكي من قلّة الباحثين المقتدرين في فلسطين. ويوجد أغلب هؤلاء في المدن الكبيرة (القدس ورام الله) القريبة من الجهات المانحة، بينما يقيم الباحثون المبتدئون عادة في مختلف أنحاء المنطقة العربية، وهم يخسرون في المنافسة عموماً بسبب موقعهم الجغرافي.

كان لتزايد المجموعات البحثية خارج إطار الجامعات عواقب ثلاث ارتدّت سلباً على الإنتاج البحثي:

(١٦) الحقل منظومة وضعيات اجتماعية (مثلاً، الحقل البحثي) مهيكلة داخلياً بدلالة العلاقات بين القوى (تفاوت السلطة بين الجامعات، وبين المراكز البحثية، وبين كبار الباحثين والمبتدئين).

(١٧) Pierre Bourdieu, *Homo Academicus* (London: Polity Press, 1990).

**الأولى** هي أنها ثنت أعضاء الهيئات التعليمية في الجامعات عن إجراء البحوث، وإن شارك بعضها في بحوث بالتعاون مع مراكز خارج الجامعات.

و**الثانية** هي أن جهات مانحة تتبرّع بتزويد مكتبات المراكز بالكتب، وهي أحدث من الكتب الموجودة في مكتبات الجامعات، وخارج متناول طلاب الجامعات والباحثين، وهي تظلّ مكتبات خاصّة، وليست متاحة لعموم الناس دائماً؛ وحتى حين تكون متاحة، يكون ذلك ضمن ساعات الدوام. لكنّ وجود هذه المكتبات خارج الجامعات وتشتّتها لا يشجّع الطلاب الخرّيجين وغير الخرّيجين على المشاركة في البحوث.[١٨]

و**الثالثة** لها صلة بجودة الإنتاج البحثي. كما أن البحوث التي تدعمها هذه المراكز تركّز على السياسة، مثل البحوث المتصلة بالدراسات السكانية[١٩].

وتبقى غالبية هذه الدراسات غير منشورة، أو لا تخضع لعملية مراجعة مناسبة من نظراء في الحقل العلمي في حال صدورها. وإضافة إلى ما تقدم، شجّع هذا النوع من التمويل على طلب الخدمات الاستشارية. فهذه البحوث معتمدة على تعميمات متدنّية المستوى، وعلى استقراءات من جداول مستمَدَّة من عيّنات صغيرة. وهناك مؤسسات تمويلية لا تدعم البحوث أصلاً، لكنها تقدّم الأموال فقط لورش العمل، ولأنشطة التشبيك، باعتبارها مشاريع بحثية. لذلك، فإن الحقل البحثي مهدَّد بنموذج بحثي معتمد على السوق؛ إنتاج البحث واستهلاكه مقتصران على عميل محدَّد، وليس مخصصاً لعموم الناس.

هناك انحياز فاضح إلى بناء البنية التحتية المادية عوضاً من الموارد البشرية في المراكز البحثية. وعلى سبيل المثال، يمتلك أغلب المراكز نظم اتصالات ممتازة، مثل الإنترنت، والمواقع الإلكترونية والكتيبات والمنشورات والرسائل الإخبارية. لكنّ تجنيد موظفيها البحثيين يتم بموجب عقود تنتهي آجالها بانتهاء المشاريع (في غضون ثمانية عشر شهراً عموماً)، في حين أن المستخدمين الإداريين دائمون. وهذا ما يدفع

(١٨) أشار أحد طلاب الماجستير في رام الله بأسى إلى أنه «أُرغم على التنقل في أرجاء الضفة الغربية من مدينة إلى أخرى بحثاً عن كتاب هنا أو هناك. ومع أنه لا يوجد مكتبة عامة مركزية (عادة ما تكون مكتبة البلدية فقيرة بطبيعة الحال)، تعتمد مكتبات الجامعات بالكامل على الكتب الممنوحة».

(١٩) Sari Hanafi, «Vivre dans le camp, vivre ailleurs: Les Palestiniens réfugiés en Egypte et dans les territoires palestiniens,» (Living in Camp and Off-camp: Palestinian Refugees in Egypt and in the Palerstinian Territoiry) *Geographies: Bulletin de l'association des géographes français* (Association de Géographes Français, Paris), vol. 83, no. 1 (2006), pp. 76-92.

الباحثين إلى الانتقال من مركز إلى آخر سعياً وراء المشاريع. وبما أن عقود توظيف الباحثين قصيرة الأجل، تنعدم استمرارية العمل داخل المؤسسة. فلا عجب إذاً أن المراكز تتعامل باستمرار مع أفراد وحيدين. كما أنه لا يجري تشجيع الباحثين على أن يكونوا جزءاً من عملية صنع القرار. وهذه المراكز لا تقدّم برامج تدريبية للباحثين لديها إلا نادراً، وهي لا تتقاسم ما لديها من معلومات، بل إنها تُقصي عامة الناس عن مناقشاتها ومجادلاتها وورش العمل لديها أحياناً، أو تتيحها بموجب دعوات مشاركة فقط. وهذا الوضع يرغم العديد من الخرّيجين المقتدرين على البحث عن وظائف لدى السلطة الوطنية الفلسطينية أو العمل خارج فلسطين لدى منظمات إنمائية غير حكومية. والخلاصة هي قلّة البحوث التحليلية العميقة.

## ثالثاً: أشكال جديدة للمعرفة

يمكننا تمييز أشكال معرفية جديدة برزت منذ تسعينيات القرن الماضي لتقييم فلسطين المعاصرة. والمراكز البحثية التابعة للمنظمات غير الحكومية التي تروّج في الوقت الحاضر لبحوث متمحورة حول الدفاع عن قضايا وعن سياسات إنما تقوم بذلك عبر تنظيم مسوحات أساساً تعتمد في الغالب على استطلاعات رأي، كونها المصدر الوحيد للبيانات التجريبية. وهي تستخدم لا محالة تقنيات كمّية لدراسة الأوضاع المعيشية. من أسباب ذلك توجّه المؤسسات المانحة التي تفضّل مشاريع بحثية ذات مؤشرات كميّة غير غامضة. إن «عشق الكمّ» هذا[٢٠] خالٍ من التفسير النقدي. وتُجري ثمانية مراكز بحثية حالياً استطلاعات للرأي العام تتناول قضايا سياسية. إنها منهجية تسيّرها الجهات المانحة وتناسب نموذج مشروع «موحَّد». تحدد مراكز الاستطلاع في الاقتراح حجمَ العيّنة والاستبيان والموازنة.[٢١]

وعلى سبيل المثال، موّلت إحدى المؤسسات الألمانية استطلاعات لآراء المجتمع الفلسطيني، كجزء من برنامج للترويج للديمقراطية، للحصول على معلومات عن تكوين النخبة الجديدة، وعن اتجاهات الآراء السياسية. ومن دواعي الأسف أن بعض الأسئلة

(٢٠) Salim Tamari, «Social Science Research in Palestine: A Review of Trends and Issues,» in: R. Bocco, B. Destrmeau and J. Hannoyer, dir., *Palestine, Palestiniens: Territoire national, espaces communautaires*, Cahiers du CERMOC; no. 17 (Beirut: CERMOC, 1997), p. 33.

(٢١) المراكز هي: «مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية» (OPSSC) في جامعة النجاح؛ و«برنامج دراسات التنمية» (DSP) في جامعة بيرزيت؛ و«المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية» (PCPSR)؛ ومركز القدس للإعلام والاتصال» (JMCC)؛ و«المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة» (بانوراما).

التي استُخدمت كانت إيحائية. وعوضاً من تقييم الرأي، ولّدت رأياً وصنعته، وشرعنته إلى خطابات وأفعال سياسية لجهات سياسية فاعلة معيّنة تشكل النخبة الحالية، وأصبح علماء الاجتماع جزءاً من اللعبة السياسية[٢٢].

هذه الأنشطة الجديدة مرتبطة بمفهوم جديد لـ «الجمهور» يرى أنه ينبغي أن يكون المواطنون راضين على الأعمال الجارية في المجالين الاجتماعي والسياسي. وهؤلاء يزعمون أن هذه النماذج لاقت قبول المواطنين الجدد، وهو ما يشير إلى تفوّق تحليلهم على الطرق البحثية التقليدية التي تروّج لها الجامعات التي تستخدم تحليلات مقارَنة معمَّقة. وفي هذا الصدد، أوجدت المنظمات الإنمائية غير الحكومية مجموعة جديدة من المفاهيم التي يسمّيها الأنثروبولوجي ريكاردو بوكو[٢٣] «مجتمع المعرفة». وهو يجادل بأن هذه العبارة، فضلاً عن مفاهيم أخرى، مثل «إدارة المعرفة» و«تقاسم المعرفة» يروّج لها البنك الدولي بقوة[٢٤]، ولها ميل إلى الترويج للمعرفة باقتراح نظرية متصوَّرة سلفاً مع منهجيتها الخاصة. ولدى «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP) مجموعته الخاصة من المفاهيم مثل «المساعدة المعتمدة على المعرفة» التي أضيفت إلى مجموعة البنك الدولي[٢٥]، وهو ما أوجد تصوراً جديداً لتقييم العمليات الاجتماعية ومعاينتها في الأراضي الفلسطينية. وتُقنّن هذه المفاهيم تدخلات المساعدات المسيّرة بواسطة الجهات المانحة من خلال أدوات علمية، ونظم قياس ومراقبة على أساس تجارب سابقة متصورة مسبقاً[٢٦].

يُجري هذا النوع من المسوحات في الأراضي الفلسطينية «معهدُ الدراسات التطبيقية النرويجي (فافو)» و«تقارير التصورات الفلسطينية الشعبية» (Palestinian Public Perceptions Reports)، (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦)، وهذه الأخيرة ترعاها جامعة

(٢٢) Patrick Champagne, *Faire l'opinion: Le Nouveau jeu politique* (Manufacturing public opinion: The New Political Game) (Paris: Éditions de Minuit, 1990).

(٢٣) R. Bocco [et al.], «Mesurer la fièvre palestinienne: Notes sur une expérience de monitoring des conditions de vie de la population civile palestinienne pendant la deuxième Intifada, 2000-2006,» *Annuaire Suisse des politiques de développement*, vol. 25, no. 2 (2006), pp. 79-94.

(٢٤) World Bank, *World Development Report 1998-1999: Knowledge for Development* (Oxford: Oxford University Press, 1998).

(٢٥) UNDP, *Capacity for Development: New Solutions to Old Problems* (New York: UNDP, 2002), and UNDP, *Ownership, Leadership and Transformation: Can We Do Better for Capacity Development?* (New York: UNDP, 2002).

(٢٦) Bocco [et al.], «Mesurer la fièvre palestinienne: Notes sur une expérience de monitoring des conditions de vie de la population civile palestinienne pendant la deuxième Intifada, 2000-2006,» pp. 79-94.

جينيف. لكن لمن يجري إنتاج هذه المعرفة، ولأي هدف؟ إذ إن هذه المشاريع والتقارير التقييمة تتاح للجهات المانحة فقط في الأغلب، ولا تتاح لعموم الناس، ولا للمتعاونين.

سنعاين في ما يلي اتجاهات ثلاثة تُوضح طبيعة البحوث الناتجة: (أ) البحوث المعنية بدراسات الفقر، و(ب) البحوث المتصلة بدراسات اللاجئين، وأخيراً (ج) البحث والاستقلالية الأكاديمية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

## ١ ـ البحوث المتصلة بالفقر: هيمنة المسوح

يتم إجراء مسح تشخيصي لـ «تحديد أماكن الفقر» و«تخفيف وطأة الفقر» بموجب دراسات الفقر التي تُجرى في الأراضي الفلسطينية بافتراض أن الفقراء يسكنون أحياءً معيّنة، من دون التقصّي عن أسباب عيشهم في تلك الأحياء وتقييم جذور الفقر، مثل توزيع الموارد ودور الدولة وسياساتها الخاصة بالتعديل الهيكلي. ترعى هذا البحوث الوكالاتُ التابعة للأمم المتحدة لكنها أُنيطت بمنظمات غير حكومية مؤخراً. ولطالما استخدمت الأمم المتحدة مؤشرات كمية، وشدّدت على الخصائص الديمغرافية، وبالتالي فإن طابع هذه المسوحات توصيفي مبني على تقييم الاستهلاك والدخل، إلى جانب العمر المتوقّع للإنسان، ومعدّلات وفيات الأطفال والأمّية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات تحدّد الفقراء وليس الأغنياء، وتستلزم تدخلات في السياسة المتصلة بتقليص عدد السكان الفقراء مع إغفال تقييم المجتمع الثري. ولا تراعى المقاربة النوعية المعتمدة على مقابلات معمَّقة، وعلى تقييم الفقر في مجموعات معيّنة، مثل الشباب، إلا نادراً. وفي هذه الظروف، يستحيل فهم طبيعة صور انعدام المساواة ونظام التقسيم الطبقي.

لكن هناك استثناءات، إذْ إن المقاربة الحضرية التي اعتمدها «المركز الدولي لبحوث التنمية» (IDRC) في سنة ٢٠٠٦، رداً على «الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعاملت مع القضايا الجوهرية المتصلة بقضية الفقر، مثل انعدام إعادة توزيع الثروة داخل كل مجتمع في المنطقة. كما أطلق المركزُ الدولي لبحوث التنمية «مبادرة مدن بؤرية للبحوث» (Focus Cities Research Initiative) من أجل إطلاق مشاريع مبتكرة تُعنى بتخفيف حدّة الفقر في المدن، وبالإدارة البيئية، واستخدام الموارد الطبيعية في تأمين المأكل والمشرب والدخل. وجهوده منصبّة على زيادة الوعي، ودراسة خيارات سياسية، واقتراح أفضل الممارسات

لتقليص الأعباء البيئية في الأحياء الفقيرة في المدن من خلال بحوث تشاركية معمَّقة مع فرق مدينية تضمّ أصحاب مصلحة متعدّدين. وقد أثمر ذلك تركيزاً بحثياً على كل مدينة لفهرسة أكثر القضايا البيئية التي تؤثر في الأحياء الحضرية الفقيرة إلحاحاً، مع التوصل إلى نتائج ومبادرات تعاونية مع برامج إنمائية وتخطيطية حضرية جارية.

## ٢ ـ دراسات اللاجئين

لا تزال الخطابات المهيمنة للمنظمات الفلسطينية والإنسانية تركّز على معاناة الإنسان وتحوّله إلى ضحية. وتشدد هذه الخطابات أحياناً على «متلازمة الضحية» (Victimization syndrome)، وهو ما يسمح للباحثين بتضخيم تجربة «إبانة بؤسك للعالم»[٢٧].

وهذا التوجّه في البحوث المتصلة باللاجئين يتماشى مع مطالبة العالم بضمان توفير الرعاية للضحايا، وهو ما يجيز التدخلات الإنسانية، مثل تدخلات «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأنروا). وبدورها توسّع هذه المنظمات إطار هذه الخطابات بإجراء مسوحات للضحايا، وسؤالهم تقديم اقتراحات متصلة بتوفير الرعاية. وهذا يؤدي إلى توحيد المعرفة المتصلة بالرعاية، واللاجئين، وتقنّن وضعية العاملين الميدانيين كباحثين «وثيقي الصلة»[٢٨].

إحدى القضايا المتصلة بهذا الخطاب سياسة ترى في مخيمات اللاجئين مواقع لتقييم هويات الفلسطينيين ومعاينتها، وبالتالي تكون البحوث قد قنّنت المخيمات بصفتها كيانات شبه سياسية يمكن للمرء من خلالها تحليل صيرورة المجتمع الفلسطيني ودقائقه. كما أصبحت مخيمات اللاجئين مواقع لفهم تاريخ الشعب الفلسطيني وتقييمه بناء على واقعه الذي كان عليه قبل سنة ١٩٤٨. والافتراض هو أن أماكن الفلسطينيين، مثل قرية لوبيه ومدينة صفد، موجودة في مخيمات مثل عين الحلوة واليرموك. لذلك، تُفضي العملية البحثية إلى إضفاء طابع إثني على تاريخ اللاجئين، وتُغفل أهمية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لوضع اللاجئين سوية مع علاقاتهم بشعوب الدول المضيفة[٢٩].

---

(٢٧) Tamari, «Social Science Research in Palestine: A Review of Trends and Issues,» p. 21.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢٩) Elia Zureik, «Theoretical and Methodological Considerations for the Study of Palestinian Society,» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 23, nos. 1-2 (2003), p. 159.

وإضافة إلى ما تقدّم، لا تعالج دراساتُ اللاجئين الفلسطينيين بالقدر الكافي قدرة اللاجئين كذات فاعلة داخل المخيمات، كما لا تعاين الأشخاص الذين يعيشون خارجها. والافتراض في الفكر الشعبي وداخل الوسط العلمي، هو أن جميع الفلسطينيين يعيشون في المخيمات، وأن حياتهم بائسة. وهذا يساعد على الترويج لوجهة النظر القائلة إنه لا أحد من الفلسطينيين يستسيغ البقاء في الدول التي تستضيفهم، وأنهم لا ينشدون العودة إلى ديارهم في آخر الأمر كحلّ وحيد لمشكلتهم. وبناء على هذا الافتراض، تصاغ السياسات الدولية المتصلة باللاجئين الفلسطينيين.

## ٣ـ الاستقلالية الأكاديمية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

زادت الأجندة البحثية تسيّساً منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لمصلحة الوكالات الدولية، وبُذلت ضغوط هائلة على المنظمات غير الحكومية المحلية لكي تمتثل لأجندات المانحين الدوليين. وأياً يكن الاستقلال الأكاديمي قبل ١١ أيلول/ سبتمبر، فقد تضاءل بفعل الحملة التي حملت اسم «الحرب على الإرهاب». اعتُبر الفلسطينيون، بلا استثناء، إرهابيين محتملين، وفرضت الجهات المانحة سيطرة ورقابة على الوسط الأكاديمي، وكان لذلك انعكاسات على الممارسات الأكاديمية، بما في ذلك الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي بات يُنظَر إليها بعين الريبة. وبات المفكّرون الذين ينتقدون إسرائيل والسياسات الغربية عرضة للنقد على الخصوص.

وعلى سبيل المثال، نستعرض في ما يلي حالة ضغوط مورست على الباحثين الفلسطينيين الذين كانوا ينظّمون مؤتمراً في الحرم الرئيسي لجامعة القدس في أبو ديس في مدينة القدس. لم تكن هذه الضغوط لتجري في أي دولة متقدمة، ولم تكن لتستحقّ مناقشة في دراسة كهذه. لقد عُقد المؤتمر الذي حمل العنوان «اللاجئون الفلسطينيون: الأوضاع والتطورات الأخيرة» في ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر. كانت المؤتمرات المعنية باللاجئين الفلسطينيين في الماضي القريب تميل إلى مناقشة القضية كما لو أنها «مسألة مهنية»، وبالتالي لم تكن تربطها بالحاجة إلى إقامة دولة فلسطينية. لكنّ هذا المؤتمر كان مختلفاً. لقد سعى الباحثون والأكاديميون الفلسطينيون إلى إيجاد توجّه جديد لقضية اللاجئين (معاكس لتوجه المسؤولين والوكالات المانحة) من أجل توضيح النواحي القانونية لعودتهم وإشكالياتها، إلى جانب عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

ضمنت جامعة القدس التي نظّمت المؤتمر مشاركة ثلاثين باحثاً محلياً ودولياً. وعلاوة على ذلك، شارك نحو مئتي طالب ومسؤول في أوساط اللاجئين. وتحوّل هذا المؤتمر إلى مناسبة لأنه شاع عقد ورش عمل مغلقة يُدعى إليها ما بين عشرين وثلاثين باحثاً. فلا عجب أن المؤسسة الألمانية التي ترعى المؤتمر قطعت تمويلها فجأة، وطلبت تأجيل عقده. كانت تلك المرّة الثانية التي تطلب فيها هذه الجهة المانحة إرجاء المؤتمر. إن طلب التأجيل طريقة مهذبة ودبلوماسية لإلغاء مشروع؛ لكنّ طلب إرجاء مؤتمر دولي قبل التاريخ المقرر لانعقاده بثلاثة أسابيع مؤشر على تدخل سياسي سافر، فضلاً عن كونه قلّة احترام وانعدام المسؤولية تجاه العمل الأكاديمي. إنها قصة تتطلب توضيحاً.

يقال في المواقع الإلكترونية للدول المانحة إن التربية المدنية هدفها الرئيس، وإن مشاريعها مخصصة لـ «الترويج للديمقراطية»: لكنّ الديمقراطية التي تتوخّاها هذه الدول إنما تنشدها من «شريك سهل الانقياد»، وليس من حماس التي تمثّل إحدى الحركات السياسية الرائدة. فهل ذلك يعني أن الغرض من التمويل الذي تقدمه الدول هو تفكيك الأراضي الفلسطينية، واستئصال التطرّف منها وتسييسها؟ صحيح أن تسيّس أجندة أغلبية المانحين ليس جديداً، لكنّ الجديد هو جسارة بعضهم. فلا يظهر أن قضايا مثل بناء حاجز الفصل العنصري، والقدس، واللاجئين، وسحب بطاقات الهوية، ونقاط التفتيش التي تعرقل حركة الفلسطينيين، تشكل جزءاً من الديمقراطية المنشودة للفلسطينيين. لكن هل يمكن الدفاع عن حقوق الأطفال، والمرأة، والأشخاص ذوي الحاجات الخاصة من دون مساندة حقوق الفلسطينيين؟ وهل تتصوّر الجهاتُ المانحة برامجها بطريقة تؤكد أن فلسطين مجتمع ما بعد النزاع (Post-conflict)؟

حاول بعض الباحثين الفلسطينيين زيادة استقلالية البحوث الاجتماعية وتفرّدها، بالرغم من القيود المذكورة آنفاً، وذلك بتطوير علاقة شخصية مع ممثلين محليين للمانحين الدوليين. اعتقد هؤلاء الباحثون أن هؤلاء الممثلون يلمسون محنة المستعمَرين، ولذلك يمكن الوثوق بهم. لكن لم يعُد في استطاعتهم التسليم بذلك اليوم، لأن كثيراً من الممثلين المحليين، إما أصبحوا متماهين مع حكوماتهم أو خاضعين لضغوط رؤسائهم. ومع أن هذه الوكالات المانحة تقدّم الأموال لإغاثة الفلسطينيين وتخفيف معاناتهم بسبب بناء الجدار (الذي يُعرف بجدار الفصل العنصري)، فهي لا تمتثل لمواقف الاتحاد الأوروبي من العديد من القضايا، وتكتفي بتنفيذ ما تمليه

حكوماتها. مثال ذلك، اعتاد الفلسطينيون الآن حقيقة أن ممثلي الجهات المانحة الألمانية سيساندون الموقف الرسمي الألماني الذي يعارض نشر تقرير القدس الذي أعدّه الاتحاد الأوروبي، والذي يحمّل إسرائيل مسؤولية جميع المشكلات اليومية التي يعانيها الفلسطينيون نتيجة لبناء إسرائيل الجدار. والفلسطينيون يسلّمون الآن بحقيقة أن هؤلاء الممثلين المحليين لن يساندوا مطالبة بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المجتمعَ الدولي بإحالة مسألة بناء الجدار إلى محكمة العدل الدولية، طلباً لمشورتها. فكيف يمكن للعلوم الاجتماعية وباحثيها تجزئة السياسات والواقع السياسي والكفاح من أجل الوجود اليومي للشعب الفلسطيني؟

بلغ التشكيك والمعايير المزدوجة لبعض الوكالات المانحة، فضلاً عن عدم تحسسها لقضايا الاستقلال الأكاديمي، مستويات جديدة. فهناك قدر عالٍ من الشك في الأكاديميين، مثال ذلك سحب الدعوة إلى حضور ورشة عمل عن دراسة بحثية شارك فيها خبير اقتصادي فلسطيني عام ٢٠٠٩، لمجرّد أنه موظف لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وأحد المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية. يرجع ذلك إلى مقاطعة الاتحاد الأوروبي لحكومة حماس المنتخَبة. ويعكس موقف الاتحاد الأوروبي تدهوراً واضحاً في العالم الأكاديمي، وليس في الاستقلالية النسبية للمنظمات غير الحكومية فقط. ويُنظر إلى كِلا المجالين حالياً بدلالة ما يسمّيه جورجيو أغامبين[٣٠] قضايا أمنية. فهل يمكن أن تكون الأفكار مسائل أمنية؟ وما هي آفاق علم الاجتماع في هذا السياق؟

## خاتمة

ميّزت الأجندةُ السوسيولوجية الفلسطينية براديغم الهوية والتحليل المبني على إطار عمل الدولة الوطنية (Nation-state). لذلك، يضيق أفق كثير من المناقشات في الأراضي الفلسطينية بإعادة صياغة مناقشات قديمة، بدلالة استثنائية مجتمعها وخصوصيته ونوعيته. والقضايا الوطنية تسمح لأجندات علم الاجتماع وطرقه بإعادة صياغة أسطورة الفرادة[٣١].

(٣٠) G. Agamben, *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 1998).

(٣١) Sari Hanafi, «The Image of Others, between Arabic and French Agendas,» in: Seteney Shamy and Linda Herrera, eds., *Social Science in Egypt: Emerging Voices* (Cairo: American University of Cairo, 1999).

أوجدت هذه القضايا أنماطاً سوسيولوجية مثالية جديدة، مثل ريادّيي الأبحاث[٣٢]، والسوسيولوجيين الخبراء[٣٣] أو الاستشاريين[٣٤].

وأضحت جميعها جزءاً من شبكة الوكالات المانحة باستخدامها خطابات تلك الوكالات في الميدان البحثي. ومع أن البحوث السوسيولوجية ازدهرت أخيراً في الأراضي الفلسطينية (مقارنة بندرتها سابقاً) بسبب محاولات بذلها أكاديميون لتقديم مقاربات متعددة ومتنوّعة، يفتقر كثير من هذه الدراسات إلى التشديد النقدي بسبب التوجّه المسيّر من قبل الجهات المانحة المذكورة أعلاه. يتبين إذاً أن هذا الميدان البحثي لا تصوغه مصالح الطبقات الاجتماعية أو الأيديولوجيات، ولكنه ساحة يتنافس فيها الباحثون على تدبير الموارد المادية والعقود. وهذا يفسّر جزئياً سبب كون البحوث الحالية سياسية التوجّه، تُجاز وتُعَدّ لتقييم «نبض الشارع العربي»، عوض أن تكون مدفوعة بضوابط ومطالب اجتماعية. والنتيجة النهائية هي بحوث تجريبية التوجّه غالباً ما تُتصوَّر من دون حجج نظرية. ومع أن بعض المؤلّفين سعى إلى تجاوز هذه القيود بإجراء بحوث نوعية ومعمّقة بناء على أطر نظرية، لم يشجّع الناشرون على إصدار هذه البحوث، وهو ما يشير إلى العلاقة الوثيقة بين المانحين والمعرفة والثقافة الأكاديمية.

عندما زار السوسيولوجي الماركسي ورئيس الجمعية العالمية بعلم الاجتماع ميشال بوراووي (Michael Burawoy)، جامعة بيرزيت في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ قال لي إنه أتحفه كثيراً عمق النقاشات التي حصلت بعد محاضرته هناك. وإنّه شعر بجدل ديناميكي لم يجده في أماكن أخرى في العالم. ولكن مع كل أسف لقد خرجت كثير من البحوث من دائرة الجامعات، وباتت الممارسات السوسيولوجية عرضة لضغوط كثيرة. وتجزئة المواقع البحثية يجعل المراكز البحثية عرضة لهجمات من قبل السلطات السياسية والأمنية، وكذلك من قبل جماعات دينية أو يسارية أو محافظة. لذلك يفشل الباحثون في توجيه النقد إلى مجتمعهم. وفي هذا النظام المعولم الذي لا يُبدي فيه المانحون اهتماماً بتمكين مؤسسات الدولة من إجراء البحوث للاضطلاع بدور في

(٣٢) Romani, «Sociologues et Sociologies en cisjordanie occupée: Engagements et hétéronomies: Etude de cas,» pp. 55-80.

(٣٣) كبانجي، «كيف تقرأ الإنتاج الاجتماعي العربي،» ٥٩ ـ ٨٨.

(٣٤) علي الكنز، «العلوم الاجتماعية في العالم العربي،» **إضافات: مجلة علوم الاجتماع العربية** (الجمعية العربية لعلم الاجتماع ـ بيروت)، (نشرة غير دورية) (٢٠٠٥)، ص ٣٥.

التحوّل الاجتماعي، هذا التهميش الذي تعانيه الجامعات ليس قدراً محتوماً. وقد أشار علي الكنز إلى أن تقاليد الجامعات في البرازيل والأرجنتين والهند وجنوب أفريقيا قوية إلى حدّ أن الجامعات تضطلع بدور ريادي في الإنتاج البحثي[٣٥].

أخيراً، إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه حالياً، وبقيت المراكز البحثية منفصلة عن الجامعات في فلسطين، يمكن للمرء أن يتوقّع ميداناً بحثياً من دون باحثين محترفين في آخر الأمر، وهو ما يعكس حجة غسان سلامة[٣٦] الذي شكّك في مأزق ديمقراطية من دون ديمقراطيين. سيكون المستقبل معتماً للميدان البحثي نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) Ghassan Salameh, «Introduction,» in: Ghassan Salameh, ed., *Democracy Without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I. B. Tauris, 1994).

# الفصل التاسع

# مدخل في تاريخ الممارسة السوسيولوجية وواقعها: المدرسة الجزائرية نموذجاً

**الزبير عروس**(*)

لا يمكن أن تكون معالجة حال العلوم الاجتماعية، والممارسة السوسيولوجية منها خاصة، مستقيمة إذا عزلت عن الظروف التاريخية التي تشكّلت فيها كتلة المعارف الاجتماعية في المنطقة العربية، والمغاربية منها خاصة، التي هي محل التركيز في هذه الورقة، وعليه لا يمكن تجاهل المرجعيات والجهد الذي بذل من أجل إبراز جملة من الحقائق التاريخية ذات الصلة بالموضوع.

نذكر من هذا الجهد كتاب وقائع ملتقى عقد سنة ١٩٩٩ حول مستقبل الأنثروبولوجيا في الجزائر(١)، وكذا الخط العام لمضمون المداخلات الستين المنشورة في كتاب **حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر بعد ٥٠ سنة** الذي نشر سنة ٢٠٠٨، خاصة في الجزء الأول(٢) من الكتاب. هذا الجزء يمكن اعتباره إطارا عاماً استرشادياً مقارناً ومركزاً للعلوم الاجتماعية وواقع البحث، ومن ثم تحديد

---

(*) أستاذ علم الاجتماع، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية.

(١) انظر: نذير معروف وفوزي وخديجة عادل، منسّقان، **أي مستقبل للأنثروبولجيا في الجزائر؟: وقائع الملتقى حول مستقبل الأنثروبولوجيا في الجزائر** (وهران: منشورات الكراسك، ٢٠٠٢).

(٢) انظر: نورية بن غبريط ـ رمعون ومصطفى حداب، مشرفان، **الجزائر بعد ٥٢ سنة: حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية** (وهران: منشورات الكراسك، ٢٠٠٨).

ملامح الباحثين في المنطقة العربية، وهي ملامح تقوم على ثنائية الأكاديمي الملتزم والخبير الإمبيريقي، إن لم نقل الباحث المقاول، فرضتها جملة من الظروف التاريخية، أبرزها طبيعة الانتماء المدرسي، وتغيّر مهام المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث في العلوم الاجتماعية إلى جانب الظروف الدولية العامة المكرهة حالياً.

يعرف حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية جملة من التحولات التي لا يمكن فهم عمقها من دون الرجوع إلى تاريخ التقاليد الأكاديمية في الوطن العربي، والتي أفرزت تراكماً معرفياً أصبح في تصادم وتنافر مع التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها وتعرفها المنطقة، وهي تحولات أدت إلى فرض منطق غير ذلك متفق عليه بالنسبة إلى مهام المؤسسات الجامعية ومقاصد البحث العلمي الذي خرج عن منطق التقاليد الأكاديمية الصارمة التي يمكن أن تساعد على بناء فضاء مشترك للبحوث في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية خارج إطار الإكراهات الخارجية التي تحول دون الدخول في العالمية بقوة البحث العلمي، ومن ثم الإفلات من الإطار التكويني الذي حوصرت فيه مهام الجامعة وفق منطق سياسوي، اقتصادوي وتكنولوجوي نفعي ضيق الأفق.

هذا المنطق جعل العلوم الاجتماعية والإنسانية، بصفة عامة، ينظر إليها نظرة دونية، سواء أكان ذلك على مستوى رسم الاستراتيجيات العامة للتعليم العالي أم على مستوى البحث العلمي ومشاريعه التي أصبح يغلب عليها طابع التغني المفرط على حساب المعرفي الأساسي في كل تجلياته النظرية والتطبيقية.

لفهم هذا المنطق، لا بد من الرجوع إلى جملة المحطات التي يمكن أن تفسر لنا الظروف التي أدت بالجامعة ومراكز البحوث، مهما كانت صفتها القانونية (إلا ما قلّ)، أن تخرج عن إطار فلسفة وجودها، ومن ثم فهم الكيفية التي أدت إلى تطويع هذه المؤسسات وحصرها في مهام آنية من حيث الوظيفة والزمن، خدمة لمشروع تنموي كان يخطط له مركزياً (خدمة لمشاريع التنمية أو وفق مشروع تكوين تقني)، تهيمن عليه عقلية النجاح وقصر النظر السياسي، جاعلة من أرضية حقل العلوم الاجتماعية خصبة ومواتية لإمكان زرع أيديولوجيات التراجع وهيمنتها باسم الأصالة والخصوصية الثقافية، كنتيجة حتمية لفقدان الجامعة ومراكز البحوث لأهم مهامها، والمتمثلة بالبحث الأساسي وإنتاج المعرفة التي تساهم في تشكيل العقول القادرة على فهم الكوابح الذاتية التي تعرقل مسيرة بناء مجتمع الإنسان المزدهر.

## أولاً: الجامعة والعلوم الاجتماعية: محطات تاريخية

تحتاج الوضعية التي توجد فيها الجامعة في المنطقة العربية، والتي يعتبر تهميش العلوم الاجتماعية والإنسانية المبرمجة من أهم خصائصها، إلى معالجة ممتدة تاريخياً ترجعنا إلى مراحل التأسيس الأولى لفهم الوضع الحالي، مع التركيز على المعرفة السوسيولوجية في المنطقة المغاربية، وتحديداً في كل من الجزائر والمغرب، بصفتيهما حالتين متلاصقتين من حيث البعد التاريخي، متشابهتين من حيث النتائج، ومختلفتين من حيث طبيعة الأسباب البنيوية. لا يهمش هذا المسار التحليلي من جهة المقارنة محطات تاريخ تأسيس المؤسسات الجامعية، وتوطين علم الاجتماع في المشرق، مقارنة بالتجربة المماثلة في المنطقة المغاربية، فالمقارنة هنا ضرورية، ولو على سبيل الإشارة.

يتشابه النظام الجامعي المشرقي والمغاربي بحكم التاريخ قبل الهجمة الكولونيالية، إذ ترجع بوادر قاعدة تأسيسه الأولى في منطقة المشرق إلى المؤسسات التقليدية التي يمثل الأزهر (القاهرة)[٣] نموذجاً لها. وأما الزيتونة (تونس)، والقرويين (المغرب) التي درس فيها ابن خلدون، فهما من أهم معالمها في المنطقة المغاربية. والذي يهمنا هنا هو المؤسسات الجامعية التي أسست نتيجة الاتصال أو بعد الهجمة الكولونيالية، والتي نذكر من بينها مؤسسات المحور، في إشارة إلى «محور مصر ـ لبنان»، ونخصّ بالذكر جامعة القاهرة التي كان يدرّس فيها علم الاجتماع وفق تقاليد المدرسة الدوركهايمية[٤]، وجامعة سان جوزيف، وجامعة بيروت العربية ذات العلاقة العضوية مع جامعة الإسكندرية، إلى جانب جامعة عين شمس التي كان يدرّس فيها علم الاجتماع الرؤيوي اليساري.

أصبحت الممارسة السوسيولوجية في المؤسسات المذكورة تعاني جملة من النقائص، أهمها التنافر بين المعرفة السوسيولوجية الأكاديمية المكتسبة فردياً من تقليد المدرسة السوسيولوجية التأسيسية الفرنسية من جهة، ومن جهة ثانية الممارسة الإمبيريقية ذات الخلفية الأنغلوساكسونية التي أخذت في الكثير من الأحيان طابع التراكم الرقمي الجاف على حساب النظرية التفسيرية، التي حاولت مثلها مثل بقية

(٣) قد نضيف لها دار الحكمة في بغداد التي كانت مركزا للحوار والتلاقي الحضاري.

(٤) هذه الجامعة كان لها عدّة امتدادات على مستوى الوطن العربي، وعلى المستوى القطري المؤسساتي، كما هو عليه الحال بالنسبة إلى السودان، أو على مستوى أعم نتيجة إعارة هيئات التدريس.

النظريات في المنطقة العربية، باستثناء بعض المحاولات النادرة[٥]، إيجاد أجوبة مستمدة من حقول معرفية ونماذج للتحليل تشكّلت في بيئات اجتماعية مختلفة تاريخياً، يرى البعض أنها مسؤولة عن واقع المعضلات التي تعانيها الممارسة في ميادين العلوم الاجتماعية، والسوسيولوجية منها خصوصاً. أدى هذا الواقع إلى إعاقة عملية التطابق المفسر بين المعرفة والموضوع، بل أدى كذلك إلى ظهور نوع من الانشطارية النظرية واللغوية غير الناضجة على مستوى هيئة التدريس، تقاس على أساسها كفاءة الأستاذ/ الباحث وفق معايير الانتماء إلى هذه المدرسة السوسيولوجية أو تلك من دون أخذ الظروف الكامنة وراء تشكل هذه المدارس السوسيولوجية بعين الاعتبار[٦].

تصبح الإشارة هنا ضرورية إلى الفروق بين المشرق والمغرب، والتي تقوم على ثلاثية تقسيم المؤسسات الجامعية، بحسب المنطق الجغرافي وتاريخ التأسيس:

١ ـ المؤسسات الجامعية الخليجية، وهي جامعات مرتبطة أشد الارتباط بحداثة دول المنطقة، تقوم مناهج التدريس فيها على التلقين المدرسي المضبوط إدارياً، وعلى الاختلاف في طبيعة ملامح هيئة التدريس التي كانت في بدايتها مصرية بامتياز. كانت طبيعة التدريس في مراحله الأولى مطبوعة بطابع خصوصية الجامعة المصرية من حيث ازدواجية المدارس النظرية ولغة التدريس، ثم متنوعة من حيث التوجهات النظرية بتنوع أوطان أعضاء هيئة التدريس. أما مناهج البحث ومراكزه، فكانت، وما زالت، أنغلوساكسونية بامتياز، وترتبط أشد الارتباط بظاهرة الطفرة العمرانية الناتجة من التوظيف المكثف لعائدات الثروة النفطية وآثارها في عملية التغيّر الحاد الذي تعرفه المجتمعات الخليجية.

٢ ـ المؤسسات الجامعة المشرقية الثنائية الانتماء، وتضم الجامعة المصرية (بصيغة الجمع)، مع التفريق بين الجامعتين الأصل في القاهرة، وفي عين شمس من جهة، وجامعات بلاد الرافدين التي أنتجت علي الوردي من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة بلاد الشام بصيغها التاريخية التي تضم كلاً من الجامعة السورية، وكذا مؤسسة الجامعات اللبنانية (مع الجمع) المتنوعة من حيث التوجهات النظرية ولغات التدريس والتوجهات العامة للبحث.

---

(٥) مثل المحاولات المبكرة للسوسيولوجي العراقي علي الوردي.

(٦) ونقصد خاصة كل من المدرسة السوسيولوجية الكلية «الماكرو» الفرنسية وميزتها، التي تتميّز بالتنظير القائم على الانتماء الفلسفي على حساب التفسير الميداني الإمبيريقي، والمدرسة الجزئية «الميكرو» الأنغلوساكسونية، التي تعتمد على حقائق الميدان والكفاءة في تقنيات جمع المعطيات ومعالجتها.

٣ ـ المؤسسات الجامعية المغاربية، ومدرستها السوسيولوجية التي ترجع أصولها التأسيسية إلى»مدرسة الجزائر للعلوم الاجتماعية» ذات الأصول الإثنوغرافية والثقافوية التي كانت أهدافها عسكرية بامتياز[٧]. وقد تمثلت ميزة إنتاجها المعرفي بدراسات انطباعية مشوّهة، وركّزت على الجانب الفولكلوري في الممارسات الثقافية الجزائرية. نذكر من أكثر نماذج هذه المدرسة صدقية، من حيث الإنتاج المنشور، روايات ليون روش، وكذا من الناحية التطبيقية أول تحقيق ميداني (Enquête) حول المجتمع الجزائري الذي تم لأسباب عسكرية ما بين سنتي ١٨٤٤ و١٨٦٧، ووظفت فيه جملة من التخصّصات في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، كالتاريخ، والجغرافيا، والحفريات، وبعض العلوم الطبيعية، مثل العلوم الطبية والفيزيائية، لكي توفر نظرة أمنية عامة حول سلوك وقيم الأهالي[٨]. نشرت حوصلة هذه الدراسة في أربعين مجلداً، وشكّلت بداية التراكم المعرفي والعلمي الكولونيالي حول المجتمع الجزائري، وهو التراكم الذي ركّز من ناحية التقسيم الجغرافي على حاضرة الجزائر العاصمة، وكان التنظيم التركي موضوعاً له.

توسعت دائرة الاهتمام بعد سنة ١٨٤٠ لتنفُذ إلى الداخل، وخصوصاً منطقة «التل» ومنطقة التيتري، لما لهما من أهمية خاصة في استراتيجية سياسة الاحتلال والتوسع، وقد تمّ التركيز فيها على ظروف العيش وأنماطه الحضرية، القروية والبدوية. ويصعب تصنيف الدراسات التي تمّت في هذه الفترة ضمن تخصّص محدد من تخصّصات العلوم الاجتماعية، وإن غلب عليها الطابع الأنثروبولوجي الذي سنرجع إليه لاحقاً، والذي ركّز خاصة على القوى الدينية وأنماط تنظيمها واعتقاداتها.

تلت هذه المحاولات، في عهد الإمبراطورية الثانية، جملة من الدراسات أكثر عمقاً، ركّزت على منطقة القبائل المستعصية، وكان خطها العام محاولة تكريس الأسطورة القبائلية في كل أبعادها الإثنية، وقيمها السلوكية، وكان الهدف منها تفكيك الانسجامية الثقافية للمجتمع الجزائري بخلق ما يسمّى ـ وفق تعبير مالك بن نبي ـ التركيز على تفاوت قيم التحضر بين المجموعات الاجتماعية التي تتكون منها الكتلة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري. تم التركيز في هذا المنحى العام على

(٧) كانت تهدف إلى معرفة المناطق ومؤسسات المجتمع التي وقفت في وجه الحملة العسكرية وأبدت مقاومة شديدة لها.

(٨) انظر: فليب لوكا وجون كلود فاتان، **جزائر الأنثروبولوجيين: نقد السوسيولوجية الكولونيالية**، ترجمة محمد يحياتين [وآخرون] (الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ٢٠٠٢)، ص ٩.

الدواوير والمداشر والجماعات الدينية وأعرافها، وهو ما شكّل البداية الأولى لظهور ما يسمّى بالدراسات القانونية[٩] التي كان الهدف منها شرعنة سياسة الاستحواذ على ما هو أساسي، أي الأرض.

من أساسيات هذه الدراسات القانونية الاهتمام بالقيم الضابطة للجماعات المتساكنة، إلى جانب الإسلام ونظام «البايلك» الذي تمّت العناية به من أجل إعادة صياغة القوانين المسيّرة له، وإعادة رسم أشكال امتلاك الأراضي وآليات تقسيمها. وقد كان الهدف من وراء كل ذلك إعادة النظر في القوانين والأعراف العقارية، بل إزالتها[١٠] وتعويضها بأخرى تخدم استراتيجية الاستحواذ.

تعاظم هذا الجانب من الدراسات الاجتماعية الكولونيالية ما بين سنتي ١٨٧١ و١٨٧٣، إذ تم التعمّق في الجانب القانوني الصرف الهادف إلى فرنسة القانون، الأمر الذي جعل الدراسات المتعلقة بمعرفة الوسط الإنساني أقل أهمية، لكن من دون إهمال ثنائية الصراع الأيديولوجية القائمة على أسطورة التنافر بين الحضر والبدو، والبربر، والعرب؛ القبائل الصغرى في مواجهة القبائل الكبرى، الشمال مع الجنوب، الغرب والشرق، المسيحية والإسلام.

ومهما يكن من أمر، تعتبر حوليات الجزائر لبليسيي دو رينو[١١] التي أعدّت سنة ١٨٥٤، من أهم المتون الإحصائية التي يمكن الرجوع إليها لرصد القاعدة التأسيسية للعلوم الاجتماعية في الجزائر ومعارفها ذات العلاقة بالحاجة والأيديولوجيا الكولونياليتين. أولت هذه المعرفة الأهمية القصوى لقانون الأراضي على حساب الوسط الإنساني، كما أسلفنا الذكر، حتى وإن ركّزت في جانبها الفذّ على جوانب القوى المحتملة التي قد تصدر من الخصم، وهو ما يفسر اهتمام ضباط الجيش الفرنسي في السنوات الخمسين الأولى للاحتلال بإنتاج المعرفة المتعلقة بنقاط ضعف الخصم وقوته المادية والمعنوية، وخصوصاً الجوانب المتعلقة بالمعتقدات والإيمان. لكن هذا لا يعني أن هذا الاتجاه في الدراسات حول المجتمع الجزائري أخذ منحى الأنثروبولوجيا من ناحية المقاربة النظرية، لأن هذا المصطلح لم يكن مستعملاً بكثرة في الدراسات الفرنسية الخاصة بالجزائر، لأن مصطلح الإثنوغرافيا الإنسانية كان الأكثر شيوعاً في

(٩) الدراسات المتعلقة بالعرف .

(١٠) لوكا وفاتان، المصدر نفسه، ص ١٠.

(١١) E. Pelissier de Reynaud, *Annales Algériennes* (Paris; Alger, [n. pb.], 1854).

الدراسات الوصفية للممارسات الاجتماعية، وكذا مصطلح الإثنوغرافيا المقارنة، وكان تطبيق هذه الممارسات هو السائد.

## ثانياً: في تاريخ توطين المصطلح والممارسة

تم استعمال مصطلح «السوسيولوجيا» (Sociologie) في الجزائر مع بداية تاريخ ترسيخ المدرسة الدوركهايمية في فرنسا والاعتراف بها، وظهر من حيث الاستعمال مع دراسة م. سباتيي (M. Sabatier) سنة ١٨٨٤[١٢]. وقد حملت هذه الدراسة عنوان «السوسيولوجيا الأهلية» (Sociologie indigène)، ثم «سوسيولوجيا الإسلام»، و«سوسيولوجيا البربر»، و«السوسيولوجيا في الجزائر»[١٣].

وبالرغم من تلاحم الممارسة السوسيولوجية في الجزائر مع تاريخ توسع الاحتلال العسكري والتخصّصات المرافقة، فإنها أخذت مع بداية عشرينيات القرن العشرين طابعاً أكاديمياً صرفاً. يرجع الفضل في هذا التوجّه إلى أحد روّاد المدرسة الدوركهايمية، وهو رينيه مونيي (R. Mounie) الذي كان يشرف على دروس في علم الاجتماع في كلية الحقوق في جامعة الجزائر، تحت عنوان «الاقتصاد والسوسيولوجيا الجزائرية». وبعد ثلاثين سنة من هذا التاريخ، أي في سنة ١٩٥٦، نشر جاك بارك في مجلة **حوليات** مقالاً مكثفاً تحت عنوان: «مائة وخمسة وعشرون سنة من السوسيولوجيا المغاربية». وهنا لا بد من التركيز على العنوان من حيث المدة، أي ١٢٥ سنة، حيث اعتبر بارك أنه يمكن تصنيف التراكم المعرفي الذي تمّ في هذه الفترة ضمن المعرفة السوسيولوجية، من حيث الموضوع، لا من حيث الاختصاص.

## ثالثاً: مدرسة الجزائر: رحلة الجوار، والتشابه، والاختلاف

انتقلت مدرسة الجزائر الكولونيالية التأسيس، وبكل خصائصها، إلى المغرب، ومثلت القاعدة التأسيسية لعلم الاجتماع في هذا البلد من حيث الموضوع، مع الاختلاف في الوسائل، إذ كان هدف الجهود الأولى التعرّف إلى البنية القاعدية لثقافة التنظيمات

(١٢) إذ يكاد يجمع معظم المؤرخين للسوسيولوجيا العربية بأن كتاب نقولا (نيكولا) حداد **علم الاجتماع** الصادر عام ١٩٢٤ هو بدايتها (شكل بداية دراستها الاستكشافية) في منطقة المشرق.

(١٣) Kamel Chachoua, *Les Sciences sociales en voyage*, direction Eberhad Kienle (Rabat: Karthala, 2010), p. 136.

وأنماطها في هذا البلد الذي كان يُخطَّط للهيمنة عليه بطرق تختلف عن تجربة الاحتلال الدموية للجزائر[١٤]، فكان من أولويات البعثات العلمية لمدرسة الجزائر التعرّف إلى المجتمع المغربي بإيلاء الأولوية لدراسة لغاته، ومؤسساته، وأصول قبائله وأعراقها، والزوايا والمعتقدات الدينية.

كان هذا التوجه في الحقيقة نتيجة صراع بين كتلتي مدرستين كولونياليتين، تمثل **الأولى** مدرسة الجزائر ملمحها العسكري المبكر، والتي كانت تسعى إلى الاستحواذ على المغرب مهما كان الثمن. أما **الثانية** فهي المدرسة الكولونيالية المتروبولية التي كانت تفضّل المعرفة كوسيلة للهيمنة. لا يعني هذا أن هناك انشطارية على مستوى الهدف العام، لكن التصادم كان على مستوى الوسيلة، فالمدرستان، توافقتا معاً على الاستراتيجيا المسبقة للمعرفة بأحوال البلد من خلال رحلات الاستكشاف لضبط عدد السكان والقبائل والإمكانات المادية إلى جانب مؤسسات الضبط وإمكانات المقاومة.

يكمن الفرق بين ممارسات المدرستين في الطريقة أو في كيفية جمع المعطيات، ففي حالة الجزائر كان يتم بعد الاستحواذ على مجال مخزونها وانتشارها، عكس ممارسات المدرسة الجزائرية الكولونيالية في المغرب التي وظفت معطيات المعارف المسبقة في المجال المغربي، والتي وفرتها البعثات الإرسالية والاستكشافية التي سبقت رواد المدرسة إلى المغرب[١٥]. تتمثل هذه المعطيات بجملة من الوثائق والصور ومحدّدات المواد البشرية التي أخذت من ناحية الشكل طابع التقارير المفصّلة عن حياة المغاربة وتقاليدهم الأسرية وطبائعهم، وتنوّع لباسهم وطقوسهم في الأعياد وفي الزواج والجنائز... وهنا تجدر الملاحظة أن الرحالة المستكشفين الأوائل لم يكونوا علماء أنثروبولوجيا أو سوسيولوجيا[١٦]، كما لم تكن لديهم خبرة بالنماذج الأكاديمية المصنّفة لجمع المعطيات بطريقة صارمة، ولكنهم كانوا على دراية بخصوصيات المجتمع المغربي، واتصفوا بحذق التحدث بلغات البلد وتفرّعاتها على اختلاف لهجاتها ومخارجها الصوتية وأبعادها الدلالية، إلى جانب معرفة عميقة بحقل المعتقدات الدينية، وكان دليلهم في كل هذا بعض العناصر من أهل البلد، وخصوصاً من المنتمين إلى دوائر الزوايا والطرق الصوفية[١٧].

---

(١٤) انظر: نور الدين الزاهي، **المدخل لعلم الاجتماع المغربي** (الرباط: دفاتر وجهات نظر، ٢٠١١).

(١٥) خاصة في الفترة الممتدّة بين عامي ١٨٧٥ و١٨٩٤.

(١٦) في هذا الجزء الخاص بالمغرب اعتمدنا إلى حدّ كبير على المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١.

توّج هذا الجهد بمؤلف أوغست موليراس (A. Moulieras) الذي صدر تحت عنوان **المغرب المجهول**، ثم كانت نتائج رحلات إدمون دوتي (E. Doutè) من مدرسة الجزائر في شقّها الأكاديمي، والذي كان يتقن اللغة العربية، الأمر الذي مكّنه من جمع مخزون وافر من المعطيات التي مكّنته من الإلمام بالثقافة وقيمها. وقد شكّلت هذه المعطيات قاعدة للمعلومات بُنيت على أساسها جملة من الدراسات حول القبائل والزوايا ومعتقدات السحر والدين، وهي دراسات جعلته من الوجوه البارزة في الأمور الإثنوغرافية الكولونيالية.

مكّنت المعطيات المتراكمة بواسطة الإرساليات والرحلات الاستكشافية المؤسسات السياسية العسكرية الفرنسية من فرض أسلوب الحماية على المغرب، وفي الوقت ذاته كشفت إلى حدّ التنافر عن مفارقة كامنة في عمق الثقافة المغربية تمثلت بالتناقض على مستوى السلوك الاجتماعي بين نظام اقتصادي فقير مبني على العلاقات الخارجية والتنظيم الذاتي للقبائل من جهة، ومن جهة أخرى علاقات اجتماعية مبنية على البذخ والإسراف في الصراعات والخصومات والجنائز والأفراح والهدايا، وهي مفارقة تجمع بين الفقر وحضور العزّة والفخر والرضا بالعيش في ظل اقتصاد الكفاف. لقد مكّنت هذه الدراية بالمفارقات من فهم الكيفيات والآليات الثقافية التي يدير بها المغاربة نمط العيش في ظل اقتصاد الكفاف[١٨]، ومن ثم اكتشاف إمكانية الهيمنة بأساليب قاعدتها توظيف الثقافة المحلية كمدخل إلى النفوذ والهيمنة.

## رابعاً: التاريخ الفارق في ثنائية مدرسة المتروبول/ مدرسة الجزائر

بقي الخط السابق هو السائد في إنتاج المعرفة الاجتماعية في بعدها السوسيولوجي في المغرب إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر بانتصار مدرسة المتروبول التي كانت تمثلها مجموعة من الباحثين، منهم أوغيستان ووليام مارسي وإدمون دوتي، وهو الانتصار الذي تمّ بفضل وجود عدد كبير من الباحثين ذوي الاختصاص المناسب علمياً للجرد الميداني الشامل للمغرب.

لم يدُم هذا الوضع طويلاً، إذ مع بداية القرن العشرين ولدت المدرسة الكولونيالية السوسيولوجية البحتة على أنقاض هذه المدرسة السوسيولوجية التي أدرك

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣.

مؤسسوها[١٩] أن الهيمنة ممكنة بأدوات وأسس بحث علمية. لقد شكّل التاريخ الفارق **الأول** بين المدرستين، حيث تأسست نواة البحث في السوسيولوجيا في طنجة سنة ١٩٠٣، والتي توّجت جهودها بأعمال عدة منها إصدار نُشر سنة ١٩١٤ تحت عنوان **مدن وقبائل المغرب** تتمثل جوهر محتوياته معطيات أساسية عن المدن والقبائل والزوايا والمؤسسات الدينية، إلى جانب التركيز على ثنائية الصراع والأصول. وتعتبر سنة ١٩١٩ تاريخاً فارقاً **ثانياً** نتيجة التعطل الذي مسّ، لأسباب مادية، جهود البعثة العلمية في طنجة التي كان يُشرف عليها ألفرد لوشاتوليي وغيره.

لقد نتج من هذا التعثّر تأسيس المعهد العالي للدراسات المغربية سنة ١٩٢٠، الذي ركّز على مسالك وتخصّصات عديدة، منها المسلك السابع الخاص بالأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا المغربية محل اهتماماتنا، الذي كان روبير مونتانْي يدير كتابته العامة، الأمر الذي مكّن من تعميق البحث السوسيولوجي في المغرب، وأفرز سنة ١٩٣٦ معهداً جديداً يحمل اسم «معهد الدراسات الإدارية والإسلامية»، حيث حظيت الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية بأهمية خاصة، وصدرت عنه نشرية تحت عنوان **أفريقيا وآسيا**. وتعتبر سنة ١٩٤٠ تاريخاً فارقاً **ثالثاً**، إذ تم إنشاء «المعهد العالي للدراسات العلمية» الذي لم تفتح أبوابه للطلبة إلا سنة ١٩٤٦.

ويعود تاريخ الفارق **الرابع** في رحلة السوسيولوجيا المغربية إلى سنة ١٩٥٩ الذي تأسست فيه، بتوجيه ملكي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المغربية، وكان يشرف عليها شارل أندري جوليان. جاءت الكلية حوصلة للمعاهد السالفة الذكر، وخصوصاً المعهد العالي للدراسات المغربية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والذي كان يضم ضمن تخصّصاته فرعاً لعلم الاجتماع، على عكس الجزائر. وهو قول نسوقه بتحفظ من حيث أصول عدد المنتسبين إلى الجامعة . ولم تخلّف فترة الحماية للمغرب مؤسسة جامعية ذات تقاليد أكاديمية وتوجّهات نظرية مؤطرة، لذا ستكون فكرة إحداث معهد للعلوم الاجتماعية في المغرب ثمرة جهود الباحثين الفرنسيين، ومنهم جاك بيرك، وأندريه آدم، وبول باسكون، وهم من الباحثين الذين انتصروا للعلم ضد الاستعمار وأشكاله.

(١٩) أحد مؤسسيها الأساسيين ألفرد لوشاتوليي وهو أحد ضباط الشؤون الأهلية في الجزائر. قام بسلسة من الدراسات عن الإسلام والزوايا وشغل منصب أستاذ بالكوليج دو فرانس وأسس كرسياً للسوسيولوجيا الأفريقية والإسلامية.

توّجت ثمرة هذا الانتصار للعلم بتأسيس بول باسكون سنة ١٩٥٦[٢٠]، مع مجموعة من الطلبة المغاربة، خلية بحث متعدّدة الاختصاصات، وهي التجربة نفسها التي خاضها بيير بورديو في الجزائر مع بعض الفروق. وقد حملت خلية البحث هذه اسم «الفريق المتداخل للبحث في العلوم الإنسانية»، وكانت الشكل المنظّم الأول للسوسيولوجيا في المغرب، والطريف أنها كانت في علاقة مباشرة ومتعاضدة، وإلى غاية سنة ١٩٦٣، مع النقابة العمالية المغربية التي كان مقرها مركزاً للنقاشات السياسية والاجتماعية، وهو ما لم ترقَ إليه التجربة الجزائرية.

وفي سنة ١٩٥٩، وباتفاق بين الجامعة المغربية والمجموعة التي كان على رأسها جاك بيرك، تم تأسيس معهد للسوسيولوجيا ليفتح أبوابه للطلبة سنة ١٩٦٠. ومنذ تأسيسه، كان المعهد خاضعاً للسلطة الإدارية للجامعة، مع قلة في الإمكانات، وكان التدريس فيه في البداية باللغة الفرنسية، ثم بالعربية مع بداية سنة ١٩٦١، لكن مع قلة التأطير وضعفه، نظراً إلى حاجز اللغة، وهنا تبرز إشكالية التشابه والفرق الجوهري مع تجربة الجزائر. أما من حيث طبيعة التكوين وشهاداته، فكان عمله على النحو الذي كان يشمل أربع شهادات تأهيلية تمنح وفق ثلاثة تخصّصات متكاملة:

١ ـ شهادة مدخل إلى الفلسفة، والفكر الإسلامي، ومدخل إلى الدراسات التاريخية، ومنها التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وأخيراً مدخل إلى دراسات القانون.

٢ ـ شهادة الديمغرافيا، والإحصاء الاجتماعي.

٣ ـ شهادة الأنثروبولوجيا الثقافية.

٤ ـ شهادة السوسيولوجيا، وهي تتويج وحوصلة لشهادات المعارف السابقة.

## خامساً: الإغلاق السياسي والمعنوي

تتطابق التجربتان في الجزائر والمغرب من ناحية التوجّهات النظرية ورموزها، مع الاختلاف في طبيعة الأسباب السياسية المعرقلة، ومدة التأسيس الزمنية الفارقة. وقد وصل معهد علم الاجتماع المغربي في الفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٠ إلى مرحلة من النضج المعرفي التأصيلي أهّلته للمزاوجة والجمع بين التكوين والبحث،

(٢٠) أسس الجمعية الجزائرية للبحث في الديمغرافيا، الاقتصاد وعلم الاجتماع (AARDES).

بينما كانت سنة ١٩٧٠ هي تاريخ ميلاد قسم علم الاجتماع في جامعة الجزائر، أي بداية تلمّس تأسيس معهد لعلم الاجتماع مستقلّ عن الفلسفة، في حين وصل معهد علم الاجتماع في المغرب إلى درجة مكّنته من رسم استراتيجيا عامة موجّهة إلى مهمة البحث في العلوم الاجتماعية.

هدفت هذه الاستراتيجيا بموضوعها إلى محاولة معرفة بنية المجتمع ومتغيّراته العامة، وكانت الأداة الأساسية لهذه المهمة العمل على تكوين نخبة من الباحثين مستقلة عن توجّهات الدولة في أعمالها البحثية التي تمّ الحرص على أن تكون بنيتها صارمة من الناحيتين النظرية والإمبيريقية، للتمكّن من صياغة أرضية سوسيولوجية نقدية، قصد المساهمة في معرفة النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم المساهمة في التحرر السياسي والاقتصادي من خلال التركيز على العالم القروي أو الريف، بحسب المصطلح الجزائري. ويبدو هذا التوجّه من الناحية الشكلية وكأنه تهميش للتخصّصات الأخرى من فروع السوسيولوجيا، لكن إطاره النظري كان أكثر عمقاً، ومفاد مسلّمته أنه لا يمكن فهم أسباب انكسار التاريخ الكبير للمغرب إلا بالتوجّه نحو العالم الريفي، لأن تفكيك المجتمع المغربي من حيث القيم والسلوك والعلاقات الاجتماعية والمؤسساتية لم يكن ممكناً إلا من خلال القرية، ومن خلال تحطيم مخزونها وقواعدها ورموز قيادتها، وهو ما كانت تفتقده تجربة الممارسة السوسيولوجية في الجزائر إلا في القليل النادر.

جنّد معهد السوسيولوجيا في المغرب للاستكشاف أو التحري الميداني طاقات باحثيه وأساتذته، وكلل هذا الجهد بتأسيس «جمعية البحث في العلوم الاجتماعية»، وإصدار **المجلة المغربية للاجتماع والاقتصاد**، وبعدها مجلة **الحوليات المغربية للسوسيولوجيا** بأربع لغات، وبهذا شارك معهد علم الاجتماع في المغرب في مأسسة العلوم الاجتماعية، إضافة إلى كونه طرح للنقاش والتداول المعرفي المفاهيم والنظريات، ومن ثم قياس مدى تطابقها مع أولويات المجتمع بطريقة مستقلة، وبعيداً من الاصطفاف اللغوي الساذج، وهذا ما لم يحدث في الحالة الجزائرية.

تعزّزت كفاءات المعهد وتوجهاته مع نهاية الستينيات، وفي إطار من الانسجام لا التنافر بدخول المدرسة الأنغلو ـ ساكسونية على الخط باختصاصاتها المتعددة، وعُدّتها النظرية والميدانية[٢١]، وطرح هذا الدخول رهانات مغايرة ومختلفة عن رهانات

(٢١) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨.

السوسيولوجيا الكولونيالية الفرنسية، الأمر الذي أبرز إشكالية صراعية في غاية الدقة بين رؤى ورموز المدرستين التجزيئية والسكونية للمجتمع المغربي[٢٢].

لكن هذه الحالة المثمرة ذهبت بها الزوابع السياسية، إن على المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي[٢٣]. وقد أدت هذه الزوابع إلى نهضة طلابية، وأظهرت يسارية باحثي العلوم الاجتماعية وإداريها، ومن ثم برزت استراتيجيتهم العلمية إلى الواجهة، ليتم غلق المعهد سنة ١٩٧٠، وهي السنة التي بدأ فيها النقاش حول إصلاح التعليم تحت رعاية الملك الحسن الثاني، وتلتها سنوات من الأحداث السياسية أدت إلى صدور قانون ضيّق على الحريات العامة، إذ إنه قلّص من هامش الحريات عموماً، والأكاديمية خصوصاً، حيث كانت نتيجته الأولى قانون الحريات الذي حظر النقابة الطلابية.

عاد المعهد بعد خمس سنوات من الحظر، أي سنة ١٩٧٥، ولكن العودة كانت متأزمة نتيجة الآثار السلبية للوضع الداخلي الذي أثّر في مسار السوسيولوجيا وطموح روّادها المغاربة، وعلى رأسهم السوسيولوجي الكبير محمد جسوس الذي عمل من أجل بناء معرفة سوسيولوجية مستقلة ونقدية. وظلت عودة معهد علم الاجتماع فاترة إلى حدّ الآن، باستثناء الجهود النيّرة والإنتاج الفردي، ومنها كتيّب **مدخل إلى السوسيولوجيا المغربية** الذي اعتمدناه في هذه الدراسة مرجعاً.

سجل معهد علم الاجتماع المغربي بعد عودته وجود أربع شعب معرفية أساسية، هي: التاريخ والأنثروبولوجيا، والعلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع، وقسم المدن والقرى. كما حافظ على تقليد إصدار مجلة **إسبيريس تمودة للاقتصاد والاجتماع**، مع ملاحظة أن بول باسكون حوّل معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة الذي أسس سنة ١٩٦٣ إلى مجال للممارسة السوسيولوجية عموماً، والريفية خصوصاً، واستمر الحال على هذه الشاكلة إلى غاية سنة ١٩٨٥. لكن موت بول باسكون شكّل انكساراً كبيراً للسوسيولوجيا في المغرب بعد الانكسارات السابقة التي عرفها، كما شهد في الثمانينيات نمواً معوقاً نتيجة سياسة التقويم (التعديل) الهيكلي التي كانت آثارها وخيمة في العلوم الاجتماعية والتعليم الجامعي بشكل عام، وخصوصاً بعد تحييد (غلق) شعبة الفلسفة واستبدالها بشعبة الدراسات الإسلامية التي لا ننكر أهميتها.

(٢٢) انظر كتابات كلّ من: عبد الله العروي، بول باسكون، الخطيبي وعبد الله حمودي.
(٢٣) النهوض الطلابي بفرنسا لسنة ١٩٦٨، النكسة العربية لسنة ١٩٦٧.

تمثلت الضربة الأخرى التي تلقتها العلوم الاجتماعية باعتماد سياسة اللغة الواحدة المخطّطة التي خرجت عن تقليد سياسة التدريس التي بدأت منذ سنة ١٩٦١، وكان التعليم فيها من الناحية اللغوية يقوم على الاختيار لا على الجبر. وقد أدت سياسة الجبر اللغوي إلى قطع الصلة بين الأجيال الصاعدة، وإلى منع التراكم المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية المحلية بشكل عام، وهي الحالة نفسها التي آلت إليها الأوضاع في الجزائر، الأمر الذي أدّى إلى قطع الصلة مع تيارات المعرفة العلمية المعاصرة والمتجدّدة، بل ومهّد لظهور تيار الدعوة إلى أسلمة المعرفة، كما سنرى، في الجزائر لاحقاً؛ هذا التيار الذي كان جلّ روّاده من خريجي المدرسة الفرنكوفونية، وليس العائدين من المشرق بعد التكون أو من الأساتذة المشارقة الوافدين للتدريس في الجامعة الجزائرية عموماً، وفي قسم علم الاجتماع خصوصاً.

لم تكن عشرية الثمانينيات كلها سلباً، إذ عرفت هذه المرحلة توسعاً كبيراً في الأطروحات الجامعية، داخلياً وخارجياً، الأمر الذي أدى إلى تزايد البحث في العلوم الاجتماعية، معرفياً ولغوياً، ومن هذه النتائج المضيئة الكتاب الأطروحة الذي أنجزه باللغة العربية محمود إسماعيل تحت عنوان **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي. محاولة تنظير**[٢٤]، بل يمكن القول إن هذه الفترة شهدت لأول مرة، لا محاولة القطيعة مع السوسيولوجيا الكولونيالية فحسب، بل وتحويلها إلى موضوع للمعرفة أدى إلى استعادة السوسيولوجيا المغربية لروح نقاشها النقدي تجاه المعرفة الكولونيالية. تلك النقاشات التي ساهمت فيها الجمعية المغربية لعلم الاجتماع، والتي لم تعرف الجزائر تجربة مماثلة لها، لا من الناحية التنظيمية، ولا من ناحية تأسيس جماعة سوسيولجية، إذ بقيت الممارسة النقدية ضمن الطابع الفردي، إلى غاية الساعة.

فتحت الجمعية المغربية قضايا السوسيولوجيا على محيط «المجتمع المدني»، ومن ثم دخل «الخواص» على خط المعرفة على عدة أصعدة، ومنها المؤسساتية التي يعتبر ميلاد «مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية» سنة ١٩٨٥ نموذجاً لها.

دفعت هذه المؤسسة بالبحث في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى خطوات أمامية متقدمة، وخصوصاً على مستوى التوثيق والبحث، لا فقط على المستوى

(٢٤) محمود إسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٥).

المحلي، ولكن على المستوى المغاربي، إن لم نقل العربي. وأصبحت اللغة العربية في فترة التسعينيات من القرن العشرين أداة للبحث الجامعي الأساسي وتصاعد الاهتمام بالدراسات الإسلامية، ليتراجع البحث في مجال العلوم الاجتماعية والسوسيولوجية، لكن في الفترة ذاتها، عرفت تأسيس «جامعة الأخوين» في مدينة إفران، وقد ضمت كلية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وكانت نتيجة نشاطاتها جملة من البحوث المنشورة في مجلات أكاديمية دولية. ومع نهاية سنة ١٩٩٩، تأسس «مركز جاك بيرك للدراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية»، وركّز هذا المعهد نشاطاته على البحث في مواضيع الإسلام وسوسيولوجيا المدن والتهيئة العمرانية.

مع نهاية الألفية الثانية، تمت إعادة النظر في وظيفة الجامعة والدراسات الأكاديمية، بالرغم من فتح الجامعات الجديدة لبرامجها ومقرراتها للفلسفة وللعلوم الاجتماعية، وعلى رأسها السوسيولوجيا، لكن في الوقت ذاته تم التركيز والعمل على تأسيس نظام بيداغوجي جديد، مشكّلاً من مكوّنات أكاديمية، وأخرى مهنية، مع اعتماد تسميات جديدة للشهادات تعطي الانطباع وتصوّر الجامعة وكأنها مقاولة ذات طبيعة سوسيو ـ اقتصادية، هدفها تحضير الطلبة للاندماج في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهذا هو حال الجامعة الجزائرية الآن، وخصوصاً بعد اعتماد نظام «LMD» المختلف على توجهاته ونجاعته المعرفية، وخصوصاً على مستوى العلوم الاجتماعية، وهي التي تعرف حالة من الركود على مستوى مناهج التدريس، وقلة التأطير الأكاديمي الناجع لأسباب ذاتية منها تحول بعض مختصّيها إلى خبراء في مراكز البحوث على المستوى الوطني والمؤسسات الإقليمية والدولية، وأخرى موضوعية ذات طابع أمني تتعلق بالأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر في تسعينيات القرن العشرين.

مسّت الأسباب الموضوعية هذه، خصوصاً، جيل «مدرسة الجزائر» ما بعد الاستقلال، أي جيل السنوات الممتدة من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٧٠ الذي تكوّن أو احتكّ بروّاد المدرسة السوسيولوجية النقدية الفرنسية التي نبتت في التربة الاجتماعية الجزائرية، ومن أشهر هؤلاء الروّاد بيير بورديو الذي نشر أول كتاب له حول الجزائر سنة ١٩٥٨ تحت عنوان **سوسيولوجية الجزائر**. يعتبر هذا الكتاب من ناحية العنوان، لا من حيث الطرح النظري، استنساخاً لعنوان كتاب م. سباتيي الذي صدر سنة ١٨٨٤ تحت عنوان **السوسيولوجيا في الجزائر**[٢٥]، مع فرق آخر يتمثل بكون كتاب بورديو، من الناحية

(٢٥) انظر: Chachoua, *Les Sciences sociales en voyage*, p. 136.

الأكاديمة، جاء ثمرة لمحاولات تأسيس المعرفة السوسيولوجية في جامعة الجزائر في بداية الخمسينيات، حيث كانت تدرّس مادة علم الإجماع لنيل إحدى شهادات الليسانس في الفلسفة، ومنها شهادة تحت عنوان: «الأخلاق والسوسيولوجيا» (Morale et Sociologie). ومع نهاية الخمسينيات، كان من ضمن مقررات شهادة اللسانس في الآداب والعلوم الإنسانية جملة من المواد تدرّس، ومنها شهادة في علم الاجتماع، وشهادة في علم النفس الاجتماعي، والاقتصاد السياسي، والديمغرافيا، والإثنوغرافيا لشمال أفريقيا.

يفسّر هذا إلى حدّ بعيد أن جلّ أساتذة دائرة علم الاجتماع، عندما أخذت الاستقلالية عن دائرة الفلسفة في بداية السبعينيات، كانوا من ذوي خلفية التكوين الفلسفي، وكان نشاطهم البحثي الميداني على علاقة بحثية مباشرة مع «الجمعية الجزائرية للبحث في الديمغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع» (AARDES) التي أسسها بورديو بمرافقة عبد المالك صياد الذي كانت له إسهامات أساسية ساعدت على تشكّل المدرسة النظرية التي جمعت بين المقاربة الميدانية والتأصيل النظري لبورديو.

جمعت السنوات الممتدة بين بداية السبعينيات والثمانينيات، باعتبارها مرحلة من مراحل الانتقال بين مدرستين، هما مدرسة التوجهات النظرية الفرنسية الخالصة، والمدرسة الأنغلوساكسونية الوافدة من الشرق بطابعها النقلي، إذا جاز لنا استعارة هذا المصطلح مجازياً من تراث الدراسات الإسلامية، وهنا يكون لذكر الأنثروبولوجي المصري أ. علي عيسى أكثر من دلالة. كان يمكن لهذا التزاوج أن ينتج حالة الجدل والتنازع الإيجابي نفسه بين المدرستين الفرنسية والأنغلو ـ ساكسونية التي كانت في المغرب، ولكن إرث الأولى كان أثقل على الوعي، وعلى طبيعة الصراع بين مكوّنات أفراد أصحاب الممارسة السوسيولوجية في الجزائر.

استمرّت المدرسة السوسيولوجية الجزائرية بعد الاستقلال على هذه الحال إلى غاية سنة ١٩٨٠، حيث تم إنشاء قسم علم الاجتماع الذي كان يشرف على إدارته إميل سيكار (Emile Sicard)، ولكنه كان قسماً متميزاً بتوجّهاته الأكاديمية المدرسية أكثر منه قسماً يجمع بين التوجهات النظرية والمقاربات والبحوث الميدانية. وقد كانت سنة ١٩٨٠ كذلك سنة سياسة التعريب المعمّم للعلوم الاجتماعية التي أدخلت الرعيل الأول من مدرّسي دائرة العلوم الاجتماعية، قسم العلوم، في حالة من التيه اللغوي، لأنهم كانوا ينتمون إلى جيل كان يتميز بأحادية اللغة العلمية، أي الفرنسية. وقد أخذ التكوين

الفلسفي وعيه ككتلة سوسيولوجية مغلفة، ذي توجهات يسارية في السنوات الممتدة ما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٥. وأصاب هذا التيه اللغوي الكتلة السوسيولوجية المغلقة ذات الملمح اللغوي الأحادي بالتفكك الأيديولوجي على مستوى الممارسة الأكاديمية، ونتاجه تعبّر عنه ثلاث رؤى حول الممارسة السوسيولوجية على مستوى التخصّصات، وهي لثلاثة أساتذة من قسم علم الاجتماع ـ جامعة الجزائر ـ نثبتها كما هي من ناحية العنوان والمحتوى واللغة التي كتبت بها:

## ١ ـ رؤية مدني صفار زيتون حول واقع علم الاجتماع الحضري ـ تشكّل علم الاجتماع الحضري الجزائري: مسارات متوازية للمثقفين

يسمح لنا التحليل الأوّلي لتطور علم الاجتماع الحضري الجزائري منذ استقلال البلاد، وذلك من دون السقوط في التبسيط والكاريكاتيرية، بالتشديد على فكرة أنه منذ بداية سنوات الثمانينيات، بمعنى منذ تعريب تعليم هذا التخصّص في الجامعات الجزائرية، هناك ظاهرة مزدوجة متعلقة بإعادة هيكلة هذا التخصّص. فقد مسّته ـ هو في حدّ ذاته ـ من خلال عملية هيكلة واسعة لطاقم المدرّسين ومنتجي الخطابات السوسيولوجية (ولا نقصد الباحثين) الذي تدخلوا منذ تلك الفترة.

يجب الإشارة في البداية إلى أن علم الاجتماع الحضري الجزائري تمكّن من إنتاج الأهم في ما يخصّ الإطار المفاهيمي والتفسيرات الملموسة للميدان مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين. كان ذلك بفعل أعمال بعض السوسيولوجيين الفرنسيين الذين اهتموا بتفسير ظاهرة انتشار البناءات العشوائية، بعد ملاحظتهم لانتشارها الواسع في المدن الجزائرية، ونذكر من بين هؤلاء ديكلواتر (Descloitres) وريفردي (Reverdy)، وتأتي في أعقاب ذلك أعمال بيير بورديو، ولا سيما كتاباته حول اجتثاث (Déracinement) المجموعات السكنية الريفية التي نشرت غداة الاستقلال.

كانت هذه السوسيولوجيا المجدّدة والقوية، وريثة تقاليد سوسيولوجيا كلاسيكية فرنسية، ولا سيما أعمال ب. هـ. شومبار دو لويه (P. H. Chombart de Lauwe) التي أمدّت السوسيولوجيين الحضريين الجزائريين، لما بعد الاستقلال، بمرجعية نظرية قوية تندرج ضمن التوجّه الثقافي الذي ألهم محاولاتهم. ويعتبر عبد المالك صياد وفاروق بن عطية الممثليْن الأوّليْن لهذا التيار؛ **الأول** ـ أي عبد المالك صياد ـ من

خلال مساهمتين قدمهما في هذا الحقل، أما **الثاني** فهو مؤلف أول مونوغرافيا حول الجزائر العاصمة. وتحتل هذه الأعمال مواقع مختلفة في النشاط الذي يرصد التغيّرات الرمزية والثقافية.

ويجب أن نشير إلى أنه بعد سنة ١٩٧٠، كان هناك استبدال تدريجي لموضوع الدراسات الحضرية بوصفه حقلاً حصرياً للاهتمام داخل مجموعة السوسيولوجيين بموضوعات أكثر شمولية، وذلك بفعل تطور النقاشات العلمية والأكاديمية داخل الحقل المعرفي الفرنسي. وقد سمحت الميزة المغرية للمقاربة الماركسية المجدّدة للظاهرة الحضرية التي كانت سبباً في الشهرة العلمية للمدرسة الحضرية الماركسية، والتي كان من بين من طوّرها كلّ من لوفيبر (Lefebvre) ومانويل كاستل (Manuel Castells) في فرنسا، بإدراج العديد من الأعمال البحثية الجزائرية ضمن هذه الحركية التي تجلّت من خلالها أعمال كلّ من صَفَار زيتون في جامعة الجزائر، وعبد القادر لقجع في جامعة وهران وغيرهما، فضلاً عن بعض الأعمال الاستثنائية الأخرى ذات التوجّهات الثقافية. وبفعل هذه النواة من الباحثين، فضلاً عن عدد من المتعاونين التقنيين الفرنسيين المرموقين، ورثة النقاشات العلمية الفرنسية، نضج التعليم والتأطير للسوسيولوجيا الحضرية إلى غاية إصلاح البرامج سنة ١٩٨٤.

كانت المحتويات التعليمية لليسانس في علم الاجتماع الحضري والريفي (لم يكونا منفصلين آنذاك) قد حدّدت سنة ١٩٧١ من قبل الإصلاح المعروف بإصلاح دو شومون (De Chaumont). لقد كان يُدرَّس هذا التخصّص باللغة الفرنسية، ومتناغماً تماماً مع النقاشات العلمية الفرنسية. وقد أنعشه بشكل كبير، في ما يخصّ التفسيرات والأمثلة الملموسة، رصيد الدراسات والأبحاث الإثنوغرافية والسوسيولوجية المنجزة من قبل الباحثين الفرنسيين المتخصّصين في الجزائر، والذين يُدرِّسون في الجامعات الفرنسية.

ومع البرامج الجديدة لإصلاح المحتويات ابتداء من سنة ١٩٨٤، والتي أدت إلى تقسيم تخصّص «علم الاجتماع الحضري والريفي» إلى تخصّصين مستقلين (علم الاجتماع الحضري من جهة، وعلم الاجتماع الريفي والتغذية من جهة ثانية)، وبفعل تعريب التعليم في العلوم الاجتماعية، التحق بسباق التعليم أساتذة جدد ذوو تكوين معرّب، تلقت الغالبية الساحقة منهم تكوينها في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وما عدا بعض الاستثناءات، لم تكن بحوزتهم سوى درجة ماسترز عادية سلّمت لهم

من قبل الجامعات البريطانية. شكّل هؤلاء الحاملون للشهادات، بفضل عددهم وإتقانهم للغة العربية بوصفها لغة التدريس، غالبية إطار التدريس لعلم الاجتماع.

وجد هؤلاء أنفسهم في وضع اختلال بالمقارنة بالتقليد السوسيولوجي الجزائري الفرنكوفوني، إذ لم يتسنّ لهم خلال مرحلة تكوينهم في بريطانيا الاطلاع على البحوث التي أجريت في الميدان الجزائري ودوّنت باللغة الفرنسية. لقد جاء هؤلاء الأساتذة الجدد بمرجعيات نظرية أنغلو ـ سكسونية أنتجها التقليد الأكاديمي البريطاني من خلال ميادين بحثية ذات صلة بحركة الإمبراطورية البريطانية (الهند، والشرق الأوسط... إلخ)، ولكن من خلال ترجمة مصرية لمرجعياتها. لم تكن الغالبية منهم منغمسة في لغة شكسبير. ولذا فقد اطلعت على هذه المرجعيات من خلال الترجمات، بل التأويلات، لأنّ قراءات التقليد السوسيولوجي البريطاني والأمريكي باللغة العربية إنما تم إنتاجها على شكل «مدونات» أو «كتب تعليمية» لعلم الاجتماع في غالب الأحيان من قبل أكاديميين وجامعيين مصريين في خمسينيات القرن العشرين.

سنجد أنفسنا أمام حالة استثنائية، إذ تم تطبيع السوسيولوجيا التي دُرّست والأعمال الميدانية المنجزة باللغة العربية منذ سنة ١٩٨٤ إلى أيامنا هذه بخطابات وتنظيرات تقريبية ومشوّهة أنتجت من قبل المترجمين والمؤوّلين المصريين، بينما استلهمت الأعمال التي أُنتجت باللغة الفرنسية مرجعياتها من الإطاريْن المفاهيمي والنظري المستمد من التقليد الفرنكوفوني ـ الجزائري. ولكن الشيء الأكثر دلالة في هذا المسار، يتعلق أساساً بالظاهرة المثيرة للغرابة، رغم كونها متوقعة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تاريخ تشكّل هيئة التدريس في هذا التخصّص ـ أي ظاهرة تشكل عالميْن مفاهيمييْن متوازييْن يلتقيان في الجامعات ذاتها، لكنهما لا يتقاطعان أبداً: عالم علم الاجتماع الحضري ذو التقليد الفرنكفوني، المتصل بشكل وثيق بشبكات البحث المغاربية (التونسية والمغربية) والفرنسية من جهة، ومن جهة ثانية، عالم علم الاجتماع الحضري المعرّب غير المتصل تماماً بالشبكات السالفة الذكر.

إذا ما حاولنا التمييز بين العالميْن، يمكن القول إن **الأول** يبرز بشكل جليٍّ من خلال الإنتاج العلمي، كمّاً وكيفاً، أي عدد المنشورات على المستوى الدولي وقيمتها النوعية، بينما يبقى **الثاني** عند مستوى التعليم ذي الطابع السكولاستيكي (المدرسي) المنغلق على نفسه، فلم يستطع بذلك الاشتغال على الواقع بما يمكّنه من إنتاج تحاليل علمية ذات نوعية. يتجلى العرض الأكثر خطورة، والمعبّر عن التمايز بين العالمين

المتوازيين السالفَي الذكر، في تنظيم بعض الجامعات الجديدة التي باشرت تدريس علم الاجتماع الحضري، لملتقيات وتظاهرات مسمّاة «علمية» باللغة العربية، يلتقي فيها الناس من العالم الثاني في ما بينهم، من دون دعوة الباحثين الفرنكوفونيين، من أجل إلقاء خطابات حول المدينة و«العلل والظواهر الاجتماعية»، مستندين في ذلك إلى مواقف قيمية.

نجد أنفسنا في نهاية المطاف أمام علم اجتماع حضري معرّب غير متصل تماماً بشبكات البحث الأنغلو ـ سكسونية التي يزعم أنه يستقي منها مرجعياته المفاهيمية والنظرية، في حين أنه يعتمد أساساً على سوسيولوجيا مصرية في حالة أزمة على مستوى الإبداع والتجديد. ولا تقترح هذه الأخيرة سوى مناقشات مغلوطة ونماذج تفسيرية لا تتناسب في أغلب الأحيان وواقع مجتمعنا الجزائري.

## ٢ ـ رؤية شريف بن قرقورة حول واقع علم الاجتماع الريفي، وعنوان ورقته أصدق تعبير على واقع حال الممارسة السوسيولوجية في الجزائر: علم الاجتماع الريفي أم ترييف علم الاجتماع؟

يمثل عدد طلبة العلوم الاجتماعية نسبة ٦٠ بالمئة من العدد الإجمالي للطلبة الذين يدرسون في ٥٦ مؤسسة جامعية في الجزائر. يعود سبب هذا العدد الهائل للطلبة إلى اعتماد مبدأ «ديمقراطية التعليم» من طرف الوزارة المعنية بالتعليم العالي في السبعينيات. لقد سمح هذا المبدأ لفئات اجتماعية عريضة بالاستفادة من فرصة التكوين في الجامعات، وهو ما دفع إلى اتجاه يمكن أن نطلق عليه تسمية «جمهرة» العلوم الاجتماعية.

أصبح توجه الطلبة إلى تخصّص علم الاجتماع مكروهاً، لأن النقاط التي يحصلون عليها في البكالوريا لا تسمح لهم باختيار تخصّص أكثر أهمية، بحسب معايير التقييم الاجتماعي للتكوين الجامعي، وهو الأمر الذي جعل علم الاجتماع مآلاً للطلبة ذوي النقاط الضعيفة. دفع كل ذلك إلى وضع هذا التخصّص في درجة أسفل ضمن ترتيب التخصّصات، كما أصبح علم الاجتماع الريفي في الدرجة السفلى ضمن اختيارات الطلبة لمسارهم التكويني بإدماج تخصّصي علم الاجتماع الريفي، وعلم الاجتماع الحضري، ضمن تخصّص مستقل بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٩٠ أطلق عليه تسمية «علم اجتماع التغذية والتنمية الريفية»، حيث كان يدرّس في جامعة

الجزائر فقط دون غيرها، ولا يستقطب سوى عدد قليل من الطلبة. وكان الإنتاج العلمي السوسيولوجي حول المجتمع الريفي نادراً في هذا السياق، ولم يسترعِ اهتمام المختصّين في علم الاجتماع.

ففي الثلاثين سنة الماضية، لم تتم مناقشة سوى ثلاث أطروحات دكتوراه في هذا التخصّص، كما كان إنتاج المعرفة حول المجتمع الريفي الجزائري من طرف المختصّين في علم الاجتماع قليلاً جداً. لقد أصبح المجتمع الريفي موضوع اهتمام المختصّين في العلوم الفلاحية والاقتصاديين والجغرافيين، والذين ساهموا بشكل فعّال في معرفة العالم الريفي الجزائري.

تم إدراج علم الاجتماع الريفي بناء على ظاهرة «جمهرة» العلوم الاجتماعية ضمن إطار أعمّ هو ترييف علم الاجتماع، حيث أصبح أساتذة وطلبة هذا التخصّص أمام واقع لااعتبارية العلوم الاجتماعية وتهميشها.

## ٣ ـ رؤية رشيد ميموني عن حال الدعوة إلى أسلمة علم الاجتماع

### أ ـ النشأة، والأهداف، والمصادر

برز كحقل معرفي في سياق مميز. وقد اتسمت ظروف نشأته بعاملين أساسيين:

(١) يتمثل العامل **الأول** بالتطورات التي شهدتها المجتمعات العربية والإسلامية، ولا سيما الزحف الاستعماري، وما ترتب عليه من تصدّعات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، مع ظهور ثنائية في المناهج الفكرية والقيم والممارسات على مستوى المؤسسات في كل المجالات في القرنين ١٩ و٢٠، الأمر الذي حفّز نشاط حركات الإصلاح بكل أطيافها.

إن عجز النخب والتنظيمات الوطنية والقومية والاشتراكية والليبرالية عن معالجة تلك التناقضات بعد الاستقلال، وتحقيق بعض أهداف النهضة المنشودة أرجعت إلى الواجهة مسألة الرجوع أو الاستلهام من النموذج التأسيسي للأمة الإسلامية.

(٢) يتمثل العامل **الثاني** بالعلوم الاجتماعية التي نشأت في سياق التبعية الفكرية للجهاز النظري والأطر القيمية والاهتمامات الأيديولوجية للعلوم الاجتماعية الغربية التي طبّقت آلياً من دون فكر نقدي في دراسة المجتمعات العربية والإسلامية؛ أضف إلى

ذلك تراجع أهمية محاولات تأسيس علم اجتماع عربي وعلم اجتماع اشتراكي بعد فشل تلك التجارب، سياسياً واقتصادياً، في السبعينيات من القرن الماضي. تلك التبعية والعجز عن إدراك طبيعة الظواهر والمؤسسات، واتجاه التغيّر الاجتماعي وديناميّة الحركات الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، تزامنا مع بروز توجهات فكرية (وتنظيمات) ذات بعد إسلامي انتشرت في بعض المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والسياسية، الأمر الذي حفّز بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية عموماً، وعلم الاجتماع خصوصاً، إلى إعادة النظر في توجّهات العلوم الاجتماعية: علم الاجتماع، وعلم النفس، والإعلام، وعلم الاقتصاد... قصد «توطينها» وتجاوز الاغتراب لتتماشى والرهانات الحقيقية لتلك المجتمعات.

تهدف تلك المحاولة إلى إعادة صياغة التخصّص عن طريق دمج المنظوريْن الغربي والإسلامي داخل التخصّص من خلال الاستلهام من التاريخ والتراث الديني والفكر الإسلامي الزاخر، لاستخراج مفاهيم وقيم وتصنيفات وعلاقات ومؤسسات اجتماعية، لإثراء الإطار المعرفي والنظري والمنهجي لهذه التخصّصات التي أضيف إليها نعت إسلامي في تسميتها (علم اجتماع إسلامي، علم نفس إسلامي، اقتصاد إسلامي، إعلام إسلامي... إلخ).

التفّ العديد من الباحثين ذوي التوجّهات المختلفة حول هذا المشروع، ويمكن تقسيمهم إلى صنفين بارزين يختلف موقفهما من حيث تحديد مجال التخصّص والتسمية والأهداف والمصادر والمناهج. يكتفي الصنف **الأول** بمجرد إلحاق هذا الفضاء المعرفي بعلم الاجتماع الديني المخصّص للمجتمعات الإسلامية من دون اعتماد المصادر الدينية، أي القرآن والسنّة (وتراث بعض علماء الدين)، إلا كشواهد تاريخية. يضم هذا الصنف علماء الاجتماع قبل فترة السبعينيات وبعض المستشرقين، غير أن الصنف **الثاني** هو الذي يمثل فعلاً ذلك التوجه الجديد، ويسعى إلى تجاوز مجرد إلحاق التخصّص لعلم الاجتماع الموجّه إلى المجتمعات الإسلامية، ويدعو إلى بلورة نظرية اجتماعية إسلامية مستمدة من الدراسة التحليلية للقرآن والسنّة، كمجهود نظري يساير وضع ملامح المجتمع الإسلامي المنشود، لأن الإسلام تعرّض في مبادئه ونظمه وتطبيقاته إلى قواعد السلوك والعلاقات الاجتماعية، كما أنه يتجاوز في مجال دراسته فضاء المجتمعات الإسلامية ليتناول كل المجتمعات البشرية. تلك هي نقطة الافتراق وموضع الجدل بين التوجهين ولكل طرف أدلّته.

أمّا من حيث تسمية التخصّص، فيفضّل الذين يماثلون علم الاجتماع الإسلامي بعلم الاجتماع الديني المخصّص للمجتمعات الإسلامية نعته بـ «علم اجتماع الإسلام» أو «علم اجتماع المجتمعات الإسلامية»، في حين يفضّل الذين يسعون إلى بلورة النظرية الاجتماعية الإسلامية استعمال مصطلحات ذات خصوصية، مثل علم الاجتماع الإسلامي، والمنهج الإسلامي في دراسة المجتمع، والنظرية الاجتماعية الإسلامية، وعلم الاجتماع القرآني، والمدرسة الإسلامية في علم الاجتماع، وأصول أو نظم المجتمع الإسلامي... إلخ.

أمّا بخصوص أهداف التخصص، فيمكن التمييز بين الأهداف المشتركة التي يقبلها الصنفان والأهداف الخاصة بكل فريق. أما الأهداف المشتركة فهي:

ـ دراسة مسائل الحياة الاجتماعية من ظواهر ونظم وعلاقات وسيرورات من مختلف الجوانب الاجتماعية والدّينية من خلال الوصف والتحليل الموضوعي، مستعملاً مناهج علم الاجتماع لبيان ما هو كائن، وليس ما ينبغي أن يكون. يضيف البعض أن دراسة واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وتحليل نظمها ومشكلاتها، لا يمنع محاولة التعرض لمسائل نظرية من خلال وضع فرضيات تتعلق بعوامل القوة التي أدت إلى ثبات المجتمع الإسلامي في فترة الدعوة وتكامله أو تفككه لاحقاً، وبدراسة عوامل التغيير، الأمر الذي قد يسمح اليوم برسم استراتيجية تغيير وتنمية.

ـ دراسة وتحليل المفكرين الاجتماعيين المسلمين.

أما الصنف **الثاني** الذي يتميز بالدعوة إلى بلورة النظرية الاجتماعية الإسلامية، بحجة قصور النظرية الاجتماعية الغربية، وضرورة الإلمام بنموذج المجتمع الإسلامي، فيضيف أهدافاً خاصة نوجزها كما يلي:

ـ إبراز ما يحتويه الدين الإسلامي من سنن الاجتماع وقواعد العمران.

ـ إبراز آثار المعطيات الإسلامية في تطور المجتمعات.

ـ تقويم بعض القيم والعادات والسلوكات التي لا تتفق مع الأوضاع الاجتماعية الحديثة وإصلاحها.

ـ توجيه الاهتمام نحو الدراسة الاجتماعية للقرآن، لما يحتوي عليه من مسائل متعلقة بالقيم والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية والنظم.

ـ إثراء النظرية السوسيولوجية الحديثة.

أمّا من حيث الاستجابة لتلك الأهداف الخاصة المتعلقة بـ «التصور الإسلامي للمجتمع» المستمدّ من مصدرَي القرآن والسنّة، فقد رفضه الفريق **الأول** بحجة أن ذلك يؤدي إلى خلط بين مناهج بحث وضعية محض، ومناهج صالحة فقط في نطاق العلوم الدينية (القرآن والسنّة)، وإدراج أهداف خارجة عن مجال تناول علم الاجتماع. أمّا الفريق **الثاني**، فيرى أنه رغم وجود بعض المحاولات الخاطئة، فإن المشكل لا يكمن في مبدأ استعمال منهج يتضمن في مصادره القرآن والسنّة، ولكن توجد المعضلة في تحديد الإطار المعرفي والمقاييس المنهجية في توظيف هذين المصدريْن بحجة أن القرآن والسنّة قد حدّدا إطار السلوكات الفردية والجماعية ودور بعض المؤسسات في إطار مشروع اجتماعي ما زال يحتفظ بتأثيره في الواقع الاجتماعي، وفي الضمير الجمعي للشعوب.

لقد صنّف عالم الاجتماع «محمد المبارك» العديد من القضايا الاجتماعية محل الدراسة الاجتماعية اليوم، والمشار إليها في القرآن الكريم:

ـ الطبيعة الاجتماعية للإنسان.

ـ الأمم والشعوب والقبائل وأنواع التجمّعات البشرية بما في ذلك نظام الزواج.

ـ الأحداث والعمليات الاجتماعية، مثل التربية، والتقليد، والترف، والظلم والاستبداد، والإجرام، واحتقار المرأة... إلخ.

ـ السنن الاجتماعية.

### ب ـ تقييم الإشكالات المتعلقة بتوظيف المصادر الدينية في العلوم الاجتماعية تحقيقاً لمشروع نهضة الأمة

بعد (ما يقارب) ثلاثين سنة، يمكن وضع تقييم أوّلي لتلك التجربة. نلاحظ أنه لا يزال هذا الحقل المعرفي في طور التشكّل، إذ رغم المجهودات المعتبرة والمساهمات الجادّة لم تحقق بعد الكتابات الطفرة النوعية المنشودة، ولم تنجز كل الأهداف التي سطّرتها لنفسها، كما أنها لم تنتقل من مرحلة عرض النموذج النظري إلى مستوى إحداث حقل معرفي يرتكز على مناهج لاستخراج نظريات إسلامية لدراسة الواقع الاجتماعي عبر مراكز للبحث أو تقديم مشاريع إنمائية.

اتّسمت الكثير من المساهمات بضعف معرفي ومنهجي، واكتست الطابع الحماسي والأخلاقي، وكثيراً ما انحصرت في الدائرة التي رسمها علماء الدين عند

صياغة نموذجهم النظري. أضف إلى ذلك أن بعض الانتقادات (الحقيقية) الموجهة إلى علم الاجتماع الغربي ينقصها العمق في التحليل، ويمكن إرجاع ذلك إلى العديد من العوامل، ومنها:

ـ الإلفة المغرية بمظاهر الواقع الاجتماعي الذي يعايشه الباحث المسلم، الأمر الذي يوهمه بأنه يملك أدوات جاهزة للتحليل.

ـ وضوح معالم نموذج الأمة الإسلامية وجاذبيتها وواقعية حلوله المرتكزة على الفطرة تمدّ الباحثين (ورجال الحركة) بتصور خاطئ مفاده أنه يمكن إعادة بعثه مجدداً بطريقة آلية بعد إجراء إصلاح، في حين أن واقع المجتمعات الإسلامية يظهر اختلالاً هيكلياً وتناقضات نابعة من تراكم عوامل موضوعية عبر التاريخ لا يمكن التغاضي عنها.

ـ قد يقتنع الفرد بصلاحية التعاليم الإسلامية اليوم كإطار اجتماعي وسياسي أنشأ سابقاً أمة، إلا أن مسألة إعداد المشروع المستقبلي النهضوي من خلال توظيف العلوم الاجتماعية الحديثة يثير تساؤلات إبيبستيمولوجية، ويتطلب شروطاً:

تعدّ **المعضلة الأولى** في تحديد كيفية إقحام أدوات العلوم الاجتماعية في دراسة نصّ ديني متعالٍ ذي مصدر إلهي أرّخ لنشأة الأمة ووضع دستورها:

ـ هل يمكن أن تتحول المعارف الاجتماعية المبثوثة في النص القرآني إلى معرفة سوسيولوجية أم تقتصر على عرض معارف جوهرية حول الإنسان والمجتمع وتقديم بعض التصنيفات؟

ـ هل تأخذ تلك الحقائق بعداً عالمياً، رغم خصوصيات واقع المجتمع الذي نزل فيه القرآن؟

ـ ما مدى مساهمة تلك المعارف اليوم في بلورة مشروع المجتمع؟

إذا ما اعتبرنا أن القرآن الكريم يحمل في طياته ملامح المشروع الإلهي القابل للتجديد، يستلزم ذلك صياغته بكيفية تتضمن شروط تحقيق راهنية المشروع، وهي:

(١) التلازم بين بنية الخطاب القرآني وأساليبه البيانية من جهة، ومن جهة أخرى كيفية نسجه للمواضيع قصد توجيه عقيدة الإنسان وسلوكه الفردي والجماعي.

(٢) التطابق بين كل من عناصر المشروع وطريقة إنجازه ومنهج الإصلاحات.

(٣) تحديد مجال تدخل المختصّ في العلوم الاجتماعية ومهامه.

تكمن **المعضلة الثانية** في كيفية الدمج بين المصادر الدينية ضمن أساليب التحليل السوسيولوجي في حقل معرفي واحد، إذ كيف يمكن أن ننهل من مصادر مختلفة ذات مناهج متباينة للحصول على نتائج موضوعية في سياق رفض العلوم الاجتماعية لاعتماد المصادر الدينية من جهة، والصعوبات التي واجهها علم الاجتماع الإسلامي في تثبيت بعض أطروحاته من جهة أخرى؟

أما بخصوص رفض العلوم الاجتماعية توظيف الكتب الدّينية، كالقرآن والسنّة، كمصادر للدراسة السوسيولوجية أو مدعّمة للتحليل، على اعتبار أنّ من مسلّماتها الراسخة الادّعاء بدراسة الظواهر بصفة موضوعية، وأن مجال علم الاجتماع الدّيني ومنهجه ينحصران في تناول الظواهر والمؤسسات الاجتماعية والدّينية، فيجب أن نسجل هنا المفارقة المعرفية الجوهرية التي وقعت فيها العلوم الاجتماعية، إذ تُرفض المصادر الدّينية (كالقرآن الذي أسّس كياناً اجتماعياً وحضارياً)، في حين أن تلك العلوم تبنّت في مسيرتها التاريخية بعض الأطروحات الفلسفية الطوباوية (مثل «العقد الاجتماعي»... إلخ)، والأسطورية (مثل عقدة «أوديب»... إلخ).

وفي المقابل، يجب أن نشير إلى أن أنصار طرح علم الاجتماع الإسلامي تجاهلوا إشكالا آخر، إذ يقدّمون القرآن والسنّة على رأس المصادر للدراسة السوسيولوجية في محاولتهم لتوجيه مسار تجديد مشروع الأمة، ووقعوا في التباس معرفي ومنطقي، إذ لا يفرّقون بين القداسة والاحترام الممنوح وجوباً للقرآن والسنّة، وضرورة إيجاد الإطار المعرفي والمنهجي الكفيل بإدراج النصّ المتسامي كمصدر لعلم نسبي متغيّر، وكذا مستوى القراءة الممنوحة للكتاب المقدس على اعتباره «كتاب هداية» في الأساس، كما أنهم لم يحدّدوا درجة الإثبات والتحقّق التي يمكن أن نتوصل إليها عند الإسقاطات على مجالات أخرى، كفضاء العلوم الاجتماعية.

لم يبق لنا سوى أن نتوصل بذكاء إلى رسم منهج يسمح بتجاوز العقبات المعرفية، وإثبات نجاعة تلك المصادر الدينية في تحليل بعض الظواهر (إلى جانب ذكر عوامل القوة والضعف لدى الأمة التي أشرنا إليها سابقاً)، فستكتسب بـ «صفة بعدية» A) posteriori) شرعية الممارسة السوسيولوجية، وليس شرعية قبلية كمصدر سوسيولوجي مثل المصادر الأخرى. وسيسمح ذلك عندئذ بإعادة النظر في تلك المسلّمات الراسخة منذ نشأة علم الاجتماع في سياق مناهضة الكنيسة. هذه هي ملامح ما يسمّى أحياناً بعلم اجتماع الإسلام، وأحياناً المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع.

يعتقد هذا التيار بأن علم الاجتماع الحديث والمعاصر الذي ظهر في الغرب يعتمد على أسس منهجية ومنطلقات نظرية (وخصوصاً الموقف من الدين)، ومفاهيم معرفية لا علاقة لها بالمجتمعات العربية والإسلامية. وعليه، فهو يحاول أن يقترح قراءة اجتماعية يقول عنها إنها سوسيولوجية، تعتمد على مصطلحات مستمدّة من الكتاب والسنّة، فهو مثلاً يعوّض مفهوم (الصراع الطبقي) الماركسي بمقولة التدافع، كما أن هذا الاتجاه يطمح (هذا الاتجاه) إلى فعل «تأصيل علم الاجتماع»، غير أن هذه المحاولات لا تقدم في الحقيقة أية نظرية سوسيولوجية «إسلامية» جديدة، ولا يرتقي إنتاجها حتى إلى مستوى تجديد الخلدونية، بالمعنى المبدع، وليس بالمعنى النقلي.

## خاتمة

قد نجد أسباب التهميش والكبح الذي تعانيه المعرفة الاجتماعية، والسوسيولوجية منها خاصة، جزءاً من تفسير له خارج الأسباب الذاتية في مواقف الخطاب الرسمي الإصلاحي من هذه المعرفة. هذه المواقف تم التعبير عنها بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الرابع والعشرين لعلم الاجتماع الذي عقد في الجزائر سنة ١٩٧٥[٢٦]، إذ تم التركيز في الخطاب التوجيهي الذي ألقاه وزير التعليم العالي الصديق بن يحيى على أسباب الحذر والتنفير من المعرفة السوسيولوجية، باعتبارها معرفة تستمد وتمثل استمراراً للمعرفة الكولونيالية، وخصوصاً الجانب منها المرتبط بعلم الأنثروبولوجيا، وهي مادة ـ التخصّص ـ أوجدته بحسب الخطاب الرسمي ظروف تاريخية خاصة، وقائمة على الافتراض القائل إن بعض المجتمعات لم تعرف التطور، وإن بنيتها تشتمل على ميزات تجعلها غير قابلة للتطور.

يرفض هذا المسلك المعرفي السوسيولوجي الذي ينطلق من طبيعة المحيط الجغرافي والقيم الثقافية من جهة الخطاب والممارسة المؤسساتية الرسمية التي أسندت في السبعينيات وظيفة العلوم الاجتماعية، وعلم السوسيولوجيا تحديداً، إلى الدور التحرّري الذي يجب أن تقوم به عوض الدور التفسيري، أي أن دور التحرّر المخطط له هذا مشروط بضرورة تخلّي المعرفة الاجتماعية والسوسيولوجية عن أطروحات التفسير القائمة على وصف أحوال الناس، وفق مناهج لم تعد صالحة.

(٢٦) شارك في هذا اللقاء ٥٣٠ عالم اجتماع قَدِموا من ٧٠ بلداً وقدّم فيه نحو ٢٦٠ بحثاً لم تُنشَر إلى حدّ الآن (العمل منشور وهو موجود على مستوى CDES).

# الفصل العاشر

# ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر

**حسن رمعون**(*)

**ترجمة: سهام بدوبية**(**)

نعتبر في هذا الفصل أن معالجة مسألة الجانب المنهجي الذي تعتمده مختلف العلوم الاجتماعية في دراسة المجتمعات المغاربية بطريقة فعّالة، لا يمكن تحقيقها من دون التطرق إلى إشكالية العائق المؤسّساتي. إن الأداء الحالي للعلوم الاجتماعية في البلدان المغاربية، وفي مناطق أخرى من الوطن العربي، هو في الأصل نتيجة تاريخ متراكم لتفاعلات مؤسسات دينية من جهة، ثمّ أكاديمية وسياسية (استعمارية أو وطنية) من جهة ثانية.

إن ما نريد توضيحه هنا هو كيف أن التدخل المؤسساتي الذي يفترض به أن يكون سنداً لمؤسسة غايتها الوصول إلى المعرفة (خصوصاً التعليم الجامعي والبحث العلمي)، يؤدي في النهاية إلى استبعاد الحاجة الإيبيستيمولوجية، طارحاً نفسه كعائق حقيقي أمامها. انطلاقاً من أحد الأقطار المغاربية، الجزائر، ومن دون تجاهل النماذج الموجودة في أقطار عربية أخرى، سنحاول أن نحدّد هنا المسار الذي نتجت منه الممارسة الحالية للعلوم الاجتماعية المعاصرة، وما يمكن أن تتميّز به في المقام الأوّل.

(*) مدير قسم في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وأستاذ التعليم العالي في جامعة وهران، قسم علم الاجتماع ـ الجزائر.

(**) أستاذة مساعدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران ـ الجزائر.

وصلت العلوم الاجتماعية إلى الوطن العربي، إضافة إلى دور كلّ من الاستشراق والإثنوغرافيا، عن طريق التعليم الأكاديمي المُمارس في أوروبا وأمريكا من خلال البعثات العلمية للطلاب، أو عن طريق الجامعات التي أنشئت في الوطن العربي على النموذج الأوروبي. هذه الصورة توجب التمييز بين جامعات المشرق التي أسّستها النخب المحلية (وهو حال جامعة القاهرة في عام ١٩٠٨، وجامعة دمشق في عام ١٩٢٠)[١] وجامعات بلدان المغرب التي أنشأتها السلطات الاستعمارية، وهو حال جامعة الجزائر التي انطلقت رسمياً عام ١٩٠٩ (انطلاقاً من المدارس التي كانت موجودة) وبعد ذلك جامعات تونس والرباط.

تأثرت جامعات الشرق الأوسط بطريقة مستقلة بالنموذج الفرنسي (دمشق، والقاهرة)، ثمّ البريطاني والأمريكي، في حين ظلت جامعات الجزائر والرباط وتونس إلى غاية الاستقلال مندمجة كلياً في النظام التعليمي الفرنسي، ولكن مع بعض التعديلات (مثال اعتماد إمكانية دراسة الإثنوغرافيا ولهجات شمال أفريقيا). كانت العلوم الاجتماعية في الجزائر تدرّس في كلية الحقوق التي أصبحت منذ عام ١٩٥٤ كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية، ثمّ تحولت في عام ١٩٥٨ إلى كلية اللغات والعلوم الإنسانية.

والواقع أن هذه الجامعة إلى جانب أنها كانت تدرّس الآداب واللغات والفلسفة، فإنها كانت تسلّم شهادة التدرّج في التاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع. فعلى سبيل المثال، درّسَ علم الاجتماع الدوركهايمي في فرنسا منذ عام ١٩٢٠ في إطار شهادة تحمل إجازة علم الأخلاق وعلم الاجتماع كانت مدمجة مع شهادة التدرّج في الفلسفة. ولم يتم اعتماد شهادة التدرّج في علم الاجتماع إلا في عام ١٩٥٨ مع إمكان الحصول على شهادة في الإثنوغرافيا[٢]. والواقع أنها كانت تضم شهادات في علم الاجتماع العام، وعلم النفس الاجتماعي، والديمغرافيا، وشهادة رابعة تضم عدة خيارات، مثل إثنوغرافية شمال أفريقيا.

---

(١) في ما يتعلق ببلدان المشرق ينبغي أيضاً الأخذ بعين الاعتبار وجود الجامعات الأمريكية في القاهرة وبيروت. انظر: Jean-Jacques Waardenburg, *Les Universités dans le monde arabe actuel* (La Haye: Mouton, 1966).

(٢) حول تدريس العلوم الاجتماعية في فرنسا، انظر: Michel Amiot, «L' Enseignement de la sociologie en France,» *Revue Française de sociologie* (Paris), no. 25 (avril-juin 1984), pp. 281-291, et Alain Drouart, «Parcours Historique de la sociologie en France,» dans: *Actes du Colloque sur les sciences sociales Aujourd'hui* (Alger: OPU, 1986), pp. 57-70.

## أولاً: العلوم الاجتماعية في النظام المؤسساتي للدولة الوطنية

ورثت الأقطار المغاربية المستقلة، إذاً، أربعة نماذج من تخصّصات العلوم الاجتماعية، وكان كلّ منها في الحقبة الاستعمارية مرتبطاً بمؤسّسته. وباستثناء الاستشراق الذي كان مصدر تأثيره من باريس (من خلال مؤسسات علمية مثل كوليج دو فرانس، والسوربون، ومدرسة اللغات الشرقية، والجمعيات المعرفية... إلخ)، فإن مختلف التقاليد المكتسبة كانت مرتبطة بمؤسسات متمركزة داخل البلدان المغاربية.

يتعلق الأمر في الجزائر بالمدارس القرآنية التقليدية المتمثلة بـ «الزوايا»، وبالإصلاحيين، من خلال مدارس ومنشورات جمعية العلماء المسلمين التي كانت بمنزلة مراكز دعاية للثقافة الإسلامية[٣]، في حين تأسست الإثنوغرافيا في إطار جمعيات محلية، خصوصاً «الجمعية التاريخية الجزائرية» و«مركز البحث في الأنثروبولوجيا وعلم الأركيولوجيا والإثنوغرافيا (CRAPE)»، وطبعاً كانت تعتبر جامعة الجزائر سنداً ذا طابع أكاديمي لهذه الجمعيات، عملت الدولة الوطنية بعد الاستقلال على إعادة تأطيره (حقول العلوم الاجتماعية) من خلال فرضها وجهة نظر جديدة للأشياء.

### ١ ـ إعادة تنظيم تدريس العلوم الاجتماعية

لقد ورثت الجزائر غداة استقلالها في عام ١٩٦٢ النظام التعليمي الفرنسي الخاص بالعلوم الاجتماعية لتعيد إنتاجه من خلال فتح جامعات جديدة على شاكلة جامعة الجزائر (في وهران وقسنطينة وعنابة)، إضافة إلى مجموعة من المراكز الجامعية التي تتوفر على عدد محدود من التكوينات، وبذلك تعايشت أقسام تعليمية باللغة الفرنسية مع أقسام تعليمية باللغة العربية، وذلك إلى غاية عام ١٩٧١.

انطلاقاً من هذا التاريخ تلقت دفعات جديدة من طلاب الفلسفة والتاريخ تعليمها باللغة العربية بشكل كلي، وهو الإجراء الذي طُبق في بداية الثمانينيّات على كلّ العلوم الاجتماعية، وقد أدت هذه الإصلاحات إلى تشجيع التخصّص من خلال خلق شُعب مختلفة في إطار كلّ تخصص (مثلاً في علم الاجتماع: علم اجتماع العمل، علم الاجتماع الثقافي، علم الاجتماع الديمغرافي، علم الاجتماع الريفي... إلخ)، وهذا أوجد انقسام الكليات القديمة إلى معاهد، وتأكد هذا الاتجاه من خلال الخريطة الجامعية التي

(٣) ليس في الجزائر ما يقابل الزيتونة في تونس أو القرويين في فاس.

تمّ تطبيقها عام ١٩٨٤ (والتي تمّ من خلالها إنشاء معاهد للحقوق والعلوم الاقتصادية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع).

## ٢ ـ افتراضات إصلاح النظام الجامعي

خلال فترة التحولات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بعشريتي الستينيات والسبعينيّات من القرن الماضي، اتُهمت الجامعة بكونها مؤسسة جدّ مرتبطة في سيرها بأصول نخبوية واستعمارية، واتّهمت أيضاً بإهمالها للواقع الوطني، وبكونها لا تبالي بحاجات سياسة التنمية في البلاد[٤]، وتم تقديم هذا الاتهام كحجة من أجل السماح للوزارات المختلفة بإنشاء مراكز تكوين ومعاهد تكنولوجية مستقلة عن الإطار الجامعي لتلبية حاجاتها، وفي الثمانينيّات تحول البحث العلمي إلى قطاع مستقل عن الجامعة، بحيثُ إنَّ الديوان الوطني للبحث العلمي الذي كان تابعاً لوزارة التعليم العالي تّم حلّه واستُبدِل بهيئة البحث العلمي والتقني التابعة للوزارة الأولى[٥].

ضمن تلك الظروف، كانت الجامعة الجزائرية مدعوة إلى التأقلم مع متطلبات الدولة التي كانت تشدّد على الفعالية والعلمية المقرونتين بالتخصّص والاحترافية[٦]، ومن أجل ألا تخرج الأمور عن سيطرتها كان ينبغي أن تُسيَر الجامعة على نموذج المعاهد التكنولوجية، وتتجه إلى ميدان انشغالها.

في ثمانينيّات القرن العشرين بدا أن الأمور تعمل بشكل جيد، فمن جهة تمّ فصل العديد من المعاهد التكنولوجية عن الهيئة الوصية الأصلية لتصبح تابعة للتعليم العالي، كما أقرّت الخريطة الجامعية لعام ١٩٨٤ أن توزيع التخصّصات الجامعية لن يتم إلا على شكل معاهد عالية للتكنولوجيا أطلق عليها اسم المعاهد الوطنية للتعليم العالي (INES). وقد تمّ اتخاذ قرار بأن المؤسسات التي تحمل اسم الجامعة لن تستمر إلا في المدن الأربع الكبيرة (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة). ولكن مع هذه التغيّرات التي

---

(٤) حول سياق الإصلاح الذي تمّ سنة ١٩٧١، انظر: Nadir Marouf, «Statut et Fonction des sciences sociales dans la politique algérienne et développement,» dans: *Politiques Scientifiques et technologiques au Maghreb et au Proche-Orient* (Paris: Éditions du CRNS, 1982), pp. 248-263.

(٥) كان التوجّه الذي ميّز سنوات ١٩٨٠ يتّسم بفتح إمكانات البحث في الجامعة تحت وصاية مزدوجة: مفوضية مكلفة بالبحث ووزارة التعليم العالي.

(٦) انظر مجموع النصوص الرسمية المنشورة تحت عنوان: **إصلاح التعليم العالي** (الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العالي، ١٩٧١).

شملتها المنظومة الجامعية، فإنها لم تعُد هناك أشياء كثيرة تميّزها من المعاهد الوطنية للتعليم العالي، خصوصاً بعد إنشاء ثلاث أخرى هي: جامعة باب الزوار (الجزائر)، وجامعة بئر الجير (وهران)، اللتان حملتا اسم جامعة العلوم والتكنولوجيا، أما الجامعة الثالثة فكانت جامعة العلوم الإسلامية في قسنطينة التي سنعود إليها لاحقاً.

ولكن خلال العشريات الثلاثة التي تلت فترة الاستقلال في الجزائر، تطورت الأمور بشكل آخر، بحيثُ إنَّ المعاهد الوطنية للتعليم العالي تركت المجال لتحلّ عدد من الجامعات محلّها، فمثلاً في عام ١٩٩٢ كان عدد مؤسسات التعليم العالي عبر كامل البلاد ٩٦ مؤسسة، منها ٣٦ جامعة، و٣٢ مدرسة للتعليم العالي، وجامعة واحدة للتكوين المتواصل، وهي تضم ١,٣٥٠,٠٠٠ طالب (جامعة التكوين المتواصل كانت موجودة عبر أغلب ولايات الوطن). أما بالنسبة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، فكانت موجودة عبر ٣٨ مؤسسة. وأما العلوم السياسية فقد دُرّست في ٢٧ مؤسسة.

### ٣ ـ ما مصير العلوم الاجتماعية؟

مثلها مثل جميع العلوم والتخصّصات التي تُـدرّس في الجامعة، فإن العلوم الاجتماعية مطالبة بتلبية حاجات التنمية، ومن أجل بقائها في وجه العلوم الطبيعية وانبعاثاتها التكنولوجية وجب عليها القبول بالتقنية الاجتماعية، وبالاحتراف المهني، وهو الدور الذي تمّ قبوله من قبل البعض على اعتبار أن المحاولة الوضعية قديمة في مجال العلوم الإنسانية، وفي الوقت نفسه يُطلب من هذه العلوم أن تعبّر بشكل أفضل عن الشخصية الوطنية. ولذلك تمّ فرض تعريب لغة التعليم، في حين لم تفرض على باقي التخصّصات الجامعية الأخرى، وهكذا أضحت لها وظيفة أيديولوجية نعتبرها غائبة في العلوم الدقيقة والطبيعية، لتظهر هنا مهمّتان من الصعب التوفيق بينهما دائماً في الواقع. واعتباراً أن السلطة أقرّت اختيار العلوم الاجتماعية كأداة، فإنها ذهبت في رؤيتها إلى أبعد الحدود من خلال إعادة هيكلة حقل العلوم الجامعية.

## ثانياً: تغيير النماذج

أعادت الدولة الوطنية هيكلة حقل العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال إضفاء طبيعتها الخاصة على مسار التعليم الجامعي والبحث العلمي. ومن هنا بدأ استبدال التقاليد الأربعة التي من خلالها اتّصل الوطن العربي بالعلوم الاجتماعية بنماذج جديدة.

### ١ ـ حقول التخصّص الجديدة

تمّ إنشاء العديد من المعاهد إلى جانب الجامعات الأربع التقليدية، وانطلاقاً من استبدال الفصل القديم بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية بانقسام جديد، سيتم تقسيم المعرفة إلى قسمين: تخصّصات تخدم سياسة البناء والتنمية، وتخصّصات ذات وظيفة أيديولوجية هدفها الدفاع عن الهوية وإضفاء الشرعية على المؤسّسة السياسية، وهي موزعة كما يلي:

**أ ـ تخصّصات البناء والتنمية**: تمثّلت بالعلوم الطبيعية والتكنولوجية، وأضيفت إليها العلوم الاجتماعية التي من شأنها أن تحمل فعالية تطبيقية، ويتعلق الأمر في المقام الأوّل بالعلوم الاقتصادية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والجغرافيا، والمالية والتسيير، وبشكل من الأشكال اللغات الأجنبية[٧].

**ب ـ التخصّصات ذات الوظيفة الأيديولوجية**: تضمّ خصوصاً التاريخ، والفلسفة، والأدب العربي، والعلوم الإسلامية، وقد تمّ تدريس العلوم القانونية في كليات الحقوق، وفي أقسام العلوم الاجتماعية، وجامعة العلوم الإسلامية في قسنطينة، ضمن توّجهين في الوقت نفسه، أي وفقاً للقانون الوضعي والشريعة الإسلامية.

### ٢ ـ رهانات إعادة التأطير

تحيل هذه الازدواجية بين تخصّصات التنمية وتخصّصات إضفاء الشرعية على محاولة إحداث شكل من التعايش بين تيارين أو أيديولوجيتين متعارضتين في اتخاذ القرار داخل أجهزة الدولة: التيار التكنوقراطي، وتيار الأيديولوجيا الشعبوي. لقد سعى كلّ من التيارين إلى محاولة السيطرة على المجتمع، ليصبح النظام التعليمي عامة، والعلوم الاجتماعية خاصة، رهانات حقيقية بالنسبة إليهما.

تطوّر تيّار التكنوقراطية بعد الاستقلال بحيث أصبح كلّ من التحديث والتنمية المثل الأعلى لكثير من النُخب. يؤيّد هذا التيار علوم التنمية، مثل التخصّصات التكنولوجية، ونموذجه هو العلوم الاقتصادية في جوانبها العملية والتطبيقية. وانطلاقاً

(٧) كان يتعيّن تدريس اللغات الأجنبية بحسب الخريطة الجامعية لسنة ١٩٨٤ بطريقتين مختلفتين: في المدارس العليا المكلّفة بتكوين أساتذة التعليم الثانوي، وفي المعاهد الجامعية للترجمة. كانت النظرة التكنوقراطية التي أدّت إلى هذا الخيار بديهية، مثلما الحال بالنسبة إلى تخصصات أخرى، لم يسمح اعتراض الجامعيين بتنفيذ هذا المشروع.

من هذا المنظور، يتمّ تصنيف علوم أخرى، مثل علم الاجتماع، والديمغرافيا، وعلم النفس الصناعي، وحتّى القانون، باعتبارها علوماً للتنمية.

أما تيار الشعبوية، فيتغذّى من مجتمع ذي قاعدة زراعية، ولكنّه يتّجه نحو التحضّر والتصنيع. وتشدّد الأيديولوجيا الشعبوية على مبدأ التحديث انطلاقاً من منظور الصدمة الاستعمارية، ولكن لكونها متأثّرة بأصولها الاجتماعية، فإن الشعبوية بقيت متخوّفة من الانتشار اللامحدود لقيم غربية من وجهة نظرها. وفي مواجهة التكنوقراطية التي تعتبر أكثر قدرة على امتطاء حصان الحداثة، عملت الأيديولوجيا الشعبوية بشكل دائم على التشديد على شرعيتها من خلال الحديث عن الماضي البعيد أو الماضي القريب (أي الثورة التحريرية).

كان هدفها من ذلك هو تأكيد ديمومة أمّة تكون فيها الشعبوية تجسيدها المعاصر، وهي تستمد نموذجها من علم التاريخ الذي طغى نموذج عمله على اللغات، والأدب العربي، والفلسفة، وحتّى الثيولوجيا، وهو الميدان الذي تتنافس عليه مع الأوساط المحافظة والأصولية الممثّلة في رجال الدين. ورغم سيطرة هذين التيّارين على جهاز الدولة، إلا إنّهما لا يمثّلان وحدهما النموذج في مجال العلوم الاجتماعية، فالحركات الإسلامية حاولت هي أيضاً نشر نموذج ذي طابع ديني محض يتعارض مع التكنوقراطية والشعوبية.

يبقى القول إنّ تفوّق الشعبوية في الوطن العربي عموماً[٨] سببه فشل تلك الاتجاهات الإصلاحية التي انتشرت في أوساط النخب قبل مرحلة الاستقلال، حيث احتدم صراع تواجه فيه التيار الشعبي مع التيار الليبرالي الذي كان يفضل إصلاح المجتمع الاستعماري من خلال الإصلاح القضائي والقانوني. ومع ذلك، فقد بدأت نهاية الشعبوية من خلال ظهور المساعي التكنوقراطية، إضافة إلى تصاعد التيارات الدينية والليبرالية.

---

(٨) ينبغي أن نذكر أن التقسيم الذي تمّ مراجعته في هذا الإطار يرجع في جزء منه إلى ما اقترحه عبد الله العروي في كتابه **أزمة المثقفين العرب**. يعتبر العروي أن المجال الثقافي في الوطن العربي ينقسم إلى ثلاث توجهات: رجل الدين، والليبرالي، ومحب التقانة. ويكمن التناقض في أنه لا يشير إلى الشعبوي. في حين أن علي الكنز في دراسته حول ممارسة العلوم الاجتماعية في ستة أقطار عربية يقترح تصنيفاً للجامعيين: الخبير، والأكاديمي، والملتزم. حول هذا الموضوع، انظر: Ali El-Kenz, «Les Sciences sociales dans les pays arabes: Cadre pour une recherche,» dans: Mustapha Haddab et Nouria Remaoun Benghabrit, *L'Algérie 50 ans après:État de savoir en sciences humaines et sociales, 1954-2004* (Oran: Editions du Crasc, 2008), pp. 53-74.

## ٣ ـ التخصّصات التي تمّ تفاديها

ما مصير التقاليد الأربعة التي ارتبط من خلالها الوطن العربي بالعلوم الاجتماعية؟ يبدو أنّ الميراث الإسلامي قد استفاد من الظروف الملائمة التي أعقبت فترة الاستقلال، فانتشر التعليم الديني في جميع الفروع التعليمية، وتدعّمت الجامعات المختلفة بأخرى جديدة، مثل جامعة العلوم الإسلامية في قسنطينة، ولم يكن باستطاعة الثيولوجيا والعلوم الإسلامية المتماثلة أن تؤدي إلى تراكم المعارف إلا نادراً (على عكس ما كان عليه الحال في بعض المراحل الماضية)، بحيث كان بإمكانها أن تعيق المعرفة من خلال نمط تعليمي استند منذ سنّ مبكرة إلى الحفظ وتقديس النصوص والشروحات الموروثة من الماضي.

وبحجة أنها كانت أداة استعمارية، فقد تمّ تهميش الاستشراق والإثنوغرافيا، على الرغم من أهمية المعارف المتراكمة حول مجتمعاتنا من قبل هذين التخصّصين، وحتّى وإن كانت لا تزال مصدر إلهام للعديد من الأبحاث والملتقيات، سواء أتعلّق الأمر بالرفض[٩] أم بالقبول، فإن الاستشراق والإثنوغرافيا يمكنهما بالكاد الاستمرار في المنظومة التعليمية، إذ ثمّة بعض المواد، مثل التاريخ وعلم الاجتماع والفلسفة والأدب لا تزال تشير إلى هذين التخصّصين، على سبيل المثال فقط.

إن نظام التدريس الجامعي الموروث عن أوروبا، كان الجزء الأفضل من دون شكّ، وخصوصاً نظام التدريس الفرنسي في الأقطار المغاربية الذي ترك أثره في التعليم بعد الاستقلال. يتعلق الأمر هنا بنظام التعليم الفرنسي كما كان موجوداً في الخمسينيات، وهكذا فإن علم الاجتماع لم يُدرَس كشهادة تدرّج كاملة (ليسانس) حتّى عام ١٩٥٨ (أي بعد استقلال تونس والمغرب الأقصى)، وهو ما سيؤثّر في تدريس هذا التخصّص في هذين البلدين.

ومن جهة أخرى، تعدّ دراسة المسائل المتعلّقة باللغة واللسانيات ضرورية حتماً لمعرفة الوضع الحالي، ذلك أنّ التخصّصات المتعلّقة بعلم اللغات بدأت تأخذ اهتماماً أكبر الآن، حتّى وإن كان معهد اللغات في الجزائر قد تأسس عام ١٩٦٦[١٠]، ليضاف إلى

(٩) يرجع رفض الاستشراق غالباً إلى المشاركين في ندوات الفكر الإسلامي التي كانت تنظمها الجزائر سنوياً. كان بعض المتخصصين في الإسلام يُدعَون إلى هذه الندوات.

(١٠) في هذا الشأن، انظر: Dalila Morsy, «La Linguistique en Algérie ou les déboires d'une discipline,» dans: *Actes du Colloque sur les sciences sociales Aujourd'hui,* pp. 246-256.

هذه القائمة من العلوم المهمّشة أو التي تمّ تفاديها بطريقة صريحة الأنثروبولوجيا وعلم السياسة.

وُضعت الأنثروبولوجيا لمدّة طويلة في مقام الإثنوغرافيا الاستعمارية نفسه، وغالباً ما استخدمت من قبل الغرب في اتجاه العالم الثالث، وهذا ما أدى عام ١٩٨٤ إلى حلّ مركز البحث في الأركيولوجيا والإثنوغرافيا (CRAPE) الذي تعود نشأته إلى العهد الاستعماري، وتمّ استبداله بـ «المركز الوطني للدراسات التاريخية في الجزائر» قبل اتخاذ القرار بفتح المركز «الوطني للبحث في ما قبل التاريخ والتاريخ والأنثروبولوجيا» (CNRPH) التابع لوزارة الثقافة الذي لا يزال يشتغل إلى يومنا هذا.

أدى إنشاء وحدة البحث في الأنثروبولوجيا التي أصبحت عام ١٩٩٢ مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك إعادة نشر كامل أعداد **المجلة الأفريقية** التي يعود تاريخها إلى أكثر من ١٠٠ عام من طرف ديوان المطبوعات الجامعية، إلى تعزيز البحوث الأنثروبولوجية، بل والبحوث في تخصّصات أخرى للعلوم الاجتماعية.

وأما ما يتعلق بعلم السياسة، فقد أخذ وقتاً أطول للبروز، على الرغم من وجود مؤسسات تدريس خاصة به في العقود الأولى من الاستقلال، مثل معهد الدراسات السياسية في الجزائر، الذي يعود تاريخ وجوده إلى الحقبة الاستعمارية، باعتباره ملحقاً لكلية الحقوق. وقد كان المعهد مكلّفاً، مثله مثل المدرسة الوطنية للإدارة، بتزويد جهاز الدولة بالإطارات. والملاحظ أن العدد القليل من الدراسات الأكاديمية التي يمكن إدراجها ضمن هذا التخصّص تبقى موسومة بالطابع الاقتصادي، وتتجه أكثر نحو علم اجتماع التنمية أو الفلسفة السياسية أو علم الإدارة، ومن ثمَ اتجه علم السياسة إلى الظهور في شكل ملحق للأنثروبولوجيا، وفي أحسن الأحوال كفرع من فروع علم الاجتماع.

من جهة أخرى، إن الفصل بين المجتمع المدني والدولة، هو ظاهرة قديمة في الغرب، وهذا الواقع لا يزال يطرح نفسه كمشكلة في الوطن العربي، وهذا ما أدى إلى صعوبة انبثاق ممارسة محلية لهذا التخصّص. وفي الواقع، إن علم السياسة التقليدي، الأنغلو ـ ساكسوني خصوصاً، غالباً ما أدّى إلى تحقيق أهداف معيارية واندماجية، وهي وظيفة تشغلها من دون شكّ تخصّصات أخرى في الوطن العربي.

## ثالثاً: تطور العلوم الاجتماعية في الآونة الأخيرة

### ١ ـ نموذج في أزمة

إن انهيار أسعار المحروقات عام ١٩٨٦، والعجز عن إيجاد بديل سوسيو ـ اقتصادي مانع لمجتمع لم يستكمل تحوّله الديمغرافي (بحيثُ إنَّ عدد السكان تجاوز الثلاثة الأضعاف خلال ربع قرن بعد الاستقلال) جعل شخصية الشعبوي في مأزق. لقد كان هذا الأخير يستقي شرعيته عند الشعب من خلال قدرته على تحقيق نمط من العدالة في تقسيم الموارد، ولكن مع ندرة الموارد المالية لم يعُد بإمكانه القيام بذلك، وحتّى ذلك الوقت تمكّن الشعبوي من بسط سلطته من خلال المحافظة على التوازن بين التقنوقراطي الذي من شأنه أن يحقّق التحديث من خلال التصنيع، ورجل الدين المتحصّن بالهوية الدينية، حيث أسهم وجود هذا الأخير في الرقابة الأيديولوجية على المجتمع، ولم يعبّر في تلك الفترة عن ميولات للمشاركة المباشرة في القرار السياسي.

ومن المؤكّد أنّ ثمّة تنازلات كانت ممكنة لكلّ من التيار التقنوقراطي والديني، لكن يبقى القول إنّ التيّار الشعبوي حافظ على انتشاره، حيث كان «النموذج التاريخي» يخدم تلك الغاية، وبسبب الفشل الاقتصادي لم يعُد بالإمكان تحقيق الموازنة المطلوبة، وكادت صورة الشعبوي تُنتزع من قبل رجل الدين الذي كان يرى أن اليوم الذي باستطاعته أن يفرض فيه نموذجه الكامل «الثيولوجي» في دائرة الشرعية السياسية، وهذا ما حدث مع تزايد مدّ الإسلام السياسي في الثمانينيّات، ثمّ موجة الإرهاب في سنوات التسعينيّات.

في هذه الفترة، بدا استخدام التاريخ بوصفه أداة من قبل الدولة الوطنية أنه على وشكّ ترك الساحة إلى استخدام الثيولوجيا من قبل الإسلاميين الذين انتزعوا منها مبدأ العدالة الاجتماعية من الشعبوية، مضيفين إليها سمة القداسة الدينية. إن شيخوخة الطبقة السياسية التي شاركت في الحرب التحريرية وهَوَسها من اقتراب الموت، وتوّجهها إلى التحوّل مع ما لها من حقوق إلى جماعة منقطعة عن باقي المجتمع، وهذا خلال فترة طويلة من مجاملة الدولة الوطنية للمحافظين من أصل ديني، سمح لرجل الدين بإيجاد ملجأ له، وتعزيز إطاره في مجتمع مضطرب، وخصوصاً لدى فئة الشباب التي كانت تشعر أنها خُدِعت من قبل النظام.

وبشكل كارثي، إذاً، فقد بحث الشعبوي في سعيه إلى إيجاد تحالفات جديدة عن سند ليبرالي، لكن هذا السند كان قد أصبح ضعيفاً من كثرة تهميشه واحتقاره، وذلك من خلال إعطائه ضمانات للفكر النقدي. ومن هنا كان دور الفلسفة التي ستُعيد اكتشاف فوائدها في ظلّ الانحراف العقيدي الديني، بحيث بدأ بعض علماء الدين الذين كانوا مهمّشين من قبل ومُسيطَر عليهم داخل تخصّصاتهم، بالظهور كفلاسفة من خلال فتح آفاق جديدة للفكر الصوفي. والسؤال الذي يُطرح هنا، هو: هل ينفتحون كذلك على الأنثروبولوجيا، والتاريخ، وعلم اللسانيات، وعلم التأويل، وذلك في إطار تقليد أكثر أكاديمية؟

هل تتمكن العلوم الإنسانية والاجتماعية في مجموعها (وليس فقط التاريخ، والفلسفة، والثيولوجيا، وعلم الدين، وكذلك علم الاجتماع، وعلم الآثار) من اغتنام فرصة انتعاش الفكر النقدي من أجل الخروج من الإطار النموذجي الموسوم بالاستخدام الأداتي للسياسي، بهدف انتشار أفضل إلى فضاء أكثر ملاءمة للبحث عن المعارف وتراكم المعلومات؟ من شأن هذه التساؤلات أن تعيدنا إلى مسألة الثقة، وإلى البحث في إمكان وجود مؤسّسات يمكنها أن تكون سنداً لمثل هذا التطور، فلا شيء يمنعنا من الحُلم بذلك.

## ٢ ـ الضرورات المؤسساتية والضرورات الإيبيستيمولوجية

في الواقع، تجد إعادة الهيكلة الداخلية للعلوم الاجتماعية مبرّراتها داخل النظام التعليمي (بدءاً من المرحلة الابتدائية)، وعلى مستوى كلّ الوطن العربي من خلال التقسيم غير العادل بين تخصّصات محايدة ذات وظيفة عالمية، والتي من شأنها أن تنقل التكنولوجيا من جهة، وتخصّصات يمكن أن نطلق عليها اسم تخصّصات محكومة بشرط السيادة من جهة أخرى. فكيف يمكن تفسير هذا الفصل بين مختلف الوظائف المعهودة إلى التخصّصين في الوقت الذي يتطلب فيه تطور العلوم الاجتماعية في العالم تعدد التخصّصات والتقارب بين تلك الوظائف؟

لم تكن ظاهرة إعادة انتشار العلوم الاجتماعية، في واقع الأمر، محكومة بحاجات إنتاج المعرفة ونشرها، وإنما بحاجات مؤسساتية هدفها جعل العلوم الاجتماعية «أداة»، وبالتالي ستتغلب الضرورة المؤسساتية على الضرورة الإيبيستيمولوجية، وهذا ما سيكون له أثر مباشر في أزمة العلوم الاجتماعية، ليس في الجزائر، فقط وإنما في بلاد المغرب والوطن العربي أيضاً.

تعبّر أزمة العلوم الاجتماعية بطريقتها عن أزمة الفئات السوسيو ـ سياسية المسيطرة، التي بتأثرها أيديولوجياً بالشعبوية والتكنوقراطية، وحتّى بالليبرالية وخطابات رجال الدين، لم يعُد بإمكانها حَفْز المعرفة في المجتمع. يرتبط هذان التياران والمؤسسات التي تشكّلت منهما بمصالح استراتيجية لا ترتبط غالباً بحاجات معرفية، والأمر الوحيد الذي يمكنه مواجهة هذا الواقع هو جامعة تأسّست، في حدّ ذاتها، كمؤسسة هدفها الوصول إلى المعرفة، حتّى وإن كان الوصول إلى المعرفة الحيادية جدّ صعب، بل مستحيل، لأننا هنا في ميدان الإنتاج الاجتماعي. ومن المؤكّد أنه يجب على الجامعة أن تلبّي الطلب الاجتماعي، ولكن بحسب وتيرتها الخاصة التي تمليها عليها الحاجات المعرفية، وينبغي أيضاً الأخذ بالاعتبار عينه حالة النضج الداخلي التي تعرفها القوى الاجتماعية والمؤسّساتية التي بإمكانها حمل هذا المشروع في الجزائر والوطن العربي، على وجه العموم.

# الفصل الحادي عشر

# «إنسانيات»: تجربة مجلة جزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية

**نورية بن غبريط ـ رمعون**
**جيلالي المستاري**(*)

**إنسانيات**، مجلة في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، وهي مجلة تتناول المواضيع(1) المحكّمة، وتصدر بانتظام منذ سنة ١٩٩٧ عن مركز للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في الجزائر. كان هدف المجلة منذ تأسيسها هو إصدار أعداد تتضمّن مختلف المواضيع في العلوم الاجتماعية عموماً، وفي الأنثروبولوجيا خصوصاً، مع معرفة مسبقة بالظروف والشروط الموضوعية المرتبطة بالبحث في هذه التخصّصات في الجزائر، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بحقل الأنثروبولوجيا. وقد بدأت لجنة تحرير **إنسانيات** بإصدار ثلاثة أعداد في السنة في أعوامها الستّة الأولى، وابتداء من سنة ٢٠٠٣ تحوّلت إلى مجلة فصلية تصدر أربعة أعداد في السنة إلى غاية اليوم.

---

(*) مختص في الفلسفة، وأستاذ بحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر.

(١) تتيح لجنة التحرير المجال لإنجاز الأعداد المتنوعة (Varia) وتفسح في المجال أمام مساهمات علمية لا تدخل ضمن المواضيع المقترحة للاكتتاب، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمساهمات الباحثين الشباب الذين أنجزوا دراسات تعتبرها اللجنة ذات أهمية تثميناً لأبحاثهم الأولى وتشجيعاً لهم على النشر.

للمجلة لجنتا تحرير وقراءة، تتكوّنان من باحثين من الجزائر، ومن جامعات مغاربية وعربية وعالمية، وهم أعضاء في مجلس المجلة ولجنة الإشراف، إضافة إلى باحثين يتمّ التواصل معهم لتحكيم المقالات، بحسب تخصّصاتهم وخبرتهم في موضوع البحث المقترح. يخضع تحكيم المقالات العلمية المقترحة لمسار يبدأ بالتحكيم الداخلي من طرف عضوين من لجنة التحرير للنظر في مدى تحقيق المقال للحدّ الأدنى من الشروط الأكاديمية للعمل العلمي، إضافة إلى شروط النشر في المجلة، ويرسل المقال بعد ذلك إلى محكّمين من لجنة القراءة يضعان تقريرين يُعرضان على لجنة التحرير للبتّ في نشر المقال، سواء بالقبول، أو الرفض، أو مواصلة مسار التحكيم في حالة وجود تحفّظات تستدعي من الباحث مراجعة مساهمته العلمية.

لقد استطاعت مجلة **إنسانيات** خلال خمس عشرة سنة أنّ تشكّل شبكة من المحكّمين في تخصّصات مختلفة في العلوم الاجتماعية من مختلف الجامعات الجزائرية والعربية والعالمية، وخاصة الفرنسية منها. ويشكّل الباحثون المحكّمون للمقالات من خارج مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية نسبة ٥٨ بالمئة، في مقابل ٣٦ بالمئة من الباحثين المشاركين أو المتعاونين مع المركز، و٦ بالمئة فقط من الباحثين الدائمين، بما يشير إلى أنّ تحكيم ما ينشر في **إنسانيات** لا يعتمد على معيار المركز الذي تنتسب إليه المجلة بقدر ما يستند إلى شروط علمية للمحكّم يقتضيها مساره الأكاديمي من جهة، وقربه من ناحية البحث من محتوى المادة المقدّمة للنشر. ومن أهمّ التخصّصات في العلوم الاجتماعية التي تشكّل شبكة الباحثين المحكّمين للمقالات، نجد أن هناك ٣٥ باحثاً في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، و١٥ باحثاً في علم التاريخ، و٢٦ باحثاً في اللّسانيات، والتراث الشعبي، والأدب العربي، والأدب الفرنسي، والترجمة، و٢١ باحثاً في الجغرافيا، والتهيئة العمرانية، والهندسة المدنية، و٦ باحثين في الفلسفة، و٥ باحثين في علم النفس والبيداغوجيا.

كانت تحدّيات النشر وصناعة مجلة في العلوم الاجتماعية من بين أولويات لجنة التحرير، ومن أمثلة تلك التحدّيات وضع قواعد وميثاق عمل المجلة. فقد كان من الضروري تنظيم علاقة بين لجنتي التحرير والقراءة وإدارة النشر، تضمن الحرية الأكاديمية للمجلة داخل مؤسسة عمومية، مثل مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وخصوصاً أنّ محتويات المجلة ليست بالضرورة ما يُنجز في المركز من مشاريع أبحاث مختلفة. فقد وضع المجلس العلمي للمركز منذ البداية

استراتيجيا للمجلة، من أهم معالمها أنها ليست مجلة خاصّة بالبحوث التي يموّلها المركز ويشرف على متابعتها وتقييم نتائجها[٢]، بل هي مجلة تتجه نحو بناء تراكم معرفي لكل ما ينجز من دراسات سوسيو ـ أنثروبولوجية حول الجزائر بالخصوص، والمنطقة المغاربية والعربية بشكل أعم.

ننطلق في مساهمتنا هذه من بعض الإحصاءات[٣] حول ٥٧ عدداً صدر لمجلة **إنسانيات** منذ سنة ١٩٩٧ إلى غاية نهاية سنة ٢٠١٢، من أجل الوقوف على متغيّرات[٤] ثلاثة لبحث حالة النشر في المجلة: متغيّر اللغة، وكتّاب المجلة، ومحاور بحثها الأساسية من خلال رصد للمواضيع والملفات الرئيسية للأعداد محلّ الدراسة.

## أولاً: النشر في المجلة ورهان الثنائية اللغوية

كان هدف مجلة **إنسانيات** منذ تأسيسها هو إصدار أعدادها حول المواضيع المنتقاة باللغتين العربية والفرنسية، لاعتبارات كثيرة أهمها أنّ لغة البحث السائدة عموماً في العلوم الاجتماعية في الجامعات الكبرى في الجزائر هي اللغة الفرنسية، في حين أنّ لغة التعليم السائدة في جلّ الجامعات الجزائرية هي اللغة العربية. وإن وجدت بحوث ميدانية متميّزة منجزة باللغة العربية، فأغلب أصحابها إماّ من الباحثين الذين واصلوا دراساتهم العليا في الجامعات البريطانية أو العربية، يُضاف إليهم عدد من الباحثين الشباب الذين أنجزوا رسائلهم في الدكتوراه داخل الجزائر، واستفادوا من تربّصات تكوينية قصيرة أو طويلة المدى في الخارج، سواء في فرنسا أو بريطانيا أو المشرق العربي. لكن يبقى الهدف من النشر في المجلة باللغتين هو مواصلة تشجيع إنتاج المعرفة ونشرها عند الباحثين الذين يشتغلون باللغة الفرنسية، وفتح فضاء أوسع للباحثين الشباب بالخصوص للنشر بلغة اشتغالهم البحثي، أي اللغة العربية. وقد

(٢) لمشاريع البحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية فضاءات أخرى للتثمين والنشر كوثائق البحث، ودفاتر المركز والكتب المختلفة التي تصدر كل سنة، وقد توضع بعض الدراسات المنجزة في مجلة **إنسانيات** بعد خضوعها لمسار التحكيم من دون أن تكون لها أيّة أولويّة في النشر.

(٣) نودّ أن نسدي الشكر إلى أمانة سرّ مجلة **إنسانيات** على الجهد المبذول في تزويدنا بالإحصاءات حول أعداد مجلة **إنسانيات** منذ صدور أول عدد منها إلى اليوم.

(٤) نشير في هذا السياق إلى دراسة ساري حنفي حول متغيّرات في مقالات مجلة **إضافات** التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. وقد صدرت في افتتاحية أحد أعدادها سنة ٢٠١٢. انظر: ساري حنفي، «الكتابة السوسيولوجية العربية: تحليل بعض المتغيرات في مقالات مجلة «إضافات»،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ١٩ (صيف ٢٠١٢)، ص ٤ ـ ٢٣.

استطاعت المجلة خلال بضع سنوات أن تكون فضاء رحباً للحوار والنقاش بين نخب وأجيال في العلوم الاجتماعية، مختلفة من حيث لغة البحث والاشتغال.

يوضّح الجدول الرقم (١١ ـ ١) أنّ معدل عدد الصفحات ضمن أعداد مجلة **إنسانيات** التي تصدر خلال السنة هو ٨٠٠ صفحة، خصوصاً بعد بداية صدور أربعة أعداد بداية من سنة ٢٠٠٣.

وإذا ما أخذنا توزيع عدد الصفحات بحسب اللغة المستخدمة في المقالات والمساهمات العلمية المختلفة في المجلة، كالأخبار العلمية، وقراءات الكتب، وتقديم المجلات، ومواقف البحث[٥]، فنجد أن النسبة الأكبر تحظى بها اللغة الفرنسية، في حين تصل نسبة حضور اللغة العربية مستوى ثلث عدد الصفحات في كل عدد، وتزيد أو تنقص قليلاً أو كثيراً بحسب موضوع العدد والباحثين المساهمين فيه.

ونشير في هذا السياق إلى أن افتتاحية كل عدد من الأعداد تُنشَر باللغتين العربية والفرنسية، إضافة إلى وجود ملخصات وكلمات مفتاحية لكل المقالات المنشورة بلغتي النشر، فضلاً عن اللغتين الإنكليزية والإسبانية. وقد دأبت المجلة على الحفز على النشر باللغة العربية من خلال قسم «مواقف البحث» في كل عدد، حيث تكون غالبية المساهمات للباحثين الشباب باللغة العربية، إضافة إلى قسم «مقالات متنوعة» الذي يتم فيه نشر مقالات خارج ملف العدد، وغالباً ما تعطى الأولوية للمقالات المقترحة باللغة العربية. وقد أصدرت مجلة **إنسانيات** أيضاً عددين مزدوجين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٥، أفردتهما للدراسات المنجزة من طرف الباحثين الشباب في الجزائر، وأطلقت عليهما تسمية «الأبحاث الأولى»، وقد كانت اللغة العربية أكثر حضوراً فيهما. وكانت مجلة **إنسانيات** مجالاً للتعريف بالدراسات المنجزة في العلوم الاجتماعية باللغة الفرنسية من طرف باحثين جزائريين بترجمة بعضها إلى اللغة العربية. وفي سياق التواصل من خلال النشر باللغة العربية، أصدرت لجنة تحرير مجلة **إنسانيات** أربعة أعداد تحت تسمية «دفاتر مجلة إنسانيات»[٦]، تمّ فيها نقل بعض المقالات المتميّزة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية.

---

(٥) موقف البحث هو قسم في مجلة **إنسانيات** يتمّ فيه تقديم ملخص تحليلي لرسائل الدكتوراه أو مذكرات الماجستير المنجزة حديثاً في الجزائر أو حول الجزائر.

(٦) نذكر في هذا الصدد أنّ «دفاتر مجلة إنسانيات» باللغة العربية، والتي تجمع مقالات نشرت في **إنسانيات** باللغة العربية أو تمّت ترجمتها من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، صدر منها إلى اليوم أربعة أعداد، وقد أسديت مهمة الإشراف العلمي على هذا المشروع في بدايته للباحث في اللغة العربية وآدابها، وعضو لجنة تحرير المجلة =

## الجدول الرقم (١١ ـ ١)

## عدد صفحات مجلة «إنسانيات» بحسب السنوات واللغة المستخدمة

| السنوات | الأعداد الصادرة خلال السنة | عدد الصفحات | | مجموع عدد الصفحات |
|---|---|---|---|---|
| | | باللغة الفرنسية | باللغة العربية | |
| ١٩٩٧ | ٠٣ | ٦٠٦ | ١٦٣ | ٧٦٩ |
| ١٩٩٨ | ٠٣ | ٦١٢ | ٣١٥ | ٩٢٧ |
| ١٩٩٩ | ٠٣ | ٥٤٠ | ٢٤٥ | ٧٨٥ |
| ٢٠٠٠ | ٠٣ | ٥٩٩ | ٣٧٥ | ٩٧٤ |
| ٢٠٠١ | ٠٣ | ٤٦٨ | ٢٤٤ | ٧١٢ |
| ٢٠٠٢ | ٠٣ | ٥٧٠ | ١٧٨ | ٧٤٨ |
| ٢٠٠٣ | ٠٤ | ٦٥٧ | ٣٤٠ | ٩٩٧ |
| ٢٠٠٤ | ٠٤ | ٦٧٧ | ١٧٣ | ٨٥٠ |
| ٢٠٠٥ | ٠٤ | ٥٢٠ | ٣٩٠ | ٩١٠ |
| ٢٠٠٦ | ٠٤ | ٧١٦ | ٢٨٧ | ١٠٠٣ |
| ٢٠٠٧ | ٠٤ | ٥٧٤ | ٢٦٦ | ٨٤٠ |
| ٢٠٠٨ | ٠٤ | ٥٦٠ | ٣٥٤ | ٩١٤ |
| ٢٠٠٩ | ٠٤ | ٥٢٣ | ٣٠٥ | ٨٢٨ |
| ٢٠١٠ | ٠٤ | ٤٦٦ | ٢٨٢ | ٧٤٨ |
| ٢٠١١ | ٠٤ | ٧٦٢ | ٢١٥ | ٩٧٧ |
| ٢٠١٢ | ٠٤ | ٤٧١ | ٢١٠ | ٦٨١ |

= محمد داود. جاء العدد الأول الذي صدر سنة ٢٠٠٤ موسوماً بـ: «الجزائر: تحوّلات اجتماعية وسياسية». وقد توقفت التجربة بعد ذلك لتُبعث من جديد سنة ٢٠١٠، حيث صدر العدد الثاني بإشراف من محمد داود وجيلالي المستاري، وكان عنوانه: «الجزائر: الهوية والتاريخ والتحوّلات العمرانية». وتناول العددان الثالث والرابع سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ موضوعي «المجتمع المدني والمواطنة» و«أنثروبولوجيا المجتمعات المغاربية» على التوالي، وقد أشرف على جمع موادهما وتنظيمها وترجمتها الباحثان محمد حيرش بغداد وصورية مولوجي.

ويوضّح الجدول الرقم (١١ ـ ٢) عدد المقالات المنشورة في مجلة **إنسانيات** باللغتين العربية والفرنسية من العدد الأول سنة ١٩٩٧ إلى غاية سنة ٢٠١٢، حيث تتراوح نسبة حضور المقالات باللغة العربية مقارنة باللغة الفرنسية من الثلث إلى النصف في بعض الأعداد خلال سنوات الـ ٢٠٠٠، و٢٠٠٥ و٢٠١٠.

**الجدول الرقم (١١ ـ ٢)**

**المقالات المنشورة في مجلة «إنسانيات» بحسب السنوات واللغة المستخدمة**

| السنوات | عدد المقالات المنشورة | | مجموع المقالات المنشورة كل سنة |
|---|---|---|---|
| | باللغة الفرنسية | باللغة العربية | |
| ١٩٩٧ | ٢٧ | ٠٧ | ٣٠ |
| ١٩٩٨ | ٣٤ | ١٧ | ٥١ |
| ١٩٩٩ | ٣٦ | ١٤ | ٥٠ |
| ٢٠٠٠ | ٣٨ | ٢٦ | ٦٤ |
| ٢٠٠١ | ٣٠ | ١٥ | ٤٥ |
| ٢٠٠٢ | ٢٥ | ١٠ | ٣٥ |
| ٢٠٠٣ | ٢٩ | ١٤ | ٤٣ |
| ٢٠٠٤ | ٣٣ | ٠٦ | ٣٩ |
| ٢٠٠٥ | ٢٩ | ٢٠ | ٤٩ |
| ٢٠٠٦ | ٣٣ | ١١ | ٤٤ |
| ٢٠٠٧ | ٢٤ | ١٠ | ٣٤ |
| ٢٠٠٨ | ٢٧ | ١٠ | ٣٧ |
| ٢٠٠٩ | ٣٠ | ١٣ | ٤٣ |
| ٢٠١٠ | ١٩ | ١٣ | ٣٢ |
| ٢٠١١ | ٣٦ | ١٣ | ٤٩ |
| ٢٠١٢ | ٢٤ | ٠٩ | ٣٣ |
| المجموع | ٤٧٤ | ٢٠٨ | ٦٨٢ |

ويتناسب عدد المقالات المنشورة باللغة الفرنسية أو العربية تناسباً طردياً مع عدد المقالات المقترحة، حيث نجد في أغلب الأحيان أن عدد المقالات التي تقترح للمجلة باللغة الفرنسية أعلى كثيراً من تلك المقترحة باللغة العربية. ويمكن أن يفسّر العدد الأكبر من المقالات المقترحة والمنشورة باللغة الفرنسية معطى واقعياً مرتبطاً أساساً بلغة بحث منسّق عدد مجلة **إنسانيات** والمشرف على ملفّها الرئيسي، حيث نلاحظ أن أغلب منسّقي ملفات مجلة **إنسانيات** كانوا من الباحثين الذين يشتغلون باللغة الفرنسية. ولعلّ نواة شبكات علاقتهم البحثية مرتبط بها، ولكن ذلك لم يمنعهم طبعاً من فتح المجال واسعاً لاستقبال ومتابعة تقييم المقالات المقترحة باللغة العربية، خاصة بعد إنجاز موقع للمركز على الإنترنت، حيث زاد عدد المقالات المقترحة على المجلة بشكل لافت.

## ثانياً: من يكتب في مجلة «إنسانيات»؟

يشير الجدول الرقم (١١ ـ ٣) إلى تصنيف للباحثين المشاركين بمقالات ومساهمات مختلفة في مجلة **إنسانيات**، من افتتاحيات للأعداد، ومواقف بحث، وقراءات في كتب ومجلات وأخبار علمية وغيرها، من بداية صدورها سنة ١٩٩٧ إلى سنة ٢٠١٢. وانطلاقاً من قراءة أولية في عدد الباحثين وتصنيفهم بين المنتسبين منهم إلى جامعات جزائرية، وجامعات مغاربية وعربية وعالمية أخرى، نجد أنّ ثلاثة أرباع (٧٤ بالمئة) الباحثين المساهمين في المجلة خلال كل سنوات صدورها هم ممن ينتسبون إلى جامعات جزائرية، سواء أكانوا من الباحثين الدائمين[٧] في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، أم الباحثين المتعاونين ممن لهم مشاريع بحث داخل المركز، أم باحثين من جامعات جزائرية مختلفة. فمن مجموع ٥٥٦ من الباحثين المساهمين في المجلة، نلاحظ أنّ عدد الباحثين المنتسبين إلى جامعات جزائرية يصل إلى ٤٠٥ باحثين، منهم ١٨٣ باحثاً ممن ينتسبون إلى المركز، دائمين أكانوا أم مشاركين.

(٧) نشير في هذا السياق إلى أنّ مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية قد بدأ بتوظيف الباحثين الدائمين بداية من سنة ٢٠٠١ بما لا يزيد على أربعة باحثين ليبدأ هذا العدد في صعود تدريجي بداية من سنة ٢٠٠٤، وأغلب هؤلاء من الشباب حديثي العهد بالبحث. وقد اعتمد المركز في غالبية الفترات على الباحثين المشاركين أو المتعاونين، وغالبيتهم من الجامعات الجزائرية، إضافة إلى عدد من الباحثين الجزائريين المقيمين في فرنسا ، وعدد أقل كثيراً من الباحثين الجزائريين المنتسبين إلى جامعات عربية.

ويرتبط ارتفاع عدد الباحثين المنتسبين إلى المركز أو انخفاضه، والمساهمين في المجلة، بمدى علاقة ملف العدد بالأبحاث المنجزة في المركز. فإذا احتوى ملف العدد موضوعاً مرتبطاً بمحور بحث أساسي، وذي أولوية في مركز البحث، سيكون عدد الباحثين المشاركين أو الدائمين مرتفعاً نسبياً، وهذا ما يفسّر اختلاف عدد المساهمات من داخل المركز من ٢١ باحثاً سنة ٢٠٠٥، أو ٢٠ باحثاً سنة ٢٠١٢، إلى ٥ باحثين سنة ٢٠٠٢، أو باحث واحد فقط سنة ٢٠٠٩، في مقابل ٣٣ باحثاً من جامعات جزائرية مختلفة لا يمتّون إلى مركز وهران بصلة. وإذا ما حاولنا ربط هذا التصنيف لمشاركة الباحثين في كتابة المقالات بمواضيع المجلة، بحسب السنوات، نستطيع أن نحصل على معطيات أوّلية حول المواضيع الأكثر استثماراً ودراسة في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في وهران، مقارنة بجامعات جزائرية أو مغاربية أو عربية أخرى. ويبدو من خلال الأرقام التي يحيل عليها الجدول الرقم (١١ ـ ٣) ذلك التوجّه العام لمجلة **إنسانيات** نحو التركيز أكثر على كل ما يتم إنتاجه من معرفة في العلوم الاجتماعية داخل الجزائر وحول المجتمع الجزائري.

ورغم الاهتمام البحثي بالمحلي الجزائري الذي يتجلى من خلال غالبية المقالات المنشورة في **إنسانيات** خلال الخمس عشرة سنة الماضية، إلا أنّ ذلك لم يكن حائلاً أمام مساهمة باحثين من غير الجزائريين، وحضور ميادين بحث أخرى لمناطق مختلفة من العالم، من القاهرة وحمص، مروراً بسيدي بوزيد في تونس، والعرايش في المغرب، وصولاً إلى لومي وجيبوتي. وانطلاقاً من هذا التنوّع التدريجي لمجالات الاهتمام المواضيعي، عرفت المجلة أيضاً مساهمات مختلفة لباحثين من جامعات عربية وأوروبية وأفريقية وأمريكية بدرجات متفاوتة، بحسب عمر المجلة، ومستوى انتشارها بمرور السنوات، وبحسب المواضيع والملفات الرئيسية، ودرجة انتشار إشكالية العدد، إضافة إلى حدود شبكة العلاقات البحثية لمنسّقي الملفات.

كانت مساهمات الباحثين المنتسبين إلى جامعات أوروبية، بتنوع جنسياتهم، الأكثر جلاء، عند رصدنا للإحصاءات حول المقالات المنشورة في **إنسانيات**، بحسب الأفق الجغرافي والانتساب المؤسساتي. وما يستوقفنا، في هذا السياق، أنّ كل أعداد **إنسانيات**، ومنذ صدور العدد الأول منها، قد عرفت مساهمة لباحثين من جامعات أوروبية، سواء أكانوا جزائريين أم أشقاء عرباً أم أصدقاء من جنسيات مختلفة، بما يعدّ مؤشراً على أنّ استراتيجية النشر في المجلة اعتمدت منذ البداية على النهج التشاركي في

إنتاج المعرفة حول الجزائر والمنطقة المغاربية، وعلى درجة من الانفتاح على مختلف الآفاق الجغرافية.

ويمكن أن يفسّر العدد المرتفع نسبياً (٢٠ بالمئة) لإسهامات الباحثين الفرنسيين في مجلة **إنسانيات**، بالاهتمام الذي أولته الدراسات في العلوم الاجتماعية في كثير من الجامعات الفرنسية للحقل الجزائري. ويتفاوت هذا الحضور من عدد إلى آخر، ومن سنة إلى أخرى، حيث وصل عدد الباحثين المساهمين من جامعات أوروبية في سنة ١٩٩٩، مثلاً، إلى ١٢ باحثاً من مجموع ٤٧ باحثاً ضمن كل أعداد السنة، ووصل عددهم سنة ٢٠٠٦ إلى الـ ١٧ باحثاً من مجموع ٤٣ باحثاً. ونلاحظ في سنوات أخرى حضوراً أقل، كما الحال في السنوات ١٩٩٧، و٢٠٠١، و٢٠٠٢، و٢٠٠٩ و٢٠١٠، حيث انحصر عدد الباحثين من أوروبا في ما بين ١ و٤ باحثين فقط.

وإلى جانب ذلك، نجد حضوراً، ولكن بشكل أقل، لباحثين منتسبين إلى جامعات مغاربية وعربية وأفريقية، فإذا غابت أماكن المعرفة تلك في مجلة **إنسانيات** في بعض السنوات، فإننا نسجل حضورها في سنوات أخرى، حيث عرفت سنتا ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ أكبر عدد من هؤلاء الباحثين بمساهمة ١٤ باحثاً من مجموع الباحثين الذين نشروا مقالات ضمن أعداد السنتين السالفتي الذكر. ويجب ألّا نتجاوز هنا الإشارة إلى الحضور المميّز لإسهامات الباحثين المغاربة، والتونسيين بشكل خاص، على اختلاف المؤسسات الجامعية التي ينتسبون إليها، قطرية أكانت أم عالمية، بما جعل مجلة **إنسانيات** نواة لإنتاج معرفة مشتركة حول ميدان بحث مشترك، وبرؤى متقاطعة تفتح الأفق لمسالك بحث جديدة باختلاف المواضيع التي تناولتها المجلة.

ونفترض أنّ الجيل الجديد من باحثي المركز، والمزدوج اللغة في غالبيته، سيواصل المنطق التشاركي في إنتاج المعرفة، ضمن مساحة النشر في مجلة **إنسانيات**، وسيوسّع أفق حضور جامعات مغاربية وعربية على الخصوص. تعزّز فرضيتنا هذه بعض المؤشرات الموضوعية المتعلقة بعدد المشاريع المشتركة بين فرق البحث في المركز، وفرق البحث المغاربية، والتونسية على الخصوص، إضافة إلى تزايد عدد الندوات العلمية النوعية التي نظمها المركز بعد سنة ٢٠١٠، ولعلّ أهمها ندوة «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» سنة ٢٠١٢، بالشراكة مع مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية لعلم الاجتماع.

## الجدول الرقم (١١ ـ ٣)

## المقالات المنشورة في مجلة «إنسانيات» بحسب الأفق الجغرافي للباحثين

| السنوات | جامعات جزائرية | | جامعات عالمية | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | باحثون منتسبون إلى مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (دائمون أو مشاركون) | باحثون غير منتسبين إلى المركز | جامعات أوروبية | جامعات مغاربية وأفريقية | جامعات أخرى | |
| ١٩٩٧ | ١٣ | ١٠ | ٠٢ | ٠٠ | ٠٠ | ٢٥ |
| ١٩٩٨ | ١٤ | ١٣ | ٠٦ | ٠٠ | ٠٠ | ٣٣ |
| ١٩٩٩ | ١٨ | ١٥ | ١٢ | ٠١ | ٠١ | ٤٧ |
| ٢٠٠٠ | ١٥ | ١٧ | ٠٦ | ٠٠ | ٠١ | ٣٩ |
| ٢٠٠١ | ١١ | ٢٤ | ٠٤ | ٠٠ | ٠٠ | ٣٩ |
| ٢٠٠٢ | ٠٥ | ١٨ | ٠٣ | ٠٠ | ٠٠ | ٢٦ |
| ٢٠٠٣ | ٠٨ | ٠٩ | ١٠ | ٠٥ | ٠١ | ٣٣ |

يتبع

تابع

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ١٣ | ١٤ | ١١ | ٠٠ | ٠٠ | ٣٨ |
| ٢٠٠٥ | ٢١ | ١١ | ٠٤ | ٠٤ | ٠٠ | ٤٠ |
| ٢٠٠٦ | ١٠ | ٠٩ | ١٧ | ٠٥ | ٠٢ | ٤٣ |
| ٢٠٠٧ | ٠٨ | ١١ | ٠٧ | ٠٤ | ٠١ | ٣١ |
| ٢٠٠٨ | ١١ | ٠٩ | ٠٤ | ٠٦ | ٠١ | ٣١ |
| ٢٠٠٩ | ٠١ | ٣٣ | ٠١ | ٠٠ | ٠٠ | ٣٥ |
| ٢٠١٠ | ٠٧ | ٠٨ | ٠٤ | ٠٤ | ٠١ | ٢٤ |
| ٢٠١١ | ٠٨ | ١٣ | ١١ | ٠١ | ٠٠ | ٣٣ |
| ٢٠١٢ | ٢٠ | ٠٨ | ٠٦ | ٠٢ | ٠٢ | ٣٨ |
| **المجموع** | **١٨٣** | **٢٢٢** | **١٠٨** | **٣٣** | **١٠** | **٥٥٦** |

## ثالثاً: مواضيع مجلة «إنسانيات»

يمكن القول إن مجلة **إنسانيات** هي مجلة تتناول المواضيع المختلفة، على الرغم من أنها لم تعرف أعداداً متنوعة (Varia) إلا في بعض الفترات فحسب، ولكنّها مع ذلك تنشر، إلى جانب الملفات التي تتضمّن المواضيع الرئيسية ضمن أعدداها المختلفة، مقالات متنوعة تمّ تقييمها إيجابياً من طرف المحكّمين. وإذا كانت الأعداد الثلاثة الأولى التي صدرت سنة ١٩٩٧ بمثابة أعداد تجريبية، إلا أنها تقدّم لنا صورة عن الاهتمامات البحثية الأولى للمجلة، ولباحثي مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في تلك الفترة. وإذا انطلقنا من معطى موضوعي، وهو أنّ غالبية منسّقي الملفات الرئيسية لأعداد مجلة **إنسانيات** كانوا من الباحثين الذين يشرفون على فرق بحثية في مركز البحث في وهران، فبإمكاننا القول إنّ رصد تطور مواضيع مجلة **إنسانيات** هو في الآن نفسه رصد لتطور مواضيع البحث لمؤسسة بحثية جزائرية ومغاربية صاعدة.

يوضح الجدول الرقم (١١ ـ ٤)، انطلاقاً من الإشارة إلى عناوين أعداد المجلة المختلفة، أنّ مواضيع البحث الأولى التي تبدو من خلال الأعداد الأولى، كانت مسألة العمل وأزمة الشغل في الجزائر، والمدينة والمجالات الحضرية وفضاءات السكن، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وممارسات فاعليها وتمثّلاتهم، إضافة إلى إشكالية العلاقة بين الذاكرة والتاريخ في الجزائر، وأهمية تحليل الخطابات المؤسّسية في هذا السياق. كما نلاحظ أنّ المواضيع المتعلقة بمسألة اللغة والتراث المادي واللامادي[٨] بدأت تشغل حيّزاً مميّزاً بداية من سنة ١٩٩٩. وباستثناء موضوع العمل في الجزائر[٩]، فإنّ محاور البحث الأولى عادت ضمن أعداد أخرى خلال

(٨) يعدّ موضوع التراث المادي واللامادي من المحاور الأساسية التي تركّزت عليها الأبحاث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ولم تكن مجلة **إنسانيات** الفضاء الوحيد للنشر في هذا الموضوع، بل كان لفرق البحث سلسلة خاصة من «دفاتر المركز» أطلقت عليها تسمية «تراث» ركزت على نشر كل ما يتمّ جمعه وتحليله من تراث شعبي في الجزائر خصوصاً، والمنطقة المغاربية عموما (الشعر الملحون ـ أمثال ـ موسيقى وأغان شعبية).

(٩) بعد تناول موضوع أزمة العمل خلال سنوات الثمانينيات في الجزائر في العدد الأول من **إنسانيات**، وبعد العودة إليه من خلال عدد حول الفلّاحين في الجزائر في العدد السابع سنة ١٩٩٩، غاب هذا الموضوع في أعداد مجلة **إنسانيات** بعد سنة ٢٠٠٠. وإذا كنّا نسجّل غياب موضوع العمل كملف رئيسي، فلا يعني ذلك غيابه كمحور اهتمام عند باحثي مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، بل عرف حضوراً من خلال مقالات متنوعة نُشِرَت ضمن أعداد مختلفة لمجلة **إنسانيات**، كما هو الشأن بالنسبة إلى عددي «أبحاث أولى» و«أبحاث أولى ٢» سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ أو العددين الرقمين ٥٦ و٥٧ حول الشباب سنة ٢٠١٢ مثلاً. كما تمّ التطرّق إلى =

السنوات التي أعقبت السنوات الثلاث الأولى من عمر **إنسانيات**، انطلاقاً من زوايا نظر مختلفة، وبمقاربات وميادين وحقول متنوعة، بما يمثّل، بشكّل أو بآخر، تطوّراً للبحث في تلك المواضيع.

**الجدول الرقم (١١ ـ ٤)**

**مواضيع مجلة «إنسانيات» بحسب السنوات**

| السنوات | أعداد المجلة | موضوعات الأعداد |
|---|---|---|
| ١٩٩٧ | ١ | العمل: أشكال وتمثّلات |
| | ٢ | الفضاء المأهول(*): المعيش المنزلي وأشكال تمدّنية |
| | ٣ | ذاكرة وتاريخ |
| ١٩٩٨ | ٤ | الأسرة: الأمس واليوم |
| | ٥ | المدن الجزائرية |
| | ٦ | المدرسة: مقاربات متعددة |
| ١٩٩٩ | ٧ | فلاحون جزائريون؟ |
| | ٨ | الحركات الاجتماعية والحركات الجمعوية |
| | ٩ | المغرب: ثقافة، غيرية |
| ٢٠٠٠ | ١٠ | العنف: مساهمات للنقاش |
| | ١١ | المقدّس والسياسي |
| | ١٢ | إشكالية التراث |
| ٢٠٠١ | ١٣ | أبحاث عمرانية |
| | ١٤ ـ ١٥ | أبحاث أولى |

**يتبع**

= الموضوع من خلال منشورات المركز الأخرى من كتب وأعمال ملتقيات ودفاتر المركز، حيث تمّ عرض العديد من التحقيقات الميدانية في هذا المجال، مثل التحقيق الوطني حول «النساء والاندماج السوسيو ـ اقتصادي» سنة ٢٠٠٦، التحقيق الوطني حول مستخدمي مؤسسة البريد وتكنولوجيات الاتصال في الجزائر سنة ٢٠٠٨، والتحقيق حول عمال البناء سنة ٢٠٠٩.

تابع

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠٠٢ | ١٦ | وقائع، فاعلون وتمثّلات للمحلي بالجزائر |
| | ١٧ ـ ١٨ | لغات ومجتمع |
| ٢٠٠٣ | ١٩ ـ ٢٠ | الإسطوريوغرافيا المغاربية: حقول وممارسات |
| | ٢١ | المخيال، الأدب، الأنثروبولوجيا |
| | ٢٢ | ممارسات مغاربية للمدينة |
| ٢٠٠٤ | ٢٣ ـ ٢٤ | وهران: مدينة من الجزائر |
| | ٢٥ ـ ٢٦ | الجزائر قبل وبعد ١٩٥٤ |
| ٢٠٠٥ | ٢٧ | السوسيو ـ أنثروبولوجيا في تحوّل |
| | ٢٨ | المجال، الفعّاليات الاجتماعية، الغيرية |
| | ٢٩ ـ ٣٠ | أبحاث أولى ٢ |
| ٢٠٠٦ | ٣١ | الدين، والسلطة، والمجتمع |
| | ٣٢ ـ ٣٣ | الامتزاجات المغاربية |
| | ٣٤ | الرياضة: ظاهرة وممارسات |
| ٢٠٠٧ | ٣٥ ـ ٣٦ | قسنطينة: مدينة في تحوّل |
| | ٣٧ | المعيش، والتمثلات، والمثاقفة |
| | ٣٨ | المحلي في تحوّل |
| ٢٠٠٨ | ٣٩ ـ ٤٠ | رؤى حول الماضي ورهانات الذاكرة اليوم |
| | ٤١ | الطفولة والتنشئة الاجتماعية |
| | ٤٢ | الأقاليم الحضرية بالبلدان المغاربية |
| ٢٠٠٩ | ٤٣ | الخطاب الأدبي والديني في الفضاء المغاربي |
| | ٤٤ ـ ٤٥ | مدينة الجزائر: ميتروبول في تحوّل |
| | ٤٦ | ألسنة وممارسات خطابية |

يتبع

تابع

| | | |
|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٤٧ ـ ٤٨ | الجماعات، الهويات والتاريخ |
| | ٤٩ | معرفة وديناميات اجتماعية |
| | ٥٠ | عدد متنوّع |
| ٢٠١١ | ٥١ ـ ٥٢ | الصحراء وهوامشها |
| | ٥٣ | الجبل: سكّان وثقافة |
| | ٥٤ | تيزي وزو ومنطقة القبائل: تحوّلات اجتماعية وثقافية |
| ٢٠١٢ | ٥٥ ـ ٥٦ | الشباب بين الحياة اليومية والبحث عن الهوية |
| | ٥٦ ـ ٥٧ | الجزائر: خمسون سنة بعد الاستقلال (١٩٦٢ ـ ٢٠١٢) بين الاستمرارية والتغيّر |

(*) تمّت صياغة العنوان على غلاف المجلة كالتالي: «الفضاء المسكون: المعيش المنزلي وأشكال تمدّنية» وقد سجّلت تحفظات على ترجمة العنوان باللغة الفرنسية Espace habité بعبارة «الفضاء المسكون»، وقد تمّت الإشارة داخل لجنة تحرير المجلة إلى تفضيل ترجمة العبارة السالفة الذكر بـ «الفضاء المأهول». وهذا مثال واحد فقط من أمثلة أخرى كثيرة تجعلنا نحيل إلى أهمية تحيين النقاش حول ترجمة كثير من المصطلحات والألفاظ، وتكييفها مع حقول البحث وتخصّصات العلوم الاجتماعية المختلفة.

نلاحظ أنّ موضوع المدينة والمجال العمراني، على سبيل المثال، عرف حضوراً مميّزاً داخل مساحة النشر في **إنسانيات** خلال الخمس عشرة سنة الماضية، فبعد العدد الثاني حول «الفضاء المأهول والأشكال التمدّنية» تواصل الاهتمام بهذا الموضوع في العدد الخامس، سنة ١٩٩٨، الموسوم «المدن الجزائرية»؛ وفي العدد ١٣، سنة ٢٠٠٠، الذي حمل عنوان «أبحاث عمرانية»؛ إضافة إلى العدد ٢٨، سنة ٢٠٠٥، الموسوم «المجال، الفعّاليات الاجتماعية، الغيرية». وقد خصّصت مجلة **إنسانيات** أعداداً بكاملها للمدن الجزائرية، كما هو الحال بالنسبة إلى مدينة وهران (غرب الجزائر) ضمن العدد ٢٣ ـ ٢٤، سنة ٢٠٠٤؛ ومدينة قسنطينة (شرق الجزائر) ضمن العدد ٣٥ ـ ٣٦، سنة ٢٠٠٧؛ ومدينة الجزائر ضمن العدد ٤٤ ـ ٤٥، سنة ٢٠٠٩؛ وأخيراً مدينة تيزي وزو، ومنطقة القبائل (الأمازيغية) ضمن العدد ٥٤، سنة ٢٠١١. وقد استند اختيار هذه المدن إلى مجموعة من المعايير، لعلّ أهمها: مكانة المدينة في الذاكرة المحلية والوطنية، ناهيك بمكانتها العالمية، وأنّها مدن عرفت تحوّلات مجالية وعمرانية واجتماعية

ملموسة في جزائر ما بعد الاستقلال، إضافة إلى كونها مدناً تراكم حولها إنتاج معرفي في العلوم الاجتماعية من خلال تخصّصات مختلفة من التاريخ إلى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مروراً بالدراسات حول التهيئة العمرانية والإنتاج في التراث المادي واللامادي.

وإذا كانت المدن السالفة الذكر قد عرفت حيّزاً أوسع في مساحة النشر في مجلة **إنسانيات**، فإن هناك العديد من المقالات التي تفرّقت عبر مختلف أعداد المجلة حول مدن أخرى جزائرية وعربية وعالمية، بل وقرى تحيل على بعد أنثروبولوجي وميكروسوسيولوجي في تناول المجال والإقليم، كما هو شأن تلمسان وبجاية ومهدية وسيدي مزغيش وسيدي بلعباس والغزوات والقاهرة وقصر الكبير في تونس، والدار البيضاء في المغرب، وغيرها. وقد خصّصت أعداد لرصد التحولات والديناميات الحضرية والاجتماعية في سياقات محلية مختلفة، كما الحال بالنسبة إلى العدد ٢٢، سنة ٢٠٠٣، الموسوم «ممارسات مغاربية للمدينة»؛ والعدد ٣٨، سنة ٢٠٠٧، بعنوان «المحلي في تحوّل»؛ والعدد ٤٢، سنة ٢٠٠٨، وعنوانه: «الأقاليم الحضرية بالبلدان المغاربية». وفي سياق البحث في موضوع المجال والمحلي، بشكل خاص، اهتمت المجلة أيضاً بالصحراء والجبل في الجزائر، حيث تمّ تناول الموضوع **الأول** من خلال العدد ٥١ ـ ٥٢، سنة ٢٠١١، وعنوانه «الصحراء وهوامشها»، بتنسيق من مدير لجنة تحرير مجلة **إنسانيات**، الباحث عابد بن جليد، والباحث الفرنسي المختص بالجغرافيا والتهيئة العمرانية يائيل كوزمين (Yael Kouzemine)، وتناول الموضوع **الثاني** العدد ٥٣ من السنة نفسها، واختير له العنوان التالي: «الجبل: سكّان وثقافة».

عرف موضوع الإسطوغرافيا وإشكالية العلاقة بين خطابات الذاكرة وكتابة التاريخ في الجزائر حضوراً في أعداد أخرى من مجلة **إنسانيات** تلت العدد الرقم ٣، الموسوم «ذاكرة وتاريخ». ففي سنة ٢٠٠٣، تمّت العودة إلى الموضوع من خلال عدد اهتم بالكتابة التاريخية في البلدان المغاربية الثلاثة: الجزائر، والمغرب، وتونس، وكان عنوانه «الإسطوريوغرافيا المغاربية: حقول وممارسات». واحتفاء بالذكرى الخمسين لاندلاع ثورة الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٥٤، تمّ سنة ٢٠٠٤ نشر عدد مزدوج حول تاريخ ثورة التحرير الجزائرية، شارك فيه باحثون جزائريون ومغاربيون وفرنسيون، اشتغلوا على الموضوع من خلال تخصّصات وزوايا تحليل مختلفة، وكان عنوانه «الجزائر قبل وبعد ١٩٥٤». كما تمّ التطرّق إلى الموضوع من خلال عدد من

المقالات في الأعداد التي خصّصت لمدن وهران (سنة ٢٠٠٤)، وقسنطينة (سنة ٢٠٠٧)، والجزائر (سنة ٢٠٠٩).

وانطلاقاً من تطوّر محاور وميادين البحث السوسيو ـ أنثروبولوجي حول قضايا التاريخ والذاكرة، التي يضطلع بها مختبر خاص بالموضوع في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، تمّت العودة إلى الموضوع من خلال أعداد أشرف على تنسيق ملفاتها الباحث حسن رمعون: **أولها** العدد الرقم ٣١، سنة ٢٠٠٦، وعنوانه: «الدين، السلطة والمجتمع»؛ **وثانيها** العدد ٣٩ ـ ٤٠، سنة ٢٠٠٨، بعنوان: «رؤى حول الماضي ورهانات الذاكرة اليوم»؛ **وثالثها** العدد ٤٧ ـ ٤٨، سنة ٢٠١٠، الموسوم: «الجماعات، الهويات والتاريخ».

ولم تخلُ موضوعات أخرى تطرّقت إليها ملفات **إنسانيات** من العودة إلى المقاربات التاريخية وتحليل خطابات الذاكرة، وخصوصاً تلك التي اتخذت طابعاً منهجياً، أو شكّلت محتوياتها حصيلة بحث، كما هو الشأن بالنسبة إلى ملفّي: «السوسيو ـ أنثروبولوجيا في تحوّل» (العدد ٢٧، سنة ٢٠٠٥)، و«الجزائر: خمسون سنة بعد الاستقلال (١٩٦٢ ـ ٢٠١٢) بين الاستمرارية والتغيّر» (العدد ٥٦ ـ ٥٧، سنة ٢٠١٢).

كانت محاور البحث المرتبطة بالتراث المادي واللامادي، وإشكاليات المخيال واللغة والخطابات الأدبية والدينية، وفق منظور نقدي وسوسيو ـ أنثروبولوجي، موضوعاً للعديد من المساهمات والمقالات التي تلقّتها مجلة **إنسانيات** خلال كل سنوات صدورها إلى يومنا هذا. وقد تجاوبت المجلة مع تطوّر الاهتمام بهذه المواضيع داخل مركز البحث، وتزايد الطلب على النشر من الباحثين المنتسبين إلى جامعات جزائرية ومغاربية، حيث تناولت أعداد منها ملفات خاصة أشرف على تنسيقها باحثون يشتغلون على الخطابات الأدبية والنقدية، باللغات العربية والفرنسية، وحتى الإنكليزية، في أحد الأعداد[١٠].

يعدّ العدد الرقم ٩، سنة ١٩٩٩، الموسوم: «المغرب: ثقافة، غيرية»، أول عدد تناول الموضوع من خلال مساهمات تطرّقت إلى المسألة الثقافية والعلاقة بالآخر

(١٠) أشير هنا إلى العدد الرقم ٤٣، سنة ٢٠٠٩، بعنوان «الخطاب الأدبي والديني في الفضاء المغاربي» الذي أشرف عليه لخضر بركة، الباحث في اللسانيات، والأدب الإنكليزي في جامعة وهران.

في المنطقة المغاربية. وقد تلته أعداد أخرى عادت إلى محور البحث نفسه من خلال زوايا تحليل وميادين دراسة مختلفة. ففي سنة ٢٠٠٠، تمّ التعرّض إلى الموضوع من خلال عددين متتاليين: عنوان الأول «المقدّس والسياسي»، والثاني عنوانه: «إشكالية التراث». وفي سنة ٢٠٠٢، كان ملف العدد ١٧ ـ ١٨ موسوماً بـ «لغات ومجتمع». وتطرّق العدد الرقم ٢١، سنة ٢٠٠٣، إلى موضوع «المخيال، الأدب والأنثروبولوجيا» ليتواصل الاهتمام بهذه الملفات من خلال أعداد أخرى، كما هو الشأن بالنسبة إلى العدد الرقم ٣٢ ـ ٣٣، سنة ٢٠٠٦، حول موضوع «الامتزاجات المغاربية»؛ والعددين الرقمين ٤٣ و٤٦ سنة ٢٠٠٩ الموسومين على التوالي: «الخطاب الديني والأدبي في الفضاء المغاربي»، و«ألسنة وممارسات خطابية». ولم تخلُ أكثر أعداد المجلة من مساهمات ضمن قسم المقالات المتنوّعة، تتناول مواضيع تتعلّق باللغة أو التراث المادي واللامادي، ناهيك ببعض الأعداد المتنوعة، كما الحال بالنسبة إلى العدد الرقم ٥٠، سنة ٢٠١٠.

نلاحظ من خلال الجدول الرقم (١١ ـ ٤) أنّ بداية اهتمام مجلة **إنسانيات** بالفاعلين الاجتماعيين، ومؤسّسات التنشئة الاجتماعية، كانت مبكّرة، فقد تضمّن العدد الرابع، سنة ١٩٩٨، ملفاً حول موضوع «الأسرة: الأمس واليوم»، حاول الباحثون من خلاله رصد التغيّرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال، انطلاقاً من دراسات ميدانية ومقارنات بين مراحل مختلفة مرّ بها المجتمع، أثّرت بشكل أو بآخر في نواته الأولى. وتناول العدد السادس من السنة نفسها، موضوع المدرسة ورهاناتها وخطابات فاعليها، حيث تمّت عنونة العدد: «المدرسة: مقاربات متعدّدة». وإذا ما استثنينا الأعداد التي خصّصت لدراسات الباحثين الشباب من خلال ملفّي «أبحاث أولى» و«أبحاث أولى ٢»، وبعض المقالات المتنوّعة، لم تعُد مجلة **إنسانيات** إلى بعث النقاش حول موضوع مؤسسات التنشئة وفاعليها، انطلاقاً من ملفاّت بكاملها، إلا مع سنة ٢٠٠٨، حيث تمّ التطرّق إلى الموضوع وفق مقاربات النوع الاجتماعي أو الجندر، كما الحال بالنسبة إلى العدد الرقم ٤١ الذي خصّص لملف «الطفولة والتنشئة الاجتماعية»، وتواصل الاهتمام من خلال عدد حول «المعرفة والديناميات اجتماعية» سنة ٢٠١٠. وفي العدد المزدوج الرقم ٥٥ ـ ٥٦ الذي صدر سنة ٢٠١٢ تناولت مجلة **إنسانيات** ملفاً جمع مساهمات متميّزة حول موضوع الشباب، يمكن أن نعدّها بمنزلة الحوصلة حول حالة الدراسات السوسيو ـ أنثروبولوجية التي تطرّقت إلى الخطابات والمعيش اليومي لهذه الفئة الاجتماعية في الجزائر اليوم. وانطلاقاً من الورشات التي فتحتها **إنسانيات**

للسنوات التالية، يبدو أنّ موضوع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، سيجد لنفسه حيّزا أكبر داخل مساحة النشر في المجلة في المدى القريب[١١].

ولم تكن مجلة **إنسانيات** بعيدة عن التفاعل مع الأحداث والمنعطفات الكبرى التي مرّ بها المجتمع الجزائري والمنطقة المغاربية والعربية، كما هو الشأن في أحداث العنف التي مرّت بها الجزائر في فترة التسعينيات من القرن الماضي، أو التحوّلات السوسيو ـ سياسية التي عرفتها المنطقة بعد سنة ٢٠١١. فقد تطرّقت المجلة في العددين العاشر والحادي عشر من سنة ٢٠٠٠ إلى ملفّي العنف وإشكالية العلاقة بين المقدّس والسياسي. ولم يتوقف الأمر عند هذين العددين فحسب، بل فتحت المجلة النقاش حول إشكالية الديني، والعنف، والمواطنة، بين ثنايا أعداد أخرى، مثل تحليل الخطابات الدينية، والعلاقة بموضوعات الدولة والسلطة، والتربية على المواطنة، إضافة إلى موضوع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية. ومن تلك الأعداد، نجد العدد الثامن، سنة ١٩٩٩، حول الحركات الاجتماعية والحركات الجمعويّة؛ والعدد الرقم ٣١، حول «الدين، السلطة والمجتمع»؛ والعدد الرقم ٤٣، حول «الخطاب الديني والأدبي في الفضاء المغاربي»؛ والعدد الرقم ٤٧ ـ ٤٨، سنة ٢٠١٠، حول «الجماعات، الهويات والتاريخ»؛ والعدد الرقم ٥٥ ـ ٥٦، من خلال مساهمتين، على سبيل المثال، ضمن هذا الملف، حول الشباب والممارسات الدينية[١٢].

وفي سنة ٢٠١٢، نشرت المجلة عددين مزدوجين مرتبطين بشكل مباشر بالتغيّرات الأخيرة في الوطن العربي، فقد فتحا مجال النقاش بجرأة حول موضوع التغيير وفاعليه، وفق رؤية علمية تستند إلى الدراسات الميدانية حول الحالة الجزائرية بالخصوص. تناول العدد **الأول** موضوع الشباب، كما سبقت الإشارة إليه، وقد كان عنوانه «الشباب بين الحياة اليومية والبحث عن الهوية»؛ وتطرّق العدد **الثاني** إلى دراسات لباحثين جزائريين من داخل الوطن وخارجه، ومن تخصّصات مختلفة

(١١) ونحن بصدد إنهاء هذا البحث، صدر عن مجلة **إنسانيات** سنة ٢٠١٣ عددان حول مؤسّستين من مؤسسات التنشئة الاجتماعية تمّت العودة إليهما كمحور اهتمام في المجلة، هما الأسرة والمدرسة. جاء عنوان **الأول** منهما، وهو العدد الرقم ٥٨: «الأسرة: ممارسات ورهانات مجتمعية»، وجاء عنوان **الثاني** (العدد المزدوج ٥٩ ـ ٦٠) كالتالي: «المدرسة: رهانات مؤسّساتية واجتماعية».

(١٢) نشير هنا إلى مساهمة الباحث محمد مرزوق من جامعة وهران بعنوان: «الأشكال الجديدة للتديّن الشبابي» (باللغة الفرنسية)، تناولت خلاصة لتحقيق ميداني حول الممارسات الدينية عند الطلبة الجامعيين في الأحياء الجامعية في وهران، إضافة إلى مقال للباحث الشاب مصطفى راجعي حول «التديّن وعلاقته بدعم المساواة الجندرية».

في العلوم الاجتماعية، والقانون، والعلوم السياسية، إلى السوسيولوجيا، والعلوم الاقتصادية، حول إشكالية التغيير وخطاب الاستمرارية في الجزائر بعد خمسين سنة من استقلالها.

## خاتمة

كانت مسألة صناعة مجلة في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، في سنوات عرفت فيها الجزائر أزمة عنف حادّة، أهم تحدٍّ رفعه الباحثون المبادرون إلى تأسيس مجلة **إنسانيات**، وقد تمّ تجاوز هذا التحدّي بضمان انتظام صدور المجلة بصورة متواصلة لفترة تزيد على خمس عشرة سنة بعد صدور أوّل أعدادها.

لم يكن لهذا الإنجاز أن يتجسّد من دون مساهمة كل الباحثين في لجنة التحرير، ولجنة القراءة والإشراف، وكلّ المحكّمين، مضافاً إليهم جميعاً إدارة سهرت على توفير شروط النشر، مع احترام للحرية الأكاديمية واستقلالية القرار داخل الهيئات العلمية للمجلة. وإذا كان هناك من رهان ثان، فهو رهان مواطناتي تجسّد من خلال فعل مواصلة البحث والنشر والتفكير في قضايا المجتمع من قبل باحثين اختاروا البقاء في الجزائر، رغم الظروف الصعبة التي مرّ بها البلد في العقدين الماضيين. وقد كانت مجلة **إنسانيات** فضاء لمواصلة ذلك الانفتاح على الجامعات المغاربية والعربية والعالمية، والتواصل مع الكفاءات العلمية الجزائرية التي اضطرت إلى الهجرة في تلك الظروف، ولكنّها أصرّت على مواصلة خدمة البحث العلمي في الجزائر.

لم تكن **إنسانيات** مجرّد مجلة أكاديمية، بل كانت، ولا تزال، بمنزلة «ورشة»، إن لم نقل «مدرسة» للكتابة في العلوم الاجتماعية في الجزائر لأسباب عديدة، لعلّ أهمها الوضع الذي آلَ إليه التكوين والبحث في هذه التخصّصات، إثر حالة نزيف الباحثين التي عرفتها الجامعات الجزائرية خلال سنوات التسعينيات، والحاجة الماسّة إلى مواصلة جهد البحث، ومساعدة الباحثين الشباب في الآن نفسه. لقد كانت المجلة بمنزلة الباب الأول، إن لم نقل الوحيد في سنواتها الأولى، الذي يلجأ إليه الباحثون الشباب للنشر في العلوم الاجتماعية داخل الجزائر. وقد نتج من هذا الإقبال صعوبات عملية، كان على لجنة تحرير المجلة التكيّف معها، في مقابل الضرورة التي تقتضي الحفاظ على الشروط الأكاديمية الصارمة للنشر في مجلة علمية محكّمة أخذت تتخذ لنفسها مكانة على المستوى الإقليمي والعالمي.

نتصور أن مجلة **إنسانيات** ما زالت في حاجة أكبر إلى طَرْقِ مواضيع جديدة، والعودة إلى كثير من المحاور وفق مقاربات نوعية ودراسات متجدّدة ومحيّنة، وخصوصاً أن البحث والتكوين في الأنثروبولوجيا لا يزال في خطواته الأولى من الناحية المؤسّسية، ولا يلبّي بالشكل الكافي متطلّبات البحث في هذا الحقل المعرفي. وقد تمكّنت المجلّة من خلال ملفاتها المختلفة من فتح نقاش متواصل بين الباحثين الجزائريين في الداخل والخارج، والباحثين من مناطق مختلفة في العالم، حول مواضيع انطلقت دراساتها وميادينها من المحلي، إلا أنها أضافت إلى المعرفة المنتجة في العلوم الاجتماعية على المستوى المحلي والعالمي، على حدّ سواء. ويمكن لتحليل إحصائي لبعض المتغيّرات المتعلّقة بالمساهمات المنشورة في مجلة **إنسانيات** أن يمكّننا من تقييم أوّلي لتجربة مجلّة في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية في بلد مغاربي، هو الجزائر، من أجل الوقوف على الرهانات والتحديات الجديدة لإنتاج المعرفة ونشرها في هذا الحقل.

## المراجع


بن غبريط ـ رمعون، نورية ومصطفى حداب (مشرفان). **الجزائر بعد ٥٠ سنة: حصيلة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ١٩٥٤ ـ ٢٠٠٤**. وهران: منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ٢٠٠٨.

شولي، كلودين. «أنثروبولوجيا و/ أو سوسيولوجيا؟: التفاتة إلى الخلف لدراسة ممارساتنا في هذين الحقلين.» ترجمة مجاهدي مصطفى. **إنسانيات**، العدد ٢٧، ٢٠٠٥. ص ١٩ ـ ٢٨. <http://insaniyat.revues.org/7594>.

الكنز، علي. «العلوم الإنسانية في الدول العربية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.» **إنسانيات**: العدد ٢٧، ٢٠٠٥، ص ١٩ ـ ٢٨. (مقال باللغة الفرنسية).

موقع مجلة إنسانيات على شبكة الإنترنت، <http://insaniyat.revues.org/>.

نذير، معروف وفوزي وخديجة عادل. **أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر**. وهران: منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ٢٠٠٢.

# القسم الثالث

## أسئلة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

# الفصل الثاني عشر

# الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الدينية في الجزائر: عناصر من أجل حوصلة المعارف

**محمد إبراهيم صالحي**(*)
**ترجمة: عبد الله بلعباس**(**)

لا ندّعي أن الغرض من هذه المساهمة تقديم حصيلة شاملة للأنثروبولوجيا في الجزائر، بل نريد هنا إجراء مراجعة شاملة لبعض الأفكار التي يمكنها تغذية إنشاء حوصلة من هذا القبيل.

إننا نعتقد، في هذا الخصوص، أن النقاش في ما يتعلق بهذا التخصّص من العلوم الاجتماعية، من حيث طرائقه وكيفيات فهمها، يستحق أن يكون مفتوحاً. ويعدّ الموضوع الديني مؤشراً ممتازاً من أجل دراسة حالة التفكير الأنثروبولوجي، خصوصاً ما يتعلق منه بظروف إنشاء موضوع بحث ضمن سياق مجتمع إسلامي.

ولاعتباره موضوعاً ساخناً جداً، في أوقات مجادلات ومواجهات حيّة، فإنه ينكشف تدريجياً للبحث الجزائري الناشئ، ويُنبئ بنهاية إقصاء للموضوع نفسه .

---

(*) مختص في الأنثروبولوجيا، جامعة تيزي وزو ـ الجزائر، وباحث مشارك في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.
(**) باحث دائم في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران ـ الجزائر.

# أولاً: الأنثروبولوجيا: حقل للدراسة لم ينضج بعد في الجزائر

أصبحت مآلات هذا التخصّص اليوم محل نقاشات حادة[1]، في ضوء التغيّرات التي تؤثر، ليس فقط في المجتمعات التي تعدّ ميادين مفضلة بالنسبة إلى الأنثروبولوجيين الذين يتحدّرون منها عادة، وخصوصاً في القرن التاسع عشر، وفي جزء كبير من القرن العشرين، أقصد هنا المجتمعات الغربية بالتحديد.

لقد تغيّرت المجتمعات، موضوع الدراسة، فعلاً، ووصلت حالياً إلى مجال الحداثة المادية، في الوقت الذي تستدعي نماذج تنظيم وتفكير مرتبطة بالحداثة. وفي أيامنا هذه، يندر ألّا تكون الديمقراطية، وحقوق الإنسان والمواطن، مذكورة، ومُطالباً بها في المجتمعات غير الغربية.

فضلاً عن ذلك، فإنه على المستوى الوطني، كما الحال على المستوى العالمي، هناك سياسات واستراتيجيات أصبح التفكير فيها من أجل هدف أساسي هو حمل كل المجتمعات على تبنّي تلك المبادئ حتى تكون شرطاً للتطور. إن النقاش الحالي حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، هو تجربة حقيقية تشهد على الفكر المهيمن الذي يقود إلى توحيد العالم.

لقد ارتسم، منذ الثمانينيات من القرن العشرين اتجاه عام لتوحيد الاقتصاد (العولمة، والسوق العالمية ...)، وهذا ما يُعبّر عنه بلفظ «القرية العالمية»، أي الحديث عن مجتمع كبير للتعايش الثقافي والمادي. وتلك مسألة أخرى، بالتأكيد، لا يمكن أن تعالج ببساطة، كطوباوية، مثل تلك التي شهدتها العصور الحالية، فهذا هو النموذج الذي يقلق العالم.

ومع ذلك، نلاحظ أيضاً خلال العشرين سنة الأخيرة، أن هناك اتجاهات قوية تعارض التوجه نحو توحيد الاقتصاد. وتشهد الصراعات الحديثة على قوة الحركية الداخلية التي تعرفها أوروبا أو أفريقيا أو الوطن العربي. وتشير الصراعات والمآسي التي عرفتها وتعرفها العديد من المناطق في العالم اليوم، من «التطهير العرقي» في رواندا،

(١) حول هذا الموضوع، انظر: Jean Copans, *Introduction à l'Anthropologie et à l'ethnologie*, Sciences sociales; 128 (Paris: Nathan, 1996), et Pierre Bouvier, *La Socio-Anthropologie*, U (Paris: Armand Colin, 2000).

وكوت ديفوار، ويوغسلافيا سابقاً، مروراً بالوضعية التي عرفتها الجزائر من الثمانينات إلى بداية الألفية الثالثة، ووصولاً إلى المأساة العراقية، مع ظهور النزعات القبلية الإقليمية والدينية، إلى أن هناك اتجاهات بارزة مقاومة للاتحاد. لقد برزت المكوّنات الثقافية، كالهوية والدين والطابع الإثني، لتدحض يقينيات «الاتحاد».

لقد آلت الهجرات التي بدأت في المجتمعات الغربية في خضم الاستعمار أولاً، إلى التضخيم، ثم إلى التسوية داخل المدينة. وأصبحت أوروبا منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين محكومة بانشغالات متعددة: التعددية الثقافية التي وجدت كثيراً من الصعوبات في فهمها، ثم بعد ذلك في تقبّلها، إضافة إلى «الآخر» الموجود على الساحة، والذي يريد أن يكون صوته مسموعاً. الحاصل أن الحدود الكبرى التي أسست للمعرفة الأنثروبولوجية في نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية ستينيات القرن العشرين، حوّلت معها المواضيع، وكذا القواعد النظرية والمفاهيمية.

كان «الآخر» الذي يتحدّد بما هو غير ذاتي، ومختلف عن الذات (يعني ما هو غير غربي) موضوعاً لهذه العلوم الاجتماعية من منظور تطوري للفترة التأسيسية. لقد بقي كذلك مدّة أطول، وبمعزل عن التوجهات النظرية لتاريخ هذا التخصّص. ويمثّل «الآخر» تلك المجتمعات التي تصنّف على أنها مجتمعات من «دون دولة»، ومن «دون كتابة»، أي تلك القبائل، ونظم القرابة والطقوس السحرية ـ الدينية التي احتلّت مكانة مركزية في الدراسات الأنثروبولوجية. إنّه يمثّل تلك المجتمعات المختلفة جداً في لغاتها، إلى حدّ أن مجرد إعادة كتابتها أو تصنيفها يبرّر، في حدّ ذاته، الممارسة الأنثروبولوجية، فالآخر مختلف وبعيد.

كانت الذات، منذ نهاية القرن التاسع عشر، هي الموضوع المفضّل للدراسات السوسيولوجية. فقد كانت تعدّ «ابنة الثورة الحديثة»، تلك الثورة التي أنجبت المجتمعات الصناعية الغربية الحديثة، كما أنجبت محلّليها ومفكّريها، ومنهم علماء الاجتماع. أمّا الآخر، موضوع الأنثروبولوجيا، فقد كان يمثّل الهامش والحقل الفرعي الجديد بالنسبة إلى الدراسات السوسيولوجية.

من الناحية الظاهرية، فإن هذه الحدود، كما يُلاحظ، تسمح كثيراً للسوسيولوجيا وللأنثروبولوجيا بتحديد مجالاتهما المادية (البعيدة بالنسبة إلى الأنثروبولوجيين، والقريبة بالنسبة إلى علماء الاجتماع)، والفكرية (نظام القرابة، ونظام المعتقدات،

بالنسبة إلى الأنثروبولوجيين؛ والتفاوتات والتراتبيات الاجتماعية، والنظام الإنتاجي، بالنسبة إلى علماء الاجتماع).

ومن المآخذ التاريخية التي تحسب على الممارسة الأنثروبولوجية، هو أنها رافقت أو استُخدمت أداتياً من طرف الاستعمار. إن النقاش بخصوص هذه النقطة، معروف ومبتذل، إلى حدّ يبدو لي أنه لا داعي للتوقف عنده. إن علم الاجتماع، من جهته، لم يفكّر بالضرورة دائماً في الآثار الناتجة من الحداثة، على الأقل، في بداية عهده الذي يسجّل بقوة خصوصية المجتمع الحديث وقيمه الفكرية التي يُعتقد أنها عالمية. ولكنّه كان بالنسبة إلى الأنثروبولوجيا أقل تعرّضاً للاتهام بالتواطؤ مع الهيمنة الاستعمارية. وإذا كان الآخر لا يحتلّ مكانة في النظام الفكري للأنثروبولوجيا، فإنها لم تكن أبداً لـ «تدرّسه على أنه متوحّش».

إنّ الأوضاع التي تأسّس فيها هذا التخصّص، والتي دامت نصف قرن، تزامنت مع المسائل التي حكمت مصيره في ما بعد، ذلك أن مجتمعات الأنثروبولوجيين، ومجتمعات علماء الاجتماع، كانوا على طول القرن العشرين على اتصال في ما بينهم. وقد أحدثت الهيمنة الاستعمارية صيرورات تحديث، بشكل خاضع، ثم مُطالب به. كما أصبحت الحركات الوطنية بالضرورة تحديثية، وتبنّت نماذج كثيرة من التنظيم، والفكر، مُستوحاة من نماذج مُستمدّة من الحداثة الغربية، بشكل مُستبطن أو متلقف. ومن ثم أصبحت مادية الحداثة (المعرفة الحديثة، والأجارة، والعادات الاستهلاكية... إلخ)، المعاشة كعامل مُشوّه، مُطالباً بها، بعد ذلك، كمعطى ضروري للسيادة والتنمية.

لقد أصبح «الآخر» بشكل أو بآخر شكلاً من المرآة التي تكسّرت فيها جوانب كبيرة من الذات، نظراً إلى المكانة الفكرية التي نشأ فيها الفكر الأنثروبولوجي والاجتماعي. لقد أحدث، بحسب رأينا، اكتشاف ثنائية تقاليد/ حداثة، خصوصاً في الستينيات، أمرين مهمين:

١ ـ الاعتراف بالتغيّر في المجتمعات موضوعاً لدراسة الأنثروبولوجيا، إذ اتجهت هذه الأخيرة نحو مواضيع مرتبطة بالمفهوم الأول من الثنائية من أجل تأكيد الدوام، وغالباً من أجل إعادة تركيب التاريخ.

٢ ـ كان موضوع الثنائية «تقاليد/ حداثة» من اختصاص علم الاجتماع الذي يؤكّد، فضلاً عن ذلك، وزن التقاليد، باعتبارها حاجزاً.

لقد كانت هناك، بالطبع، ألوان من التفكير أكثر يقظة أكدت في وقت مبكر حدود هذه المقاربات من جملة أعمال ج. بالانديه[٢].

لكن نهاية القرن العشرين، ومع وجود تحديث قوي في مجتمعات يقال عنها إنها «تقليدية» (أو مهيمن عليها)، أعطت اختياراً لعلم الاجتماع، حيث ظهر فرع منه متخصّص في قضايا التنمية. وهذا هو التيار الذي فرض نفسه في العلوم الاجتماعية في الجزائر، كصدى للتحديث الذي شُرع فيه في سبعينيات القرن العشرين. إننا نعرف التوجهات الكبرى للحقبة التي كانت تتصدّر محو التقليد الموصوف بـ «المتأخر»، والذي يربطه علم الاجتماع في ممارسته باختيار مواضيع دراسته ومسارات التعليم في الجامعة. لم يكن من السهل، إلى غاية مطلع تسعينيات القرن العشرين، إعداد الغالبية الساحقة من مواضيع أطروحات الدكتوراه والماجستير التي تتناول الإصلاح الزراعي، والتسيير الاشتراكي للمؤسسات .... حتى أننا نتذكّر درساً في علم الاجتماع العام في معهد العلوم السياسية (١٩٧٣) كان يتمحور بالخصوص حول التخلّف، متخطياً بذلك تاريخ هذا التخصّص. باختصار، كان علم الاجتماع مدفوعاً إلى مواضيع الاهتمام تلك.

لقد غابت الأنثروبولوجيا، خصوصاً عن الإثنولوجيا، في مجال التكوين ضمن المسار الجامعي، مع إصلاحات التعليم العالي، بداية من سنة ١٩٧١. وفي سنة ١٩٧٤، أعدّت وزارة التعليم العالي لائحة اتهام حقيقية ضد الإثنولوجيا (وذلك من خلال الملتقى الدولي لعلم الاجتماع)، لا نرى اليوم أنّ ثمة دواعي للعودة إلى هذا الموضوع. وما يستدعي الانتباه هنا، ليس فقط أهلية هذا التخصّص، ولكن أن هذا الأمر أضحى، تقريباً، وكأنه بديهي في ذلك العصر لدى الكثير من الجامعيين. إن الإثنولوجيا هي الماضي (أي الماضي الاستعماري تحديداً)، بينما الواقع هو أن الوقت يرتبط بالمستقبل، أي بالتحديث.

إضافة إلى ذلك، فقد كانت لهذا التخصّص، كما ورد في لائحة الاتهام الموجهة إليه، دلالات «إثنوية» (Ethnicistes) (كان يقال في تلك الفترة «جهوية» أو «قبلية»). كان يُلوّح بالتهديد للمخزون الإثنوغرافي عندما كانت بلاد القبائل، ومناطق الأوراس، وبدرجة أقل الميزابيون والطوارق، يحتلون مكانة مهمة في الدراسات، وهو ما يعدّ

(٢) انظر بالخصوص: Georges Balandier: *Sens et Puissance: Les Dynamiques sociales* (Paris: Presses Universitaires de France, 1981), et *Anthropologie Politique* (Paris: Presses Universitaires de France, 1984).

اتجاهاً معاكساً لمنطق «التأميم» (Nationalisation) السائد في تلك الفترة. لقد كان يكفي، مع ذلك، أن تُطرح مسألة شروط استعمال هذا المخزون للعودة إلى اعتبارات منتجة أكثر من ذلك بقليل.

مهما يكن، فإن الإثنولوجيا أهملت بالفعل ضمن حقل الإنتاج العلمي في الجزائر، ولكن أيضاً في حقل التعليم الأكاديمي، إذ إنها افتقدت للشرعية لأكثر من عشريتين، أي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. ومع ذلك، لم يمنع هذا من وجود بحوث في هذا الميدان، ولكن من دون أن يكون وجودها بارزاً. لقد كان مركز البحث في الأنثروبولوجيا والأركيولوجيا وما قبل التاريخ (CRAPE) في السبعينيات مُشجّعاً، إذ عُرفت بعض الدراسات التي تمّ إصدار نتائجها في منشوراته أو في مجلة **ليبيكا** (*Lybica*) [٣] التي خصّصت قسماً للبيبليوغرافيا الأنثروبولوجية.

وخلال ثمانينيات القرن العشرين، بدأت الأمور تتضح أكثر فأكثر، وبدأت الأنثروبولوجيا تُذكر شيئاً فشيئاً. فعلى المستوى المؤسساتي، أنشئت وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (URASC) في جامعة وهران التي أعلنت بداية عودة الأنثروبولوجيا إلى الساحة الأكاديمية بشكل واضح.

ومن المهم أن نسجل أن إنتاجات وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ستعيد النظر في النصوص الكبرى والكُتّاب المؤسّسين للتخصّص. ومن جهتها أخرجت اللقاءات العلمية لهذا المخبر مواضيع متخصّصة تتمركز أساساً حول التنمية[٤]. وقد تحوّلت هذه الوحدة سنة ١٩٩٥ إلى مركز بحثي سمّي «مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية»، وهو في الواقع فضاء له أهميته في الانفتاح أكثر فأكثر على الأنثروبولوجيا.

وقبل ذلك بقليل، تم إنشاء قسمين للغة والثقافة الأمازيغية (تيزي وزو وبجاية)، وهذا ما سمح بإمكان دخول الأنثروبولوجيا في المسار الأكاديمي. وكان هذا بالفعل انفتاحاً أوّلياً، تمّ التشكيك فيه في كثير من الأحيان، حتى من داخل الأقسام التي تمّ

(٣) انظر بالخصوص الأعمال التي نُشِرَت في هذه المجلة حول توات ـ قورارة (جنوب الجزائر)، ودراسة ويتيس أ. حول التناقضات الاجتماعية وتعبيراتها في منطقة سطيف، CRAPE سنة ١٩٧٧.

(٤) حول هذا الموضوع، انظر: Nadir Marouf, coord., *Espace Maghrébin: Pratiques et enjeux* (Paris: ENAG, 1989), et Omar Carlier [et al.], *Lettrés, intellctuels et militants en Algérie, 1880-1950* (Alger: Office des Publications Universitaires, 1988).

تأسيسها. ويجب الإشارة هنا إلى أنه لم يكن هناك تدخل ما أو ضغط من طرف وزارة التعليم العالي، مثلاً، في تلك الأقسام.

يجب أن نضيف إلى هذه التجربة افتتاح الماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في كل من قسنطينة ووهـران من طرف مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بعد ذلك. ومن ناحية أخرى، أدمجت الأنثروبولوجيا في المسار الدراسي والبحث العلمي لمعهد الثقافة الشعبية في جامعة تلمسان، والذي تمّ إنشاؤه سنة ١٩٨١.

إذا كان هذا الحقل الدراسي الذي أُضفِي عليه الطابع التأسيسي بصورة ضعيفة، فإن كثيراً من الممانعة والضغينة تجاهه قد تبدّدت نسبياً مقارنة بالستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ونستطيع القول إننا ننتقل من وضعية غير شرعية إلى وضعية عجز في الشرعية، لكننا نريد انطلاقاً من تجربتنا الميدانية، التي علمتنا بما فيه الكفاية، الإشارة إلى أن هناك عقبة ستكون مشكلاً في هذا التخصص: إنها تتمثل بالولوج إلى المراجع الأنثروبولوجية للغالبية الساحقة من الطلاب الذين لا يُتقنون اللغتين الفرنسية والإنكليزية، والذين لا يتوفرون على ترجمات باللغة العربية (النادرة جداً). إن السؤال الأوّلي بالنسبة إلى المرشّحين المحتملين للتكوين في هذا التخصّص هو: ماذا يفيد هذا التخصّص بالفعل؟ يجب تقديم أجوبة مقنعة إذا كنّا نرغب في حفز الطلبة على ولوج حقل المعرفة الأنثروبولوجية.

أما على المستوى الكيفي، فهناك مشكلتان رئيسيتان ترهقان قيام حقل حقيقي للبحث، هما: غياب التواصل بين الباحثين وتقاسم المعرفة بينهم من جهة، وعدم وضوح الرؤية للأعمال والمنتجات في هذا الميدان من جهة ثانية.

ومن أجل توضيح ذلك، يحقّ لنا في هذه السنوات الأخيرة إعادة طبع الأعمال الإثنوغرافية لهانوتو (Hannoteau) وغودري (Gaudry). ونعتقد أن هذا يستجيب أكثر لقناعات مفادها أن السوق المحتملة هي الموجودة في سياق المطالب الهوياتية أكثر من أي شيء آخر. فعلى مستوى الأنثروبولوجيا الدينية، يحق لنا الحصول في السوق على مراجع في العلوم السياسية حول الاتجاه الإسلاموي الذي لا يستثني نوعاً من الإطناب في حركة الأعمال والكتب الأساسية حول الديني، وهذا إذا استثنينا في ذلك بعض الأطروحات والمذكّرات المنشورة، والتي لا تملك رؤية واضحة. ففي سياق غياب

التكوين القبلي، وعدم إدراجها بالشكل المطلوب على المستوى المؤسساتي، يمكن القول إن الأنثروبولوجيا في الجزائر ما زالت لم تتكوّن بعد ضمن حقل معرفي وبحث مستقل ومشروع عام في كلّيته. ويبدو لنا أنّ المعرفة الأنثروبولوجية، باعتبارها منتوجاً محلّياً، ما زالت هامشية في حقل العلوم الاجتماعية.

## ثانياً: الأنثروبولوجيا الدينية: مثال نموذجي لحالة متردّدة

لقد اختفت الإثنولوجيا المُشتبه فيها، وأصبحت يتيمة في فضاء مؤسساتي منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، كما أشرنا سابقاً. فإذا أمكن إحصاء أعمال أنثروبولوجية غير مكتملة جداً، ومُدرجة تحت مظلة تخصّصات متعددة، أو قريباً من هذا الميدان، في الجزائر وفرنسا، فإن موضوعاً مهماً وُضع خفية لصالحها يتمثل بالموضوع الديني.

لن نقدّم استعراضاً حول المسألة[٥]، بل نتمنى فعل ذلك ثانية مع بعض المسائل التي أُتيحت لنا فرصة طرحها. لكن يمكن تلخيص الأسئلة الكبرى التي تقتضي المعالجة، في هذا السياق، في ما يلي:

١ ـ تشتمل **المسألة الأولى**، وهي الأهم في نظرنا، على معرفة ما إذا كان هناك حقل مؤسّس أو أنثروبولوجيا للديني في الجزائر؟ والـ «حقل» معناه موضوع مستقل (الموضوع الديني)، وهو مخزون معرفي، وتتم ممارسته بتقاسم مثل هذه المعارف، أي بالضرورة تبادل هذه المعارف داخل الحقل، ومن ثم بين الباحثين الذين تتفاعل مواقفهم مع أترابهم. إضافة إلى كل ذلك، يجب أن تبلغ المعرفة حول الديني درجة من الوضوح. ويمكن أن نضيف هنا أنّ إضفاء الطابع المؤسّساتي على حقل البحث، هو الشرط الأساسي لاستقلاليته.

٢ ـ ترتبط **المسألة الثانية** بشروط إنتاج المعرفة حول الديني، وخصوصاً تلك التي تُسجّل ضمن الحقل الأنثروبولوجي. فكيف تم التطرق، في سياقات خاصة، إلى دين (إسلام) الجزائريين؟ يمكن أن نميّز، في هذه النقطة، بين السياق الكولونيالي وفترة

(٥) حول هذا الموضوع، انظر: Sossie Andezian, «Sciences Sociales et religion en Algérie: La Production depuis l'indépendance,» *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 22 (1993), pp. 381-395, et Fanny Colonna, *Les Versets de l'invincibilité: Permanence et changement religieux dans l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses des Sciences politiques, 1996), chapitre 1 en particulier.

ما بعد الاستقلال. كما لا يقتضي ذلك الوقوف عند العامل السياسي بشكل حصري، بل يجب مساءلة الحقل الديني نفسه، أي علاقات القوة ووضعيات الفاعلين الدينيين أنفسهم.

٣ ـ أمّا **المسألة الثالثة**، فترتبط بطبيعة الموضوع الديني ضمن الظروف الخاصة للمجتمع الجزائري. ويمكن توقّع سلسلة من العوائق الإبيستيمولوجية في هذا السياق، باعتبار أنّ الدين أو الإسلام يقدّم نفسه كتفسير للعالم[٦]، وكنظام للفعل الاجتماعي، وهو ما يطرح أمام العلوم الاجتماعية عموماً، والأنثروبولوجيا خصوصاً، مشكلة التحقق من صحة نهجها وموضوعها، وهذا في مجتمعات يرغب فيها الديني في المشاركة، ليس فقط في بعض القضايا والمجالات، ولكن أيضاً في تسيير المدينة على نطاق أوسع. فكيف السبيل، في سياق مجتمعات إسلامية، التحقق من صحة التحليل للدّيني من حيث التمثلات، المُنتجة اجتماعياً وتاريخياً، عندما يكون التفسير الأحسن تداولاً، والممكن سماعه بوضوح، قائماً على ضم تبريرات سلطوية مُسندة إلى العقيدة، حيث يمتلك قدرات على تغطية نسق من التفكير بإمكانه اختراق المجتمع في وقت معيّن؟

لن تكون أنثروبولوجيا الديني، وهي تعالج موضوعها بمنأى عن الصراعات والمهاترات، مع فئات غير علمية، وذات طبيعة معيارية. إنّ الطريقة الوحيدة للتخلص من هذه الوضعية هي تناول مواضيع سلِسَة بعيدة قليلاً من بؤر المواجهة. يمكن، على سبيل المثال، الاهتمام بمواضيع مُصنّفة في حقل الممارسة الطقوسية، كالسحر واستحضار الأرواح، فهذا الصنف من المواضيع، مثلاً، لا يطرح أي مشكل، وليس معرّضاً للجدل الذي سبقت الإشارة إليه، ما دامت الممارسة الأنثروبولوجية نفسها لا تؤهله كديني، ولكن تحوّله إلى حقل أقرب إلى الممارسة التي نجدها عموماً في ما يوصف بـ «المقدس». إنّنا نعرف الآفاق الممكنة للمقدس، ولكن التدرّج، بصورة خاصة، مقبول عموماً. ومن البديهي أنه عندما نتحدث عن هذا الأمر، فإننا لا نقدم مبرّرات لحصر هذا الصنف من مواضيع الديني في الدراسات الأنثروبولوجية، ولكننا نقول، ويمكن لاتجاهات البحث في هذا الميدان أن تؤكد ذلك، إنّ الخطر موجود في

(٦) حول هذا الموضوع، انظر: Danièle Hervieu-Leger, «Faut-il définir la religion?: Questions préalables à la construction d'une sociologie de la modernité religieuse,» *Archives des sciences sociales des religions*, vol. 63, no. 1 (1987), pp. 11-30; Jean Pierre Digard, «Perspectives Anthropologiques de l'islam,» *Revue française de sociologie*, vol. 19 (1978), pp. 197-323, et Alfred Dumas, «Théoriser la religion,» *Archives des sciences sociales des religions*, vol. 58, no. 1 (1984), pp. 53-65.

حقل الأنثروبولوجيا الدينية لتفادي صعوبة وضع الدين، كموضوع بحث، في استثمار حقل الممارسة الذي تجرّده هذه بإحالته إلى المدنس بالكيفية نفسها. إنّ أنثروبولوجيا الدين لا تكتفي أن تكون مستدعاة بالمناسبات، بمعنى أن يجري تسليط الضوء على موضوع يتداخل مع الديني، مثلاً، في حالة الدراسات حول العلاقة بالسياسي والهياكل الاجتماعية.

إنّ الصراع في مجتمع مثل مجتمعنا، ليس ذلك الصراع الذي تحدثه طبيعة المساعي الدينية والأنثروبولوجية فقط، بل هو صراع من طبيعة سياسية. فالممارسات أو البنيات الدينية، تتحدد أساساً وفق العامل السياسي.

إننا نفهم أنه من الأسهل سياسياً مضاعفة مؤسسات التعليم الديني بدل تصور تعليم علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا الدينية، وتفضيل تعميم المعايير، وعدم تقبّل فكرة أن تتعرّض إلى التحليل بواسطة وسائل العلوم الاجتماعية الحديثة في حقل المُفكّر فيه.

يجب، مع ذلك، أن تكون هذه الاعتبارات التي قد تبدو ساذجة محور التطلعات، لأنها حاضرة في العالم الخاص للباحث في الجزائر، إضافة إلى قناعاته الخاصة (أو بالأحرى ضد قناعاته الخاصة).

وأخيراً، يجب طرح مشكل توريط وضعية العشرية الأخيرة للقرن الفائت، حيث انحرف تشابك الديني بالسياسي إلى ملامح دراماتيكية. يعتبر الديني موضوعاً مُحرقاً، فمن البديهي أنه يحتل المركز في الطلب الاجتماعي، كما أنه محل مطالب للتوضيح في الوقت نفسه. إن النقاش حول حقيقة الدين لم يكفّ عن الظهور على مدى السنوات العشر الدموية، لأن النقاش حول هذا الموضوع قديم. إن ظهور التيار الإصلاحي في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين فرض الهياكل الدينية في الحقل السياسي بصورة مهمة ودائمة. وفي الوقت نفسه، بيّن تحليل تسيير الحقل الديني في الثلاثينيات والأربعينيات[٧] من القرن العشرين أن الجدال حول العلاقة بين الدين والسياسة عرف

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: Fanny Colonna, «Révolution comme viol du temps,» dans: *Aurès-Algérie 1954: Les Fruits verts d'une révolution*, Mémoires; 33 (Paris: Edition Autrement, 1994), pp. 10-25; Mohamed El-Korso: «Essai de caractérisation de la démarche de l'AUMA jusqu'en 1940,» papier presenté à: Communication au 3ème séminaire sur le mouvement national, Tunis, 17-19 mai 1985; «Structures Islahistes et dynamique culturelle dans le mouvement national algérien, 1931-1954,» Carlier [et all.], *Lettrés, intellctuels et militants en Algérie, 1880-1950*, pp. 54-105, et Mohamed Brahim Salhi, «Société et religion en Kabylie, 1850-2000,» (Thèse de Doctorat d'Etat, Es-sénia, Lettres et Sciences Humaines, Paris III, Université de la Sorbonne-Nouvelle, juin 2004).

حدّة نادرة بين أنصار اللاسياسة (الفاعلين الدينيين الإصلاحيين). إن هذا الارتداد نحو الحقل الديني كان من آثاره إقصاء شكل آخر من التديّن، أي الطقوس المرتبطة بأضرحة الأولياء والممارسات الصوفية. إن البيروقراطية الدينية التي نشأت في خضمّ الدولة الوطنية، وتأثرت جداً بالإصلاح ستفرض نفسها كمحتكرة للفكر الديني. إضافة إلى استعمال المبرّرات حول عدم شرعية التدين القائم على الطقوس، وعلى التصوّف، فإن البيروقراطية الدينية تتوافر على سلطة وظيفية إلى جانب اندماجها في التركيبة الجديدة للدولة.

كما أنه فضلاً عن ذلك، وإضافة إلى الطابع الذي يضم الفئات الدينية، فإن التحديث الذي يسلّم به المشروع السياسي العام، أدخل في فكر فاعلي مشروع التنمية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين استئصالاً حتمياً لبعض القطاعات التقليدية للمجتمع التي تظهر على أنها تشكّل حاجزاً، ومنها الجانب الديني. كان للحركة المزدوجة للتأميم التي حصلت في الحقل الديني (عن طريق التيار الإصلاحي، ثم بعد ذلك عن طريق البيروقراطية الدينية)، وفي الحقل السياسي (من خلال فعل التحديث)، تأثيرها القوي في حقل البحث في الموضوع الديني. لقد بدا هذا البحث قابلاً لاختيار مواضيع وإشكاليات تأخذ بعين الاعتبار الضرورات السياسية في تلك الفترة، إضافة إلى استقلاليته المحدودة في طريقة عمله. كما نسجل شبه هروب من حقل الممارسات الدينية، باستثناء بعض الدراسات المعزولة[٨]، ويمكن للدراسة المعمّقة لحصيلة المعارف حول المسألة الدينية في الجزائر في سبعينيات القرن العشرين أن تشهد على ذلك.

لم يرتسم في الحقيقة نوع من الخروج من فقدان الذاكرة حول التاريخ الديني الجزائري، إلا بفضل اضطرابات تسعينيات القرن العشرين، وأيضاً عندما قامت الحركة السياسية ـ الدينية، بواسطة عنف نادر ومُحدث، بإعادة ترتيب السلوكات الدينية للمعتقدين، وباستئصال كل الأشكال السابقة المهيمِنة والمهيمَن عليها. ومن خلال استدعائه للفاعلين التقليديين خلال صيف ١٩٩١، حاول نظام الحكم السياسي

(٨) حول الدراسات في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، انظر: Ahmed Nadir, «Les Ordres religieux et la conquête française (1830-1851),» *Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques*, vol. 9, no. 4 (1972), pp. 819-872; «La Fortune d'un ordre religieux algérien vers la fin du XIX$^{éme}$ siècle,» *Le Mouvement Social*, no. 89 (1974), pp. 59-84, et Mohamed Brahim Salhi, «Etude d'une confrérie religieuse algérienne,» (Thèse de Doctorat de 3$^{éme}$ cycle, La Rahmaniya, EHESS, Paris, 1979).

والبيروقراطية الدينية التصدّي للراديكالية الإسلامية بالتعريف بحقيقة الدين لدى الجزائريين، حيث اعتُمِد على المبرّر الديني لتدمير الديني، فكانت المقولة: «الدين كما مارسه أجدادنا». إن هذا التبرير الذي استُعيد من دون تردّد في الحقل السياسي أتاح فرصة لتمظهر الكثير من الممارسات الطقوسية، والعادات والمواسم التي بدت في شكل فولكلوري. لقد أصبح الموضوع الديني أكثر وضوحاً، كما بدت الفائدة لتناول مواضيع دينية بحتة تمّت مُقاربتها من خلال مناهج العلوم الاجتماعية الحديثة في المؤسسات الجامعية.

لكن رغم ذلك، لا يمكننا القول إن حقل البحث في الموضوع الديني أصبح ذا مكانة في المؤسسة الجامعية، حيث بقيت تلك المبادرات معزولة دائماً والكفاءات قليلة. كما أن المشاريع التي بدأت لم تعرف الاستمرارية، إضافة إلى أن فرضيات البحث التي طرحت لم تكن لتملك وضوحاً كاملاً يؤهلها لإثارة النقاش حول المسألة الدينية، لكن يبقى القول إنّ الجو العام أصبح أكثر ملاءمة لبحث الموضوع الديني.

## خاتمة

أعتقد جازماً اليوم أن التابوهات في طريقها إلى التلاشي. إن النقاشات القديمة التي طبعت العشريات التي تلت الاستقلال لم يعُد لها التمكين نفسه على الأجيال الجديدة من الطلاب والباحثين، فقد أعيدت صياغة حدود الاختصاصات بصورة جدّية. ولا يبدو لنا أنّ الثقل المؤسساتي أصبح يضغط بالشكل نفسه الممارس قديماً، فتوجد الآن إمكانات للحوار على نحو صحيح وإيجابي حول المكانة التي يجب أن يحتلها الموضوع الديني في حقل البحث والتعليم. لكن ينبغي على الباحثين أن يكونوا حذرين، متنبّهين للرهانات الجديدة والمواضيع المتجدّدة، وكذا الاتجاهات الحديثة ضمن حقل الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية، كما يجب أن نفكّر خصوصاً، وبعجل، حول التكوين في هذا المجال.

# الفصل الثالث عشر

# الأشراك المعقّدة لسوسيولوجيا العموم في الوطن العربي: دراسة تجربة(*)

**ساري حنفي**

إن صورة المثقف في الوطن العربي معروفة تماماً: فهو منظّر يتحدث عن التقليد، والحداثة، والاستبداد، والهوية، والوحدة العربية، والعولمة... إلخ، لكنه يتجنّب اللجوء إلى المجتمع بحثاً عن معطيات تجريبية، حتى أن باحثي العلوم الاجتماعية غالباً ما يقعون في فخ الوعظ، كما الفلاسفة، يثيرون الأسئلة بدل تقديم أجوبة ملموسة(١).

وحتى الأكثر ندرة هو أن تجد بحّاثة اجتماعيين محترفين في الحقل العام(٢). ومردّ ذلك ليس فقط إلى غياب نتاجهم عن وسائل الإعلام أو الصحف(٣)، وإنما أيضاً إلى

---

(*) هذا ترجمة معدّلة للنصّ الإنكليزي. انظر: Sari Hanafi, «Complex Entanglements: Moving from Policy to Public Sociology in the Arab World,» *Current Sociology*, vol. 29, no. 10 (2014).

اعتذر سلفاً من القارئ العربي لهذا التداخل بين الأنا ومعاناة العمل السيوسيولوجي العمومي.

(١) ساري حنفي، «الكتابة السوسيولوجية العربية: تحليل بعض المتغيّرات في مقالات مجلة «إضافات»،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ١٩ (صيف ٢٠١٢).

(٢) استُخدِمَ هنا تصنيف بوراووي. انظر: مايكل بوراووي، «نحو سوسيولوجيا العموم،» ترجمة مها بحبوح، **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ١٠ (شتاء ٢٠١٠)، ص ٧٧ ـ ١١٧.

لنشاطات البحث السوسيولوجي: المهنية (Professional)، النقدية (Critical)، للعموم (Public)، وللسياسات (Policy).

(٣) انظر بحثي حول هذا الموضوع في: ساري حنفي وريغاس أرفانيتيس، «كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية: سبات الحياة العامة للأكاديميين العرب،» **عمران**، العدد ٨ (٢٠١٤).

صعوبة أن تنجز عملاً حقلياً في الوطن العربي، في ظل وجود الأنظمة الاستبدادية، ونقص القدرات البحثية. فأجندات البحث الاجتماعي في الوطن العربي ـ اختيار المواضيع، وأحياناً المنهجيات ـ تحدّدها اهتمامات الجهة المانحة أو تحت ضغط المشكلات الاجتماعية الآنية والملحّة. وتبقى هناك استثناءات مهمة، سأحاول الإضاءة على بعضها، وتبيان أهميتها. لذلك، سأقدم في هذا الفصل مسحاً لمسار أبحاثي الشخصية، وفي سياق إيضاح بعض المعضلات التي تواجه الباحثين في أثناء إنجازهم لبحوثهم، وخصوصاً حين تسعى إلى أن تكون نقدية وتتوجه إلى العموم في آن.

## أولاً: دمشق، والقاهرة، ورام الله: الحبو نحو سوسيولوجيا العموم

في سنة ١٩٩٤، أنهيت شهادة الدكتوراه في فرنسا. وقد تناولت أطروحتي المهندسين كجماعة سوسيو ـ مهنية في سورية ومصر. كانت رغبتي في البدء توسيع بحثي إلى شرائح أخرى للطبقة الوسطى في البلدين السابقين، لكنني، كفلسطيني ورئيس سابق للاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين في فرنسا، وجدت نفسي منخرطاً في سجالات عديدة بخصوص عملية السلام الناشئة، والمعروفة بعملية مدريد. ومع تنامي التوقعات المتعلقة بتكوّن الكيان الفلسطيني الجديد، قررت أن أدرس إسهام فلسطينيي الشتات في بناء الكيان هذا.

ولا يخفى أن اختياري للموضوع كان مرتبطاً بكيفية رؤيتي لالتزامي في الحقل العام. ناقشت الموضوع مع فيليب فارغ (Philippe Fargues)، الذي كان آنذاك مدير المركز الفرنسي للدراسات والتوثيق الاقتصادي والقانوني والاجتماعي (CEDEJ). وكتبنا معاً مقترحاً بحثياً يتناول وجهين للشتات الفلسطيني: ديمغرافيته واقتصاده. ومن المهم ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي كان مهتماً بالجانب الاقتصادي فقط، فيما كانت وزارة الخارجية الفرنسية مهتمة بالمسألة الديمغرافية. وكانت النتيجة بروز مشروعيْن مميّزيْن، على الأقل من وجهة نظر الناشر. وبسبب اهتمامي الاقتصادي، فقد عملتُ شخصياً على هذا الجانب، وكان من نتائجه نشري كتابيْن أكاديمييْن في الموضوع، إضافة إلى مقالات عديدة.

لم أكن أدرك في ذلك الوقت أهمية الكتابة لجمهور واسع. وكان أقصى ما مارسته هو الحديث إلى صحافيين من وقت إلى آخر. لقد كنت أخاف أن أعطي معلومات غير

مبنية على البحث العلمي. ولم يكن لديّ غير القليل من الخبرة في تقديم بحثي، لكني تعلّمت بسرعة كيفية استخراج مضامين تتعلق بالسياسات من النتائج التي بلغها البحث. وفي عام ١٩٩٧ اتصل بي أنيس البرغوثي، نائب وزير في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في رام الله، وكان قد قرأ كتابي **بين عالمين. رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**[٤]، واقترح عليّ العمل معه لأساعده في تأسيس مديرية شؤون المغتربين في وزارته. ووقعت من ثمة في حيرة: هل أقبل منحة البحث المقدمة من مؤسسة فورد لإكمال بحثي، أو أعلّق عملي كباحث لأتفرّغ للعمل كمستشار سياسات، وممارساً لما راكمته من معرفة. اخترت الأمر الأخير، لاعتقادي في ذلك الوقت أن عملية أوسلو للسلام سوف تفضي إلى إنهاء الاحتلال. بقيت هناك سنة واحدة، حيث ساهمت في إنشاء المديرية بنجاح، وفي تنظيم مؤتمرين، جمع كل منهما ما يقرب من ١٥٠ رجل أعمال فلسطينياً جاءوا من مختلف أنحاء العالم إلى الأراضي الفلسطينية.

مع ذلك، فقد وجدت العلاقة بين «السلطان» والباحث المستقل غير مريحة، فعدتُ إلى المركز الفرنسي (CEDEJ) طالباً ثلاث سنوات أخرى لاستكمال أبحاثي على محورين: متابعة اهتمامي بمسألة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، والبحث في العلاقة بين المانحين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في الأراضي الفلسطينية.

ومرة ثانية، شعرت برغبة جامحة في إنجاز بحث يكون مفيداً للكيان الفلسطيني الوليد. وقد أثار استيائي عندما شعرت أن المانحين والمتلقين للأموال قد اعتبروا أن الأراضي الفلسطينية هي في مرحلة ما بعد الصراع، وليست في الصراع (أي أنها ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال): لقد كانوا مهتمين على نحو رئيسي بتمويل المنظمات غير الحكومية، فيما هم متردّدون في دعم النقابات والأحزاب السياسية.

أكثر من ذلك، كان المانحون متحمّسين لطريقة عمل مراكز البحوث خارج الجامعات، ومهملين تمويل هؤلاء الذين هم داخلها. ووجدت نفسي هنا في معضلة أخرى: إنجاز بحث عن تمويل المنظمات غير الحكومية من خلال مركز بحثي مرموق (مركز دراسة الديمقراطية ـ مواطن) له ليس فقط وضعية منظمة غير

(٤) ساري حنفي، **بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني** (القاهرة: دار المستقبل العربي؛ رام الله: مركز مواطن، ١٩٩٦).

حكومية، بل هو واحد من المنظمات الرائدة في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGOs).

كانت نتيجة بحثي مسودة مخطوطة (كتبتها مع ليندا طبر) انتقدت الجماعات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية في آن واحد. أُرسل النصّ إلى مراجعيْن: **أحدهما** أكاديمي، و**الآخر** مسؤول عن واحدة من المنظمات الأهلية. وبينما كان التقرير الأول إيجابياً، لم يكن الثاني كذلك. كذلك لم يكن بعض المسؤولين عن المركز البحثي راضين عن المخطوطة، إذ خشوا من أن يعزز بحثي مناخ النقد حيال المنظمات الأهلية الذي كان سائداً في أوساط السلطة الوطنية الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، أرسلت مؤسسة «مواطن» المخطوطة إلى ثلاثة مراجعين جدد. وأجمعت التقارير الثلاثة على التوصية بالنشر. وهكذا نشر كتابي[٥]، وبدأت بأول احتكاك حقيقي لي مع سوسيولوجيا العموم، إذ دُعيت إلى أمكنة عدة لتقديم بحثي. لكني تعلّمت كيف أكون حذراً في تقديم محاضراتي إلى جمهور فيه الناقد والمؤيد في آن معاً. وجدت نفسي وسط جو تؤيد المنظمات غير الحكومية الصغيرة فيه نتائج بحثي، بينما تنتقده المنظمات الأكبر بطريقة لاذعه في بعض الأحيان. تعلّمت أيضاً تفسير ابتسامات الجمهور وتناثر الضحكات، وأن لا استثار أو أغضب بسرعة. تعلّمت الكثير من المداخلات والمحاضرات التي ألقيتها إلى الحدّ الذي كان يدفعني إلى مراجعة تحليلاتي.

بعد ثلاث سنوات من النشاطات البحثية ذات الطابع المهني والعمومي في المركز الفرنسي للدراسات في القاهرة (CEDEJ)، قررت العودة إلى الضفة الغربية لأمارس عملي كمدير لمركز البحث والمناصرة (Advocacy) في المركز الفلسطيني للشتات واللاجئين (شمل) في رام الله.

عملت في المركز آنذاك على مواضيع، مثل الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين، والنقاش حول حق العودة وعلاقته بالعودة، والمفاوضات مع الإسرائيليين حول هذه المسألة.

لم ينشر معظم بحثي ذات الطابع النقدي بالعربية، بل بالإنكليزية. وصرت معروفاً في الأوساط العالمية والإقليمية، ولكن على حساب مرئيتي محلياً. كذلك كنت ناشطاً

(٥) ساري حنفي وليندا طبر، **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية** (رام الله: مركز مواطن، ٢٠٠٥).

في اختبار حلول لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين مبتكرة ومبنية على حقوقهم الأساسية. وطوّرت مفاهيم من مثل الدولة الوطنية الامتدادية (Extra-territorial Nation-state)، والتمييز بين حق العودة وإمكان العودة، وبين حق العودة وطقوس العودة (Right of Return and Rites of Return). لقد كان جمهوري في الأساس من الأكاديميين ودوائر السياسات. ولم أكتشف إلا لاحقاً أن الكتابة بالعربية ستجلب لي على الأرجح مشكلات عديدة.

كان صعباً جداً عليّ الاستمرار في العيش في رام الله بفيزا سياحية، إذ بدأت السلطات الإسرائيلية في مطلع سنة ٢٠٠٤ بالحدّ من صلاحية إقامتي لتصبح شهراً واحداً كل مرة، ما يعني أن عليّ الخروج والعودة شهرياً. وشعرت أني منهك في فلسطين، وأنني استنفدت وقتي هناك، واخترت تبعاً لذلك وجهة جديدة. تركت فلسطين لأدرس لفترة قصيرة في فرنسا قبل أن أصبح أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت. وهناك قررت أن أترجم كل ما أنتجته إلى العربية بهدف خلق نقاش مع جمهور معني واسع، كما مع صنّاع السياسات. وكان ذلك مختلفاً كثيراً عن اتجاه عام في شكل الإنتاج المعرفي في الجامعة الأميركية، والذي تمثل بانعزال الأساتذة عن مجتمعهم. فإذا كانت الإشكالية الكونية في الأكاديميا التي عبر عنها المثل الإنكليزي الشهير «أنشر أو أندثر» (Publish or Parish)، فقد تتحول الإشكالية هنا إلى «انشر عالمياً واندثر محلياً»[٦].

## ثانياً: بيروت: نحو المواجهة

لا يمكن في حيِّز هذا الفصل وصف معاناتي النفسية واليومية خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) التي عشتها أثناء الانتفاضة الثانية المتّقدة بدماء الشهداء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. شعرت بانتقالي إلى بيروت بأنني أخيراً إنسان «طبيعي»، كما تمنّى ذلك محمود درويش لكل الشعب الفلسطيني. كنت أريد البحث عن الاجتماعي والالتقاء بجمهور «طبيعي» مثلي. لقد أسست[٧] بتأثير من هذا الجو المقهى السوسيولوجي الشهري، الذي هدف إلى خلق منتدى لنقاشات غير رسمية بين الطلاب والأساتذة والجمهور، حول مسائل حيوية في لبنان والمنطقة. كان هناك في العادة

(٦) Sari Hanafi, «University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally vs. Publish Locally and Perish Globally,» *Current Sociology*, vol. 59, no. 3 (2011), pp. 291-309.

(٧) كان ذلك بالتعاون مع راي جريديني ومن ثم نبيل دجاني ومها شعيب.

متحدث زائر يفتتح النقاش. وقد نجحت منذ سنة ٢٠٠٦، بالاشتراك مع راي جريديني، ثم مع نبيل دجاني، في تنظيم ٥٢ حلقة، وكانت الصحافة اللبنانية تنقل غالباً السجالات التي كانت تجري في اللقاءات الشهرية.

على صعيد البحث، قرّرت الانتقال إلى حقل السوسيولوجيا المدينية (Urban Sociology) ودراسة أحياء بيروت الشعبية. كتبت مقترحاً بحثياً لدراسة «حي السلّم» في الضاحية الجنوبية لبيروت، مع اقتراح مقارنته بمخيّم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت، وأرسلته إلى عدة مانحين، إلى أن استجاب أحدهم، ولكنه لم يوافق، مع الأسف، إلا على تمويل الجزء المتعلق بمخيم شاتيلا. أُحبطتُ في البدء، لكنني وجدت نفسي من جديد، وبمرور الوقت، وسط نقاش في الحقوق الاقتصادية ـ الاجتماعية والمدنية للفلسطينيين. في هذا السياق، لا يمكن إغفال حقيقة أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية، مثل الحق بالعمل أو التملّك، رغم أنهم يعيشون هنا منذ ثلثي قرن.

كان هناك سنة ٢٠٠٥ حدثان كبيران: **الأول** تحرر لبنان من الوجود السوري، و**الثاني** تأليف لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني. كانت الأخيرة تابعة مباشرة لرئاسة الوزراء، وجرى تمويلها بكثافة من عدد من المانحين بهدف تحسين أوضاع الفلسطينيين في لبنان. وفي هذا السياق، حثّت السفارة السويسرية في بيروت وكالة المساعدات الإنسانية السويسرية على تمويل ورشة عمل ضمّت خبراء فلسطينيين ولبنانيين، بهدف تقييم حاجة الفلسطينيين إلى تلقي المزيد من التدريب المهني. ويمكن للاجئين آنذاك، برأي الوكالة، العمل كعمالة فنية ماهرة من دون تغيير الإطار القانوني القائم الذي يمنعهم من العمل، أي الدخول إلى أي مهنة، أو حتى إلى سوق العمل الرسمي.

كنت شخصياً مشتركاً في هذه الورشة، وانتقدت بشدة منطق الورشة الذي لا يريد تغيير الإطار القانوني التمييزي الحالي ضد الفلسطينيين. تصاعدت التوترات، وكانت هناك مواجهات بين المشتركين الفلسطينيين واللبنانيين. وعملت الوكالة السويسرية حينئذ على تنظيم لقاءات منفصلة مع الخبراء الفلسطينيين واللبنانيين. وفي أحد اللقاءات تلك، قالت لي ممثلة الوكالة السويسرية إنّني أسيّس العملية، وإن وكالتها هي إنسانية حصراً، وإنها لا تستطيع المطالبة بحق العمل للاجئين الفلسطينيين. ثم هدّدت، بعد سجالات حامية، بسحب التمويل الذي تقدّمه. أجبتها، متهكماً، أن هناك جماعات لاجئة عدة في أفريقيا تستحق الاهتمام أكثر من اللاجئين الفلسطينيين، وسنكون سعيدين لو

جرى تحويل التمويل إلى الجماعات تلك. لم يكن أحد أعضاء الوفد الفلسطيني سعيداً بما سمعه، وطلب إلي أن أستخدم صيغة «أنا»، وليس «نحن». كانت ملاحظاتي موجهة إلى نقد التفكير التبسيطي الثنائي للجماعة المانحة: الإغاثة أو التنمية، العمل الإنساني أو السياسة.

وفي السياق، لا يستطيع المرء إلا أن يلاحظ أن منظمات المساعدات الإنسانية تحرم اللاجئين وجودهم الكياني السياسي من خلال معاملتهم كجماعات مطلوب إطعامها وتأمين المأوى لها لا أكثر. وعلى الرغم من أن القانون الإنساني يتحدث عن اللاجئين على أنهم «أناس تحت الحماية»، فإن الممارسة الراهنة تركّز على هؤلاء باعتبارهم مجرد «ضحايا»، أو أحياناً، لنكون أكثر إيجابية، باعتبارهم «ناجين». ومن خلال تصنيف الناس كضحايا أو حتى كناجين، تحوّلت قاعدة العمل الإنساني من مقاربة مبنية على الحقوق إلى مجرد العيش اللائق. وفي مناطق الكوارث ـ فضاءات الاستثناء ـ تلقي قيم الكرم والذرائعية (Pragmatism) ظلاً على مسألة حقوق اللاجئين ومسؤولياتهم، باعتبارهم أفراداً لهم ذاتية (Agency) وفاعلين اجتماعيين.

وحتى منذ ما قبل بدء الانتفاضة الثانية، كنت مهتماً جداً بفضح عملية نزع السياسي عن العمل الإنساني. وقد نظمتُ سنة ٢٠٠٣ في القدس العربية، بالاشتراك مع إدي عوفير، ورشة ليومين لمنظمات دولية، فلسطينية وإسرائيلية، معنية بحقوق الإنسان، حول «سياسة العمل الإنساني في الأراضي المحتلة»، وذلك لفضح مهننة الإنساني على حساب تحوله إلى أداة لمقاومة الاحتلال. وقدَّم أكاديميون وناشطون تصوّراتهم المختلفة، وما زلت أذكر وقتها الكلمة الرائعة لمصطفى البرغوثي، رئيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، التي أثارت الكثير من التوتر في الصالة عندما عبّر عن بؤس مهننة العمل الإنساني. لقد كان النقاش والسجال صاخبيْن وشيِّقيْن، الأمر الذي جعل بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة الأونروا لتشغيل اللاجئين آنذاك، الذي حضر في البدء من أجل تقديم بحث في الورشة، يحضر كامل أعمال الورشة. وقد قدمتُ آنذاك اقتراحاً يدعو المؤسسات الأهلية والدولية إلى القيام بإضراب لإجبار سلطات الكيان الصهيوني على التجاوب مع مطالب هذه المؤسسات، لكن اقتراحي لم يعجب بعض المؤسسات الفلسطينية الممهننة.

وحين أصبحت المدير البحثي لبرنامج «السياسة والسلطة في مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين» في مؤسسة عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة

الأميركية في بيروت، ساعدتُ في تنظيم عدد من المحاضرات لناشطين من منظمات دولية ومحلية عديدة، وأسهمت لاحقاً في السجال حول مسألة العمل الإنساني. وحين دعوتُ كارن أبي زيد، المفوضة العامة اللاحقة للأونروا، لتكون ضيفة على «مؤسسة عصام فارس»، تكلّمت على التوتر الذي يسود العلاقة بين السياسي والإنساني. وبحسب أبي زيد، فإن «التوتر هذا يظهر بطرائق مختلفة. وأحد المظاهر الأكثر وضوحاً هو التناقض بين جاهزية الحكومات لتلبية حوائج الحالات الطارئة، مقارنة بإخفاقها في مقاربة مسائل القانون الدولي والسياسات التي توصل إلى الحالات الطارئة تلك أو تتسبب فيها. والتوتر واضح أيضاً في الطريقة التي يبدو فيها الإلحاح على التصدّي لمشكلات تتعلق بالعدالة والسلام، منفصلاً إلى حدّ ما عن مطلب توفير الحاجات الإنسانية»[٨].

بعد هذه المحاولات بجعل السوسيولوجيا تحبو باتجاه سوسيولوجيا العموم، أصبحت لديّ الشجاعة على المبادرة إلى اقتراح حقل سوسيولوجيا مرتبط أكثر بالعموم، وأكثر عضوية، وذلك بالعمل على جبهتين: الإسهام في حملة الحق بالعمل للاجئين الفلسطينيين، وباستخدام دراساتي في إدارة مخيّمات اللاجئين أو حوكمتها، بدعم عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد في شمال لبنان.

## ١ ـ حملة الحق بالعمل

لقد كتبتُ كثيراً في صحف يمينية ويسارية، بالعربية والإنكليزية، بهدف الوصول إلى أنواع مختلفة من الجمهور، ولفهم طبيعة المعارضة لحق اللاجئين الفلسطينيين في العمل والتملك. وأردتُ إظهار أنه رغم أن هناك انقساماً طائفياً حاداً في السياسة، إلا أن هناك توافقاً على عدم منح الفلسطينيين هذيْن الحقيْن، بما في ذلك من قبل السنّة والشيعة، حيث يريد الجميع استغلال العمال الفلسطينيين في السوق السوداء. والدين، في النهاية، لا يجيب عن كل شيء. بل إن الاصطفاف الاجتماعي أكثر إظهاراً للواقع من الدين.

دُعيت إلى الحديث في مركز بحوث يتعاطف مع حزب الله، وكانت لي لقاءات عديدة مع أعضاء من المكتب السياسي لذلك الحزب، بهدف إقناعهم باتخاذ موقف جدّي يزيل القوانين التمييزية ضد اللاجئين. كما كُلّفت، مع أ. صقر أبو فخر، من طرف

(٨) من خطابها في «لقاء الدول المانحة والمضيفة» الذي انعقد بعمّان في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

السفير الفلسطيني، بالتفاوض نيابة عنه مع الائتلاف الحاكم (تحالف ١٤ آذار) لتغيير قوانين العمل. والدرس المؤلم الذي خرجت به من تلك التجربة هو المزيد من التحرر من الوهم، وخيبة أملي بالسياسيين اللبنانيين الذين يتحدثون بلسانيْن مختلفيْن.

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، بادرت إلى تحريك فكرة المسيرة كشكل من أشكال الاحتجاج. وهو أسلوب استخدمه بنجاح في فرنسا الجيل الثاني من المهاجرين ذوي الأصول الجزائرية سنة ١٩٨٣ (Marche des Beurs) في مطالبته باندماج أفضل، في المجتمع، كما في سوق العمل. وكنت المبادر إلى الاتصال بمجموعة من الجمعيات (من كل الأطياف السياسية) بهدف تنظيم مسيرة دفاعاً عن الحقوق الاجتماعية ـ الاقتصادية والمدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. كنا نجتمع أسبوعياً، وبلغ عدد المشاركين في الاجتماعات في نهاية الأمر ١٠٢ جمعية ونقابة، وممثل لحركات شبابية من أحزاب وتنظيمات فلسطينية ولبنانية. وجمعت المسيرة سنة ٢٠١٠ في بيروت حوالى ٦٠٠٠ لبناني وفلسطيني من كل لبنان.

وقد استقبلت أطراف فلسطينية عديدة مبادرة المجتمع المدني بقدر من التشكيك. والمعروف أن وظيفة منظمات المجتمع المدني، بحسب أطراف عديدة، هي تنظيم حملات التوعية، أو تقديم الخدمات، وليس تعبئة الجمهور باعتبار أن ذلك هو الحق الحصري للأحزاب السياسية. وكما قالها أحدهم متهكماً: «يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستخدم بسهولة من طرف قوى أجنبية ـ وعليهم بالتالي ألا يتولّوا تعبئة التظاهرات». ولذلك انسحبت من التحرك فجأة «حماس» والتحالف المؤيد لسورية. وقد قال لي أسامة حمدان، أحد قياديي «حماس»، لاحقاً، إن أحد أسباب الانسحاب هو رد على مقابلة صحافية لي استعدتُ فيها صورة مسيرات ١٩٨٣ في فرنسا. وقد اعتبروا ذلك «دعوة إلى انصهار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الأمر الذي سيضعف من حق العودة». وللتاريخ، كان حمدان يتكلم ويبدو كأنه آسف على هذا التفسير. فقد كان يقول «الإخوة قرروا»، و«ارتأى الإخوة» ... إلخ.

في وسع المرء أن يرى هنا كيف يتعرض العلم الاجتماعي في الوطن العربي لعملية نزع شرعية مزدوجة ـ من فوق من طرف القادة السياسيين، ومن تحت من طرف بعض رجال الدين (وآخرين). كانت «حماس» ببساطة ضد ربط التحرك الفلسطيني بواقعة تاريخية حدثت في فرنسا، وكأنهم ضد المقارنة التي هي عماد العلوم بما فيها الاجتماعية. كذلك أدهشني كيفية استخدام اليمين اللبناني لمصطلح «اندماج»، وبطريقة

سلبية. فعلى سبيل المثال، صرّح أمين الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبناني، أن «سن قانون جديد يسهّل دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى سوق العمل في لبنان هو خطوة على طريق دمجهم»، وأنا أعارض ذلك، لأن اليمين اللبناني هو الوحيد في العالم الذي يرى في الاندماج الاقتصادي ـ الاجتماعي شيئاً سيئاً.

باختصار، لقد كان أمراً مثيراً للاهتمام مقاربة جمهور ليس معتاداً على الحوار مع باحثين في علم الاجتماع. ولا يعني هذا التخلي عن الحوار، بل استثمار الوقت والجهد فيه، وبكثير من الإتقان والحذر لنقل المقاربة العلمية للواقعة الاجتماعية. ولكن أهمية ذلك، ليس فقط بعملية «النقل» أو «الترجمة» (بمعناها الواسع التي تشير إليه «Knowledge Translation»)، ولكن بالاختلاط بالجمهور ليسمح للباحث بفهم أعمق للواقعة. لم يكن ممكناً لي التنظير حول المشروع الإسرائيلي الكولونيالي باعتباره مشروع «تطهير مكاني» (Spacio-cidal)، لولا شعوري بالاختناق (Claustrophobic) في الفترة التي عشت فيها في الضفة الغربية، ومعاينتي المباشرة لكيف خنقت إسرائيل القرى الفلسطينية بإحالتها إلى عدة كيانات معزولة ومنفصلة بعضها عن بعضها الآخر. لقد تعلّمتُ كيفية شرح مصطلح «اندماج» اللاجئين الفلسطينيين» الاجتماعي ـ الاقتصادي والحضري للجمهور، وأن ذلك لا يتعارض على الإطلاق مع حق العودة. وتعلمتُ تجنب استخدام مصطلح «حكم» في العربية مترجماً عن الإنكليزية (Governance)، والاستعاضة عنه بـ «إدارة»، إذ يخلط الناس بينه وبين «حكومة». وقد هدّد أحد كبار قادة قوى الأمن الداخلي باعتقالي لاستخدامي مصطلح «حكم» في عنوان ورشة نظمتها «مؤسسة عصام فارس». إذ هو يرى أن الحكم في المخيمات هو وظيفة الدولة دون سواها.

وتعلّمت أيضاً أن أكون صبوراً مع ممارسي العمل الأهلي الذين لم يكونوا متعوّدين تأجيل الموقف المعياري قبل أن يدعمه التحقق الإمبيريقي. وهكذا، دعوت ثلاثة أعضاء من اللجان الشعبية في المخيّم لمناقشة ورقة العمل التي أعددتها لندوة «مؤسسة عصام فارس»: «حكم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المشرق العربي: إدارات على محك الشرعية». قال اثنان منهما إنها المرة الأولى التي يجري دعوتهما إلى ورشة عمل كهذه، وكانا ممتنّيْن، على وجه الخصوص. إلا أنهما تحوّلا إلى الدفاع المستميت حين قلت إن اللجان الشعبية قد فقدت شرعيتها بالنسبة إلى الجمهور الغالب في المخيّم. وقد أخبرني مدير الجلسة، وهو أحد أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت،

عن مدى صعوبة الجمع بين الناشطين الممارسين والأكاديميين، فقد تطلب الأمر إدارة حازمة للحفاظ على النقاش مركّزاً.

## ٢ ـ التفاوض لإعادة بناء مخيّم نهر البارد للاجئين

فيما كنتُ أنجز بحثي حول الإدارة في مخيمات اللاجئين في لبنان، استولت «فتح الإسلام»، وهي تنظيم عسكري متطرف، على السلطة في مخيّم نهر البارد في شمال لبنان. ردّ الجيش اللبناني بالتدخل العسكري، فطرد الميليشيا تلك، مدمّراً ثلثي المخيم، وجاعلاً ما تبقى منه تحت السيطرة العسكرية المباشرة. لقد دار سجال مُرٌّ حول إعادة إعمار المخيّم وإدارته. وأعلن رئيس الوزراء، فؤاد السنيورة، أن «نهر البارد سيكون نموذجاً للمخيّمات الأخرى»، وسريعاً أرسلت أجهزة الاستخبارات الأجنبية استشاريين للسلطات اللبنانية السياسية والعسكرية.

لم يترك مخطط الحكومة لمخيم «جديد، حديث، وآمن»، مكاناً للأحياء القديمة والنسيج العمراني والاجتماعي الوثيق فيه. وحين أعلن عنه في الإعلام، أثار غضب المجتمع المحلي الذي لم يكن قد استشير في الموضوع. ونشأت في مخيّم البداوي، حيث لجأ معظم سكان نهر البارد، ـ بسبب الشعور بأن تدمير المخيم ومخطط إعادة إعماره أمران حركتهما دوافع سياسية ـ بدايات حركة اعتراض شعبية بهدف تقديم مخطط إعمار بديل للمخيم. وسرعان ما أخذت حركة الاعتراض اسم «لجنة إعادة بناء نهر البارد للدراسات والعمل المدني»، وجذبت الجماعة فوراً ناشطين أكاديميين وفنيين من غير نهر البارد ممن توافرت لهم تجارب إعمار سابقة في لبنان. وكانت النتيجة شبكة واسعة ومتنوعة ضمّت معماريين، ومصممين أسهموا في معرفتهم وخبراتهم المتنوعة مع اللجنة المحلية، وشدّوا بالتالي من وتيرة حركة الاعتراض على مشروع الحكومة.

كان المحرك الفعلي لهذه المبادرة المعماري والناشط إسماعيل الشيخ حسن. وكانت هناك رؤى مختلفة قليلاً. أراد كلانا تصميماً مدينياً يساهم بإعداده المجتمع المحلي المعني، لكننا اختلفنا حول دور المصمّمين المدينيين. فقد استندتُ إلى معرفتي السابقة بإعادة إعمار مخيم جنين، حيث مارس الموجّهون السياسيون تأثيراً دراماتيكياً. وعليه، أردتُ للمصمّمين المدينيين أن يؤدوا في هذه الحالة الدور الأكبر عبر إعلام الجمهور بحسنات وسيئات البدائل المقترحة. أما الشيخ حسن، فقد اقترح أن تكون الأفضلية لأصوات المجتمع المحلي مقابل المصمّمين. وفي أي حال، فقد

توافقنا في الرأي على أن المطلوب هو أن يوازن صوت المصممين المدينيين صوت الموجّهين السياسيين. إضافة إلى ذلك، كان للشيخ حسن، كغيره من الناشطين الفلسطينيين، شكوك قديمة وفقدان للثقة بوكالة الأونروا، وكان متردّداً في التعاون معها. لكنني اعتقدتُ، ومن تجربتي في إعادة بناء مخيم جنين سنة ٢٠٠٢، أن في وسع الوكالة أن تضيف إسهاماً كبيراً إلى جهود المجتمع المحلي. وبعد نقاش طويل، قام وفد من اللجنة الشعبية بزيارة الوكالة، وقد فوجئت بالتقدم الحاصل في مخططات اللجنة لإعادة البناء.

ومع ذلك، فقد كان أمراً شاقاً محاولة إقناع السلطات اللبنانية بإشراك اللجنة الشعبية/ الأونروا في مخططاتها لإعادة بناء المخيم. ولجأت هنا إلى رصيدي الأكاديمي كأستاذ في الجامعة الأميركية. رفضت لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني في البدء أي اشتراك فلسطيني. وكانت حجتها أنه إذا دعونا المنظمة، فستعترض حماس، والعكس صحيح. سألنا لجنة الحوار أن يجري قبول ممثل للجنة نهر البارد كمبادرة من المجتمع المدني، لكنها رفضت. اتصلت بمدير الأونروا آنذاك في لبنان، ريتشارد كوك، لأقول له إننا لن نتعاون مع الأونروا، إلا إذا كانت لجنة المخيم حاضرة. خاطب كوك لجنة الحوار، لكنها استمرت في رفضها أية مشاركة من لجنة المخيم. لكنهم قالوا إنهم مستعدون للقبول بي كفرد، لا كممثل للجنة المخيم. رفضت الاشتراك بهذه الصفة. هدّدت الأونروا حينئذ بالانسحاب من أعمال اللجنة. فجرت أخيراً دعوتي باعتباري ممثلاً للجنة المخيم، وبعد اللقاء الأول جرت لقاءات أخرى بين وفد تقني من لجنة المخيم مع السلطات اللبنانية المسؤولة عن إعادة البناء.

وبعدما انجلى غبار المعركة، عُقدت جلسات تفاوض عديدة بين الممثلين اللبنانيين والأونروا ولجنة المخيم. وكانت الاعتبارات الأمنية التي أثارها الجيش تلقي بظلها على المكان، وعلى كل تصميم مقترح. مع ذلك، والشكر هنا للشراكة بين الأونروا ولجنة المخيم، فقد جذبت عملية التصميم اهتمام الفلسطينيين وتعاونهم بالتالي.

## ٣ ـ وثيقة فيينا: نموذج للإقصاء

منذ بدء المعركة، حملت الأونروا على كتفيها عبء المساعدة المباشرة لسكان مخيم نهر البارد، إلا أن مطلب إعادة البناء من الصفر كان يلزمه وفق ما هو متوقع تمويل دولي كثيف. وفي السابع من حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، وبعد أقل من أسبوعين من بدء

العملية العسكرية في نهر البارد، عقدت الحكومة اللبنانية أول اجتماع لها مع ممثلي الأونروا للتخطيط لمؤتمر دولي للمانحين من أجل إعادة بناء المخيم. وعقد المؤتمر أخيراً في فيينا في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، تحت رعاية النمسا، ولبنان، وجامعة الدول العربية، والأونروا، والاتحاد الأوروبي.

في التحضير للمؤتمر، أعدّت الحكومة اللبنانية ما اصطلح على تسميته «وثيقة فيينا»، وتضمّنت مخطّطاً شاملاً لإصلاح وإعادة بناء المخيم مع تقديرات الكلفة، وكيما يجري توزيعها على المشتركين في مؤتمر فيينا قبل بدء الاجتماعات.

كانت إعادة البناء العمراني للمخيم مجرد جانب واحد من بين جوانب أخرى في مشروع الحكومة اللبنانية، ويحتل في الواقع المرتبة الثانية بعد «التأسيس لإدارة واضحة وفاعلة لمخيم نهر البارد.» وتضمّن هذا «فرض الأمن وحكم القانون داخل المخيم من خلال المجتمع المحلي والشرطة المجتمعية (Proximity Policing)»[٩] ومن أجل هذه الغاية طلبت الورقة مبلغ ٥ ملايين دولار كمنحة، بهدف «بناء القدرات، والمساعدة التقنية لقوى الأمن الداخلي اللبنانية، من أجل إدخال الشرطة المجتمعية»[١٠].

كانت الثغرة الرئيسية في الوثيقة المقترحة من أجل تأمين إدارة للمخيم «شفافة وفاعلة»، هي اعتبارها الأمر مجرد مسألة أمنية خالصة. ولا يخفى مدى تناقض ذلك مع الاعتبارات المعاصرة التي باتت مقبولة عالمياً حول الحكم الصالح ومكوناتها الإدارية الضرورية، وتمثيل المجتمع المحلي، إضافة إلى النمو الاقتصادي. ومن خلال فرض مبدأ الشرطة، باعتباره المكوّن الوحيد للحوكمة، جرى جعل اللاجئين الفلسطينيين في مرتبة «موضوعات أمنية»، وجرى تصنيف المخيم باعتباره «جزيرة أمنية». استخدمت الوثيقة مصطلحاً جاذباً، وهو «الشرطة المجتمعية»، وما يوحيه من تعزيز للمجتمع المحلي وللمواطنة الناشطة فيها، إلا أن ما تعنيه السيطرة البوليسية كان منوطاً حصرياً بأجهزة الشرطة الرسمية.

وتعزز الإعداد الأحادي لمقترحات الوثيقة من خلال استبعاد منظمة التحرير عن الاشتراك في الجزء المتعلق بالجانب الأمني من الوثيقة. مع ذلك، تضمنت الوثيقة

---

(٩) A Common Challenge, A Shared Responsibility: The International Donor Conference for the Recovery and Reconstruction of the Nahr el-Bared Palestinian Refugee Camp and Conflict-Affected Areas of North Lebanon, Government of Lebanon, Vienna, 23 June 2008, p. 46.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٨.

ما نصّه «جرت موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على الترتيبات الأمنية المقترحة للمخيم»[11] وعندما علمتُ بنصّ الوثيقة قبل اجتماع فيينا، سارعت إلى الاطلاع على رأي عباس زكي، السفير الفلسطيني في بيروت آنذاك، وقد أخبرني أنه لم يستشر حول المسألة الأمنية في المخيم. وقام إسماعيل الشيخ حسن وعباس زكي بالاعتراض على الأمر، لكن الوثيقة ظلت كما هي.

ما من شك في أن ضعف منظمة التحرير الفلسطينية هو الذي جعل هذا النوع من الاستبعاد ممكناً، إلا أنه يبقى أمراً فيه الكثير من المخاطرة، أي أن يطلب ويجري تمويل مشروع أحادي للإدارة في مخيم فلسطيني، يراد منه، أكثر من ذلك، وهو أن يتحول إلى نموذج مرجعيّ «مثالي» في إدارة كافة مخيمات الفلسطينيين في البلاد. وهذه الحالة قد تتكرّر حين لا تكون الحلول المقترحة مرتكزة، خصوصاً، على مراجعة نقدية لأحوال مخيم نهر البارد ما قبل الأحداث، أو لإخفاقات الجانبين الفلسطيني واللبناني في إدارته، وقد يسمح ذلك بصعود فتح الإسلام في المقام الأول.

كتبنا، أنا والشيخ حسن، لـ **مجلة الدراسات الفلسطينية** نصّاً بالعربية تحت عنوان «إعادة إعمار مخيم نهر البارد وحكمه: نموذج «مثالي» للإقصاء». أردنا من المقالة شرحاً كاملًا لقصة مخيم نهر البارد: تدميره، نهبه، إعادة البناء والمخطط لتأسيس نمط من الإدارة مبني على الاعتبارات الأمنية فقط. لكن المقالة لم تستثر أي نقاش مجتمعي، رغم أن المجلة تصدر من بيروت. اتصلت بصديق من جريدة **النهار**، المقروءة بكثافة من مؤيدي التحالف المؤيد للحكومة. وبعد نشرها هناك، ردّت لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني عليّ بطريقة فظة وخالية من اللياقة. وانبرى صحافيون عدة في نقد مقالتي، وكذلك فعلت أنا في الرد على مقالاتهم. ولم يخلُ الأمر من التهديد. فقد اتصل رئيس لجنة الحوار، وكان آنذاك رئيس نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت، بإدارة جامعتي، ورئيس القسم، وزملاء آخرين. حاول إقناعهم بأن كتاباتي قد تسيء إلى العلاقات بين الجامعة والسلطات اللبنانية. إلا أن الجامعة اختارت دعمي، لا العكس، فيما أوقف صديقي إسماعيل الشيخ حسن بسبب كتاباته حول مخيم نهر البارد. كل هذا يظهر أن علم الاجتماع حين يكون متصلاً مع الجمهور ونقدياً يصبح خطراً.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥١.

## ثالثاً: بين علم الاجتماع النقدي والشعبي

إحدى المعضلات الرئيسية التي يواجهها الباحثون هي كيفية إجراء بحث للعموم، ولكن من دون فقدان المعيار النقدي، حتى حيال الجماعات المحرومة التي يحاول البحث حمايتها. ولم يكن يوماً العلماء البارعون دائماً محبوبين شعبياً. وعلى سبيل المثال، فقد أخفق لوي باستور، الذي أنقذ الكثيرين باكتشافه التلقيح، في الفوز بمقعد في مجلس الشيوخ الفرنسي. اعتقد بقوة أنه يجب التعبير عن التزام علماء الاجتماع من خلال اختيارهم المواضيع وكيفية نشرهم لمعرفتهم بشكل يتجاوز مجرد الكتابة في مجلات أكاديمية. إلا أن ذلك يجب ألاّ يخلّ بسياق عملية البحث، فما إن يجري اختيار موضوع البحث حتى تصبح الكلمة الفصل للبحث الميداني، ويجب أن يتّبع في ذلك منهجه العلمي وطرائقه المعروفة بشكل أكثر قرباً إلى الموضوعية. يقول أدورنو[١٢]، حول فن برتولت بريخت (Bertolt Brecht) الملتزم، إن بريخت انتهى بأعمال فنية لا تعبر إلا إلى فن عادي وسياسة رديئة. يجب أن ينظر إلى النقد الموجّه إلى المجتمع موضوع الدراسة باعتباره طريقة في تعزيزه، وليس إضعافاً له، حيث يتم تمكينه من خلال معرفته لنقاط ضعفه.

عليّ الاعتراف هنا أن الأشياء هي أحياناً على درجة عالية من التعقيد. فقد أحجمتُ مرة عن نشر نتائج بحثي الميداني، كي لا تسيء إلى جماعات التضامن العالمي التي قدمت إلى فلسطين لدعم الناس الذين هم تحت الحصار. أنا لستُ من أنصار البحث الوثيق الصلة بالناشطية (Activist Research)[١٣] الذي ينحاز سياسياً وكلياً إلى مجموعة ما ـ موضوع البحث في السرّاء والضرّاء ـ لكني مع ذلك لا أستطيع إلا أن أنحاز إلى مجموعة حين يساء إلى حقوقها الأساسية. ويمكن للانحياز هذا أن يغدو سياسياً حين يتم البحث عن تسوية سياسية. فعلى سبيل المثال، حين كنت أدافع عن الحق الفلسطيني في العودة إلى القرية أو المدينة التي طردوا منها، وجدت نفسي في موقع تقديم الاستشارة حول مسائل تكتيكية تتعلق بالبقاء اليومي على قيد الحياة للاجئين الفلسطينيين. ولعل هذا «الاستسلام» (Surrendering)، وفق

(١٢) Theodor Adorno, «The Autonomy of Art,» in: Bian O'Connor, ed., *The Adorno Reader* (Maiden, MA: Blackwell, 1980), pp. 239-263.

(١٣) Charles R. Hale, «Activist Research v. Cultural Critique: Indigenous Land Rights and the Contradictions of Politically Engaged Anthropology,» *Cultural Anthropology*, vol. 21, no. 1 (2006), pp. 96-120.

تعبير وولف[١٤]، للجماعة التي تقوم بدراستها، يمكن أن يكون مولّداً لفهم أكاديمي عميق ونافع للبحث، شرط ألّا يفقد الباحث الالتزام دائماً بضرورة التفكير النقدي. قد يكون للباحثين ولاء لحزب سياسي ما أو لأيديولوجيا ما، لكن ذلك يجب أن ينظر إليه على نحو مغاير للالتزام في المجال الأكاديمي.

لم يجد اختياري إجراء أبحاث حول موضوع كتاب **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح للحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة** (٢٠٠٩) بالاشتراك مع إسرائيليين مناهضين للاحتلال وللصهيونية، إدي عوفير، وميشال جيفوني، عندما كنت أعيش في فلسطين، صدى حسناً في لبنان، بل واجه أكثر من ذلك حملة تشهير من بعض الجهات السياسية. وقد قررت في ذلك الوقت أن بناء تصور سليم للصراع، بالتعاون مع إسرائيليين مناهضين للاحتلال، هو أكثر أهمية من مسألة شعبيتي. كنت آمل أن العمل مع منشقين إسرائيليين سوف يرسل رسالة قوية بأن لا صلة للصراع العربي ـ الإسرائيلي بالمسألة الدينية، بل هو صراع يدور حول مشروع استعماري كلاسيكي حملته الأيديولوجيا الصهيونية، والذي في وسعنا مواجهته معاً، مسلمين، ومسيحيين، ويهوداً.

كنت أتخيّل أن الكتابة حول سيرتي البحثية ستكون سهلة، لكنها لم تكن كذلك، وخصوصاً حين يحاول المرء عدم السقوط في افخاخ البطولية أو الاحتفالية، أو باعتبار نفسه ضحية. إن الالتزام بإنتاج سوسيولوجيا العموم مع الاحتفاظ بالمعايير الأكاديمية هو كالسير في حقل ألغام، وخصوصاً حين يتملكك الحسّ بالالتزام بالمجتمع (في اختيار المواضيع التي تعني المجتمع)، والحسّ بالعدالة (لمساعدة الضحايا في مقاومتهم لجلاديهم). وفي قلب الالتزام القلق والأشراك المعقدة لسوسيولوجيا العموم، تقوم فكرة بيير بورديو حول علم الاجتماع كفن حربي (Sociology as a Martial Art) يقوم بتجريد الناس من أوهامها الأولى، وأيديولوجياتها، وتصوراتهم الشائعة، أي من خداعهم الذاتي باختصار.

والسؤال، بالتالي، هو ما إذا كان على الباحثين الأكاديميين أن يكونوا في طليعة الناس أو خلفهم، وما إذا كانوا سيكتفون بـ «نقل صوت الجماهير عالياً» (كنوع من الشعبوية) أو يذكّرونهم بتعقيدات الظاهرة الاجتماعية. لقد حاولتُ في هذه السيرة

(١٤) Kurt H. Wolff, «Surrender and Catch,» in: Henry Etzkowitz and Ronald M. Glassman, eds., *The Renascence of Sociological Theory: Classical and Contemporary* (Illinios: Peacock Press, 2009), pp. 201-224.

الشخصية أن أبيّن كيف تعاملت مع تعقيدات حقوق الفلسطينيين في العودة، وحقوقهم الاجتماعية ـ الاقتصادية، وحقوقهم المدنية، في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب السياسية والموجهون السياسيون (بمن فيهم بعض قيادات منظمات المجتمع المدني) يركّزون، في الغالب، على حق العودة فقط. وفي النهاية، فإن تدفع بالناس إلى الأمام، وفي اللحظة التي يفترض بالضغوطات السياسية والاجتماعية الهائلة أن تشدهم إلى الوراء، فهي عملية لا تخلو من الشجاعة والمجازفة في آن معاً.

# الفصل الرابع عشر

# السؤال اللساني: اللغة والكتابة في العلوم السوسيولوجية

**محسن بوعزيزي**

**«إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على البشر».**

**الأصفهاني.**

## مقدمة

إن الدافع إلى كتابة نصّ حول الكتابة السوسيولوجية هو معاينة مفادها أنّ اللغة في علم الاجتماع لم تأخذ حيّزها الكافي من الاهتمام البحثي في السياق العربي، مع أنّ الواقع موجود في اللغة، كما رأى كلود ليفي ستروس، وبيّن في مختلف أعماله حول القرابة والأسطورة والطّبخ. ثمّ إنّ اللغة لم تُطرح في العلوم الاجتماعية إلا بمقدار دفاعها عن الهويّة، وعن الأصالة، فيقال اللغة ـ الأم، من دون طرحها كبعد من أبعاد المعرفة السوسيولوجية نفسها. والسبب أنّ العرب، وبسبب خوفهم على آخر معاقلهم الذي هو البيان، أهملوا اللّسان الذي يرتبط بالاستعمال، فتورّطوا بالقصد أو من دونه في

التمييز السوسيري بين اللغة والكلام، منحازين إلى البنية (**لسان العرب**) تاركين الملفوظ بما فيه من حياة وحركة. ثمّ إنّ اللغة عندهم هي الحامل لمصدر القداسة الأول الذي هو القرآن. ولذا فإنّ حمايتها من وقع التغيير عليها بفعل حركة الملفوظ هو نوع من الإيمان، ولعلّه «جهاد في سبيل اللّه».

ويُضاف إلى هذا نزعة سائدة تضع الصياغة الحسنة للمعرفة خارج «اليقظة الإيبيستيمولوجية» لشدّة تأثرهم بـ «الموضوعية» الدوركهايمية، ودونها أدب رخو لا علم فيه. وهنا لا تعدو أن تكون اللغة مجرّد وسيلة لنقل معرفة موضوعية، وليست بعداً أساسياً لتطويرها. فالكتابة «الجميلة» والصياغة «الحسنة» تهمةٌ تُبعد صاحبها عن المعرفة الاجتماعية، وتضعه خارج التصنيف ضمن زمرة علماء الاجتماع الذين رأوا في اللغة «خارجة عنّا»، سابقة لنا، وباقية بعدنا.

كيف تفيد لغة لا تُستخدم إلاّ في الإيصال في بلوغ إيحاءات الواقع وبلاغته ورموزه. كيف تستطيع لغة تدّعي الحياد من توجيه العناية إلى تفاصيل الواقع القابعة في صلب اللغة، وبلوغ التعدديّة القائمة فيه؟ ولطالما وجد السوسيولوجي العربي عنتاً من الواقع يأبى الإفصاح عن طبقات المعنى فيه ما دام الكاتب يتعالى عليه، فلا يرى رقّة مشاعره، ويسلّط عليه لغة خارجة عن سياق هذا الواقع بتناقضاته ومفارقاته باسم الموضوعيّة والقطع مع الحسّ العام.

ولأنّ «لغة علماء الاجتماع العرب»، وهذا كنزعة عامة، لغة «محايدة»، «خارجة عنا»، «موضوعية»، كما يصفها أهلها، فإنّها عجزت في الغالب عن أن تكون لغة المعاني المتعدّدة، ولغة الواقع المعقّد، بمختلف طبقات المعنى فيه، سواداً وبياضاً، لأنّ هذا «السوسيولوجي العربي» ملتزم بموضوعه ومنهجه، وحتى بهويته، فيَضيع الواقع في هذا الالتزام، مع أنّ الكتابة انحراف عن الانغلاق في الهويّة، بل تتيه فيها كلّ هويّة لتكشف الخفايا بما فيها هويّة الكاتب عينه، ليترك اللغة تتكلّم حتى تبلغ نقطة تتحرّك فيها وحدها تخلّصاً من داخليّة الكاتب نحو أفق للقارئ وتفاعلاته الممكنة مع واقع متعدّدة أبعاده وأنسجته.

هناك أزمة حقيقية في الكتابة السوسيولوجية، هي أزمة دالّ في علاقته بمدلوله، والدّال هنا الواقع، أما المدلول فمعنى هذا الواقع، كما تحمله اللغة العربية إلينا. المعنى في هذه الكتابة لم يعُد عربياً نظراً إلى سطوة النص الغربي عليه وأسره له. هذه حال من رأى الواقع وخصوصياته بعين فرنسية أو أمريكية أو ألمانية، فتجده يسلّط عليه

مفاهيم من خارج تربته كـ: «الفردية»، و«الليبراليّة»، و«فكّ السّحر عن العالم»، و«المانا»، و«الأنوميا». أمّا من حاول التخلّص من النزعة الآسرة للسوسيولوجيا الغربية، فقد انغلق في المفاهيم الخلدونية بعصبيتها، في أحسن الأحوال، ومنهم من يسعى إلى تطويع السوسيولوجيا لخدمة الدين حتى جعلوا من عمر بن الخطّاب عالم اجتماع[1]، وحاولوا تشريع الحديث عن علم اجتماع إسلامي.

ومواجهة لهذا التوجّه الهارب من الهيمنة الغربية بالهويّة، كانت نزعة سوسيولوجية تابعة، لا لون لها، مثّلتها ثلّة من الفرنكوفونيين، خصوصاً في تونس، لا يرون واقعهم المحلّي إلا بعيون آبائهم الفرنسيين، من أمثال مافيزوللي وفرانسوا دي سانغلي من دون اعتبار خصوصية واقعهم. هؤلاء يرفضون الكتابة بالعربية إلى حدّ الازدراء، لأنّ العلم يستحيل معها!

أمّا الفرنسيّة، فهي أليفة لديهم من جهة الادعاء (رغم جهلهم بها أحياناً)، آسرة لهم، حتّى أنّك من السّهل عليك أن تكشف واقعاً فرنسيّاً تحت ما قد يبدو في نظرهم واقعاً محلّيّاً في ما قد يكتبون. إنّهم لا يرون، بالقصد أو من دونه، في اللغة، بُعدها الاجتماعي. وذلك معناه إحلال الاختناق فيها من حيث هي لغة اجتماعية ولغة ثقافة، وإنّما هم يفتحون المدلول على خواه، فلا يرون فيه إلا صدى للدال الغربي، الفرنسي على الخصوص، فيتلاشى المعنى المحلّي، ويغيب الواقع وتفاصيله، ويصبح من الصّعب كشف خفاياه، وما قد يحمله من مفاجآت. إنّهم ينزعون الكلمات عن أرضها، ويسلّطون على الواقع شبكة من الاستعمالات الوافدة.

## أولاً: هل كتبنا نصوصنا؟

ما نحن مقدمون عليه في هذه القراءة هو محاولة للإمساك ببعض عناصر الإجابة عن سؤال يبحث في بعض ثوابت الكتابة السوسيولوجية العربية، هذا إن جاز الحديث عن جنس مخصوص منها، أي أنّنا نتساءل عن الطريقة التي بها تتنفّس ظواهرنا، ضيقاً أو اتّساعاً، على معنى أسلوب الكتابة الذي يختلف عن الأسلوبية بما هي فرع من فروع اللسانيات. وهو سؤال جديد، ذلك أنّ البحث في مثل هذا الجنس المفترض بدا غير مسبوق في ما بلغ إلينا من أعمال، إذ لم نعثر على عمل له مثل هذا الهاجس، رغم ارتباط

(١) زيدان عبد الباقي، **تاريخ الفكر الاجتماعي** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨).

الكتابة بالفن عند الغرب منذ القرن الخامس عشر، وفيه صارت الكتابة فعل خلق وإبداع باللغة. وبعد ذلك، وبداية من القرن التاسع عشر أضحت تشير إلى طريقة الكتابة، على معنى الأسلوب[٢]، حتى باتت تعني مع رولان بارت (١٩٥٣) ممارسة الكاتب في ما يتّصل بالاستعمال الاجتماعي للشّكل الذي يعود إليه.

كيف كَتَبت الجماعة العلمية السوسيولوجية معرفتها؟ وهل في ما قَدّمَت مدوّنتنا السوسيولوجية من أعمال ما يمكن أن يسمح بالحديث عن جنس مخصوص من هذه الكتابة إلى درجة يمكن معها التعرّف إلى هذا الحقل من المعرفة، بفروعه ومناهجه ونظرياته، فقط من صياغته وأسلوب كتابته؟ أي ببساطة، هل هناك كتابة سوسيولوجية عربية؟ ولسائل أن يسأل، ما علاقة الكتابة بعلم الاجتماع الذي يُعنى بدراسة الظاهرة الاجتماعية؟ ولكن سرعان ما تزول الحيرة ويُرفع اللّبس لمّا نعرف أنّ الكتابة ليست سوى ضرب من العلاقة يقيمها الكاتب مع مجتمعه.

ونقارب مسألة الكتابة السّوسيولوجيّة العربيّة من زاوية براديغم القراءة التّي تعوّض الثنائيّة القديمة الأثر/المؤلّف. ولكنّنا لا نعدم الكاتب نهائياً، لأنّ أسلوب الكتابة، في وجه من وجوهه، هو الإنسان أيضاً، كما يقول بيفون، أي تلك الذات الكاتبة التي لا يمكن فهم خصوصية أسلوبها إلا بالرجوع إليها. كذلك كان مونتانيي (Montaigne) يدفع ذاته في صدارة مشهد الكتابة، فكلّ ما يعنيه هو أن يوجد طريقة في الكتابة خاصّة به. ولذلك فسنراوح في هذه القراءة بين النصّ وصانعه. غير أنّنا نُغَلّب ثنائيّة الكتابة/القراءة على غيرها. وقد يعود الكاتب هنا فقط عند ربط جنس الكتابة بذاتية المبدع قبل سياقات إنتاجها التاريخية والاجتماعية.

وننطلق في هذا الجهد من مادّة نصّيّة أفردت لنصوصها عناوين تبدأ في الغالب بلفظة «علم الاجتماع»، من قبيل «علم اجتماع الثقافة»، و«علم اجتماع الأسرة»، و«علم اجتماع الرياضة»، معياراً ممكناً للفرز ضمن مدوّنة مترامية الأطراف والإنتاج. ودُعّمت المدوّنة بمحاولات يراها كاتب هذا النصّ مبدعة وتحتوي على ما يمكن تسميته بـ«الكتابة». والكتابة تحيل إلى سلطة الأسلوب والمجتمع، على معنى العلاقة التي تقام بين الإبداع وهذا المجتمع[٣]. ولاستكمال مادّة البحث، تمّ اختيار مجموعة من الأعمال السوسيولوجية العربية التي تمثل مراحل تاريخية مختلفة، بدءاً من علي الوردي، ومروراً

(٢) Alain Bey, dir., *Dictionnaire historique de la langue française* (Paris: Le Robert, 1993), p. 659.
(٣) Roland Barthes, *Le Degré zéro de l'écriture* (Paris: Seuil, 1953 et 1972), p. 14.

بمحيي الدين صابر، وانتهاء بخلدون النقيب، والطاهر لبيب. وكلّ هذا مثّل المادّة الخام لهذه القراءة التي وجدت عُسراً منهجيّاً في كيفية التعامل الأسلوبي مع نصوص قلّما أضفت قيمة على الأسلوب. فذاك، إن وُجد، غالباً ما يُتَّهمُ بالأدب، ويخرج عن شروط المعرفة السوسيولوجية: وهنا تصبح الصياغة الحسنة للعلم ضرباً من الحشو، ومن لزوم ما لا يلزم.

ثمّة علاقة بين المتن النظري، أو البراديغم، إذاً، وأسلوب الكتابة. هذا هاجس **أول** من هواجس الدراسة. أمّا هاجسها **الثاني**، فيتحسّس ربطاً ممكناً بين الجغرافيا الاجتماعية للكاتب، ونمط من الصياغة المألوفة. فالاجتماعي بسياقاته التاريخية والثقافية يمكن أن يَعبُر الكتابة، ويخلق ضرباً من العبارة من دون أخرى. معنى هذا أنّنا نبحث أيضاً عن الاختلاف في سؤال اللغة السوسيولوجية، وعن تاريخ للكتابة تختلف فيها الطريقة والأسلوب والشكل والعبارة، بحسب المراحل والمضامين الاجتماعية. فالجماعة السوسيولوجية العربية، لم تكتب بطريقة واحدة منذ نشأة هذا الاختصاص.

ولكنّنا، بحثياً، لم نقف عند ذلك إلى حدّ الآن. وهذا أمر جرت المحاولة فيه غربياً ضمن أعمال تربط بين الكتابة والمتغيّرات التي أُنتجت فيها، كالتمييز من دون التمايز بين الكتابة النسوية والكتابة الذكورية، على ما في ذلك من صعوبة[٤]، أو كما فعل رولان بارت في **درجة الصفر في الكتابة**، وفيه رَبَط بين شكل من الكتابة ومحتوى اجتماعي ومرحلة تاريخية. فالطريقة التفخيمية أو التضخيمية، كما يقول بارت، تُعتمد في الكتابات الثورية. أمّا الكتابة الستالينية فخشبيّة وحشويّة، ولا تدّخر العبارة، بل تكرّر معاني تبدو من باب تحصيل الحاصل، ولا تثبت شيئاً بقدر ما تدين وتقصي من قبيل قولها: «هذا انحراف عن المسار»[٥].

إنّها كتابة تُحَاكم الواقع وتدين الخطاب المضاد بأسلوب جزائي. وهناك أيضاً كتابة تروتسكية، وكتابة شيوعية، وكتابة ماركسية تعوّض الشعب والجمهور بالطبقة. ويمكن أيضاً استخراج حقل لساني ودلالي خاص بنمط من الكتابة الليبرالية، وبناء مفرداتها وتعيين خصائصها، ومنها الليبرالية والحرّية والديمقراطية. وكل هذا وذاك يمكن تسميته بالكتابة السياسيّة التي يمكن أن تكون لاحقاً موضوع دراسة علميّة.

(٤) Béatrice Didier, *L'écriture - femme*, 3ème éd. (Paris: Presses Universitaires de France, 1999), p. 9.

(٥) Barthes, Ibid., p. 21.

## ثانياً: ما الكتابة في علم الاجتماع؟

الكتابة لغة ترتبط بشروط إنتاجها التاريخية. فالشكل فيها، وما قد يكشف عنه من فروقات، تحكمه، إلى هذا الحدّ أو ذاك، ضغوط تاريخية، ومناخ اجتماعي، ونزعات معرفية مهيمنة، بحسب الفترات. فهناك تاريخ للكتابة يفرض كلمات دون أخرى، وشكلاً دون آخر، ويبجّل عبارات، ويقصي أخرى، عبر التّخجيل والتحقير، كالحديث مثلاً عن القطيعة والتغيير ضمن سياقنا الثوري الحالي أو عن «لغة العهد البائد»، و«لغة الاستبداد».

وتاريخ الكتابة هذا، يشهد أيضاً على تنوّع المدارس والبراديغمات وموازين القوى المعرفية التي تدفع الكاتب باتجاه اختيار نمط مخصوص دون آخر من الكتابة. فسؤال اللغة في علم الاجتماع العربي هو سؤال في مثل هذا، إذ يبحث عن سياقيّة للكتابة، ويسعى إلى الرّبط بين طريقة الكتابة ومعطيات الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي. فللكتابة صوتها ونبرتها وإيقاعها وقاموسها المخصوص الذي يرتبط بالإيقاع الاجتماعي. والكاتب يستعمل من المفردات والألفاظ والصياغات ما يتماشى مع أوضاع اجتماعية وحدود سياسية وسياقات تاريخية.

## ثالثاً: كيف كتب علماء الاجتماع العرب نصوصهم؟

ما أسميه هنا كتابة لا يعني نمطاً مخصوصاً منها بما فيه من متعة وإبداع في الأسلوب، بل أشير فقط إلى الطريقة التي كُتبت بها هذه النصوص، بما أنّ الأمر يتعلّق بالإنتاج السوسيولوجي العربي. وأصنّفها كالتالي:

### ١ ـ الكتابة التي تقطع مع السّياق

لقد سُلِّطت على الواقع براديغمات خارجة عنه، ومتعالية عليه، فأخفت تفاصيله، أو في أحسن الأحوال أخفت جزءاً منه. ولذلك لم تنتج سوسيولوجيا المجتمعات العربية مصطلحاً واحداً مرتبطاً بأصوله الاجتماعية، ولم تنتج خصوصاً نمطاً أو نزعة معينة في الكتابة العربية عن الواقع الاجتماعي وظواهره. ومن المثير ملاحظة أنّ الكتابات الأولى كانت أكثر تفاعلاً مع سياقية الجملة العربية، وأكثر ملاحقة لعناصر الجمال فيها، على غرار بعض مما أنتجه علي الوردي من نصوص حاولت صيانة حسن العبارة مع فتح أفق بحثية لا تزال نادرة إلى اليوم، من قبيل البحث في البعد الاجتماعي للنحو، وعلاقته

بمدينة البصرة بالذات التي كانت منطقة تقاطع بين التراث المدني والفكري الفارسي من جهة، والتراث الديني واللغوي العربي من جهة أخرى[٦].

في هذا السياق نفسه، ظهرت كتابات مصرية تكتشف الاختصاص من خلال نصوصه الغربية الأوّلى، خاصة كتاب **الانتحار** لدوركهايم، فعاندته بنصوص عن الثأر والجريمة تبدو صناعة الكتابة فيها غير واضحة. ومع صعود المشروع القومي العربي، وما سانده من فكر، خصوصاً ما اجتمع الباحثون عليه حول مركز دراسات الوحدة العربية، ظهر أسلوب في الكتابة يلقي الفكرة دون العناية كثيرا بصناعة الكتابة وصياغتها صياغة حسنة، فظهر ضرب من التعبير لا يعتمد دقائق الكلمات التي تمثّل جيوباً لغوية مثل أدوات الوصل والرّبط والعطف، وتمثّل كذلك توسّعة للدلالة، قوامها عموماً هذه الأدوات في تعالقها بين الفعل ومتطلّباته بصفة تمثل سلسلة تركيبية تنمّ عن أسلوب خال من استدارة الفعل على نفسه، وتضع الأسماء فوق بعضها البعض. ضمن هذا السيّاق الفكري والأيديولوجي ظهرت إشكاليات تبحث في علاقة التقاطع بين الوحدة والتنوّع، والدولة والمجتمع، والأصالة والمعاصرة، والدين والمجتمع، والصراع الطبقي، ولكنها إشكاليات لا رغوة فيها تخلقها الكتابة، إذ كتبت بعيداً عن أيّ متعة قادرة على الإغواء، لأنّ إيقاعها ينتظم على دفق قويّ من الأسماء والمصادر المتتابعة، إيقاع ينجو منه من كان الأدب حبّه الأوّل[٧]. في هذه الحالة الكتابية، إفراط في المفاهيم والمصطلحات، يخنق جملاً تحولت إلى فقرات لا تقع في المتعة، ولا تنحدر

(٦) علي الوردي، **أسطورة الأدب الرّفيع** (لندن: دار كوفان، ١٩٩٤)، ص ١٧٥.

(٧) أشير هنا إلى أطروحة الطاهر لبيب حول سوسيولوجيا الغزل العربي وما تلاها من نصوص تهتمّ بإشكالية العلاقة بين اللغة العربية والجنس مثلاً، وفيها يصارع في قلب اللغة ليفتحها على المعنى وعلى السّياق الاجتماعي. فيجد فيها إمكانات لِمعان أخرى، ولكنّها بصياغاته الحسنة تأتي لُغته، عذبةً، خاليةً من كلّ وحشة. هذا من بين الاستثناءات في علم الاجتماع في سياق صارت فيه الكتابة، وإتقانها حدّ البلاغة فيها، ضرباً من الضعف المنافي للعلم، لأنّه سياق لم يحرّر نفسه من اللغة «المحايدة»، «الموضوعية»، الحجريّة.. كيف يتنكّر بعض العرب للّتي كانت مدخلهم الجميل إلى العالم، اللغة، اللهمّ إلا بدافع أيديولوجي. وفي هذه الحالة يفترض أن يأتي هذا التنكّر من غير أهلها، من غير العرب. ومع ذلك يأتي منهم، ضدّ عنصر وجودهم الحضاريّ والتّاريخيّ. أمّا الطّاهر لبيب فيرى كما رأى إدوارد سعيد ومحمود درويش، أنّ الكلمة الجميلة حياةٌ، حياة قويّة. ومن دونها لن يبق منّا الكثير، لن يبقى منّا شيء. ولمّا استبدّ بدرويش هاجس النّهاية، أدرك أن الموت النهائيّ هو موت اللغة. فمن أنا بلا لغة؟ يسأل درويش. لقد أدرك لبيب كذلك أنّ قوّة اللغة التّعبيريّة تكمن في جمالها. وبهذا الجمال يمكنها أن تبلغ المعنى وظلاله. وأن تطاول مختلف أبعاده الظّاهرة منها والخفيّة، وأن تدوم وندوم معها. إنّ اللغة تحتاج إلى مثل هؤلاء لحمايتها من التصلّب، كما تتصلّب شرايين القلب. لقد استطاع لبيب بلغته السهلة الممتنعة أن يلامس العلاقة السّرّية بين الأشياء والكلمات بطريقة محنّكة، إنسانيّة، تكشف حسّية مرهفة حتّى إزاء الموضوعيّ، الخارج عنّا. هذا الموضوعي، المحايد، يتأنسن في هذه الكتابة النثرية لعلم الاجتماع.

من الثقافة، بل تنسف الأسس التاريخية والنفسية للقارئ العربي نسفاً، فتصبح العلاقة باللغة علاقة أزمة.

كان الأسلوب الذي يجيد توظيف دقائق الكلمات، فرأينا من خلال متعة جمله الواقعَ واضحاً ومقروءاً، بارزاً في النصّ الخلدوني، على غرار قوله في حقيقة الكسب والرّزق: «وقد يحصل له ذلك دون سعي، كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله. إلاّ أنّها إنّما تكون مُعينة، ولا بدّ من سعيه معها كما تأتي، فتكون له تلك المكاسب معاشاً إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة»(٨).

إنّ جيوب اللغة هذه من قبيل «وامتنّ به عليه في غير ما آية من كتابه» التي نقرأها في النصّ الخلدوني، وما سبقته من نصوص كلاسيكية مبدعة كتلك التي صاغها ابن المقفع، وبعده التوحيدي والجاحظ، قد انتهت منذ سبعينيات القرن العشرين، إلا في القليل، بسبب ما يمكن تسميته بكتابات الخبرة ووطأة الترجمة ومخلّفات اللغة الممتزجة. وتنتهي العقود الثلاثة الأخيرة بنصوص لا كتابة فيها، ناهيك عن إهمالها لضوابط الجهد الإيبيستيمولوجي في بناء الواقع ومفاهيمه، ومنها ما أنتجها معن خليل عمر حول «علم اجتماع الأسرة»(٩).

وضمن هذا الضرب من الكتابة الحشوية دوران للألفاظ على غير معانيها من دون مطابقة على المقاصد، فلا صيانة لمعمار اللغة لقلّة نصيبها من الحرّيّة، ذلك أنّ هذه العقود الأخيرة في المنطقة العربية كانت، سياسياً، الأكثر استبداداً وتسلّطاً على التفكير، وخنقاً لمعاني الحرّيّة، فجاءت ألفاظها أكثر من معانيها التي لا تفاجئك بما لا تعرف، بل إنّ الغائب الأكبر فيها هو الواقع عينه، مما يردّها سوسيولوجيا بلا مخيال، بما أنّها لا تبحث عن الأشياء الصغيرة الكامنة في هذا الواقع، وفي نثر الحياة، ولا تبحث عن العلاقة السّرّيّة بين اليومي والتاريخ، ما دام المكان والزمان غير مثبّت فيها. فالاستبداد السياسي كابح للكتابة ومخيالها لقلّة نصيبها من الحرّيّة، لأنّ الكتابة فعل مسؤول إبيبستيمولوجياً وأخلاقياً ووطنياً.

---

(٨) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ج ٢، ص ٤٥٩.

(٩) انظر مثلاً: معن خليل عمر، **علم اجتماع الأسرة** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)؛ عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري: بين النظرية والتطبيق: الجزء الثاني** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ومجموعة مؤلفين، **دراسات في علم اجتماع المعرفة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥).

## ٢ ـ الكتابة الأداتيّة

إنها سائدة كثيراً في الأعمال العربية الأولى التي بدأت تكتشف علماً جديداً للاجتماعي بعد قرن تقريباً من ظهوره في الغرب. فلم تجد الوقت إلا أن تجعل من الشّكل مجرّد أداة تستعملها لخدمة المضمون الغربي. ينسحب هذا فقط على من حاول أن ينقل هذه المعرفة إلى العربية، أمّا من كتبها بلغتها الأصليّة فلم يبدع فيها، إلا في القليل. ومن هذا القليل ما أنتجه مثلاً عبد الكبير الخطيبي في **الاسم العربي الجريح**، ولكنّه لم يضف كثيراً إلى الثقافة العربية، لأنّه فكّر وكتب بغير لسانه، ومن خارج حقله الاجتماعي.

وهذا النّمط من الكتابة الأداتية بدأ يُحدِث مسافة فاصلة بين ما كان متوارثاً من منوال حِرَفي في الكتابة دعّمه مفكّرو الإصلاح الذين لمعوا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كعبد الرحمن الكواكبي، والطهطاوي، وطه حسين، وخير الدين التونسي، والطاهر الحدّاد، وبين ما صار سائداً من كتابة ممتزجة تسرع في نقل محتوى لا شكل بيّن له. لهؤلاء المفكرين نمط من الكتابة حريرية الأسلوب والنسيج. وما جاء بعدها، خصوصاً في النصوص التي تُنسب إلى علم الاجتماع، لم يستطع التخلّص من آثار اللغة الممتزجة التي لا أسلوب أصيل فيها. وقد تتحوّل الكتابة الممتزجة التي تذكّر كلّ مرّة برديفها الغربي إلى شكل من أشكال الإقناع، من دون كفاءة، بالوجاهة العلمية، حتى إذا كان اللفظ العربي واضحاً وضوحاً يغنيه عن استحضار نظيره الغربي على غرار التذكير بأن المنهج يقابله لفظ «Méthode» في الفرنسية، إذا تعلّق الأمر بدول المغرب العربي أو «Method» في الإنكليزية، عند أهل المشرق، أو من قبيل الإصرار على أن علم الاجتماع هو «Sociologie». هكذا كان شكل هذه الكتابة الأداتية «خادماً» لمحتوى غربي يُغيِّب من دون قصد واقعه المحلّي، حتّى بات لا «يرى» خصوصية في ظواهره الاجتماعية[١٠]. فكلّما دُرست ظاهرة في الغرب كان

(١٠) على سبيل المثال، انظر هذه الفقرة: «ويذهب روبرت ميرتون (Merton)، إلى اعتبار الاتجاه الماركسي محور الارتكاز في «علم اجتماع المعرفة»، حيث فسّر ماركس الإطارات الوجودية للمعرفة والأيديولوجيا تفسيراً اقتصادياً، ونظر إلى عوامل الإنتاج على أنّها الأساس الجوهري أو البناء السفلي (التحتي) (Infra-structure) الذي يستند إليه البناء العلوي (Supra-Structure)، وأنّ الشعور أو الوعي الطبقي إنّما يصدر من مجموع التصوّرات الجمعيّة التي تتأصل في الطبقة الاجتماعية».في هذه الفقرة صياغة منفّرة على القراءة لقلّة نصيبها من حسن الصياغة والجمال ومتعة القراءة، وهروبها إلى تكثيف المفاهيم. هذا بالإضافة إلى غياب الدقّة في المعاني من قبيل الخلط بين الشعور والوعي. وكثيرا ما تتوالى المفردات الغربية، خصوصاً الفرنسية أو الإنكليزية لتوضيح المفردة العربية. ويؤشّر هذا إلى شدّة التصاقنا بعلم الاجتماع الغربي في فهم الواقع العربي، كما يكشف كسلاً عن إنتاج مفاهيم =

لها في الدراسات العربية ما يوازيها مع فارق في زمن إنتاجها وكتابتها حتّى يبتعد فيها الواقع عن واقعيته. وبذلك تمّ تجفيف الكتابة العربية من جمالها وعناصر العنفوان فيها بفعل هذه اللغة الممتزجة بالترجمة والكتابة الصوتية، والتي لا جهد فيها غير تبليغ فكرة. وغالباً ما يقتصر الجهد على نقل مضمون غربيّ يُسرع مكتشفه إلى تقديمه بأيّ طريقة كانت حتّى يكون له السّبق في «الاكتشاف». وهو تبليغٌ لا بلاغة فيه، ولا صياغة، وكل ما هنالك كتابة لدرس جامعيّ أو نقل كسول لأطروحة غربية. لقد انتهت الكتابة بهذه النزعة الأداتية، والوظيفيّة، منذ أن تعطّل الشّكل على إنتاج المعنى الذي تملّص من كلماته، فلم يكن ثمّة من بين علماء الاجتماع العرب نظير لطه حسين في مصر، أو للكواكبي في سورية، أو لأبي القاسم الشّابي في تونس، بل إنّهم لم ينتجوا نصّاً فيبرياً أو دوركهايمياً واحداً، أو ما يمكن أن يرقى إلى مستوى ما فعل بيير بورديو أو رولان بارت. لقد انهزم الأسلوب وانقطعت سيرورة الكتابة منذ أن صارت المناهج الغربية تسبق مواضيعها العربية، وتسطو على الواقع بصرف النظر عن السياق الاجتماعي. مع أنّنا نعلم مع أوغست كونت أنّ المنهج الذي يتعالى على موضوعه، لا ينتج إلا دراسة ميّتة عاجزة عن توليد الفكر الذي تسعى إلى بلوغه[١١].

وإنّ هذه الكتابة التي لا تصون العلاقة المتبادلة بين الشكل والمحتوى، أو بين الدالّ والمدلول، لَتبتعدُ كثيراً عن واقعها حين تُعطِّل ارتباطها بالمجتمع، ورغم ذلك فإنّها لا ترقى إلى مستوى «درجة الصّفر من الكتابة»، تلك الكتابة العدمية، المحايدة، تنغلق بسعادة على كلماتها دون مجتمعها، لأن هذه الدرجة الصّفر وما فيها من بياض، لَقَادرة هي أيضاً، بما تصنعه من واقع شكليّ مبدع ومستقلّ عن اللغة والأسلوب، أن تخلق علاقة ما بين الكاتب ومجتمعه[١٢]، كما فعل ألبير كامو (Albert Camus)، على سبيل المثال.

### ٣ ـ الجملة العربية المحافظة

هي جملة دوغمائيّة، لا ملح فيها إلا الأسماء في الغالب[١٣]، وإن وجد هذا الملح

= نابعة من واقعها، فيغصّ النصّ بلغة ممتزجة تضيع فيها الفروقات الدقيقة للمعاني. وردت هذه الفقرة في: مجموعة مؤلفين، المصدر نفسه، ص ٣.

(١١) Pierre Bourdieu, *Le Métier de sociologue* (Paris: Mouton, 1983), p. 11.

(١٢) Barthes, *Le Degré zéro de l'écriture*, p. 10.

(١٣) استهلّ أحد الكتب المصرية: **دراسات في علم اجتماع المعرفة**، عمله بالفقرة التالية: «علم اجتماع المعرفة هو العلم الذي يدرس المنتوجات الذهنية أو الثقافية كالأيديولوجيات والسياسة والفلسفة والعلم =

فغالباً ما يكون زائداً أو ناقصاً، وليس في هذه الجملة متّسع للرّمز، ولا تعترف كثيراً أو قليلاً بالمجاز، وهي عاجزة أمام مفترق المعاني[١٤]، وأمام المناطق الملتبسة. ويغيب فيها عادة كلّ نفس حر، وبالتالي إبداعيّ ومخياليّ. الأسلوب الباروكي (baroque)، مثلاً، الذي ساد في الأدب الأوروبي بدءاً من القرن السادس عشر، وما فيه من حرّيّة تعبيريّة ممتدّة، لا وجود له في نصوصنا السوسيولوجيّة. هذا الأسلوب مفيد فقط في ما يمكن أن يمنحه، نسبيّاً، لنصوصنا الجافّة من طلاقة تحرّره من ضغوط المنهج وضوابط الإيبيستيمولوجيا، إن كانت فيه مثل هذه الضوابط. إنّها كلمات على كلمات تدور على نفسها، ويلتبس بعضها ببعض، تقول ولا تقول، وتكتب ولا تكتب، كأن تستعمل كلمات ولا تستعملها على غرار «بين ظفرين»، و«على سبيل المثال لا الحصر»، أو «إلى آخره»، وثلاث نقاط متتابعة، ولا أدري، وربّما، وأظنّ، ويقول بعضهم، ويقول بعض العلماء[١٥].

والجملة العربيّة الرّسميّة هذه تكتب بمقدار ما تسمح به اللّحظة السياسية من مساحات حرّة للكتابة والتفكير، فلا تتردّد فيها كثيراً مفردات من قبيل الاستبداد وإرهاب الدولة والهيمنة والدكتاتورية. وهو ما يمكن تسميته بـ «أيديولوجيا الكتابة العربية في علم الاجتماع».

## ٤ ـ الكتابة بلا صياغة

ولقد جرت العادة في الكتابة السّوسيولوجيّة التّعلّق بوهم الفكرة، وادعاء البرهنة دون الصّياغة. فالباحث «يفكّر»، ثمّ يبحث للفكرة عن لغة تحملها، كأنما بالفكرة وما فيها من قدرة على البرهنة هي البداية والنّهاية. هذا النّمط من التفكير خارج الكلمة والجملة والصّياغة أفسد، في الغالب، لغة السّوسيولوجيا وردّها نصوصاً بلا صياغة، إلا

= والتكنولوجيا والمذاهب الأخلاقية والقانونية بصفتها تابعة للعامل الاجتماعي. وإذا سلمنا بأنّ الإنسان لا يعيش في فراغ أو بمعزل عن الحياة الاجتماعية والتاريخية، فمن الضروري التسليم ـ أيضاً ـ بأن فكره ووسائل إدراكه وقيمه ومثله العليا، إنّما هي نتاج لحياته الاجتماعية وانعكاس لها». في هذه الفقرة التي تتكوّن من ستين كلمة من دون اعتبار أدوات الرّبط، لا تحتوي إلا على أربعة أفعال تحرّكها. انظر: مجموعة مؤلفين، **دراسات في علم اجتماع المعرفة**، ص ٣.

(١٤) يترجم خلدون حسن النقيب المصطلح الإنكليزي «Force» بالقهر ويراه القوّة الجبرية. في حين أن القهر في العربية القديمة تفيد الظلم والاضطهاد، ففي **لسان العرب** قهر تعني في أحد استعمالاتها اللّحم إذا أخذته النّار وسال ماؤه، إلا إذا وردت في صيغة الفاعل لتصبح القهّار. انظر: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلّطيّة في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٩.

(١٥) انظر: علي الوردي، **في خوارق اللاشعور، أو أسرار الشخصية الناجحة** (لندن: دار الورّاق للنشر، ١٩٩٦)، ص ٢٢.

الجمل الاسمية عادة التّي لا فعل فيها، فتصعب قراءتها إلا في القليل من المحاولات الّتي رأت في الصياغة «الجميلة» في حدّ ذاتها توليداً للفكرة. فالكتابة رؤية تفصح عن عناصرها في ثنايا الجملة وصياغاتها، دقّة أو تسيّباً. غير أنّ اللغة تنزع في هذه المدوّنة السوسيولوجيّة العربيّة بفعل التّأثير الوضعي الموضوعي إلى أن تتخلّص من عناصر الجمال والدّقّة منذ أن تحطّمت البلاغة على شروط البرهنة التّي بدأها دوركهايم في فرنسا.

أمّا عربيّاً، وهذا كنزعة عامّة، فقد أفضت إلى سوسيولوجيا لا كتابة فيها[١٦]، إذ عادة ما توضع في تخوم الاعتبار المعرفي، فقلّما عثرنا على كتابة حريرية الصنع والصياغة. وإذا ما وُجدت في بعض النصوص السوسيولوجية، فتتّهم بالأدب والإنشاء والتكلّف، وتُصنّف أحياناً خارج حقل علم الاجتماع، فكأنّها ترف جمالي أو بلاغي بالمعنى الضعيف للكلمة. غير أنّ غياب الكتابة أو في الحدّ الأدنى ضعفها، إلا في القليل، قد فوّت على عالم الاجتماع العربي أن يتحوّل إلى كاتب مبدع، وأن يُقرأ فيمتد إنتاجه إلى اختصاصات أخرى مجاورة. فحرصه على المحايدة، وهماً، وعلى الخضوع إلى المادّة العلميّة بغاية العقلنة، كما يتراءى له، خطأً أو صواباً، جعله ينتج نصّاً لا متعة فيه، هذا إن كانت ثمّة عقلنة. ولعلّ هامشية علم الاجتماع تعود، في وجه من وجوهها، إلى هامشيّة الكتابة فيه. أمّا الأنثروبولوجي، أحياناً، وهو يحاول أن يقنعك أنّه كان هناك، مع النّاس، وعلى أرضهم، فينشأ من نصّه أثناء الوصف الكثيف نفَساً أدبيّاً، إبداعيّاً، في بعض الحالات، قلّما يظهر في الكتابة السّوسيولوجيّة.

في لغة الكتابة هذه تختفي كلّ فعاليّة سحريّة أو شعريّة: تنتهي الاستعارات وتسود الجمل الاسميّة والعبارات النّمطيّة، فينعدم المخيال. وتكثر في النّص العربي أخطاء اللغة، والصّيغ المتسيّبة من كلّ انضباط من قبيل «إلخ»، و«ما إلى ذلك»، وثلاث نقاط متتابعة هكذا (...). وفي ذلك فراغ عاجز يُنذرُ بضرب من الكتابة الميّتة تهرب إلى المساحات الفارغة، فتهدّد، من دون قصد، بموت العبارة، وتكشف عجز «الكاتب» عن

(١٦) في هذا المعنى نفسه يقول الطاهر لبيب في تصديره لكتاب محسن بوعزيزي **السيميولوجيا الاجتماعية**: «إنّ أغلب البحوث العربية، بما فيها السيميولوجية، لا كتابة فيها. هي جافّة، ثقيلة الظّل، لا صبر في تحمّلها إلا بدافع المنفعة، إن كانت فيها منفعة. نعم، لتكن هناك كتابة، ولكن هل من كتابة من دون لغة كتابة؟ آخر مكامن السرّ، عند بارت، في لغته: في حب الكلمة والجملة، وفي هوس العبارة الجميلة، في صياغة ما لا يُنتظر (وهذا من تعريف الشّاعريّة عند جاكوبسن). ولمّا كان ميّالاً إلى إشباع عبارته كثافةً، فهو ينسجها نقاطاً وفواصل وأقواساً وجملاً معترضة». انظر: محسن بوعزيزي، **السيميولوجيا الاجتماعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٣٨.

وضع ضفاف لنصّه. ومن أمثلة التّسيّب أيضاً، اللّجوء إلى عبارات مبنيّة للمجهول، أو منسوبة إلى الضمير الغائب، وفارّة من كلّ التزام بالدّقّة من قبيل: «كما يقول بعضهم»، هذا إضافة إلى التّهافتات الاستشهاديّة التّي تعطّل الكتابة ذاتها بما هي علم متعة اللغة. إنّ ما هو سائد من أنماط لغويّة لا يُعطي اعتباراً للغة الكتابة، بل إنّها لا تزن النّصّ، فتلتصق به، وتُسقط حقّها في توليد الدّلالة، ثم إنّها لا تتنازل عن المحمولات المعياريّة من قبيل: هذا جيّد، وذاك رديء. ولطالما تكرّرت استعمالات من قبيل: سلبي/ إيجابي، حسن/ رديء، أو كالقول، مثلاً: «هذا غير صحيح»[١٧].

إن النّص السوسيولوجي العربي ليس مبدعاً في الغالب، لا لذّة فيه، لأنّه إما امتثاليّ في نزعته الثّقافيّة والنّظريّة أو عقلانيّ متشدّد، فاقد لرغبة اللفظ وحبّ العبارة الجميلة، هذا إن كان عقلانياً حقّاً. ثّم إنّه ميّال إلى نوع من النمطيّة في الكتابة، حتّى إنّه بالإمكان كشف المراجع النظرية التي يتحرّك فيها الباحث، ويأخذ منها من دون الإحالة عليها، ومن خلال الأسلوب وأخطائه. فيقاوم النمطيّة والحسّ المشترك والأحكام المسبقة ويَسقُطُ فيها.

### ٥ ـ الكتابة الواثقة، القطعية

هذه الكتابة لا تقطع مع الحسّ المشترك، بل تتصالح معه وتعيد إنتاجه، وتغلّفه ببعض المصطلحات السوسيولوجية، وتطعّمه بأسماء متّفق عليها من دون فهمها أو الإحالة إليها، وفق المعايير المتواضع عليها. وغالباً ما تُترك الإحالة مبنيّة للمجهول: «ينظر بعض علماء الاجتماع إلى الأسرة على أنّها مؤسّسة اجتماعية، لأنّها تقوم بالوظائف الجوهرية للفرد والمجتمع معاً»[١٨]، ويصرّ في الغلاف على لقب «الدكتور» تشريعاً لكتابته وصدقيتها العلمية. وضمن هذه الوثوقية، نقرأ جملاً من قبيل: «تبحث المرأة عن الرجل لكي تتزوّج منه لا لإشباع حاجاتها النفسية أو الاجتماعية أو الجنسية، بل تبحث عن عمل بيتي خاص بها من خلال زواجها من رجل»[١٩]. ويبدو أنّ هذا النمط من الكتابة الواثقة، القاطعة، التي لا تحمل قلقاً معرفياً قد ساهمت في تراجع الاختصاص عربيّاً وانحسار الحاجة إليه مؤسّسيّاً. فهذا الحائز جائزة نوبل في العلوم الاجتماعية إحسان محمد حسن، يكتب بإحساس غامر معرّفاً علم الاجتماع: «هناك من

(١٧) انظر مثلاً: النقيب، **الدولة التسلّطيّة في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ص ١٧.
(١٨) معن خليل عمر، **علم اجتماع الأسرة** (عمّان: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ١٢.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٣.

عرّف علم الاجتماع بالعلم الذي يدرس الطبيعة الاجتماعية، وأسباب هذه العلاقات ونتائجها. والعلاقة الاجتماعية هي الاتصال أو التفاعل أو التجاوب بين شخصين أو أكثر، بغية سدّ أو إشباع حاجات الأفراد الذين يكونون هذه أو تلك العلاقات الاجتماعية التي قد تكون علاقة دائمية أو مؤقّتة أو علاقة تعاونيّة أو تنافسيّة أو علاقة رسميّة أو غير رسمية أو علاقة عموديّة أو أفقيّة»[٢٠]. هكذا يكتب «الحائز جائزة نوبل»، كما يسعده أن يسمّي نفسه في صفر الكتاب: نص مطمئنّ يسكب فيه معنى مبتذلاً ومتداولاً وبلا كتابة بما هي صناعة، فلا يأخذنا إلا إلى اللاشيء.

والمثير أن النصّ السوسيولوجي إذا كُتب من غير أهله، أي من غير أهل الاختصاص، فإنّه يصبح أكثر مقروئيّة، كما في هذا المثال الذي يدفع باتجاه تأسيس فرع من فروع علم الاجتماع، مع أنّه وافد عليه من الأدب، ويسمّيه علم اجتماع القصيدة، ويعرّفه كالتالي: «العلم الذي يدرس القصيدة على أنّها مجتمع متحرّك ذهنياً وواقعياً، ويقوم بتشريحه إلى وحدات بدائيّة، انطلاقاً من ثلاث محطّات: الولادة، والشباب، والموت، مع الانتباه إلى حالات التمايز والدّمج، والمجاز والحقيقة بين هذه المراحل الثلاث المختلطة إلى درجة الانصهار في بؤرة الحلم المستتر»[٢١]. فالنصوص الوافدة على الاختصاص من خارج أهلها تبدو أكثر مقروئيّة وانضباطاً ومن دون زوائد؛ هذه النصوص من شأنها الإخلال بالمعنى مع أنّه قد يتّخذ من المجاز وسيطاً للتعبير عن الواقع.

## خاتمة

الكتابة صناعة لم يُجدها النصّ السوسيولوجي العربي، إلا في القليل، وضمن هذا القليل بذرة كتابة نفسها قصير كمثل ما أنتج الطاهر لبيب، وسعد الدين إبراهيم، ومحمد حافظ ذياب من نصوص. أمّا في الغالب، فأعمال وصفيّة مباشرة قلّما انفلتت من سلطة اللحظة، فلا ترى طبقات المعنى في واقعها المدروس، لأنّها تكتفي بسطحه من دون الذهاب إلى ما ورائه من مجاز لاستِكْناه ماذا كان يقال وراء ما قد قيل[٢٢]. ولأنّ لغة السوسيولوجيا العربية لغة «واجهات» تكتفي بالتقرير (Denotation) من دون الإيحاء

(٢٠) إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الفراغ** (عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ١٤ و١٦.

(٢١) إبراهيم أبو عواد، **مدخل إلى علم اجتماع القصيدة** (عمّان: دار اليازوري، ٢٠٠٩)، ص ٥.

(٢٢) ميشال فوكو، **حفريات المعرفة**، ترجمة سالم يفوت (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٧.

(Connotation)، فإنّها لم تر الاعتمالات الداخلية للواقع وحركته السرّيّة، حتّى مرّ هذا الواقع بين أصابع الباحث السوسيولوجي، وفاجأه بما يحمله من أسرار. هكذا مرّت «الثورة» من دون أن يراها في الأفق أحد منهم، وبعد الثورة انساقوا وراء الحسّ المشترك يمجّدون «الثورة المباركة» بلا حسّ نقدي، وبلا أدوات معرفيّة تحلّل الفروقات والاختلافات الموجودة بين مستويات الواقع ووجوهه.

اللغة والكتابة، بما هما مدخلان إلى فهم الواقع الاجتماعي وتفسيره، لم يحظيا بما يليق بهما من عناية في «علم الاجتماع العربي». وقد يصعب فهم الواقع، وما فيها من علاقات ومستويات من دون العمل على الكتابة كصنعة وتأويل اللغة في جملها ومعانيها. واللغة تكتسب روحيتها في الكتابة، ومع ذلك كانت هذه الكتابة في نصوصنا السوسيولوجية العربية رتيبة، هذا طبعاً إذا كنّا قد كتبنا الواقع فعلاً. ولو فعلنا لَكُنّا توقّعنا «الثورة»، ولكنّا أنتجنا مصطلحاً واحداً من صلب هذا الواقع تتّفق حوله الجماعة العلميّة. ولكن الواقع في اللغة العربية بدا بلا تضاريس يكاد يفقد ملحه وخصوصياته لكثرة ما فيه من تشابه وآراء جامدة، منمّطة، ضمن واقع متحرّك. هذه الرّتابة في اللغة والكتابة مردّها، على الأقل في وجه من وجوهها، إلى ما في بعض أعمالنا من محافظة تخشى الاختلاف وترى الإسلام مرجعاً وحيداً في التفكير في قضايا المجتمع، حتى تجرّأ البعض على الدفاع عن «سوسيولوجيا إسلاميّة» مكتفية بذاتها.

يبدو أنّ وطأة السياق الاجتماعي والثقافي حاسمة في الغالب على كتابة الواقع بصناعة، أي بحرفيّة. فالباحث العربي يثبت قدرته، على الأقل في بعض الأمثلة المعروفة، على صياغة العلم صياغة حسنة ترقى إلى صنعة الكتابة، كما في الحالة الإبداعية لعبد الكبير الخطيبي[٢٣]، إذا ما وُضع خارج الفضاء العربي الراهن. لقد كان الخطيبي، وهو يكتب بلسان فرنسي، يراود المنسي والمكبوت، ويبني من الهامش خطاباً بسؤال منعش، حتى أصبح ما يكتبه مساحة حوار عالمي يقيم داخل الاختلاف استناداً إلى النقد المزدوج، الذي يطرد منه الهويات المغلقة والاختلاف الجذري.

(٢٣) انظر مثلاً: عبد الكبير الخطيبي: **النقد المزدوج**، ترجمة جماعية (بيروت: دار العودة، [د. ت.])، و«نحو فكر مغاير،» ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، **الكرمل**، العدد ١٦ (١٩٨٥).

# الفصل الخامس عشر

# النوع الاجتماعي في الوطن العربي: نحو تأصيل المفهوم واستخدامه في صياغة سياسات عامة فعّالة

مي الدباغ(*)
أسماء رمضان(**)

## مقدمة

لا يزال مصطلح النوع الاجتماعي (Gender) من المصطلحات الغامضة في الوطن العربي، ونتيجة لغموضه يتعرّض للكثير من سوء الفهم والتقدير، إضافة إلى حملات الانتقاد والتشويه في بعض الأحيان. يتعلق هذا التوجّه بالكثير من الأسباب التي يرتبط بعضها بالطبيعة الجدلية للمصطلح، والبعض الآخر يتعلق بموروثات اجتماعية وثقافية تقاوم التغيير أو التصحيح. أسهب البعض في الحديث عن ارتباط تناول هذه القضايا بالضغوط الخارجية، والتي تفرض على الوطن العربي رؤى غربية حول أفضل الممارسات التي يجب أن تُتّبع في شأن قضايا المرأة والمساواة النوعية. وبالتالي تم استعداء التيارات الإسلامية والمحافظة داخل المجتمعات العربية نحو هذه القضايا. والبعض الآخر ربط بين تناول هذه القضايا ومحاولة بعض النظم العربية استخدام قضايا

(*) مديرة برنامج النوع الاجتماعي والسياسات العامة، كلية دبي للإدارة الحكومية ـ السعودية.
(**) باحثة مشاركة، جامعة زايد ـ الإمارات العربية المتحدة.
نتوجّه بالشكر إلى ساري حنفي، ميرفت حاتم، وهدى الصدة، لما قدّموه لنا من قراءات متأنّية ومقترحات بنّاءة حول هذا البحث.

المرأة والنوع الاجتماعي كواجهة لتحسين صورتها على الساحة الدولية، ولذلك يرون أن قضية النوع الاجتماعي فقدت صدقيتها كقضية حقوقية مشروعة.

وبالرغم من هذا السياق المؤدلج والمشحون، فقد شهدت بداية القرن الحادي والعشرين استخداماً متزايداً لمصطلح النوع الاجتماعي من قبل بعض الأكاديميين والأكاديميات والمفكّرات النسويات العربيات في العديد من البلدان العربية، كمصر ولبنان والأردن والسعودية والمغرب وتونس وغيرها، كأداة تحليلية وتطبيقية مهمة في عملية الفهم والتفسير للظواهر الاجتماعية والسياسات العامة والعلوم السياسية والتاريخ والأدب، وغيرها من المجالات البحثية والتنموية[1]. وفي ظل الأوضاع العربية الراهنة، التي أدت إلى تغييرات جذرية في النظم السياسية في المنطقة في ما يعرف باسم «الربيع العربي»، نرى فرصة مؤاتية لإعادة تأكيد أهمية استخدام مفهوم النوع الاجتماعي للتوصل إلى فهم أعمق لما تمثله هذه التغييرات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في حياة النساء والرجال في المجتمعات العربية المعاصرة. وبالرغم من أن المرأة العربية أدت دوراً قيادياً في كل مراحل التحول التي شهدتها الأقطار العربية، بدءاً بالتظاهر والاحتجاجات الشعبية، وحتى مخاض التغييرات التي شهدتها النظم السياسية السابقة، إلا أن البعض يرى أن دور المرأة مهدد بالتهميش والإقصاء خلال مرحلة التحول الديمقراطي في جميع الأقطار العربية التي شهدت رياح الربيع العربي متمثلة بعدد من الظواهر، مثل تعرّض النساء للتحرش الجنسي في الشوارع، أو التهميش في الحقوق الدستورية، والإقصاء من مناصب صنع القرار والمشاركة السياسية. وبالرغم من وجاهة هذا التخوّف، إلا أن من الإنصاف تأكيد أن تبوّء المرأة لمكانتها التي تستحقها داخل هذه الأقطار يستلزم حركات شاملة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد لا تكون على أولويات النظم الجديدة نتيجة لتصارع العديد من أولويات الإصلاح والتغيير مجتمعياً وسياسياً واقتصادياً.

ولذلك، فإننا نؤكد أن النظم السياسية القادمة (بتياراتها المختلفة، كالإسلامية أو الليبرالية) قد تجد منفعة كبيرة في استخدام عدسة النوع الاجتماعي لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية في ظل نظم جديدة قادرة على الحفاظ على كرامة وحقوق الإنسان. فالتغييرات والحركات الإصلاحية الحالية لا بد من أن تقدم بيئة جيدة لدعم قضايا النوع الاجتماعي عبر خطوات جادة، وبالتالي، هنا يكمن دور القائمين

(١) لشرح مفصل، انظر: «إشكالية ترجمة مصطلح النوع الاجتماعي» في ما يلي.

والباحثين في هذا المجال لجذب انتباه صنّاع القرار والمجتمع واهتمامهم بمختلف تياراته لأهمية استخدام منظور النوع الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من أي محاولة للتغيير أو الإصلاح على المستويات والأصعدة كافة والتأكيد أن أي محاولة للإصلاح تغفل أو تتجاهل قضايا النوع الاجتماعي والمرأة، وتعتبرها قضايا هامشية تحيد بشكل كبير عن تحقيق العدالة الشاملة والمساواة الاجتماعية. فلم تعُد هذه القضايا من قبيل الترف أو تجميل النظم الحاكمة دولياً، ولكن لا بد من النظر إليها في إطار إصلاح مجتمعي شامل.

في ظل هذه الظروف الراهنة، تظهر أهمية المبادرة إلى وضع بحث يحاول تقديم فهم أفضل وأوضح لقضايا النوع الاجتماعي، من خلال منهج عربي متفتح قادر على تحليل المخاوف والانتقادات التي وُجهت إلى قضايا النوع الاجتماعي، والخروج إلى فهم صحيح لهذا المصطلح، وتجسير الهوة التي نتجت عن تاريخ طويل من الصراع بين ما هو قادم من الغرب، وما هو متأصل داخل المجتمعات العربية. وتعدّ الظروف الراهنة والتغييرات المتلاحقة في بعض النظم العربية، فرصة سانحة لتقديم رؤية حول دور النوع الاجتماعي في المساهمة في ازدهار مجتمعي في مختلف نواحي الحياة داخل المجتمعات العربية التي تعالت فيها الأصوات والدعوات إلى الإصلاح.

من ناحية أخرى، يهدف هذا البحث إلى تقديم تصوّر عربي حول كيفية تناول مواضيع النوع الاجتماعي وقضاياه وإشكالياته داخل عمليات صنع السياسات العامة في الوطن العربي[٢]. يركّز البحث على تناول الموضوع على مستوى الوطن العربي نتيجة للعديد من العوامل التي تتشارك فيها الأقطار العربية، والتي تُسهم في تشابه رؤيتها نحو موضوع النوع الاجتماعي، فتواجد العديد من القواسم المشتركة بين الأقطار العربية من حيث الإرث اللغوي والثقافي والديني، والواقع الاقتصادي والسياسي المحلي، ومكانه في النظام العالمي، يسهم بشكل ملحوظ في اشتراك أقطار الوطن العربي وشعوبه في رؤيتهم وتناولهم للمصطلح.

(٢) بالرغم من القواسم المشتركة بين الأقطار العربية، إلا أنها ليست وحدة متكاملة أو متجانسة سياسياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، وتتفاوت في مدى استخدام مفهوم النوع الاجتماعي وفهمه وتقبّله في ما بينها. كمثال على تعدّد رؤى وواقع النسويات العربية، واختلاف تفاعلها مع مفهوم النوع الاجتماعي، انظر: إصلاح جاد [وآخرون]، **النسوية العربية: رؤية نقدية**، إعداد وتحرير جين سعيد المقدسي، رفيف رضا صيداوي ونهى بيومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

ولكننا في هذا البحث نركّز على ما يمكن اعتباره عوامل مشتركة بين البلدان العربية للتوصل إلى تصوّر مبدئي مشترك لمفهوم النوع الاجتماعي في اللغة العربية.

## أولاً: ما هو النوع الاجتماعي؟

### ١ ـ النوع الاجتماعي ليس مرادفاً للجنس

يعدّ التصنيف القائم على الجنس أو النوع البيولوجي من التصنيفات الأكثر شيوعاً في الثقافة الإنسانية. واعتماداً على ذلك، تتشابه المجتمعات المختلفة في الثقافة والتاريخ، وفي توزيع المهام والمسؤوليات الاجتماعية، وكذلك في أسلوب التنشئة الاجتماعية لأطفالها[٣]. ويختلف النوع الاجتماعي بشكل كبير عن مصطلح الجنس. فالجنس هو العوامل والخصائص البيولوجية التي تجعلنا نحدّد جسداً باعتباره جسد رجل أو امرأة. وتسمى العملية التي يقوم بها المجتمع للتصنيف في ما بين الذكورة والأنوثة بأنها «التحديد الجنسي» أو «Sex Typing»[٤]. أما النوع الاجتماعي، فهو خصائص الجسد الاجتماعية والنفسية والثقافية، أي ما يراه المجتمع في الاختلافات البيولوجية، وما يضيفه عليها من أنماط للسلوك والأدوار[٥]، وبالتالي فالنوع الاجتماعي هو التقسيمات والمفاهيم الموازية للأنوثة والذكورة والناشئة نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية تختلف باختلاف الشعوب والمجتمعات[٦]. وقد تعدّدت في القرن الماضي جهود الباحثين في علم الاجتماع بخصوص دراسة الاختلافات البيولوجية وتأثيرها في الحياة الاجتماعية، إلى أن أصبحت هذه الافتراضات بناءً نظرياً متكاملاً يؤكد أن الاختلافات ليست بسبب العوامل البيولوجية، ولكن بسبب اختلاف الأدوار المسندة تاريخياً إلى النوع والقائمة على تمييز بيولوجي.

وليست الاختلافات إلا اختلافات إدراكية، بمعنى أن الفرد هو من يدرك إلى أي من هذه التصنيفات ينتمي، فكونه ذكراً بيولوجياً لا يعني أنه يصنف نفسه على أنه «ذكر»، وبالتالي لا يمكن اختزال الفرق بين المصطلحين وتبسيطه على الفروق البيولوجية فقط. فاختزال معنى «الذكورة» ومنطقها في «الجسد الذكري»، يُعدّ قصوراً كبيراً في إدراك الفرد للدور الذي يؤديه داخل المجتمع. ويعدّ إدراك الفرد لهذا الدور عمليه طويلة ومعقّدة، إذ يمكن استخدام أساليب عديدة للتوصل إلى هذا الإدراك.

---

(٣) Sandra Lipsitz Bem, «Gender Schema Theory: A Cognitive Account of Sex Typing,» *The American Psychology Association, Psychological Review*, vol. 88, no. 4 (1981), p. 364.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) David L. Vogel [et al.], «Confirming Gender Stereotypes: A Social Role Perspective,» *Sex Roles*, vol. 48, nos. 11-12 (2003).

(٦) Mary Anne Case, «Disaggregating Gender from Sex and Sexual Orientation: The Effeminate Man in the Law and Feminist Jurisprudence,» *Yale Law Journal*, vol. 105 (1995), pp. 17-39.

لا بد من الإشارة هنا، في هذا السياق، إلى أن مصطلح «النوع الاجتماعي» شهد تطوراً وتغيّراً عبر الفترات التاريخية المتعاقبة باعتبارها مفهوماً اجتماعياً قابلاً للتطور والتغير والمراجعة[٧].

## ٢ ـ النوع الاجتماعي ليس مقصوراً على المرأة، ولا مضاداً للرجل

من الأخطاء التي وقع فيها الكثيرون هي فهم مصطلح «النوع الاجتماعي» على أنه يمثل المرأة فقط. وفي الواقع، يشمل مصطلح «النوع الاجتماعي» المرأة والرجل معاً، ويشمل العلاقات في ما بينهما والأدوار والمهام الموكلة اجتماعياً لكل منهما[٨]. ويمكن تفسير هذا الخلط بحقيقة مفادها أن الحركات النسوية في بداية نشأتها، قد ركّزت على المرأة، وما تعانيه من تمييز، ودافعت بالتالي عن حقوق المرأة، ونادت بتمكينها اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً. ولكن في مرحلة متقدمة من تفاعل الحركات النسوية، ومن تفاعل الحركات النسوية في أماكن مختلفة من العالم، تطور المفهوم ليشمل الرجل، لأنه من غير العملي الحديث عن التمييز ضد المرأة والمناداة بتمكينها وإعطائها حقوقها من دون الحديث عن الرجل. حيث تم التشديد على النظر إلى مصطلح «الجندر» باعتباره محاولة للتفرقة بين جانبين هما الرجل والمرأة، في ظل علاقات غير متساوية[٩]، حيث يؤدي تهميش الصفات المشتركة التي يتمتع بها كل منهما، ومحاولة طمس العلاقات التبادلية في ما بينهما، إلى قصر الوعي بالمصطلح على التناقض، وبالتالي استمرار علاقات النزاع والقوى في ما بينهما كما هي[١٠].

نجد بذلك توجّهاً في بعض الكتابات والأنشطة التي تركّز على تغيير الممارسات المجتمعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وهو أن عملية التشكيل الثقافي للجنس لا يمكن اختزالها أو تبسيطها إلى علاقة صراعية يقوم فيها أحد الجانبين بالقضاء على الآخر،

---

(٧) وبناءً على ذلك، فقد وجد البعض مصطلح «النوع» أفضل من النوع الاجتماعي، كمصطلح يعكس التغيير الذي طرأ على المفهوم من الناحية النظرية. ولكننا هنا لا ندخل في تفاصيل النظرية أو الانتقادات التي وجهت إليها في ما بعد، وإنما نذكرها هنا لتوضيح أن المفهوم في حدّ ذاته دينامي ويتغير مع تطور النظريات والسياق. انظر:
Judith p. Butler, *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity* (New York: Routedge, 1990).

(٨) Vogel [et al.], «Confirming Gender Stereotypes: A Social Role Perspective».

(٩) Cynthia Fuchs Epstein, «Great Divides: The Cultural, Cognitive, and Social Bases of the Global Subordination of Women,» *American Sociological Review*, vol. 72, no. 2 (2007), pp. 1-22, and Jane Flax, «Postmodernism and Gender Relations in Feminism Theory,» in: Linda J. Nichloson, ed., *Feminism/ Postmodernism: Thinking Gender* (New York: Rountledge, 1990).

(١٠) Tine Davids and Francien van Driel, «The Unhappy Marriage between Gender and Globalization,» *Third World Quarterly*, vol. 30, no. 5 (2009), pp. 905-920.

فتمكين المرأة، وتحقيق المساواة، ليسا عملية يتحتّم بنتيجتها أن يخسر فيها طرف كي يربح الطرف الآخر. ولا يعني إعطاء حقوق للمرأة انتقاص حقوق من الرجل[١١].

لذلك، يذهب بعض الباحثين والباحثات إلى أنه لا بد من أن يتم تضمين آراء الرجال وأفكارهم، والسعي إلى إشراكهم وإسهامهم في الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي[١٢]، حيث يعدّ ذلك أمراً في غاية الأهمية سواء على الجانب النظري أو التطبيقي[١٣].

## ٣ ـ إشكالية ترجمة مصطلح «النوع الاجتماعي»

استخدمت العديد من الكاتبات والمفكرات النسويات العربيات مفهوم الجندر أو التشكيل الاجتماعي والثقافي للجنس كأداة تحليلية أو نظرية في كتاباتهن (سواء أكانت بالعربية أو مترجمة إلى العربية من لغات أخرى كالإنكليزية أو الفرنسية أو غيرهما)، مثل: أميمة أبو بكر[١٤]، وميرفت حاتم[١٥]، وهدى الصدة[١٦]، وعزة شرارة بيضون[١٧]، وجين

(١١) لا بدّ من الإشارة إلى أنه لا تتّفق النسويات في هذا الشأن، فمنهن من يرى أن التركيز على مفهوم الرجولة يعيد ترتيب الأولويات في البحث والعمل النسوي بطريقة سلبية، وأن استخدام مفهومي التكامل والعدالة يحدث تناقضاً كبيراً مع مطلب المساواة، وأن استخدام لغة دبلوماسية للتفاوض بدلاً من المطالب الصريحة لن يحدث تغييراً جذرياً في علاقات القوى في المجتمع. انظر مثلاً: زينة الزعتري، «نهضة نسوية عربية: إمكانات وضرورات،» في: جاد [وآخرون]، **النسوية العربية: رؤية نقدية**، ص ٦٦.

(١٢) تتعلّق التحدّيات التي تواجهها دراسات النوع الاجتماعي بضعف الوعي المجتمعي بهذا المصطلح، إذ قلّما نجد في المؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية حديثاً عن النوع الاجتماعي والعلاقة في ما بين الجنسين. فقضايا النوع الاجتماعي ودراساته غائبة عن المناهج التعليمية، سواء على مستوى الجامعات العربية إلا في دراسات النوع الاجتماعي التي ظهرت حديثاً في بعض الجامعات العربية.

(١٣) لشرح مفصّل لهذه الأسباب، انظر: مي الدباغ وأسماء رمضان، «النوع الاجتماعي: نحو تأصيل المفهوم في العالم العربي واستخدامه في صياغة سياسات عامة فعالة،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العددان ٢٣ ـ ٢٤ (صيف ـ خريف ٢٠١٣)، ومي الدباغ ولانا نسيبة، **التجربة البرلمانية للمرأة الإماراتية: دراسة حول اولى انتخابات المجلس الوطني الاتحادي** (دبي: كلية دبي للإدارة الحكومية، ٢٠٠٩).

(١٤) أميمة أبو بكر، **النسوية والدراسات الدينية**، ترجمة رندة أبو بكر، سلسلة ترجمات نسوية؛ ٢ (القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠١٢).

(١٥) ميرفت حاتم: «خطاب الحداثة وإشكالية وضع المرأة في المجتمعات العربية بعد مئة عام من التغيير،» **شؤون عربية** (٢٠٠١)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٨، و**نحو دراسة النوع في العلوم السياسة**، ترجمة شهرت العالم، سلسلة ترجمات نسوية؛ ١ (القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠١٠).

(١٦) هدى الصدة، «دراسات النوع في العالم العربي: تأملات وتساؤلات عن تحديات الخطابات والموقع والتاريخ،» في: جاد [وآخرون]، **النسوية العربية: رؤية نقدية**، ص ١٨٩ ـ ٢٠١.

(١٧) عزة شرارة بيضون، **الجندر: ماذا تقولين؟: الشائع والواقع في أحوال النساء** (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٢).

مقدسي[١٨]، وإصلاح جاد[١٩]، إضافة إلى الكاتبات اللاتي ركّزن على التشكيل الثقافي للرجولة في الوطن العربي، مثل عزة شرارة بيضون[٢٠]، ومي غصوب[٢١]، وغيرهما، كما وثقت الكاتبات النسويات أن المفهوم «التشكيل الثقافي لأدوار النساء والرجال» ليس بالجديد على الثقافة العربية، بل استخدمه المفكّرون منذ بدايات القرن العشرين، وإن لم يعبّروا عن المفهوم بمصطلح بعينه، حيث نجد ذلك في تيارات مختلفة، مثل الحداثي متمثلاً بقاسم أمين ورفاعة الطهطاوي[٢٢]، وفي الخطاب الإسلامي، مثل كتابات عائشة تيمور التي عبّرت عن دور القيم في تشكيل مفاهيم الرجولة[٢٣]، وملك حفني ناصف التي من خلال كتاباتها في بدايات القرن العشرين أكدت البعد التاريخي لأنماط السلوك والنظم الاجتماعية، بما فيها وضع المرأة[٢٤].

وجدير بالذكر في هذا السياق أن فكرة وجود اختلافات في معاملة الجنسين نتيجة لاعتبارات اجتماعية وثقافية واقتصادية، هي فكرة ليست بالجديدة أو المستحدثة. ففي الجاهلية قبل الإسلام، كانت تسود المنطقة العربية العديد من الممارسات التي تجسد النظرة المختلفة التي يراها هذا المجتمع للمرأة بالمقارنة بالرجل؛ وإحدى أهم هذه الممارسات هي وأد البنات في بعض القبائل العربية، وقد تعرض القرآن الكريم لهذه الظاهرة في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ . يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ**﴾[٢٥]. وقد جاءت الشريعة الإسلامية لتنتقد هذه الممارسات، وتُحدث تغييرات جذرية في أنماط

---

(١٨) جين سعيد مقدسي، «حقوق المرأة: الفكر النسوي ولغة الحركات النسائية العربية،» في: جاد [وآخرون]، **النسوية العربية: رؤية نقدية**، ص ٤٧ ـ ٦١.

(١٩) إصلاح جاد: «السؤال النسوي في السوسيولوجيا العربية: واقع، إشكاليات، وآفاق،» ورقة قُدِّمَت إلى: مؤتمر «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي»، وهران الجزائر (٢٠١٢)، و«حقوق المرأة ومفهوم المواطنة: إطار تحليلي،» تقارير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥)، <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/jad3.pdf>.

(٢٠) عزة شرارة بيضون، **الرجولة وتغير أحوال النساء** (دمشق: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧).

(٢١) إيما سنكلير ويب ومي غصوب، **الرجولة المتخيلة: الهوية الذكرية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢).

(٢٢) وإن كانت هناك مآخذ على الصورة التي رسمها خطاب النهضة للمرأة التي انتقدتها بعض المفكّرات النسويات في ما بعد. انظر، على سبيل المثال: ميرفت حاتم، **مائة عام على تحرير المرأة**، سلسة أبحاث المؤتمرات؛ الجزء الأول (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١).

(٢٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٢٤) انظر: هدى الصدة، **باحثة البادية في النسائيات: مجموعة مقالات نشرت في الجريدة في موضوع المرأة المصرية** (القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ١٩٩٨)، ص ٢٧.

(٢٥) **القرآن الكريم**، «سورة النحل،» الآيتان ٥٨ ـ ٥٩.

التفكير والسلوك المتعلقة بالأنوثة والذكورة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وبذلك فإنها تعترف ضمنياً بأن الفروق بين الجنسين لا يمكن اختزالها في أسباب تُعدُّ فطرية وغير قابلة للتغيير، وإنما هي نتاج لتركيبات اجتماعية، وثقافية، واقتصادية معيّنة قابلة للتعديل والتحوّل.

وبالرغم من أن مفهوم «النوع الاجتماعي» في حدّ ذاته متغيّر مع الوقت، ويكتسب دلالات جديدة عندما تقوم المفكّرات (والمفكّرون) بتحديث نظرياتهم (ليس فقط في الوطن العربي، ولكن على مستوى العالم)، فإن استخدامه كأداة نظرية وتحليلية يمكن اعتباره أمراً مفروغاً منه في بعض المجالات الأكاديمية العربية، مثل التاريخ، والآداب، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، ودراسات التنمية وغيرها، إلا أن الجدل القائم ينصبّ في تسمية المفهوم واستخدام مصطلح معيّن للتعبير عنه باللغة العربية. ويمكن تلخيص معالم الجدل القائم بأنه ينقسم الى فريقين رئيسيين من مستخدمي المفهوم: المجموعة **الأولى** ترى أن ترجمة المصطلح تعدّ مسألة شخصية ترجع إلى الكاتب والمجال العلمي، وأنها في النهاية قد تنتج أكثر من مصطلح يستخدم بحسب السياق. وربما تجسّد الأستاذة القديرة هدى الصدة ـ رئيسة ملتقى المرأة والذاكرة في القاهرة ـ هذا التيار حين قامت بوصف عضوات الملتقى بأنهن «مجموعة من الباحثات والناشطات في مجال حقوق النساء اللائي يكرّسن جهودهن في البحث في التاريخ الثقافي العربي من منظور يأخذ في عين الاعتبار التشكيل الثقافي والاجتماعي للجنس (Gender)»[٢٦].

وقد استخدمت العضوات أكثر من ترجمة للمصطلح في إصدارات الملتقى، ونجد العديد منهن قد استخدمن أكثر من تعبير واحد للمصطلح، حتى في النص نفسه، مثل الدكتورة هالة كمال التي قامت بالإشراف على ترجمة **موسوعة النساء والثقافات الإسلامية**، والتي ذكرت في مقدمتها أنها تفضل استخدام كلمة جندر بالعربية «لا على سبيل الاستسهال، بل من منطلق الوعي بخصوصية هذا المصطلح ودلالاته، وخصوصاً أن اللغة العربية كانت دوماً تستوعب مفردات من لغات أخرى ـ «الفردوس» على سبيل المثال ـ وفي العصر الحديث يتم تعريب الكثير من المفردات الأجنبية، مثل «الديمقراطية» و«الليبرالية»، على سبيل المثال) من دون حساسية)، بل وإخضاعها إلى قواعد النحو والصرف في اللغة العربية من حيث الإعراب والاشتقاق[٢٧]. ولكنها في

(٢٦) «مقابلة مع هدى الصدة،» **ألف** (الجامعة الأمريكية في القاهرة)، العدد ١٩ (١٩٩٩)، ص ٢١٣.

(٢٧) سعاد جوزيف، محرّرة، **موسوعة النساء والثقافات الإسلامية**، الإشراف على الترجمة هالة كمال =

النهاية أضافت ترجمات أخرى للمفهوم، مثل «النوع» و«التشكيل الثقافي والاجتماعي للجنس»، بحسب ما يناسب السياق. ونجد الاستخدام البراغماتي المتعدد نفسه عند عضوات تجمع الباحثات اللبنانيات (باحثات) اللاتي بالتعاون مع مركز الوحدة العربية أصدرن كتاباً بعنوان **النسوية العربية: رؤية نقدية**، استخدمن فيه عدة ترجمات، منها «النوع الاجتماعي»، و«جندر» و«النوع». ويبرز ذلك التنوع أيضاً في إصدارات برنامج النوع الاجتماعي والسياسات العامة في كلية دبي للإدارة الحكومية. ويمكن التعميم بأن تعبير «النوع الاجتماعي» هو الأكثر شيوعاً[٢٨].

في المقابل، فإن المجموعة **الثانية** من المفكّرات العربيات، مثل عبير عباس، والأستاذة فريال غازول، محررة مجلة **ألف** في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وسامية محرز، أستاذة الأدب العربي والمتخصصة في الترجمة، وغيرهن، يرين أن الاتفاق على مصطلح بعينه يعدّ أمراً مهماً، واستراتيجياً وفرصة سانحة للاستفادة من ثراء اللغة العربية. وقد قدَّمن منظوراً مختلفاً لمسألة اختيار مصطلح مناسب للتعبير عن المفهوم، يرتقي من عملية صياغة مصطلح يلاقي القبول عند المتلقي بسبب شيوع استخدامه إلى عملية استنباط كلمة جديدة من جذور عربية، مثل المصدر الثلاثي «ج ن س»، فيتيح للكاتب إمكان اشتقاق مفردات بسلاسة تتناسب مع قواعد اللغة العربية، وتتراسل مع مصطلحات الذكورة والأنوثة، وبذلك تخلق فضاءً جديداً من المعاني. ولكن للأسف فإن تجربة استنباط مصطلح جديد لم تلقَ رواجاً كبيراً، ولم يتحقق للمصطلح الجديد (الجنوسة) رواجاً وانتشاراً منذ أن تم طرحه في عام ١٩٩٩[٢٩].

ونؤكد نحن بدورنا، في هذا السياق، أن توحيد المصطلح يمكن أن يعدّ عاملاً مهماً في تسهيل عملية التواصل والتعبير عن المفهوم، وله إيجابيات كثيرة، خصوصاً

= (ليدن؛ بوسطن: دار بريل، ٢٠٠٣، والقاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠٠٦)، ص ١٧، <http://sjoseph.ucdavis.edu/Images_Homepage/ewic/ewic-arabic-translation-flyer-1>.

(٢٨) انظر مثلاً: أبو بكر، **النسوية والدراسات الدينية**؛ حاتم، **مائة عام على تحرير المرأة**؛ الدباغ ونسيبة، **التجربة البرلمانية للمرأة الإماراتية: دراسة حول أولى انتخابات المجلس الوطني الاتحادي**، ومي الدباغ وكرستين أسعد، **تقييم برامج تدريب القادة في العالم العربي** (دبي: كلية دبي للإدارة الحكومية، ٢٠١٠).

(٢٩) باستثناء بعض الباحثين وعلى سبيل المثال لا الحصر، انظر: سالم لبيض، «الجنوسة والنوع (الجندر) في الثقافة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤٨ (شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، ص ٤١ ـ ٦٤، ومأمون طربيه، «الجنوسة في فهم الشباب اللبناني: ثبات في الأحكام وتبدل في المواقف،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ٦ (ربيع ٢٠٠٩)، وعايدة الجوهري، **رمزية الحجاب: مفاهيم ودلالات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

في عملية بناء معانٍ جديدة، وإنتاج معرفي ينبع من واقع المنطقة العربية. فكما تؤكد عزة شرارة بيضون أهمية التسمية عندما قالت «من لا يملك سلطة التسمية لا يملك البحث في المسمى»[٣٠]، تنطبق المقولة على مفهوم «النوع الاجتماعي» الذي لا بد من محاولة إيجاد التسمية المناسبة له والنابعة من الخصوصية الثقافية للمنطقة العربية وترسيخها. ولكننا في الوقت نفسه نتفق مع المجموعة الأولى من المفكّرات اللاتي يرين أن مسألة إنتاج المعرفة تنبع من احتكاك الثقافات وتجدّد المعاني وتنوّع المصطلحات. وبذلك فإننا في هذا البحث نثمن رؤية الأستاذة هدى الصدة من أنه «لا توجد ترجمة واحدة صحيحة وترجمات غير صحيحة، ولكن توجد ترجمات معبّرة عن رؤى ومناهج مختلفة في قواعد التواصل عبر الثقافات، أو مناهج مختلفة في التفاعل مع الخطابات المحلية والعالمية السائدة»[٣١].

ولعل إشكالية ترجمة المصطلح مسألة آنية متعلقة بالمرحلة الحالية من استخدام المفهوم من قبل مجموعات متخصّصة، وعدم حصوله على الاعتراف والدعم نفسهما من قبل الجهات الرسمية (مقارنة بمصطلحات أخرى، كالديمقراطية أو العولمة أو الحكومة الإلكترونية ... إلخ). ونتوقع أنه عندما يستخدم المفهوم بشكل أوسع من قبل المختصّين في مجالات مختلفة (كالعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجيا والفلسفة والدين وغيرها)، فإن ذلك سيثري النقاش عن قيمة المفهوم كأداة تحليلية وتطبيقية والوصول إلى ترجمة أو (ترجمات) أو استحداث استنباط مصطلح يفي بالغرض.

## ثانياً: أهمية طرح ودراسة مصطلح «النوع الاجتماعي»

### ـ الأهمية النظرية (أداة للتحليل)

يمثل مصطلح «النوع الاجتماعي» أداة مهمة لفهم الاختلافات بين أفراد المجتمع خصوصاً في ما يتعلق بالأدوار المختلفة للجنسين، والعلاقات الاجتماعية بينهما،

(٣٠) وقد وَرَدَ استخدام هذه الجملة في سياق مختلف يتعلّق بالتحرّش الجنسي، ولكنّنا وجدنا أن المقولة تنطبق على أي مفهوم يراد الاستدلال عليه. انظر: بيضون، **الجندر: ماذا تقولين؟: الشائع والواقع في أحوال النساء**، ص ٩٢.

(٣١) الصدة، «دراسات النوع في العالم العربي: تأملات وتساؤلات عن تحديات الخطابات والموقع والتاريخ،» ص ١٩٣.

وعلاقات القوة والسيطرة في المجتمع، والتي تجعل من بعض الفئات غير قادرة على الحصول على بعض المزايا والحقوق التي تحصل عليها الفئة المسيطرة التي تملك ميّزة في علاقات القوى البينية. ومن بين هذه الفئات المهمّشة: المرأة، والأطفال، والسكان الأصليون، والبدويون، والمسنّون وغيرهم.

يقدم النوع الاجتماعي وسيلة للتحليل تساهم في تقديم تفسير واضح للكثير من الظواهر المجتمعية، مثل التفاعلات الاجتماعية والتسلسلات الهرمية والتقسيمات الطبقية الاجتماعية. تستخدم، على هذا الأساس، عدسة النوع الاجتماعي (Gender Lens) لتناول الظواهر الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، ومتعددة، وأحياناً متناقضة[٣٢] لأبعاد وجوانب تم إغفالها في الماضي. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المصطلح في تفسير ظواهر، مثل الأبوية المؤسسية، والصراعات الاجتماعية، وظواهر الظلم الاجتماعي، والتوزيع غير المتساوي لمصادر القوة والسيطرة.

ويرتبط استخدام المصطلح كذلك بالتطورات التي يشهدها العالم الآن نتيجة لتيارات العولمة التي جعلت من الضروري دراسة القضايا من خلال عدة أبعاد ومستويات، هي:

**أ ـ فهم أعمق للظواهر الاجتماعية**: يمكن استخدام مصطلح «النوع الاجتماعي، لدراسة الظواهر على المستوى المؤسسي، حيث أصبح من الصعب وضع تعميمات مجردة حول بعض الظواهر، فلم تعُد هذه الأخيرة نتيجة لما يحدث داخل المجتمعات المحلية وكفى، بل نتاج للتفاعل المحلي، والإقليمي، والدولي، والتاريخي داخل بوتقة واحدة لتخرج الظواهر الاجتماعية بشكل معقد ومتداخل[٣٣].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه إذا لم يتم فهم الظواهر الاجتماعية بشكل شمولي، فمن الصعب الحصول على صورة دقيقة وواضحة حول حقيقتها، وبالتالي من الصعب تحديد الحلول الواقعية والعملية للمشكلات الاجتماعية، وخصوصاً بإدراك الطبيعة المعقدة لهذه الظواهر والمتشابكة مع العديد من المشكلات الاقتصادية، والسياسية وغيرها. وإضافة إلى ذلك، فإن استخدام مفهوم (أو عدسة) «النوع الاجتماعي» في فهم وتحليل الظواهر الاجتماعية يعني بالضرورة نقداً ضمنياً للإنتاج المعرفي، لأن

(٣٢) Davids and Van Driel, «The Unhappy Marriage between Gender and Globalization,» p. 912.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٩١٢.

استخدام عدسة النوع الاجتماعي «تنطلق من مسلَّمة مفادها أن إنتاج المعرفة هو فعل ثقافي واجتماعي ومتموضع في الزمان والمكان، وأن القائمين به ذوو مكانات اجتماعية واقتصادية، وذوو هويات سياسية، وهو ما يجعل المعرفة بالضرورة جزئية ومشروطة بالقائمين عليها وبالوضعية التي أنتجتها»[٣٤].

**ب ـ التحرر من القوالب النمطية:** لم تعُد التصنيفات أو التقسيمات التقليدية للأفراد تقسيمات جامدة دائمة، ومستقرة، ولكن هذه التقسيمات تتفاعل بعضها مع بعض ليس فقط في ما بينها، بل أيضاً تتفاعل العديد من أوجه التصنيفات داخل الفرد الواحد، حيث يؤدي استخدام المصطلح كأداة للتحليل دوراً في عكس القوالب النمطية، والأنماط الفكرية التقليدية، وإعادة النظر في ما يمكن اعتباره من المحظورات الاجتماعية. فالمصطلح يساهم في تفكيك (Deconstruct) هذه الأفكار والتعميمات، وإعادة بنائها بطريقة مختلفة، اعتماداً على اختلاف أشكال العلاقات، واتجاهات التفاعل، واستراتيجيات الاختيار والتفاوض وتغيّرها. فعلى سبيل المثال، يمكن فهم النوع الاجتماعي، ليس فقط كنظام مجتمعي تفرضه البنى الاجتماعية، ولكن كظاهرة يتم إنشاؤها عبر الفعل الاجتماعي للأفراد، نساء ورجالاً، وهم بذلك يقومون بصنع أو فعل الجندر[٣٥]، و«النساء والرجال يقومون بخيارات متباينة من مخزون الخيارات المتاحة لديهم وفق تقييدات وتوقعات اجتماعية، وإن فعل الجندر يعيد تأكيد وتعزيز الترتيبات الاجتماعية القائمة على اعتبار أن المصنفات الجندرية طبيعية، وهو ما يوفر الشرعية[٣٦] المجتمعية للمنظومة الجندرية».

وعلى العكس من ذلك، فإن الفعل الجندري المناقض للترتيبات الجندرية السائدة يوفر الأساس التفاعلي للتغير الاجتماعي في مجال العلاقات الجندرية. إن الإمكانات الراديكالية[٣٧] ذات القيمة المضافة التي يوفرها تبني هذا المنظور، تتمثل في ما يلي: «إذا افترضنا أن المصنّفات التي نفهم من خلالها عالمنا الاجتماعي هي بنى فإن ذلك يعني ان هذه المصنّفات مفتوحة، بالقوة، على إمكانية إعادة البناء في خدمة غايات تحررية»[٣٨].

---

(٣٤) بيضون، **الجندر: ماذا تقولين؟: الشائع والواقع في أحوال النساء**.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) استخدمت الكاتبة هنا الشرعية بمعنى المشروعة.

(٣٧) الراديكالية، في هذا السياق، تعني النهج أو السياسة التي تسعى إلى إدخال إصلاحات جذرية على النظام الاجتماعي القائم.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.

**ج ـ صياغة الأطر الفكرية لسياسات عامة أكثر فاعلية**: ترتبط الأهمية النظرية لطرح المصطلح بالنتائج التي خرجت بها الكثير من الدراسات الأكاديمية، والكثير من كتابات التنظير الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، حيث بدأت هذه الكتابات من خلال الكتّاب النسويين في الثمانينيات من القرن العشرين، منادين بإدماج مفهوم «النوع الاجتماعي» في تحليل السياسات العامة، إذ ظهرت الكتابات حول عدم تمثيل المرأة في مؤسسات صنع القرار، وكيف أن إصلاح ذلك وتمثيل المرأة داخل هذه المؤسسات سوف يؤثر بالطبع في صنع وتنفيذ السياسات العامة التي تنتجها. بنى الكتّاب النسويون نسقهم الفكري اعتماداً على الكثير من الكتابات في موضوعات أخرى تحدثت عن تأثير الحركات المجتمعية، وبيئة صنع السياسات على مخرجات السياسات وطريقة تنفيذها، وكيفية التأثير في عمليات صنع السياسات العامة، وأهمية إدماج جميع فئات المجتمع في عملية صنع السياسات وتنفيذها[٣٩].

تقدم هذه المستويات الثلاثة من التفكير كياناً متكاملاً بصورة براديغم جديد. فالحديث عن هذا المصطلح يتطلب فهماً أعمق للظواهر الاجتماعية المرتبطة به، حيث يتيح لنا هذا الفهم المتعمق لهذه الظواهر الاجتماعية الانتقال إلى المستوى الثاني، وهو إعادة النظر في المفاهيم المتوارثة والتقليدية، والوقوف على طريقة عمل هذه الظواهر وتأثيراتها. وعند إعادة النظر والتحرر من هذه القوالب النمطية، نستطيع بعد ذلك تحرير عقولنا وإعادة بنائها بطريقة تهيّئ لنا الخروج بصياغات فكرية جديدة ومتطورة ومستجيبة للتغييرات الراهنة، وبالتالي صياغة سياسات عامة تضع في اعتبارها أهمية الاستجابة لمطالب المجتمعات، ما يجعلها أكثر فعالية في حل مشكلاتها.

## ثالثاً: أهمية تطبيقية (عنصر مهم في وضع ورسم السياسات)

### ١ ـ إشكالية إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة

من الناحية التطبيقية، أكدت الكثير من الدراسات أن استبعاد المرأة أو تغييبها عن عملية تحديد السياسات العامة وصنعها، وتنفيذها، يعني بالتأكيد أن هذه السياسات غير فعّالة، لأنها لا تستوفي حاجات المجتمع، وتتجاهل وتُقصي شريحة كبيرة منه. وفي الواقع، تتم مناقشة قضايا اهتمامات المرأة وتعريفها، ومحاولة الوصول إلى حلول لها

(٣٩) Gill Allwood and Khursheed Wadia, «Gender and Policy in France,» in: Robert Elgie, ed., *French Politics, Society and Culture Series* (New York: Palgrave Macmillan, 2009).

من خلال مؤسسات ليس لديها التمثيل المناسب من فئة النساء، ومن خلال ممثلين في الغالب من الذكور ينظرون إلى قضايا المرأة نظرة قد تختلف كثيراً عن رؤية النساء لقضاياهن وآرائهن في كيفية حلّ هذه المشكلات. فالأمر يتعلق بعلاقات القوى داخل مؤسسات صنع القرار، حيث القريب من صنع القرار هو الذي يؤثر في الأولويات وأساليب الحل[٤٠].

وقد ناشدت بهذه المطالب الحقوقية الكثير من الجمعيات النسوية، والناشطات والمفكرات النسويات في شتى دول العالم، وتبع ذلك جهود دولية عملت على توحيد هذه المطالب وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة، سواء المتعلقة بالشأن الدولي من خلال المنظمات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أو المتعلقة بالشأن المحلي والقومي من خلال تشجيع الدول منفردة على مراعاة النوع الاجتماعي في تصميم السياسات وصنعها، وتنفيذها، وهذا ما أظهر مصطلح إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة (Gender Mainstreaming). وقد تم تعريف هذا المصطلح باعتباره العملية المجتمعية التي تأخذ في الاعتبار تأثير السياسات والبرامج العامة في تحقيق التوازن بين الجنسين، والذي تتم من خلاله معالجة أوجه عدم التوازن والتمييز في العلاقات بين الرجل والمرأة. هذه العملية تضع في الاعتبار عند التخطيط اختلاف الحاجات بين الرجل والمرأة. لذلك لا بد من أن تنضم المرأة إلى جميع مراحل صنع السياسات، من التخطيط إلى تحديد المشكلة ووضع الأهداف، وتنفيذ الاستراتيجيات.

في هذا السياق، لا بد من التأكيد أن عملية الإدماج ليست سهلة أو بسيطة، واختلف الدارسون والكتّاب حول كيفية تطبيقها، هل هي: تطوير المؤسسات القائمة لتكون قادرة على التعامل مع قضايا النوع وإدماجها في عملية التخطيط، أو إعادة هيكلة المؤسسات من جديد حتى تتمكن المؤسسات من الاستجابة لقضايا النوع، أو إنشاء مؤسسات جديدة يكون لديها الفكر القائم على الاستجابة لقضايا واهتمامات النوع الاجتماعي؟ ومن المهم الإشارة إليه، في هذا السياق، أنه تم تقديم نقد للمعرفة الناتجة من أجندات النوع والتنمية في المنطقة العربية، وتطبيقها من خلال نقد الحداثة والعلمانية والخطاب التنموي المعولم من قبل بعض الباحثين المتخصّصين في مجال النوع الاجتماعي[٤١]،

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩.

(٤١) انظر: جاد: «السؤال النسوي في السوسيولوجيا العربية: واقع، إشكاليات، وآفاق». ولملخص الأبحاث =

ولكن الأهم من كيفية التطبيق وصيغته، التأكيد أنها عملية مهمة في البداية، حيث تتحكّم علاقات القوى في المؤسسات القائمة في السيطرة على الموارد، وبالتالي تؤثر بالسلب أو بالإيجاب في قدرة المؤسسة على الاستجابة لقضايا النوع الاجتماعي[٤٢].

وجدير بالذكر، في هذا السياق، أن العقود الماضية شهدت إنشاء العديد من المؤسسات البحثية والحقوقية التي تعمل على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في الوطن العربي، وهناك البعض منها يعمل على قضايا السياسات العامة وعلاقتها بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، مثل جامعة أحفاد للمرأة، وبرامج دراسات الماجستير والدكتوراه في دراسات النوع الاجتماعي والتنمية في السودان، وجامعة بيرزيت، ومؤسسة دراسات المرأة، وبرامج دراسات الماجستير في النوع الاجتماعي، والتنمية والقانون في فلسطين، ومؤسسة دراسات المرأة في الوطن العربي في الجامعة الأمريكية في بيروت، وكلية المرأة، وبرامج الدبلومات (دراسات ما بعد الجامعة) في المرأة والتنمية في جامعة عين شمس، ومؤسسة دراسات النوع الاجتماعي والمرأة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ وبرنامج النوع الاجتماعي والسياسات العامة في كلية دبي للإدارة الحكومية في الإمارات العربية المتحدة وغيرها.

## ٢ ـ علاقة النوع الاجتماعي بأولويات التنمية في الوطن العربي

### أ ـ سياسات العمل

أصبحت أوضاع العمل والبطالة في الوطن العربي من أهم مصادر انعدام الأمن الاقتصادي[٤٣]. والأمر لا يتعلق فقط بالإحصاءات والنسب المختلفة بين النساء والرجال في معدل البطالة أو المساهمة في سوق العمل العربي. فالأرقام تؤكد وجود تحسن في إسهام المرأة في سوق العمل العربي، إلا أن هذه الأرقام لا تعبّر عن الفجوة النوعية، إذ يرتبط الأمر بعوامل وتفاصيل أخرى، مثل نوع النشاط الاقتصادي والموقع الوظيفي والأجر وغيرها. وهو الأمر الذي من شأنه إظهار عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين، بل

= الناقدة للمعرفة المتولدة، انظر: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥).

(٤٢) Amanda B. Diekman and Monica C. Schneider, «A Social Role Theory Perspective on Gender Gaps in Political Attitudes,» *Psychology of Women Quarterly*, vol. 34 (2010), pp. 486-497.

(٤٣) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

يتعدّى الأمر الأرقام إلى السياسات التي تشهدها معظم الأقطار العربية، والتي تقلّل وتحقّر من شأن مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني، ليس فقط باعتبارها مشاركة في سوق العمل الرسمي، ولكن أيضاً من خلال تحمّلها مسؤولية العمل غير الرسمي، الذي تتعرض فيه المرأة للكثير من الإجحاف في ما يخص حقوقها المادية والاجتماعية[٤٤] والعمل المنزلي. فلا يزال الحديث عن دور المرأة في العمل داخل المنزل حديثاً خاصاً لا يرقى إلى الدراسة العلمية حول أساليب مساهمة المرأة من خلال قيامها بالأعمال المنزلية في إجمالي الناتج القومي من خلال مخرجات العمل المنزلي، والذي تقوم مؤسسات أخرى به مقابل مردود مادي، أي بصورة مأجورة ومادية ملموسة تساهم بقيمة مضافة في الاقتصاد القومي[٤٥].

كما تؤثر سياسات العمل والتشغيل في اختيارات المرأة وقراراتها حول مستقبلها المهني، حيث تؤثر سياسات، مثل سياسات إجازات الوضع ورعاية الأطفال، في قدرة المرأة على التفاوض حول مستقبلها المهني، إضافة إلى وضع ضغوط كبيرة على كاهل المرأة العاملة في ظل انعدام الدعم المؤسساتي والسياسات الاجتماعية وتقلص الدعم العائلي، ما يجبر المرأة على اختيار حلول فردية للمسألة (مثلاً استقدام مربيات) أو استخدام خدمات غير آمنة، لأنها منخفضة التكاليف (مثل الحضانات غير الرسمية) او الانقطاع عن العمل تماماً.

هذه السياسات لا بد من النظر إليها، ليس باعتبارها سياسات اجتماعية بحتة تسعى دول الرفاه إلى تقديمها، ولكن لا بد من النظر إليها كسياسات تقع في لبّ النظام الاقتصادي الذي لا يعترف بأهمية العمل غير المأجور في المجال الخاص، وبذلك يجحف بالمرأة والرجل معاً (وفي الكثير من الأحيان العائلة والمجتمع والدولة أيضاً)، وبذلك فإن إعادة تعريف «العمل» من منظور النوع الاجتماعي يتطلب سياسات مختلفة قادرة على تحسين أداء المرأة والرجل معاً كشريك في بيئة العمل. وتساهم في إتاحة خيارات أكبر لكلا الجنسين حول طرق رعاية الطفل وتشكيل هويته، وسبل تحقيق التطور الوظيفي، وتحقيق الرضا عن العمل[٤٦].

---

(٤٤) United Nations Economic and Social Commission for West Asia ESCWA, *Women and Men in the Arab Countries: Employment* (New York: United Nations Development Program (UNDP), 2002), p. 15.

(٤٥) Julie A. Nelson, «Feminism and Economics,» *Journal of Economics Perspectives*, vol. 9, no. 2 (1995), pp. 131-148.

(٤٦) وقد وجد بعض الباحثين أن استخدام هذه النوع من السياسات يؤدي بدوره إلى تحقيق قيمة مضافة =

وفي ظل نظام رأسمالي عالمي استمر في إهدار قيمة عمل المرأة ومساهمتها في الحياة الاقتصادية، سواء من خلال العمل الرسمي أو من خلال العمل غير الرسمي، إضافة إلى سياسات التفرقة بين الجنسين في المميّزات وحزم المنافع المرتبطة بالعمل، وارتباط المرأة بالعمل دون أجر أو العمل بأجور متدنية للغاية مقارنة بالرجل، من الضروري أن يعيد النظام الاقتصادي العالمي النظر في تقييمه وتقديره لدور المرأة في العمل العام والخاص من خلال سياسات تقوم على المساواة بين النوعين في مكتسبات العمل، واتباع السياسات التي تهدف إلى إتاحة الخيارات للجنسين على السواء في ما يتعلق بالتطور الوظيفي وتوسيع نطاق التفاوض.

وبما أن إصلاحات السوق التي انتهجتها الأقطار العربية في العقد الماضي، باءت بالفشل، وأدت إلى ازدياد الفجوة النوعية والطبقية داخل شعوب هذه الأقطار، فإنه من المهم والأجدى أن يتم استبدال العقد الاجتماعي القديم بعقد اجتماعي جديد يسمح بتصميم نموذج إنمائي مستدام ومنصف، قادر على الاستفادة من الإمكانات العربية، وبالأخص الفئات (البشرية) المهمّشة مثل الشباب والنساء[٤٧].

### ب ـ سياسات التعليم

تعدّ مبادرات إصلاح التعليم أحد أهم التحديات التي تواجه الوطن العربي في المرحلة التالية. وبالرغم من التقدم الذي أحرزه الوطن العربي في مجال التعليم، حيث تصل نسبة المتعلمين في بعض الأقطار إلى ٨٠ بالمئة، و٧٥ بالمئة في أقطار أخرى، وتنخفض النسبة في العراق إلى ٤٠ بالمئة[٤٨]، إلا أن الوطن العربي لا يزال يعاني اتساع الفجوة بين الرجال والنساء في الحصول على التعليم.

وبالرغم من وجود اختلافات وتباينات بين الأقطار العربية في قدراتها على ردم هذه الفجوة، إلا أن جميع مستويات سد الفجوة النوعية تعتبر متدنية. وقد أكّدت المنظمة

---

= للاقتصاد القومي من خلال تحسين وتطوير الأداء والجودة. انظر: Nick Bloom, Tobias Kretschmer and John Van Reengen, «Work-Life Balance: Management Practices and Productivity,» in: Richard B. Freeman and Kathryn L. Shaw, *International Differences in the Business Practices and Productivity of Firms*, National Bureau of Economic Research (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2006).

(٤٧) **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة** (نيويورك: منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣).

(٤٨) *Literacy for Life: Education for All: Global Monitoring Report 2006* (New York: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2006).

العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام ٢٠١٠، أن نسبة الأمية تصل في الأقطار العربية إجمالاً إلى ٣٥,٦ بالمئة، إلا أنها ترتفع لدى النساء لتصل إلى ٥٠ بالمئة.

ولكن المشكلة في مجال التعليم تتعدّى الفرق في عدد المتعلمين من الجنسين إلى النظر إلى القيمة المضافة التي يضيفها التعليم، وأنماط السلوك والأدوار التي يرسّخها التعليم في المجتمع. فالنظم التعليمية العربية لا تتعدّى كونها نظماً تقليدية، تحاول الحفاظ على قيم أغلبها متجذرة في أعراف، وموروثات وعادات المجتمعات العربية، وقلَّما تتيح الفرصة للمتعلمين لتحدي هذه النظم الاجتماعية الموروثة وإعادة النظر فيها، والتي عزَّز كثير منها قيم السلطة الأبوية، سواء بين الحاكم والمحكومين أو بين أفراد المجتمع بشكل خاص. فنظم ومناهج التعليم ترسخ الأدوار الاجتماعية التقليدية، وتعزز قيم السلطة الأبوية الفوقية داخل كل أبنية المجتمع. وبالتالي ترسّخ هذه النظم من الصورة النمطية للمرأة باعتبارها القائمة على الرعاية والتربية من دون إظهار أي دور لها في المجتمع، الأمر الذي يؤثر في وعي الأجيال التالية من الشباب والشابات، ورؤيتهم لأدوارهم ونظرتهم إلى التكامل في الأدوار، حيث تخرّج هذه النظم التعليمية في الغالب إناثاً وسيدات يؤمنَّ بالفكر الأبوي والأدوار الاجتماعية التقليدية، بل ويدافعن عنها مقاومة لأي تغيير.

وإضافة إلى ذلك، فان الإحصاءات الجديدة للتعليم في منطقة الخليج العربي، تظهر وجود «فجوة جندرية عكسية»، لأن معدلات تسرب الذكور من المدارس والجامعات هو أعلى من الإناث. وقد استخدمت بعض الدول هذه المؤشرات على أنها إيجابية، بينما يقدم منظور النوع الاجتماعي تحليلاً أكثر عمقاً نرى فيه أن استمرار وجود الصورة النمطية عن دور الرجل باعتباره المعيل الأوحد للعائلة في ظل نظام رأس مالي عالمي، يرسخ فكرة أن التعليم مجرد أداة تخدم سوق العمل، وتؤدي بالتالي إلى اختيار العديد من الشباب والأطفال الذكور العمل بدلاً من التعليم، وإن كان ذلك لا يصبّ في مصالحهم على المدى البعيد، ويحمّلهم أعباء غير واقعية في ظل الواقع الاقتصادي الحالي، ولكنه في الوقت ذاته يقوم بترسيخ تشكيلات منمّطة لهويات ذكورية، ومن ثم إعادة إنتاج التقسيم التقليدي للأدوار في المجتمع، وبالتالي تحتاج عملية التعليم ذاتها، بمدخلاتها ومخرجاتها، إلى إعادة نظر، ليس فقط للإناث، ولكن للذكور أيضاً، باستخدام منظور أوسع قادر على نقد الأنماط التقليدية السائدة، والخروج بنظم تعليمية أكثر فعالية وقدرة على تنمية المجتمع، رجالاً ونساء.

### ج ـ سياسات المواطنة

من ناحية أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن طرح مصطلح النوع الاجتماعي في الوطن العربي له أهمية قصوى، نتيجة لما يعانيه الوطن العربي بمختلف أقطاره من إشكاليات تتعلق بالمواطنة. فقد فشلت الحكومات والأنظمة السياسية المتعاقبة في الوطن العربي في التعامل مع هذه الإشكالية. فبالرغم من بزوغ الدول القومية بعد مرحلة التخلص من براثن الاستعمار، إلا أن هذه النظم لم تستطع استيعاب الفئات والتجمّعات البشرية المختلفة. وبالتالي ظلت قاصرة عن بناء مفهوم مواطنة شامل قادر على استيعاب الجميع، لا يميز ولا يفرّق بين الانتماءات القبلية، والعشائرية، والحزبية، والدينية، وغيرها. وبالتالي، فالرجل والمرأة على السواء يعانيان المشكلة نفسها، إلا أن التمييز ضد المرأة مضاعف لكونها امرأة في مجتمع يعتبرها ناقصة الأهلية.

ويزداد الأمر خطورة عند مناقشة حقوق ومشاركة المرأة السياسية والاقتصادية. ولعل أحد أبرز الأمثلة التي توضح أزمة المواطنة في الوطن العربي، هو الفهم الخاطئ والقاصر لكلمة «المواطنة» وترجمتها عملياً إلى «الحصول على جنسية الدولة»، وهو الأمر الذي يختزل معاني متعددة ومعقدة داخل المواطنة ويقصرها على فكرة الجنسية. وأحد أهم القضايا التي تتعلق بهذا المفهوم الخاطئ هو حق المرأة في الحصول على مواطنة كاملة. وحيث إن مواطنة المرأة منقوصة، فقد أصبحت المرأة مهمّشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. لذلك من المهم منح المرأة المواطنة الكاملة لبناء مجتمع أكثر تماسكاً وعدالةً ورخاء.

في هذا السياق، أنتجت فكرة المواطَنة في الوطن العربي العديد من الترتيبات غير المتكافئة والمجحفة لبعض الفئات دون غيرها[٤٩]، والتي قامت المجتمعات بتبريرها اعتماداً على عوامل متعلقة بالتاريخ، والثقافة، والدين، وغيرها. ولذلك، فالتعبير الأول عن المواطَنة هو الجنسية والذي تم التعامل معه بطريقة تتنافى مع مبادئ النوع الاجتماعي. ففي معظم الأقطار العربية، يعتبر الرجل وحده هو القادر على إعطاء الجنسية لأولاده دون المرأة. ونتيجة للتطورات الحديثة في بعض الأقطار العربية، مثل: مصر، وتونس، والمغرب، وليبيا، وغيرها، والمناداة بحق المرأة في إعطاء جنسيتها لأولادها، صدر قانون الجنسية الجديد الذي يمنح المرأة الحق في إعطاء الجنسية لأولادها.

(٤٩) Suad Joseph, *Gender and Citizenship in the Middle East* (New York: Syracuse University Press, 2000), p. 19.

وبالرغم من اتباع عدد من الأقطار العربية في الآونة الأخيرة (مثل السعودية والإمارات، على سبيل المثال لا الحصر) لهذا النهج وإصدارها تشريعات وقوانين تنظّم حصول الأطفال على جنسيات أمهاتهم أو على الأقل على حقوق تتعلق بكونهم أبناء مواطنات (كالصحة والتعليم وغيرها)، إلا أن الواقع الفعلي لتطبيق هذه التشريعات قد أفرز العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجه الأم في محاولاتها الحصول على هذه الحقوق على أرض الواقع، إضافة إلى أن الأمر قد لا يكون حتمياً بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في التشريعات، حيث تتداخل العديد من العوامل الأخرى التي تحدد قبول أو رفض طلب نقل الجنسية، وبالتالي فإن الحق في نقل الجنسية ليس حقاً طبيعياً يتم تطبيقه بمجرد ولادة الطفل (كما يحصل مع أبناء المواطن) وإنما هو طلب قانوني يتبع الإجراءات القانونية التي تتسم بالتعقيد والغموض في بعض الأحيان، وتتداخل معها العديد من العوامل الأمنية التي تحدد قبول الطلب أو رفضه، وفي كثير من الأحيان لا تعلن مبررات الرفض وأسبابه (كما هو الحال في دولة مصر وغيرها). هذا التعقيد في الإجراءات وتداخل مؤسسات الدولة الأمنية أحياناً، في نظر هذه الطلبات، يؤكد أن هذه الحقوق حقوق مشروطة، وليست حقوقاً يتم الحصول عليها بغض النظر عن أي مسبّبات أو شروط.

وما يزيد الأمر تعقيداً في كثير من الأقطار العربية هو الترتيبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت الثورات العربية، والتي أفضت إلى استبعاد المرأة من مراكز صنع القرار في بعض الأقطار، بينما في أقطار أخرى وضعت في مراكز رسمية كانت حكراً على الرجال، ولكنها في واقع الحال لا تزال بعيدة من عمليات صنع القرار والتأثير (كنظرائها الرجال). الأمر الذي يستدعى الكثير من الجهود المضنية من كل الأطراف الحكومية، الشعبية، والأكاديمية، والبحثية، ومنظمات المجتمع المدني، للدفع إلى تعديلات دستورية وتشريعية توصل إلى واقع معيش يتميّز بالعدالة الاجتماعية، ويقوم ببنائه الرجال والنساء معاً كمواطنين بمواطنة كاملة.

## خاتمة

وفي الختام، لا يسعنا إلا التأكيد أن الفرصة تبدو سانحة الآن في ظل التغييرات التي يشهدها الوطن العربي، والتي تحدّت كل أنماط السلوك السائدة، إلى توجيه اهتمام المجتمعات العربية إلى أهمية استخدام عدسة النوع الاجتماعي الفاحصة في صنع وتقييم السياسات العامة للدولة. فإن الظروف كافة التي يمر بها الوطن العربي

الآن، تجعل من الضروري الاهتمام بتحليل مختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال نظرة مختلفة قادرة على الانطلاق من القواعد والثوابت إلى فضاء أوسع رحب، قادر على التعامل مع كل الاختلافات والتباينات، بل وتحويلها إلى مصادر قوة من خلال إيجاد العوامل المشتركة في ما بينها، والبناء عليها لتحقيق أكبر قدر من التوافق وتحقيق العدالة الاجتماعية.

استعرض البحث عدداً من القضايا المثيرة للجدل، والتي تتعلق بمفهوم النوع الاجتماعي، وما هو الفرق بينه وبين مفهوم الجنس، والتأكيد أن المفهوم ليس مرادفاً للمرأة ومضاداً للرجل، وإنما هو مفهوم عام وشامل يتضمن العلاقات والتفاعلات بين الجنسين.

كما تعرض البحث كذلك للقضايا المتعلقة بترجمة المصطلح وتناوله في الوطن العربي باعتباره مصطلحاً «غربي» المنشأ، وكيف أن ترجمته إلى اللغة العربية عن طريق عدة محاولات واستراتيجيات نتج منها تعدد في المصطلحات المتداولة التي تعبّر عن رؤى متباينة ومناهج مختلفة في تشكيل الخطابات المحلية والعالمية والتفاعل معها.

وفي سياق تناول أهمية طرح مفهوم «النوع الاجتماعي» من وجهة نظر السياسات العامة، تمت مناقشة أهمية طرح المفهوم ودراسته من الناحية النظرية التحليلية، ومن الناحية التطبيقية العملية، وربطها بأولويات التنمية في الوطن العربي، مثل سياسات التعليم، والعمل، والمواطنة. حاول البحث التأكيد من خلالها أن إعادة النظر في هذه السياسات من خلال عدسة النوع الاجتماعي سوف تؤدي إلى تجنّب الكثير من السلبيات التي نتجت منها، والخروج بفهم أعمق وأوضح للظواهر الاجتماعية داخل هذه الأقطار.

وفي هذا السياق، نقدم نبذة لبعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير استخدام مصطلح «النوع الاجتماعي» وتحسين دراسة النوع الاجتماعي في المجتمعات العربية ومؤسساتها، سواء أكانت الرسمية أم غير الرسمية[٥٠]: إدماج مفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي في العملية التعليمية من خلال برامج أكاديمية في سائر المراحل التعليمية، ودعم مشروعات تعليمية توعوية، ومشاريع نهضوية فكرية تكشف وتثبت أن الجذور

(٥٠) لتفصيل أكثر استفاضة لهذه التوصيات انظر: الدباغ ورمضان، «النوع الاجتماعي: نحو تأصيل المفهوم في العالم العربي واستخدامه في صياغة سياسات عامة فعالة».

الرئيسية في أفكار حقوق المرأة وتمكينها متأصلة في الفكر العربي، وليست مستوردة من الغرب (مثل كتاب **المرأة في الخليج** من تحرير الأستاذة القديرة أميرة سنبل)، وتحقيق إنتاج معرفي وتأسيس ثقافة بديلة يمكن استخدامها في برامج الدراسات العليا أو إدماجها في المقررات الدراسية العربية (مثل إصدارات ملتقى المرأة والذاكرة) ونشرها، وتحقيق قدر من التواصل من خلال الأنشطة والمشروعات المشتركة التي تتيح تبادل التجارب، لتحقيق قدر من التراكم المعرفي حول قضايا النوع الاجتماعي باللغة العربية، وأفضل الطرق لتدريسها وتطبيقها، ودعم المجتمع المدني والسماح بإقامة مساحات حرة وآمنة للحوار والنقاش تتعدد فيها الأصوات. من خلال ذلك سيكون من السهل على المجتمع التعرّف إلى قضاياه، وتضافر الجهود من أجل وضع حلول لها.

وختاماً، تمثل الظروف الحالية أملاً جديداً للاستفادة من منظور النوع الاجتماعي كعدسة مهمة للوصول إلى فهم أعمق للظواهر الاجتماعية، وأداة فعّالة لإيجاد حلول شاملة وبعيدة المدى لأهم المشكلات التي يواجهها الوطن العربي، والتي تحاول الحركات الإصلاحية الحالية الوقوف على بعضها وتقديم الحلول المبتكرة والعملية لها. فلم تشهد الأقطار العربية من قبل ظروفاً تفرض علينا الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، مثل الظروف التي نمر بها الآن، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. فكلمة السر الآن في الوطن العربي في ظل التحولات الحالية، والمطلب الرئيسي لكل الحركات الاجتماعية والسياسية، هي تحقيق العدالة الاجتماعية في مختلف نواحي الحياة. ولا يخفى على أي متعمق أو دارس أو متابع للحركات الاجتماعية عبر التاريخ أن تحقيق المساواة النوعية هو جزء لا يتجزأ، بل هو عنصر أصيل في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تبتغيها شعوب العالم.

# مراجع إضافية


*Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society*. New York: United Nations Development Program, 2003.

Cleaver, Frances (ed.). *Masculinities Matter: Men, Gender and Development*. New York: Zed Books, 2002.

Al-Dabbagh, May. «The Context for Intergroup Leadership: Women's Group in Saudi Arabia.» in: Todd Pittinsky (ed.). *Crossing the Divide in Intergroup Leadership in a World of Difference*. Harvard: Harvard Business School Press, 2010. pp. 171-180.

Al-Dabbagh, May and Lana Nusseibeh, «Women in Parliament and Politics in the UAE: A Study of the 2006 Federal National Council Elections.» Dubai School of Government Report (English): 2009.

Al-Dabbagh, May and Sarah Grey. «Negotiating Globalization's Cultural Consequences in the UAE: Women, Gender, and the State.» Dubai School of Government, Working Paper: 2012.

Delphy, Christine. «Rethinking Sex and Gender.» *Women's Studies International Forum*: vol. 16, no. 1, 1993. pp. 1-9.

«Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach.» United Nations Development Program UNDP and League of Arab States: March 2009. p. 40.

Gargani, Ghalia. *Gender and Citizenship: undocumented women in Egypt: Underprivileged Existence*. London: Lambert Academic Publishing, 2010.

Glover, David and Cora Kaplan. *Genders*. London: Routledge, 2000.

Hare-Mustin, Rachel T. and Jeanne Marecek. «The Meaning of Difference: Gender Theory, Postmodernism, and Psychology.» *American Psychologist*: vol. 43, 1988.

Hawkamah. «Diversity and the Boardroom: The Case for Women in Regional.» UAE Boards: 2012.

Kandiyoti, Deniz. *Gendering the Middle East: Emerging Perspectives*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1996.

Lober, Judth. *Paradoxes of Gender*. New Haven, CT and London: Yale University Press, 1994. p. 1.

Mehrez, Samia. «Translating Gender.» *Journal of Middle East Women's Studies*: vol. 3, no. 1, 2007.

Moser, Caroline. *Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training*. New York: Routledge, 1993.

Nadje, Al Ali. «Gender and Civil Society in the Middle East.» *International Feminist Journal of Politics*, vol. 5, no. 2, 2003, pp. 216-232.

Shahin, Hassan. «The Economic Aspects of Saudi Women Driving Ban.» Yalla Finance: 20 June 2011.

Spivak, Gayatri Chakravorty. «The Politics of Translation.» in: Lawrence Venuti (ed.). *The Translation Studies Reader*. New York: Routledge, 2000.

Temple, Bogusia. «Representation Across Languages: Biographical Sociology Meets Translation and Interpretation Studies.» *Qualitative Sociology Review*: vol. 2, no. 1, 2006, pp. 7-21.

Uhlmann, Eric and Geoffrey Cohen. «Constructed Criteria: Redefining Merit to Justify Discrimination.» *American Psychological Society*: vol. 16, no. 6, 2005. pp. 474-480.

Unger, Rhoda and Mary Crawford. *Women and Gender: A Feminist Psychology*. New York: Mc-Grow Hill, 2004.

Venuti, Lawrence (ed.). *The Translation Studies Reader*. London: Routledge, 2000.

Waring, Marilyn. *If Women Counted: A New Feminist Economics*. San Francisco: Harper Collins Publishers, 1990.

Widerberg, Karin. «Translating Gender.» *Nordic Journal of Feminist and Gender Research*: vol. 6, no. 2, 1998. pp. 133-138.

Wood, Wendy and Alice Eagly. «A Cross-Cultural Analysis of the Behavior of Women and Men: Implications for the Origins of Sex Differences.» *The American Psychological Association*: vol. 128, no. 5, 2002. pp. 699-727.

# الفصل السادس عشر

# سوسيولوجية الثورة العربية والأسئلة الجديدة

**خالد كاظم أبو دوح**(*)

## مقدمة

تعتبر موجة الثورات والانتفاضات والاحتجاجات التي تجتاح المجتمعات العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠، من أبرز الأحداث خلال القرن الحادي والعشرين حتى الآن، فالثورة في كل من تونس، ثم مصر، ثم ليبيا، حققت أهدافها المبدئية، وهي الإطاحة برموز ثلاثة نظم عنيدة وقديمة ومستبدة؛ (بن علي، ومبارك، والقذافي). وفي اليمن أجبرت الاحتجاجات الشعبية الرئيس اليمني «علي عبد الله صالح» على توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، أما في البحرين، فقد اندلعت احتجاجات ضخمة، تم التعامل معها من خلال تدخل قوات من «درع الجزيرة» التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وفي سورية يخوض نظام «بشار الأسد» مواجهات عنيفة ودامية منذ شهور، معتمداً في ذلك على سيطرته على آليات القوة واستخدامها بشكل مفرط ضد الشعب الثائر، ولا شك في خسارة نظام الأسد للحد الأدنى للشرعية، وأصبح رحيله أمراً حتمياً لا بد منه.

وخوفاً من هذا المدّ الثوري، قامت بعض الأنظمة العربية الحاكمة في بعض الأقطار العربية، التي لم يصلها المدّ الثوري بعد، بما يمكن أن نطلق عليه الثورة المضادة، وتجسد

(*) مدرّس علم الاجتماع السياسي، جامعة سوهاج ـ مصر.

ذلك من خلال تقديم هذه الأنظمة تنازلات سياسية كبيرة، ما كان لها أن تُقدم عليها لولا ضغط موجات الاحتجاج الشعبي، والمدّ الثوري الحادث في المنطقة، وحرصها على تفادي الأسوأ، ولا سيَّما أن سرعة سقوط نظامي بن علي ومبارك بدت ماثلة في أذهان كثيرين، وعلى هذا الأساس يمكن لنا فهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شهدتها بلدان مثل المغرب، والجزائر، والأردن، وسلطنة عُمان، وحركة ضخ الأموال التي قامت بها الأسرة المالكة في السعودية كحلول لعدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعانيها جماعات وشرائح عديدة هناك.

ومن هنا، يمكن التأكيد أن المجتمع العربي يعايش حالة ثورية، تهدف إلى إحداث تغيير جذري في بنية المجتمعات العربية، ابتداءً من القضاء على الفساد، وتحسين الأحوال المعيشية، إلى تبني الديمقراطية وتجذيرها في البنية الاجتماعية العربية، والتمرّد على السلطة بكل صورها، وعلى الجمود البيروقراطي، وعلى القهر السياسي، وعلى رؤى العالم التقليدية.

تأتي الثورات العربية باعتبارها أعظم فعل جمعي للشعوب العربية التي ثارت واحتجّت، وأكثر الأفعال نُبلاً، وإن كان نُبل البداية البارز والظاهر، ونُبل الغاية، لم يضمنا نُبل كل الوسائل، فكانت كل ثورة تحدث في بلد عربي لها ما لها، وعليها ما عليها. ومع تأكيد خصوصيات كل ثورة، يمكن الإشارة إلى أن مجمل هذه الثورات، رفعت شعارات متقاربة إلى حدّ بعيد، شعارات مكتظة بالمعاني والقيم السامية للاجتماع الإنساني؛ تمثلت في العيش والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

تضمّنت هذه الشعارات بتلقائية شديدة مضمون مطالبنا الجماعية كعرب، فهي ثورة العيش. ويدور الفهم السوسيولوجي للعيش حول مستويين: يرتبط **الأول** بمقومات الحياة الفردية، وهو «الخبز»، أي الحد الأدنى من مقوّمات الحياة، التي تعرّضت للتدهور والتدني، نظراً إلى السياسات الحكومية التي تمّ تطبيقها في العديد من أقطار الوطن العربي. أما المستوى **الثاني**، فإنه يرتبط بمقوّمات الاجتماع البشرى، وهو العيش المشترك تحت سلطة دولة عادلة، تكون بمنزلة الضمان لتحقيق النظام الاجتماعي العام، أي أنها الضمان لصياغة إطار للعيش المشترك بين أفراد وجماعات يشكلون مجتمعاً من المجتمعات أو أمة من الأمم.

ورفعت الثورات العربية شعار الحرية، وكشفت عن احتياج أفراد المجتمع العربي إلى المُكنة، وهي ترتبط بالحرية في الاختيار، والتحرر من القيود، والحرية من أن

يفرض مستبدّ رؤيته على المجتمع، سواء أكان الاستبداد باسم الأقلية، أم باسم الأغلبية، والحرية من أن يستغلّ الغني الفقير، ليس هذا فحسب، بل عبّرت ثورات الربيع العربي عن احتياجنا إلى العدالة الاجتماعية باعتبارها الأداة اللاحمة للبنية الاجتماعية في أي مجتمع.

غير أن هذه الثورة التي ضربت بنية السلطة في الوطن العربي، لا تشكل تحدّياً لهذه الأخيرة فحسب، بل هي تواجه أيضاً العلوم الاجتماعية بتحديات كبيرة. ففي لحظة مشابهة، مثل تلك التي يعايشها علماء العلوم الاجتماعية العرب، استطاع جيل من علماء العلوم الاجتماعية في الغرب أن يقدم لنا الفلسفة الوضعية، التي ظهر من خلالها علم الاجتماع، الذي تقبّلها ونشرها، ومن هذا الجيل ظهر «أوغست كونت» مؤسس الوضعية.

والعلوم الاجتماعية في الوطن العربي منوطة برصد الثورات العربية وتحليلها وتفسيرها؛ من خلال الكشف عن أبعادها وآفاقها، وطبيعتها وأسبابها، وأهدافها، وفرصها، وتحدياتها، وأخطارها، وسيناريوهات مساراتها، واحتمالات امتداداتها إلى بلدان لم تلحق بالثورة بعد، والحصيلة النهائية في بلدان الثورة من حيث طبيعة الأنظمة القادمة فيها، والأحوال المتوقعة في هذا البلد أو ذاك، وتداعيات كل ما يحدث عربياً وعالمياً، مع الوضع في الاعتبار أن جذرية التحولات التي تحدث وسرعتها قد تؤدي بنا إلى الثورة على طرق البحث الكلاسيكية الروتينية، التي لم تساعدنا في غالب الوقت على فهم ما يحدث داخل مجتمعاتنا. وعلى هذا الأساس، يحاول الباحث من خلال هذه البحث تقديم الفهم السوسيولوجي للثورات العربية.

## أولاً: الثورة على خلفية تراث العلوم الاجتماعية

تحدث جيف غودوين (Jeff Godwin) عن نجاح الدراسات السوسيولوجية في تقديم تراث ضخم في مجال دراسة الثورات، فقد ساهم هذا التراث في تحسين مستوى فهمنا الراهن للثورات الكلاسيكية في إنكلترا، وفرنسا، وروسيا، والثورات الأحدث في بعض المجتمعات، مثل فييتنام، والصين، وكوبا، وإيران، ونيكاراغوا[1]. ولا شك في أن هذا التراث سوف يساعدنا كثيراً على فهم ثورات الوطن العربي. ويتضمن هذا

(١) Jeff Goodwin, «Revolutions and Revolutionary Movements,» in: Thomas Janosk [et al.], eds., *The Handbook of Political Sociology* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), p. 404.

التراث العديد من العلماء أمثال كراين برنتون (Crane Brinton)، وبارننغتون مور (Barrington Moore)، وتيد روبرت غور (Ted Robert Gurr)، وأعمال كل من تشارلز تيلي (Charles Tilly)، وثيدا سكوكبول (Theda Skocpol)، وما تبعها من كمّ ضخم من الدراسات السوسيولوجية عن الثورة التي تنوّعت توجهاتها بين المقارن والتاريخي.

وبالرغم من هذا التراث، تظل دراسة الثورة ـ على حد قول «تشارلز تلي» ـ مثل دراسة الزلازل، فعندما تحدث واحدة، يحاول المنظّرون والعلماء فهم البيانات والمعلومات التي جمعوها، وبناء النظريات التي تفسر الثورة التالية، وبالتدريج يمكن أن نصل إلى فهم أكمل للثورات، والظروف الدافعة لها، ومع ذلك لا تزال الثورات التالية تصيبنا بالدهشة[٢].

وسوف نعرض في ما يلي لأهم الأفكار والرؤى النظرية الخاصة بالثورة ودراستها في العلوم الاجتماعية.

## ثانياً: مفهوم الثورة... مقاربة سوسيولوجية

تكشف لنا المقاربة السوسيولوجية لمفهوم «الثورة» عن تنوع محاولات تعريف هذا المفهوم، سواء داخل العلوم الاجتماعية أو خارجها. فهناك من يتعامل مع الثورة باعتبارها ظاهرة سياسية، أو تغييراً في مواقع السيادة والسلطة، وهناك فريق ثان يذهب إلى أن الثورة تتضمن عملية التغيير الاجتماعي المفاجئ والواسع، ولهذا فإن الثورة السياسية ما هي إلا نمط من أنماط متعددة للثورة، ويذهب الفريق الثالث إلى أن مفهوم «الثورة» يتضمّن عملية التغيير الجذري في النظام الاجتماعي، وغير ذلك من اتجاهات مختلفة في التعامل مع مفهوم «الثورة». يكشف لنا هذا التباين الواضح في تحديد مضامين ومعاني مفهوم «الثورة»، عن أنه لا يوجد مؤلف وصف الثورة بشكل كامل. ومن ناحية ثانية، فإن مفهوم «الثورة» من المفاهيم التي تستخدم كثيراً على نحو واسع، وبشكل مغلوط في الكثير من الأحيان.

لقد اكتسب مفهوم «الثورة» ـ سواء داخل العلوم الاجتماعية أو خارجها ـ مجموعة متنوعة من المعاني، التي تجعله يتكيّف مع جميع الأغراض التي يستخدم من أجلها،

(٢) Charles Tilly, «In Search of Revolution,» *Theory and Society*, vol. 23, no. 6 (December 1994), p. 801.

فمصطلح «الثورة» يحمل معاني ضمنية ودلالات تتضمّن أعمق المخاوف، وأكبر الآمال. فهناك من يعتبر الثورة بمنزلة الخطر الأكبر الذي يهدد الحضارة الإنسانية الحديثة، وبالنسبة إلى البعض الآخر، فإن الثورة هي بارقة الأمل الوحيد في ظل ما يعانيه العالم من تفاوتات بين الأفراد، وغياب للعدالة الاجتماعية[٣].

ويشير أقدم تطبيقات مصطلح «الثورة» إلى الثورة بمعناها السياسي، أي الإطاحة المفاجئة والعنيفة بالحكام أو الحكومات. ولأن التغيير الراديكالي في نمط القوة السياسية كان في الغالب مرتبطاً بالاستخدام الفعلي للعنف أو التهديد به، فإن حضور العنف أو غيابه أصبح مؤشراً مهماً للتمييز بين التغيير الدستوري، والتغيير الثوري الذي يتجاوز شرعية الدستور[٤]. ثم استقر ـ إلى حدّ ما ـ فهم العلوم الاجتماعية لمفهوم «الثورة» حول معنييْن؛ كل معنى يختلف عن الآخر في التساؤلات التي يثيرها بالنسبة إلى المختصّين في العلوم الاجتماعية، وطبقاً للمعنى **الأول** تشير الثورة (أو الثورة السياسية) إلى أي حركة شعبية تقوم بالإطاحة بنظام سياسي أو حكومي، وإحداث تغيير وتحوُّل للقوة داخل الدولة، وذلك من خلال ممارسات غير اعتيادية تتجاوز الدستور القائم، وقد تصل إلى حدّ الممارسات العنيفة. ويفترض هذا التعريف أن الثورات ـ على الأقل تلك التي تستحق هذا المفهوم ـ تتطلب بالضرورة تعبئة أعداد كبيرة من الأفراد ضد النظام القائم، وذلك على عكس ما يحدث في الانقلابات العسكرية أو ثورات القصور، وكما كتب تروتسكي ذات مرة، أن السمة الثابتة في الثورة هي التدخل المباشر من جانب الجماهير في الأحداث التاريخية[٥].

ويشير المعنى **الثاني** لمفهوم «الثورة» (أو الثورة الاجتماعية) إلى أن الثورة ليست فقط تعبئة جماهيرية، وتغييراً في نظام الحكم القائم، ولكنها أيضاً تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي كبير وسريع، بعد الدخول في تحدٍّ قوي لقوة الدولة وأدواتها، والثورات بهذا المعنى هي التي تسمى «الثورات العظيمة».

وتأمُّلُ هذين التعريفين للثورة يفضي إلى أنّهما يؤكّدان أنّ الثورة ترتبط بالتعبئة الشعبية الواسعة، أو بالحركات الثورية، ويمكن تفسير الحركات الثورية بأنها نمط

(٣) Dale Yoder, «Current Definitions of Revolution,» *American Journal of Sociology*, vol. 32, no.3 (November 1926), p. 433.

(٤) Stanley A. Kochanek, «Perspectives on the Study of Revolution and Social Change,» *Comparative Politics*, vol. 5, no. 3 (April 1973), p. 314.

(٥) انظر في ذلك: Simon Cottle, «Media and the Arab Uprisings of 2011: Research Notes,» *Journalism*, vol. 12, no. 5 (2011), pp. 647-659.

من الحركات الاجتماعية التي تهدف إلى إسقاط نظام الحكم وتحوُّل القوة داخل الدولة، وتختلف الحركات الثورية بعد ذلك في ما بينها في طبيعة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ومداه؛ فبعض الحركات الثورية لا تسعى إلى تغيير المجتمع كثيراً، فهي تسعى فقط إلى إسقاط النظام الحاكم ونخبته فحسب، وهناك حركات أخرى تسعى إلى إحداث تحولات عميقة وموسعة في النظام الاجتماعي (خصوصاً توزيع الموارد والملكية والثروة). وتختلف الحركات الثورية أيضاً في ما بينها في مستوى النجاح الذي تصل إليه كل حركة، فهناك حركات فشلت في أن تستولي على القوة بالفعل، وهي ما يمكن أن نطلق عليه «الثورة الفاشلة»، وهناك حركات يمكن أن تنجح في الوصول إلى القوة والسيطرة عليها، ولكنها قد تفشل في تحقيق أهداف التحول الاجتماعي الكبير.

## ثالثاً: اتجاهات التنظير الاجتماعي للثورة

اهتمت العلوم الاجتماعية بالتنظير للثورات، من منطلق أنها أحداث نادرة وعلى درجة كبيرة من الأهمية في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع الإنساني، فمن فرنسا في تسعينيات القرن الثامن عشر، إلى فييتنام في منتصف القرن العشرين... إلخ، غيّرت الثورات العديد من الدول والمجتمعات، وأدَّت إلى ميلاد دول مختلفة على مستويات عديدة: ففرنسا أصبحت بعد الثورة قوة استعمارية كبرى في القارة الأوروبية، والثورة الروسية أنتجت قوة صناعية وعسكرية فائقة، كذلك الثورة المكسيكية أعطت وطنها القوة السياسية، لتصبح واحدة من أهم الدول الصناعية في الفترة ما بعد الاستعمارية، كذلك حوّلت الثورة الصين المشتّتة إلى الصين الموحّدة. ليس هذا فحسب، فقد مكّنت الثورات الاجتماعية الدول اللااستعمارية، مثل فييتنام وكوبا، من كسر دوائر التبعية والسيطرة.

ولم تكن تداعيات الثورات على المستويات القومية فحسب، لأنه في بعض الحالات أدت الثورات إلى نشأة النماذج والأيديولوجيات ذات التأثير العولمي، مثال ذلك الانتشار الواسع لمبادئ الثورة الفرنسية في العديد من دول العالم، ولهذا يعتبر العديد من علماء العلوم الاجتماعية أن تأثير الثورة دوماً يتعدّى حدود دولة المنبع لهذه الثورة[٦].

(٦) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979), p. 3.

وفي هذا السياق، أعتقد أنه من الأهمية تقديم عرض مختصر لأهم الرؤى والاتجاهات النظرية المفسرة للثورة في العلوم الاجتماعية، مع التركيز على بعض الأفكار والمقولات التي سوف يعتمد عليها الباحث في توصيفه للثورات العربية وتفسير بعض جوانبها.

وتأتي الأفكار الماركسية في صدارة الاتجاهات النظرية المفسرة للثورة. لقد فهم ماركس الثورات كحركات طبقية، نمت من خلال التناقضات البنائية والموضوعية داخل المجتمعات، تلك التناقضات المرتبطة بأسلوب الإنتاج، وعمليات توزيع فائض الإنتاج على القوى الاجتماعية المختلفة. لقد بدأ ماركس بالمشكلة الاجتماعية والصراع المترتب عليها، وضمن تحويل هذه المشكلة إلى قوة سياسية في تعبير واحد هو «الاستقلال»، أي في فكرته بأن الفاقة هي ثمرة الاستغلال الذي تقوم به «طبقة حاكمة» تسيطر على وسائل العنف. واتخذ ماركس من نظام الرق القديم النموذج الذي اعتمد عليه في التفسير، ذلك لأن هذا النظام يمثل بوضوح «طبقة حاكمة» على حدّ تعبيره؛ تمكنت من حيازة الوسائل التي ترغم «الطبقة المحكومة» على احتمال متاعب الحياة وأعبائها لخدمتها. وقد نشأ أمل ماركس الذي عبّر عنه بمصطلح «الوعي الطبقي» الذي ابتدعه «هيغل» من الحقيقة المجرّدة، وهي أن العصر الحديث قد حرر هذه الطبقة المحكومة، إلى الحدّ الذي باتت فيه قادرة على استعادة قدرتها على العمل، في الوقت الذي بات فيه عملها من النوع الذي لا يقاوم، بحكم الحاجة التي فرضها التحرر على الطبقة العاملة، فتحرير العمال في المراحل الأولية من الثورة الصناعية، كان متناقضاً إلى حد ما، إذ إنه حررهم عن سادتهم، ليضعهم في ظل سيد أقوى، وهو حاجاتهم وضروراتهم اليومية إلى القوة التي ترغمهم وتدفعهم، والتي تعتبر أقوى تأثيراً فيهم من العنف نفسه[٧].

فالثورة في حدّ ذاتها تتحقق عبر الفعل الجمعي الذي تقوده الطبقة الثورية الواعية بذاتها (أي الطبقة البرجوازية في ثورات البرجوازيين، وطبقة البروليتاريا في الثورات الاشتراكية)، وربما يتم دعم هذه الطبقة الثورية من خلال التحالف مع الطبقة الأخرى، مثل طبقة الفلاحين، إلا أن هذا التحالف لا يكون قائماً على الوعي الطبقي، ولا يكون منظّماً سياسياً على أساس قومي. وباختصار، يرى «ماركس» أن الثورات تنشأ من قلب أساليب الإنتاج الطبقية الانقسامية، التي تتضمن الصراع نحو التحول نحو أسلوب إنتاج آخر.

(٧) انظر في ذلك: حنة أرندت، **رأي في الثورات**، ترجمة خيري حماد (القاهرة: وزارة الثقافة، ٢٠١١)، ص ٧٩.

وخلاف ذلك، ظهرت العديد من الاتجاهات النظرية الأخرى التي حاولت تفسير كل ما يتعلق بالثورات الاجتماعية والسياسية، فهناك النظريات السيكولوجية، التي تحاول تفسير الثورات في ضوء دوافع الأفراد السيكولوجية واتجاهاتهم نحو المشاركة في العنف السياسي، أو عضوية الحركات الاجتماعية الحديثة. وهناك نظريات الإجماع العام، التي تحاول تفسير الثورات كاستجابات عنيفة من الحركات الاجتماعية والأيديولوجية نحو التفاوت وعدم التوازن في النظام الاجتماعي. والاتجاه الثالث من النظريات هو نظريات الصراع السياسي، وتوضح أن الصراع بين الحكومات والجماعات المنظمة التي تنافس على القوة، يجب أن يوضع في الاعتبار عندما نحاول تفسير العنف الجماعي أو الثورات[٨].

## ١ ـ النظريات السيكولوجية... «تيد غور» نموذجاً

من أهم المحاولات في تفسير قيام الثورات، المحاولة التي قام بها تيد غور في كتابه الشهير بعنوان: **لماذا يثور الناس؟** المنشور عام ١٩٧٠م، والذي طرح فيه فرضية تقوم على أن الثورة هي نتاج تلاقح بين الحرمان، وتدهور شرعية النظام السياسي، ونمو الأفكار الثورية (على أي نحو كانت)، فكلما ازدادت رقعة الحرمان في المجتمع، وكلما تقلصت شرعية النظام، وكلما نمت الأفكار الثورية، كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة[٩].

يربط «غور» بين الإحباط والعدوان من خلال مفهوم «الحرمان النسبي» (Relative Deprivation) الذي يشير إلى حالة عامة من السخط وعدم الرضا، قد تنتج من المقارنة بين الأشياء، كما تحدث في واقع الحياة اليومية، والأمور التي ينبغي أن تكون، يحدث

---

(٨) Skocpol, Ibid., p. 9.

وفي ما يتصل بتصنيفات الاتجاهات النظرية المفسّرة للثورة، حدّد جاك غولدستون ثلاثة أجيال: **الجيل الأول** ويتضمن أعمال كل من برنتون Brinton، وإداورد Edwards، وهو جيل اهتم بالوصف بالدرجة الأولى، وحاول تحديد الظروف والمراحل المختلفة الكافية في الثورة، ولكن افتقر هذا الجيل إلى الأساس النظري الصلب. واهتمت نظريات **الجيل الثاني** بدوافع الفعل الثوري، مع التركيز على الأفعال القصدية للثوار، سواء أكانت سيكولوجية في الأصل، أم ناشئة عن اتساع مساحات الصراع السياسي.

ويعتبر إسهام «سكوكبوُل» عن **الجيل الثالث** الذي اهتم بالسياق التاريخي ـ الاجتماعي البنائي مهماً في هذا المجال.

لمزيد من التفاصيل انظر: Matthew Soberg Shougart, «Patterns of Revolution,» *Theory and Society*, vol. 18, no. 2 (Mars 1989), pp. 249-271.

(٩) أحمد زايد، «أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى،» **الديمقراطية** (القاهرة)، العدد ٤٢ (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ص ٢١.

الحرمان نتيجة تدهور ما يتحصّل عليه الأفراد، وتدني مستويات الإشباع التي تقدمها الدولة. وعندما يصبح هذا الإحساس بالسخط وعدم الرضا الفردي منتشراً، فإن الأثر التراكمي يكون الفعل الجماهيري أو العنف أو الثورة[١٠].

ويؤكد «غور» أنه عندما يصبح الإحباط مرتبطاً بالحكومة، فإن العنف يصبح متماسكاً ويعرف وجهته، ويمكن أن يتحول إلى ثورة في أي وقت، وفي هذا السياق طرح لنا نموذجين للتغيير، يخلقان إمكانية الصراع العنيف، على الرغم من أنه ليس بالضرورة الصراع الثوري[١١].

ويطلق على **النموذج الأول** «ثورة التوقعات المتزايدة» (Revolution Rising Expectations)، التي يصبح خلالها غضب الناس مرتبطاً بالتوقعات الجديدة التي اكتسبوها، ولا يمكن إشباعها من خلال ممارساتهم الاعتيادية. تلك الفجوة التي بين التوقعات والإمكانية هي ما نطلق عليه الحرمان النسبي، والذي يعتبره «غور» مصدر السخط.

ويمكن أن نطلق على **النموذج الثاني** نموذج «تآكل الإمكانية أو القدرة»، ويكون مصدر سخط الأفراد هنا هو هبوط قدرتهم على إشباع التوقعات الثابتة وتآكلها.

## ٢ ـ نظريات الإجماع العام... تشالمرز جونسون نموذجاً

يتساوى تشالمرز جونسون (Chalmers Johnson) مع ماركس في تحليل الثورات من وجهة نظر النظريات السوسيولوجية الكبرى في ما يتصل بالتغير والتكامل الاجتماعي. ووضح ذلك لدى جونسون من خلال عمله المعنون بـ «التغير الثوري»، وعرف جونسون الثورات على أساس النظام الاجتماعي ـ القيمي. وهو يشير إلى أن العنف والتغيير من السمات المميزة للثورة، وأننا إذا أردنا صناعة ثورة فإنه يجب أن نقبل العنف من أجل تغيير النظام، وإذا ما نجحت الثورة في تفعيل التغيير في البنية الاجتماعية، فإن ما تغيِّره الثورة فوق كل ذلك، هو التوجهات القيمية المحورية في المجتمع.

وتواجه السلطات القائمة ـ التي تتآكل شرعيتها ـ كل هذه العمليات من خلال الاعتماد أكثر فأكثر على العنف وآليات التعسر، وتستطيع هذه الآليات إنجاز أهداف

(١٠) Goodwin, «Revolutions and Revolutionary Movements,» p. 405.

(١١) Ted Robert Gurr, «The Revolution: Social Change Nexus: Some Old Theories and New Hypotheses,» *Comparative Politics*, vol. 5, no. 3 (April 1973), p. 365.

السلطات القائمة، ولكن لفترة قصيرة. ويؤكد جونسون أن السلطات الذكية والماهرة هي فقط التي تنفّذ الإصلاحات المطلوبة في المجتمع، ولكن إذا كانت السلطات عنيدة، فإن الثورة سوف تعترض التغيير في النظام، حتى لو اضطرت إلى اللجوء إلى العنف. وأكد جونسون أن الثورة قد تحدث من خلال ظهور بعض العوامل مجتمعة بمحض الصدفة. وتساهم هذه العوامل في تقليص أو شلّ قدرة السلطات على الاعتماد على وسائل القهر[١٢].

ويرى «جونسون» أن الثورة الناجحة هي التي تحقق إعادة التكامل والتزامن بين قيم النظام الاجتماعي العام، ومثل هذا الهدف عجزت سلطات ما قبل الثورة عن تنفيذه، وكان هذا سبباً وراء تراجع شرعيتها.

ومراجعة أفكار جونسون تفضي إلى أن نظريته عن المجتمع والتغيير الاجتماعي، تجعل من التوجهات القيمية والشرعية السياسية، عوامل رئيسية لظهور المواقف الثورية، حيث تتم تهيئة البنية الاجتماعية للتغيير الثوري، وذلك من خلال فحص بنية قيم النظام ومشكلاتها، حتى يأتي التغيير الثوري لإنجاز أهداف محددة سلفاً.

## ٣ـ نظريات الصراع السياسي... «تشارلز تيلي» نموذجاً

يعدّ عمل تشارلز تيلي المعنون بـ«من التعبئة إلى الثورة»، أهم الأعمال الممثلة لاتجاه الصراع السياسي، وقد ولد هذا الاتجاه من خلال معارضته الأساسية لتفسيرات الإحباط والعدوان الخاصة بالعنف السياسي، والتي ظهرت من خلال أعمال تيد غور وغيره.

يميل تشارلز تيلي إلى اعتبار درس الثورات مثل دراسة الزلازل، فعندما تحدث واحدة، يحاول المنظّرون والعلماء رصد ما يحدث خلالها وفهمه وتفسيره، وبناء النظريات التي يمكن أن تساعدهم في فهم الثورة التالية، ومع ذلك لا تزال الثورة التالية تدهشنا وتدفعنا نحو مراجعة أفكارنا القديمة[١٣].

وقد حاول «تيلي» تحليل عمليات التغيير الثوري في ضوء الإطار العام المفسر لتعبئة الحركات الاجتماعية في العصر الحديث، وذلك من منطلق أن أحد سمات عالم مشحون بأفكار الالتزام السياسي والمشاركة السياسية، هو وجود ميل لدى الجماعات

(١٢) Skocpol, *States and Social Revolutions*, p. 12.

(١٣) Charles Tilly, «In Search of Revolution,» *Theory and Society*, vol. 23, no. 6 (December 1994), p. 801.

إلى العمل النشط نحو تعبئة وتطوير مصالحها ومثالياتها، فالحركات الاجتماعية هي وسائل لتعبئة موارد الجماعة المبعثرة في إطار نظام سياسي معيَّن، أو تكون قد تعرّضت للقمع من قبل سلطات الدولة. وينظر تيلي إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها القيام بمجموعة من الأنشطة والممارسات للدفاع عن مبدأ ما أو أهداف محددة. وتتضمن الحركة اتجاهاً عاماً للتغيير، من خلال مجموعة من الأفراد الذين يحملون عقيدة واحدة وأفكاراً متشابهة، ويتفقون على أهداف فعلهم الجمعي(١٤).

ويشدد تيلي على بنية الحركات الاجتماعية، ومستوى ترابط أفرادها وتوحدهم في سياق الفعل الجمعي، وأخيراً الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الحركة حتى تحقق الأهداف التي اتفق عليها معظم أعضائها. وعلى هذا الأساس اعتبر «تيلي» الثورة جزءاً من الفعل الجمعي الذي تقوم به الحركات الاجتماعية، وتأتي في ظل ظروف «تعدد السيادة». وهذا المفهوم الأخير يشير إلى أن الدولة في سياقات معينة لا تملك رقابة كاملة على منطقة نفوذها وحكمها. هنا تفقد آليات السيطرة، وتتآكل قدرتها على توجيه آليات عنيفة للردع، وتتزايد الصراعات الداخلية والخارجية بين النخبة الحاكمة وتياراتها المتصارعة من ناحية، والنخبة المعارضة من ناحية أخرى(١٥).

وعلى هذا تكتسب الحركات الاجتماعية الثورية قوة دفع في ظل ظروف تعدد السيادة، خصوصاً إذا حاولت السلطة القائمة أن تبقي على قوتها باستخدام أساليب القمع، ويمكن أن يرتبط هذا في أحيان كثيرة بعدم رغبة الحكومة ـ أو عدم قدرتها ـ فجأة على إشباع الحاجات المختلفة التي كانت تتوقع قطاعات عريضة من السكان أن تقوم الدولة بتوفير مستويات عالية لإشباعها.

ويذهب «تيلي» إلى أن الثورة هي عملية انتقال للسلطة من فريق إلى آخر، وتتم من خلال مرحلتين: العملية **الأولى**، وهي «الوضعية الثورية» التي تأتي على خلفية أزمات المجتمع، خصوصاً الأزمات السياسية، وترتبط هذه العملية بثلاثة عوامل، هي:

أ ـ بروز تحالف يطالب بالسلطة، ويسعى إليها بالاعتماد على التناقضات الموجودة في الدولة.

---

(١٤) تشارلز تيلي، **الحركات الاجتماعية**، ترجمة ربيع وهبة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١٤.

(١٥) Linda Buttonhole, *Social Movements, Political Reform and the Transfer of Sovereignty in Hong Kong* (Denver: The Faculty of The Graduate School of International Studies, 1990), p. 43.

ب ـ حشد الأفراد خلف هذا التحالف ومطالبه.

ج ـ عجز النخبة الحاكمة عن القضاء على التحالف الذي يسعى إلى السلطة.

أما العملية **الثانية**، فهي «النتيجة الثورية»، وتتضمن عملية انتقال السلطة والقضاء إلى سلطة الحكم القديمة[١٦].

وأخيراً، فإن «تيلي» يذهب إلى أن الثورة يحركها التحرك الواعي والهادف نحو تحقيق مصالح «التغيير»، وتحدث الثورة عندما تقوم الحركات الثورية وتتحرك نحو تحقيق أهدافها، من خلال تعبئة الأفراد وحشدهم خلف تلك الأهداف. واعتمد «تيلي» في الوصول إلى هذه الرؤية على مناهج التاريخ ونظريات علم الاجتماع، واهتمام واضح وعميق بالحركات الاجتماعية ودورها عبر المراحل التاريخية المختلفة.

وبخلاف ما تم عرضه من اتجاهات نظرية لتفسير الثورات في العلوم الاجتماعية، هناك إسهام سكوكبُل، من خلال كتابها **الدولة والثورات الاجتماعية** الذي طرحت فيه رؤية ومنهجاً بنائياً لدراسة الثورة، والتركيز على المكوّنات والقدرات الهيكلية للدولة ومواطن قوتها وضعفها. وتميز «سكوكبُل» بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، باعتبارها أن الأولى هي التغيير في مؤسسات الدولة (مثال الثورة الأمريكية)، بينما الثورة الاجتماعية هي تغيير يحدث في البنية الاجتماعية بأكملها (مثال ما حدث في الثورة الصينية). وتنتج الثورة الاجتماعية من خلال ظهور بعض الشروط البنائية المواتية داخل نظام حكومي قائم، والتي يستغلها الثوار، إضافة إلى أهمية السياق العالمي في تهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى الثورة الاجتماعية. وتنشأ هنا الأزمات الثورية التي تنتج من عدم قدرة الحكومة القائمة على التوافق بين متطلبات الشأن الداخلي، والمواقف العالمية المتغيرة. ففي السياق الداخلي، تزداد الانقسامات الطبقية، وتفشل الدولة في تحقيق الإصلاح الداخلي، والحدّ من الانقسامات والتفاوتات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة[١٧].

بالاستناد إلى ما سبق عرضه من أفكار ورؤى تنظيرية حول الثورات في العالم، سوف نحاول أن نقدم وصفاً وتفسيراً لواقع التحولات التي تشهدها بعض دول المجتمع العربي، في ضوء العديد من المقولات والرؤى التفسيرية السابقة، مع الأخذ في الاعتبار

(١٦) Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (New York: Random House, 1978), p. 149.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٥.

أن الثورات العربية نفسها سوف تضيف الكثير إلى خبرات الثورات العالمية، وسوف نرصد الطابع المميز للثورات العربية، خصوصاً في ما يتصل بطابعها السلمي، وتأثير ثورة المعلومات والاتصالات فيها، ودور الشباب، وعدم وجود قيادات معروفة لدى معظم الثورات العربية.

## رابعاً: المدّ الثوري في المجتمع العربي

لقد أصبح الوطن العربي مركزاً للموجة الراهنة من المدّ الثوري في العالم خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بعد أن كانت موجات المدّ الثوري الأخيرة متمركزة في القوقاز وآسيا الوسطى في مطلع العقد الماضي، وقبلها كانت دول شرق أوروبا في العقد الأخير من القرن العشرين.

ومنذ بداية هذا المدّ الثوري، قام العديد من الباحثين في عدد من العلوم الاجتماعية ببذل الجهود البحثية من أجل توصيف طبيعة ما يحدث في مجتمعات الوطن العربي، وظهر إلى حد ما بعض صور التباين والجدل في توصيف ما يحدث، تجسد ذلك في فريق من العلماء اعتبر ما يحدث هو بالدرجة الأولى ثورة، بينما هناك فريق آخر نظر إلى ما يحدث باعتباره مجموعة من الانتفاضات أو الأحداث الاضطرابية[١٨]، وفريق ثالث يذهب إلى أن ما يحدث هو بالأساس حركة احتجاجات إصلاحية، أي موجة متتالية ومتطورة من الاحتجاجات المختلفة في الأهداف، المتشابهة في طبيعتها الإصلاحية، وتتمثل هذه الطبيعة بتغيير أو إصلاح جانب معيَّن من جوانب المجتمع، وفقاً لرؤية الأفراد المشاركين في الاحتجاج.

ويمكن حسم هذا الجدل والاختلاف، من خلال تأكيد تنوع حالات التغيير والاحتجاج في المجتمعات العربية، فهناك حالات مثل تونس، ومصر، وليبيا، هي بالأساس ثورة، وتتوافر فيها معظم الأبعاد والمضامين التي يطرحها علماء الاجتماع من خلال مصطلح «الثورة».

ففي ضوء المعاني التعريفية التي تم عرضها سابقاً، يمكن التشديد على أن بعض حركات التغيير التي يشهدها الوطن العربي (خاصة في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن،

(١٨) سامح راشد، «حصاد الربيع العربي في عامه الأول،» **شئون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ القاهرة)، العدد ١٤٨ (شتاء ٢٠١١)، ص ١٧.

وسورية)، هي بالدرجة الأولى عبارة عن ثورة خرج الشعب نفسه فيها، وعلى نطاق واسع، ليطالب بضرورة الإصلاح والتغيير وإسقاط النظام، أي إحداث تحول في موازين القوة داخل المجتمع، بينما هناك حركات تغيير أخرى لا يمكن اعتبارها ثورة، فالاحتجاجات في البحرين، على سبيل المثال، لا ينطبق عليها هذا الخروج الكثيف للشعب، حتى الآن، لأنها تعكس قطاعاً معيّناً من الشعب هم الشيعة[١٩]، مع الأخذ في الاعتبار أن الثورات والاحتجاجات في الوطن العربي لا تزال تتفاعل، وأن اكتمالها وتداعياتها على الدول والمجتمعات العربية لم يتبلور بالشكل النهائي، وقد يحتاج ذلك إلى عدد من السنوات.

وعلى هذا، وإجمالاً للقول، يمكن التمييز بين مجموعتين من الأقطار العربية التي تشهد الربيع الديمقراطي، وتتمثل **المجموعة الأولى** في الدول التي شهدت الثورة، وتمت إطاحة النظم الحاكمة فيها، وتضم كلاً من تونس ومصر وليبيا واليمن، وقد ينضم النظام السوري إلى هذه القائمة. أما **المجموعة الثانية** فهي الأقطار العربية التي شهدت وتشهد حركات احتجاجية بشكل أو بآخر، وقد دفعت هذه الحركات الاحتجاجية النظم الحاكمة إلى اتخاذ خطوات إصلاحية متفاوتة في طبيعتها وأهميتها، لتلبية بعض مطالب المحتجين، ومنها: المغرب، والأردن، والجزائر، وعُمان، والكويت، والبحرين. ولا يزال الأردن يشهد احتجاجات شعبية واسعة للمطالبة بمزيد من الإصلاح ومكافحة الفساد، كما لا تزال سمة التوتر والتأزم هي الغالبة على العلاقة بين السلطة الحاكمة وقوى المعارضة في البحرين[٢٠].

## خامساً: لماذا يحتج ثم يثور الإنسان العربي؟

من المتفق عليه إلى حدّ كبير أن لكل ثورة خصوصيتها التاريخية التي تنبع من الظروف والسياقات الاجتماعية المتباينة التي تحيط بالثورة، وطبيعة العمليات المصاحبة لها، والنتائج المترتبة عليها. ولهذا حذر «تلي» من محاولة أن تهتم العلوم الاجتماعية بالبحث عن ذلك النموذج الواحد غير المتباين عن الثورة وتفسيراتها[٢١]. ومع وضع ما

(١٩) حسنين توفيق إبراهيم، «الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي،» **كراسات استراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة)، العدد ٢٢٥ (٢٠١١)، ص ٦.

(٢٠) Tilly, *From Mobilization to Revolution*, p. 800.

(٢١) عصام عبد الوهاب، «ما قبل النقد: مدخل لقراءة تقرير التنمية الإنسانية العربية،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ٤ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ١٢.

سبق في الاعتبار، إلا أنني سوف أحاول في هذا السياق رصد العوامل المشتركة التي ولّدت ثورات الربيع العربي واحتجاجاته، والدوافع المختلفة التي تدفع الإنسان العربي إلى الاحتجاج أو الثورة، وتحليلها، وذلك في ضوء العديد من الأفكار والمفاهيم التي تم عرضها في العنصر السابق. هذا ما أكده تقرير «**حال الأمة العربية، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١**» الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، حيث أشار إلى أن كل الأقطار العربية، مهيأة بدرجة أو أخرى، لانفجار وشيك بحكم توفر جملة ظروف سياسية واقتصادية مركبة. فمن الناحية السياسية، هناك قضية «التوريث» في عدد من البلدان العربية، منها مصر وليبيا واليمن، وظاهرة استشراء الفساد بصوره المختلفة، حيث احتلت البلدان العربية مواقع متأخرة في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، فجاءت تونس في المرتبة ٦٢، والجزائر ٩٢، ومصر ١١٥، وليبيا ١٢٦، واليمن ١٤١، وسورية ١٤٧[٢٢].

من المؤكد أن هناك العديد من المجتمعات العربية الثائرة التي تتضمن شرائح اجتماعية عديدة ومتباينة عانت الحرمان النسبي، الذي لم يتجسد في أسس مادية فحسب، بل يمتد إلى صور من الحرمان الاجتماعي والسياسي والنفسي. لقد عايش معظم أفراد المجتمع العربي عملية سلب لوجودهم الاجتماعي، ولقد طاول هذا الحرمان كلاً من الجماهير الشعبية، وأفراد النخبة الطامحة. لقد تولّدت الحركات الاحتجاجية والثورية في المجتمع العربي من خلال نضالات الحياة اليومية المتأسسة على الشعور بالحرمان لدى معظم أفراد هذه المجتمعات وتجذّره في مستويات عديدة ومتباينة، وفشل الدولة في معظم هذه المجتمعات في مواجهة صور الحرمان، يؤشر إلى أننا بصدد دول ونظم للحكم أصابها العجز والشره. وتختلف هذه النضالات اليومية من النضال الصامت السلبي عبر الامتعاض والانسحاب والنقد الشفاهي، إلى الجماعات المنظمة التي تقوم على شكل من أشكال التشبيك الاجتماعي، مروراً بالاحتجاجات العارضة والخطاب الثقافي والإعلامي المعبأ بالثورة.

على هذا الأساس، يمكن لنا أن نفهم لماذا أقدم محمد بوعزيزي على إشعال النار في نفسه في مدينة سيدي بوزيد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠. نحن هنا بصدد فعل تحدّ يائس، قام به بعد محاولاته الفاشلة واليائسة ليعمل كبائع متجول، حتى يستطيع أن يعول أسرته، ومثل هذا الفعل يتأتى نتيجة الحرمان المطلق الذي لازم هذا الفاعل

(٢٢) أحمد إبراهيم محمود [وآخرون]، **حال الأمة العربية ٢٠١٠ ـ ٢٠١١: رياح التغيير**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

وشرائح كثيرة مثله. نحن هنا بصدد قطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الدنيا في عدد من أقطار الوطن العربي، وصلت إلى درجة الفقر المدقع. ولقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول انتشار سلسلة متصلة من مظاهر الفقر ومسبّباته على نطاق واسع في البلدان العربية؛ مثال الرعاية الصحية المتدنية أو المفقودة، وانحسار فرص الحصول على التعليم الجيد، وتدهور البيئة السكنية ـ سواء أكانت حياً فقيراً ملوثاً في منطقة حضرية أم بيئة ريفية ـ وضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها[٢٣]. وأشار التقرير أيضاً إلى أن الحرمان واللامساواة في القدرات والفرص هو أكثر استشراء من فقر الدخل أو اللامساواة الاقتصادية، فنسبة الحرمان بمعايير التنمية الإنسانية تبلغ ٣٢,٤ بالمئة، وارتبط ذلك بانخراط العديد من بلدان المنطقة العربية، وبشكل غير مدروس في ما سمّي ببرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الآتية في معظمها من الخارج[٢٤].

يضاف إلى ما سبق ارتفاع نسبة البطالة العربية عموماً، وعلى المستوى القطري، فقد وصلت نسبة العاطلين من العمل حتى نهاية عام ٢٠٠٢ إلى حوالى ٢٣ مليون نسمة من مجموع القوى العاملة العربية التي تقدر بحوالى ١٠٠ مليون إنسان، مع العلم أن معظم هذه النسبة هي من البلدان العربية غير النفطية (مصر، الأردن، المغرب، اليمن، السودان، فلسطين)، وللمرة الرابعة يشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٣ إلى أن معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط بلغ ١٥ بالمئة في المتوسط[٢٥].

وبالتركيز على عوامل قيام الثورة في كل من تونس ومصر، نجد أن الوضع الاقتصادي في كليهما كان سبباً في اشتعال الثورة في البلدين. فرغم أنهما كانا يحظيان بمعدلات عالية للنمو تراوحت بين ٤ و٧ بالمئة في البلدين خلال الأعوام الأخيرة، إلا أنهما كانا يعانيان ارتفاع معدلات البطالة، وسوء توزيع عوائد النمو. ولا أدل على ذلك من أن نسبة لا يستهان بها من شعبي البلدين تعيش تحت خط الفقر. كما كشفت الأموال الليبية الهائلة ـ التي جمدتها الدولة الغربية ـ والمملوكة من القذافي وأبنائه وأنصاره عن ضخامة حجم الفساد السياسي في ليبيا[٢٦].

---

(٢٣) **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩** (أبو ظبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩)، ص ٨ ـ ٩.

(٢٤) مهيوب غالب أحمد، «الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٤ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، ص ١٥١.

(٢٥) محمود [وآخرون]، **حال الأمة العربية ٢٠١٠ ـ ٢٠١١: رياح التغيير**، ص ١٣٧.

(٢٦) زايد، «أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى،» ص ٢٥ ـ ٢٦.

يحدث كل هذا داخل الدولة، وأصدق توصيف لنمط الدولة في معظم مجتمعات الوطن العربي، ذلك الذي أطلقه «أحمد زايد»، وهو مفهوم **الدولة الواهنة**، وهي ليست دولة رخوة فحسب، ولا هي دولة فاشلة فحسب، بل هي دولة تدير الفساد، أي أنها تدير الأطماع، وتدير المصالح الشخصية، وتضخم من أجهزتها ورموز سلطتها، دافعة بالشعب إلى الوقوف في دائرة الظل مهمّشاً، حائراً، مكتئباً، لا يملك من أمر نفسه إلا الشكوى والامتعاض، وفي كل الأحوال فهي دولة لا تحكمها معايير، ولا قوانين، فتضعف فيها الروح العامة والإرادة العامة، فتخمل ويصيبها العجز والوهن[٢٧].

وارتبطت صور الحرمان هذه مع نخبة تدير الدولة والمجتمع من دون رؤية سياسية واضحة، بقناعة مطلقة بأنه ليس من مصلحتها إجراء تحولات ديمقراطية طالما أن مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع العوائد والمنافع الاقتصادية. وجرى هنا تخليق صيغة عربية تجمع بين التحرر الاقتصادي والتسلط السياسي، وتمسكت السلطة في الأقطار العربية برفضها القاطع لقبول مبدأ الشريك في الحكم، وغاب تماماً عن الواقع العربي مبدأ التداول على السلطة، فالتغيير السياسي إما بالوفاة أو خلع الأمير لسابقه، أو الأزمات السياسية الحادة (الجزائر). وزاد احتقان المجال السياسي العربي بانتشار صيغ ومشروعات توريث الحكم في الجمهوريات، ومثال هذا المجال السياسي وسماته يكون مُحرِّضاً على الثورة.

ولقد وصف «سعد الدين إبراهيم» العوامل الحقيقية التي تقف خلف معظم ثورات الربيع العربي، منها الاستبداد السياسي، وغياب الحريات العامة، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. ولأن الشباب (١٥ ـ ٣٠) هم الكتلة السكانية الأكبر في المجتمعات العربية، ولأنهم الأكثر شعوراً بـ «الحرمان النسبي»، والأكثر قدرة على التواصل والحركة، فلم يكن مستغرباً أن يكونوا هم طليعة المحتجين. وضاعف من غضبهم، وتحوله إلى ثورة، استمرار حكامهم المستبدين في تجاهل مطالبهم[٢٨].

---

(٢٧) سعد الدين إبراهيم، «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق (الملف الثاني): عوامل قيام الثورات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٥، العدد ٣٩٩ (أيار/ مايو ٢٠١٢)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢٨) «حلقة نقاشية: أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي،» شارك في الحلقة خير الدين حسيب [وآخرون]؛ قدّم ورقة العمل عبد الإله بلقزيز؛ قدّم للحلقة وأدار الحوار السيد يسين، **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٧٨ (آب/ أغسطس ٢٠١٠)، ص ٩٠ ـ ٩١.

ورصد عبد الإله بلقريز بدوره، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي، والتي أدت إلى إنتاج حالة من الانسداد السياسي، التي تتجسد في ثلاث سمات للأنظمة السياسية العربية، وهي على النحو التالي[٢٩]:

١ ـ الاحتكار غير المسبوق ـ حدة وكثافة ـ للسلطة من قبل حزب أو فريق أو فرد، غالباً ما تكون سلطته واجهة مدنية للعسكر أو أجهزة الأمن، وبات الاحتكار يفرض نفسه بأدوات «دستورية» و«ديمقراطية» يفقأ بها عيون معارضيه، ويسحب البساط من تحت أقدام احتجاجهم. ولقد أصبح مألوفاً تفصيل الدساتير على مقاسات الرؤساء المُجدد لهم قصد تمكينهم من البقاء لأطول مدة يحلو لهم أمرها. وهنا أصبحت الانتخابات الرئاسية كبيعة عصرية مُمأسسة، أقامت خلطتها الكيميائية العجيبة بين السياسة الشرعية والفقه الدستوري الحديث، بين الدولة السلطانية والدولة الحديثة، وتلك بدعة سياسية من بدع النخب السياسية العربية.

٢ ـ التحول الدراماتيكي للفكرة الجمهورية في النظام السياسي العربي إلى فكرة ملكية جديدة عن طريق ابتداع صيغة التوريث، وحمل المؤسسات الرسمية ـ الحزبية والحكومية ـ على إضفاء الشرعية عليها وإنفاذها إلى الاشتغال النشط بقصد إخراجها عندما يأتي أوان انتقال السلطة.

٣ ـ الانتقال المتدرج والمخيف من أزمة الشرعية الدستورية إلى أزمة الشرعية الوطنية، وبداية فقدان النظام السياسي لآخر ما كان يبرره ويوفر له الحد الأدنى من المقبولية، حتى في صورتها الاضطرارية التي تفرضها إكراهات الواقع لا إرادات الناس. وأكد «عبد الإله بلقريز» هنا أيضاً أن النظم العربية كافة ـ وعلى تفاوت ـ تعاني فقدانها الحاد للشرعية الدستورية والديمقراطية، فهي ولدت من أي شيء ما عدا من صناديق الاقتراع، ومن الإرادة العامة الحرة للشعب. أما من عرف منها دستوراً وحياة نيابية، فاستعمله كطلاء حديث يخفي شروخ الشرعية وصدوعها الناشئة منذ لحظة التكوين، وتعاني أيضاً تآكل شرعيتها الوطنية على صعيدين: على صعيد المشروع التنموي الذي توقف وانقلب إلى نقيضه، وعلى صعيد المشروع الوطني الذي جنح للسلم.

يمكن النظر إلى الملامح الاقتصادية والسياسية والحياتية لمعظم المجتمعات العربية، والتي عرضها الباحث في الفقرات السابقة، من خلال مفهوم «سكوكبول»

(٢٩) Alexaner J. Motyl, «Concepts and Skocpol: Ambiguity and Vagueness in the Study of Revolution,» *Journal of Theoretical Politics*, vol. 4, no. 1 (1992), p. 101.

للأزمة، تلك الأزمات التي تربك الدولة والمجتمع بدرجات عالية من الصراع والتوتر البنائي، والتي تجعل من الثورة أو الانفجار عملية حتمية[٣٠].

وخلاصة القول هنا إن السمة العامة والحاضرة بدرجات متفاوتة في البنية الاجتماعية العربية، هي أنها بنية محمّلة بكل عوارض الثورة أو الانفجار، بنية اجتماعية احتضنت الاستبداد، وقامت بإعادة إنتاجه، والحصيلة مجتمعات تعاني الركود والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والتفاوت الخطير في توزيع الثروة الوطنية، وفجوة تتسع يومياً بين الأغنياء والفقراء، وفقراً يتنامى يوماً بعد يوم، ومزيداً من الجماهير المهمّشة، وفي إطار ذلك نكون بصدد بنية اجتماعية لمجتمع يفقد تدريجياً السيطرة على شروط وجوده الاجتماعي وبقائه واستمراره.

## سادساً: المجتمع العربي من الحرمان إلى التحالفات العابرة للطبقات

بالاستناد إلى ما سبق عرضه من صور الحرمان التي تعانيها شرائح طبقية متعددة في بعض المجتمعات العربية، فإن البنية الاجتماعية معبأة بعوارض الاحتجاج والثورة ودوافعهما، وهذا ما تدعمه إسهامات عديدة في تراث علم الاجتماع، تؤكد أن الثورات بدرجة أساسية تحدث في مجتمع يعيش أفراده أو قطاع كبير منهم في ظل صور متعددة من الحرمان النسبي، الذي يطول الجماهير العامة وشريحة من النخبة، على حد السواء.

وتضافرت صور الحرمان هذه مع العديد من العوامل الأخرى، وسوف يتم في الأجزاء التالية مناقشة عدد منها؛ مثال الحركات الاحتجاجية والثورية، والميديا الاجتماعية الجديدة، لتدفع بعض شرائح المجتمع العربي نحو الاحتجاج والتظاهر، والخروج في أشكال متعددة للفعل الجمعي، ذلك الفعل الذي كان خلال السنوات السابقة ينمو ويتطور خلال البنية الاجتماعية العربية.

ولقد تجسد هذا الفعل الجمعي خصوصاً خلال أيام الثورة ـ وعلى وجه الخصوص الثورات التونسية والمصرية والليبية ـ في العديد من التظاهرات والاحتجاجات الكبيرة، التي تدعمت بتحالفات عابرة للطبقات (Cross-Class Coalitions)، تشكّلت من

(٣٠) Jack A. Goldstone, «Cross-Class Coalitions and Making of the Arab Revolts of 2011,» *Swiss Political Science Review*, vol. 17, no. 4 (2011), p. 457.

شرائح اجتماعية وجماعات تنتمي إلى مواقع طبقية مختلفة. وتعدّ هذه التحالفات من ميكانيزمات نجاح الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا، وتحقيقها لأهدافها المبدئية التي تمثلت بإسقاط النظام ونخبته الحاكمة.

فالاحتجاج لو حاز دعم طبقة معينة أو جماعة واحدة (مثال الفلاحين، أو العمال، أو الطلاب ... إلخ) يواجه مخاطر إمكانية أن يتعامل النظام الحاكم مع هذا الاحتجاج باعتباره حركة انفصالية، ويعمل على ضمان دعم نخب وأفراد القطاعات الأخرى من سكان المجتمع لمواجهة ذلك التهديد. أما إذا كان الاحتجاج يعتمد على تحالف جماعات طبقية كبيرة، ويتباين وضعها الذي تحتله على سلّم التدرّج الطبقي، فإن هذا يجعل من الصعوبة على أي نظام حاكم أن يواجه مثل هذا الاحتجاج، أو أن يبني تحالفاً آخر ضد هذا التحالف العابر للطبقات[٣١].

ويؤكد البحث الراهن في الدور المحوري للتحالفات العابرة للطبقات ـ التي تشكّلت بشكل تلقائي في ثورات كل من تونس، ومصر، وليبيا، على وجه الخصوص ـ انتصار هذه الثورات على نظم للحكم مستبدّة وتاريخية، وتعتمد على ترسانة أمنية كبيرة. ويمكن لنا التدليل على هذه الحقيقة من خلال عرض موجز لبعض تفاصيل الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا وأحداثها، والطريقة التي تشكّل بها هذا التحالف الطبقي، وخصوصاً أن هذه الثورات نجحت في إسقاط الحاكم ونخبته السياسية، وذلك على النحو التالي:

## ١ ـ ثورة سيدي بوزيد في تونس

نشأت الاحتجاجات الأولى ضد نظام بن علي في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، في سيدي بوزيد، عندما احتج شباب المدينة على قيادة حكومة الإقليم وممارساتها. تلا ذلك قيام أحد سكان المدينة، وهو محمد بوعزيزي بإحراق نفسه، كفعل يعبّر به عن مشكلاته ومعاناته وصور الحرمان التي تحيط به. واتسعت بعد ذلك دائرة الاحتجاجات تضامناً مع بوعزيزي، ولأنه كان هناك الكثير من أهل تونس يعانون مثلما كان هو يعاني، ومع ذلك قامت الشرطة بقمع هذه الاحتجاجات وبسرعة،

(٣١) انظر في ذلك: توفيق المديني [وآخرون]، **الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، تحرير عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)؛ كمال بن يونس، «التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨٤ (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ص ٦٠، و Goldstone, Ibid., p. 458.

وباستخدام كل الوسائل المتاحة لها من قنابل مسيّلة للدموع إلى الرصاص الحيّ، ومع ذلك انتشرت مشاهد هذه الاحتجاجات خارج سيدي بوزيد من خلال وسائط الميديا الاجتماعية المختلفة، وظهر اهتمام ورأي عام قومي في تونس حول هذه الأوضاع. ومع مرور الوقت شاركت وتضامنت جماعات من العمال، والمحامين، والطلاب في التظاهرات الاحتجاجية. وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ نظم نشطاء الاتحاد العمالي عدد من التظاهرات، وقاموا بعمليات تعبئة لمختلف شرائح المجتمع التونسي، بهدف التضامن مع بوعزيزي، والإعلان عن مشكلاتهم التي يعانونها في مطالب عامة، وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ كان هناك احتجاج من جانب المحامين بالقرب من القصر الحكومي. وفي بداية كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ انضم الطلاب إلى التظاهرات والاحتجاجات، ثم انضم إلى هذا التحالف التلقائي جماعات من المدرّسين، ونظّموا إضراباً قوياً في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ووقعت بعد ذلك أحداث القصرين، وتلاه يومي ٨ و٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (التي سقط فيها نحو ٥٠ شهيداً وعشرات الجرحى)، ثم التظاهرات التي بلغت أقصاها في صفاقس وقابس والساحل والعاصمة في الأيام الثلاثة التي سبقت فرار بن على مساء الجمعة ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١[٣٢].

لقد كان تحالف شرائح اجتماعية عديدة ومتنوعة في تونس، مثل العمال، والطلاب، والمحامين، والمعلمين، والحركات العمالية والإسلامية، وعبر أكثر من مدينة من المدن الرئيسية، وتحركها في فعل جمعي واحد يتسم بدرجة عالية من الاتفاق على المطالب والهدف، من العوامل الداعمة للثورة التونسية ونجاحها.

## ٢ ـ ثورة أهل مصر

لا بد في البداية من الإشارة إلى أن بداية الحركة الاحتجاجية في مصر تزامنت مع الانتفاضة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، ولكن سرعان ما انتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» في عام ٢٠٠٤، والتي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثر واضح في نشر ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري، إلا أنّ قدراتها على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات في أوفر

(٣٢) خالد كاظم أبو دوح، «قراءات في الحركات الاحتجاجية العربية (ملف): ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير في برّ مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٨٧ (أيار/ مايو ٢٠١١)، ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

التظاهرات حظاً، ورغم المحاولات التي بذلها أعضاء حركة «كفاية» من خلال الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية على أجندتها، لجذب مزيد من المناصرين، مثل «كفاية ظلم، كفاية فساد، كفاية بطالة»، إلا أن ميدان عمل هذه الشعارات ظل نخبوياً، ولم يستطع حاملوها أن ينفذوا إلى الشارع، وإلى القوى الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات.

وتجسّد انتشار ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري خلال العديد من الاحتجاجات المطالب الاجتماعية ذاتها، والتي قامت بها جماعات اجتماعية وفئوية مختلفة، للتعبير عن المطالب الحياتية المُلحّة والمباشرة، وفي الغالب لم يكن ميدان هذه الاحتجاجات هو الشارع، وإنما محل العمل للتعبير عن تضرر العاملين من التعسف أو بخس حقوقهم. وهكذا تدحرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع هنا، ومصنع هناك، ومن مؤسسة إلى أخرى. وقد أعطى النجاح النسبي الذي حظي به بعض هذه الاحتجاجات، دفعة قوية لفئات وشرائح اجتماعية عديدة لم تكن قد احتجّت، وامتدت الاحتجاجات في المجتمع المصري رأسياً وأفقياً، حيث لم تعُد الاحتجاجات تقتصر على العمال، بل بات يشارك فيها أيضاً الموظفون والمهنيون والفلاحون والأهالي، ولم تعُد تقتصر جغرافياً على المناطق الصناعية أو على العاصمة، بل أخذت تنتشر في الإسكندرية والغربية، وشهدت أيضاً توجهاً إلى التضامن بين مختلف الفئات المحتجّة(٣٣).

وفي ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، بدأ اليوم بتظاهرات احتجاجية ومسيرات تطالب بالتغيير، وذلك بمشاركة وتحالف آلاف المصريين في القاهرة وعدد من المحافظات الأخرى، استجابة لدعوات نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

وخلال الأيام القليلة التالية استطاع المحتجّون مقاومة جهود الأجهزة الأمنية لقمع التظاهرات، وبدت ملامح احتجاج ثوري، وتطورت مطالب الثوار، وتجمعت في شعار ومطلب أساسي مُؤدّاه «الشعب يريد إسقاط النظام». وكانت المعادلة هنا على النحو التالي: كلما زاد الانفعال الأمني، زادت الحشود وتوسعت جغرافياً، واشتعلت الثورة أكثر فأكثر. ولقد حقق تحالف الشعب المصري بمختلف شرائحه الطبقية والتحامه بالحركة الاحتجاجية وخروجه إلى الشارع، ولأول مرة بهذه الكثافات المليونية، الاتفاق

(٣٣) Goldstone, Ibid., p. 459.

الجمعي الذي دفع جميع المناهضين للنظام السياسي القائم، وجميع شرائح المجتمع وطبقاته التي تعاني بشكل أو بآخر، إلى الوقوف صفاً واحداً، رغم اختلاف المطالب والدوافع والخلفيات السياسية والفكرية والاجتماعية.

واتساع التحالف العابر للطبقات المصرية والتحامه مع الحركة الاحتجاجية، ساعد على عدم استخدام الجيش لنيران أسلحته. ومن دون شك، كان للجيش أجندته الخاصة بما في ذلك القضاء على مشروع التوريث، ولكن المحتجّين الذين كانوا يمثلون «كل المجتمع»، جعلوا من السهل على الجيش وقياداته أن يعلنوا عدم تخليهم عن مهمتهم في حماية المجتمع، وأثبت هذا التحالف أهميته ومحوريته في إنجاح الثورة المصرية[٣٤].

## ٣ ـ الثورة والحرب الأهلية الليبية

بدأت أعداد قليلة من الليبيين في الدعوة إلى الاحتجاجات من أجل الديمقراطية، تقليداً للثورات في مصر وتونس. وتمنى هؤلاء أن تتسع حركتهم لتصبح جماهيرية، إلا أنهم تعرّضوا للاعتقال من نظام القذافي، وبعد ذلك تجمع المئات من المحتجّين أمام شرطة بنغازي للتظاهر والتضامن مع الناشط الحقوقي «فتحي تربل»، يوم السادس عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١ للمطالبة بإطلاق سراحه.

وكما كان الحال في الثورة المصرية، بدأ الأمر بتجمّعات قدرت بالمئات، ثم مع تصاعد حدة العنف من قبل قوات الأمن التي بدأت أعدادها بالتزايد حتى وصلت إلى الآلاف. ولم يقتصر المشاركون، بدءاً من يوم ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١ تقريباً على الشباب، بل امتد الأمر ليشمل كل أعمار الشعب الليبي وطبقاته. وعندما تطورت الأحداث في ليبيا، وبدأت تأخذ منحى اتسم بالعنف المفرط من قبل نظام القذافي، وانضمت عناصر من الجماعات الإسلامية إلى القوات المناهضة للقذافي، وكان بعضهم يمتلك خبرة بالمعارك، من خلال وجودهم في أفغانستان، وقد نقلوا خبراتهم هذه إلى القوات التي تخوض المعارك ضد القذافي، ومع تحالف ثوار الشرق الليبي وثوار الغرب، وتدعيم حلف الناتو لهذا التحالف من خلال عدد من العمليات العسكرية، سقط نظام القذافي[٣٥].

---

(٣٤) في ذلك، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٦٠، وزياد عقل، «عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨٤ (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ص ٧٢.

(٣٥) شهدت العلوم الاجتماعية العربية خلال السنوات القليلة الماضية اهتماماً وتركيزاً بحثياً شديداً على الاحتجاج في الوطن العربي، والحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي بدأت تنمو وتنتشر في عدد =

في كل ثورة من الثورات الثلاث (التونسية، والمصرية، والليبية) كان التحالف والاتحاد الممتد عبر الطبقات رأسياً وأفقياً عبر المساحات الجغرافية المترامية الأطراف في هذه الأقطار، يؤدي دوراً محورياً في نجاح هذه الثورات في إطاحة الأنظمة المستبدّة التي كانت تحكمها. واستمدت هذه التحالفات قوتها من ارتفاع مستويات الاتفاق الجمعي بين الأفراد المشاركين، وقوة التوحّد بينهم. وكان هذا أكبر كثيراً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعانونها، إذ توحّد الجميع في العداء المشترك ضد دكتاتور مكروه يحكم (بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا)، وضد صور الفساد ونقص المحاسبة، وتجاوز تطبيق القانون، والانتهاكات الكثيرة والمتكررة من أجهزة الشرطة، كل ذلك وغيره تجمع لدى التحالف في رحيل الدكتاتور.

وبمجرد أن تحقق ما اتفق عليه التحالف العابر للطبقات، وهو رحيل الدكتاتور، بدأنا نشهد حالة من الانقسام والتفتّت تضرب بنية هذا التحالف، وعادت الجماعات المكوّنة له إلى موقعها تبذل جهودها نحو تحقيق أهدافها الخاصة، وساهمت حالة التفكيك هذه في نشاط ممارسات الثورة المضادة ضد الثورة في كل بلد وإنجازاتها التي تحققت حتى الآن.

## سابعاً: الحركات الاحتجاجية والثورية وتجذير ثقافة الاحتجاج في المجتمع العربي

تصاعدت خلال السنوات القليلة الماضية الاحتجاجات في الوطن العربي، واختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر، حتى أخذت صوراً وأشكالاً متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن واقع إلى آخر، وبات من الصعب تجاهل التطور الذي يعتري هذه الاحتجاجات. ويبدو واضحاً من تطور وانتشار الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، حجم التباين في مسار الحركات الاحتجاجية، وهو الأمر الذي جعلها

= من الأقطار العربية. انظر على سبيل المثال: ربيع وهبة [وآخرون]، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين)**، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)؛ شحاتة صيام، **ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان** (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠١٢)؛ خالد كاظم أبو دوح، «الاحتجاج الاجتماعي في الواقع المصري... بنيته وأنماطه» [ضمن مشروع دراسة الاحتجاج الاجتماعي في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، تحت الطبع والنشر]؛ قدّمت كلٌّ من «سكوكبول» و«جيف غودوين» تحليلاً سوسيولوجياً لنمو الحركات الثورية، وأن الأنظمة الاستبدادية والمُقيدة تمثل بيئة داعمة لنمو الحركات الاحتجاجية والثورية. انظر في ذلك: Jeff Goodwin and Theda Skocpol, «Explaining Revolution in the Contemporary Third World,» *Politics Society*, vol. 17, no. 4 (1989), p. 497.

في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز، حاولت الابتعاد عن المجال السياسي، كما جرى في الحالة المصرية ـ على الأقل عند بداية ظهور هذه الحركات الاحتجاجية ـ وهناك حركات احتجاجية حملت مزيجاً بين السياسي والاجتماعي، كما هو في الحالة المغربية. أما في لبنان، فيمكن اعتبارها نتاج حركات أو فعل سياسي، حيث توظف القضايا الاجتماعية من أجل حسابات السياسة. وهناك البحرين التي عكست الحالة فيها نوعاً من الاستقطاب السياسي «الثنائي القطبية»، بين سلطة قائمة ذات انحيازات مذهبية ومعارضة سياسية ذات طابع مذهبي أيضاً، وهو الأمر الذي جعل الحركات الاجتماعية ذات طابع سياسي ومذهبي واضح[٣٦].

وقد اتسمت معظم الحركات الاحتجاجية التي تشكّلت في الوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية بطابع تحالفي عابر للأيديولوجيات، حيث ركّز أعضاؤها على الأهداف المشتركة والفعل السياسي المباشر، وابتعدوا إلى حدّ كبير عن السجالات الفكرية والنظرية التي اهتمت بها الأجيال السابقة. وبعض هذه الحركات جاء بطريقة عفوية تلقائية، مثل إضرابات الفلاحين، أو منها أيضاً حركات مطلبية، مثل إضراب موظفي الضرائب العقارية في مصر، ومنها حركات احتجاجية سياسية، مثل حركة «كفاية» المصرية، أو «تجمع إعلان دمشق» السوري، أو هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات في تونس، التي أسست في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥م، وجاء تأسيسها في ظروف مشابهة لتأسيس حركة «كفاية» المصرية، وغير ذلك من حركات احتجاجية وثورية، مثال «حركة ٢٠ فبراير» ٢٠١١ المغربية[٣٧].

ولقد بدأت الحركات الاحتجاجية في المجتمع العربي بأعداد ضئيلة من الأفراد، وهم في الأساس الأفراد الذين شرعوا في التغلب على الخجل والخوف الذي تولد داخل معظم أبناء الوطن العربي، كحصيلة لثقافة خاصة، تلك الثقافة التي تلومهم على مأزقهم الكبير ووضعهم المأزوم. واستطاعت هذه الاحتجاجات المتناثرة أن تكسر قيود المسايرة التي يرغمهم عليها المجتمع السياسي والمؤسسة الحاكمة عبر آلياتها المتعددة، خصوصاً الجهاز الأمني، وأن يستطيع الأفراد تجاوز هذا الإرث الطويل من الخوف والمسايرة، وتجذير ثقافة الاحتجاج ونشرها في المجتمع العربي.

---

(٣٦) دينا شحاتة ومريم وحيد، «سياسات الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١)، ص ٨٠.

(٣٧) إبراهيم، «الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي،» ص ٢٠.

ولو حاولنا تصنيف الاحتجاجات التي شهدتها مجموعة من الأقطار العربية بالاستناد إلى الدوافع المحركة لها، يمكن لنا التمييز بين مجموعتين: **المجموعة الأولى** هي الاحتجاجات الاجتماعية ـ الاقتصادية؛ وتتضمن أشكال الاحتجاج المرتبطة بالضرائب، والمعونات، والخدمات العامة، والصحة، والتعليم، والنقل والمواصلات، والدخول والأجور، والمعاشات والعمل ... إلخ. بينما **المجموعة الثانية** هي الاحتجاجات المدنية ـ السياسية؛ وتتضمن الاحتجاجات المرتبطة بحقوق الإنسان والقمع، وسوء المعاملة من الأجهزة الأمنية، والحقوق المدنية، والعدل والحريات، وقضايا النظام السياسي؛ مثال الانتخابات والتزوير والفساد والديمقراطية... إلخ.

وعلى الرغم من هذا التطور الذي شهدته الاحتجاجات والحركات الاجتماعية في عدد من الأقطار العربية، إلا أن النظرة إليها ظلت محصورة في أنها من الصعب في ظل سمات السياق السياسي العربي الاستبدادي أن يكون لها القدرة على قيادة عملية إصلاح أو تغيير واسعة. إلا أنني أعتقد أنه، في كل الأحوال، خصوصاً عشية الثورات التي اندلعت في تونس ومصر، كانت معظم الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في الوطن العربي بمنزلة جماعات ضغط وأحدثت «صداعاً» حقيقياً في رأس النظم الحاكمة، ثم ازدادت قوتها وقدراتها من خلال التحام الشعب معها.

ليس هذا فحسب، بل إن الدور الأخطر لهذه الحركات تمثل في أنها أدت دوراً محورياً في زراعة ثقافة الاحتجاج وتجذيرها في بنية المجتمع المصري، وعكس هذا مستوى عالياً من الوعي والتنظيم، واستخدام أساليب جديدة ومتعددة للتعبئة والضغط لإحداث تغيير إيجابي في السياسات، وهذا بالتأكيد تطور لا يستهان به.

وتجذّر ثقافة الاحتجاج في العديد من السياقات العربية خلال السنوات الأخيرة، وتطور الحركة الاحتجاجية من الإصلاح إلى الثورة، يسقطان أيضاً العديد من المسلّمات التي أكدّها العديد من العلوم الاجتماعية. من هذه المسلّمات مقولة «الاستثناء العربي»، بمعنى أن الأقطار العربية كانت ـ وستظل ـ عصيّة على التحول الديمقراطي، وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات، منها: أن الاحتجاجات ذات المطالب الاقتصادية ـ الاجتماعية التي عبّرت عنها الحركة الاحتجاجية العربية في بداياتها حتى بشائر الثورة، سرعان ما تحوّلت إلى حركة ثورية ترفع شعارات إسقاط النظام، في حالة من الاتفاق الجمعي غير المعهودة، سواء على مستوى كل قطر، أو على مستوى أكثر

من قطر من أقطار الوطن العربي، وسواء أكان إسقاط النظام من خلال إصلاح النظم الجمهورية، أم المطالبة بتحويل نظم ملكية إلى ملكيات دستورية.

ونرى هنا تحولاً آخر في البنية النفسية للمواطن العربي، يتجسد في انتزاع بعض الشعوب العربية حقوقها بقوة إرادتها، وليس بمنحة من الحاكم، وهذه مسألة مهمة وجديدة في السياق العربي. ونخرج هنا بحقيقتين مهمتين: **الأولى**، تتصل بامتلاك الشعوب العربية للمُكنة، التي تعني القدرة على الإتيان بالفعل غير المتوقع، الذي كان هنا هو الفعل الثوري؛ أما **الثانية**، فهي أن الأنظمة الحاكمة المستبدّة أكثر هشاشة مما تتجسد به في الذهنية الشعبية للشعب الذي يبدو خاضعاً، ويتأكد ضعفها وهشاشتها عند سقوطها، وهو سقوط ـ مثل الحالتين التونسية والمصرية ـ مفاجئ وسريع، ويبدو مهيناً.

كما أن الثورات والانتفاضات العربية وضعت حداً للوهم الذي عاشت عليه النظم الحاكمة لعقود، ومفاده أن الشعوب العربية ساكنة، ولا تثور على حكامها من أجل الحرية والديمقراطية، ونظراً إلى أن الثورات والانتفاضات اتخذت طابعاً سلمياً، باستثناء الحالة الليبية، حيث بدأت الثورة سلمية وسرعان ما تحوّلت إلى استخدام القوة للردّ على القمع المفرط الذي مارسه النظام ضدها، فإن هذا الأمر له دلالة مهمة مفادها أن الجماهير العربية تنبذ العنف، وتحبّذ اللجوء إلى التظاهر والاحتجاج السلمي كحق ديمقراطي مشروع[٣٨].

## ثامناً: أدوات وفواعل جديدة للتغيير الثوري

تتشابه الثورة العربية مع الكثير من الثورات التاريخية، إذا تحدّثنا عن أحداث الثورة وممارساتها؛ كأعمال العنف المصاحبة للثورة، والأحداث المُشكلة للثورة (النضال المدني، والتمرّدات والشغب، والفوضى والانفلات، وحروب الجماعات المسلحة... إلخ)، إلا أنّ الثورة العربية أضافت سمات جديدة إلى الثورة، وأدوات وفواعل مستحدثة، تم الاعتماد عليها في تحقيق التغيير الثوري. هنا استطاع الفعل الثوري في بعض جوانبه أن يسخّر الوسائل الحديثة للتواصل؛ كالشبكة العنكبوتية، والفيسبوك، في التعبئة والتنظيم، خصوصاً في مواجهة تكتيكات السلطات الأمنية، وفي صدّ محاولاتها لقمع ووأد التظاهرات والاحتجاجات.

(٣٨) Cottle, «Media and the Arab Uprisings of 2011: Research Notes,» p. 648.

لقد أدت الميديا الاجتماعية الجديدة (اليوتيوب، والتويتر، والفيسبوك، والمدوّنات، والتلفون المحمول) دوراً مهماً في نقل ونشر هذا المدّ الثوري الذي يحدث في بعض الأقطار العربية، واستطاع الثوار من خلالها تجاوز سيطرة حكوماتهم على وسائل الإعلام الوطنية. وسهّلت هذه الميديا على الثوار عملية نقل صور الاحتجاجات، ومظاهر تحدّي أجزاء من المجتمع العربي لنظم السلطة فيها، فكنّا على موعد مع مشاهدة إشعال «محمد بوعزيزي» النار في نفسه، وكذلك المشاهد الدرامية المخيفة في أيام ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وجمعة الغضب، والمظاهرات المليونية في ميادين مصر التي أرغمت الرئيس مبارك على التنحّي وترك السلطة، وكذلك مشاهد القضاء على القذافي. ولم تؤد عمليات نقل هذه المشاهد ونشرها عبر الميديا الاجتماعية الجديدة والفضائيات إلى زيادة تركيز الاهتمام العالمي على هذه الأحداث فقط، ولكن منحتها أيضاً الوجه الإنساني[٣٩].

ظهر الإعلام الاجتماعي الجديد هنا كفاعل جديد، فعبر الفضاء الإلكتروني قامت مجموعة من الشباب في عدد من الأقطار العربية، مثل مصر وتونس واليمن وسورية ... وغيرها، بفضح ممارسات النظم الحاكمة، ونشر تجاوزاتها للديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال تبادل الصور والرسائل النصّية والفيديوهات والمقالات التي ترصد وتنتقد هذه النظم وممارساتها، كما أن الإعلام الاجتماعي مكّن الشباب من التواصل مع أقرانهم في مناطق أخرى من العالم، والتعرّف إلى خبرات متنوعة بشأن سبل مواجهة النظم التسلطية وتفادي أساليب بطشها.

كما تم توظيف الفضاء الإلكتروني في عمليات الحشد والتعبئة ضد النظم الحاكمة من خلال الدعوة إلى الاحتجاج والتظاهر، وهذا ما أطلق عليه أحد الباحثين مصطلح «التعبئة الافتراضية»، وعند اندلاع الاحتجاجات الشعبية راحت وسائل الإعلام الاجتماعي تغطّي الأحداث وردود الأفعال العنيفة عليها من قبل النظم الحاكمة، الأمر الذي نقل صوراً حيّة لما يجري على الأرض إلى العالم الخارجي، كما وسّع من دائرة الانخراط الشعبي في الثورات. أضف إلى ذلك أن بعض المشاركين في الاحتجاجات راحوا يلتقطون الصور بكاميرات هواتفهم المحمولة، ويرسلونها إلى بعض القنوات الفضائية، خصوصاً قناة «الجزيرة»، حتى تقوم ببثّها، الأمر الذي أدى إلى توسيع دوائر

(٣٩) في ذلك، انظر: إبراهيم، المصدر نفسه، ص ٨، ووليد رشاد زكي، «من التعبئة الافتراضية إلى الثورة،» **الديمقراطية**، العدد ٤٢ (نيسان/ أبريل ٢٠١١)، ص ٦٩ ـ ٧٧.

الاحتجاجات. وازدادت أهمية وسائل الإعلام الاجتماعي ومحورية دورها في الثورة السورية، فمع منع النظام الحاكم السوري مختلف وسائل الإعلام العربية والأجنبية من تغطية الأحداث، أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد هي القنوات الوحيدة المتاحة لنقل صورة ما يجري في البلاد إلى العالم الخارجي، خصوصاً في ما يتعلق بالأساليب القمعية التي ينتهجها النظام في محاولة يائسة لإخماد الاحتجاجات الشعبية المطالبة برحيله[٤٠].

وفي تغطية الفضائيات الإخبارية لأحداث ثورات المجتمع العربي، تبنّت بعض القنوات الفضائية نموذجاً استرشادياً يقوم على ضرورة التضامن مع ملايين الثوار الذين خرجوا في مختلف ساحات الوطن العربي وميادينه. وبهذا النموذج الاسترشادي تحوّلت من مجرد قناة إخبارية إلى وسيلة من وسائل الإعلام الثورية، وهي وسائل الإعلام التي تتبنّى الأفكار الثائرة على نظم الحكم التسلطية وتروّجها، وهي دوماً وسائل تقع خارج هيمنة الحكومات التي تواجه الثورة. ويعتقد هاتشتن أن وسائل الإعلام الثورية قد تكون نقطة انطلاق الثورة أو دعمها، من خلال نشر أفكارها وتعبئة الجماهير نحوها، وكسب تأييد الرأي العام لها[٤١].

كل هذه الأدوات والفواعل الجديدة التي قدمتها ثورة الاتصالات والمعلومات إلى الثورة العربية، زادت فعاليتها عندما تحكّمت فيها ووجّهتها مجموعة من شباب الطبقة الوسطى الجديدة في المجتمع العربي؛ شباب يحوز أرصدة عالية من رأس المال الثقافي، ورأس المال البشري، مكّنته هذه الأرصدة من استخدام هذه الوسائل والأدوات في التعبئة الثورية. وقد نجح هؤلاء الشباب في اختبار وتطوير قدراتهم التنظيمية والحركية من خلال اشتراكهم في العديد من الاحتجاجات، وقاموا أيضاً بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية القائمة في المجتمع العربي، وأصرّوا على الإبداع في التخطيط للتظاهرات والاحتجاجات، وجاء التحام قطاعات واسعة من الشعب مع هذه الطليعة الشبابية وجسّد ثورات الربيع العربي[٤٢].

---

(٤٠) Juanita Darling, *Latin America… Media and Revolution* (London: Palgrave Macmillan, 2008), p. 10.

(٤١) أبو دوح، «قراءات في الحركات الاحتجاجية العربية (ملف): ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير في برَ مصر… محاولة للفهم السوسيولوجي».

(٤٢) Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (New York: Random House, 1968), pp. 216-217.

ويهمني هنا التأكيد أنه، بالرغم من أهمية الميديا الاجتماعية الجديدة والقنوات الفضائية، ومحورية دورها في تعزيز حالة الاحتجاج والثورة في الوطن العربي وزيادة زخمها، إلا أنه من المؤكد أن هذه الأدوات والفواعل الجديدة لم تخلق ثورات الربيع العربي، فهذه الثورات في مجملها ارتبطت بالعديد من الأسباب البنيوية، التي تمثلت بزيادة حالات الاحتقان السياسي والاقتصادي واليأس والإحباط والحرمان لدى غالبية المواطنين، نتيجة رسوخ قيم وممارسات التسلط والاستبداد، واستشراء الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، والتضخم الأمني وتآكل السياسي في الأنظمة الحاكمة؛ هذا التضخم الأمني الذي ساهم في إهدار كرامة المواطنين، وغير ذلك من المظاهر التي رصدتها الدراسة في ما سبق.

## تاسعاً: حصاد الربيع العربي... البدء في إسقاط النظام

قد يكون من الصعب والمبكر الآن أن نتحدث عن حصاد الثورات العربية، فنحن بصدد ثورات اجتازت المرحلة الأولى للثورة بانتصار الشعب على النظام القديم البغيض، وشرعت في بناء دستورها ومؤسساتها السياسية، وانتهت من إجراء أول انتخابات تشريعية لها بعد الثورة، وهناك ثورات لم تنجز إلا إسقاط النظام القديم، وهناك ثورات لم تكتمل بعد وما زالت تواجه النظام وعنفه المفرط. نحن بصدد صيرورة اجتماعية مركبة ومعقدة بحكم تعدد العوامل والمتغيّرات الداخلية والخارجية المحيطة بكل ثورة من ثورات الربيع العربي، التي من الممكن أن تؤثر فيها. لذلك سوف نستمر فترات طويلة نتحدث عن حصاد هذه الثورات.

ووفقاً لما سعت إليه الثورات وموجات الاحتجاج العربية، يمكن القول إن ثمة تفاوتات في ما تمّ حصاده من أهداف بين دولة وأخرى، بدءاً بتغيير النظام القائم في الدولة وإقامة نظام جديد، وانتهاءً بمطالب جزئية محدّدة.

وقد يميل بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى اختزال حصاد الثورة العربية حتى الآن في مجرد إسقاط نظام سياسي ما ونخبته الحاكمة. وهذا لا يعني كل الثورة؛ فالثورة التي تحدث في مجتمعنا العربي الآن، ونتابع تفاصيلها كل يوم وتطوراتها في كل بلد من بلاد الربيع العربي هي الجزء الظاهر على سطح البنية الاجتماعية العربية، وهناك

جزء آخر من الثورة خفيٌّ يحدث داخل البنية الاجتماعية ذاتها، ويتضمن العديد من صور التغيير وعملياته المخبوءة، التي قد تعلن عن نفسها من خلال العديد من الممارسات والنضالات التي يقوم بها الأفراد، وقد تكون ممارسات غير معتادة وغير متوقعة.

وعلى هذا الأساس، يمكننا الحديث عن تجاوز العديد من أفراد الشعوب العربية الثائرة للبنية النفسية للإنسان المقهور، وتجاوز حواجز الخوف، وأصبحت هناك قيم ومفاهيم جديدة يجري تداولها على نطاق واسع، مثل الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون، والمواطنة، ودولة المؤسسات، والفصل بين السلطات، والدولة المدنية والمشاركة السياسية... إلخ. وكل هذه القيم تمثل جوهر الثقافة السياسية الديمقراطية، التي يصنعها الشعب ذاته من خلال سياقاته الاجتماعية الخاصة به، ولذلك قد تنقلب أحياناً إلى حالة من التحدّي الدائم للسلطة وللقانون، أو ما يمكن أن نطلق عليه الانفلات، إلا أن ذلك قد يكون ممراً يظهر في بلد ما، ولا يظهر في الآخر. إن المجتمع العربي هنا بصدد فرصة سياسية كبيرة لصياغة الدولة الحديثة الجديدة التي ستقوده وتدير شؤونه خلال الألفية الثالثة.

وقد تكون مجمل صور العنف والفوضى التي ظهرت في عدد من الأقطار العربية بعد الثورة، هي التجربة والممارسة الاجتماعية اللتان جذّرتا في ذهنية المواطن العربي أهمية الدولة المدنية، وأهمية تأسيسها على أسس سليمة، تضمن لهم تخلّي الجميع عن كل صور العنف والانفلات، لأنهم سوف يدركون أن ذلك يقف عكس مصالحهم، ويهدد وجودهم الاجتماعي. فالمدنية هي التي تغزل للأفراد خيوط علاقاتهم المتناغمة، وهي التي تنسج لهم نسيج مجتمعهم المتماسك، الذي يقوم على العدل والمساواة والسلام والديمقراطية ومبادئ الأخلاق.

وفي هذا السياق، تحدّث «تلي» عن صعوبة التنبؤ بمنحى العنف في أي ثورة، كما أن هناك احتمالاً لاستمرار الممارسات العنيفة لفترات طويلة بعد الثورة في مجتمعات معيّنة. وقد لا يحدث ذلك في أخرى[٤٣]، إلا أنه من المؤكد على المدى البعيد أن الثورات تغيّر من اتجاه التحولات البنائية في المجتمع، وينتج ذلك حزماً من التحولات الإيجابية والسلبية التي تضرب بالبنية الاجتماعية أو بعض جوانبها.

(٤٣) Nick Bisley, «Counter-Revolution… Order and International Politics,» *Review of International Studies*, vol. 30, no. 1 (January 2004), p. 51.

## خاتمة

إن حديث الثورة لم ينقطع بعد، وسوف يستمر ـ على الأقل ـ كموضوع رئيسي للعلوم الاجتماعية خلال العقد القادم، ليس في الوطن العربي فحسب، بل أيضاً داخل الدوائر العلمية والمراكز البحثية المختلفة في العالم الغربي، وخصوصاً أن العلوم الاجتماعية تطارد باستمرار الأحداث غير المتوقعة، وبنوع خاص تلك الأحداث التي لا تعيد تعريف الحقائق على الأرض فحسب، ولكن تعيد أيضاً بناء الفضاء التحليلي، وهو ذلك الفضاء الذي تحدث داخله عمليات المعرفة والفهم.

وقد أشار **التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٠** إلى أن العلوم الاجتماعية دوماً تواجه العالم، بمعنى ضرورة أن يقوم علماء العلوم الاجتماعية بدورهم في رصد عمليات التغيير التي تحدث في المجتمعات البشرية، والتحدّيات التي تواجهها وتحليلها وفهمها. وعلى هذا الأساس، يجب على العلوم الاجتماعية في الوطن العربي أن تعمل كحجر زاوية رئيسي في عملية فهم التغيير الثوري الذي يحدث في مجتمعنا العربي ودعمه.

لعل هذا هو الدور الذي يجب أن تنشغل العلوم الاجتماعية العربية وعلماؤها داخل الوطن العربي أو خارجه بأدائه، وتأكيدي هذا الدور يأتي من خلال رفضي لاتجاه بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي إلى ما يشبه جَلد الذات، خصوصاً مع بداية ثورات الربيع العربي، وتمثل ذلك في حوارات ومقالات حول فشل العلوم الاجتماعية في قراءة الواقع العربي، وأن هناك قصوراً كبيراً في النموذج المعرفي السائد، وهذا ما جعل العلوم الاجتماعية تفشل في التنبؤ بهذا الربيع الديمقراطي.

ويتأسّس رفضي لهذا الاتجاه على أنه ليس مطلوباً من العلوم الاجتماعية أن تتنبأ بتوقيت الثورة، بقدر ما يكون المطلوب منها فهم البنية الاجتماعية لمجتمعاتها، ورصد العوارض والدوافع المحرّضة على الاحتجاج والثورة. وأعتقد أن العلوم الاجتماعية في الوطن العربي نجحت ـ وإن بشكل محدود نسبياً ـ في رصد وتحليل مختلف الظواهر والعوارض الدافعة إلى الثورة، وهناك عدد من الباحثين في العلوم الاجتماعية انشغلوا بفحص وفهم جوانب البنية الاجتماعية العربية، وتحدّثوا كيف أن بنية العديد من المجتمعات العربية أصبحت معبأة بكل عوامل الانهيار أو الانفجار، وأن مثل هذه المجتمعات تعبث في أزقّة التاريخ.

ولقد نجح العديد من فروع العلوم الاجتماعية، والمؤسسات الأكاديمية، والمراكز البحثية، بالاعتماد على قطاع كبير من الباحثين المميّزين في توصيف الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والحضاري للمجتمعات العربية، وتقديم فهم موضوعي لهذا الواقع، وما يعانيه من أزمات ومشكلات داخل المجالات المختلفة. وقد أنتجت العلوم الاجتماعية العديد من الرؤى المقترحة لتجاوز أزمات الواقع الاجتماعي العربي.

ومع ذلك، أعتقد أن العلوم الاجتماعية في الوطن العربي تواجه فرصة تاريخية، ولحظة نادرة لتجاوز الحديث حول نشأتها المأزومة، ودورها المفقود، وتغيّر واقعها، ذلك الواقع الذي أكدت معطيات **التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية ٢٠١٠** أنه ليس بخير، بل هو ربما في تراجع متواصل.

تعايش العلوم الاجتماعية في الوطن العربي اللحظة التاريخية نفسها التي أنتجت العلم الاجتماعي في العالم الغربي، فالعلوم الاجتماعية بالأساس نشأت في أحضان توترات وأزمات ما بعد الثورتين الفرنسية والصناعية، وكان الهدف المتوخّى منها هو البحث عن طريق فكري وعلمي لتجاوز هذه الأزمات وتلك التوترات.

يمكن للعلوم الاجتماعية هنا، ومن خلال إعادة إنتاج ذاتها في الواقع العربي في ظلّ هذه الفرصة النادرة من التغيير الثوري، أن تقدم العلم الاجتماعي باعتباره علماً مفيداً للمجتمع، من خلال السعي إلى تحقيق غايات نبيلة، علماً إيجابياً يسهم في بناء المجتمع، ويساعد على تحقيق رفاهية الإنسان العربي، وتجويد شروط وجوده الاجتماعي، وهو إذ يسعى إلى تحقيق هذا الهدف النبيل في مجتمعات ما بعد الثورة، فإن عليه أن يبتعد عن الطرق التي تدخله في صور من الزلل والانحراف.

# الفصل السابع عشر

# مواضيع البحث السوسيولوجي في المغرب ومقارباتها التاريخية

**محمد أعراب**(*)

**مقدمة**

يتوخى هذا الفصل تقديم نظرة عن النشأة والتطور اللذين عرفهما حقل السوسيولوجيا في المغرب، وذلك من خلال الأعمال التي أنتجها السوسيولوجيون المغاربة منذ الاستقلال إلى حدود سنة ٢٠٠٦. ويحاول في الوقت ذاته رسم وتحديد المراحل الكبرى، والمواضيع الأساسية، والتوجهات النظرية للبحوث السوسيولوجية، آخذاً بعين الاعتبار سمة الالتباس في ما يخصّ علاقة السوسيولوجيا بتخصّصات علمية مجاورة لها، ولا سيَّما حقل الأنثروبولوجيا.

يعالج هذا الفصل نشأة السوسيولوجيا وتطورها في المغرب وفق التصميم والمباحث التالية:

## أولاً: من ابن خلدون إلى السوسيولوجيا الاستعمارية

وجدت السوسيولوجيا المغربية نفسها غداة الاستقلال أمام تراكم من الدراسات والمونوغرافيات التي أنتجتها باحثون سوسيولوجيون وضباط «شؤون الأهالي»، خلال

(*) أستاذ باحث في علم الاجتماع، المدرسة العليا للتكنولوجيا، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس ـ المغرب.

المرحلة الاستعمارية، والذين عبأتهم الإدارة الاستعمارية لخدمة تدخل استعماري، يتأسس ويستند إلى معرفة للمجتمع المغربي خلال هذه الحقبة التاريخية.

وتجدر الإشارة إلى أن رصد تاريخ السوسيولوجيا المغربية وتطورها، لا يمكن القيام به من دون الحديث والوقوف على مساهمة ابن خلدون الذي حظي باهتمام السوسيولوجيين المغاربة غداة الاستقلال، حيث كان يدرّسها للطلبة باعتباره الرائد الأول للسوسيولوجيا المغربية.

سيظل وجه ابن خلدون، راسخاً وبارزاً في تاريخ الفكر السوسيولوجي المغربي. لقد أرسى ابن خلدون دعائم البحث الموضوعي والتحليل العلمي لدينامية المجتمعات والمماليك، إلا أن الباحثين العرب من بعده لم يتّبعوا نهجه، وسلكوا مسلك القراءة المعيارية. والسؤال الذي يتبادر إلى ذهننا، في هذا السياق، هو التالي: لماذا بقي ابن خلدون وحيداً، إن لم نقل فريداً في زمانه، ومن دون وريث في الفكر العربي؟ إنه سؤال يتجاوز حدود هذه الدراسة.

يقودنا التفكير في تطور السوسيولوجيا في المغرب وقضاياها، إلى النشأة «اللاشرعية» التي حدثت إبان الحقبة الاستعمارية.

إن الطلب على السوسيولوجيا هو نتاج لمشروع مجتمعي: إنه مشروع استعماري، فلم تكن السوسيولوجيا سوى مجرد أداة تتم تعبئتها لتوفير غطاء علمي. ولا حاجة لنا إلى أن نذكّر هنا بأطروحة روبير مونتانْي (Robert Montagne) حول «البربر والمخزن» التي تمثل نموذج النظرية الاستعمارية، والتي تعكس الوجه الأيديولوجي الكولونيالي للسوسيولوجيا الاستعمارية. ولكن، ورغم ذلك، كانت للدراسة قيمتها المعرفية الإمبيريقية. ولا يسمح لنا المقام هنا بتقديم دراسة تقويمية لهذه البحوث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السوسيولوجيا التي نشأت غداة الاستقلال سنة ١٩٥٦، بدأت باتخاذ موقف نقدي تجاه هذا الإرث الكولونيالي.

## ثانياً: سوسيولوجيا الالتزام والتحرّر

ترتبط نشأة السوسيولوجيا في المغرب المستقل، أساساً، باسم بول باسكون (Paul Pascon) (١٩٣٢ ـ ١٩٨٥) الذي حاز الجنسية المغربية في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤.

لقد أسّس برفقة جماعة من زملائه، ينتمون إلى حقول معرفية متنوّعة، البنية الأولى للبحث. كان ينظر إلى البحث السوسيولوجي آنذاك على أنه عمل نضالي. وقد أنجزت جلّ أعمال بول باسكون وزملائه في الحقل السوسيولوجي في إطار السياسات العمومية (السياسة الزراعية، والسياسة المائية...). وكانت علاقة بول باسكون بالسوسيولوجيا القروية جدّ قوية، نظراً إلى وفرة إنتاجه وغزارته في هذا الحقل السوسيولوجي، الذي تميّز بدقته وصرامته العلمية. لقد انخرط باحثون آخرون ينتمون إلى مؤسسات جامعية أخرى بدورهم في هذه السوسيولوجيا الملتزمة (Sociologie d'engagement)، يمكن أن نذكر من بينهم: عبد الكبير الخطيبي، ومحمد جسوس. كما اتسمت وتميّزت السوسيولوجيا التي ظهرت، وموروست خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بطابعها النقدي، على المستويين النظري والسياسي.

كان الشعار الذي يجب العمل به، في تلك الحقبة، هو تحرير علم الاجتماع من الجهاز المفاهيمي الاستعماري، وتطبيقه في البحث السوسيولوجي في المغرب، حيث رأى عبد الكبير الخطيبي: «أن تحرير السوسيولوجيا يقتضي عدم تبعيتها علمياً للمتروبول (Métropole) «دولة المركز «فرنسا»، وتبنّيها توجهاً نقدياً، يقوم على أساس التحليل المقارن للدول التي لم تتم دراستها وتحليلها بكيفية جيدة»[1].

تتحدّد المهمة الأساسية للسوسيولوجيا في القيام بعمل مزدوج، أو بحسب تعبيره نقد مزدوج: «هدم ونقد المفاهيم ذات النزعة المتمركزة حول الذات، «أي الغرب» أو «الآخر»، والسائدة لدى السوسيولوجيين الذين تكلّموا نيابة عن المغاربة، والقيام في الوقت ذاته بنقد المعرفة والخطابات التي تم بناؤها من قبل المجتمع المغربي أو العربي حول ذاته.

كتب الخطيبي في مقال تحت عنوان «لنعمل على تحرير السوسيولوجيا»، ما يلي: «بالنظر إلى ما نسمّيه بالعالم الثالث، لا يمكن لنا أن ندّعي أن التحرير قد تجلّى في تبلور فكر سوسيولوجي نقدي خالص، تجاه الآلة الأيديولوجية الإمبريالية والنزعة المركزية للغرب، تحرر يمكن أن يكون في الوقت ذاته تفكيكاً (مفهوم مقتبس من جاك دريدا) للخطابات التي تساهم بصورة مختلفة في الهيمنة الإمبريالية»[2].

(١) Abdelkébir Khatibi: «Les Pays sous-analysés ou plutôt mal analysés,» dans: *Chemins de traverse: Essais de sociologie*, textes réunis et revus par Saïd Nejjar (Rabat: Éditions Okad, 1981), p. 42.

(٢) Abdelkébir Khatibi, «La Décolonisation de la sociologie,» dans: Ibid., pp. 113-129.

كان البحث السوسيولوجي والالتزام السياسي بالنسبة إلى الجيل الأول من علماء الاجتماع المغاربة، أمرين متلازمين، حيث لا يمكن الفصل في هذه المرحلة بينهما. وكان من الضروري على كل باحث أن ينخرط بكيفية واضحة في مشروع مجتمعي محدّد. وكان هذا الالتزام يترجم، بحسب بول باسكون، في ما كان يصطلح عليه بـ «سوسيولوجيا الفعل». هذا المفهوم قريب إلى حدّ ما من «السوسيولوجيا العملية الملتزمة». يقدم ويعرض بول باسكون في نص براغماتي تحت عنوان «السوسيولوجيا من أجل ماذا؟» المبادئ الكبرى لنشاطه العلمي[٣]، إذ ينبغي أن تعمل المعرفة، بحسب رأيه، على تغيير العالم. فالسوسيولوجيا ليست محايدة، ولا عملية: «إن الدفاع عن الفلاحين والجماهير المستغلّة يجب أن تتحرك وتُنشّط فعالية السوسيولوجي. نحن نرغب في أن نطرح أسئلة وإشكاليات حول القرويين والفلاحين...».

وينظر، فضلاً عن ذلك، إلى تدريس السوسيولوجيا وتعليمها في الجامعة والمعاهد العليا باعتبارها عملاً ملتزماً ونضالاً سياسياً، الأمر الذي يجعلها سوسيولوجيا ملتزمة، إذ يُعدّ التعليم الجامعي للسوسيولوجيا في حدّ ذاته ممارسة نضالية وتربوية. تبرز هذه الحقيقة، وهذا الاتجاه بصفة خاصة، في دروس ومحاضرات وأعمال د. محمد جسوس، الذي كان يوظف ويعبئ معرفته السوسيولوجية بصفته مناضلاً سياسياً، والعكس صحيح.

كان د. محمد جسوس، في تدخلاته وحواراته السياسية حول قضايا مرتبطة بالسياسة والتعليم والتنمية، يحلل هذه القضايا ويناقشها بطريقة بيداغوجية قصد توضيحها وتفسيرها بدقة. لهذا، غالباً ما نجد في حواراته ومداخلاته، عروضاً نقدية حول النظريات والمفاهيم ذات الصلة بالتحديث والتغيير، والخصوصية الثقافية والأيديولوجية.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب مداخلاته قد تم نشرها في مجلات علمية أكاديمية، يديرها أساتذة باحثون، من بينها دراسات باللغة العربية، نذكر منها على سبيل المثال: «محاضرة حول العقلانية»، و«الحداثة، ورهانات درس السوسيولوجيا المغربية»، ونص غير منشور حول «القيادات والتراتبات الاجتماعية في المغرب».

(٣) Paul Pascon: «La Sociologie, pourquoi faire?,» dans: «30 Ans de sociologie du Maroc: Textes anciens et inédits,» *Bulletin économique et social du Maroc* (Rabat), nos. 155-156 (1986 [1979]), pp. 59-70.

كانت تغلب على الإنتاجات الأولى في سوسيولوجيا حقبة الاستقلال «الإيبيستيمولوجيا المتفائلة»، بحسب تعبير كارل بوبر، والتي تترجمها الدعوة إلى تحرير المفاهيم، وتحرير العلوم الغربية. ويعود هذا التقليد الفكري إلى عهد فرنسيس بايكون، على الأقل، الذي يؤكد أن الحقيقة تصبح واضحة وجلية كلما ابتعد وتخلّص الباحث والمُلاحِظ من الأحكام القبلية والمسبقة، الذاتية والأيديولوجية وغيرها... ويرى البعض أن الباحثين الذين لديهم نيّات سيئة لا ينتجون سوى معطيات ومعلومات زائفة ومغلوطة. وجب بذلك تنقية وتصفية البحوث الإمبيريقية الكولونيالية من نزعاتها وأحكامها القبلية الزائفة، والتخلص منها قدر الإمكان، والعمل على التحرر من المفاهيم والأيديولوجيات التي تؤطرها وتوجهها.

## ١ ـ بول باسكون

كان بول باسكون يؤكد أن السوسيولوجيا تصبح بلا جدوى، إن لم تعمل على الكشف والتعرية. فالسوسيولوجيا يحكمها منطق الكشف والتعرية لكل ما هو خفي وكامن، وتصحيح كل واقع اجتماعي مشوّه ومزيف، وتغيير المجتمع. برزت انطلاقاً من هذه الرؤية، وهذا الإطار الأيديولوجي، أهمية البحث الميداني في السوسيولوجيا وقيمته. واعتمدت البحوث السوسيولوجية في هذه المرحلة على أسلوب الملاحظة المباشرة، والمقابلات الميدانية مع الفلاحين؛ النساء القرويات والشباب.

لا يمكن لنا، على كل حال، أن نفسر هذا الاهتمام ببروز البحث الميداني فقط، بل بدوافع أيديولوجية أيضاً. فبول باسكون كان مسكوناً بالبحث في أدق التفاصيل، والتحضير الدقيق المنظّم لدراساته. لم تكن زياراته الميدانية بذلك مجرد تواصل لمناضل بجمهوره، بقدر ما كان أيضاً يرجع إلى طبيعة تكوينه العلمي الرصين في العلوم الطبيعية، لأسباب سياسية وعملية. وغلب على تاريخ السوسيولوجيا وتاريخ الأنثروبولوجيا، في ما بعد، الدراسات في الوسط القروي، حيث كانت تسمح الظروف العامة آنذاك، في إطار برامج التنمية، بإجراء بحوث ميدانية، بحيث أصبح العمل الميداني مرادفاً للتنقل والخروج إلى الوسط القروي. كانت شعبة العلوم الإنسانية في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة متخصّصة بالبحث في العالم القروي، وهي التي كرّست هذا التوجه نحو السوسيولوجيا القروية في المعرب.

## ٢ ـ نحو مقاربة شمولية ونسقية

هيمنت النظرية الماركسية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وذلك على مستوى النماذج والبراديغمات النظرية. وقد سعت سوسيولوجيا تلك المرحلة أو الحقبة إلى تفسير آليات سير المجتمع من منظور شمولي نسقي. كما قارب بول باسكون مجتمع «الحوز» (Haouz)، والمجتمع المغربي عامة، مستخدماً مفاهيم شمولية، كمفهوم التشكيلة أو «التركيبة الاجتماعية» ونمط الإنتاج، والمجتمع المركّب، والطبقات الاجتماعية، ودعائم الواقع الاجتماعي وأُسسه ... إلخ[٤].

يعتبر مجتمع الحوز «مركباً» لأنه لا يمكن نعته بهذه الصفة أو تلك، بكيفية واضحة، ولكن نجد عدة أنماط من الإنتاج تساهم في تكوين «تركيبته الاجتماعية»، والأبوية، والقبلية، والإقطاعية الرأسمالية، والاشتراكية أيضاً وتشكّلها، إلا أن هذه الأخيرة لا توجد إلا على مستوى الأيديولوجيا والتنظيم السياسي»[٥].

لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو التالي: كيف توجد هذه الأنماط من الإنتاج؟

«إن التشكيلة الاجتماعية اليوم في الحوز هي مخزنية، وقد وجدت سندها في الأسرة الممتدة، حيث يتم استغلال النساء والأطفال. ولكن هذا النظام «القايدي» و«المخزني» يخضع بدوره لهيمنة الرأسمالية العالمية في مجال الإنتاج والتبادل»[٦]. وتفضي هذه إلى نتيجة على مستوى السلوك الاجتماعي، مفادها أن الإنسان «في المجتمع المركب يلعب في كل الأمكنة، وفي كل الميادين ... (غياب الإحالة)».

نجد هذا المنظور الشمولي النسقي للمجتمع، أيضاً، في دراسات سوسيولوجية أخرى. لقد أنتج عبد الكبير الخطيبي نصاً حول «التراتبيات الاجتماعية». واستخدم عبد الله حمودي سنة ١٩٧٧ مفهومَي «الدراسة المندمجة» و«النمو المندمج».

هذه النظرة الشمولية، أصبحت في ما بعد مثار نقاش وتساؤل بكيفية تدريجية. حيث نجد في نهاية كتابه عن «الحوز»، وفي الصفحة المخصّصة لتقديم الشكر، تقديم بول باسكون الاعتراف التالي:

---

(٤) Khatibi, «La Décolonisation de la sociologie,» pp. 113-125.

(٥) Paul Pascon, *Le Haouz de Marrakech*, 2 tomes (Rabat: CURS, CNRS, INAV-Rabat, 1983), p. 591.

(٦) المصدر نفسه.

«بعد قراءة هذا الكتاب، أجد نفسي أنني لم أتكلم عن سكان الحوز، ولكن تكلمت من خلالهم وعندهم ... لقد قال جاك بيرك خلال المناقشة إنها «ميتاأطروحة» (métathèse). بالفعل، لقد فهمت جيداً الجماعات والخطوات أو الإجراءات أكثر من فهمي لسلوكات الأفراد، فهي تبدو لي متعذّرة عن الإمساك بها، لأنها تتجه نحو اتجاهات وحقول وإمكانات متعددة ـ غنية، وينبغي أن نأخذ حذرنا تجاهها، لهذا لم أتمكن من بناء مفاهيم حولها[٧].

تجد هذه الصعوبة النظرية تفسيرها في فصل بول باسكون بين منطق الجماعات ومنطق الأفراد، والدليل على ذلك أنه كان يسعى إلى فهم الجماعات الاجتماعية، بعيداً وخارج سلوك أفرادها.

## ثالثاً: سوسيولوجيا المرأة أو السوسيولوجيا في صيغة المؤنث

لقد ظهر أول بحث حول النساء مع فريق البحث الذي كان يقوده بول باسكون، وتعدّ مليكة البلغيثي أول عالمة اجتماع، إذ قامت بدراسات ميدانية حول النساء سنة ١٩٦٩ مثلما هو شأن أي دراسة أولية واستطلاعية. جاءت المداخيل متعددة، وكانت الأهداف جد واسعة، إذ سعت إلى معرفة الوسط القروي للمرأة، وتحصيل معارف ومعلومات مفصلة حول النساء، ولا سيَّما أنشطتهن ومشاكلهن.

دشّنت فاطمة المرنيسي في ما بعد دينامية جديدة حول الدراسات النسائية، حيث توزعت أعمالها ما بين الدراسة والتحليل الذي يستقي مصادره ومواده من تاريخ العالم الإسلامي (البنيات السياسية، والثقافة، والفكر الديني ...) والبحث الميداني، الذي يعتمد على الملاحظة المباشرة، والمقابلات. ونعرض في ما يلي مثالاً عن كيفية تصورها للهدف الذي تتوخّاه مجموعة من الباحثين تشكّلت سنة ١٩٨١ من أجل دراسة مسائل ومشاكل الأسرة والمرأة والطفل:

«المساهمة في تراكم المعرفة العلمية حول المرأة. وعندما أقول العلمية، فإني أقصد بذلك معطيات حول الواقع المعيشي النسوي، وتطوير الخطاب العلمي حول وضعية المرأة. يعدّ ذلك دون شك طريقة من أجل المساهمة في تحسين هذه الوضعية»[٨].

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Fatima Mernissi, «Préface,» dans: Aicha Belarbi, dir., *Portraits de femmes*, Collection Approches (Casablanca: Edition Le Fennec, 1987).

ضم العمل الجماعي المشار إليه أعلاه، زهاء عشرين عضواً ينتمون إلى تخصّصات مختلفة.

تم نشر تسع مؤلفات جماعية حول النساء ما بين سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٩٩ ضمن مطبوعات سلسلة «**مقاربات**» «مطبعة فينيك»، والتي كانت تديرها الأستاذة عائشة بلعربي. وظهرت هذه الدراسات والكتب باللغة الفرنسية واللغة العربية. وتقدم لنا عناوين هذه المؤلفات فكرة عن الموضوعات والقضايا التي تمت مقارنتها: «أوجه نساء» (Portraits des femmes)[٩]، و«النساء والسلطة» (Femmes et pouvoirs) (١٩٨٨)، و«نساء موزعات بين العمل والأسرة» (Femmes partagées, famille et travail) (١٩٨٩)، «الجسد في صيغة المؤنث» (Corps au féminin) (١٩٩١)، و«الأزواج موضوع سؤال» (Couple en question) (١٩٩٢)، و«أن تكوني فتاة شابة» (Etre jeune fille) (١٩٩٤)، و«نساء قرويات» (Femmes rurales) (١٩٩٥)، و«النساء والإسلام» (Femmes initiatives féminines). وتعددت اللقاءات والمنشورات المتعلقة بالمرأة مع بداية الثمانينيات من خلال نشاط العديد من الباحثين، أمثال فاطمة المرنيسي[١٠]، ونعمان جسوس[١١]، وبلعربي[١٢]، وبورقية[١٣]، وغرّادر غلاغير (١٩٩٦) (Gharrader Gallagher)[١٤]. ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الباحثات في علم الاجتماع، وأيضاً إلى التشجيع والدعم المالي من قبل بعض المنظمات الدولية المهتمة بقضايا المرأة والطفل.

بدأ يتشكل مشهد وواقع جديد في حقل البحث السوسيولوجي بفاعلين جدد، وقيم جديدة، وإشكاليات جديدة. وظلت العلاقة بين البحث السوسيولوجي والالتزام السياسي قائمة، ولكنها كانت تتخذ صوراً أخرى[١٥]. وجلّ الدراسات عن المرأة والطفل، كان يسكنها هاجس تغيير وضعية المرأة، وبالتالي مصاحبة الحركة النسائية. وسعت المقاربة إلى أن تكون أكاديمية، علمية ونقدية، في الوقت ذاته.

---

(٩) Belarbi, Ibid.

(١٠) Mernissi, «Préface;» Fatima Mernissi: *Sexe, Idéologie, islam*, traducttion de Diane Brower et Anne-Marie Pelletiern (Paris: Librairie Tierce, [1975] 1983), et *Le Monde n'est pas un harem: Paroles de femmes du Maroc* (Paris: Edition Albin Michel, 1991).

(١١) Soumaya Naamane-Guessous, *Au-delà de toute pudeur: La sexualité féminine au Maroc*, Collection Impulsions (Casablanca: Edition Eddif, 1988).

(١٢) Aicha Belarbi, *Le Salaire de madame* (Casablanca: Editions le Fennec, 1993).

(١٣) Rahma Bourquia, *Femmes et Fécondité* (Rabat: Editions Afrique Orient, 1996).

(١٤) 14 Rahma Bourqia, Mounira Charrad et Nancy Gallagher, dirs., *Femmes, culture et société au Maghreb* (Casablanca: Éditions Afrique-Orient, 1996).

(١٥) M. El-Ayadi, «La Femme dans le débat intellectuel au Maroc,» *Prologues: Revue maghrébine du livre*, hors série, no. 3 (2002), pp. 9-38.

لا يمكن هنا أن ننفي أنه في مجال العلوم الاجتماعية، يصعب عدم الاعتراف بعلاقة القيم وتأثيرها وتوجيهها لاختياراتنا البحثية في قضايا وإشكالات معيّنة. لقد كانت الدراسات القروية، والدراسات النسائية، متأثرة بأنساق قيمية محددة. والاشتغال على النساء القرويات، والنساء الأجيرات، وأطفال الشوارع ... إلخ، لم يكن عملاً أو اختياراً بمحض المصادفة.

ولكن، ينبغي هنا أن نسجل فرقاً له مغزى ودلالة بين مختلف أجيال علماء الاجتماع.

فالجيل الأول من علماء الاجتماع كان متشبعاً بالأيديولوجيا الماركسية، التي كانت تقدم نظرة كلية وشمولية حول العالم. أما الأجيال اللاحقة، فكانت متأثرة بأيديولوجيات قطاعية؛ أيديولوجيات أقل شمولية وهيكلية (الحركة النسائية، وحقوق الإنسان ...).

## رابعاً: سوسيولوجيا الاكتشاف

وجّه عبد الكبير خطيبي بعض كتاباته إلى مهمة تفكيك الرموز والإشارات الثقافية وتحليلها، وذلك بفعل تأثير سيميولوجية رولان بارت، وجان بودريار، ويعتبر نصه حول الوشم (Tatouage) في المغرب خير مثال على ذلك، وبعيداً إذاً من حقول الاشتغال والفعل في الميدان، فتح آفاقاً جديدة. لقد كان في تعلمه وممارسته لعلم الاجتماع يحمل معه رصيداً معرفياً تمثل بإنتاجات أدبية أكثر منها سوسيولوجية.

إضافة إلى مقالاته ورواياته التي لا يسع المجال هنا لتفصيل القول فيها، لقد درس مشاكل تتعلق باللغة وأسئلتها، والرمز والمعنى، والجسد والجنس، بحسب التصور الديني، وفي الثقافة العربية الإسلامية[١٦]. ويبدو أنه كان يتمتع بحرية أوسع في ما يخصّ علاقته بالعلوم الاجتماعية. لقد كتب في نصّ اهتم فيه بتفسير ٤٨ مثلاً تتعلق بالجسد وتأويلها ما يلي:

«رغم أن التحليل القصير الذي سينجزه في ما بعد، يشمل عناصر من اللغات (خاصة اللسانيات، والإثنولوجيا، وعلم الاجتماع) أو الثقافة الشعبية (المغربية)، فهو يحافظ على حريته وحركته وحداثته»[١٧].

(١٦) Abdelkébir Khatibi, *Maghreb Pluriel* (Paris: Editions Denoël, 1983).

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

اهتمت العديد من الدراسات بظواهر اجتماعية، كانت تعتبر بمنزلة «محرّمات» أو «تابوات» (Des Tabous) من الناحية الاجتماعية، كالجنس خاصة: نذكر، على سبيل المثال، فاطمة المرنيسي (١٩٨٣)، وعبد الصمد الديالمي (١٩٨٨ ـ ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧)، وسمية نعمان جسوس (١٩٨٨ ـ ٢٠٠٠). كما أن فئة الشباب قد شهدت اهتماماً ملحوظاً في ما يخص الكتابة السوسيولوجية. إن أحدث بحث حول الشباب، قد أنجزه بول باسكون ومكي بنطاهر سنة ١٩٧٨ كانت القضايا والمواضيع التي تمت معالجتها، وهي عديدة ومتنوعة: المدرسة، والهوايات والصداقات، والعمل، والجنس، والمخزن، والمال، والأسرة، والمرأة، والماضي، والمستقبل.

نشهد منذ سنة ١٩٩٠ تزايداً نسبياً في ما يتعلق بالأبحاث السوسيولوجية التي تختصّ بالشباب. قام سنة ١٩٩٣ كل من المختار الهراس وإدريس بنسعيد، والأستاذة رحمة بورقية، ببحث اعتماداً على وسيلة الاستمارة استهدف ٥٠٠ طالب في الرباط من المواضيع الرئيسية التي تمحورت حول الدراسة، وتشمل علاقات الطلبة بالجامعة، والأسرة والقيم. وقد أنجز فريق متكون من رحمة بورقية ومحمد العيادي والمختار الهراس وحسن رشيق سنة ١٩٩٦ بحثاً حول الممارسات والقيم الدينية مس ٨٠٠ طالب وتلميذ في الرباط. وقد تمحورت هذه الدراسة حول التعبير الديني لهذه الفئة من الشباب، وعلاقته بالأسرة، والتسامح.

لقد ظلت الكثير من المواضيع ثانوية نسبياً، يمكن رغم قلتها أن نذكر في مجال السوسيولوجيا الحضرية أعمال فرانيواز نافيز بوشنين[١٨]، وخصّصت بعض البحوث والدراسات الميدانية للتفاعل بين «الممارسات المجالية والممارسات الاجتماعية»، و«لأنواع السكن وأنماط السكنى في الوسط الحضري».

أما عبد الرحمن رشيق[١٩]، فقد قام بتحليل الحركات الاجتماعية والتوترات العنيفة والتظاهرات وانعكاساتها على سياسة المدينة، وتنظيم المجال في المدن الكبرى المغربية.

---

(١٨) Françoise Navez-Bouchanine, dir., *La Fragmentation en question: Des villes entre fragmentation spatiale et fragmentation sociale* (Paris: L'Harmattan, 2002); «Réflexions sur les travaux concernant l'habitat urbain,» dans: *La Sociologie marocaine contemporaine: Bilan et perspectives* (Rabat: Edtion de la Faculté des lettres, 1988), pp. 95-109, et *Habiter la Ville marocaine* (Paris: Editions l'Harmattan, 1997).

(١٩) Abderrahamne Rachik, «Casablanca: Politiques urbaines et pressions sociales,» *Naqd: Revue d'études et de critique sociale*, no. 16 (2002), pp. 57-65.

تميّز الإنتاج السوسيولوجي عموماً بهيمنة الطابع الفردي، إذا ما استثنينا بعض الدراسات القليلة التي تم إنتاجها من قبل الشبكة المتمحورة حول بول باسكون، بمعنى لجوء الباحث إلى إنجاز دراساته وحده، وبشكل منعزل. ويتجلى هذا الأمر في تنوع المواضيع والقضايا المدروسة، والميل إلى معالجة العديد من المواضيع من طرف الباحث نفسه. ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن العديد من البحوث التي أنجزت خلال العقدين الأخيرين تمت في إطار العمل الجماعي.

تمحور الإنتاج السوسيولوجي، بشكل عام، حول مجالين أساسيين:

ـ الدراسة القروية، خصوصاً المورفولوجية الاجتماعية، والتديُّن الاجتماعي، والدراسات النسائية. تأثرت هذه الميادين بأنساق من القيم تتسم بكونها، على الأقل، بنيوية ومنظمة (الماركسية ـ النزعة النسائية ـ حقوق الإنسان). لهذا يبدو أنه من الأجدى مستقبلاً التفكير في كيف يمكن للعلوم الاجتماعية أن تتحرر من النزاعات الأيديولوجية، وتحدد كيفية التعامل مع الأنساق القيمية؟ وتطرح أسئلة أخرى ذات صلة بالمنهج وأدوات البحث السوسيولوجي، ومهنة السوسيولوجي. لهذا تعاني العلوم الإنسانية عدة إكراهات وصعوبات، تتعلق بميادين تخصّصها، الأمر الذي جعل العديد من الدراسات والمقاربات تتسم بالطابع الاستكشافي، ويغلب عليها النزوع نحو البحث في عدة مواضيع، وبشكل من التعميم.

## خامساً: الاهتمام بالدراسات الأنثروبولوجية

وجد علماء الاجتماع، في مجتمع كالمغرب، أنفسهم في مواجهة ظواهر ثقافية تتجاوز حقل تخصُّصاتهم التقليدية، الأمر الذي دفعهم إلى توجيه الاهتمام إلى الأنثروبولوجيا.

تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن إرنست غيلنر ودافيد هارت، بل تياراً كاملاً في الأنثروبولوجيا يقوده كليفورد غيرتز، قد أنتجوا أعمالاً مرجعية.

إن علماء الاجتماع المغاربة الذين وجدوا أنفسهم معنيين ببناء الحقل المعرفي لتخصّصهم العلمي، لا يمكن لهم أن ينأوا بأنفسهم عند هذا السجال والحوار والتموقع النظري تجاه هذه الكتابات الأنثروبولوجية.

لم يكن الإنتاج الأنثروبولوجي في المغرب استجابة لطلب أو حاجة اجتماعية، بقدر ما كانت الأنثروبولوجيا ضرورة ملحّة اقتضاها الحوار والجدل مع الأنثروبولوجيا الأنغلوسكسونية، وأيضاً من أجل تعبئة المكتسبات النظرية للأنثروبولوجيا بغية فهم الظواهر الثقافية المتنوعة المرتبطة بالقبلية، والطقوس، والنسق السياسي، والحقل الديني، والزوايا وغيرها...

لقد كانت العديد من هذه الدراسات قريبة من تقاليد الأنثروبولوجيا الثقافية. لقد درس محمد بوغالي[٢٠] الذهنية التقليدية المغربية، انطلاقاً من تمثلات المكان أو الفضاء عند المغربي الأمي، واهتم في ما بعد بإنجاز عمل حول ممارسات العلاج التقليدي للأمراض العقلية.

أما بول باسكون، فاهتم، بوصفه مؤرخاً، «بزوايا الحوز» (Zaouias du Haouz)[٢١]، وأنجز فيلماً حول المعروف (Repas sacré) (Ma'rouf)[٢٢]، إلا أن تجربته الميدانية الأولى في حقل الإثنوغرافيا الدينية لم تأتِ إلا في مرحلة متأخرة، إذ نسّق بحثاً حول «موسم تازروالت» سنة ١٩٨١.

وكانت الطقوس في حقيقة الأمر موضوعاً لعدة دراسات أخرى، إذ قام عبد الله حمودي بمقاربة عيد الأضحى (١٩٨٨)، وبيّن حسن رشيق من خلال دراسته لوجبة تعدّ خلال العيد سنة ١٩٩٠، أن هذه الطقوس تعتبر مصدراً أساسياً في دراسة الجماعات الاجتماعية وثقافاتها، ولا سيَّما بالنسبة إلى المجتمعات القروية التي يغلب عليها الطابع الشفوي في المجال المعرفي والثقافي.

ظهرت الأنثروبولوجيا السياسية، بدورها، كاتجاه جديد، وهكذا تم الاهتمام ابتداء من تسعينيات القرن العشرين بالبحث في الحكومة التقليدية (المخزن) ودعائمها الرمزية[٢٣] ـ التنظيم القبلي وتساؤلات حول النسق التجزيئي، والحقل السياسي والصراعات الاجتماعية حول الحج وزيارة الزوايا، وأساس ودعامة السلطة المطلقة

(٢٠) Mohamed Boughali: *La Représentation de l'espace chez le Marocain illettré* (Casablanca: Edition Afrique-Orient, 1974), et *Sociologie des maladies mentales au Maroc* (Casablanca: Editions Afrique-Orient, 1988).

(٢١) Pascon, *Le Haouz de Marrakech*.

(٢٢) Paul Pascon, «The Mârouf of Tamejlojt or the Rite of the Bound Victim,» in: Ernest Gellner, dir., *Islamic Dilemmas: Reformers, Nationalists and Industrialization: The Southern Shore of the Mediterranean* (Berlin: Mouton Publishers, 1985), pp. 132 and 145.

(٢٣) Rahma Bourquia et Nicholas Hopkins, dirs., *Le Maghreb: Approches des mécanismes d'articulation* (Rabat: Dar al Kalam, 1991).

والاستبداد ـ وكلها محاور شكّلت موضوع البحث والاهتمام بالنسبة إلى الباحثين الأنثروبولوجيين المغاربة[٢٤].

تأثرت الدراسات حول التنظيم الاجتماعي للجماعات القروية وتغيّراتها، بدورها، بالتقاليد الأنثروبولوجية، فقد اهتم علي أمهان (١٩٩٨ ـ ١٩٨٣) بدراسة البنى الاجتماعية في جماعات الأطلس الكبير، واستعمالات الزمان والمكان والتحالفات العائلية، والانعكاسات الاجتماعية المترتبة على المنتوجات الجديدة في الاستهلاك. ودرس محمد مهدي (١٩٩٩) دينامية البنى الاجتماعية والمعتقدات الدينية في علاقتها بالحياة الرعوية. كما حلل حسن رشيق[٢٥] تراجع جماعات الرحّل، ووضح كيف أنه من خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تركوا الدوار والجمال خلال التنقلات الكبرى...

إذا أمعنا النظر في جلّ الدراسات المنجزة خلال العقدين الأخيرين من قبل الأنثروبولوجيين المغاربة، فإننا نسجل أن الظواهر والمواضيع التي تمت مقاربتها لا تختلف في شيء عن تلك التي عالجتها الأنثروبولوجيا الاستعمارية: الزوايا ـ عيادة الأولياء، وزيارة الأضرحة، والمخزن ... إلخ. ويبدو أن اختيار المواضيع ظل محافظاً، وكان التجديد يبدو فقط على المستويين النظري والإثنوغرافي.

تركّز المقاربات الأنثروبولوجية المعاصرة أساساً على الوصف والتأويل النسقي للعمليات الاجتماعية الملموسة، ولأطرها الثقافية الموحية؛ إنها تسمح بإعادة بناء وتأويل منظور مغاير للمواضيع التقليدية للأنثروبولوجيا الدينية والأنثروبولوجيا السياسية.

ويختفي وراء هذه الانشغالات الأنثروبولوجية هاجس البحث عن «النحن الاجتماعي» في خصوصيته، ومحاولة إخضاعه للتحليل والتأملات المستمدة من العلم السوسيولوجي والأنثروبولوجي. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبارها بمثابة سوسيولوجيا لامتلاك الموضوع، أو سوسيولوجيا البحث عن الهوية، التي طبعت جيلاً من السوسيولوجيين المغاربة، لكن هذا الامتلاك لا يتم إلا عبر التفكير ومساءلة علاقته بالممارسة.

---

(٢٤) Abderrahamne Rachik: *Casablanca: l'urbanisme de l'urgence* (Casablanca: Impr. Najah el Jadida, 2002), et «Casablanca: Politiques urbaines et pressions sociales,» pp. 57-65.

(٢٥) Abderrahamne Rachik: *Sacré et sacrifice dans le Haut Atlas marocain* (Casablanca: Éditions Afrique-Orient, 1990), et *Le Sultan des autres: Rituel et politique dans le Haut Atlas* (Casablanca: Éditions Afrique-Orient, 1992).

## سادساً: السوسيولوجيا: الميدان، النظريات والخبرة

على مستوى الممارسة في الميدان التي تميزت بها بعض الأعمال والدراسات السوسيولوجية، في غياب دعم مؤسسات بإمكانها تمويل البحوث الميدانية، فإن الاستشارة والخبرة قد أدتا دوراً مهماً في بناء تخصّص ومادة علمية ناشئة، ألا وهي السوسيولوجيا. لقد وجد العديد من السوسيولوجيين أنفسهم مشتغلين ومنخرطين في هذا الاتجاه، بوصفهم مستشارين في إطار مشروع التنمية لدى أو لفائدة هيئات وطنية ودولية.

لقد كان الطلاق بالنسبة إلى الجيل الأول من السوسيولوجيين المغاربة، بين العلوم الاجتماعية والسلطات العمومية، طلاقاً أيديولوجياً أكثر منه فعلياً وواقعياً.

أنجز بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا منذ الستينيات من القرن الماضي دراسات في إطار مشاريع التنمية القروية تتعلق بمواضيع التهيئة الزراعية، وهيدرولوجية ورعوية، وتجهيز العالم القروي بالكهرباء، ومدّ قنوات الماء العذب، وموَّلت الدولة، والهيئات الدولية، وجمعيات المجتمع المدني، العديد من الدراسات والأبحاث. لقد بدأ الطلب على الاستشارة والخبرة في المجال السوسيولوجي يتزايد تدريجياً، إلا أنه حالياً تنبغي الإشارة إلى أن هذا الانفصال الأيديولوجي بين السلطات العمومية والعلوم الاجتماعية، قد بدأ يندثر ويختفي بفعل ظهور الحاجة إلى خبراء سوسيولوجيين. ويتجلى مؤشر دال بوضوح على هذا التطور، في تمويل الدولة لعدة دراسات، من بينها، على سبيل المثال: البحث الوطني حول القيم، الذي تم إنجازه في إطار تقرير الخمسينية المتعلق بالتنمية البشرية[٢٦].

نجم عن هذا الوضع أن مجالات البحث والدراسة أصبحت محدودة وضيّقة، كما أن علماء الاجتماع وجدوا أنفسهم يمارسون عدة وظائف: باحثون في عدة ميادين، ومستشارون ـ خبراء. كل هذا ساهم في إثراء السوسيولوجيا بمعطيات مستمدّة من الميدان، يتعذر على المؤسسات الجامعية تمويلها وتغطية مصاريفها المالية. لكن، مع الأسف، فإن القليل من هذه الدراسات قد تم نشرها أو تبيينها كأبحاث أكاديمية جامعية.

(٢٦) Abderrahamne Rachik, «Lire des textes anthropologiques sur sa «propre culture»,» dans: Dionigi Albera et Mohamed Tozy, dirs., *La Méditerranée des anthropologues* (Paris: Éditions Maisonneuve et Larose; Aix-en-Provence: Maison méditerranéenne des sciences de l'homme, 2005), pp. 353-365.

# مراجع إضافية

اعتمدتُ في هذا المقال على المعطيات التي تضمّنها تقرير أ. حسن رشيق ٢٠٠٧، في إطار مشروع «تقويم النظام الوطني في البحث في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية في المغرب».

واهتم التقرير بصفة خاصة بالكتابات السيولوجية باللغة الفرنسية في المغرب. في حين الإنتاج السوسيولوجي في المغرب يتمّ باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية.


Amahan, Ali. *Peuplement et vie quotidienne dans un village du Haut-Atlas marocain: Abadou de Ghoujdama: Etude socio-linguistique*. Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1983. (Comptes Rendus du Groupe linguistique d'etudes chamito-semitiques)

Amahan, Ali. *Mutation Sociales dans le Haut Atlas: Les Ghoujdama*. Paris: Editions de la Maison des sciences de l'Homme, 1998.

Belghiti, Malika. «Les Relations féminines et le statut de la femme dans la famille rurale dans trois villages de la Tassaout: Etudes sociologiques sur le Maroc.» *Bulletin Economique et social du Maroc* : [1969] 1978. pp. 289-361.

Belghiti, Malika et Adib Tamou. «La Ségrégation des garçons et des filles à la compagne.» *Bulletin Economique et social du Maroc*: vol. 33, nos. 120-121, 1971. pp. 81-144.

Bentahar, Mekki. *La Jeunesse arabe à la recherche de son identité*. Rabat: Edition Dar al-Kalam, 1989.

Bourquia, Rahma, Mokhtar El-Harras et Driss Bensaïd, *Jeunesse Estudiantine marocaine: Valeurs et stratégies*. avec la collaboration de Jamila Bennaghmouch. Rabat: Editions de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 1995.

Khatibi, Abdelkébir. *Chemins de traverse: Essais de sociologie*. textes réunis et revus par Saïd Nejjar. Rabat: Edition Okad, 2002.

Mahdi, Mohamed. *Pasteur de l'Atlas: Production pastorale, droit et rituel*. Casablanca: Impr. Najah el Jadida, 1999.

Naamane-Gessous, Soumaya. *Printemps et automne sexuels: Puberté, ménopause, andropause au Maroc*. Casablanca: Eddif, 2000.

Pascon, Paul. *La Maison d'Iligh et l'histoire sociale de Tazerwalt*. avec la collaboration de A. Arrif [et al.]. Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1984.

Pascon, Paul et Mekki Bentahar. «Ce Que disent 296 jeunes ruraux.» dans: *Etudes Sociologiques sur le Maroc: Recueil d'articles conçu et préparé par Abdelkébir Khatibi*. Tanger: Editions Marocaines et internationales, 1978 [1969]. pp. 145-287.

Rachik, Abderrahamne. «Périphérie, émeutes et politique urbaine: Le Cas de Casablanca. » *Horizons maghrébin: Le Droit à la mémoire*: nos. 25-26, 1994, pp. 224-235.

Rachik, H. *Sociologie, Anthropologie et Science politique au Maroc, Jalons thématiques et institutionnels, 1959-2006.* Rabat: Ministère de l'Enseignement supérieur, Direction des Sciences, 2007.

Tozy, Mohamed. *Monarchie et Islam politique au Maroc*. Paris: Presses de Sciences Po., 1999.

# شهادات

# (١)

# دفاعاً عن الكتابة في العلوم الاجتماعيّة

**الطاهر لبيب**(*)

قد تكون في شهادتي مجازفة التركيز على ما يبدو بعيداً عمّا يُنتظر من «شهادة باحثٍ». ومهما كان الأمر، فلا أقربَ إليَّ، ولا أَوْلى بالذّكر، من تلقائية الميلِ، عندي، إلى الحميميّ في العلاقة بالمعرفة. في حدود هذا الميلِ، لا أبعدَ، أكتفي بلمسات رسم تقريبي لِمَلمحيْن متلازميْن جرت العادةُ بإبعادهما عن مَتْنِ المعرفة العلميّة: المتعةُ والكتابة.

وتجنّباً للردود «المحصِّنةِ» للبحث، أشير، بدءاً، إلى أن تجربتي تدريسيّةٌ، أساسيّاً. لا أدري إن كنتُ باحثاً، يوماً ما، في موضوع ما. وإذا صادف أن كُنتُه ففي حدود المتعةِ. ولمّا كانت المتعة من جهة الكتابة، أولاً، فهي في «لذّةِ النصّ»، أولاً. ليس للواجب ـ ومنه واجب المهنة ـ دخلٌ في هذه المتعة، إذ هي أقرب إلى الخروج منه، إن لم تكن خروجاً عليه، غالبَ الأحيان. كلُّنا مع الواجب، قيمةً نمدحُها وأداءً نفتخِر به. شخصياً، لا أتحمّله، في المعرفة، من دون متعتِه. وإذا كان التدريس منحني الإحساسَ بالجمع المُريحِ بين الواجب والمتعة، فالبحث لم يمنحني ذلك إلا استثناءً، في ما نَدر من محطّاته. هذا الشحُّ، لا ضيق الوقت أو الوسيلة، هو ما جعلني مُقِلاً في البحث،

(*) أستاذ وباحث في علم الاجتماع ـ تونس.

ومُمتعضاً ممّا كان منه تحت الطلب. طبعاً، كانت لي، كما كانت لغيري، لحظاتُ الواجبِ المؤدلَجِ، وهذه لحظات لا يُعتذَر عنها، كما لا يُعتذَر على وعيٍ سابق. ما يهمُّ منها، في السياق، أنّ أقرب ما بقي إليَّ منها صياغتُها: صياغةٌ آنسُ بما فيها من حميميّةِ الحنين إلى حبٍّ أوّل: الأدب.

هكذا، إذا صادف أن كنتُ باحثاً، يوماً ما، في موضوعٍ ما، فليس لأنّني بحثتُ، وانما لأنني ظننتُ أنّي كتبتُ. نزوةُ الكتابة هذه يُضاف إليها انعدامُ قناعتي بأنّني من المتخصّصين في فرعٍ أو غرضٍ من فروع علم الاجتماع وأغراضه. لقد شاء تقاطعُ الصّدفة والرغبة أن يتسلّل تكويني إلى مناطق من التداخل لا أرتاح إلا فيها. كيف أُصنَّف، والحال هذه؟ لا أدري، ولا حرص عندي، على التصنيف. ولو كان لي طموحٌ في هذا، لكانَ أنْ لا أُصنَّف، جرياً مع المزاج الذي هو شرطُ المتعةِ.

مهنيّاً، وإذاً إجرائيّاً، أنتسِب إلى علم الاجتماع، ولكنّني لستُ واثقاً من امتثالي لما ساد من شروط هذا الانتساب وطقوسه. وليس هذا من جهة ما نشترك في معرفته وتعليمه من نظرياتٍ ومقاربات ونصوص ومراجع، وإنّما هو من جهة ما يُسمّى عَرْضاً، على وجه الإجمال، وكتابةً، على وجه التخصيص. ما أسمّيه عدمَ امتثال للشروط والطقوس هو، تحديداً، هذا الإصرارُ على إخضاعِ مواضيع صمّاء لصياغةٍ تلبّي الرغبةَ في الكتابة.

لكلٍّ منّا مسارهُ، وله منه شهادتُه. وما يستوقِفنا ليس، بالضرورة، ما تتقاطع فيه مساربُنا، فهذا من عموم التجارب. من منّا لم يُعطِّل أو يَبتُر طموحَ جهدِه ومردودَ طاقته غيابُ الحريات، وحتى إقامة الحدّ على عِلمه، في السياسة أو الدّين؟ من منّا لم يشتكِ من غياب السياسات، ومن تدنّي المستويات في البحث والتعليم؟ من منّا لم يُشكّك في مدنيّة معرفةٍ ينسجها التمويل في المجتمع المدني العربي؟ من منّا لم يشعر باليُتم، في غياب مجموعة علميّة ذات سلطة معرفيّة؟ هذه أسئلة، ومثلها كثير، تتقاطع فيها خيباتُنا وأسئلتُنا وما توفّر من أجوبتنا. وراء هذا التقاطع يبقى الحميميُّ، ولكلٍّ منّا نصيبُه منه، في علاقته بمعرفتِه. نصيبي، كما أراه، هو رغبةٌ، مكبوتةٌ إجمالاً، في متعةٍ تأتي من الكتابة. تدقيقاً: تأتي من كتابة رغبةٍ في الكتابة.

الحميميُّ، في هذا المعنى، هو خارج ثنائيّةِ الموضوعي والذاتي المسطَّحة والمكرّرة في خطابنا: ثنائيّةٌ غالباً ما يتطاولُ فيها موضوعيٌّ شكليّ ودعيٌّ على زَخمِ

الذاتي وتلويناته، بما في ذلك الحسُّ والحدس والذكاء والخيال والمجاز. هذا الموضوعيّ المكمَّمُ بالكميّ، المسكونُ بالهوس التقني والمنحسرُ فيه جهد البناءِ النظريّ أنتجَ أطناناً عربيّةً من البحوث ـ أغلبها ميدانيّ ـ لم يَعُد لها ذكرٌ. قد يكون هذا لظرفيّتها أو لرداءتها أو لبداهة أو سذاجة فرضياتها ونتائجها، ولكن قد يكون أيضاً لِقِصَرٍ في صياغتها. وهي، عندئذ، تُطالَعُ، إن كانت حاجةٌ إليها، ولكنّها لا تُقرأ، أي لا تُمتِّعُ.

من الواضح أنني لا أضع المشكل ولا مصدر الكبت السوسيولوجي في العجز عن إنجاز بحثٍ، وإنما في العجز عن كتابته. لهذا الكبتِ وسائلُ تخفيفٍ، منها التصعيدُ الشَفوي، كما هو الحال في التدريس، ومنها الهروب إلى مجالات ومواضيع مُطيعةٍ، إذ المجالات والمواضيع تختلف قابليّتها للكتابة، وبعضُها من قبيل الخامات والأشكال غير القابلة للكتابة أصلاً: إذا كان الكثير من البحوث فيها كلُّ شيءٍ ما عدا الكتابة أو ليس فيها إلا المنهجُ، على حدّ تعبير رولان بارت، فإنه كلّما كان الانتقالُ من المادّة الخام إلى التأويل، فإلى الخطاب على الخطاب، اتَّسع المجالُ للمجاز، فاتّسعت العبارةُ للكتابة.

أعرفُ أن المسافة بين البحث والكتابة لا تشغل بال الكثيرين من أهل العلوم الاجتماعيّة، وأكثر من ذلك أنهم قد يرون فيها مسافةَ هروبٍ أو تسيّب. وهم، في ذلك، يستندون إلى ما تميّع وسادَ من خطاباتٍ لا تقوم على معرفةٍ أو هي لا تحتاج إليها. وليست الكتابة من هذا في شيء، إذ هي، اختصاراً، دقةُ المعرفة حين تصاغ جماليّاً.

إنّ القصد من هذه الإشارة تذكيرٌ بأن العلوم الاجتماعية العربيّة تحاشت طرحَ مسألةِ العلاقة بين البحث والكتابة. وهي لو طرحتها لعرَّت ما وراءها من أوضاع وأحكام: أعمُّ الأوضاع وأصعبُها بؤس اللغة، وهي هنا العربيّة، في ما آلت إليه من حال. أما الأحكام، فمنها المعهودُ من اعتبار الصياغة من شكليات البحث، لا من صُلبه أو نسيجه، ومنها المعهودُ أيضاً من اعتبار اللغة مجرّد حاملٍ للمضمون أو مجرّد وسيلة للتعبير عنه. في الحالتين، يُنسى أثرُ الصياغةِ في المضمون، كما يُنسى أن الصياغات الشهيرة، كصياغات نيتشه، مثلاً، لم تكن بحثاً عن البلاغة، لذاتها، وإنما كانت سَنداً للتجاوز في المعرفة الفلسفيّة وتثويراً لها.

الدعوة إلى جمالية العلوم الاجتماعيّة ـ ولنقلْ إلى تجميلها ـ ليستْ جديدة، خارج الفضاء العربي. في السوسيولوجيا، مثلاً، نقاشٌ لم ينقطع، منذ بداية القرن العشرين، منذ جورج زِمّلْ على الأقل، حول علاقة المضمون بالشكل، لا في مدلوله الشكلي (Formel)، وإنما في معنى الشّكل المشكِّل (Forme formante)، وهو نقاش لو استعملنا القياس في سحبه إلى سياقنا، لظهر فيه هاجسُ التعبير، بما هو عاملُ تشكيلٍ للواقع، كما يُبنى في النصّ. وإذا عُرِّب هذا الهاجس أصبح مرعباً لأن فحوى القول متباعدٌ عن شكل القول.

أقول هذا من دون أن تغيب عن ذهني نصوصٌ مؤسّسة في العلوم الاجتماعية العربية، منها ما جمع بين صرامة التحليل ورقّة الصياغة. هذا مشرقاً ومغرباً، وإنْ تميّزت في هذا، بين الحالات المعاصرة، حالة المغرب الأقصى، حيث هذا الجمعُ أوسعُ ما يكون، عربيّاً: من كبار الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع من صاغ معرفته بدقةٍ وجمال وأبدع في الأدب، بدءاً بالرواية.

هل تحتاج الدعوة إلى جمالية العلوم الاجتماعية العربية إلى المزيد من التبرير؟ إن كان ذلك ـ والمبررات كثيرة ـ أكتفي بمشهدين وتمنٍّ واحد:

١ ـ **المشهد الأول** مشهد علم اجتماع عربي قاتم، ثقيل الظلّ، إذا قُرئ ظُنّ أن مجتمعاتنا ليست إلا نسيجَ مِحنٍ وشقاء، لا وجود فيها لناسٍ يبدعون ويحبّون ويفرحون ويأملون أو يرفّ لهم وجدان لجمال الكون. لكأنَّ علم الاجتماع العربي كآبةٌ أو لا يكون. الأمثلة؟ صورة امرأة لا تكون، في بحوثنا، إلا مضطهدة، معنَّفة، محرومة، مطلّقة، معطّلة... وصورةُ شباب مائعٍ، ينهش «قيمنا الخالدة»، ولا يُتوقّع من «رهطه» أن يشحن، يوماً، ثورةً. من أسباب هذا ما له أصلٌ في نشأة علم الاجتماع العربي نفسها، إذ في الأصل ربطٌ مؤسسيّ بين المعرفة السوسيولوجية وحلِّ المشاكل التي طرحها بناء الدولةِ الوطنيةِ. عالم الاجتماع نشأ «حلاّلَ مشاكل»، ولا يزال يُنظر إليه على هذا الاساس، وُيطلب منه الافتاءُ في كلّ شيء.

٢ ـ **المشهد الثاني**، مرتبطاً بالأول، هو فقدان التهوئة المعرفية والجمالية. مقاومةُ ما يُعتبر، على وجه التّمدرس، خارجاً عن الاختصاص، حال دون الانفتاح على مواضيع ومقاربات ثريةٍ وذكية. قد يكون في الأصل غيابُ حبّيْن: الأدب والفلسفة (غيابٌ ملأه تسولُج الأدب والفلسفة أكثر مما ملأه «تأدّب» السوسيولوجيا وتفلسفها)، وهو، اليومَ،

غياب مرجعياتٍ ـ من نوع زمّلْ وبارت، وحتى غيرتس، إلى حدٍّ ما ـ لا يكاد يذكرها إلا المارقون أو ذوو النزوات من السوسيولوجيين العرب.

أما التمنّي، فأن يرسم الجمال، في المعرفة، للمعرفة، «معرفةً مرحة» بين سابع السماوات وتضاريس الأرض. وإذا تطلّب هذا مروقاً أو نزوةً، فليتزايد، بين العرب، عدد المارقين وذوي النزوات في العلوم الاجتماعية، وليكن شعارهم إنقاذ ما أمكن منها بالجمالية، موضوعاً وتعبيراً.

# (٢)

# الثورة التونسية وأزمة «الباراديغم» المؤسِّس لعلم الاجتماع التونسي

**عبد القادر زغل**(*)

نقصد بـ «باراديغم»، بحسب توماس س. كون، مجموعة توجهات نظرية متناسقة إلى هذا الحد أو ذاك، تؤدي دور إطار مرجعي تعتمدها مجموعة باحثين تنتمي إلى مجال علمي واحد.

يقدم كل «باراديغم» لمتّبعيه المشكلات النموذجية وحلولها العلمية. وهكذا فإن الباحثين الذين يعملون في إطار باراديغم معيَّن غالباً ما يساقون إلى تجنّب الظواهر والمشكلات التي لا تتطابق مع المشكلات النموذجية الخاصة بالباراديغم.

تبدأ أزمة باراديغم ما حين يواجه متبعوه تكراراً ظواهر (تشوّهات) تناقض المسلّمات الإبيستيمولوجية في هذا الباراديغم. فيصير تغيير هذا الأخير مطلباً حينما لا يعود الباحثون قادرين على ضمّ هذه «التشوّهات» في تصنيفات المشكلات النموذجية الموجودة ضمن الباراديغم.

يهدف هذا النصّ إلى كشف نضوب القدرة التحليلية في الباراديغم المؤسِّس لعلم الاجتماع التونسي، حينما واجه علماء الاجتماع التونسيون ظواهر الثورة التونسية التي تناقض المسلّمات الإبيستيمولوجية في هذا الباراديغم.

---

(*) أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية.

من دون الدخول في تفاصيل العناصر المكوّنة لهذا الباراديغم، يمكننا التشديد، بشكل خاص، على ميل متّبعيه إلى استنتاج أعمال الأطراف الاجتماعية الفاعلة وتفاعلاتها، انطلاقاً من المعطيات البنيوية في الحياة الاجتماعية، ولا سيّما المعطيات الاجتماعية والاقتصادية. أعترفُ اليوم أني قد استبطنت بالكامل هذا الميل، مع محاولتي في السنوات الأخيرة الالتفاف عليه في أبحاثي حول نشوء الإسلام السياسي في الجامعات التونسية.

إليكم، على سبيل المثال، الأسئلة التي طرحتها عند مواجهتي مع ما أسميته عودة المقدَّس والطلب الأيديولوجي الجديد لدى شبّان المدارس: «كيف عسانا نفسر عودة المقدّس هذا في عالم تسيطر عليه أيديولوجية النمو والرغبة في اللحاق بالغرب بواسطة العلم والتكنولوجيا والعقل؟»

لماذا يحظى هؤلاء الأنبياء الجدد الذين يشبِّهون الغرب بالشيطان بهذا الإصغاء، ولماذا يسير خلفهم سكان مدن مُغرَّبين إلى هذه الدرجة أو تلك في حياتهم اليومية أكثر كثيراً ممّا يسير خلفهم سكان الأرياف المتعلقون بتقاليدهم القديمة؟ لماذا تحظى هذه الدعوة إلى عودة المقدّس صدى إيجابياً لدى الطلاب في المجالات العلمية؟ لماذا تطاول عودة المقدّس ببعدها الجهادي شباناً وشابات في المجالات العلمية، في المرتبة الأولى؟ لماذا لم تتمكن مختلف حركات اليسار، ولا سيّما الماوية منها، من منع هذا التيار الأيديولوجي الذي يطالب بالعودة إلى قيم الإسلام من الاستيلاء على جزء كبير من مجالها في الجامعة وبين أفراد الطبقة العاملة؟

كان جوابي عن هذه التساؤلات مطابقاً لمسلّمة الباراديغم الإيبيستيمولوجي المؤسّس لعلم الاجتماع التونسي، وهو «أن الجديد الحقيقي والعودة الحقيقية إلى الإسلام، تتمثل برأيي، بعودة تلامذة المدارس الثانوية وشبان الأوساط الشعبية، على عكس الفلاحين، إذ لم يكن هؤلاء يؤمنون بالأولياء، وبكل ما يقدم نفسه كوسيط بين المؤمن وربّه. لقد كانوا يشاطرون الأعيان قلقهم بخصوص تدهور العادات، لكنهم كانوا، خلافاً للأعيان، مهتمين بمشكلات الظلم الاجتماعي، وغياب الحريات الديمقراطية. وفي الوقت الذي كان فيه الأعيان متوجهين بنظرهم نحو الماضي، اهتم الشبان بالحاضر والمستقبل، وبمستقبلهم الخاص. كان الشبان الذين انتقلوا في أغلب الأحيان من قريتهم إلى المدينة، أو ممن يعيشون في مدارس داخلية بعيداً عن أسرهم، يشعرون بالعزلة. وراحوا يبحثون يائسين، في غياب هياكل تؤطرهم وتأويهم،

عن مجموعة ينتمون إليها. لم يكن ثمة مؤسسة، في ما عدا الجامع (المسجد)، مستعدة لاستقبالهم. كانت في تلك الفترة حلقات التعليم الديني قد ظهرت من جديد في بعض المساجد، ولم تكن خاضعة لرقابة الدولة. وقد ولد من رحم تلك الحلقة ما يسمى في تونس بالحركة الإسلامية»[1].

قد يكون مهماً أن أحدّد اليوم أنني لا أتنكر للقيم العلمية التي تحملها محاولة فهم ظاهرة الإسلام السياسي في تونس هذه. لكنني أعترف أن هذا النمط في طرح الأسئلة حول الإسلام السياسي، وهو نمط عميق الجذور في تقليد علم الاجتماع لدينا، قد شكّل عقبة أمام فهم حقيقي لرؤية العالم ولأخلاقيات الحركات الإسلامية. كما أنه عقبة أمام معرفة أسباب ومعاني الثورة التونسية، بقدر ما أن منطقه الحتمي قد تبنّاه قطاع واسع من اليسار التقليدي، ومعه الناطقون باسم المناطق الأكثر تهميشاً في وسط البلاد وجنوبها.

يستند هذا التفكير إلى حادثة محلية أصبحت واحدة من الحوادث الأكثر شهرة على سطح الأرض، وهي أنه «في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، عند الساعة الحادية عشرة والنصف، أحرق البائع المتجول، محمد بوعزيزي، نفسه لأن سيدة موظفة بلدية صادرت الثمار التي كان يبيعها والميزان الخاص به». وبحسب أنصار هذه الرواية الكبرى، جاءت الانتفاضات الشعبية التي كان سببها إحراق محمد بوعزيزي نفسه، لتعبّر عن إحساس الناس بالتماثل مع «بطل الثورة» هذا. بيد أن نقطة الضعف في هذا التحليل هي أن بوعزيزي ليس حالة استثنائية. في الأيام الستين التي تلت إحراق نفسه، قام ٦٤ شخصاً آخر في المنطقة نفسها بإحراق أنفسهم. وتجدر الإضافة أن مناطق الوسط والجنوب قد شهدت، قبل إحراق بوعزيزي نفسه، ثورات شعبية وقمعاً بوليسياً بقي محصوراً في إطارها.

تبقى المسألة التي ينبغي دراستها، وهي آلية انتشار الثورة المحلية في سائر مناطق البلاد، من دون أي تأطير أيديولوجي وسياسي. لم تكن هذه الظاهرة موضع تحقيق اجتماعي حقيقي حتى الآن، لأنها لا تتطابق مع منطق البارادايغم المؤسس لعلم الاجتماع التونسي.

(١) Abdelkader Zghal, «Le Retour du sacré et la nouvelle demande idéologique des jeunes scolarisés: Le Cas de la Tunisie,» dans: Centre de Recherches et d'études sur les sociétés méditerrannéenes [CRESM], ed., *Annuaire de l'afrique du Nord* (Paris), vol. 18 (1980).

على سبيل الخلاصة، وبانتظار تحقيق مشروع البحث هذا، أودّ أن ألفت الانتباه إلى سمتين شديدتي الأهمية في الثورة التونسية:

## أولاً: المنشقون الأثيريون

زاد عدد الحسابات على الإنترنت من ٢٨,٠٠٠ في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ في عام ٢٠٠٩، وصولاً إلى حوالى مليوني متصفح في عام ٢٠١٠، ما يضع تونس ضمن قائمة أول عشرين بلداً من الأكثر ارتباطاً بالشبكة نسبة إلى عدد السكان.

بدأت حركة المعارضة بين متصفحي الإنترنت ضد رقابة نظام بن علي قبل العمل الذي أقبل عليه بوعزيزي.

لم يقم متصفّحو الإنترنت بالثورة، لكنهم كانوا سبب إقامة مساحة عامة بديلة وحاملة لثقافة سياسية ليبرالية وفوضوية مختلفة جداً عن ثقافة المناضلين السياسيين في تنظيمات المجتمع المدني الكلاسيكية.

ابتكر المنشقون الأثيريون الشعارات الخمس التي رُدّدت في كل المظاهرات الشعبية التي أدت إلى سقوط نظام بن علي، وهي : ١/ حرية، ٢/ كرامة، ٣/ الشغل حق ـ عصابة سرّاق ٤/ الشعب يريد إسقاط النظام، ٥/ Ben Ali Dégage (بن علي إرحل).

والأكثر مدعاة للدهشة، هو أن المظاهرات، بحسب علمي، وعلى الأقل في المدن الكبرى، لم تضفْ أي شعار إسلامي أو قومي عربي عليها.

بيد أنه يبقى علينا أن نقوم ببحث اجتماعي حقيقي حول التحالف غير المبرمج بين متصفحي الإنترنت المنشقين، وهم من الشبان المندمجين تماماً في الاقتصاد الحديث، وبين الشبان العاطلين من العمل، والباحثين عن باب للخروج من الاقتصاد غير الرسمي.

## ثانياً: الحداثة والتسامح الديني المتجذّران شعبياً

أؤكد أن الثقافة الدينية الشعبية التونسية مختلفة جذرياً عن الأصولية. يحمل الإسلام السياسي التونسي إسلاماً يتماشى مع التقليد الوهابي لدى الإخوان المسلمين في مصر. لكنه يبقى، على الرغم من كل شيء، متجذّراً ثقافياً في الحداثة والتسامح

الديني التونسي. إنه متجاذَب، ولا يزال، بين رسالته الدينية ومشروعه، إلا أن مشروعه السياسي هو بوصلته السياسية الحقيقية.

تكمن قوته، قبل أي شيء آخر، في غياب ترجمة سياسية للمخيال التحديثي في المجتمع التونسي. وقد تجسد هذا المخيال في التظاهرة الليلية الكبرى في ١٣ آب/ أغسطس ٢٠١٢ (ذكرى إعلان قانون الأحوال الشخصية) من أجل الدفاع عن مكتسبات المرأة التونسية.

أتوقف هنا، من أجل أن أبيّن تجذّر المخيال الاجتماعي التحديثي لدى مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع التونسي. كان الهدف من التظاهر، بالطبع، هو الدفاع عن مكتسبات المرأة التونسية كرد على مشروع بند في نصّ الدستور الجديد يعرّف المرأة بوصفها مكمّلاً للرجل في سياق المؤسسة العائلية. لكن الهدف الحقيقي الذي فرض نفسه خلال هذه التظاهرة هو تعريف الهوية الثقافية للمجتمع التونسي.

هذا ما رأيته لدى وصولي إلى التظاهرة، وقبل انطلاقها بين الساعة الثامنة والنصف والتاسعة مساءً: ثلاث نساء شرطيات في زيّهن الرسمي يقدمن باقة زهور إلى قيادة جمعية النساء الديمقراطيات التي كانت أهم جمعية نظمت هذه التظاهرة للدفاع عن مكتسبات المرأة التونسية.

رأيت كذلك متظاهرين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية كافة، من نساء متبرجات ونساء محجبات. التقيت أشخاصاً غير مسيّسين اعتادوا إقامة الصلاة خمس مرات يومياً، وشعروا أنهم مهددون في هويتهم الإسلامية من قبل توجهات حزب النهضة السياسية. وكانت النتيجة أن القيادة السياسية في حزب النهضة تراجعت أمام «اقتراع الشارع السلبي»، أي أمام المشاركين في تظاهرة ليل الثالث عشر من آب/ أغسطس ٢٠١٢.

حجّتي هي أن هذه التظاهرة قد شكلت نقطة انطلاق لإعادة تركيب المجال العام في المجتمع التونسي بكليّته في اتجاه فقدان الإسلام السياسي هيمنته الأيديولوجية بشكل تدريجي. لكن موازين القوى السياسية لا تزال لمصلحة الإسلام السياسي بانتظار تشكّل قطب سياسي يضع شروط الهدف الحقيقي للانتقال الديمقراطي التونسي، وهو ابتكار حل وسط تاريخي يتجاوز المخيالات السياسية لدى اليسار الماركسي والإسلام

السياسي التي تقولبت في سياق هيمنة الحزب الواحد من أجل خلق مواطَنة سياسية ليبرالية وديمقراطية أقرب من نماذج المواطنة السياسية في البلدان الكاثوليكية. أما الحالة القصوى في هذا النموذج الثاني، فهو العلمانية الفرنسية التي لم تتمكّن حتى يومنا هذا من التمييز بوضوح بين مفهوم «المواطنة» ومفهوم «الجنسية».

لا يزال هذا مشروع بحث يجدر القيام به مع إدراج مشروع حل وسط تاريخي للثورة التونسية في أفق مقارن مع الحلول الوسط التاريخية، سواء في الثورات العربية أو في الثورات الغربية المؤسِّسة للحداثة السياسية.

# المراجع

## ١ ـ العربية

### كتب


ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

أبو بكر، أميمة. **النسوية والدراسات الدينية**. ترجمة رندة أبو بكر. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠١٢. (سلسلة ترجمات نسوية؛ ٢)

أبو زيد، محمود. (إعداد وتقديم). **علم الاجتماع والاجتماعيون: تجارب وخبرات**. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٥.

أبو عواد، إبراهيم. **مدخل إلى علم اجتماع القصيدة**. عمّان: دار اليازوري، ٢٠٠٩.

أحمد، عبد الغفار محمد. **في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان**. ترجمة مصطفى مجدي الجمال. القاهرة: مركز البحوث العربية، ودار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

ـــــــــ [وآخرون]. **دراسات في قضايا التنمية في السودان**. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٧.

أرندت، حنة. **رأي في الثورات**. ترجمة خيري حماد. القاهرة: إصدارات وزارة الثقافة، ٢٠١١.

إسماعيل، محمود. **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٥.

**إصلاح التعليم العالي**. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العالي، ١٩٧١.

إمام، زكريا بشير. **ثورة التعليم العالي في السودان: الحصاد والإنجاز**. الخرطوم: المركز القومي للإنتاج الإعلامي، ٢٠٠٥.

أوجيه، مارك. **مهنة الأنثروبولوجي**. ترجمة محمد الجويلي. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠.

باقادر، أبو بكر وحسن رشيق. **الأنثروبولوجيا في الوطن العربي**. عمّان: دار الفكر، ٢٠١٢.

بلقزيز، عبد الإله. **نهاية الداعية: الممكن والممتنع في أدوار المثقفين**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.

بن غبريط ـ رمعون، نورية ومصطفى حداب (مشرفان). **الجزائر بعد ٥٠ سنة: حصيلة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ١٩٥٤ ـ ٢٠٠٤**. وهران: منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ٢٠٠٨.

بوعزيزي، محسن. **السيميولوجيا الاجتماعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

البوطي، سعيد رمضان. **العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر**. دمشق: دار الفكر، ١٩٨١.

**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.

**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

**تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩**. أبو ظبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

التكريتي، يونس حمادي. **مبادئ علم الديمغرافية: دراسة السكان**. بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، [د. ت.].

تيزيني، طيب. **مشروع رؤية جديدة في الفكر العربي في العصر الوسيط**. دمشق: دار دمشق، ١٩٧١. (في الفكر الفلسفي العربي)

تيلي، تشارلز. **الحركات الاجتماعية**. ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.

جاد، إصلاح [وآخرون]. **النسوية العربية: رؤية نقدية**. إعداد وتحرير جين سعيد المقدسي، رفيف رضا صيداوي ونهى بيومي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.

جعيط، هشام. **أزمة الثقافة الإسلامية**. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠١.

جفال، عمار. **البحث السياسيّ والاستراتيجيّ في العالم العربيّ: ظروف الأطر المؤسساتيّة المختصّة وآفاقه**. الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

جوزيف، سعاد (محرّرة). **موسوعة النساء والثقافات الإسلامية**. الإشراف على الترجمة هالة كمال. ليدن؛ بوسطن: دار بريل، ٢٠٠٣، والقاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠٠٦.

الجوهري، عايدة. **رمزية الحجاب: مفاهيم ودلالات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

حاتم، ميرفت. **مائة عام على تحرير المرأة**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١. (سلسة أبحاث المؤتمرات؛ الجزء الأول)

ـــــــــ. **نحو دراسة النوع في العلوم السياسة**. ترجمة شهرت العالم. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ٢٠١٠. (سلسلة ترجمات نسوية؛ ١)

حجازي، محمد عزة [وآخرون]. **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧)

الحداد، محمد. **محمد عبده: قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني**. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٣.

حرب، علي. **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦.

الحسن، إحسان محمد. **علم اجتماع الفراغ**. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

حنفي، ساري. **بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**. القاهرة: دار المستقبل العربي؛ رام الله: مركز مواطن، ١٩٩٦.

ـــــــــ ولينـدا طبر. **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية**. رام الله: مركز مواطن، ٢٠٠٥.

الخزندار، سامي. **دور مراكز الدراسات وتحدياتها في اتخاذ القرار وصنع السياسات في الوطن العربيّ**. الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

الخطيبي، عبد الكبير. **النقد المزدوج**. ترجمة جماعية. بيروت: دار العودة، [د. ت.].

خير، الطيب إبراهيم محمد. **مسارات التأصيل وتطبيقاته في السودان: عرض وتقويم تجربة التأصيل في التعليم الجامعي**. الخرطوم: مركز التنوير المعرفي، ٢٠٠٨.

الدباغ، مي وكرستين أسعد. **تقييم برامج تدريب القادة في العالم العربي**. دبي: كلية دبي للإدارة الحكومية، ٢٠١٠.

الدباغ، مي ولانا نسيبة. **التجربة البرلمانية للمرأة الإماراتية: دراسة حول أولى انتخابات المجلس الوطني الاتحادي**. دبي: كلية دبي للإدارة الحكومية، ٢٠٠٩.

رضا، محمد رشيد. **الخلافة أو الإمامة العظمى: مباحث شرعية سياسية اجتماعية إصلاحية**. القاهرة: مطبعة المنار، ١٩٢٤.

الزاهي، نور الدين. **المدخل لعلم الاجتماع المغربي**. الرباط: دفاتر وجهات نظر، ٢٠١١.

سعفان، شحاتة. **موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر: منذ بدء القرن الماضي حتى الآن**. القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، [١٩٧٠]. (مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية؛ ١٢٤)

سليم، شاكر مصطفى. **قاموس الأنثروبولوجيا**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨١.

سنكلير ويب، إيما ومي غصوب. **الرجولة المتخيلة: الهوية الذكرية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢.

السيد، عبد العاطي. **علم الاجتماع الحضري: بين النظرية والتطبيق: الجزء الثاني**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

شحادة، مهدي وصالح بكري الطيار. **دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار**. بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٩.

شرارة بيضون، عزة. **الجندر: ماذا تقولين؟: الشائع والواقع في أحوال النساء**. بيروت: دار الساقي، ٢٠١٢.

ـــــــــ. **الرجولة وتغير أحوال النساء**. دمشق: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧.

شهيد، عبد الله واثق [وآخرون]. **استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١)

الصدة، هدى. **باحثة البادية في النسائيات: مجموعة مقالات نشرت في الجريدة في موضوع المرأة المصرية**. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، ١٩٩٨.

صيام، شحاتة. **ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان**. القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠١٢.

الطاهر، عبد الجليل. **العشائر العراقية**. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٢.

ـــــــــ. **العشائر والسياسة**. بغداد: مطبعة الزهراء، ١٩٥٨.

عبد الباقي، زيدان. **تاريخ الفكر الاجتماعي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨.

عبده، محمد. **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده**. تقديم محمد عمارة. بيروت: دار الشروق، ١٩٩٣. ٥ ج.

علي، سعيد إسماعيل. **نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٧. (كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٢٣٣)

عمّار، حامد. **في بناء البشر**. القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٢.

عمر، معن خليل. **رواد علم الاجتماع في العراق**. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠.

ـــــــــ. **علم اجتماع الأسرة**. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

عويس، سيد. **دعاء الصامتين: رسائل إلى الإمام الشافعي**.

فوكو، ميشال. **حفريات المعرفة**. ترجمة سالم يفوت. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٦.

قطب، سيّد. **في ظلال القرآن**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢. ٦ ج.

الكعبي، حاتم. **السلوك الجمعي**. بغداد: مطبعة الديوانية الحديثة، ١٩٧٣.

كوبر، آدم. **الثقافة: التفسير الأنثروبولوجي**. ترجمة تراجي فتحي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٨. (عالم المعرفة؛ ٣٤٩)

لوكا، فليب وجون كلود فاتان. **جزائر الأنثروبولوجيين: نقد السوسيولوجية الكولونيالية**. ترجمة محمد يحياتين [وآخرون]. الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ٢٠٠٢.

مجموعة مؤلفين. **دراسات في علم اجتماع المعرفة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

محمود، أحمد إبراهيم [وآخرون]. **حال الأمة العربية ٢٠١٠ ـ ٢٠١١: رياح التغيير**. تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

المديني، توفيق [وآخرون]. **الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣)

مروة، حسين. **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. ٢ ج.

معتوق، فريدريك. **تطور الفكر السوسيولوجي العربي**. بيروت: جروس برس، [د. ت.].

معروف، نذير وفوزي وخديجة عادل (تنسيق). **أي مستقبل للأنثروبولجيا في الجزائر؟: وقائع الملتقى حول مستقبل الأنثروبولوجيا في الجزائر**. وهران: منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ومنشورات الكراسك، ٢٠٠٢.

**نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة**. نيويورك: منظمة العمل الدولية، صنوق الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلّطيّة في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

النوري، قيس. **التنظيم الاجتماعي**. بغداد: جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

ـــــــــ. **الشخصية العربية ومقارباتها الثقافية**. بغداد: المركز العلمي العراقي، ٢٠١١.

هلال، جميل. **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة**. رام الله: مركز مواطن، ٢٠٠٦.

الوردي، علي حسين. **أسطورة الأدب الرّفيع**. لندن: دار كوفان، ١٩٩٤.

ـــــــــ. **خوارق اللاشعور أو أسرار الشخصية الناجحة**. بغداد: مستنسخ، ١٩٥٢.

ـــــــــ. **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥.

ـــــــــــ. **في خوارق اللاشعور، أو أسرار الشخصية الناجحة**. لندن: دار الورّاق للنشر، ١٩٩٦.

ـــــــــــ. **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**. طهران: [د. ن.]، ٢٠٠٤.

وهبة، ربيع [وآخرون]. **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين)**. تحرير عمرو الشوبكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

## دوريات

إبراهيم، حسنين توفيق. «الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي.» **كراسات استراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة): العدد ٢٢٥، ٢٠١١.

إبراهيم، سعد الدين. «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق (الملف الثاني): عوامل قيام الثورات العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٣٩٩، أيار/ مايو ٢٠١٢.

ابن يونس، كمال. «التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس.» **السياسة الدولية**: العدد ١٨٤، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

أبو دوح، خالد كاظم. «قراءات في الحركات الإحتجاجية العربية (ملف): ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير في برَ مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٤، العدد ٣٨٧، أيار/ مايو ٢٠١١.

أحمد، مهيوب غالب. «الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣١٤، نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

بدوي، أحمد موسى. «القدرة التنافسية للبحث الاجتماعي العربي: تحليل مقارن للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١٢، خريف ٢٠١٠.

بوراووي، مايكل. «نحو سوسيولوجيا للعموم.» ترجمة مها بحبوح. **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١٠. شتاء ٢٠١٠.

الجوهري، محمد. «علم الاجتماع في مصر ورسالة هذه المجلة.» **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع** (القاهرة): العدد ١، ١٩٨٠.

حاتم، ميرفت. «خطاب الحداثة واشكالية وضع المرأة في المجتمعات العربية بعد مئة عام من التغيير.» **شؤون عربية**: ٢٠٠١.

«حلقة نقاشية: أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي.» شارك في الحلقة خير الدين حسيب [وآخرون]؛ قدّم ورقة العمل عبد الإله بلقزيز؛ قدّم للحلقة وأدار الحوار السيد يسين. **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٧٨، آب/ أغسطس ٢٠١٠.

حمامي، ريما. «المؤسسات الأهلية الفلسطينية: مهننة السياسة في غياب المعارضة.» **السياسة الفلسطينية** (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس): ربيع ١٩٩٦.

حنفي، ساري. «الكتابة السوسيولوجية العربية: تحليل بعض المتغيرات في مقالات مجلة «إضافات».» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١٩، صيف ٢٠١٢.

ـــــــــ وريغاس أرفانيتيس. «كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية: سبات الحياة العامة للأكاديميين العرب.» **عمران**: السنة ٣، العدد ٩، صيف ٢٠١٤.

الخطيبي، عبد الكبير. «نحو فكر مغاير.» ترجمة عبد السلام بنعبد العالي. **الكرمل**: العدد ١٦، ١٩٨٥.

الدباغ، مي وأسماء رمضان. «النوع الاجتماعي: نحو تأصيل المفهوم في العالم العربي واستخدامه في صياغة سياسات عامة فعالة.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العددان ٢٣ ـ ٢٤، صيف ـ خريف ٢٠١٣.

زايد، أحمد. «أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى.» **الديمقراطية** (القاهرة): العدد ٤٢، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

ـــــــــ. «سبعون عاماً لعلم الاجتماع في مصر.» **مجلة كلية الآداب** (جامعة القاهرة): السنة ٥٦، العدد ٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥.

زكي، وليد رشاد. «من التعبئة الافتراضية إلى الثورة.» **الديمقراطية**: العدد ٤٢، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

راشد، سامح. «حصاد الربيع العربي في عامه الأول.» **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ القاهرة): العدد ١٤٨، شتاء ٢٠١١.

شحاتة، دينا ومريم وحيد. «سياسات الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٨٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

شولي، كلودين. «أنثروبولوجيا و/ أو سوسيولوجيا؟: إلتفاتة إلى الخلف لدراسة ممارساتنا في هذين الحقلين.» ترجمة مجاهدي مصطفى. **إنسانيات**، العدد ٢٧، ٢٠٠٥.

طربيه، مأمون. «الجنوسة في فهم الشباب اللبناني: ثبات في الأحكام وتبدل في المواقف.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٦، ربيع ٢٠٠٩.

عبد الوهاب، عصام. «ما قبل النقد: مدخل لقراءة تقرير التنمية الإنسانية العربية.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٤، أيار/ مايو ٢٠٠٤.

عقل، زياد. «عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية.» **السياسة الدولية**: العدد ١٨٤، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

الغريب، عبد العزيز بن علي. «آراء بعض معلمي مقررات علم الاجتماع بالمرحلة الثانوية ودورها في تدعيم القيم الاجتماعية لدى الطلاب.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

ـــــــــ. «مناهج الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في الجامعات السعودية.» **مجلة العلوم الأمنية** (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية): العدد ٤١، ٢٠٠٤.

قبانجي، جاك. «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية؟.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١٤، ربيع ٢٠١١.

كبانجي، جاك. «كيف تقرأ الإنتاج الاجتماعي العربي.» **إضافات: مجلة علوم الاجتماع العربية** (الجمعية العربية لعلم الاجتماع ـ بيروت): (نشرة غير دورية)، ٢٠٠٥.

الكنز، علي. «العلوم الإنسانية في الدول العربية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.» **إنسانيات**: العدد ٢٧، ٢٠٠٥. (مقال باللغة الفرنسية).

ـــــــــ. «العلوم الاجتماعية في العالم العربي.» **إضافات: مجلة علوم الاجتماع العربية** (الجمعية العربية لعلم الاجتماع ـ بيروت): (نشرة غير دورية)، ٢٠٠٥.

لبيض، سالم. «الجنوسة والنوع (الجندر) في الثقافة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٤٨، شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

مجاهدي، مصطفى، مرقومة منصور وفؤاد نوار. «تخصّص الأنثروبولوجيا في الجامعة الجزائرية.» **إنسانيات**: العدد ٢٧، ٢٠٠٥.

المدني، خليل عبد الله. «علم الاجتماع في الوطن العربي (الواقع والطموح): دراسة في نشأة وتطور علم الاجتماع ودوره المعرفي في كل من: مصر والسودان والسعودية.» **التنوير**: العدد ١، شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

مدني، محمد أحمد. «ديون السودان الخارجية: الأزمة والحلول.» **مجلة الدراسات السودانية**: السنة ١٠، العدد ١، نيسان/ أبريل ١٩٩٠.

«مقابلة مع هدى الصدة،» **ألف** (الجامعة الأمريكية في القاهرة): العدد ١٩، ١٩٩٩.

## ندوات ومؤتمرات

مؤتمر «أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر»، الذي نظّمه مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، في تيميمون، بين ٢٢ و٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع الـ ٢٤ في الجزائر سنة ١٩٧٤.

مؤتمر «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي»، وهران الجزائر، ٢٠١٢.

ندوة علم الاجتماع من منظور إسلامي، التي عُقِدت في قاعة رواق المعرفة بالقاهرة، بين ١٧ و٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

## مواقع إلكترونية؛ تقارير


أبو دوح، خالد كاظم. «الاحتجاج الاجتماعي في الواقع المصري... بنيته وأنماطه» [ضمن مشروع دراسة الاحتجاج الاجتماعي في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، تحت الطبع والنشر].

الأفندي، محمد أحمد. «دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار: حالة اليمن.» المركز العربي للأبحاث والسياسات (الدوحة): ٢٠١٢.

«حقوق المرأة ومفهوم المواطنة: إطار تحليلي.» تقارير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٢٠٠٥، <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/jad3.pdf>.

ساجت، خالد حنتوش. «النتاج البحثي في القسم الأم لعلم الاجتماع في العراق: دراسة تحليلية ـ إحصائية لما أنتج في الدراسات العليا (١٩٧٢ ـ ٢٠١١).» بحث مقبول للنشر في بيت الحكمة (بغداد): ٢٠١٣.

السفياني، عبد الله. «حجاب الرؤية: قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي.» مركز نماء للبحوث والدراسات: ٢٠١٤، <http://www.nama-center.com/watchvideo.aspx?id=feyx248jaty>.

صالح، فائز ومحمود اللهيبي. «موقف الفكر الإسلامي من الأطروحات الفكرية الغربية: نهاية التاريخ أنموذجاً.» مركز التأصيل للدراسات والبحوث (الرياض): ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٤، <http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=6251&ct=4&ax=3>.

عبد الكريم، ناهدة. «مهام علم الاجتماع في العراق خلال المرحلة الراهنة: رؤية في الهوية.» بحث غير منشور قُدِّمَ في مؤتمر كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث، <http://taseel.com>.

مركز نماء للبحوث والدراسات (الرياض)، <http://nama-center.com/default.aspx>.

النقيب، مرتضى حسن. «علي الوردي والتحديث في المجتمع العراقي.» جامعة بغداد (كلية الآداب): ٢٠١٣ (بحث غير منشور).

موقع مجلة إنسانيات الإلكتروني، <http://insaniyat.revues.org/>.


## ٢ ـ الأجنبية

### *Books*


Abdel Malek, Anouar. *Idéologie et renaissance nationale: L'Egypte moderne*. Paris: Anthropos, 1969.

_____, Abdel-aziz Bellal, Hasan Hanafi. *Renaissance du Monde Arabe*. Bruxelles: Duculot, 1970.

Abderrazak, Ali. *Les Fondements du pouvoir en Islam*. Paris: La Découverte, 1994.

Abdou, Chikh Mohamed. *Rissalt Al-Tawhid: Exposé de la religion musulmane*. Introduction française de B. Michel et Chikh Mostapha Abdel Razik. Paris: Grenthner, 1925.

*Actes du Colloque sur les sciences sociales Aujourd'hui*. Alger: OPU, 1986.

Agamben, G. *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 1998.

Alatas, Farid. *Alternative Discourses in Asian Social Science: Responses to Eurocentrism*. Thousand Oaks: Sage Publication, 2006.

Al Maktoum Foundation, and UNDP. *Arab Knowledge Report*. Dubai: Towards Productive Intercommunication for Knowledge, 2009.

Albera, Dionigi et Mohamed Tozy (dirs.). *La Méditerranée des anthropologues*. Paris: Éditions Maisonneuve et Larose; Aix-en-Provence: Maison méditerranéenne des sciences de l'homme, 2005.

Amahan, Ali. *Mutation Sociales dans le Haut Atlas: Les Ghoujdama*. Paris: Editions de la Maison des sciences de l'Homme, 1998.

_____. *Peuplement et vie quotidienne dans un village du Haut-Atlas marocain: Abadou de Ghoujdama: Etude socio-linguistique*. Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1983. (Comptes Rendus du Groupe linguistique d'etudes chamito-semitiques)

Antoun, Richard T. *Arab Village: Social Structure of a Transjordanian Peasant Community*. Indiana: Indiana University Press, 1972. (Indiana University Social Science Series, 29)

*Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society*. New York: United Nations Development Program, 2003.

Arato, Andrew and Eike Gebhardt (eds.). *The Essential Frankfurt School Reader*. New York: Continuum, 1982.

*Aurès – Algérie 1954: Les Fruits verts d'une révolution*. Paris: Edition Autrement, 1994. (Mémoires; 33)

Balandier, George. *Anthropologie Politique*. Paris: Presses Universitaires de France, 1984.

_____. *Civilisation et Puissance*. Paris: L'Aube, 2005.

_____. *Le Détour*. Paris: Fayard, 1985.

_____. *Le Grand système*. Paris: Fayard, 2001.

_____. *Sens et Puissance: Les Dynamiques sociales*. Paris: Presses Universitaires de France, 1981.

Barnard, Alan. *History and Theory in Anthropology*. Cambridge, U.K: Cambridge University Press, 2000.

Barthes, Roland. *Le Degré zéro de l'écriture*. Paris: Seuil, 1953 et 1972.

Belarbi, Aicha (dir.). *Portraits de femmes*. Casablanca: Edition Le Fennec, 1987. (Collection Approches)

_____. *Le Salaire de madame*. Casablanca: Editions le Fennec, 1993.
Bentahar, Mekki. *La Jeunesse arabe à la recherche de son identité*. Rabat: Edition Dar al-Kalam, 1989.
Bey, Alain (dir.). *Dictionnaire Historique de la langue française*. Paris: Le Robert, 1993.
Binder, Leonard (ed.). *The Study of the Middle East: Research and Scholarship in the Humanities and the Social Sciences*. New York: Wiley, 1976.
Bocco, R., B. Destrmeau and J. Hannoyer (dir.). *Palestine, Palestiniens: Territoire national, espaces communautaires*. Beirut: CERMOC, 1997. (Cahiers du CERMOC; no. 17)
Boughali, Mohamed. *La Représentation de l'espace chez le Marocain illettré*. Casablanca: Edition Afrique-Orient, 1974.
_____. *Sociologie des maladies mentales au Maroc*. Casablanca: Editions Afrique-Orient, 1988.
Bourdieu, Pierre. *Homo Academicus*. London: Polity Press, 1990.
_____. *Le métier de sociologue*. Paris: Mouton, 1983.
Bourquia, Rahma. *Femmes et Fécondité*. Rabat: Editions Afrique Orient, 1996.
_____, Mounira Charrad et Nancy Gallagher (dirs.). *Femmes, culture et société au Maghreb*. Casablanca: Éditions Afrique-Orient, 1996.
Bourquia, Rahma, Mokhtar El-Harras et Driss Bensaïd, *Jeunesse Estudiantine marocaine: Valeurs et stratégies*. avec la collaboration de Jamila Bennaghmouch. Rabat: Editions de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 1995.
Bourquia, Rahma et Nicholas Hopkins (dirs.). *Le Maghreb: Approches des mécanismes d'articulation*. Rabat: Dar al Kalam, 1991.
Bouvier, Pierre. *La Socio-Anthropologie*. Paris: Armand Colin, 2000. (U)
Burawoy, Michael [et al.] (eds.). *Facing an Unequal World: Challenges from Sociology: vol. 3*. Sydney: International Association of Sociology, 2010.
Burckhardt, John Lewis. *Travels in Syria and the Holy Land*. Madrid: J. Murray, 1822.
Butler, Judith P. *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*. New York: Routedge, 1990.
Buttonhole, Linda. *Social Movements, Political Reform and the Transfer of Sovereignty in Hong Kong*. Denver: The Faculty of The Graduate School of International Studies, 1990.
Carlier, Omar [et al.]. *Lettrés, intellctuels et militants en Algérie, 1880-1950*. Alger: Office des Publications Universitaires, 1988.
Centre de Recherches et d'études sur les sociétés méditerrannéenes [CRESM] (ed.). *Annuaire de l'afrique du Nord*. Paris: Editions du CNRS, 1980.
Chachoua, Kamel. *Les Sciences sociales en voyage*. direction Eberhad Kienle. Rabat: Karthala, 2010.
Champagne, Patrick. *Faire l'opinion: Le Nouveau jeu politique*. Paris: Éditions de Minuit, 1990. (Manufacturing Public Opinion: The New Political Game)
Cleaver, Frances (ed.). *Masculinities Matter: Men, Gender and Development*. New York: Zed Books, 2002.

Colonna, Fanny. *Les Versets de l'invincibilité: Permanence et changement religieux dans l'Algérie contemporaine*. Paris: Presses des Sciences politiques, 1996.

Copans, Jean. *Introduction à l'Anthropologie et à l'ethnologie*. Paris: Nathan, 1996. (Sciences sociales; 128)

Darling, Juanita. *Latin America… Media and Revolution*. London: Palgrave Macmillan, 2008.

De Reynaud, E. Pelissier. *Annales Algériennes*. Paris; Alger, [n. pb.], 1854.

Didier, Béatrice. *L'écriture – femme*. 3ème éd. Paris: Presses Universitaires de France, 1999.

Elgie, Robert (ed.). *French Politics, Society and Culture Series*. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

*Etudes Sociologiques sur le Maroc: Recueil d'articles conçu et préparé par Abdelkébir Khatibi*. Tanger: Editions Marocaines et internationales, 1978 [1969].

Etzkowitz, Henry and Ronald M. Glassman (eds.). *The Renascence of Sociological Theory: Classical and Contemporary*. Illinios: Peacock Press, 2009.

Freeman, Richard B. and Kathryn L. Shaw. *International Differences in the Business Practices and Productivity of Firms*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2006. (National Bureau of Economic Research)

Gargani, Ghalia. *Gender and Citizenship: undocumented women in Egypt: Underprivileged Existence*. London: Lambert Academic Publishing, 2010.

Gellner, Ernest (dir.). *Islamic Dilemmas: Reformers, Nationnalists and Industrialization: The Southern Shore of the Mediterranean*. Berlin: Mouton Publishers, 1985.

Glover, David and Cora Kaplan. *Genders*. London: Routledge, 2000.

Grawert, Elke. *Making a Living in Rural Sudan-Production of Women, Labour Migration of Men, and Policies for Peasants' Needs*. London: MacMillan, 1998.

Grusky, Oscar and George A. Miller (eds.). *The Sociology of Organizations: Basic Studies*. 2nd ed. New York: Free Press, 1981.

Haddab, Mustapha et Nouria Remaoun Benghabrit. *L'Algérie 50 ans après: État de savoir en sciences humaines et sociales, 1954-2004*. Oran: Editions du Crasc, 2008.

Hafez, Sherine and Susan Slyomovics (eds.). *Anthropology of the Middle East and North Africa: Into the New Millennium*. New York: Indiana University Press, 2013.

Hourani, Albert. *La Pensée arabe et l'occident*. Paris: Namfal, 1991.

Ihlen, Øyvind and Betteke Van Ruler (eds.). *Public Relations and Social Theory: Key Figures and Concepts*. London: Routledge, 2009.

Janosk, Thomas [et al.] (eds.). *The Handbook of Political Sociology*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

Joseph, Suad. *Gender and Citizenship in the Middle East*. New York: Syracuse University Press, 2000.

Kabbanji, Jacques. *Rechercher au Liban: Communautés, scientifiques, chercheurs et innovation*. Beyrouth: Publication du Centre de recherche de l'Institut des sciences sociales de l'universite libanaise, 2010.

Kandiyoti, Deniz. *Gendering the Middle East: Emerging Perspectives*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1996.

Khatibi, Abdelkébir. *Chemins de traverse: Essais de sociologie*. textes réunis et revus par Saïd Nejjar Rabat: Edition Okad, 2002.

_____. *Maghreb Pluriel*. Paris: Editions Denoël, 1983.

Kuckartz, Udo. *Qualitative Content Analysis*. London: SAGE Publications, 2013.

Laroui, Abdallah. *L'Idiologie arabe contemporaine: Essai Critique*. Paris: François Maspéro, 1973.

Lee, Richard [et al.]. *From National Dilemmas to Global Opportunities*. Paris: MOST Papers, Social Science and Social Policy, 2005.

*Literacy for Life: Education for All: Global Monitoring Report 2006*. New York: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2006.

Lober, Judth. *Paradoxes of Gender*. New Haven, CT and London: Yale University Press, 1994.

Lucas, Philippe et Jean Claude Vatin. *L'Algérie des anthropologues*. Paris: Maspero, 1975.

Mahdi, Mohamed. *Pasteur de l'Atlas: Production pastorale, droit et rituel*. Casablanca: Impr. Najah el Jadida, 1999.

Marouf, Nadir (coord.). *Espace Maghrébin: Pratiques et enjeux*. Paris: ENAG, 1989.

_____ et Khadidja et Faouzi Adel. *Quel Avenir pour l'anthropologie en Algérie*. Oran: CRASC, 2002.

Mernissi, Fatima. *Le Monde n'est pas un harem: Paroles de femmes du Maroc*. Paris: Edition Albin Michel, 1991.

_____. *Sexe, Idéologie, islam*. traducttion de Diane Brower et Anne-Marie Pelletiern. Paris: Librairie Tierce, [1975] 1983.

Moser, Caroline. *Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training*. New York: Routledge, 1993.

Naamane-Guessous, Soumaya. *Au-delà de toute pudeur: La sexualité féminine au Maroc*. Casablanca: Edition Eddif, 1988. (Collection Impulsions)

_____. *Printemps et automne sexuels: Puberté, ménopause, andropause au Maroc*. Casablanca: Eddif, 2000.

Nakhleh, Khalil and Elia Zureik (ed.). *The Sociology of the Palestinians*. London: Croom Helm, 1980.

Navez-Bouchanine, Françoise (dir.). *La Fragmentation en question: Des villes entre fragmentation spatiale et fragmentation sociale*. Paris: L'Harmattan, 2002.

_____. *Habiter la Ville marocaine*. Paris: Editions l'Harmattan, 1997.

_____. *La Sociologie marocaine contemporaine: Bilan et perspectives*. Rabat: Edtion de la Faculté des lettres, 1988.

Nichloson, Linda J. (ed.). *Feminism/Postmodernism: Thinking Gender*. New York: Rountledge, 1990.

O'Connor, Bian (ed.). *The Adorno Reader*. Maiden, MA: Blackwell, 1980.

Pascon, Paul. *Le Haouz de Marrakech*. Rabat: CURS, CNRS, INAV-Rabat, 1983. 2 Tomes.

_____. *La Maison d'Iligh et l'histoire sociale de Tazerwalt*. avec la collaboration de A. Arrif [et al.]. Rabat: Société marocaine des éditeurs réunis, 1984.

Patel, Sujata (ed.). *International Handbook of Diverse Sociological Traditions*. London: Sage Publication, 2010.

Philip, Louis and Marianne W. Jorgensen. *Discourse Analysis as theory and Method*. London: Sage Publication, 2002.

Pittinsky, Todd (ed.). *Crossing the Divide in Intergroup Leadership in a World of Difference*. Harvard: Harvard Business School Press, 2010.

*Politiques Scientifiques et technologiques au Maghreb et au Proche-Orient*. Paris: Éditions du CRNS, 1982.

Rachik, Abderrahamne. *Casablanca: l'urbanisme de l'urgence*. Casablanca: Impr. Najah el Jadida, 2002.

_____. *Sacré et sacrifice dans le Haut Atlas marocain*. Casablanca: Éditions Afrique-Orient, 1990.

_____. *Le Sultan des autres: Rituel et politique dans le Haut Atlas*. Casablanca: Éditions Afrique-Orient, 1992.

Rachik H. *Sociologie, Anthropologie et Science politique au Maroc, Jalons thématiques et institutionnels, 1959-2006.* Rabat: Ministère de l'Enseignement supérieur, Direction des Sciences, 2007.

Rüegg, Walter. *A History of the University in Europe: Volume 3, Universities in the Nineteenth and Early Twentieth Centuries (1800-1945)*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

Salameh, Ghassan (ed.). *Democracy Without Democrats*?*: The Renewal of Politics in the Muslim World*. London: I. B. Tauris, 1994.

Shamy, Seteney and Linda Herrera (eds.). *Social Science in Egypt: Emerging Voices*. Cairo: American University of Cairo, 1999.

Schumacher, Gottlieb. *Northern 'Ajlun within the Decapolis*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1890.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979.

Small, Albion. *The Cameralists: The Pioneers of German Social*. Canada: Batoche Books, 2001.

Szanton, David L. (ed.). *The Politics of Knowledge: Area Studies and the Disciplines*. California: University of California Press, 2002.

Tilly, Charles. *From Mobilization to Revolution*. New York: Random House, 1978.

Touraine, Alain. *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981.

Tozy, Mohamed. *Monarchie et Islam politique au Maroc*. Paris: Presses de Sciences Po., 1999.

UNDP. *Capacity for Development: New Solutions to Old Problems*. New York: UNDP, 2002.

_____. *Ownership, Leadership and Transformation: Can We Do Better for Capacity Development?*. New York: UNDP, 2002.

United Nations Economic and Social Commission for West Asia ESCWA. *Women and Men in the Arab Countries: Employment*. New York: United Nations Development Program (UNDP), 2002.

Unger, Rhoda and Mary Crawford. *Women and Gender: A Feminist Psychology*. New York: Mc Grow Hill, 2004.

Venuti, Lawrence (ed.). *The Translation Studies Reader*. New York: Routledge, 2000.

Wallin, George Augustus. *Travels in Arabia (1845-1848)*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1907.

Waardenburg, Jean-Jacques. *Les Universités dans le monde arabe actuel*. La Haye: Mouton, 1966.

Waring, Marilyn. *If Women Counted: A New Feminist Economics*. San Francisco: Harper Collins Publishers, 1990.

Al-Welaie, Abdullah N. *Theses and Dissertations on GCC States (1935-1986)*. Riyadh: Alwatan Books, 1987.

World Bank. *World Development Report 1998-1999: Knowledge for Development*. Oxford: Oxford University Press, 1998.

## *Periodicals*

Amiot, Michel. «L'Enseignement de la sociologie en France.» *Revue Française de sociologie* (Paris): no. 25, avril-juin 1984.

Andezian, Sossie. «Sciences Sociales et religion en Algérie: La Production depuis l'indépendance.» *Annuaire de l'Afrique du Nord*: vol. 22, 1993.

El-Ayadi, M. «La Femme dans le débat intellectuel au Maroc.» *Prologues: Revue maghrébine du livre*: hors série, no. 3, 2002.

Belghiti, Malika. «Les Relations féminines et le statut de la femme dans la famille rurale dans trois villages de la Tassaout: Etudes sociologiques sur le Maroc.» *Bulletin Economique et social du Maroc:* [1969] 1978.

_____ et Adib Tamou. «La Ségrégation des garçons et des filles à la compagne.» *Bulletin Economique et social du Maroc*: vol. 33, nos. 120-121, 1971.

Bem, Sandra Lipsitz. «Gender Schema Theory: A Cognitive Account of Sex Typing.» *The American Psychology Association, Psychological Review*: vol. 88, no. 4, 1981.

Benôit de L'Estoile. «The «Natural Preserve of Anthropologists»: Social Anthropology, Scientific Planning and Development.» *Social Science Information*: vol. 36, no. 2, 1 January 1997.

Bisley, Nick. «Counter - Revolution… Order and International Politics.» *Review of International Studies*: vol. 30, no. 1, January 2004.

Bocco, R. [et al.]. «Mesurer la fièvre palestinienne: Notes sur une expérience de monitoring des conditions de vie de la population civile palestinienne pendant la deuxième Intifada, 2000-2006.» *Annuaire Suisse des politiques de développement*: vol. 25, no. 2, 2006.

Bouhdiba, Abdelwahab. «La Sociologie du développement africain.» *Current Sociology*: vol. 16, no. 2, 1970.

Case, Mary Anne. «Disaggregating Gender from Sex and Sexual Orientation: The Effeminate Man in the Law and Feminist Jurisprudence.» *Yale Law Journal*: vol. 105, 1995.

Cottle, Simon. «Media and the Arab Uprisings of 2011: Research Notes.» *Journalism:* vol. 12, no. 5, 2011.

Al-Dabbagh, May and Lana Nusseibeh, «Women in Parliament and Politics in the UAE: A Study of the 2006 Federal National Council Elections.» Dubai School of Government Report (English): 2009.

Al-Dabbagh, May and Sarah Grey. «Negotiating Globalization's Cultural Consequences in the UAE: Women, Gender, and the State.» Dubai School of Government, Working Paper: 2012.

Davids, Tine and Francien van Driel. «The Unhappy Marriage between Gender and Globalization.» *Third World Quarterly*: vol. 30, no. 5, 2009.

Delphy, Christine. «Rethinking Sex and Gender.» *Women's Studies International Forum*: vol. 16, no. 1, 1993.

Diekman, Amanda B. and Monica C. Schneider. «A Social Role Theory Perspective on Gender Gaps in Political Attitudes.» *Psychology of Women Quarterly*: vol. 34, 2010.

Digard, Jean Pierre. «Perspectives Anthropologiques de l'islam.» *Revue française de sociologie*: vol. 19, 1978.

Dumas, Alfred. «Théoriser la religion.» *Archives des sciences sociales des religions*: vol. 58, no. 1, 1984.

Epstein, Cynthia Fuchs. «Great Divides: The Cultural, Cognitive, and Social Bases of the Global Subordination of Women.» *American Sociological Review*: vol. 72, no. 2, 2007.

«La Fortune d'un ordre religieux algérien vers la fin du XIX$^{ème}$ siècle.» *Le Mouvement Social*: no. 89, 1974.

Goldstone, Jack A. «Cross-Class Coalitions and Making of the Arab Revolts of 2011.» *Swiss Political Science Review*: vol. 17, no. 4, 2011.

Goodwin, Jeff and Theda Skocpol. «Explaining Revolution in the Contemporary Third World.» *Politics Society*: vol. 17, no. 4, 1989.

Gurr, Ted Robert. «The Revolution: Social Change Nexus: Some Old Theories and New Hypotheses.» *Comparative Politics*: vol. 5, no. 3, April 1973.

Hale, Charles R. «Activist Research v. Cultural Critique: Indigenous Land Rights and the Contradictions of Politically Engaged Anthropology.» *Cultural Anthropology*: vol. 21, no. 1, 2006.

Hanafi, Sari. «Complex Entanglements: Moving from Policy to Public Sociology in the Arab World.» *Current Sociology*: vol. 29, no. 10, 2014.

_____. «University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally vs. Publish Locally and Perish Globally.» *Current Sociology*: vol. 59, no. 3, 2011.

_____. «Vivre dans le camp, vivre ailleurs: Les Palestiniens réfugiés en Egypte et dans les territoires palestiniens.» (Living in Camp and Off-camp: Palestinian Refugees in Egypt and in the Palerstinian Territoiry). *Geographies: Bulletin de*

*l'association des géographes français* (Association de Géographes Français, Paris): vol. 83, no. 1, 2006.

Hare-Mustin, Rachel T. and Jeanne Marecek. «The Meaning of Difference: Gender Theory, Postmodernism, and Psychology.» *American Psychologist*: vol. 43, 1988.

Hervieu-Leger, Danièle. «Faut-il définir la religion?: Questions préalables à la construction d'une sociologie de la modernité religieuse.» *Archives des sciences sociales des religions*: vol. 63, no. 1, 1987.

Ibrahim, Saad-Eddin. «Cross-Eyed Sociology in Egypt and the Arab World.» *Contemporary Sociology*: vol. 26, no. 5, September 1997.

El-Jardali, Fadi [et al.]. «Use of Health System and Policy Research Evidence in the Health Policy-Making in Eastern Mediterranean Countries: Views and Practices of Researchers.» *Implementation Science*: vol. 7, no. 1, 2012.

Kabbanji, Jacques E. «The «Internationalization» of Social Sciences as an «Obstacle» to Understanding the Ongoing Arab Revolts.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 7, no. 1, 2014.

Kerrou, Mohamed. «Etre Sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique.» *Peuples Mediterranéens*: nos. 54-55, 1991.

Khatabi, Abdelkébir. «Sociologie du monde Arabe: Positions.» *BESM*: no. 126, 1975.

Kochanek, Stanley A. «Perspectives on the Study of Revolution and Social Change.» *Comparative Politics*: vol. 5, no. 3, April 1973.

Marezouki, Nadia. «Théorie et Engagement Chez Edward Saïd.» *Mouvements*: vols. 3-4, nos. 33-34, 2004.

McLaughlin, Neil and Kerry Turcotte. «The Trouble with Burawoy: An Analytic, Synthetic Alternative.» *Sociology*: vol. 41, no. 5, 2007.

Mehrez, Samia. «Translating Gender.» *Journal of Middle East Women's Studies*: vol. 3, no. 1, 2007.

Motyl, Alexaner J. «Concepts and Skocpol: Ambiguity and Vagueness in the Study of Revolution.» *Journal of Theoretical Politics*: vol. 4, no. 1, 1992.

Nadir, Ahmed. «Les Ordres religieux et la conquête française (1830-1851).» *Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques*: vol. 9, no. 4, 1972.

Nadje, Al Ali. «Gender and Civil Society in the Middle East.» *International Feminist Journal of Politics*, vol. 5, no. 2, 2003.

Nelson, Julie A. «Feminism and Economics.» *Journal of Economics Perspectives*: vol. 9, no. 2, 1995.

Pascon, Paul. «30 Ans de sociologie du Maroc: Textes anciens et inédits.» *Bulletin économique et social du Maroc* (Rabat): nos. 155-156, 1986 [1979].

Pels, Peter. «The Anthropology of Colonialism: Culture, History, and the Emergence of Western Govern mentality.» *Annual Review of Anthropology*: vol. 26, 1 January 1997.

Al-Qazzaz, Ayad. «Sociology in Underdeveloped Countries: A Case Study of Iraq.» *The Sociological Review*: vol. 20, no. 1, February 1972.

Rachik, Abderrahamne. «Casablanca: Politiques urbaines et pressions sociales.» *Naqd: Revue d'études et de critique sociale*: no. 16, 2002.

_____. «Périphérie, émeutes et politique urbaine: Le Cas de Casablanca. » *Horizons maghrébin: Le Droit à la mémoire*: nos. 25-26, 1994.

Rachik, Hassan and Rahma Bourqia. «La Sociologie au Maroc.» *Sociologies*: October 2011.

Romani, Vincent. «Universités et Universitaires palestiniens.» *Egypte Monde Arabe: D'une Intifada à l'autre: La Palestine au quotidien*: no. 6, 2003.

Roussillon, Alain. «Sociologie et identité en Égypte et au Maroc: Le travail de deuil de La colonisation.» *Revue d'histoire des sciences humaines*: vol. 2, no. 7, octobre 2002.

Shougart, Matthew Soberg. «Patterns of Revolution.» *Theory and Society*: vol. 18, no. 2, Mars 1989.

Temple, Bogusia. «Representation Across Languages: Biographical Sociology Meets Translation and Interpretation Studies.» *Qualitative Sociology Review*: vol. 2, no. 1, 2006.

Al-Teraifi, Al-Agab A. «Origen and Development of Native Administration in the Sudan.» *Sudan Journal of Economic and Social Studies*: vol. 4, no. 1, 1982.

Tilly, Charles. «In Search of Revolution.» *Theory and Society*: vol. 23, no. 6, December 1994.

Uhlmann, Eric and Geoffrey Cohen. «Constructed Criteria: Redefining Merit to Justify Discrimination.» *American Psychological Society*: vol. 16, no. 6, 2005.

Vogel, David L. [et al.]. «Confirming Gender Stereotypes: A Social Role Perspective.» *Sex Roles*: vol. 48, nos. 11-12, 2003.

Widerberg, Karin. «Translating Gender.» *Nordic Journal of Feminist and Gender Research*: vol. 6, no. 2, 1998.

Wieviorka, Michel. «Sociologie Postclassique ou déclin de la sociologie?.» *Cahiers Internationaux de sociologie*: no. 108, January 2000.

Wood, Wendy and Alice Eagly. «A Cross-Cultural Analysis of the Behavior of Women and Men: Implications for the Origins of Sex Differences.» *The American Psychological Association*: vol. 128, no. 5, 2002.

Yilmaz, Ferruh. «Right-Wing Hegemony and Immigration: How the Populist Far-Right Achieved Hegemony through the Immigration Debate in Europe.» *Current Sociology*: vol. 60, no. 3, 2012.

Yoder, Dale. «Current Definitions of Revolution.» *American Journal of Sociology*: vol. 32, no. 3, November 1926.

Zureik, Elia. «Theoretical and Methodological Considerations for the Study of Palestinian Society.» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*: vol. 23, nos. 1-2, 2003.

## *Theses*

King Faisal Center of Islamic Studies, Data Base of Ph.D. and Master Thesis.

Salhi, Mohamed Brahim. «Etude d'une confrérie religieuse algérienne.» (Thèse de Doctorat de 3e cycle, La Rahmaniya, EHESS, Paris, 1979).

_____. «Société et religion en Kabylie, 1850-2000.» (Thèse de Doctorat d'Etat, Es-sénia, Lettres et Sciences Humaines, Paris III, Université de la Sorbonne-Nouvelle, juin 2004).

## *Conferences*

Communication au 3éme séminaire sur le mouvement national, Tunis, 17-19 mai 1985.

## *Reports and Websites*

«Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach.» United Nations Development Program UNDP and League of Arab States: March 2009.

Dhaouadi, Mahmoud. «New Explorations into the Making of Ibn Khaldun Umran Mind.» A. S. Noordeen: 1997, <http://ksu.edu.sa/sites/ksuarabic/umessage/archive/928/investigations/pages/main_t2.aspx>.

_____ «Toward Islamic Sociology of Cultural Symbols.» A. S. Noordeen: 1996.

«Evaluation of Scientific and Technological Capabilities in Mediterranean Countries.» ESTIME: 1 June 2005, <http://www.estime.ird.fr/article3.html>.

El-Ghali, Hana A. and Farah Yehia. «A Preliminary Overview of Policy Research Institutes in the Arab World: A Compilation and Synthesis Report.» American University of Beirut (Issam Fares for Public Policy and International Affairs): April 2012, <https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/Documents/20140331i-fi_RAPP_monograph.pdf>.

Hanafi, Sari. «Report on the Survey and Database of Research on Population Issues in Palestine.» Population Council (Cairo): (Unpublished Report), 2004.

Hawkamah. «Diversity and the Boardroom: The Case for Women in Regional.» UAE Boards: 2012.

Al-Khalifah, Abdullah. «The State of Sociology in a Muslim Society: The Case of Saudi Arabia.» George Town University (Washington, DC): 1997.

El-Kenz, Ali. «Les Sciences sociales dans les pays arabes.» ESTIME: 6 June 2005, <http://www.estime.ird.fr/article50.html>.

Krishna, V. V. Roland Waast and Jacques Gaillard. «Globalization and Scientific Communities in Developing Countries.» UNESCO, World Science Report: 1998.

Lightman, Alan. «The Role of the Public Intellectual.» 2008, <http://web.mit.edu/comm-forum/papers/lightman.html>.

«Projet ESTIME: Répertoire des chercheurs; Répertoire des centres de recherche: Liban/ Syrie/ Jordanie.» Institut Français du Proche-Orient (IFPO) (Amman, Beyrouth, Damas): 2007, <http://www.estime.ird.fr/IMG/pdf/rapport_IFPO_2007.pdf>.

Romani, Vincent. «Sociologues et Sociologies en cisjordanie occupée: Engagements et hétéronomies: Etude de cas.» (Sociologsts and Sociologies in Occupied West Bank: Engagment and Heteronomies) (Unpublished Paper): 2007.

The «Saudi Arabia in 100 Years Conference» Held in Rome, Italy, in Cooperation with the Saudi-European Dialogues.

Shahin, Hassan. «The Economic Aspects of Saudi Women Driving Ban.» Yalla Finance: 20 June 2011.

«2013 Global Go To Think Tank Index Report.» The Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP) (University of Pennsylvania): 2014, <http://gotothinktank.com/dev1/wp-content/uploads/2014/01/GoToReport2013.pdf>.

<http://www.imamu.edu.sa/support_deanery/e__learn/pages/session.aspx>.

<http://www.kau.edu.sa/content.aspx?site_id=0&lng=ar&cid=6659>.

# فهرس


ـ أ ـ

آدم، أندريه: ٢٧٠

إبراهيم، سعد الدين: ٢١، ٢٧، ٤٨، ٥٩، ١٠٦، ١١٧، ٣٦٨، ٤١١

ابن تيمية، أحمد: ٨٤

ابن حنبل، أحمد: ٨٩

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: ٣٠-٣١، ٣٨، ٤٨، ٥٩، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٨٠، ١٣١، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٣، ٢٨٧، ٤٣٠

ابن رشد، أبو الوليد محمد: ٣٨، ٨٤

ابن سينا، أبو علي الحسين: ٨٣

ابن عطية، فاروق: ٢٧٧

ابن المقفع، عبد الله: ٣٦٢

ابن يحيى، محمد الصديق: ٢٨٧

أبو بكر، أميمة: ٣٧٦

أبو دوح، خالد كاظم: ٢٧، ٥٥، ٣٩٥

أبو زيد، أحمد: ٦١، ٣٤٤

أبو فخر، صقر: ٣٤٤

الاتحاد الأوروبي: ٢٢٢، ٢٣٧-٢٣٩، ٢٥٧-٢٥٨، ٣٢٦، ٣٣٨، ٣٤٩

اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣): ٢٤٤

اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٧): ٢٢٥

إثنوغرافيا: ٢٢٨، ٢٦٦-٢٦٧، ٢٩٠-٢٩١، ٢٩٧، ٤٤٠

احتلال بريطانيا لمصر (١٨٨٢): ٦٢

أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر (٢٠٠١): ٢٢٢، ٢٥٤، ٢٥٦

أحمد، عبد الغفار محمد: ١٠٥-١٠٦

الأخرس، صفوح: ٦٩

الإخوان المسلمون: ٤٥٦

الأدب الأوروبي: ٣٦٥

أدورنو، ثيودور: ٣٥١

أرسطو: ٤١، ٧٧، ٨٢-٨٤، ٩٠، ٩٢

أركون، محمد: ٣٨

استقلال المغرب (١٩٥٦): ٤٣٠

الأسد، بشار: ٣٩٥
أسد، طلال: ١٠٧
إسلام سياسي: ٥٦، ٢٩٨، ٤٥٤-٤٥٧
أسلمة العلوم: ٢٣١، ٢٨١
أسلمة المعرفة: ٥٠، ١٥٥، ١٨٥، ١٩٢، ٢٣١، ٢٨٢
الأشعري، أبو الحسن: ٧٨، ٨٢، ٨٨، ٩١، ٩٤
أشعرية: ٨٥
الأصفهاني، عماد الدين: ٣٥٥
اصلاح ديني: ٣٧
إعادة إعمار مخيم نهر البارد (لبنان): ٣٤٤
أعراب، محمد: ٢٨، ٥٥، ٤٢٩
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): ٤٣
أغامبين، جورجيو: ٢٥٨
الأفغاني، جمال الدين: ٧٧، ٨٤، ٩١
أفلاطون: ٧٧، ٨٣-٨٤، ٩١-٩٢، ٩٤
اقتصاد إسلامي: ٢٣١
اقتصاد سياسي: ٤٢، ٦٠، ٦٢، ٨٦، ١٤٤، ٢٤٦-٢٤٧
اقتصاد عالمي: ١٨
اقتصاد الكفاف: ٢٦٩
أمازيغ: ٣١٥، ٣٣٠
الأمم المتحدة: ٤٤-٤٥، ١٥٤، ٢٥٣-٢٥٥، ٣٨٤
ـ البرنامج الإنمائي: ٢٥٣
ـ منظمة العلم والتربية والثقافة: ٢٣٧
ـ وكالة غوث اللاجئين الفلسطينين: ٢٥٥، ٣٤٣، ٣٤٨-٣٤٩
أمهان، علي: ٤٤١
أمين، سمير: ٧٢
أمين، قاسم: ٩٤، ٣٧٧
إنتاج علمي: ٤٧
إنتاج المعرفة: ١٧، ٢٣٣-٢٣٤، ٢٦٩، ٢٨١، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣٣٢، ٣٨٠، ٣٨٢
الانتفاضة الفلسطينية الثانية (٢٠٠٠): ٢٤٩، ٣٤١، ٣٤٣، ٤١٥
انتقال ديمقراطي: ٤٥٧
أنتون، ريتشارد: ٢٢٠
أنثروبولوجيا اجتماعية: ٦٦
أنثروبولوجيا دينية: ٤٤١
أنثروبولوجيا سياسية: ٤٤٠-٤٤١
أنثروبولوجيا وظيفية: ١٠٦
أنظمة الحُكم: ٧٠
أنظمة القيم: ٧٠
إيبيستيمولوجيا: ٢٢، ٤٩، ٧٨-٧٩، ٨٥، ٩٧، ١٢٠-١٢١، ١٢٥، ١٢٨، ١٩٥، ٢١٩، ٢٢٥-٢٢٦، ٢٣٣، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٣٣، ٣٥٦، ٣٦٢، ٤٥٣
الأيوبي، أمين: ٢٤٣

## ـ ب ـ

باراديغم: ٥٦
بارت، رولان: ٣٥٨-٣٥٩، ٣٦٤، ٤٣٧
بارث، فريدريك: ١٠٧
بارسونز، تالكوت: ١٤٥، ٢٣٢

باستور، لوي: ٣٥١
باسكون، بول: ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٣، ٤٣٠-٤٣٥، ٤٣٨-٤٣٩
باشا، داود: ٦٠
باشا، منصور فهمي: ٦٠-٦١
باشلار، غاستون: ٩٨
باقادر، أبو بكر: ٣٢
بايكون، فرنسيس: ٤٣٣
بحث إجرائي: ٤٠
بحث علمي: ٥١، ١١٨، ١٤٤، ٢٢٥-٢٢٧، ٢٣٠-٢٣٩، ٢٤١، ٢٦٢، ٢٩٢-٢٩٣، ٣٢٠، ٣٣٩
بحث عملي: ٢٢٧، ٢٤١
بدوي، أحمد موسى: ٢٧، ٤٩، ٩٧
براغماتية: ١٥٥
برجوازية: ٩٤، ٤٠١
البرعوثي، مصطفى: ٣٤٣
برغسون، هنري: ٢٤
البرغوثي، أنيس: ٣٣٩
بركات، حليم: ٧٠
برنارد، آلان: ١٠٦
برنتون، كراين: ٣٩٨
بروليتاريا: ٤٠١
بريتشارد، إيفانز: ١٠٥-١٠٦
بريخت، برتولت: ٣٥١
بشير الثاني الشهابي: ٦٠
بطالة: ٤١٠
البعلي، فؤاد: ٦٧-٦٨
بكستون، جين: ١٠٧
بلاو، بيتر: ١٤١
بلعربي، عائشة: ٤٣٦
بلقزيز، عبد الإله: ٤٦
بلومر، روبرت: ١٤٨
بن علي، زين العابدين: ٣٩٥-٣٩٦، ٤١٤، ٤١٨، ٤٥٦
بن غبريط، نورية: ١٥، ٢١، ٢٨، ٥٢-٥٣، ٣٠١
بن نبي، مالك: ٢٦٥
البنا، حسن: ٧٦، ٨٧
بنسعيد، إدريس: ٤٣٨
بنطاهر، مكي: ٤٣٨
البنك الدولي: ٢٥٣
ـ تقرير (٢٠٠٣): ٤١٠
بوبر، كارل: ٩٨، ٤٣٣
بوحديبة، عبد الوهاب: ٧١
بودريار، جان: ٤٣٧
بوراووي، ميشال: ٣٣، ٣٩، ٤١، ٢٥٩
بورديو، بيير: ٢٢-٢٣، ٤١، ٥١، ٩٨، ١٢٠، ٢٧١، ٢٧٥-٢٧٧، ٣٥٢، ٣٦٤
بورقية، رحمة: ٣٢، ٤٣٦، ٤٣٨
بوشنين، فرانيواز نافيز: ٤٣٨
البوطي، محمد سعيد رمضان: ٣٧
بوعزيزي، محسن: ٢١، ٢٨، ٥٤، ٣٥٥
بوعزيزي، محمد: ٤٠٩، ٤١٤-٤١٥، ٤٢٢، ٤٥٥-٤٥٦
بوغالي، محمد: ٤٤٠
بوكو، ريكاردو: ٢٥٣
بولانتزيس، نيكوس: ١٢١

بونابرت، نابليون: ٢٩
بوهديبة، عبد الوهاب: ٣٠
البياتي، علاء: ١٤٩
بيرك، جاك: ٧٠، ٢٧٠، ٤٣٥
بيركهارت، جون لويس: ٢٢٠
بيضون، عزة شرارة: ٣٧٦-٣٧٧، ٣٨٠
بيفون، جورج: ٣٥٨
بيلز، بيتر: ١٠٧

ـ ت ـ

تابو: ٤٣٨
تجمع إعلان دمشق: ٤١٩
تحرر اقتصادي: ٤١١
تحرش جنسي: ٣٧٢
تدين اجتماعي: ٤٣٩
تراث خلدوني: ٧٢
تراث ديني: ٢٨٢، ٣٦١، ٣٧٣
تراث فرعوني: ٦٤
تراث لامادي: ٣١٦
تراث مادي: ٣١٦
تربل، فتحي: ٤١٧
تروتسكية: ٣٥٩
ترويج الديمقراطية: ٢٥٧
تسلط سياسي: ٤١١
تصورات فلسطينية شعبية: ٢٥٣
تطرف ديني: ١٨٥
تطهير عرقي: ٣٢٦
تعبئة افتراضية: ٤٢٢
تعدد السيادة: ٤٠٥
تعددية: ٢٠
تغيير اجتماعي: ٤٠٠
تغيير ثوري: ٣٩٩، ٤٠٣
تغيير دستوري: ٣٩٩
تفكك اجتماعي: ١٧٩
تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٢): ٤١٠
التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية (٢٠١٠): ٤٢٦-٤٢٧
تقرير غلوبال غو تو ثينك تانك (٢٠١٢): ٣٥
تقرير المعرفة العربي: ٤٥
تقليد إسلامي: ٨٠
التكريتي، يونس حمادي: ١٣٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٨-١٤٩
تنشئة اجتماعية: ٣٧٤
تنمية إنسانية: ٤١٠
تنمية بشرية: ٤٤٢
تنمية مجتمعية: ٣٨٨
توريث سياسي: ٤١٧
تورين، آلان: ٤١
التونسي، خير الدين: ٦٠
تيار الشعبوية: ٢٩٥
التير، مصطفى: ٧٢
تيزيني، الطيب: ٨٩
تيلي، تشارلز: ٣٩٨
تيمور، عائشة: ٣٧٧

- ث -

ثقافة أمازيغية: ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٥
ثقافة ثيومركزية: ٩١
ثقافة شعبية: ١٩٨
ثقافة عربية: ٣٧٧، ٤٣٧
ثنائية قطبية: ٤١٩
ثورة ١٩١٩ (مصر): ١٠١
ثورة اجتماعية: ٣٩٩، ٤٠٦
ثورة إسلامية (إيران، ١٩٧٩): ١٨٥
الثورة البلشفية (روسيا، ١٩١٧): ٤٠٠
ثورة تحرير الجزائر (١٩٥٤ - ١٩٦٢): ٣١٦
ثورة تموز/ يوليو (مصر، ١٩٥٢): ٦٢-٦٣، ٦٥، ١٠٠-١٠١
ثورة التوقعات المتزايدة: ٤٠٣
ثورة تونس (٢٠١١): ٥٦، ٦١، ٤٥٣، ٤٥٥-٤٥٦، ٤٥٨
ثورة صناعية: ٦٣، ٤٠١، ٤٢٧
ثورة صينية (١٩٦٦ - ١٩٦٨): ٤٠٠
ثورة فاشلة: ٤٠٠
الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ٥٩، ٧٣، ٤٠٠، ٤٢٧
ثورة مصر (٢٠١١): ٤١٥، ٤١٧
ثورة مكسيكية (١٩١٠): ٤٠٠
ثيولوجيا: ٤٨، ٧٦-٧٧، ٨٦، ٩١-٩٢، ٢٩٥-٢٩٦، ٢٩٨

- ج -

الجابري، محمد عابد: ٣٨
جاد، إصلاح: ٣٧٧
جاسوس، محمد: ٦٨
جريديني، راي: ٣٤٢
جسوس، سمية نعمان: ٤٣٨
جسوس، محمد: ٢٧٣، ٤٣١-٤٣٢
جسوس، نعمان: ٤٣٦
الجمعية التاريخية الجزائرية: ٢٩١
الجمعية العربية لعلماء الاقتصاد: ٢٠
الجمعية العربية للعلوم السياسية: ٢٠
جمهرة العلوم: ٢٨٠
الجميل، أمين: ٣٤٦
جواد، مصطفى: ١٥٠
جونسون، تشالمرز: ٤٠٣
الجوهري، محمد: ٦٦، ٩٩
جيفوني، ميشال: ٣٥٢

- ح -

حاتم، ميرفت: ٣٧٦
حجازي، عزت: ١٠٣
حداثة دينية: ٧٦، ٩٠
حراك اجتماعي: ٩٨، ٢٠٩، ٢١٣
الحرب الأهلية في جنوب السودان (١٩٥٥ - ١٩٧٢): ١١٠
الحرب الباردة: ٥٠، ١٥٤-١٥٥

حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨): ١٣٩
حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١): ٦٨
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨): ٦٩، ٢٢٥
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥): ٢٤٤
الحرب العربية - الإسرائيلية
- (١٩٤٨): ٧٠
- (١٩٦٧): ٧٠، ٢٤٤
حرب، علي: ٤٦
حركة ٢٠ فبراير (المغرب): ٤١٩
حركة حماس: ٣٤٥
حركة فتح الإسلام: ٣٤٧
حركة كفاية: ٤١٥-٤١٦، ٤١٩
حرمان نسبي: ٤٠٢، ٤١١
حزب الله: ٣٤٤
حزب البعث العربي الاشتراكي: ٦٩، ٧٣
حزب النهضة (تونس): ٤٥٧
الحسبان، عبد الحكيم خالد: ٢٧، ٥٠، ٢١٩
حسن، إحسان محمد: ٣٦٧
الحسن الثاني (ملك المغرب): ٢٧٣
حسين، صدام: ٦٨
حسين، طه: ٣٦٣-٣٦٤
الحسيني، السيد: ١٠١
حق العودة: ٣٤١، ٣٥٣
حقوق الإنسان: ٤٣، ٣٢٦، ٣٤٣، ٤١١، ٤٢٢، ٤٣٩
حقوق المرأة: ٢٢٤، ٣٨٩، ٣٩٢، ٤٥٧
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٤١٧
حمادي، يونس: ١٥١
حمدان، أسامة: ٣٤٥
حمودي، عبد الله: ٤٤٠
حنفي، حسن: ٩١-٩٢
حنفي، ساري: ٢٧، ٣٤، ٣٧، ٥٣، ٢٤٣، ٣٣٧
حوراني، ألبرت: ٩٣

## - خ -

الخشاب، أحمد: ٦١-٦٢
الخشاب، مصطفى: ٦٢
خطاب إسلامي: ٣٧٧
خطاب ديني: ٧٥، ٨٥، ٨٨، ٣١٨-٣١٩
خطاب سردي: ١١٥
خطاب سلفي: ١١٩
خطاب سياسي: ١١٩
خطاب علمي: ٩٨، ٤٣٥
خطاب ماركسي: ١١٩
الخطيبي، عبد الكبير: ٧١، ٣٦٣، ٣٦٩، ٤٣١، ٤٣٤
خلدونية: ٤٨، ٥٠، ٧١-٧٢، ٣٦٢
الخليفة، عبد الله بن حسين: ٢٧، ٤٩، ١٥٣

## - د -

الدباغ، مي: ٢٨، ٣٧١
دجاني، نبيل: ٣٤٢

درويش، محمود: ٣٤١
دريدا، جاك: ٤٣١
دلتي، ويلهايم: ٨٧، ٩٠
دوتي، إدمون: ٢٦٩
دودّ، بيتر: ٧٠
دوركهايم، إميل: ٦٠، ٩١، ٢٣٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٩٠، ٣٦٤، ٣٦٦
دوغمائية: ٩٢-٩٣
الديالمي، عبد الصمد: ٤٣٨
ديكارت، رينيه: ٨٤، ٨٦، ٩١، ٩٣، ١٥٠
ديكلواتر، روبير: ٢٧٧

## - ذ -

ذرائعية: ٣٤٣
ذكورية: ٣٥٩، ٣٧٤، ٣٨٨
ذياب، محمد حافظ: ٢١، ٣٦٨

## - ر -

رايسمان، دافيد: ٤١
ربيع أمازيغي: ٢١٦
الربيع العربي: ٣٧، ٣٧٢، ٣٩٥-٣٩٧، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٣-٤١٤، ٤٢١، ٤٢٣-٤٢٤، ٤٢٦، ٤٥٨
رشدية: ٨٤
رشيق، حسن: ٣٢، ٤٣٨، ٤٤٠
رشيق، عبد الرحمن: ٤٣٨
رضا، رشيد: ٧٦، ٨٧
رفاه الدولة: ٣١
رمضان، أسماء: ٢٧، ٣٧١
رمعون، حسن: ٢٧، ٥٢، ٢٨٩، ٣١٧
روسو، جان جاك: ٩٣
روسيون، آلان: ٢٩، ٢٤٤
روش، ليون: ٢٦٥
الريحاني، أمين: ١٩
ريفردي، جان كلود: ٢٧٧
رينو، بليسيي دو: ٢٦٦

## - ز -

زايد، أحمد: ١٠١، ٤١١
الزغل، عبد القادر: ٢١، ٢٧، ٥٦، ٧١، ٤٥٣
زغلول، سعد: ٧٦
زكي، عباس: ٣٥٠
زِمّلْ، جورج: ٤٥٠

## - س -

سارتر، جان بول: ١٥٠
ساري، سالم: ٢١
الساعاتي، حسن: ٦١، ٦٣
السامرائي، متعب مناف: ٦٨
سانغلي، فرانسوا دي: ٣٥٧
سباتيي، م.: ٢٦٧، ٢٧٥
سبنسر، هربرت: ٦٠، ٦٢، ٨٨
سبينوزا، باروخ: ٩٣

ستالينية: ٣٥٩
ستروس، كلود ليفي: ٣٥٥
سعفان، حسن: ٦١
السفياني، عبد الله: ٣٨
سقوط الاتحاد السوفياتي (١٩٩١): ١٥٥
سكوكبول، ثيدا: ٣٩٨، ٤١٢
سلامة، سلامة أحمد: ١١٨
سلامة، غسان: ٢٦٠
سليم، شاكر مصطفى: ٦٧-٦٨، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٨، ١٥١
سميث، آدم: ٦٠
السنيورة، فؤاد: ٣٤٧
سوسير، فرديناند: ٣٥٦
سوسيولوجيا الاستعمار: ٤٣٠
سوسيولوجيا إسلاميّة: ٣٦٩
سوسيولوجيا التنمية: ٣٠
سوسيولوجيا العموم: ٥٤
سوسيولوجيا الفعل: ٤٣٢
سوسيولوجيا مدينية: ٣٤٢
سوسيولوجيا ملتزمة: ٤٣١
السيد، لطفي: ٧٦
سيكار، إميل: ٢٧٦

## ـ ش ـ

الشّابي، أبو قاسم: ٣٦٤
شامي، سيتيني: ٣١
شرابي، هشام: ٧٠
شُكري، علياء: ٦٦
الشميّل، شبلي: ٨٩
شهاب، فؤاد: ٣٠
شوماخر، غوتليب: ٢٢٠
شومون، جان ميشال دو: ٢٧٨
الشيخ حسن، إسماعيل: ٣٤٧-٣٤٨، ٣٥٠

## ـ ص ـ

صالح، علي عبد الله: ٣٩٥
صالحي، محمد إبراهيم: ٢٨، ٥٣، ٣٢٥
صحوة اسلامية: ١٨٥
الصدة، هدى: ٣٧٦، ٣٨٠
صراع اجتماعي: ٤٤٠
صراع ثوري: ٤٠٣
صراع سياسي: ٢٤٨
صراع طبقي: ٢٨٧، ٣٦١، ٤٠٢
الصراع العربي - الإسرائيلي: ٣٥٢
الصندوق الهاشمي لتنمية البادية: ٢٢٣
الصواني، يوسف: ١٩
صياد، عبد المالك: ٢٧٧

## ـ ط ـ

الطاهر، عبد الجليل: ٦٧-٦٨، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٨، ١٥١
طبر، ليندا: ٣٤٠
الطهطاوي، رفاعة رافع: ٦١، ٣٦٣، ٣٧٧

## ـ ظ ـ

ظاهرة التصحر: ٢٣٧
ظلم اجتماعي: ٤٥٤

## ـ ع ـ

عباس، عبير: ٣٧٩
عبد الحسين، لاهاي: ٢٨، ٤٩، ١٣١
عبد الرازق، علي: ٨٨، ٩٤
عبد الكريم، ناهدة: ١٤٧
عبد المعطي، عبد الباسط: ١٠١
عبد الملك، أنور: ٧٢، ٩٢
عبد الناصر، جمال: ٦٥، ١٠١
عبده، محمد: ٤٨، ٧٥-٧٧، ٧٩-٨٢، ٨٤، ٨٧-٨٩، ٩١-٩٣
عثمان، عمر: ١٠٦
عدالة اجتماعية: ٢٠، ٣٧٢-٣٧٣، ٣٩٠-٣٩٢، ٣٩٦-٣٩٧، ٣٩٩
عدِّي، الهواري: ٢٨، ٤١، ٤٨، ٧٥
عروس، الزبير: ٢٧، ٥١، ٢٦١
العروي، عبد الله: ٣٨، ٨٩-٩٠
عريم، سليم: ١٣٢
عريم، عبد الجبار: ١٣٢
العزاوي، سليم: ٦٧-٦٨
عزت، عبد العزيز: ٦٢
عصرنة المجتمع: ٨٣
عصور وسطى: ٨٦
العطاس، محمد حسين: ١٠٠
عقد اجتماعي: ٢٨٦، ٣٨٧
عقل أسير: ١٠٠
علاقة الإسلام بالغرب: ١٨٥
علاقة الأنثروبولوجيا بالكولونيالية: ١٩٥، ٢١٧
علاقة البحث بالكتابة: ٤٤٩
علاقة البدو بالحضر: ٢٦٦
علاقة الدال بالمدلول: ٥٤، ٣٦٤
علاقة الدولة بالمجتمع: ٧٣، ٢٢٥-٢٢٦
علاقة الدين بالدولة: ٢٠
علاقة الدين بالسياسة: ٣٣٤
علاقة الرجل بالمرأة: ٣٨٤، ٣٩١
علاقة السلطة بالمجتمع: ٧٠
علاقة السلطة بالمعارضة: ٤٠٨
علاقة السوسيولوجيا بالعلوم: ٤٢٩
علاقة السياسة بالأنسنة: ٥٤، ٣٤٤
علاقة السياسة بالهياكل الاجتماعية: ٣٣٤
علاقة الشكل بالمحتوى: ٣٦٤
علاقة العلم بالفلسفة: ٨٦
علاقة العولمة بالهوية: ١٤٤
علاقة الكاتب بالمجتمع: ٣٦٤
علاقة المرأة بالدين: ٢١٢
علاقة النص بالاستشهاد: ١١٣
العلاقي، فريدة: ٧٢
علم اجتماع استاتيكي: ١٠٢
علم اجتماع الأسرة: ١٦٢، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٦، ٣٥٨، ٣٦٢
علم اجتماع اقتصادي: ١٨١
علم اجتماع التربية: ١٨١

علم اجتماع التنظيم: ١٧٢، ١٧٤، ١٧٩
علم اجتماع التنمية: ١٦٤، ١٧٤، ١٧٩-١٨٢، ١٨٧، ٢٩٧
علم اجتماع الثقافة: ٣٥٨
علم اجتماع الجريمة: ١٨١
علم اجتماع ديني: ١٦٧، ١٨١-١٨٢، ١٨٤-١٨٦
علم اجتماع الرياضة: ٣٥٨
علم اجتماع طبي: ١٦٥، ١٨١-١٨٢، ١٨٧
علم الاجتماع عربي: ٣٦٩
علمانية: ٧٦، ٨٩، ٩٢-٩٣، ٤٥٨
علم الكلام: ٤٨، ٧٨، ٨٢-٨٣، ٨٥
علم نفس إكلينيكي: ٢٠٩
عمّار، حامد: ٦٧
عمر بن الخطّاب: ٣٥٧
عمر، معن خليل: ١٣٢-١٣٣، ١٤٦
عمل إنساني: ٣٤٣
عنف جماعي: ٤٠٢
عودة، محمود: ١٠١
عوفير، إدي: ٣٤٣، ٣٥٢
عولمة: ٣٣٧، ٣٨٠-٣٨١
عويس، سيد: ٦٣-٦٤
العيادي، محمد: ٤٣٨

## ـ غ ـ

غازول، فريال: ٣٧٩
غاليلي، غاليليو: ٨٤-٨٦
غانز، هيربرت: ٤١
الغزالي، أبو حامد: ٨٣
غزو سوفياتي لأفغانستان (١٩٧٩ - ١٩٨٩): ١٨٥
غصوب، مي: ٣٧٧
غلاس، روبرت: ٦٢
غلاغير، غرّادر: ٤٣٦
غودري، ماتيا: ٣٣١
غودوين، جيف: ٣٩٧
غور، تيد روبرت: ٣٩٨، ٤٠٢-٤٠٣
غيرتز، كليفورد: ٤٣٩
غيلنر، إرنست: ٤٣٩

## ـ ف ـ

فارغ، فيليب: ٣٣٨
فاعل اجتماعي: ٢٥
فانون، فانز: ٣٠
فجوة جندرية: ٣٨٨
فرويد، سغموند: ٣٨
فساد سياسي: ٤١٠
فصل بين سلطات: ٤٢٥
فعل سياسي: ١٠٠
فكر ديني: ٣٣٥
فكر صوفي: ٢٩٩، ٣٣٥
فكر نقدي: ١٨، ١٠٣
فلسفة إسلامية: ٨٣
فلسفة إغريقية: ٨٤-٨٥، ٨٨، ٩٠
فلسفة الأنوار: ٨٥، ٩٣
فلسفة سكولائية: ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٩٠-٩١

فلسفة وضعية: ٣٩٧
فوزي، عادل: ١٩٦
فوكوياما، فرانسيس: ٣٨
فيبر، ماكس: ٢٣، ١٤٣، ٣٦٤
فينومينولوجيا: ٩٠

ـ ق ـ

قبانجي، جاك: ٢٤٩
القذافي، معمر: ٣٩٥، ٤١٧-٤١٨
القزاز، إياد: ١٣٢، ١٤٥-١٤٧
قضايا المرأة: ٢٣٥، ٣٧١، ٣٨٤-٣٨٥، ٤٣٦
قطب، سيد: ٨٩
قيرو، محمد: ٣١

ـ ك ـ

كاستل، مانويل: ٢٧٨
كامو، ألبير: ٣٦٤
كانط، إيمانويل: ٧٨، ٨٤، ٨٦، ٩١
الكبيري، عبد القادر: ٦٨
كريشنا، فيني: ٢٤٥
الكعبي، حاتم: ٦٧-٦٨، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٨، ١٥١
الكواكبي، عبد الرحمن: ٣٦٣-٣٦٤
كوبر، آدم: ١٤١
كوزمين، يائيل: ٣١٦
كوك، ريتشارد: ٣٤٨
كولونيالية: ٢٦٣، ٢٦٦-٢٦٩، ٢٧٣-٢٧٤، ٢٨٧، ٣٤٦، ٤٣٣
كونت، أوغست: ٦٠، ٦٧، ٣٩٧
كينسون، إيان: ١٠٥، ١٠٧

ـ ل ـ

لاجئون فلسطينيون: ٧٠، ٢٢٤، ٢٥٥-٢٥٦، ٣٣٩، ٣٤١-٣٤٦، ٣٤٩
لبيب، الطاهر: ٢١، ٢٧، ٥٥، ٣٦٨، ٤٤٧
لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني: ٣٥٠
لوبون، غوستاف: ٧٣
لوشاتوليي، ألفرد: ٢٧٠
لوفيبر، هنري: ٢٧٨
لوك، جون: ١٥٠
لويس، برنارد: ٧٠
لويه، ب. هـ. شومبار دو: ٢٧٧
لي، ريتشارد: ٤٤
ليستوال، بينوا دي: ١٠٥
لينهاردت، غودفري: ١٠٥-١٠٦

ـ م ـ

مؤتمر علم الاجتماع الرابع والعشرون (الجزائر، ١٩٧٥): ٢٨٧
مؤتمر فيينا (٢٠٠٨): ٣٤٩
مؤسسة نهر الأردن: ٢٢٣
مؤسسة نور الحسين: ٢٢٣
مارسي، وليام: ٢٦٩

مارشال، جورج: ٦٢
ماركس، كارل: ٦٢، ٩٢، ١٥٠، ٢٨٧، ٤٠١، ٤٠٣
ماركسية: ٣٥٩، ٤٠١، ٤٣٤، ٤٣٩
مافيزوللي، ميشال: ٣٥٧
مبارك، حسني: ٣٩٥-٣٩٦، ٤١٨
المبارك، محمد: ٢٨٤
متلازمة الضحية: ٢٥٥
مجتمع أردني: ٢١٩، ٢٢١-٢٢٧، ٢٢٩-٢٣١، ٢٣٣
مجتمع استعماري: ٢٩٥
مجتمع إسلامي: ٧٧، ٧٩، ٣٢٥
مجتمع البحث: ١٢٥-١٢٦، ١٣٦-١٣٧، ٢٢٥، ٢٣٥-٢٣٦
مجتمع بدوي: ١٥٣
مجتمع تونسي: ٤١٥، ٤٥٧
مجتمع جزائري: ١٦، ١٩٦، ٢٦٥-٢٦٦، ٣٠٨، ٣١٩
المجتمع الدولي: ٢٤٤
مجتمع ريفي: ٢٨١
مجتمع سعودي: ١٥٣، ١٥٦-١٥٧، ١٦٢-١٦٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٢-١٧٣، ١٧٥-١٨٠، ١٩٢
مجتمع سوداني: ١٠٩، ١١١، ١٢٤، ١٢٨
مجتمع عراقي: ٦٧-٦٨، ١٣٨، ١٤٠-١٤١، ١٤٨-١٤٩، ١٥١
مجتمع عربي: ٣٩٦
مجتمع فلسطيني: ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٥
مجتمع ما بعد النزاع: ٢٥٧
مجتمع مدني: ٣٣، ٩٣، ١٤٤، ١٥٦، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٧٤، ٢٩٧، ٣١٩، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٥٦
مجتمع مصري: ٩٨، ١٢١، ٤١٥-٤١٦، ٤٢٠
مجتمع المعرفة: ٢٥٣
مجتمع مغربي: ٢٦٨، ٢٧٣، ٤٣٠-٤٣١
مجلس تعاون الدول الخليجية: ١٥٩، ٣٩٥
المجلس القومي للسكان (القاهرة): ٢٤٨
محمد علي باشا: ٦٠-٦١
محمود، زكي نجيب: ٨٩
مخيال تحديثي: ٤٥٧
مخيم نهر البارد (لبنان): ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٠
المُدرس، عبد الفتاح: ٦٧-٦٨
مذهب التنمية: ٣١
مذهب حنبلي: ٨٣
مذهب كاميرالي: ٣١
المركز الأمريكي للدراسات الشرقية: ٢٢١
مركز البحث في الأنثروبولوجيا والأركيولوجيا وما قبل التاريخ: ٣٣٠
مركز البحث في الأنثروبولوجيا وعلم الأركيولوجيا والإثنوغرافيا (CRAPE): ٢٩١، ٢٩٧
مركز بروكينز في الدوحة (قطر): ٣٦
مركز الجزيرة للدراسات (قطر): ٣٦
مركز الدراسات الاستراتيجية (الأردن): ٣٦
مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر الفرنسي: ٢٢١

المركز الدولي للبحوث الإنمائية (كندا): ٢٤٨
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر): ٣٥
المركز الفرنسي للبحوث في الشرق الأدنى: ٢٤٨
المركز الفرنسي للدراسات في القاهرة: ٣٤٠
المركز الفلسطيني للشتات واللاجئين: ٣٤٠
مركز كارنيغي للشرق الأوسط (لبنان): ٣٦
المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران): ١٥، ٢٠، ٣٢، ٢٩٧
المركز الوطني للبحث في ما قبل التاريخ والتاريخ والأنثروبولوجيا: ٢٩٧
المرنيسي، فاطمة: ٧٢، ٤٣٦، ٤٣٨
مروة، حسين: ٨٩
المستاري، جيلالي: ٢٧، ٥٢، ٣٠١
مشاركة سياسية: ١٤٤، ٣٨٩، ٤٢٥
المشّاط، محمد: ١٣٢
مشروع إستيم: ٣٣
مشروع نهضوي عربي: ٢٠
مصطفى، مجاهدي: ٢٨-٢٩، ٥٠، ١٩٥
المعتزلة: ٨٢، ٨٤، ٩٢
معتوق، فريدريك: ٩٩، ١٢٤
معدل الخصوبة: ١٢٤-١٢٥، ١٢٧
معرفة دينية: ٨٥، ٩٠، ٩٢-٩٣، ٢٣١
معرفة سوسيولوجية: ٢٩، ٥٥، ٩٩، ١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٢٨، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٨٧، ٣٥٥، ٣٥٩، ٤٥٠
معهد أميدوس (المغرب): ٣٦
المعهد البروتستانتي الألماني: ٢٢١
المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (تونس): ٣٦
معهد الدراسات التطبيقية النرويجي: ٢٤٨، ٢٥٣
المعهد السويدي بالإسكندرية: ١٩
المعهد الفرنسي للشرق الأوسط (لبنان): ٣٦
مفهوم السلفية: ٨٤
مقدسي، جين: ٣٧٧
مكافحة الإرهاب: ٢٥٦
ملتقى اتجاهات العلوم الاجتماعية في العالم العربي (١٩٨٨): ٣٢
ملتقى ملامح العلوم الاجتماعية في العالم العربي المعاصر (١٩٨٧): ٣٢
منتدى البحوث الاقتصادية (مصر): ٣٥
منتدى الفكر العربي (الأردن): ٣٦
منظمة التحرير الفلسطينية: ٢٤٤، ٣٤٩-٣٥٠
منظمة الشفافية الدولية: ٤٠٩
منهجية إمبيريقية: ١٠٠
مهدي، محمد: ٤٤١
مواطنة: ٣٨٩
المودودي، أبو العلاء: ٨٩
مور، بارننغتون: ٣٩٨
مورفولوجيا: ٤٣٩
موروث ديني: ٧٦
موليبراس، أوغست: ٢٦٩
مونتانْي، روبير: ٣٥٨، ٤٣٠
موندیستس، تيرز: ٣٠

مونيي، رينيه: ٢٦٧
ميتاأطروحة: ٤٣٥
ميتافيزيقا: ٨٦-٨٨، ٩٠
ميرتون، روبرت: ١٤٥، ١٤٧
ميموني، رشيد: ٢٨١

- ن -

نادل، سغفريد: ١٠٥
ناصف، ملك حفني: ٣٧٧
نجيب، نفيسة: ٣١
نخب اجتماعية: ٨٩
نخب سياسية: ١٤١، ٤١٢
نخب معولمة: ٢٤٨
ندوة الثورة والانتقال الديمقراطي (تونس، ٢٠١٢): ١٩
ندوة حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية (٢٠٠٤): ١٦
نزعة وضعية: ٧٦، ٧٨، ٨١-٨٢، ٨٦، ٨٨-٩٠، ٩٣-٩٤
نسوية: ٢١٣، ٣٥٩، ٣٧٦
نصر، عبد المُعز: ٦١
نصر، مارلين: ١٩، ٢٨
نظرية التبعية: ٧٢
نظرية تفسيرية: ٢٦٣
نقد إسلاموي: ٨٩
النقيب، خلدون: ٢١
نهضة أوروبية: ٣٨
نوار، فؤاد: ٢٨، ٥٠، ١٩٥
النوري، قيس: ٦٨، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٨-١٤٩، ١٥١
نوع اجتماعي: ٢١٠، ٢١٢-٢١٣، ٣١٨، ٣٧١-٣٧٦، ٣٧٨-٣٨٦، ٣٨٨-٣٩٢
نيتشه، فريدريك: ١٥٠
نيوتن، إسحق: ٨٤-٨٦

- هـ -

هارت، دافيد: ٤٣٩
هارولد، بركلي: ١٠٧
الهاشمي، الحسن بن طلال: ٢٢١
هانسن، بيتر: ٣٤٣
هانوتو، أدولف: ٣٣١
هدسون، مايكل: ٧٠
الهراس، المختار: ٤٣٨
الهرمساني، عبد الباقي: ٧١-٧٢
هندسة بشرية: ١٣٩
هوسرل، إدموند: ٨٧
هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات (تونس): ٤١٩
هيئة الإغاثة الهاشمية: ٢٢٣
هيغل، فريدريك: ٩٢، ٤٠١
هيمنة أوروبية: ٧٨
هيوم، ديفيد: ١٥٠

- و -

وافي، علي عبد الواحد: ٦٠-٦٢

وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية: ٣٣٠
وحدة عربية: ٣٣٧
الـوردي، عـلي: ٦٦-٦٨، ١٣١-١٣٣، ١٣٨-١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨-١٤٩، ٢٦٤، ٣٥٨، ٣٦٠
وضعية ثورية: ٤٠٥
وعي طبقي: ٤٠١
وعي فردي: ٨٦
ولف، كيرت: ٣٥٢
الوليعي، عبد الله بن ناصر: ١٥٩
ويفيوركا، ميشيل: ٤١

**- ي -**

اليافي، عبد الكريم: ٦٩